









فهرست كتاب الفتاوى الكاملية

| صفحة | مقدمة |
|------|---|
| ٣ | مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها |
| ١٠ | كتاب الطهارة |
| ١٢ | كتاب الصلاة |
| ١٤ | باب الجنائز |
| ١٤ | كتاب الزكاة |
| ١٥ | كتاب الصوم |
| ١٧ | كتاب الحج |
| ١٧ | كتاب النكاح |
| ٢١ | كتاب الأولياء والاكتفاء |
| ٢٢ | كتاب المهر |
| ٢٤ | كتاب الطلاق |
| ٢٨ | باب الخلع |
| ٣٠ | باب العدة |
| ٣٢ | باب ثبوت النسب |
| ٣٣ | باب الحضنة |
| ٣٦ | باب النفقة |
| ٤٢ | كتاب الايمان |
| ٤٤ | كتاب الحدود |
| ٤٥ | كتاب التعزير |
| ٤٧ | كتاب الجهاد |
| ٤٩ | كتاب الشرك |
| ٥٥ | كتاب الوقف |
| ٦٦ | كتاب البيوع |
| ٧٦ | باب البيع الناسخ والموقوف |
| ٧٨ | باب خيار العيب |
| ٨١ | باب الاقالة وبيع الوفاء |
| ٨٣ | باب الاستحقاق |
| ٩٠ | باب السلم |
| ٩٢ | باب القرض |
| ٩٣ | باب الزبا |
| ٩٥ | باب الصرف |
| ٩٦ | باب الحوالة |
| ١٠٠ | باب الركنة |
| ١٠٦ | كتاب القضاء |
| ١١٣ | كتاب الدعوى |
| ١٢٦ | كتاب الشهادة |
| ١٣٥ | كتاب الوكالة |
| ١٤٢ | كتاب الاقرار |
| ١٥٥ | كتاب الصلح والاراء |
| ١٦٣ | كتاب المضاربة |
| ١٦٩ | كتاب الوديعة |
| ١٧٧ | كتاب العارية |
| ١٨١ | كتاب الهبة |
| ١٨٨ | كتاب الامارة |
| ١٩٩ | كتاب الاكراه |
| ٢٠٣ | كتاب الحجر |
| ٢٠٧ | كتاب القصب |
| ٢١٣ | كتاب الشفعة |
| ٢٢٤ | كتاب القسمة |
| ٢٣٢ | كتاب المزارعة |
| ٢٣٦ | كتاب المساقاة |
| ٢٣٧ | كتاب الذبايح |
| ٢٤١ | كتاب الزهن |
| ٢٤٩ | كتاب الجنائيات |
| ٢٥٥ | باب القسامة |
| ٢٥٦ | باب في الخيطان والطرق وما يتقرر به |
| | الجيران |
| ٢٦١ | كتاب الحفر والاباحة |
| ٢٨٧ | كتاب الوصية |
| ٢٩٢ | باب الوصي |
| ٢٩٩ | كتاب الفرائض |
| ٣٠٣ | خاتمة الكتاب يذكر فيها ما دخل به من المحاضر |
| | والصعوبات |

الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صاحب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبير

القوامه الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفي

حفظه الله

آمين

٥٨٩٨٩٠





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين **بسم الله الرحمن الرحيم**
فيقول العبد الفقير محمد كامل ابن مصطفى بن محمود الطرابلسي الحنفي الأشعري الشاذلي بينما كنت حال
صغرى مشغولاً بحفظ القرآن العظيم إذ نذاكر والذي وجدته وعي رجوه الله تعالى ورجي معهم
ورحم جميع المسلمين في شاتي وقالوا ان وطن طرابلس الغرب لم يبق بعالم ماهر في المذهب الحنفي ينشره
ويعلم الناس فانفتحت آراؤهم على إرسائي الى الجامع الأزهر بمصر القاهرة لتحصيل المذهب الحنفي
ونشره في الوطن المذكور بعد الرجوع اليه فأرسلني والذي رحمه الله تعالى اليه في سنة ألف ومائتين
وثلاث وستين وأنا حينئذ ابن تسع عشرة سنة وقد حفظت بفضل الله تعالى القرآن العظيم واشتغلت
بقراءة العلم قبل ذلك بضع وثلاث سنين على بعض علماء الوطن فلما وصلت الجامع الأزهر والمسجد الأنور
لأزال ان شاء الله تعالى بأثوار العلوم معسورا اشتغلت بتحصيل العلوم المتنوعة ومنها مذهب سيدنا
مالك رحمه الله تعالى فقرأت فيه شرح أقرب المسالك لمؤلفه سيدي أحمد الدردير بجواشي الشيخ الصاوي
وشرح الأستاذ المذكور على مختصر الشيخ خليل بجواشي الشيخ الذوق مع مراجعة الخريفي ومجموع
الشيخ الأمير ثم أخذت في قراءة المذهب الحنفي فقرأت شرح العيني على الكفر بعد قراءة مرقي الفلاح
وحواشيه لسيدي أحمد الطعطاوي وتحفة الملوكة والسلطين ثم قرأت شرح الدر المختار على متن
تنوير الأبصار بجواشي الشيخ الطعطاوي المذكور وفي أوائل سنة سبعين من القرن المذكور
رجعت بحمد الله تعالى الى وطني المذكور فوجدت جدي وعي قد مات رحمه الله تعالى ووجدت
والدي حيا فاشفت عنه بالتدريس ونشر العلوم والاقتناع على المذهب الحنفي ولم أزل مداوما على ذلك والحمد
لله تعالى الى هذه السنة الثامنة بعد الألف والثلثمائة فلاح لي أن أجعل من القيود المتفرقة المسائل
التي كنت سألت عنها في أثناء تلك المسدة وقيدتها وصرت أقدم رجلا وأخر أخرى ثم عزمت على جمعها
في مجلد في هذه الأوراق ووجدت منها المكررا لا مافل كما جعلت مابق بخاطري غير مقيد قاصدا
بذلك نفعي ونفع من ابتلي بالاقتناع من الإخوان العلماء وقد اختصرت الاسئلة وقت النقل من القيود
وربما اختصرت الجواب أيضا وربما عجزت فيه نقولا وفواظ وعزوت لكل مسألة الى محله الا قليلا

عما اشتهر في غالب الكتب المتداولة فقامت بحمد الله تعالى بمجموعة تسمى الناظرين ولايمانهم هم من
الاخوان الوطنيين **بسم الله الرحمن الرحيم** في الحوادث الطرابلسية **بسم الله الرحمن الرحيم** أن
يقنع بها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأرجو من يقف عليها من الاخوان أن ينظروا بعين الرضى
والقبول كاقبل وعين الرضى عن كل عيب كليله • كان عين السخط تبدى المساويا
وأستغفر الله العظيم وأصلى على سيدنا محمد الكريم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين ومن
تبعهم بإحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

في مقدمات في مسائل من العقائد وما يناسبها

سئلت عن إيمان المقلد هل هو صحيح فالحجواب ان فيه تفصيلا فان كان جاز ما يقول الغير فإيمانه
صحيح وان كان مترددا فلا يصح إيمانه قال الشيخ تاج الدين ان السبكي التحقيق الدافع للتشبيع على
الأشعري أي في قوله بعدم صحة إيمانه ان صح انه قاله ان المقلدان كان أخذوا لقول الغير بغير حجة مع احتمال
شك أو وهم فلا يكفي إيمان هذا المقلد لعدم الجزم به إذ لا إيمان مع أدنى تردد وان كان المقلد أخذ لقول
الغير بغير حجة لكنه جازم فيكفي إيمان المقلد عند الأشعري وغيره قال الجلال المحلى وهذا هو المعتمد اه
نقله سيدي عبد الوهاب الشعرا في اليواقيت قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية
ولا يتحقق أي المقلد الا فيمن تشا في قولهم بطله الدعوة فدعاه مسلم الى الاسلام فآمن لا فيمن تشا
أهل الاسلام فانه ان تخالوا أحد منهم من نوع استدلال في قايده في علم انه يجب على كل عاقل أن يعرف
ان الله تعالى واحد لا شريك له اذ لو كان كون الاله اثنين لجاز أن يريد أحد ما يشاء ويريد الآخر ضده
كحركة تريد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعه مما لا متنازع ارتفاع الضدين المذكورين
واجتماعهما في اثنين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الاله الحق دون الآخر ليجز فلا يكون الاله
الواحد لاجتماع العقلاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكافر والمشرِك ما الفرق بينهما فالحجواب
أن بينهما العدم والخصوص المطلق فكل مشرك كافر وليس كل كافر مشرك فالكافر أعم مطلقا
والمشرك أخص مطلقا فاما كافر المشرك فله عدو له من أحدى الله تعالى وأما مشركه فلا نسب الالهية
الى غير الله تعالى مع الله وجعل لثانيتين فاشرك وأما وجه كونه لا يلزم أن يكون كل كافر مشركا فهو
أن الكافر هو الذي يقول ان الاله واحد غير الله أو خطأ في تعيين الاله كما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله
هو المسيح ابن مريم ما قال لقد أشرك الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم فكفره من حيث انه جعل
ناسوت عيسى الها كما كانه بكفرا أيضا بكفرا بالرسول صلى الله عليه وسلم أو ببعض كتابه اه أفاده الشيخ
الأكبر في الفتوحات والله أعلم **سئلت** عن أهالي جبل طرابلس الغرب الذين لا يتقربون بذهب
من المذاهب الاربعية مذهبهم ومن هو امامهم فالحجواب انهم يتقربون بذهب عبد الله بن أبي
وهم بأبضية وهم من جهة الخوارج وقد قسم في المواقف الخوارج الى سبع فرق احداها الاباضية قال
انهم قالوا الخوارج من أهل القبلة كفار غير مشركين تجوز منا كتحتم وغلبة أمواهم من سلاحهم
وكرامتهم حلال عند الحرب دون غيرهم ودارهم دار اسلام الامم مسكر سلطانهم وقالوا ان قبل شهادة
مخالفهم وممن تكب الكبيرة موحدين غير مؤمنين بناء على ان الاعمال داخل في الايمان والاستطاعة
قبل الفعل وفعل العبد مخلوق لله تعالى وممن تكب الكبيرة كافر كفر نعمة لاهله وتوقوا في تكفير أولاد
الكفار وتعتديهم وتوقوا في النفاق أو مشرك أم لا وفي جواز بعثه رسول بلا دليل ومجزة وتكليف
اتباعه فيما يوجب اليه أي تردوا في ذلك جازم لا وكفر واعيا أو كفر أصحابه واقتروا فارقا ربا انظرهم
في المواقف والله تعالى أعلم **سئلت** عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما حكمه ما شرعه

مطلب في إيمان المقلد

مطلب يجب على كل عاقل أن يعرف ان الله تعالى واحد

مطلب في الفرق بين الكافر والمشرِك

مطلب في أهالي جبل طرابلس الغرب وانهم أباضية

مطلب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

فالجواب كافي الموافقة انما تابعا لما موربه والتمهي عنه فيكون الامر بالواجب واجبا بالندوب
منه وبما انتهى عن الحرام واجبا وعن المكروه مندوبا ثم انه فرض كفاية لا فرض عين فاذا قام به قوم
سقط عن الآخرين لان غرضه يحصل بذلك واذا اطن كل طائفة ان لم يقم به الاخرات الكل بتركه وهو
عندنا من القروع وعند المعتزلة من الاصول ولوجوبه شرطان احدهما ان يقن أنه لا يصير موجبا للثوران
فتنة والالم يجب ولذا لا يجب اذا اطن أنه لا يفضي الى المقصود وثانيهما عدم التجسس للكتاب والسنة
أما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسسوا وقوله تعالى ان الذين يسمون أن تشعب الفاحشة في الذين آمنوا
الآية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من يتبع عورة أخيه يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته
فنجسه على رؤس الأشهاد الاولين والآخرين وقد علم من سيرته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يجسس عن
المكثرات بل يسترها ويكمرها فها هنا الله تعالى عن اتباع الهدى آمين والله تعالى أعلم **سئلت**
عما اشتهر بين الناس وعلى السنة الخطباء من ان من صلى على علي بن أبي طالب صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرين
مرة له أصل صحيح يعتمد عليه **الجواب** نعم له أصل صحيح يعتمد عليه وهو ما في دلائل الخبرات من قوله
وبروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم والبشرى ترى في وجهه فقال انه يلقى جبريل عليه
السلام فقال أما ترى يا محمد أن لا يصلي عليك أحد من أمته الا صليت عليه عشرين أو لا يصلي عليك أحد
من أمته الا صليت عليه عشرين هذا اللفظ الدلائل قال شيخنا الشيخ حسن العدوي في شرحه على الدلائل
هذا الحديث قال الحافظ العراقي أخرجه النسائي وابن حبان من حديث أبي طلحة باسناد صحيح وأخرجه
أضيا المبارك وأحمد والبيهقي في الشعب باسناد صحيح قال شيخنا المذكور وفي هذا الحديث
بشارة عظيمة ان يصلي عليه من أمته صلى الله عليه وسلم حيث أخبر الله جل جلاله حببيه الاعظم صلى
الله عليه وسلم بان من صلى عليه من أمته مرة واحدة كفاه عنه بأن يصلي عليه بنفسه عشرين ومن أن
للعبد الحقير الدليل أن يصلي عليه الملك العزيز الجليل لولا غنايته متبوعه النبي الكريم واتساع جوده
العظيم قال وسئل الامام الغزالي رحمه الله تعالى ما معنى صلاة الله تعالى على من صلى على نبيه عشرين
فأجاب معنى صلاة الله تعالى على المصلين عليه صلى الله عليه وسلم فاضة أنواع الكرامات والطائفة النعم
عليهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب الايمان بتفاصيل القرآن على كل أحد وجوبا عينيا
فالجواب لا بل هو فرض كفاية قال القنوي في حواشي القاضى عما ينبغي أن يتنبه له ان الايمان
بتفاصيل القرآن فرض كفاية لان وجوبه على كل أحد وجوب الحرج وفساد المعاش (نرضيه) ان الايمان
بالقرآن وسائر الكتب فرض عيني على كل مكلف والايمان بالقرآن تفصيلا من حيث انما تنبهدون
ومكافون بتفاصيله فرض كفاية فان المكلف لا يمكنه أن يقوم بما أوجبه الله تعالى علما وعملا اذا علمه
على سبيل التفصيل وهذا غير واجب على العامة لان وجوبه على كل مكلف وجوب الحرج فحينئذ لا بد
من شخص في مسافة القصر يعم ذلك ويحصل به الكفاية ولا يمكن كل من قدر على تعلمه ولم يتعلمه أعما
اه كتبه عنه قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والله أعلم **سئلت** هل يجوز اطلاق التوكل على
سيدنا علي صلى الله عليه وسلم على انه امن من أمته **الجواب** نعم وقد عرفت في الدلائل من أممائه
الشرقية صلى الله عليه وسلم وقد ضبطه شيخنا العدوي في شرحه بكسر الكاف وفسره بقابل الوكالة
وهذه عبارة قوله متوكل بكسر الكاف أي قابل الوكالة قال في المصباح وكلمته بكذا فتوكل أي قبل الوكالة
وقد سماه الله تعالى بهذا الاسم الشريف في التوراة كافي حديث البخاري حكاه عن التوراة يا
النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرز اللامين أنت عبدى ورسولى سميتك التوكل ليس بقسط
ولا غلط ولا حجاب في الاسواق ولا يميز بالسنة السنة ولكن يعقود بصفه وان يقبضه الله حتى يقيم به
الملة العوجاء بان يقولوا لا اله الا الله ويقع به أعينهم واذناصا والتوكل هو الذي بكل أمره الى مولا

مطلب في حديث من صلى
عليه صلى الله عليه وسلم
مرة صلى الله عليه عشرين

مطلب الايمان بتفاصيل
القرآن فرض كفاية

مطلب يجوز اطلاق
التوكل على سيدنا صلى الله
عليه وسلم

ويتم

ويعتصم به على كل حال وقيل التوكل ترك تدبير النفس والاختلاع عن الحول والقوة وهو فرع التوحيد
والعرف بالله تعالى وهو صلى الله عليه وسلم رأس الموحدين والعارفين في هذا المعنى اه فبشره أولا بعنا
القنوي ثم بين المراد منه هنا والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتقاد أن الله تعالى في جهة هل يحكم بكفره
فالجواب أنه لا يحكم بكفره كما نقله شيخنا الشيخ ابراهيم الباجوري في حواشيه على متن الجوهرة
وهذا نصه واعلم ان معتقد الجهة لا يكفر كما قاله الغزالي عبد السلام وفيه النووي بكونه من العامة
وان أرى جرة بعرفهم فيها وفصل بعضهم فقال ان اعتقد جهة العلوي بكفر لان جهة العلويها اشرف
ورفعة في الجهة وان اعتقد جهة السفلى كفر لان جهة السفلى فيها خسة ودناءة اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في الولى وكرامته من هو الولى وماهى الكرامة فالجواب ان الولى هو
العارف بالله تعالى وصفاته حسبا يمكن المواظب على الطاعات مع اجتناب المعاصي والاعراض عن
الانغمال في اللذات والشهوات وكرامته هي ظهور أثر خارق للعادة على يديه غير مقرون بدعوى النبوة
فلا يكون مقرونا بالعمل الصالح والايمان يكون استدارا والدلائل على حقيقة الكرامة ما رواه
عن الصحابة من بعدهم الى يومنا هذا بحيث لا يمكن انكاره وقد نطق القرآن بقصة صريح وأصف ولا يخفى
أن كرامة الولى مجهزة للرسول الذى ظهرت انكرامة على يد واحد من أمته لا يكون وليا الا اذا كان
محقا في دينه والله الولى الارشاد والتوفيق أفاده سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أولاده صلى الله عليه وسلم هل كانوا ثمانية أو سبعة فالجواب أنهم
كانوا سبعة ثلاثة منهم ذكور وأربعة اناث فالذكور القاسم وعبد الله المقرب والطيب والظاهر
وابراهيم والاناث زينب ورقية وأم كلثوم والسيدة الزهراء وكلهم من السيدة خديجة الابراهيم فانه
من مارية القبطية قال الامام السجاعي وقد نظمت أسماءهم على ترتيبهم في الولادة فقلت
أولاد طه قاسم فزينب * رقية ذات الجمال الباهية
ففاطم فأم كلثوم فعبد الله ابراهيم وهو الخاتمة
فاما الذكور فابن مريم وأما الاناث فزينب رقية وحنان في حياته صلى الله عليه وسلم ماعد افاطمة
رضي الله تعالى عنها فانما ماتت بعده بسنة أشهر رضى الله عنهم أجمعين أفاده شيخنا الشيخ حسن
العدوي في شرح الدلائل وقد نظمت شيخنا الشيخ أحمد عبد الرحيم أولاده المذكورين بقوله
أولاد طه سبعة فالقاسم * يشلوه ابراهيم عبد الله
رقية ثم أم كلثوم وفاطمة وزينب فاحفظنه وباهى
سئلت عن قول الدلائل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من الصلاة شئ وارحم محمد
وآل محمد حتى لا يبقى من الرحمة شئ وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من البركة شئ وسلم على محمد
وعلى آل محمد حتى لا يبقى من السلام شئ ما معناه فان ظاهره فنادى متعلق قدرته تعالى ولا يخفى بطلانه
فالجواب والله تعالى الموفق للصواب ان معناه حتى لا يبقى من الصلاة التي خصصت بها أهل
عنايتك وأمر زعم اللوجود وهكذا يقال فيما بعدهما ولا يخفى انه منتهاه أو ان الكلام خرج مخرج المبالغة
وهذه الصيغة قال الشارح رواها ابن جبر عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما مرفوعة وذكرها فاضلا
عظيما أفاده شيخنا في شرح الدلائل والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول أهل العلم القرآن مجزؤه من
مجزئات سيدنا علي عليه الصلاة والسلام وقد عرفت في القرآن بأنه اللفظ المنزل عليه صلى الله عليه وسلم
وعرفوا المجزئة بأنها فعل خلقه الله تعالى خارقا لعادة على يد مسمى النبوة وذلك الفعل يقوم مقام قول الله
عز وجل له أن ترسلنى تصد بقا لما اتعاه **سئلت** ما هو حاله في قيام انسان في ملا من الناس بمحضرة ملك مطاع فقال
يا معشر انا اصر بن ابي رسول هذا الملك وان آية صدق ان الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه فقام الملك

مطلب في حكم من اعتقد
أن الله تعالى في جهة

مطلب في بيان الولى
والكرامة

مطلب في بيان أولاده
صلى الله عليه وسلم وانهم
سبعة

مطلب في قول الدلائل
اللهم صل على محمد حتى
لا يبقى من الصلاة شئ

مطلب في وجوه كون
القرآن مجزؤه

في الحال ورفع التاج عن رأسه عقب دعوى هذا المذنب اليس ذلك الفعل منه ينزل منزلة قوله صدقت أنت رسول فيكشف بكون القرآن مجزأة وليس هو بغيره هذا ان أراد بالقرآن اللفظ وان اراد بمعنى الصفة الزلية القائمة بذاته تعالى المنزهة عن الحروف والاصوات كان صفة من صفات الذات كالعلم والقدرة وليس هو فعلا فالحجواب ان مرادهم بتوهم القرآن مجزأة ان نظمه وتأليفه على هذه الهيئة العربية والاساليب البهيبة هو فعل الله تعالى وذلك مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس مرادهم ان كلام الله تعالى الذي هو اللفظ أو الصفة القديمة مجزأة أشار الى ذلك سيدى عبد الوهاب الشعراني في البواقيت والله تعالى أعلم **سئل** عن السيد عيسى بن مريم عليه السلام اذ انزل آخر الزمان هل يكون كواحد من هذه الامة واذا قلتم انه يكون كواحد من هذه الامة هل ينزل عن مرتبة الرسالة فالحجواب ما في حواشي الشيخ مقدس على وسطى الشيخ السنوسي وهذا نص قوله كواحد من أمة يعني كواحد منهم في المني على شريعتهم صلى الله عليه وسلم أما نزوله عن مرتبة الرسالة فلا يلزمه الله تعالى رفع درجاته وعلو مقامات حيث أحبا الله تعالى به هذا الدين وكاد يصح على ما يقع في هذا الزمان من محو آثار الحق وتفاقم الخلل والاضلال فيكون عليه السلام كما ينصوص الكتاب والسنة ويكتب الله الله الغطاء عن المراد من أحكام كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وبهذا تعلم بطلان ما يقوله بعض جهلة متأخرى الخنقية من أن عيسى اذ انزل يحكي بذهب الامام الاعظم أي حقيقته وقد رد ذلك القول بمحققو المتأخرين من الخنقية كالسيد أحمد الخطاطوي والسيد محمد ابن عابد بن في حواشيه ما على الدر المختار وشنعوا على القائل بذلك والله تعالى أعلم **سئل** ما هو العلم المراد من حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة فالحجواب ان موقع فيه الخلاف فذهب المفسرون والمحدثون الى انه علم الكتاب والسنة وذهب الفقهاء الى انه العلم بالحلال والحرام وذهب المتكلمون الى انه العلم الذي يدرك به التوحيد اذهو أساس الشريعات وأهل الديانات وذهب الصوفية الى انه علم مكارم الاخلاق الذي ينبنى عليه اصلاح القلوب والنيات اذ لا عمل الا بنية اغا الاعمال بالنيات قاله مقدس في حواشيه على الوسطى والاقرب انه العلم الذي يشتمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ينبنى الاسلام على خمس لانه لا يفتقر على عامة المسلمين وجوب علم المباني الخمس بقدر الحاجة فمن بلغ ختمة النهار وجب عليه معرفة الله تعالى فان جاء وقت الصلاة فعل أحكامها وشر وطها وكذا بقية المباني الخمس كلها وجب عليه مبنى تعلم أحكامه وما تنوقف عليه محنته ثم لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فان أمكن استخراجها من الادلة والاسأل أهل الذكر اه والله تعالى أعلم **سئل** عن قول القائل وعالم بعلمه ان يعمل * معذب من قبل عباد الوثن

مامعناه بينوه لنا فانه قد أشكل علينا فالحجواب انه محمول على العالم من الكفار لا عليمه من المسلمين قال الصاوي في خواشيه على الجلالين والحاصل ان العالم ان كان كافرا فهو معذب من قبل عباد الوثن لان وزمن كفره عنقه وأما ان كان مسلما ولكنه فرط في العمل فهو أضع العصاة عذابا وهذا هو الحق فقوله وعالم بعلمه ان يعمل الخ محمول على العالم الكافر كعلماء اليهود والنصارى اه والله تعالى أعلم **سئل** عن حديث ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلقون أهل الذكر هل هو صحيح صالح للاحتجاج فالحجواب نعم هو صحيح صالح للاحتجاج رواه البخاري في صحيحه ومسلم ونقله عنه العلامة المنذرى وهذا لفظ البخاري قال الله سبحانه عن أي هرير فضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلقون أهل الذكر فاذا وجدوا قوما يذكرون الله تتادوا لهم الى حاجتهم فحفظوهم من راجعتهم الى السماء قال فيسألهم زهم وهو أعلم بهم ما يقول عبادي قال يقولون يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويمجدونك قال يقول هل راؤني قال فيقولون لا والله

مطلب اذ انزل عيسى عليه السلام هل يكون كواحد من الامة

مطلب في بيان المراد من العلم في حديث طلب العلم فريضة

مطلب في معنى البيت وهو وعالم بعلمه ان يعمل * الخ

مطلب في حديث ان الله ملائكة يطوفون في الطرق

باب ما رواه قال فقول كيف لوراؤني قال يقولون لوراؤك كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تعبيدا وأكثر لك تسبيحا قال فيقول ما سألتني قال يقولون يسألونك الجنة قال فيقول هل راوها قال يقولون لا والله ما راوها فقول كيف لوراوها قال يقولون لو انهم راوها كانوا أشد عليه حرصا وشغلا طلبا وأعظم بهار غشة قال ثم يتوعدون قال يقولون من النار قال فيقول وهل راوها قال يقولون لا والله ما راوها قال فيقول فكيف لوراوها قال يقولون لوراوها كانوا أشد منها فرارا وأشد لها تخافة قال فيقول أشهدكم اني قد غفرت لهم قال يقول ملك من الملائكة فلان ليس منهم اغما جاء لحاجة قال هم القوم لا يشق عليهم جالسهم اه لفظ البخاري وعما يناسب هذا من حيث المعنى ما رواه الامام أحمد وأبو يعلى وابن جبان في صحيحه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله عز وجل يوم القيامة سيدي علم أهل الجمع من أهل الكرم فقيل ومن أهل الكرم يا رسول الله قال أهل مجالس الذكر وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله عز وجل لا يريدون بذلك الا وجهه الا ناداهم مناد من السماء ان قوموا مغفور اليكم فقبلت سيما تكم حسنات وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله سيارة من الملائكة يطوبون خلقا الذكر فاذا أنوا عليهم حقوا بهم ثم يقولون انهم انى السماء الى رب العزة تبارك وتعالى فيقولون ربنا اننا نأبى عبادك نعظمونك لا لك وتكون كتابك يصالون على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويسألونك لا تخرتهم ودنياهم فيقول الله تبارك وتعالى غشوهم رحمتي فوسم الجلساء لا يشق عليهم جالسهم أفاده عبد العظيم المنذرى في كتاب الترغيب والترهيب وفيه زيادة أحاديث في الترغيب في الذكر فليراجعه المشتاق الى سمعها ثم رأيت بعد ان كتبت ذلك في البواقيت ما نصه **سئل** قيل في مقام الملائكة السابحين فالحجواب مقامهم كونهم سابحين يطلبون بحال من الذكر الذي هو القرآن فلا يفتقدون على من ذكر الله تعالى بالقرآن أحدا من الملائكة الذين يذكرون القرآن فاذا لم يجدوا من يذكر الله تعالى بالقرآن غفروا على الملائكة من بعدهم وذلك زفهم الذي يعيشون به وفيه حياتهم ولذلك كان المهدي اذا خرج يقيم جماعة يتلون كتاب الله آناه البسل والنهار نقله عن الشيخ الأكبر قدس سره هذا وينبغي للعبد ان يذكر الله تعالى لقوله تعالى فاذا كروني أذكركم ولقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما ولا يلتفت لوان ولا رقيب لقول السيد الحنفى للعارف بالله تعالى الشيخ الدردير

يا منبغى طرق أهل الله والتسليك * دع عنك أهل الهوى تسلم من التشكيك
وان اذ كروني رد العترض بكفيتك * فاجعل سلاف الجلالة دائما في فيك

اه من الصاوي والله تعالى أعلم **سئل** عن لباس الخرقه للذاكرين أصحاب الطرق هل له مستند في الشرع فتوقفت مدة عن الجواب ثم رأيت في نيت الشيخ الامير المالكي ما نصه واعلم ان الخرقه والراية والحزام ونحو ذلك ليست هي المقصود الاصل من الطريق بل مدار أصل الطريق بمجاهدة النفس والزمان بالشرعية ولذا المسائل مالكة عن علم الباطن قال اعلم يعلم الظاهر يورثك الله العمل بالباطن لكن مستند القوم أن جهاد النفس هو الجهاد الاكبر وقد ورد تعمم النبي صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه في الجهاد وعقده اللوامة واعتقاده انشاد الشعر والتجذير بين الصنفين فكذلك القوم تبركوا بالباس الخرقه وانما الاعمال بالنيات ونشر والاعلام واعتقاده اهل الجسم في الذكر والانشاد اعانة على المجاهدة وليجتمع بخرتهم أصحاب طريقتهم الذين يتعاونون بحال واحد من غير عصبية ولا بغضب لغيرهم بل على حد ما قبل فنادمني بمثل لسان حالى * تريخني وطرب من قريب

قال والمذعن اليوم أفسدوا الاوضاع واقتصر على الصور الظاهرية وطريق القوم دارسة وحال

مطلب في الحوض على ذكر الله تعالى

مطلب في لباس الخرقه

مطلب فيمن يدخل السوق ويجهز بالذ كرفيه

مطلب المقتول قدم عمره المقتوله

من يذيعها اليوم كثر اه والله تعالى اعلم سئلت عن يدخل السوق ويجهز به بالذ كرو الناس مشتهون بالبيع والشراء هل يحرم عليه ذلك او يجوز وجوابكم مؤيد بالنصوص ترجوا فالحجواب والله تعالى الملهم للصواب انه جاز بل مندوب ومرغب فيه شرعا كثره ثوابه قال في الترغيب والترهيب عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل السوق فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير كتب الله له ألف ألف حسنة ومحى عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة قال رواه الترمذي وقال حديث غريب قال المصلي والسنة متصل حسن ورواه ثقات اثبات والله تعالى اعلم سئلت عن المقتول هل تم عمره الذي فطره الله تعالى له وانقضى أجله واذا قلتم نعم فلم كان على القاتل القصاص فالحجواب نعم تم عمره وانقضى أجله كما اشار الى ذلك في الجوهرة بقوله

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وفي العقائد النسبية مانصه والمقتول ميت بأجله وانما وجب على القاتل القصاص نظر للكسب فقط كافي حوائج شيتا لما جوري على الجوهرة وفي شرح العقائد النسبية ان وجوب العقاب والقتل على القاتل بعدد ما ارتكب من الذنوب وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالى عنده الموت بطريق جرى العادة فان القتل فعل الفاعل كما لا يخفى فالحجواب انه وقع فيها اخلاق بين الملاء والاصح فيها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان ارواحهم في اجواف طيور خضر وانهم يرزفون ربنا كلون ويتنعمون وروى عنه عليه السلام انه قال لما اصعب اخوانكم بأحد جعل الله ارواحهم في اجواف طيور خضر تدور في انهار الجنة وبما كل من غارها وتسرح من الجنة حيث شاءت وتناوى الى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش وفيه دلالة على ان روح الانسان جسم لطيف لا ينفى بخراب البدن ولا يتوقف عليه اذراكه وتمايله والمذاذة افاده ابو السموذقي تفسيره بكتب الصاوي على الجلالين مانصه قوله بل هم احياء اى حياة اخرى وبالجسم والروح ليست بحياة اهل الدنيا لا يشاهدونها الا اخر ومن خصه الله بالاطلاع عليها وهذا هو التحقيق خلافا لمن قال انهم احياء بالروح فقط لانه يرد بان كل انسان حي الروح مسلما كان او كافرا لعدم فناء الروح ولا مزية للشهيد على غيره وهذه الحياة حقيقية وانما خرج روحه انتقال من دار الى دار اه وكتب في سورة آل عمران على قول الجلال السبوطي ارواحهم في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة حيث شاءت كما ورد في الحديث مانصه قوله كما ورد في الحديث اى وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جعل ارواح الشهداء في اجواف طيور خضر ترزأ في الجنة تنا كل من غارها وتناوى الى قناديل معلقة في ظل العرش اه واما اجسادهم فخلعها القبور غير ان الارواح لها ما في قناديل لا اجسادهم بلا فارقوا وحجمها اجولان عظيم من البرزخ الى اعلى السموات الى داخل الجنان والطيور الخضر لها كل ما خرج مع كونها متصلة بجسم صاحبها وما وصل للروح من النعم يحصل للجسم ايضا وذلك نظير النائم فان النائم يرى ان روحه في المشرق او في المغرب مع كونها متصلة بجسمه وكا وليا الله تعالى الذين اعطاهم الله التصريف فان الواحد منهم يكون جالسا في مكان وروحه تسرح في مكانة متعددة وربك على كل شئ قدير ولذلك قال الله تعالى في آية البقرة ولكن لا تشعرون ومثل الشهداء الانبياء بل حياة الانبياء اجل واعلى واما المؤمنون غير الشهداء والانبياء فارقوا وحجمهم تسرح من القبر الى باب الجنة وتنتظر ما أعد لها من النعم المقيم لكن لا تدخلها الا يوم القيامة وذلك يسمى عالم البرزخ واتساعه بالنسبة للدنيا كاتساع الدنيا بالنسبة لبطن الام اه والله تعالى اعلم سئلت ما الحكمة

مطلب في ان الانبياء احياء وان حياتهم اجل واعلى من الشهداء

مطلب في بيان الحكمة في عدم قبول ايمان فرعون

في عدم قبول ايمان فرعون بقوله امنت انه لا اله الا الذي امنت به بنو اسرائيل الية فالحجواب انه لما آمن عند نزول العذاب وهو حينئذ غير نافع قال تعالى فلم ينفعهم ايمانهم لما راوا بأسنا وقيل انهم يقبل منه لانه لم يؤمن برسالة موسى عليه السلام وقيل انه لم يقصد بقوله امنت الخ حقيقة الايمان بل قصد به النجاة من البحر على حكم عادته اذا اصابته مصيبة رجوع واستجوار (وحكي) ان جبريل عليه السلام اتى فرعون بسؤال ما قول الامير في عبد نشأ في مال مولاه ونعمته فكفر نعمته وخذ حقه وادعى السيادة دونة فاجابه عنه بقوله يقول ابو العباس الوليد بن مصعب جزاه العبد الخارج على سيده الكافر نعمته ان يعزق في البحر فلما عرق وقع جبريل اليه خطه اه من حوائج الصاوي على الجلالين والله تعالى اعلم سئلت من بعض الطلبة أثناء المذاكرة في حديث اللهم آت منقفا خلقا ومساكنا بقوله كيف هذا دع ان الملائكة كلهم من اهل الخير فلا يليق بهم الدعاء على الممسك من المؤمنين بالتلف فالحجواب اني بقيت مذمة طائفة لم أجد جواب هذا السؤال ثم عثرت على السؤال والجواب في التوافيت لسيدى عبد الوهاب الشعراني قال في حقه فان قلت فكل جسيم الملائكة من عالم الخير فان قلت فذلك فكيف قالوا اللهم أعط مسكنا تلقا ودعوا على مال المؤمن بالالتلاف فالحجواب كما قال الشيخ في باب الزكاة من الفتوحات ليس ذلك دعاء على مال المؤمن بالالتلاف الذي يتألم منه المؤمن وانما هو دعاء له بان يتفقه في مرضاة الله تعالى فيؤجر عليه كما يؤثر المفق اختصار الان الملك من عالم الخير لا يدعو على مؤمن بما يضره فعني قوله اللهم أعط مسكنا تلقا اى اجعل المسك يتفق ماله في مرضاتك فتخلفه عليه وان كنت بارئنا لم تقتدر في سابق علمك ان ينفعه باختياره فانلف ماله عليه حتى تاجر فيه أحر المصاب لصيب خيرا فهو دعاء له بالخير كما لا يخفى من لا يعرفه من لا يعرفه له مقام الملائكة فان الملك لا يدعو بشرا لاسما في حق المؤمن بوجود الله تعالى وتوجيهه وعما جاء من عنده اه والله تعالى اعلم سئلت ما قولكم فيمن يشتغل بسب الملوكة والطنع فيهم بأنواع من الذم فهل لا يجوز لهم ذلك فالحجواب لا يجوز لهم ذلك قال في الكشف وفي بعض الكتب ان الله ملك الملوكة قلوب الملوكة وتواصيهم يندى فان العباد اطاعوا في جعلتهم لهم رحمة وان العباد عصوا في جعلتهم عليهم عقوبة فلا تشتغلوا بسب الملوكة ولكن توبوا الى أعطفهم عليكم وهو معنى قوله عليه السلام كان كوكروا بى عليكم اه والله تعالى اعلم سئلت من بعض الطلبة عن قوله تعالى وليس الذكر الا نبي كيف جاء على هذا الاسلوب ولم يقل وليس الا نبي كذا كرو وهو المتبادر الى الاذهان فالحجواب ان ال في الذكر الا نبي كيف جاء على هذا الاسلوب ولم يقل وليس الا نبي كذا كرو وهو كالا نبي التي وهبت لها ال الا نبي افضل منه واعلى حيث انها كانت هي وابنها آية للعالمين قال في الكشف في حقه فان قلت في مقام معنى قوله وليس الذكر الا نبي في ذلك هو بيان لما في قوله والله اعلم بما وضعت من التعظيم لا موضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكر الا نبي الذي طلبت كالا نبي التي وهبت لها واللام فيها للعهد اه والله تعالى اعلم سئلت عن الشباب العالم هل له التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل في الجلوس ونحوه ولو كان الشيخ الجاهل قرشيا وهل الاحتفاق بالعلماء والعلم الشريعى ردة آجيبوا تجوزوا فالحجواب والله تعالى الموفق للصواب ان هذه الحادثة شئت عنها الخير الى على فاجاب والسؤال والجواب في فتاوى الخيرية وهذا نعم ما سئل في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له العالم انصاري تعظم فيسبهم واليهود تعظم فانما هم علماء المسلمين فان لم تكبرمى لاذى فاكبرمى لعلنى فاني اكبره وتقدم عليه مستحقا وبالعلم الشريف هل باحتقافه بالعلم الشريف وبالعالم بكفره وتبين زوجه ونجى عليه احكام المرتدين أم لا اجاب ليس الجاهل ان يتقدم على الشيخ العالم بل وليس الشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماء نازجهم الله تعالى ان للشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا تقدم

مطلب في حديث اللهم آت منقفا خلقا ومساكنا تلقا

مطلب لا يجوز الاشتغال بسب الملوكة

مطلب في قوله تعالى وليس الذكر الا نبي

مطلب للشباب العالم التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل

مطلب الاستخفاف بالعالم
والعلماء كقبر

مطالب لا يجوز تمديد
الطاعة

مطلب فی الحیز اذا وجد
به نرء فأر

طالب عن به وجع في رأسه
لا يستطيع معه معه
فهل سقط معه

مطلب في طهارة وماد
العدرة
مطلب من أحدث اثناء
الوضوء يلزمه الاستئناف
مطلب النفساء اذا انقطع
عنها الدم تصلي وتصوم

مطلب للجنب الذكر
والتسبيح والصلاة على
النبي عليه السلام
مطلب في تطهير الدهن
المتنص

مطلب في حكم القهوة
في الصلاة

مطلب في عرف مدمن
الجر وما فيه من الخلاف
هل هو ناحس

فصادقوا مع صلالة يقرر * بقرينة فيها اوعه — بل يغير
ومع حدث العهد احتلام ونومها * لمعقوب عمدا في السوء دون يندر

في مثلث عن عرق مدمن الخمر هل هو نجس أو طاهر فاجواب ان صاحب التنوير مسمى على
نجاته في مسائل شتى من آخر الكتاب وهذه عبارته عرق مدمن الخمر خارج نجس وكل خارج نجس
يقضي الموضوع فينجس عرق مدمن الخمر بقض الموضوع قال العلائي في شرحه الدر المختار لكنه يحتاج

لا ثبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الاشرقية لابن الشحنة مبرز المعجبي عرق الدجاجة الجلالة تجس
قال وعنده نفي مدعي الخرج من بل أولى ثم قال وما أسعج من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن
الخرزنجي ثبوت نفي الوضوء وهو في غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني صاحب التنوير وظهوره
عقوله عليه السلام قال شيخنا الزملي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية
ولا دراية أما الأولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد من بعده عليه وأما الثانية فلم يرد تسليم المقدمة الأولى
وتشهد بطلانها مسئلة الجدي اذ لا يبيح الخنزير فذهبوا إلى أن كل صغير من مسهل كالإبقي له أثر
فكذلك نقول في عرق مدعي الخنزير وكيفية ضده فغير انتبه ووجهه عن الجادة فيجب طرحه عن
الشرح من متن وشرح اه والشرح مهمالات المسال وشجر طول عظام والمراذيه هنما مسئلة الفقه اه
وأيد كلام الزملي المحقق ابن عابدين في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم **مسئلة** عن من جامد وقعت
فيه فارق الحكم فيه فالحجواب ما في البزازية ولو وقعت فارة في من جامد يعني لا ينضم بعضه
إلى بعض قورما حوله والباقي ظاهر وان ما تعنت به في غير الأكل كدبغ به واستصباح لكن بعد
الديغ به يسئل الجلالة لا تأول المشرب عنو وباعه باعلام ولو لا بيان خير المشرب لنتقص في النفع اه
والله تعالى أعلم **مسئلة** في قصة جديدة تنجبت فمسئل ثلاث مرات وبعد كل مرة تركت حتى
انقطع التقاطع هل تنظرون ذلك فالحجواب أن هذا السؤال مع جوابه في المجموعة الجديدة وهذا نص
ما في من الجواب وتثليث الجفاف عطف على العصري وقد روي بالنسب وتثليث الجفاف في غيره أي
غير المتعصر والمراد بالجفاف انقطاع التقاطع لا البس فقد أقاموا انقطاع التقاطع مقام العصر كما أقاموا
أجر الما مقام العسل ثلاثا كسأني أعلم ما لا ينصير اذ تجس لا يظهر عند محمد أيداعه في يوسف
يظهر بفسله وتجبفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة به بقي درر وكتب بحسبه عبد الحليم
قوله ما لا ينصير شمل ما تجذب فيه الخباسة كالنقر في الخشب الجسد والجلد اه والله تعالى أعلم
مسئلة عن المباشرة الفاحشة وهي اتصال الفرج بالفرج من غير جائل ولا بالاج ولا تزال هل
تنقض الوضوء فالحجواب أن في ذلك خلافاً لتنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد قال سيدي
حسن الشرنبلالي نقلاً عن ابن الشحنة ما نصه المباشرة الفاحشة تنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف
خلافاً لمحمد قال روي عن أصحابنا أنها لا تنقض ما لم يظهر شيء وهو الصحيح فنقلته فقلت
ويروى عن الأصحاب ليس ينقض * مباشرة فحشا الصحيح المحرر
اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن انسية الجدي الميت هل هي طاهرة فالحجواب نعم هي طاهرة قال في
مجمع الأنهر وانفعة الميتة ولو لم ينها طاهران قال ابن ملك انفعة الميتة بكسر الهمزة وفتح الفاء كرش الجدي
أوالحل الصغرى يعني أن انفعة الميتة جامدة كانت أو مائعة طاهرة عند الامام وكذلكها أما الانفعة
الجامدة فان الحياة لم تحل فيها أو ما المائعة واللين فان نجاسة مجاهلها لم تكن مؤثرة فيه ما قبل الموت ولهذا
كان اللين الخارج بين فرث ودم طاهر فلا تكون مؤثرة بعد الموت اه

كتاب الصلاة

مسئلة عن السنن الرواتب الرابعة كالاربعة قبل الظهر هل يصلي فيها على سيدنا خلق صلى الله
عليه وسلم عند التسعة الأولى وهل يشرؤها أصحابك اللهم عند القيام إلى الركعة الثالثة فالحجواب
ما في التنوير من مسائل شتى وهذا نص في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستنشق اه قال بحسبه ابن عابدين
وهي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعيدة هذا هو الأصح لأنها تشبه الفرائض
واحتراز عن الرباعيات المستحبات والوقوف فانه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى

مطلب في من جامد
وقعت فيه فارة

مطلب في قصة جديدة
تنجبت فمسئل ثلاث مرات

مطلب هل تنقض
الوضوء المباشرة الفاحشة

مطلب انفعة الجدي
الميت هل هي طاهرة

مطلب في السنن الرواتب
لا يصلي ولا يستنشق

تم بقرادعاء الاستفتاح اه في فائدة في التنوير من المحل المزبور ما نصه الدعوة المستحبة في الجمعة عندنا
وقت العصر على قول عامة مشايخنا أشباه اه مع زيادة من شرحه الدر المختار قال بحسبه ابن عابدين
وقيل من حين خطب إلى أن يفرغ من الصلاة كائنت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال التنوير وهو
الصحيح بل هو الصواب اه قال الطحاوي ويكنى الدعاء بقلبه كذا كره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة
فيه وهو مذهب الزهري رضي الله تعالى عنه وعلى الأول فالظاهر أنهم اداؤة في جميع وقت العصر وهو
من حين بلوغ غل الشئ مثله أو مثليه على اختلاف القولين إلى الغروب اه والله تعالى أعلم **مسئلة**
في بلده استولى عليها الكفار وجعلوا فيها واليا مسلما وقاضيا كذلك أحكام الإسلام تجري فيها فهل
يصير بذلك دار حرب حتى لا تقام فيها صلاة الجمعة والعيد فالحجواب أنهم اداؤة أحكام الإسلام
جارية فيها فهي دار اسلام في جامع الفتاوى أن دار الاسلام انحصارت دار اسلام بالجملة أحكام
الاسلام فيبقى علقته من علائق الاسلام بترج جانب الاسلام وذكر في المنتظان البلاد التي في أيدي
الكفار لا تشك أنها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لأنهم لم يظهر واقعها أحكام الكفر بل القضاء مسلمون
والموالم الذين يطعنونهم عن ضرورة مسلمون إلى أن قال وكل مصر فيه وال مسلم من جهتهم يجوز فيها
إقامة الجمعة والاعياد وقامه فيه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن أذان الصبي الذي لا يعقل هل يعاد أم لا
فالحجواب ما في البزازية وهذا الفقه ويكره أذان خمسة يعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت
صوتها والجنس والمجنون والسكران اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن مريض وجهه إلى الصلاة مستلقيا
على فقهه هل يكون ذلك موافقا للسنن فالحجواب نعم قال في جامع الفتاوى المريض اذا وجهه إلى الصلاة
فالسنة أن يستلقي على فقهه ويقرأ لا نحو القبلة وقال الشافعي يتم على جنبه الأيمن كما يوضع في العمد
وعندنا لو فصل ذلك جاز والأول أولى اه مع باقي القاضي خان في الجامع الصغير اه والله تعالى أعلم
مسئلة عن خطب الجمعة جنباً ثم ذهب فاعتسل وصلى بهم اماماً هل تصح صلاته فالحجواب أنها
تصح قال في البرازية خطب محمد نا أو جنباً ثم نوضاً واعتسل وصلى جاز ولو ذهب إلى منزله فكل أو جامع
واعتسل بعد الخطبة أعادها اه وفيه أيضاً ما نصه صي "خطب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز وعن
في كتب أصحابنا أن اتحاد الامام والخطيب أفضل لكنه ليس بشرط وهو الأصح عند الشافعي وفي وجه
عنه وقول عن مالك أنه شرط لأن التوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الأولى قلنا شرط كال
الماهية لا تمامها ألا ترى أن الامر كان هو الخطيب في تلك القرون اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن
الامام في صلاة العيد اذا قبل ما وجب بمجوء السهول هل يسجد للسهو فالحجواب أنه لا يسجد للسهو
في العيد ولا في الجمعة ولا مع كثرة الجماعة دفعا للفتنة أفاده سيدي حسن الشرنبلالي في شرح الوهبانية
والله تعالى أعلم **مسئلة** عن سبي عن البسيلة في ركعة من الصلاة هل يجب عليه سجود السهو
فالحجواب نعم يجب عليه ذلك قال في الوهبانية

ولو لم يسجد ساهيا لكل ركعة * فيسجد اذا اجتمعوا قال الأكثر

قال شارحها الشرنبلالي المصلي اذا ترك السجدة قبل الفاتحة ساهيا في ركعة يلزمه سجود السهو ولا يصح
من أن يجنب في كل ركعة اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن من في الصلاة لم يغير المعنى ثم أعاد
ما لم يغير فيه صحيحاً هل تنقض صلاته فالحجواب أن صلاته تنقض بذلك وان أعاد وقد أشار إلى ذلك
صاحب الوهبانية بقوله وان لم يغير المعنى وأصلح بعده * اذا تغير المعنى الفساد مقدر
قال شارحها الشرنبلالي صورته المصلي اذا لم يقرأه لم يغير المعنى كفتح لام الضالين لا يجوز صلاته
وان أعاد بعد على الصواب اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن رجل قصد السفر إلى بلدة وله طريقان
مطلب قصد السفر إلى
بلدة فطريقان الخ

مطلب في الدعوة المستحبة
يوم الجمعة

مطلب في بلده استولى
عليها الكفار وجعلوا فيها
اليا مسلما الخ

مطلب في من يكره أذانه

مطلب في مريض وجهه
إلى الصلاة مستلقيا على
فقهه

مطلب خطب جنباً ثم
اعتسل وصلى الخ

مطلب من لا يسجد للسهو
في صلاة العيد

مطلب فمن سها عن
السجدة في ركعة من الصلاة

احد اعمادون مسافة القصر والاخرى مسافته فذلك التي هي مسافة قصره هل يكون مسافرا شرعا بحيث يقصر الصلاة ويغفر في رمضان فالحجواب نعم يكون مسافرا عندنا قال في انقائه الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طر يقان احدا عشرة ثلاثة ايام والباقي الاخرى دونها فذلك الطريق الابلع كان مسافرا عندنا اه في فائدة اذا جاوز المسافر عمران مصره فحما سار بعض الطريق تذكريا في وطنه فعزم على الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنه اصليا كان مولده وسكن فيه او لم يكن مولده وامكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقعما بغير دال عزم الى الوطن لانه رضى سفره قبل الاضطرار حيث لم يدر ثلاثة ايام ولي اليها في مواعيد ما يتم صلاحه الى الوطن ولا يخرج من هناك الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة اه والله تعالى اعلم

باب الجنائز

سئلت عن صلاة الجنائز هل الافضل من صفوفها الاول كالصلوات المكتوبة فالحجواب ان افضل صفوفها آخرها واما في سائر الصلوات فاولها والحمد لله في ذلك ان الصلاة على الميت شفاعته له فيبقى للشفيع ان يختار اقرب الموضع الى التوضع لتكون شفاعته ادى الى القبول اه من الخاتمة والله تعالى اعلم سئلت عن امامة الامر ما حكمها في فاجبت بانها مكروهة كافي الدر المختار وفي الفتاوى المهدية ما نصه ومقتضى اطلاق عبارة الدر انتمى كان الامام امرد فامامته مكروهة ولا فرق بين كونه صياحا ام لا على القوم ام لا اه والله تعالى اعلم سئلت هل الافضل للمشي خلف الجنائز او الركوب فالحجواب ان المشي افضل قال في الخاتمة ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي افضل ويكره ان يتقدم الجنائز راكبوا يكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالنكاء بارسال الدمع فان كان مع الجنائز نائحة او نائحة زينت فان لم تنزع فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكركفان اراد ان يذكركف بالذكركف في نفسه اه والله تعالى اعلم

كتاب الزكاة

سئلت عن اشترى عقارا على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للبائع وقد حال عليه الحول هل تجب زكاة الثمن على المشتري فالحجواب نعم قال المحقق ابن عابدين ما نصه ينبغي لزومه على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الا ان من ان بيع الوفاء منزل منزلة الزهن وعليه فيكون الثمن دين على البائع اه والله تعالى اعلم سئلت عن له من ذهب او فضة فرمته الى بن عليه وحال عليها الحول فهل عليه زكاتها فالحجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب ما ذن ولا في موهون بعد قبضه اه وكتب بحسبه سيدي احمد الطعطاوي قوله ولا في موهون أي لا على الزهن لعدم ملك الرقة ولا على الزهن لعدم اليد واذا استرد الزهن لا يركب من السنين الماضية اه حاشي قال الطعطاوي وظاهره ولو كان الزهن ازيد من الذين اه والله تعالى اعلم سئلت عن له دين على ميسر وعليه زكاة اراد ان يعطى زكاته للدين غير اخذها عن دينه وخاف ان ينافعه فكيف يفعل فالحجواب ما في الدر المختار وهذا نص وحيلة الجواز ان يعطى مدينه الفقير زكاته غير اخذها عن دينه ولو امتنع المدين من مدينه واخذها لكونه ظفر بجس حقه فان مانعه رفعه للقاضي اه وقامه في حواشيه لابن عابدين والله تعالى اعلم سئلت في له دور وحوادث يستغلها وغنم لا تكفيه مع عياله فهل بعد فقرا حتى يجوز له اخذ الزكاة فالحجواب نعم قال في رد المحتار ما نصه

فائدة لا تجب الزكاة في دور لا سكني قال في الدر ولا تجب ايضا في دور لا سكني تضر به ايضا في قوله نام ولو تقدر او نحوها كتاب لا تبس وانما لا يستعمل ودواب لا تركب ومبيد لا تستخدم وكتب العلم لغيرها لها ونحو ذلك ولم ينو التجارة لا تنفعها التقدري اه

مطلب جواز العسران ثم تذكر شيئا في وطنه الخ

مطلب مصروف الجنائز أفضاها آخرها

مطلب في امامة الامر

مطلب المشي خلف الجنائز أفضل من الركوب

مطلب زكاة الثمن في بيع الوفاء على المشتري

مطلب لا زكاة في الزهون العين

مطلب في حيلة جسوار اعطاء المدين الزكاة

مطلب في عقال لا تكفيه غلته وانه فقير يجوز له اخذ الزكاة

فائدة ذكر في البرازية ما نصه وكذا لو كان له حوانات ودور غلته عشرة آلاف أو ازيد لكن لا تكفي لخرجه كقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه عند محمد ولو كان له ضيقة قيمتها آلاف ولا يحصل منه 10 ما يكفي له وعليله قال ان مقابل يجوز صرف الزكاة اليه اه

وذكر في الفتاوى في له حوانات ودور غلته لكن غنم لا تكفيه وعليله انه فقير ويحل له اخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحصل وكذا لو له كرم لا تكفيه غلته اه وكان السؤال عن هذه النازلة من بعض أهالي غدامس والله تعالى اعلم سئلت في تلك نصاب من حرام هل تجب عليه فيه الزكاة الحجواب لا تجب عليه الزكاة بل يلزمه التصديق بجميعه على الفقراء لانه الثواب لم يكن صاحب المال موجودا اه من شرح الوهبانية لسيدي حسن الترنبلاتي وقد غلظه في الوهبانية بقوله ومن كان ذاملا حرام فكله * تصديق ما فيه الزكاة تقدر اه والله تعالى اعلم

كتاب الصوم

سئلت في نعمة الاكل في ايام رمضان جهارا ولا غيره ما يلزمه فالحجواب انه يلزمه القتل قال في الوهبانية ولو اكل الانسان عددا وجهرة * ولا عذوبة قبل بالقتل بغير

قال سيدي حسن في شرح صورته ان عدمه لا عذره الاكل جهارا يقتل لانه مستهزئ بالدين او مستكبر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في ذلك اه والله تعالى اعلم سئلت عن اكتمل في ايام رمضان هل يقصد صومه فالحجواب لا يقصد قال في مجمع الفتاوى اكتمل او قطعه او في عينه لا يقصد صومه عندنا وان وجد طعمة في حلقه واذا برق ورأى أثر الكحل ولو نفي في رقبته اخذت لاف المشايخ وعاقبتهم على عدم القصد ثم هذه المسئلة تدل على انه لا بأس بالكحل الاسود للرجل قال مشايخنا اذا قصد الزينة بكرهه نقله الكفوي والله تعالى اعلم سئلت عن بلدة لم يرهاها هلال رمضان فيها شاهدين من بلدة أخرى وشهدوا شاهدان عند القاضي تلك البلدة برؤية في ليلة كذا وان القاضي حكم بشهادتهما هل يجوز لهذا القاضي الحكم بشهادتهما فالحجواب نعم قال في الخاتمة اذا شهد شاهدان عند قاضي لم يراهم بلده على قاضي بلده كذا انه شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يقضي بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة اه ونقله الاقروى في فتاويه والله تعالى اعلم سئلت عن أهل بلدة صاموا زلن يومين بالروية وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة وعشرين يومين بالروية فهل من صام تسعة وعشرين بذلك فهل يلزمهم قضاء يوم ولا عبرة باختلاف الطامع فالحجواب نعم يلزمهم ذلك في ظاهر الرواية كافي الفتاوى لا تقربوه نقلا عن خزنة المفتين والله تعالى اعلم سئلت هل يقبل بلا دعوى لصوم رمضان مع وجوده على السماع خبر عدل واحد فالحجواب نعم قال في التنوير وهل بلا دعوى ونقطة اشهد للصوم مع علة كغير خبر عدل ولو قفا أو نأى أو محد ودافى فذوق تاب ونظر لا فطر نصاب الشهادة ونقطة اشهد بلا دعوى وبلا علة جمع عظيم وقع العمل بغيرهم وهو معقوف الى رأى الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه يكفي بشاهدان واختاره في البحر اه مع زيادة من شرح الدر قوله واختاره في البحر أي حيث قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الالهة فاتفق قولهم مع توجيههم طاب العين لما توجهه هو اليه فكان التقدر غير ظاهر في الفاظ ثم ايد ذلك بان ظاهر الرواية الجسدية والظاهرية يدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط السد لا الجمع العظيم والعقد يصدق بانثنين اه وأقره في التهر والمغ ونارعه بحسبه الرمي بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيعين العمل به لغاية الفسق والافتراء على الشرائع في قولهم أنت خير بان كثير من الاحكام تغيرت لتغير الايمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم ان لا يصوم الناس الا بعد

مطلب في نعمة الاكل في رمضان

مطلب الاكتمال لا يقصد الصوم

مطلب في جواز الحكم بشهادة ان قاضي بلد كذا ثبت عنده الروية

مطلب في لزوم صوم م لمن صام رمضان تسعة وعشرين برؤية بلدة أخرى

مطلب في قبول عدل واحد اذا كان بالعلم علة

مطلب في الاكتمال شاهدان لا فطر حالة الصوم

لثنتين أو ثلاث لما هو مشاهد من تسكس الناس بل كثير امارا ينههم بشق من يشهد بالشهر
ويؤدونه وحيد فليس في شهادة الاثنين يقر من بين الجمل الغير حتى يظهر غلط الشاهد فانتفت عليه
ظاهر الرواية فحين الاتقار بالرواية الاخرى اه من حوائش ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم
سئلت هل يقبل خبر العدل لمضان اذا كان بالسماعة علة وهل يستغفر كيف رأى اللهل احيوا
تؤجر والفاكواب ان هذا السؤال مع جوابه في الغيرة وهذا نصه سئل عن قبول خبر العدل بالسماعة
لمضان وهل يستغفر أم لا فاجاب نعم يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كافي الجوهر اه والله
تعالى اعلم سئلت عن النذر للانباء والاولاء هل يجوز أم لا فاجاب انما ياتل وسر الام لان النذر
انما يكون لله تعالى في الغيرة مانصه وفي شرح النذر للامعة قاسم وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام
كان يقول بل سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء ونبيا من الانبياء ان ردت عاني أو عوفي من مرضي
أو قضت حاجتي ذلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو الثياب أو الزيت كذا فهو باطل بالاجماع لانه
نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه اي النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والنذرة له ميتة وليت لا يملك ان يظن
ان الميت يصرف في الامور كغيره لان قال بالله اني نذرت لك ان فعلت شي كذا ان اطعم الفقراء يساب
السدة بنفسه أو الامام الشافعي وأخوه هاجو زوج حيث كان فيه نفع للفقراء اذا نذرت لله عز وجل وذكر
الشيخ فحل الصنف لمحققه القاطنين برباطه أو مصلحته فيجوز هذا الاعتبار اذ مصرف النذر الفقراء
وقد وجد والفني غير محتاج فلا يجوز الصنف عليه ولو كان ذاك انما سئل ان الذي ما يمكن فقيرا لم يثبت في
الشرع جواز الصنف للاغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لخدمه الشيخ ان كان غنيا اذ علمت
ذلك فساد بخدمة من الدراهم والشمع والزي وغيره فاقبلت الى ضرر اهل الاولياء بقدر اهلهم الى الله
تعالى فخرا بما جاع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الاحياء قول واحد وقدم على ما نقلناه ان ما ينذره العوام
للشيخ من وان لا يصح ولا يلزم وليس للخدام اخذه على انه نذر صحيح الا اذا اخذه على وجه الصدقة المبتدأة
أو كان فقيرا وعلم ايضا ان غير الخادم لو اخذه على انه صدقة له ذلك وليس للخدام نزعه منه لانه لم يملكه
الا اذا كان الناذر عتبه في نذره وكان فقيرا قال المحقق الرمي رحمه الله تعالى اقول قد استباح هذا المحرم
المجمع على تحريمه جاععة من همون انهم متوقفة بشال في حقهم فدوة المسلمين ورمي للمريدن وبالعقود
في اخذه وبطالون الناذر به فان امتنع فدموه الى قضاء هذا الزمن فيمكن كونه وورعنا استمعنا
بالشرطة ومقام السياسة وكما على الطريقة والله تعالى اعلم سئلت عن قدم من السفر نهار اهل
يجب عليه امساك باقى ذلك اليوم فاجاب نعم يجب عليه امساكه ونظيره الحائض اذا طهرت وكذا
النفساء والمجنون اذا افاق والمريض اذا برى والصغير اذا بلغ والكافر اذا اسلم وقد نظم ذلك ابن وهبان
في قوله
وسئل من يوصف بأهلية الادا
بأنه يوم الفطر ليس بغير
قال شارح حسبي حسن الشريعة لا في مانصه اشتمل البيت على ضابط من يمسك في رمضان تشبها
بالصائم فطره قبله كما يش طهرت ونفسه وبجنون افاق ومريض برى وصغير بلغ وكافر اسلم ومسافر
قدم والامساك واجب في المختار وقبل مستحب والظاهر الوجوب اه والله تعالى اعلم سئلت عن
سافر بعد طلوع الفجر فافطر قبل خروجه من اده فهل عليه القضاء والكفارة فاجاب نعم قال
في نية الفتاوى مانصه وان سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم لانه لم يمه صومه اذ هو مقيم
فلا يبطله باختياره فان افطر قبل الخروج فعليه القضاء والكفارة بخلاف ما لو افطر بعد الخروج
فعليه القضاء دون الكفارة اه والله تعالى اعلم سئلت عن حصاد لم يقدر على حصاد رزعه مع الصوم
واذا اخوه به لك هل يجوز له الافطار حينئذ فاجاب نعم يجوز له ذلك حينئذ فقد نقل المحقق
ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر عن الخبر الى ما نصه وعلى هذا الحصاد اذا لم يقدر عليه

مطلب في ان الشاهد في رمضان لا يستغفر في ظاهر الرواية
مطلب في ان النذر لمخلوق باطل

مطلب من ظن ان الموتى تصرف في الامور كغير

مطلب فين قدم من السفر نهار اعيان افطر يجب عليه الامساك في باقى اليوم

مطلب سافر بعد الفجر فافطر في البلد وجب عليه القضاء والكفارة

مطلب في حصاد خاف هلاك الزرع وانه يجوز له الفطر

مع الصوم وبذلك الزرع بالتأخير لا شك في جواز الفطر والقضاء اه والله تعالى اعلم

كتاب الحج

سئلت اذا كان في طريق من يريد الحج ميقاتان فتجاوز الاول من غير احرام واحرم من الثاني هل
لا يكون آثما فاجاب نعم لا يكون آثما وقد نظم ابن وهبان بقوله
اذا اخترت ميقاتا وبالقبر تعبر
وأحرم من ثانيهما استتجبر
قال سيدي حسن الشريعة في صورة المسئلة اذا تجاوز ميقاتا وبعد آخر فاحرم من الثاني لا شيء عليه
والاولى احرامه من الاول كاهل المدينة لهم ذوالحجفة وبعده الحجفة اه والله تعالى اعلم سئلت
ما قولكم في المجاورة بمكة هل هي سنة أو مكروهة فاجاب انها مكروهة عند الامام الاعظم خلافا
لصاحبيه قال في ردة المختار لقاعن المجمع ثم يعود الى اهل المجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لما
وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كافي الاحياء قال ولا يظن ان كراهة القيام تناقض فسدل
البقرة لان هذه الكراهة علمتها نصف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في القح وعلى هذا
فيجب كون الجوارى في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف النساء أو تضاعفها
ان فقد في مخالفة السامة وقلة الادب المنص الى الاخلال بوجوب التوقير والاحلال قائم اه معزيا
للزهر سئلت هل لوقعة الجمعة فضيلة زائدة على غيرها كما هو الشائع بين الناس فاجاب نعم قال
في الدر المختار لوقعة الجمعة مزية سبعين حجة وتغفر فيها كل فرد لا واسطة اه قال بحسبه المحقق
ابن عابدين رحمه الله تعالى مانصه في الشريعة لا في ماضي افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة
وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة وروى ابن معاوية في تجريد الصحاح اه لكن نقل المناوي
عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال به بعض السلف اذا وافق
يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل عرفة وهو افضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة
الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فقال اهل الكتاب لو أنزلت
هذه الآية على الجعنة بعد يوم عرفة فقال عمر رضي الله تعالى عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين اثنين يوم
عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف يعرف اه وقال ايضا قوله بلا واسطة
في المسك الكبير للسندی (فان قيل) قد ورد انه يغفر لجميع اهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص ذلك
بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يجب قوما القوم وقيل انه يغفر في وقعة الجمعة للحاج
وغيره وفي غيره للحاج فقط (فان قيل) قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له (قيل) يستعمل
ان تغفر له الذنوب ولا شاب ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير عقيدة بالقبول والذي يجب هذا ان الاحاديث
وردت بالمغفرة لجميع اهل الموقف فلا بد من هذا القيد اه والله تعالى اعلم سئلت هل يكره
الاغتسال بغير ماء زمزم فاجاب لا يكره نعم بذكره الاستحبابه كافي الدر المختار وحواشيه الموسومة
بالرد وكذا الزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه يستعمل حمله الى البلاد اه والله تعالى اعلم سئلت
هل يجوز الرمي بالحصى المتنجس فاجاب نعم يجوز ولا فضل غسلها وفي مناسك التهاج الحلي
والسنة غسلها لتكون طاهرة بريق فان المقبول منها يقع في يد المالك أفاده في الغيرة والله تعالى اعلم

كتاب النكاح

سئلت هل يشترط في عقد النكاح اذن قاض من القضاة فاجاب كافي الفتاوى المهدية
انه لا يشترط وهذه عبارة لا يترتب لصحة نكاح البالغة العاقل الرشيدة اذن القاضي كالا يشترط ذلك

مطلب فين تجاوز ميقاتا الى آخر واحرم من الثاني

مطلب في المجاورة بمكة اوله مدينة

مطلب في فضيلة وقعة الجمعة

مطلب في جواز الاغتسال بغير ماء زمزم كراهة الاستحبابه
مطلب يجوز الرمي بالحصى المتنجس

مطلب لا يشترط في عقد النكاح اذن القاضي

في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية لاضى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في دعوى النكاح ذكر التوقيع بمحض شهودهم كدعوى النكاح من يمان له وقع بمحض شهود

مطلب الحق في التمسع للرجل للمرأة

مطلب اذا طلق زوجته مرة فليس لها جواره عليه بعد

مطلب لا يجوز التزوج بجنبه في الاصح

مطلب في اعلان النكاح وضرب الدفوق لذلك

مطلب بنعقد النكاح يجوز ان اذا تفرقه

مطلب بنعقد النكاح بقول الابن كذا

مطلب اذا كان له اثنان فقال قبلت لابني ولم يسمه لا ينقد

مطلب في جواز نكاح الحبل من الزنا

مطلب تزوجها على ان تعطيه كذا صح النكاح بغير المثل ولا يلزم الترموما

مطلب يشترط في صحة الايجاب والقبول اتحاد المجلس

في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية لاضى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في دعوى النكاح ذكر التوقيع بمحض شهودهم كدعوى النكاح من يمان له وقع بمحض شهود

مطلب الحق في التمسع للرجل للمرأة

مطلب اذا طلق زوجته مرة فليس لها جواره عليه بعد

مطلب لا يجوز التزوج بجنبه في الاصح

مطلب في اعلان النكاح وضرب الدفوق لذلك

مطلب بنعقد النكاح يجوز ان اذا تفرقه

مطلب بنعقد النكاح بقول الابن كذا

مطلب اذا كان له اثنان فقال قبلت لابني ولم يسمه لا ينقد

مطلب في جواز نكاح الحبل من الزنا

مطلب تزوجها على ان تعطيه كذا صح النكاح بغير المثل ولا يلزم الترموما

مطلب يشترط في صحة الايجاب والقبول اتحاد المجلس

في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية لاضى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في دعوى النكاح ذكر التوقيع بمحض شهودهم كدعوى النكاح من يمان له وقع بمحض شهود

والقبول اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين ولو اختلفا المجلس لم ينقد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج أمته القنة لشبهة حصلت له في سببها فهل يجوز ذلك فالحجاب اذا تزوجها احتياطاً وتزها من الوقوع في الزنا قال في البهجة ولا يجوز للمولى أن يتزوج أمته بربيهما أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقائه النكاح به بعد الاعتناق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها متزهاً وطهاً سراً ما على سبيل الاحتمال فهو حسن اه معز بالصحرات والله تعالى أعلم **سئلت** فمن وجد بزوجته عيباً كضر وقرن هل له فسخ النكاح فالحجاب ليس له ذلك في جامع القصولين لا يثبت في النكاح فلا تزوج المرأة بعيبها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة وكلت رجلاً أن تزوجها من فلان فقلت في اسم أبيها هل لا ينقد النكاح والحالة هذه فالحجاب انه لا ينقد والحالة هذه في الاشياء لو غلط وكلها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينقد النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان الرجل يعلم من نفسه انه اذا تزوج أخرى مع زوجته لا يعدل بينهما هل يفسخ بغير تزوج أخرى فالحجاب مافي الاشياء وهذا منه تزوج امرأة أخرى وخاف ان لا يعدل لاسمه ذلك وان لم يعلم من نفسه في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكن على حدة جازله ان يفعل وان لم يفعل فهو مأجور ترك الغم عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج بنته الصغيرة بغير تسمية مهر هل يصح هذا النكاح ويحب لها مهر المثل بالوط فالحجاب نعم والمسلمة في التمسع والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح النكاح بلفظ العطفية فالحجاب نعم اذا نوا أو تاملت فربما عدل على ذلك وفوسم النكاح المقصود اه من التمسع والله تعالى أعلم **سئلت** عن مانت زوجته تزوجت اخها بعد يوم من موتها هل يجوز هذا النكاح فالحجاب نعم يجوز هذا النكاح كافي الخلاصة وأقوى ما دام أقدى في قنونه الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير تزوج نفسه بدون إذن وليه هل يكون نكاحه موقفاً على اية الولى فالحجاب نعم يكون ذلك موقفاً على اية الولى قال في جامع الصغائر الصغير والصغيرة اذا تزوجا بنفسهما بغير إذن الولى فذلك على اية الولى فان أجاز باز ولها المثل اذا لم يوافقا كان المهر غير الاب والجد اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في امرأة قالت لا تزوجن نفسي فقال قبلت ولم يكرهها وذاك بمحض شهود فهل يصح هذا العقد بغير المثل فالحجاب نعم والمسلمة في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط لصحة النكاح سماع الشاهد من كلام المتعاقدين فالحجاب نعم يشترط لصحة ذلك حال في الخبرية الاصح التي عليه العاقبة ان سماع الشهود كدعوى المتعاقدين شرط لصحة النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل التمر بغير المرأة شرط لصحة النكاح فالحجاب انه ليس شرطاً لصحته وانما شرع لاجل الحاجة عند التواجد ويصح من الاب والابن والزوجة سواء كان الاشهاد على العلن او على الصغر لكن يشترط في حل اقدم الشاهد على الشهادة عليه اعلان كتعديل الالة لانه وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التمر بغير أصلاً فاده في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا خطب رجل بنتاً بكر باللفة من أبيها وصلى المهر ويصح ما ينجمه ما ينقد به النكاح بخوف قول الاب تزوجت كهاه أو قول الاخر قبلت ولم تقر بينهما فافتح الكتاب فهل ينقد النكاح بينهما والحالة هذه موقوفاً حتى اذا ماتها الخبر بذلك واجازته فنقد فالحجاب نعم ينقد النكاح والحالة هذه والمسلمة في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بنت صغيرة خطبها كقوله فخطبها أو هو امتنع من تزويجها هل فوسل للقاضي والحالة هذه تزويجها منه فالحجاب نعم وقد نظمه ابن وهبان في قوله ولوزوج القاضي ابنة الحى طفلة * يجوز لعرض بعضهم ليس بشكر قال الشربلالي في شرحه ما منه صورة المسئلة اذا تزوج القاضي صغيرة مع وجود أبيها فان كان له من

مطلب في جواز عقد السيد على أمته احتياطاً

مطلب لا تزوج بالعب

مطلب غلط الوكيل في اسم أب موكلة لا ينقد

مطلب اذا خاف أن لا يعدل لاسمه التزوج بأخرى

مطلب يصح النكاح بدون تسمية مهر

مطلب مانت زوجته فتزوج اخها بعد يوم جاز

مطلب تزوج الصغيرة نفسها بلا إذن توف

مطلب سماع الشهود كدعوى النكاح من يمان له وقع بمحض شهود

مطلب التمر بغير المرأة

ليس شرطاً في صحة النكاح

مطلب جرى بين الاب والخطيب ما يشق به النكاح انقد موقفاً

مطلب اذا خطبها أو هو امتنع من تزويجها القاضي

جاء بعضهم قال يجوز بدون عقل وهذا غير صحيح لانهم مع العقل صح لدفع النظم وقده اشارة الى ان غيره
لا تزوجها فلا يتقبل الى قريب بعد مع العقل قال ولي رسالة سمعتها كشف المعضل فمن عقل يتقن
ما وقعها اوهاو فاجبت تزوجها القاضي لا يجيب الا لاجماع اه والله تعالى اعلم **سئلت** في امر
تدعى ان تزوج ابنته الصغيرة من فلان فزوجها له بغير ربح والاب حاضر هل يصح هذا النكاح
فالجواب نعم يصح هذا النكاح قال في التنوير امر الاب رجلان تزوج صغيرته بغير ربحها عند رجل
او امرأتين والحال ان الاب حاضر مع لانه يجعل عاقدا لهما والا لا مع مزيد من شرح العلاقي قوله
والا لا اي وان لم يكن حاضر الا يصح اه من الزواله تعالى اعلم **سئلت** عن الرضا مع بنت شريفا
فالجواب انه ثبت بما ثبت له المال من رجلان او رجل وامرأتين قال في الدر المختار والرضا مع بنت
عبد المال وهي شاهدة عدلين او عدل وعدلين لكن لا تنفع الفرقة الا بغير ربح القاضي لخصتها حتى
انعم اه قال محسبه المحقق ابن عابدن واذا لم يثبت بغير الواحد امره كان او رجلا لامل العقد
او بعد اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن قال رجل تصدقت بنفسي عليك على وجه النكاح فقال
قلت بعضهم من الشهود هل ينقض النكاح بذلك فالجواب نعم قال في الخاتمة ترى في عني حنيفة
رحمة الله تعالى انه قال كل ما ينقض ذلك الرقة في الامه ينقض ذلك النكاح في الحرة اذا قالت للمرأة ارجلي
عند الشهود تصدقت بنفسي عليك او وهدت بنفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قلت يكون
نكاحا وكذا لو قالت منك بنفسي منك او قال لها الرجل ملكي نفسك في قالت ملكك يكون نكاحا
ولو قالت بنت بنفسي منك كذا فقال اشترت او قلت يكون نكاحا في الصحيح وكذا لو باع الرجل ابنته
بها قال الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرسك بنفسي فقال قلت اه والله تعالى اعلم
سئلت في امر رسول الى امرأتين تزوجت كذا وكذا لهما الرسول بمحض شاهدين قالت قلت
بذلك هل ينقض النكاح بينهما فالجواب نعم ينقض النكاح بينهما والحال ما ذكر وفي الخاتمة
ولو ارسل الرجل اليها رسول او كتب اليها كتابا في تزوجتك على كذا فقبلت بمحض شاهدين ان سمعا
كلام الرسول او قرأ الكتاب لهما ما قبلت جاز وان لم يسمعا كلام الرسول اولى بشرأ الكتاب عليهما
فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك اه **فتنبه** لا ينقض النكاح بالنظر المتعة
وهي باطل عندنا لا يصح اطلاق خلا فان عباس ومالك رضي الله تعالى عنهما وتفسيرها ان يقول الرجل
لامرأة اتعجب بك كذا من المال كذا متعة فرفضت فانه لا نفيد الحبل ولا يقع عليها طلاق ولا ابلاء
ولا طهار ولا يرث أحدهما من صاحبه اه والمعروف في كتب السادة المالكية ان نكاح المتعة باطل
لا يصدق الحبل فذهب كذا هنا والله تعالى اعلم نعم كتبني هذا رأيت في رد المختار ما نصه ثم ذكر في الفتح
ادلة تحريم المتعة وانه كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الائمة وعلماء الامصار
الاطراف من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط اه **فتنبه** نكاح الشغار باطل
عند السادة المالكية ويصح عندنا بهر المثل قال في الرد المحتار الفتح وهو ان يصنع كل من المرأتين
مهر الاخرى اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يصح تعليق النكاح بالشرط فالجواب لا يصح قال
في الدر المختار والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كترجوتك ان رضى لم ينقض النكاح لتعليقه بالشرط
تأني العاديه وغيرها اه قال في الدر المختار ان النكاح المعلق بالشرط لا يصح لما مره ظاهر العبارة
من ان التعليق بلفظ يبيى العقد صحيحا اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يبطل النكاح بالشرط
الفاقد فالجواب انه لا يبطل به قال في التنوير لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط دونه
الا ان دونه بشرط كان لا محالة فيكون صحيحا فانه قد في الحال كان خطبا بتلايه فقال اوهاز زوجها
من فلان فكذب فقال ان لم يكن زوجها فلان فقد تزوجتكها لانك قبضت ثم علم كذبه انقضت لتعليقه

مطلب فمن امر غيره ان
يزوج ابنته الصغيرة

مطلب ثبت الرضا مع
بنته للمال من عدلين
او عدل وامرأتين

مطلب قالت تصدقت
بنفسي عليك الخ

مطلب قالت بنت بنفسي
ملك كذا الخ
مطلب ارسل لمارسولا
باني تزوجتك

مطلب في المتعة

مطلب في شكاك الشغار

مطلب لا يصح تعليق
النكاح بالشرط

مطلب لا يبطل النكاح
بالشرط الفاسد

مطلب تزوجها على ان

لا مهر لها صح النكاح بهر
المثل
مطلب ادعت النكاح
عندها ولا زوج يدي
الاجازة
مطلب في مسغرين
زوجهما وليهما
مطلب في نكاح المسلم
كتابية
مطلب قالت بعد موت
زوجها زوجي ابي بامري
الخ
مطلب مات امرأته
فتزوج اخها بعد ميعين
مطلب تزوجها على انها
مسلمة فظهرت كتابية

يعوجود اه مع مزيد من شرحه للعلاقي ومثل الشرط الفاسد الذي يبطل دون النكاح ما اذا تزوجها
على ان لا يكون لها مهر عليه فيصح النكاح وبفسد الشرط ويجب مهر للمثل اه والله تعالى اعلم
سئلت عن بالغة تزوجها اوها وهي لا تعلم تم اختلفت مع الزوج فهو يدي انها اجازت النكاح
عندما علمت وهي تدعى انها رتبة عند ما علمت وأقلى سنة فأبى الميسن تقدم فالجواب ان يثبتا تقدم
قال في الخلاصة ولو أقام الزوج البينة على الاجازة والمرأة على الرد فيثبتا أولى اه والله تعالى اعلم
سئلت عن له بنت بالغة تزوجها بدون علمها فلما سمعت بادرت بالرد فهل يرتد النكاح ويطلب
بردها فوراً فالجواب نعم قال في الفتاوى المهدية لا ينقض نكاح الحرة البالغة بغير اذنها ورضاها
واجازتها حيث لم تأذن بالنكاح ولم تجز به بعد صدوره ورتبه بطل اه والله تعالى اعلم **سئلت**
في صغير تزوجها من بعض ما ولداهما هل يتعقد بينهما النكاح ويؤثران فالجواب نعم يتعقد
بينهما النكاح بالايجاب من ولى أحدهما والقبول من الآخر كما أفنى بذلك على أشد ربه الله تعالى
وتقل الكفوى عن البداية مانصه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجهما الولي وتقل أيضا مانصه
واذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ رتبه الاخر اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز نكاح
الكتابية فالجواب نعم قال في التنوير وصح نكاح كتابية مؤمنة بنبي مقربة بكتاب قال شارحه
العلاقي وان اغتدوا المسج الما وكذا حل ذبيحتهم على الذبح اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل
زوج بنته البالغة من آخر ومات ولم يمسها ورضاها فكيف الحكم فالجواب ان اذا قالت بعد موته
زوجتي منه ابي بامري وانكرت ورتة الزوج فالقول قولها فلها المهرات والمهر وعيها العدة ولو قالت
زوجتي ابي بامري فبني فاجزت وانكرت ورتة الزوج الاجازة فالقول قول ورتة الزوج ولا مهر لها
أفاده في الخلاصة والله تعالى اعلم **سئلت** عن ماتت زوجته فتزوج اخها الخاتمة من الموانع
بعد ميعين او ثلاثة فهل يجوز هذا العقد والحالة هذه فالجواب نعم يجوز هذا العقد والحالة هذه كافي
تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم **سئلت** عن تزوج امرأته على انها مسلمة فظهرت كتابية فهل له
الفسخ فالجواب ان هذا السؤال رفع لقارئ الهداية فاجاب عنه بقوله ايسر له الفسخ اه والله تعالى اعلم

باب الاولياء والاكفاء

سئلت هل يشترط في نكاح الصغير الولي فالجواب نعم قال في الدر المختار وهو أي الولي شرط
صح نكاح صغير ومجنون ووقول لا مكافة فنقض نكاح حرة مكافة بلا رضى ولى وله اذا كان عصبية
الاعتراض في غير الكفو ما لم تاذ منه ويقتى بعدم جواز أصلا في غير الكفو لفساد الزمان فلا تحل مطلقا
الا ان كانت غير كف بلا رضى ولى بعد معرفته اباه وهو المختار للفتوى اه باختصار وتصرف والله تعالى
اعلم **سئلت** عن بكر بالغة رشيدة قالت تزوجني أي من فلان بغير امرى ولما بلغني الخبر رضيت
وأجرت ودفعت ما تزوجني وطلبت حسمها من تركه وانكرت الورثة الاجازة فهل لا تصدق للمدعية
في دعواها الاجازة فيكون القول للورثة جوابي شافيا تزوجها فالجواب انها لا تصدق ويكون القول
قول الورثة قال في الدر المختار ولو قالت بعد موته زوجي ابي بامري وانكرت الورثة فالقول للمدعية
وتعتد ولو قالت بغير امرى لكتبه باعني فرفضت فالقول لهم اه والله تعالى اعلم **سئلت** في الاب
اذا تزوج بنته البالغة برضاها من غير كف هل يكون العقد لازما فالجواب نعم كما نقله الكفوى
وهذه عبارة معززة الى الجساي قال ولذا تزوج أحد الاولياء بنته برضاها من غير كف يلزم العقد
ولا يكون الباقي الاعتراض اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن البكر البالغة اذا تزوجها وولها فعمت
بذلك فسكنت هل يكون سكوتها رضى فالجواب نعم كافي قاضي خان والله تعالى اعلم **سئلت**

مع وجود أبيها له الرد

عن صغيرة لها مهر فزوجها مع وجود أبيها انزال الاب النكاح عند علمه به هل يرتد النكاح برده فالحجاب
 ان يرتد بالاب حيث لم يكن غائباً غيبه منقطعاً بقوت الكفة والخاطب بالانكاح والمسلط في الخيرية
 والله تعالى أعلم **مسئلت** عن صغيرة لها من مهرها مهر فزوجها من نفسه هل يصح ذلك فالحجاب
 نعم والمسلط في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **مسئلت** عن صغيرة عضلا أبوها عن تزويج من هو
 كفقره المثل فن تزوجها منه والحالة هذه فالحجاب اذا عضل الاب فلا يخفى أن تزويجها حيث
 لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الاب بتزويجها فان امتنع ناب منابه فيه اه تنقح **مسئلت** عن
 الصغيرة والمغيرة اذا تزوج نفسه بغير إذن وليه هل يتوقف أو ينفذ فالحجاب انه يتوقف على اجازة
 وليه كافي أحكام الصغار وهذه عبارة الصغيرة والصغيرة اذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي توقف ذلك على
 اجازة الولي فان اجازة جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المهر غير الاب والجد اه والله تعالى أعلم
مسئلت عن حرة أصلية تزوجت بعتق غيرك هل لا ينفذ هذا النكاح فالحجاب نعم لا ينفذ
 هذا النكاح على المقتى وهو حرة واية الحسن عن أبي حنيفة قال في البصر المقتى به واية الحسن عن الامام
 من عدم انقاده أصلاً اذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا ينفذ الرضى بعده اه من التنقيح والله تعالى
 أعلم **مسئلت** عن صغيرة تزوجها أوها في حال مرضه هل جلي كفقره مهر من قبل يكون النكاح
 صحيحاً ويقع به التوارث اذا مات أحد عا ولا يقدح فيه كون الاب مرضاً فالحجاب ان النكاح يكون
 صحيحاً ولا يقدح فيه مرض الاب حيث كان سالم العقل كأجاب به في التفسير بقى عن مثل هذا السؤال
 واذا كان كذلك يقع به التوارث كما هو شأن كل نكاح صحيح والله تعالى أعلم **مسئلت** عن صغيرة
 لا عاصم لها أم تريد أن تزوجها هل لها ذلك فاجبت نعم ان هذا لا عاصم قال في التنوير
 فان لم يكن عاصم فلا ينفذ لا لم تكن أم ولا لم تكن لولده الأم فله ولي الارحام ثم السلطان
 ثم القاضي نص له عليه في مشهوره اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن فضولي تزوج رجلاً امرأه
 بلائنه وقبل ان يجيز الرجل أو يرد فسخ الفضولي هل يفسخ النكاح بفسخه فالحجاب لا يفسخ
 بفسخه قال في الدر المختار الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع اه والله تعالى أعلم

باب المهر

مسئلت من اراد من تزوج بكراً بالانكاح ودخل عليه او زعم انه وجدها ثيباً وهي تكذب وتزعم انه افق
 بكارها فاحكم الله تعالى في هذه المنازلة فالحجاب ان الحكم في هذه المنازلة وجوب المهر عليه كاملاً
 والقول قولها في البكارة اني العار عنها واذا التمهات بغيره بعز ولا يقبل قوله في حقها وان قدحها بصرى
 اننا وجب عليه اللان بطلها أفاده في الخيرية وقال في جواب سؤال آخر مناسفة لا عبرة بقوله وجدتها
 ثيباً لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من
 الثبوت بالزنا لان البكارة تزول بوبة أو حصة أو كبر من أو نحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل بها شيئاً
 مما ذكره فقد عفى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جرمه تقرر بالخلاوة العصية
 واذا ماها بالزنا وطالبته وجب اللان اه والله تعالى أعلم **مسئلت** ما قولك في رجل طلق زوجته
 طلاقاً رجعيّاً ثم عقد عليها في العدة وصح لها مهر فهل يجب عليه هذا المهر أو لا ويكون النكاح المذكور
 رجعة فالحجاب انه يكون مراجعاً بالذلك ولا يجب عليه المهر كآفتي بذلك في نتيجة الفتاوى وفي
 نقولها السعد حافظ مع الجواهر الفتاوى ما نصه ولو تزوج الماطقة الرجعية فانه يصير مراجعاً ولا يجب
 المال لان نكاحها اجماعاً من الرجعية في القول الصحيح اه وفيها أيضاً تفاداً عن مجمع الفتاوى ما نصه ليس
 في الرجعية مهر لانها استدامة النكاح ولهذا لا يشترط رضاها ولا رضى الولي اه والله تعالى أعلم

مسئلت

مسئلت عن رجل تزوج امرأته بمهر بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودخل بها ثم قامت تدعى عليه
 بمجهول المجهول وتزعم ان المهر قبض منه شيئاً فهل لا تسع دعواها والحالة هذه فالحجاب نعم لا تسع
 دعواها المذكورة والحالة هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للحامد أفندي فاجاب عنه بقوله حيث سلمت
 نفسها لا تسع دعواها فيما شرط تجهيله على المقتى به فانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر ثم قال ادعت
 بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فقولن قال المتخ أفول
 قال ردنا الدعوى بكاه وسأق سؤال في دعوى بعضه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن تزويج
 امرأته على انها بكر فوجدتها ثيباً هل يلزمه كل المهر المسمى أو مهر المثل أجيبوا أن تزوجوا فالحجاب ما في
 الدر المختار وهذا نصه ولو شرط البكارة فوجدتها ثيباً يلزمه الكل دور ووجهه في الزينة اه وقد نظم
 هذه المسئلة ابن وهبان بقوله

وان شرط الاب كليس بمسقط * من المهر رشداً حيث لا تنكر
 فلزاد مهر المثل قل بسقوطها * واثبت دواسر اهل المهر أجدد

اه والله تعالى أعلم **مسئلت** ما قولك فيمن تزوج امرأته في فرس لم توصف هل يلزمه الاعلى
 أو الوسط فالحجاب انه يلزمه الوسط أو قيسه قال في التنوير ولو تزوجها في فرس فالواجب الوسط
 أو قيسه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** فيمن تزوجت نفسها من غير كف هل ثبت لوليها اختيار الفسخ
 فالحجاب نعم ثبت ذلك قال في جامع الفصولين فلما تزوجت نفسها بغير كف فلا وليه ففسخ وهذا
 لا يتم الا بقضاء الولي القضاء بالنكاح قائم بكل أحكامه من طلاق وظهار ووارث وخيار الولي لا يملك
 بسكوته وعامه فيه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن طلبة مجهول مهرها قبل الدخول فالحجاب
 ان لها المطالبة به حينئذ قال في الخيرة ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحد عاصم
 الدخول أو المات كما هو مصرح به في كلامهم فاطبسة وقد أجاب كذلك فيمن تزوجت بدون تسمية مهر
 فاه المطالبة به المثل قبل الدخول والله تعالى أعلم **مسئلت** عن تزويج امرأته زواجاً فاسداً بان كان
 بالاشهاد ودخل بها ووطئها هل يلزمه مهر المثل فاجبت نعم يلزمه مهر المثل بالوطئ في القبل ولا يزداد
 على المسمى قال في الدر المختار ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرطاً من شرائط الصحة
 كشهود بالوطئ في القبل لا بغيره كخلاوة لحرمة وطئها ولم يزد مهر المثل على المسمى رضاها بالوطئ ولو كان
 دون المسمى لم يزد مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن تزويج بنته
 البكر البالغة بدون توكل منها ولا علم فقيل ان تجبر أو ترد مات وقد كان الاب قبض مهرها فهل يكون
 النكاح غير صحيح ورد الاب المهر لصاحبه فالحجاب نعم كما في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم
مسئلت هل للزوج أن يسافر بزوجه الى مادون مسافة القصر فالحجاب نعم قال في الوقائع
 المصرية للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر ويجب عليها ما عتته في ذلك فان امتنع عن ذلك
 تكون اثمراً لا نفقة لها مادامت كذلك اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الرجل يريد ان ينقل
 زوجته الى مسافة القصر وهي تنقح ولا ترضى هل تجبر فالحجاب انه قد اختلف الاتفاق في هذه
 المسئلة واختار في التنوير انه اذا وافقها مهرها كاملاً وكان الطريق مأموناً يسافر بها ولا فلا وهذه
 عبارة مع شرحها للعلاقي ويسافر بها بعد أدائه كله مؤجلاً ومجلاً اذا كان مأموراً وناعلياً والا يؤذ كله
 أولم يكن مأموراً ولا يسافر بها بغيره كآفتي في مجمع والجمع واختاره في ملتقى البصر ومجمع الفتاوى
 واعتمد المصنف وبآفتي شخناً الرمي لكن في التمر الذي عليه العمل في دارنا انه لا يسافر بها جبراً عليها
 وحرمه في البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يقتضي عبا يقع عنده من المصلحة اه وقد مال
 في رد المحتار الى ما في الفصول من تفويض الامر الى المقتى حيث قال بعد كلام طويل فتعين تفويض

مطلب في دعوى المهر
 المجهول بعد تسليم نفسها

مطلب شرط البكارة
 فوجدتها ثيباً يلزمه كل المهر

مطلب في ان مهر المهر
 هو المعتبر

مطلب تزويجها في فرس
 لزمه الوسط

مطلب ثبت للولي الفسخ
 اذا تزوجت بغير كف

مطلب للزوجة طالب
 المهر قبل الدخول

مطلب يجب مهر المثل
 بالوطئ في النكاح الفاسد

مطلب تزويجها أوها بدون
 توكل فثبت قبل الاجازة

مطلب له نقل زوجته الى
 مادون مسافة القصر

مطلب هل تجبر على السفر
 معها الى مسافة القصر

مطلب زوج ابن المهر
 الصغيرة من نفسه جاز

مطلب صغير تزوج نفسه
 توقف على اذن وليه

مطلب في حرة تزوجت
 نفسها من عتيق

مطلب زوج الاب صغيرة
 وهو مرضي صح

مطلب للام التزويج حيث
 لا عاصم

مطلب الفضولي قبل
 الاجازة لا يملك النقض

مطلب فيمن زعم انه وجدها
 ثيباً

مطلب تزويج مطلقة
 رجعيّاً في العدة يكون
 مراجعاً ولا مهر

الامر الى المفتي وليس هذا اختصاص هذه المسئلة بل لو علم المفتي انه يريد نكاحا من محله الى محله اخرى في البلد بعدد من أهلها القصد اضماره بالاجور له ان يعتد على ذلك اه وهو حسن ثم رأيت أئاما العباسي مفتي مصر حفظه الله تعالى أفتي بعدم جبرها على السفر معه بعد ايقاعها مهرها قال والذي عليه العمل في ديوان عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمورا عليها في هذا الزمان الذي كثر فيه الفساد وعدم الخوف من رب العباد اه والله تعالى أعلم سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر فهل لها مطالبة بهر المثل والحالة هذه قبل الدخول فالحجاب ان هذا السؤال في الخبرية بكوابيه وصورة السؤال اذا تزوج رجل بنتا ولم يسلم لها مهر هل لها مطالبة بهر مثلها أو يقال لها صبري حتى يطأك أو عوت والجواب عنه هكذا هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن مالك وابن الساعاتي وصاحب كال الزاوية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسلمه أو نكحها فله مهر مثلها أي وان لم يسلم لها مهر في العقد أو نكحها فله مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالقد في مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول فيما كدو بغير رجوع أو أحدها أو بالدخول وقام في الخبرية والله تعالى أعلم سئل عن تزوج صغيرة وأبى أوها أن يسلمها فهل يجبر الاب على تسليمها فالحجاب لا يجبر على ذلك قال في النزاهة ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايقاع المهر فان زعم الزوج انها تتحمل الرضا ونكح الاب فالتقاضى يربها النساء ولا تبرأ من اه والله تعالى أعلم سئل عن رجل تزوج ابنة الصغيرة امرأه ضمن عنه المهر هل للزوجة مطالبة الاب بالمهر والحال ما ذكر فالحجاب نعم لها مطالبة به قال في التنوير وضع ضمان الوفي مهرها ولو صغيرة وتطالبه ان شامت فان أدى رجوع على الزوج ان أسير ولا يطالب الاب بهر ابنة الصغيرة الفقير اذا تزوج امرأه الا اذا ضمنه كافي النفقة اه والله تعالى أعلم

كتاب الطلاق

سئل عن رجل طابت منه زوجته الطلاق فقال لها ان أبرأني من حقوقك على فأنبت طالق فقالت في المجلس أبرأك على عليك من الحقوق هل يقع الطلاق فالحجاب نعم يقع الطلاق والحالة هذه والمسئلة في فتاوى قارئ الهداية ونص ما فيها هكذا سئل اذا قال الرجل زوجته ان أبرأني بمالك على فأنبت طالق فقالت أبرأك أو أبرأك الله تعالى ولم يكونا بمالكان مقدار الحقوق فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة أم لا أجاب اذا قالت في مجلسها أبرأك أو أبرأك الله تعالى حقة البراءة ووقع الطلاق سواء علم أو أحدهما مقدار الحقوق أم لم يعلم لان البراءة من الجهولات صحيحة عندنا اه والله تعالى أعلم سئل عن رجل له زوجة تاركة لاصدقائه وكلها أمرها بهم الا تزاد الا بعد اعفائها هل يجب عليه طلاقها فالحجاب لا يجب عليه ذلك ولكن يستحب قال في الدر المختار يسد كلام بل يستحب يعني الطلاق ولو مؤذية أو تاركة لصدقه اه غاية ومفاده ان لا يتم عاشره من لا تصلى اه والله تعالى أعلم سئل فمن ادعى عليه مال فأنكره وحلف بالطلاق انه ليس عليه فاقام المدعي بينة عادلة وحكم عليه فهل يثبت في الطلاق فالحجاب انه يثبت قال في الخاتمة ادعى عليه الفاقطال للمدعي عليه اذا كان لك على ألف فامرأى طالق وقال المدعي ان لم يكن لي عليه ألف فامرأى طالق فاقام المدعي بينة على حقة وقضى القاضي فترق بين المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف وأحمد والشافعية والحنابلة وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئل عن رجل تشاجر مع زوجته فاقام ثلاث حصيات بنوى بها الطلاق الثلاث ولم يتلفظ بما يدل عليه لاصح محاو لا كتابة هل يقع عليه الطلاق بذلك أم لا فاجبت بانه لا يقع عليه بذلك لعدم ركنه وهو اللفظ قال في الدر المختار وركنه لفظ مخصوص خال عن

مطلب هل يجبر الاب على تسليم الصغيرة لزوجها

مطلب لزوجة الاب مطالبة الاب بالمهر اذا ضمنه

مطلب طاعتها ان أبرأته من الحقوق

مطلب لا يجب عليه طلاق زوجته التي لا تصلى

مطلب حلف بالطلاق ان لادين عايشه فثبت الدين بالينة

مطلب ناولا ثلاث حصيات بنوى الطلاق الثلاث لا يقع

الاستثناء اه قال في الرد يسد كلامه بوجه ظهران من تشاجر مع زوجته فاعطاها ثلاثة أجزار بنوى الطلاق ولم يذكر لفظ الاصر محاو لا كتابة لا يقع عليه كافي به الخبر الرمي وعنده اه والله تعالى أعلم سئل ما قولك في طلاق المكره هل هو وقع فالحجاب نعم هو وقع وسنده قول التنوير ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا أو مكرها اه والله تعالى أعلم سئل عن طلاق السكران هل يقع فالحجاب نعم يقع قال في الدر ولو لم يبيند أو حشيش أو أفيون أو بنج زجرا به بقي والله تعالى أعلم سئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا بد لك مقف ولا فاض هل يكون الطلاق المذكور رجعة ولا يخرجها عن الزوجي قوله لا بد لك فاض ولا مقف فالحجاب انه رجعي ولا يخرجها عن كونه كذلك قوله المذكور والمسئلة في الخبرية من أوائل كتاب الطلاق والله تعالى أعلم سئل عن طلق زوجته ومات فادعت انه طلقها رجعة فاقترت ورتبه بدعون انه بائن فلا تراث فيكون القول قوله فالحجاب ان القول قولها لانهم يدعون حرمانا من الارث وهي تنكروا على الورثة البينة كافي الخبرية والله تعالى أعلم سئل عن طلاق لا فاض من زيد اليوم فتر اليوم ولم يضربه فهل يقع الطلاق بهذه الصيغة عند الحنفية فالحجاب نعم اذا مضى اليوم ولم يضربه وقع عليه الطلاق قال في الدر المختار ومن الافراط المسئلة جعله الطلاق يلزني والحرام يلزني وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائع العرف اه وقد نقل المحقق ابن عابد بن عن المحقق ابن المهام مانصه وقد عورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزني لا أفعل كذا يريد ان فعلته لم يلزم الطلاق ووقع فيجب ان يبري عايشهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فأنبت طالق وكذا تارأى أهل الارباب الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه قال ابن عابد بن وهمة امرى بجمع في تعني في المعنى على فعل الحلف عليه بقلية العرف وان لم يكن فيه آراء تعليق صريحا اه والله تعالى أعلم سئل امر امرأة وليكم فبين قال لزوجته أنت طالق وسكت بلا عذر ثم قال ثلاثا بالثلاث هل يكون ثلاثا فلا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره أو لا تكون ثلاثا بل واحدة فالحجاب انه لا يكون ثلاثا بل واحد هو واحد لا غير في رد المختار فقلنا ان اجبر ما نصه فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فلو انقطع النفس أو أخذ انسان فم تم قال ثلاثا في القوررة ثلاث اه والله تعالى أعلم سئل ممن قال على العين لا أفعل كذا وهو من أهل البلد جري عرفهم بالحلف به يدعون به الطلاق لا غيره هل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة مع جريان العرف بذلك فالحجاب نعم يقع الطلاق عند تحقق الحث فأنه ساقى معنى التعليق فكأنه قال ان فعلت كذا فعلى الطلاق قال سيدى أجد الطحاوى على عين يثبت الطلاق لا غيره لانه يكون به والله تعالى خيث نوى الطلاق علمت بنية وكأنه قال على الطلاق لا أفعل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعليق للمعنى وما في فتاوى الطحاوى من تخصيصه بالطلاق العرف لكلام المسلمين على حرام اه قال ابن عابد بن والحاصل ان على عين ليس كناية وليس صريحا لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذه ليس كذلك وهو ظاهر امكن انظرا العينين جنس من أفراد الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لا أفعل كذا وهو لو صرح بهذه النوى صار حاقا به الواعظ اذا أريد به الاخص ثبت حكم ذلك الاخص والاخص هنا طلاق صريح فيقع به واحدة رجعة بلائع وفي أعين النزاهة قال في حلف أو قال في حلف بالطلاق ان لا أفعل كذا ثم فعل طاعة وحش وان كان كذا اه ولا يخالف ان الحالف حيث كان من جرى عرفهم بالحلف ساقى خصوص الطلاق لزمه الطلاق وان لم ينو عدا لابل العرف والله تعالى أعلم سئل في رجل طلق زوجته قبل الدخول ثلاث تطليقات دفعة واحدة بقوله أنت طالق ثلاثا فهل يقع عليها والحالة هذه أم لا فالحجاب انه يقع عليها الثلاث فلا تحلل له بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي التنوير قال لزوجته غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقمن وان فترق بانبث بالاولى ولم تقع الثانية اه وكتب

مطلب في طلاق المكره
مطلب في طلاق السكران

مطلب قال أنت طالق لا بد لك مقف ولا فاض
مطلب مات بعد الطلاق فادعت انه رجعي

مطلب في الحلف بقوله على الطلاق

مطلب قال أنت طالق وسكت بلا عذر ثم قال ثلاثا

مطلب في الحلف بقوله على العين

مطلب فمن طلق قبل الدخول ثلاثا دفعة

شارحه العلائق عقب قوله وقمن مانصه لما تقرر له متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قبل من انه لا يقع
لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منهوه الغفلة عما تقرر ان العبرة بالعدد واللفظ لا بخصوص
السبب وجعله في غير الافكار على صكونه امتعة فلا يقع الا الاولى فقط اه وتفسر بحسب الحق
ان عابدين عن الامام محمد بن الحسن الشيباني مانصه واذا طلق الرجل امرأته فلا ناجية فخذنا في السنة
وأتم وان دخل بها أو لم يدخل سوله باننا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود
وابن عباس وغيرهم اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل طلق زوجته ثم مات قبل غيام العدة
فأدعت انه طلقها طاعة رجسية فترت وزعم الورثة انها طلقته بالثلاث لا بغير حكم فاجبت في دعائها
الخيرية عن ممثل هذا السؤال القول قولها فترت لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها
بغيرها وبلى الورثة البينة اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل طلق امرأته فقلت أنت طالق
أنت طالق أنت طالق ثلاثا هل يقع عليه الكل أو واحدة فقط فاجبت بانه يقع عليه الكل قضاء فان
نوى واحدة بدن قال في الدر المختار كقولنا الطلاق وقع الكل وان نوى التاكيد بدن اه قال محشميه
قوله وان نوى التاكيد بدن أي وقع الكل قضاء كذا اذا أطلق أشباهه أي بان ينو استثناء فلا تاكيدا
لان الاصل عدم التاكيد اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل طلق زوجته أنت على حرام هل يقع
عليه بهذه الصيغة طلاق بان أو رجعي فالجواب ان الواقع بهذه الصيغة بان لا رجعي وذلك لانها
حرام معناه عدم حمل الوطوء ودواعيه وذلك يكون بالابلاع مع بقاء العدة وهو غير معروف ويكون
بالطلاق الرفع للعدة وهو قسمان بان ورجعي لكن الرجعي لا يحرم الوطوء مع بقاء العدة فكذلك حقه
الحق ان عابدين رجه لله تعالى والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في من قال زوجته رجعي طالق
أو ادعى طالق هل يكون رجعا فالجواب نعم يكون رجعا بخلاف ما لو قال لمارحى فقط فانه كناية
اذهو كذا هي كاصريح في البصر اه من تنفع الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن أخير كاذبا
انه طلق زوجته هل لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه يقع عليه قضاء بدن فعابدينه وبين الله تعالى
قال في البحر الاقرب بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا بدانة اه والله تعالى أعلم سئلت في من طلق زوجته
على مال دفعته له ثم انه في ذلك اليوم طلقها ثلاثا فهل يقع الثلاث فلا تحسب له الا بعدد زوج غيره
فالجواب نعم كافي الحامدية عن فتح القدير والله تعالى أعلم سئلت عن حلف بالطلاق لا يدخل
دار فلان ثم طلقها وانقضت عدتها ثم عقد بها ثم دخل الدار المحلوف عليها هل يقع عليه ذلك الطلاق
المعلق على الدخول فالجواب نعم يقع عليه والحالة هذه قال في الكنز والملك بعد العيم لا يملكها
أخبر والله بدون الثلاث بان طلقها بعد التدين واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد التبرط
طلقت اه مع زيادة من البحر والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أراد السفر فقال زوجته ان ذهبت
الى القاضي حال غيابي وطلبت منه تقدير نفقتك على فانت طالق وسافر وهو فذهبت الى القاضي وطلبت
منه تقدير النفقة فهل يقع طلاقها بوجود الشرط المذكور فالجواب نعم يقع وقد سئل قارئ الهداية
عن رجل قال اذا حضرت زوجته الى مجلس قاض وأخبرتني في سفر فاني سأفترق عنها مائة كذا كانت اذ كان طلقا
فهل اذا وجد الشرط يحكم الحنفى بطلاقها اجاب اذا قامت البينة على الزوج بذلك ووجد الشرط وجد
الشرط ولا يحتاج فيه الى حاكم ولما ان تترجح اذا انقضت عدتها اه والله تعالى أعلم سئلت عن
رجل أتت في مرض موته انه كان طالق زوجته في الصحة بالثلاث وأنكرت الزوجية ذلك ثم مات فهل ترثه
والحالة هذه فالجواب نعم ترثه والحالة هذه قال في الهداية ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت
طالقتك ثلاثا في الصحة أو قال جازمت أم امرأتى أو أبينة امرأتى أو قال تزوجت ابنة عمي وهو داو كان بشنا
أرضاع قبل التكاثر أو قال تزوجتها في العدة وأنكرت للمراة ذلك بانتهى منه ولم الميراث فان صدقته

مطلب طلقها قات
فانت طالق في الورثة في
انه رجعي أم لا

مطلب في الحلف بقوله
أنت على حرام

مطلب قال رجعي طالق
فهو رجعي
مطلب أخبره طالق وهو
كاذب يقع قضا
مطلب طلقه على مال ثم
طلقه ثلاثا هل يقع

مطلب قال ان ذهبت الى
القاضي للنفقة فانت كذا
فذهبت لذلك وقع

مطلب قال وهو مريض
كتب طلق في الصحة الخ

فلا ميراث لها اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل عقد على امرأة واختفى بها ولم يطأها ثم طلقها
ثلاثا ثم مات فهل لارثته والحالة هذه فالجواب نعم لارثته في الفتاوى المودعة مانصه اذا كان الطلاق
الثلاث بعد انخلوة قبل الوطء ثم مات لارثته المدة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت ساء على ان
الخلوة ولو صحح لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب فعليه الميعول اه وفي
البرازية لو طلقها واموات وهي في عدة انخلوة لارث اه وفي الرد عن الرجعي لو طلقها في مرضه بعد انخلوة
المصححة قبل الوطء ومات في عدتها لارثته به جزم الطواقي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تليذه
جاءه أقدمي العمادى اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل طابت منه زوجته ان يطلقها فقال لها
أنت طالق ان لم تترجعي بقلان فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه فالجواب ما في رد المختار من قوله
في فتاوى الكاظمي عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن رجل طلق زوجته أنت طالق
ان لم تترجعي بقلان فاجاب لا خفاء ان مراد الراجح بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بقلان بعد
زوال سلطانه عنها بفصل الصفة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون نفو اطفاله والشرط
وبقي قوله أنت طالق تطلق متبعا كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمن وقامه في رد المختار والله
تعالى أعلم سئلت عن رجل طلق زوجته عليه درهم فطلبته فامتنعت فقال لها على الطلاق لا تعطيني الدرهم
التي طلبتها مني غدا ثم لما جاءه القدر من في أخذ وظيفته من الخزينة ليقضها منها فترس له ذلك وسعى
بكل وجه في تحصيلها من هنا ومن هنا حتى مضى التذلل ولم يعطها له ففعل به عليه الطلاق والحالة هذه
ولا يكون عسره عذرا شرعا فالجواب نعم يقع عليه الطلاق ولا يكون عدم تحصيله اياها في ذلك اليوم
عذرا قال في الدر المختار بعد كلام ومفاده الحنفى فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه ففترس له قومه وقد
من يقرضه خلافا لبحته في البصر اه وأيده محشميه ان عابدين وأطال في تحقيقه ثم قال ويرأى الزمى
نقل عن فتاوى صاحب البحر انه أتت بالحنفى مسألتا منتهية الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعصار
جهة أو تصدق أو أوارث اه وقد سئل عن ذلك مفتي مصر في الحال فافق بالوقوع والمسئلة في فتاوى المهدي
والله تعالى أعلم سئلت عن حلف زوجته بالطلاق الثلاث انه لا يشرب الخمر فادعت عليه انه
شربها ووقع الطلاق المذكور فأنكر وعجزت عن الابتناء فامرها القاضي باطاعة زوجها والملك معه
فهل لا يباح لها اذا كانت متحقة شربة الخمر ان تكتنه من نفسها والحالة هذه فالجواب نعم لا يباح لها
ذلك كافي الفتاوى المهدية وعبارته هكذا اما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلمت ذلك الزوجة
الا انها عجزت عن ابتناء فلا يحل لها بدانة ان تكتنه من نفسها بل يجب عليها دفعه عنها بى جيلة كانت وان كان
القاضي يأمرها باطاعته وتكتنه نفسها منه ويحرمها على ذلك اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل
زوجته ان طلقك فانت طالق فطلقها فكيف الحكم فالجواب انها تطلق طالقين حيث كانت
مدخولا بها قال في الخاتمة رجل قال لامرأته وقد حبل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها فخرج عليها
طلاقان اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل طلق زوجته أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يعرف
مضى قوله ان شاء الله تعالى لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه لا يقع عليه الطلاق لان الطلاق مع
الاستئمان باطل وعلم للزوج به فيه سواء كافي الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت عن رجل قال له
امرأته طلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى بها ثلاثا فطلقات هل تطلق ثلاثا فاجاب
انها لا تطلق مالم تلتفت به وكذا اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به ثلاثا
فطلقات ولم يذكر لسانه فأنها تطلق واحدة كما أفاده الانقروى في فتاوى نقلا عن الخاتمة وفي الخاتمة
رجل أكرم مجلسه والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فلا تكتب فلان ان فلان فكتب امرأته فلا تكتب
بانت فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبار باعتبار الحاجة ولا حاجة هذا اه والله

مطلب طلق ثلاثا بعد
انخلوة قبل الوطء فانت
لارثته

مطلب قال لها أنت طالق
ان لم تترجعي بقلان

مطلب حلف بالطلاق
ليقتضها عنها غدا الخ

مطلب حلف لا يشرب الخمر

مطلب قال ان طلقتك
فانت طالق فطلقها ثم
انتان

مطلب قال أنت طالق ان
شاء الله تعالى

مطلب قال طلقني فأشار
بثلاث أصابع بنوى به لا يقع

• طالب في طلاق المدونة

تعالى أعلم **س** سئلت عن المدهوش هل يعسر طوقه فاجبت بتمام الحق الى رفع اليد سوال عن المدهوش هذا الفناء مسئل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا و تعبير المدهوش هو القول قوله في الدهش فاجاب عنه بقوله صرح في التلويحانية نقلنا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا الحق ابن الحماص في فقهه وكذلك المرحوم العلامة القزويني في منته تنوير الابصار واعاينهم اجمع واعاين غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر عما هو عسسه فانه يقع الا قهرا له عند نافذ دخل في غير العاقل كل من زال عقله بغير جنون أو عته أو برسام أو غش أو دهنش والجنون داء معروف والعهدة الفقهية واختلاط الكلام وقضاء التدبير وذلك بسبب استتال العقل فيفسده مرة كإدمان كالماء مرة كإدمان الكلام الجنان والبرام على جنونيهما المعامل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسره في هذا التحمل بالتغير فلا يلزم من التغيير وهو التردد في الامر أو التشتي ذهاب العقل قال في القاموس دهنش كفسر هو دهنش تغيير أو ذهب عنه فلان من ذهل أو وله أو فله دهنش وهذا الذهاب العقل بسبب أحدها فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم بينهما في المجنون إذا عرف له جنون مرة فطلق وقاله ودفى الجنون فتكلمت بذلك وأنا ينجنون ان القول قوله بيمينته وان لم يعرف الجنون مرة لم يقبل قوله كافي الخاتمة والتلويحانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فذا القول قوله بيمينته وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الاستة اثبات باليمينه كالاثبات بما أضافه إليه قبل لانه آخر بيمينته فاعتمد هذا الخبر فقلناه قد رآه والله تعالى أعلم **س** سئلت عن طلاق زوجة غيره بدون اذنه فقلنا بطله ذلك رده فقول لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه فاجبت بما لا يقع عليه طلاق الفسولي الا باجازه كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أقدم رجه الله تعالى وتعليل الكفوي عن جامع الفصول ان الطلاق كالنكاح في حكم الفسولي في الاجازة قولنا وقلنا الله تعالى أعلم **س** سئلت عن طلاق زوجته طلاقا رجعيان فقلنا من راجعته ما في العدة فقولنا لم ترض وما هو الطلاق الرجعي أفيدوا فترجوا فالحكواب ان له راجعته ما في العدة فيكون رجعا ما قبل النكاح الكفوي عن البداية ما فيه اذ لفظي الرجل امره انطلق رجعية فله ان راجعته في العدة فترجعت بذلك أو لم ترض والطلاق الرجعي هو ما يكون دون السجلات يصبر على الطلاق أو بالسجلات الأولى من كتاباته ولم يصفه بغير من السدة ولم يكن عقدا متعاهل كافي للفقهاء وهو في المختار لها كالانكاح والله تعالى أعلم **س** سئلت عن طلاق زوجته رجعا أو اقصت عدتها فأخذي نكاحا رجعا ما في العدة هل يصح في ذلك فالحكواب انه لا يصح في ذلك حيث انكحرت الزوجة قال في الدرر الذي بعد العدة الرجعية فيها ان صدقته فرجعية لان النكاح ثبت بتصادق الزوجين فالرجعية أولى وان كذبته فلا نكاح مدع ولا ينفقه ولا عليك الانشاق في الحال وهي منكورة القول قول النكاح ولو أقام بيمينته بعد العدة انه قال في عهده فراجعته ما وقديما معها تكن رجعية لان الثابت باليمينه كالثابت باليمينه نقله الكفوي والله تعالى أعلم **س** سئلت فيمن طلق زوجته فسولي فسمع فدفع لها مهرها الذي كان في ذمته هل يكون اجازة للطلاق فالحكواب لا يكون اجازة كانه لا الكفوي عن العمادة قال لا يهر كان قبل الطلاق واجبا عليه والله تعالى أعلم

(باب الخلع)

سئلت عن قال زوجته خالعتك فقات على الفور وبات فهل يصح الخلع فبين منه الزوجة
فالجواب نعم قال في الدرر أن أوائل كتاب الخلع بخلاف خالعتك لفظ المتاعفة وأختها بالامر ولم يسم
شيأ فبينت فانه خلع ميسقط حتى لو كانت قبضت البذل ورتة اه والله تعالى أعلم سئلت عن

أهـ

أمره قال الحار وهو أشتريت نفسك بطلقة فكل حقوقك لثانته لا باز وجية وبخفة عندك فقلت
أشتريت وقال الزوج بعث فهل بعد هذا خلعا فأجاب نعم بعد خلعا كما في الخلاصة والله تعالى
أعلم في فائدة كفي في الخلاصة رجل قال لا تحرمه أثنى لا تشتري بذا لأن رد ما قال الرجل أنا أشتريها ببيعة
ورهم هل بعث منى قال نعم لا تحرم عليه أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قال زوجته خالعتك
فترقب هل يقع عليه الطلاق الباش فأجاب نعم قال في الخاتمة قال خالعتك فقبلت يقع الباش وكذا
إن لم تقبل لأن الطلاق يقع بقوله خالعتك أه وفي رد المختار والظاهر أن خالعتك بلطف للفاعل إنما توقف
على القبول لسقوط المهر لا وقوع الطلاق به أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن زوجة خالعتها
أو هو على مال التزمة وتعهده في قبيل الزوج هل يصح الخلع ويطال الزوج الأب بالبدل الذي التزمه
فأجاب نعم والمسئلة في الخبرية قال حيث أضاف الأب بالبدل إلى نفسه صح وزمه ولا يسقط من
مورثاته قطاب الزوج على ما علمه ولا يرجع به على الأب إذ لم يقم له ذلك وإنما يلزمه البدل الذي
التزمه في عقد الخلع أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قال زوجته خالعتك ولم رسم مالا فقبلت في
المجلس فورا هل يقع بذلك طلاقها وهل يبرأ الزوج من ما علمه لسان المهر والمزوجل أجبوا نعم فورا
وفيما جئت بهم يقع بذلك الطلاق وبرأ الزوج من المزوجل قال في الدرر وقال الزوج خالعتك ولم يذكر مالا
فقبلت المرأة طلاقا لوجود الإيجاب والقبول وبرأ من المهر والمزوجل لو كان عليه والأب وإن لم يكن عليه
من المزوجل شيء ردت على الزوج ما ساق لسان المهر المجل فأمم الأقبالت الخلع وقد ثبت أنها معاوضة
في حقتها ففسخ التزمت العوض فوجب اعتبار بقدر الإمكان أه ومثله في التنوير وشرحه للعلاء
وقد سبقه المحقق ابن عابدن بالتحصيل الصحيح وإن الصحيح براءة كل منهما من المهر لا غير فلا يطالب به
أحدهما الآخر قبول للدخول أو بعده مقبوضا ولا حتى لا يرجع عليه بشيء إن لم يكن مقبوضا ولا يرجع
الزوج عليها إن كان مقبوضا كله وقد أطال في تحقيقه على عاده رده الله التي ردة أثنى في الخبرية بعد
الرجوع عاقبضته ونفقه هكذا لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع
القصولين عن فتاوى قاضي ظهره أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن خلع زوجته على أن يسلم
الولد عنده فقبلت هل يصح هذه الشرط فأجاب نعم إن الخلع صحيح والشرط باطل قال في رد المختار
خلعه على أن يسد أقال ولها أه لا جنبي أو على أن يسلم الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط أه قال
ابن عابدن أي فلا يكون المهر للولد ولا لالجنبي بل يكون للزوج وليس له أه قال الولد عنده لأن
سأله عنده أه حقه فلا يبطل بإبطالها أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل خلع زوجته على
إسقاط المهر ونفقة العدة هل يصح ويسقطان فاجبت نعم يصح الخلع ويسقطان قال الكفوي ونقل
عن منية المفتي الخلع بالمهر ونفقة العدة صح وإن لم يجب النفقة بعد زما كما في بيع التزوي أه والله
تعالى أعلم ❀ سئلت فبين خلع زوجته على مهرها ونفقة عدها ثم بعد أيام زعت أن حامل وطلب
من القاضي أن يقرض لها النفقة عليه فويل يجهلها إلى ذلك فأجاب نعم يقبل قولها ويقرض لها
القاضي النفقة كما في الكفوي نقلان نفقة المسائل نعم هذا لأن مقتضى الخلع بانها ما مضى فإن أقرت
بذلك ثم ادعت الحمل لا تصح دعواها لأنها متناقضة كما في الاقروى أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت
فبين طلق زوجته على إسقاط نفقة العدة وموت المهر فقبلت ذلك هل يكون الطلاق بائنا فأجاب نعم
يكون بائنا قال في الحامدة والواقية أي الخلع والطلاق على مال وهو أن يقول الزوج طلقك أو أنت
طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا أو يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما
أن الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع إذا بطل يقع الطلاق بائنا وعوض الطلاق إذا
بطل يقع جميا أه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن خلعها زوجها أهلى أن تنفق على ولده ثم أصبح سجين

مطاب قال امرأتی لانشترى
بكذا فقال انا اشترى بها بكذا الخ
مطاب قال خالعتك فلم تقبل
يقع الباش
مطاب خالعا ابو هاجمال
الترجمة

مطلب قال خالعة تـكـ ولم
يسم مالا الخ

مخاطب خالهها علی آن یسک
الولد

مطاب خالعه على اسقاط
المهر والغفقه

مطالب خالها على اسقاط
التفقة ثم زعمت انها حائل
وطلبها
مطالب طلقها على اسقاط
المهر والتفقة فهو بان

مطالب التزمت بنفقة
ولده منها مدة معينة ثم
زعمت غيرها

ثم ادعت انها عازمة عن الانفاق وان ثبت عجزها وطلبت من الاب ان ينفقه قوله فهل يجبر عليها بحسب سنة
 فاجاب ان هذه المسألة في التنقيح ولقطة نه لا عن التتبع هكذا ولو خالته على نفقة ولده شهر او هي
 مسيرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها ثم نقل عن حواشي الحلبي على الدر المختار ان ما شرطه يكون دينا عليها
 أي قوله اخذ منها اذا أسيرت قال ونظيره ما لو تركت الولد على الزوج وهو رب فله ان يأخذ نفقة نفقة
 منها وكذا الوماث الولد قبل عام الوقت له ان يرجع عليه بحسب سنة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 طلاق زوجته طلاقا رجعا ثم خالها هو في العدة على مال هل يصح أم لا فاجاب أنه يصح كافي
 الفتاوى الا تقر وبه عن الجرائق وهذا القطع لو خال المطلقة رجعا فانه يصح ويجب المال قال ولو
 خالها على مال ثم خالها في العدة لم يصح وعلم في الفتاوى المذكورة والله تعالى أعلم **سئلت** فمن
 ادعى خلع زوجته فذكره فهل ينزعه الطلاق فاجاب نعم قال في جامع الفصولين ادعى خلعها هو
 تنكر فالقول لها وطلق يا قرا الزوج لانه اقر بطلاق ثم ادعى البطلان أو سقوط المهر وهي تنكر فالقول
 لها وكذا العتق اه والله تعالى أعلم

(باب العدة)

سئلت عن رجل طلق زوجته ثلاثا منعدمة أشهر فصدقه على ذلك وزعمت انها حاضت
 ثلاث حيض وانتقض عدتها وتريد ان تزوج فهل لذلك فاجاب ما في فتاوى طائفة الهداية وهذا
 نصه الذي عاينه المتأخرون من علمائنا المتقدمين وقت الأقرار الا ان تقوم بينة على ما صدق عليه
 ومذهب المتقدمين انها بائنة فان اه وفي التنوير لو اقر بطلانها منذ زمان كان كذبته وجبت من وقت
 الأقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غيراته لا نفقة ولا سكنى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل طلق زوجته وهي حائض هل يحسب لها ذلك الحيض فتدبر عليه حيضتين
 وتنقض عدتها أم لا يحسب لها فلا بد من ثلاث حيض بعد الطلاق فاجاب نعم بانها لا يحسب لها ذلك
 الحيض فلا تنقضه قال في التنوير ولا اعتماد بحيض طلقته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 تزوج امرأة قبل الدخول بمات عدتها فهل يلزمها العدة فاجاب نعم يلزمها ما كافي في ذلك شيخ
 الاسلام على أنه يدري رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الطحاوي وهذا القطع اذا ماتت عنها
 زوجها ينظر ان كانت حرة فعدتها أربعة أشهر وعشرون كانت عن تحيض أو لا مسلمة كانت أو كاتبة
 صغيرة كانت أو كبيرة مدخولها كانت أو غير مدخولها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الامة
 اذا حرمها سيدها أو مات عنها هل يلزمها العدة فاجاب لا يلزمها في الصبر والامانة اذا اعتقت
 أو مات سيدها لاعدتها عليها بالاجماع وفي الدرر بعد كلامه ما نصه احترار عن فرائض أمه وطه وعبد
 مسئولة اذ لاعدتها عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم
 فوطئها هل عليها العدة فاجاب نعم تجب عليها العدة والحالة هذه بخلاف ما اذا علم انها منكوبة
 الغير ووطئها فانها لا تجب عليها العدة ولا يحرم على زوجها وطؤها كافي الخائنة من أو انحر الحرمان
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن المطلقة هل لها التزوج من دار طلقته وهي فيها واذا انجرت فهل
 يجبر على العود فاجاب ليس لها الخروج منها ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تحرجوه من
 بيوتهم الا بة واذا انجرت قبل انقضاء عدتها تجبر على العود اليها ولو كان زوجها باذن الزوج لان
 الحرمة لا تسقط باذنه سبحانه تعالى فلا تغرب لادلا ولا تها را حتى الى محن دار فيه امتثال لتفسيره بخلاف
 ما اذا كانت له واذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تحرج
 منه بل تمك وتنفذ الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهله ان يجرها ولو أمرها أبواها

بذلك

بذلك عليها ان تعصمها أفاده في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** فممن طلقته وهي حامل
 فاسقط سقطا سنة ان خلفته فهل تنقض عدتها بذلك فاجاب نعم تنقض عدتها بذلك كافي التنقيح
 قال والمستثنى من الجرم الرجعة ومثله في التنوير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلق قبل
 الدخول وانقضت عدتها فاجاب نعم لا عدة عليها كافي التنقيح والله تعالى أعلم
سئلت عن أم الولد اذا مات سيدها أو أعتقها وهي من تحيض هل لا تنقض عدتها الا بثلاث
 حيض فاجاب نعم قال في الدرر كذا أم ولد مات مولاه أو أعتقها فان عدتها انقضت اذا كانت من
 تحيض ثلاث حيض كوامل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن طلقته وهي من الطلاق
 شهر ونصف فزعمت انها انتقضت عدتها بثلاث حيض في تلك المدة فهل تصدق ويحل لها التزوج والحالة
 هذه أم لا فاجاب نعم انما انتقضت عدتها بثلاث حيض في تلك المدة فهل تصدق ويحل لها التزوج والحالة
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن غيب زوجها فاخبرها بقصة عوته فهل يجوز لها ان تعتقه وتزوج
 فاجاب نعم قال في الفتاوى المهدية المرأة اذا غاب عنها زوجها فاعلمت بقصة عوته فوجعته ووقع
 في ثلثها صدق الخبر فلا بأس ان تعتقه وتزوج وهذا في الامة اما في القضاة فلا يحكم بالوثيق بغير اثبات
 شرعي الا ان الحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده
 ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن يوجب عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغيرة
 اذا طلقته فهل تعتد بالشر فاجاب نعم قال في الخائنة ولو كانت الطائفة صغيرة أو آيسة وهي حرة
 فعدتها ثلاثة أشهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حامل مات زوجها فوضعت بعد موته بعشرة
 أيام هل تنقض عدتها بالوضع وتعد على الزوج فاجاب نعم قال في التنوير وشرحه الدرر المختار وفي
 حق الحامل مطلقا وضع جهاها قوله مطلقا أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو مراكاة أو وطئ بسبهة
 اه من الرق الاصل فيه قوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حواشي فانه تخصيص بقوله تعالى
 والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الية بتغير الاحوال والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 صغيرة طلق فاعتدت وفي أثناء العدة بلغت فهل تتم عدتها بالاشهر أو تنتقل الى الحيض أجيبوا أنقروا
 فاجاب ما في الخائنة وهذا نصه المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانه انقضت
 العدة بثلاث حيض بمقتضى كانت أو رجعية وكذا الآية اذا اعتدت بعض الشهر ثم حاضت أو حاضت
 تسبق العدة في الحيض بثلاث حيض وفي الحل بوضع الحمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 نكاح منكوبة الغير أو عدته هل لا ينعقد أصلا وهل اذا دخل بها تنقض العدة فاجاب انه
 لا ينعقد أصلا ولا تجب فيه العدة بالدخول ان علم انها منكوبة الغير أو عدته قال في الرد من حيث
 المهر ما نصه أما نكاح منكوبة الغير ومعدته فلا يدخل فيه لا يوجب العدة ان علم انها المنكوبة لا لم يقل
 أحد بجواز في نكاحه أصلا اه فافادته رأييت في تفسير العلامة ابن جزي عند قوله تعالى ولا تعزوا
 عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ما نصه ومن تزوج امرأة في عدتها افرق بينهما اتفاقا فدخل بها
 حرمت عايشة على التأييد عند مالك خلافا للشافعي وأبي حنيفة واختلاف عن مالك في تأييد الترخيم
 ان لم يدخل بها واذا دخل ولم يطأها اه وفي فتاوى الاقروري نقلا عن الخلاصة رجل تزوج امرأة في عده
 الوفاة فاجعها فاما انتقضت عدتها تزوجها انما يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخيرها
 رجل بموت زوجها الغائب والثان بجماعة في الحكم في ذلك فاجاب قال في الخائنة امرأة الغائب
 اذا أخبرها رجل بعوته وأخبرها رجلان بجماعته فان كان الذي أخبرها بعوته شهد أنه عان موته أو حازنه
 وكان عدلا وسعها أن تعتقه وتزوج هذا اذا لم يورثها فان أوصاها بغيره لم ينعقد لها ما أولي
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** فافادته في ما يحرم على المدة الحرة السابقة في عده طلاق أو فرقة سوى الموت لا تغرب

مطلب تنقض العدة
 باسقاط حين استبان
 مطلب المطلقة قبل
 الدخول والخلو لاعدة
 عليها
 مطلب تعدد أم الولد اذا
 مات مولاه أو أعتقها
 مطلب لا تنقض ذات
 الحيض في انقضاء عدتها
 قبل شهرين
 مطلب غاب زوجها فاعلمت
 بقصة عوته
 مطلب اذا طلق الصغيرة
 تعتد بالاشهر
 مطلب الحامل تخرج من
 العدة بالوضع
 مطلب صغيرة بلغت في
 أثناء العدة تنتقل الى الحيض
 مطلب لا ينعقد نكاح
 منكوبة الغير أو عدته
 مطلب تزوج معتدة الغير
 ففرق بينهما ولا تأيد
 تحريمها عند اختلاف مالك
 مطلب أخيرها واحد
 بالموت والثان بالحياة
 مطلب مهم فيما يحرم على
 المدة

مطلب طلقها رجعا ثم
 خالها في العدة
 مطلب ادعى الخلع فانكرت
 تطلق

مطلب أقرانه طلقها ثلاثا
 منعدمة أشهر الخ

مطلب طلقها حائضا هل
 يحسب لها ذلك الحيض
 مطلب مات عنها قبل
 الدخول لم يلزمها العدة

مطلب حرمته أو مات
 لا يلزمها العدة

مطلب تزوج منكوبة
 الغير غير علم فوطئها تلزمها
 العدة

مطلب هل المطلقة
 انحرج من دار طلقته فيها

ليلا ولا نهار الا ضرورة من خوف انهم دام أوحرق أو ضاع مال أو ما المتوفى عنهما وجهها فتخرج بالانهار
لحاجة إلى النفقة ولا تبت إلا في بيت زوجها وعن محمد درجة الله تعالى ان لها ان تبت في غير بيت
زوجها أقل من نصف الليل والعبر في ذلك المكان الذي سكن فيه قبل العدة وهذه المتوفى عنهما وجهها
كان يكفيها نصيبها من بيت الزوج الميراث تسكن في نفسها فان كان في الورثة من لا يكون محرما
ان أمكنها ان تستأجر أو تأخذ بيتها من الورثة مما يسكن في ذلك وان كان لا يكفيها كان لها ان تخرج
لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك البيت ثم تخرج بعده ذلك عن المكان الذي انتقلت
اليه ولا تسافر المأتمنة للحج ولا لغيره ولا يسافر بها زوجها عنها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها
وان سافر بها هو ولا يرد الرجعة لا بصهرها جاعلا وتجنب العدة بكل رنية نحو الكحل والحناو الخصاب
والدهن والشح والظبط وبمس المطيب والمصبغ غاز عفران والعصفر الا اذا كان غسلا لا ينقض
ربس الخبز والقصب في فائدة أخرى في العدة التي تترك رجل طلق امرأته وجعل انتم مات وهي في
العدة تترك كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورث الزوج وان أبانها في
الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لم تترك وان أبانها في المرض ان أبانها بسوء المألث أيضا وان أبانها
بغير سوء المألث ماتت وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم تترك وقال مالك وابن أبي ليلى لها
الميراث ولو قال الزوج لا امرأته كنت طليقة لا تأمني حتى فكنته المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثت
المرأة ولو طلق الزوج امرأته لا تأمات فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في
الصحة كان القول قول المرأة ولو ادعت امرأة على زوجها المرض ان طلقها لا تأمنه فذكر وجده ان القاضي
خلف ثم صدقته المرأة ومات ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه
بعد دعوه لا يصح تصديقها ولو طلقها وهو مرض ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عتقي كان
القول قولها مع العين فان نكحت لا تترك وان حلفت ورثت ولو انتم المتصل شيئا حتى تزوجت قبل موت
المرض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عتقي قولها أفاده في الحائض والله تعالى أعلم

(باب ثبوت النسب)

سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ عَاشَرَ جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا فَأَوْلَدَتْ وَلِدَاوَعَتْ إِيَّاهُ مِنْ سَيْدِهَا فَأَنْكَرَ وَهُوَ يُتَوَجَّه
عَلَيْهِ الْعَيْنُ فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ قَدْ رُفِعَ لِقَائِي الْهَدْيَةِ فَأُجَابُ مِنْهُ بِعَيْنِهِ أَذْأَوْلَدَتْ وَاعْتَنَاهُ
مِنْ سَيْدِهَا وَأَنْكَرَ لَا يَزِمُهُ عَيْنُ عَدْلِ الْأَعْمَارِ وَمِنْهُ مَا خَلَّفَ عَلَيْهِ الْكُفْرَى إِيَّاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ﴿سُئِلَ
عَنْ طَلُوقِ مَا تَأْمُلُ وَتَقَرُّ بِانْقِضَائِهِ عَنْهَا حَتَّى وَدَّعَتْ وَلَدًا قَبْلَ عَامِ سِتِّينَ مِنْ يَوْمِ الطَّلَاقِ فَهَلْ يَبْقَى نِسْبَةُ
مَنْ الطَّلَاقُ لَهَا وَالْهَذِهِ فَالْجَوَابُ نَعَمْ كَأُجَابِ بَشِيشِ الْأَعْلَامِ لِقَائِي الْهَدْيَةِ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاسْتَدَلَّ بِهِ
الْكُفْرَى بِعَيْنِهِ مِنْ الْبِدَايَةِ هَذَا نَصُهُ وَالْمُتَوَقِّفَةُ ثَبَتَ نِسْبَتُهَا لَهَا إِنْ جَاءَتْ بِهَ لَاقٍ مِنْ سِتِّينَ وَان
جَاءَتْ بِهَ لِعَامِ سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ الْفِرْقَةِ فَلَمْ يَثْبُتِ إِلَّا بِسَيْدِهِ إِيَّاهُ قَالَ وَالْمُسْتَدَلُّهُ مَوْضُوعَةٌ فِي صُورَةِ عَدَمِ
الْإِقْرَارِ إِيَّاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ﴿سُئِلَ عَنْ وَلَدٍ انْتَرَفَقَهُ هَلْ يُشْرَفُ أَمْ لَا فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا شَرَفَ
أَنْ لَمْ يَشْرَفْ أَمْ كَذَلِكَ الْأَوَّلَادُ أَمْ أَصْلُ النِّسْبِ فَشَخْصٌ بِأَلْيَاءِ وَالْقَائِلُ هَذَا قَدْ جَعَلَ الْمُنْجِجُ الرَّاضِعُ وَاتَّبَعَ
الْوَجْهَ الْأَوَّلَ إِذَا بَدَأَ نِسْبَةَ الْمَوْلَى إِلَيْهِ وَسُيِّلَ ثَبَتَ الشَّرَفُ وَالسَّادَةُ قَدْ ثَبَتَ هَذَا الْقَدْرَ لِابْنِ
الْهَدْيَةِ ثَبَتَ لِأَوَّلَادِهِ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِ إِلَى آخِرِ الْأَهْوَالِ وَجُودَ نِسْبَةٍ قَامَ مِنَ النِّسْبِ أَفَادَهُ فِي الْخَبَرِ
قَالَ وَلَنَا فِي ذَلِكَ رِسَالَةٌ مَسَاءُ يَأْفُزُ وَالْغَمُّ فِي الشَّرَفِ مِنَ الْأُمِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ﴿سُئِلَ عَنْ تَزْوِجَتِ
وَهِيَ فِي الْعَدَةِ مِنْ طَلَاقَيْنِ ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا لِأَخْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ نِكَاحِ الثَّانِي فَهَلْ يَكُونُ الْوَلَدُ لِلْأَوَّلِ
فَالْجَوَابُ أَنَّ كِلَانِ لَاقٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ نِكَاحِ الثَّانِي وَلَا قِلَ مِنْ سِتِّينَ مِنْ طَّلَاقِ الْأَوَّلِ فَلِأَوَّلِ

مطلب في المائدة التي توت

مطالب ولدت الامة وادعت
انه من مولاها وانكره
مطالب ولدت لادب من
مطالب هذا الطلاق

مطابق ولد الشريفه نوع
من الترف

طالب فحين تزوجت في
العدة من طلاق بائن ثم
ولدت

وسند ما في الخاتمة وهو هذا العدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك
لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول
وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم نظران ولدت لستة أشهر من وقت
نكاح الثاني قالوا للثاني والا فلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم الولد اذا ولدت ولدا هل يثبت
نسبه من سيدها فاجواب نعم يثبت نسبه عنه مالم ينقض السيد قال في الخاتمة أم الولد اذا ولدت
ولدا كان الولد من المولى الا ان بنى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة توفي عنها زوجها وبها ثلث
ولدا لاقل من سنتين من موته فهل يثبت نسبه من زوجها الميت فاجواب نعم قال في البحر ويثبت
نسب ولدهم عدة الموت اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الموت اه والله تعالى أعلم **سئلت** في
المطلقة ترجعها اذا جاءت بولدا لاكثر من سنتين هل يثبت نسب ولدها من مطلقها فاجواب نعم يثبت
نسبه منه مالم تنقض العدة قال في التنوير اكثر عدة الحمل سنتان وأقلها ستة أشهر فثبت نسب ولد
معدة الرجي وان ولدت لاكثر من سنتين مالم تنقض العدة وكانت أي الولدة رجعة في الاكثر منها
لا في الاقل اه ببعض زيادة من شرحه للعلائي قوله وكانت الولدة رجعة معناه انه اذا بل الرجعة لان
الرجعة حقيقة كانت بالوطء السابق لا بها من ابن عابد بن روجه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت**
فحين مات زوجها ثم تزوجت با آخر فولدت ولدا لاكثر من ستة أشهر من نكاح الثاني ولاكثر من سنتين
من موت الاول فهل يثبت من الثاني حيثئذ فاجواب نعم قال في الهندية وان جاءت به لاكثر
من سنتين من مطلقها الاول أو مات ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو للثاني وان جاءت به لاقل
من سنتين من مطلقها الاول أو مات ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو للثاني والنكاح جائز
وان جاءت به لاكثر من سنتين من مطلقها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن
للال وللا لثاني وهي يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رجعه الله تعالى جاز وعامة فيها
والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج امرأة فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من يوم النكاح فهل
لا يثبت نسبه من هذا الزوج فاجواب انه لا يثبت عنه قال في الهندية واذ تزوج الرجل امرأة
بجاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت
نسبه منه اعترف به الزوج وأوصت اه والله تعالى أعلم

(باب الحضارة)

سئلت عن جلة حاضنة تزوجت فحطت حضانتها ولها أم فهل تنقل الحضانة لأم الجدة المذكورة
 فالجواب نعم وقد سئل عن ذلك فإني المهداة فأجاب بقوله نعم تنقل الحضانة إلى أم الجد وان عات
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن الحاضنة إذا أرادت أن تسافر بالولد فهل يمنع منه فالجواب
 إذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد أن كان المأ الذي قصده بلدها وكان الزوج قد تزوجها فيه
 فلا هناك وليس للأب منه أو ابن يمكن بلدها أو كانت بلدها لكن الزوج ما وقع فيه فلا لب أن يمنعها
 من أن تسافر بالولد إليه هذا هو الصحيح اه والله تعالى أعلم سئلت في مطقة طابت نفقة ولدها
 من الزوج المطاق فقال لها أنت تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضانة وأنا أخذ منك الولد
 فأجابته بأنهم لم يتزوجا ثم تزوجت رجلا وطلقني فهل يكون القول قولها فالجواب نعم
 يكون القول قولها في ذلك كافي الخانية قال أما إذا كانت تنكر التزويج فقلها وكذلك إذا قالت تزوجت
 رجلا ولا أنا فقلت بالسكاح لمجهول فيه صح إقرارها وان قالت تزوجت فلانا وطلقني لا يقبل قولها أو يكون
 للأب أن يأخذ منها الولد إلا أن يصدقها المأقر في الطلاق اه والله تعالى أعلم سئلت عن العشي

مطلب هل يثبت نصب ولد
أم الولد من سدها
مطلب ولدت لأقل من
سنتين من موته
مطلب في الطائفة رجعيًا
إذا ولدت لأكثر من سنتين

مطلب مات زوجها
تزوجت فانت ولدا كثر
من ستة أشهر من نكاح
الثاني

مطلب والدت لاقبل من ستة
أشهر من يوم النكاح

مطلب تزوجت الجدة
انقلبت الحضانة لامها
مطلب أرادت الحاضنة
السفر بالولد

مطلب طابت نفقة ولدها
فقال أنت تزوجت فلا
حضانة لك

مطلب تنقضي حضارة
الذكر بتمام سبع سنين

الذكر اذا بلغ عام سمين هل تنتهي حضنته فآخذته من أمه أو أمه لا فالحجاب نعم تنتهي
 حضنته بذلك فآخذته أمه مثلا قال في البصر والام والجدة أخق بالسلام حتى يستغنى وقد يبيع
 سنين اه وفي البروق والاشتراف يبيع سبع سنين قدره المصافى وبه يفتى كذا في الكفاي اه وفي فتاوى
 علي أفندي ولو اختلفا قال ابن سبع وقالت ابن سبع لا يحلف القاضي أحد عا ولا ينفذ لكن ينظر ان كان يأكل
 وحده وشرب وحده وليس وحده دفع اليه والا فلا اه وفي الثانية ما نصه وبعد ما استغنى الغلام
 وبافت الجارية فالعصبة أولى بقدوم الأقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضنة الجارية اه وفي
 الخبر يسهل في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب وليس ويستغنى وحده هل له معه عليه
 حضنة أم لا ونصير أو به أحق بضمه اليه لانه لا يملك كذا في الرجال وأخذ لا فهم أجاب نعم اذا كان
 بهذه الصفة انتهت منه حضنة أمه وصار أو به أحق بضمه اليه لانه لا يملك كذا في التتوي والشروع
 والفتاوى اه وهذا حق الغلام وأما الجارية أي الابن الصغيرة فتبقى عند الأم والجدة حتى تنحصر
 وعند محمد حتى تستغنى وبه يفتى لفساد الزمان كذا في الكفو على حال المتبع واختلف في حد الشهوة وقدره
 أو بالثب سبع سنين وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت عن الحضنة اذا لم تكن أمينة على
 الولدان كانت تخرج الى الأسواق وتشتغل بالبيع والشراء أو تدور على البيوت وتخرج نفسها في غسل
 الصباون وغوهم هل لا تستحق بذلك الحضنة أجيبوا تخرجوا فالحجاب يشترط في الحضنة
 أن تكون أمينة كافي للدور المختار ونصه ثبت للام ولو كانت أجنبية أو مجوسية أو بعد الفرقة الا
 أن تكون مرتدة حتى تسلم لانها تحبس أو فاجرة بخوار يضع الولد بكرا وغناه كسرقة
 ونابحة الى ان قال أو غير مأمونة بان تخرج ككل وقت وتترك الولد ضالعا اه قال محسبه ابن
 عابد المراكمة الخروج لان المداوى ترك الولد ضالعا والولد في حكم الامانة عندها وموضع
 الامانة لا يستأنم ولا يلزم أن يكون نورا للمعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون نصيرها
 كالو كانت فاجرة أو لامة أو غير ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت فطع على
 القاسعة عند ما قلنا اه وقال قبل هذا المراكمة أمينة أن لا يضع الولد عندها بالستة المأمنة
 بالخروج من منزل كل وقت اه والله تعالى أعلم سئلت عن حاضنة سقطت حضنتها ابتزوها
 فآخذ الولد أو به فهل له أن يسافر به الى بلد آخر فالحجاب نعم ذلك الى ان يعود حتى أمه كافي
 السراجة فتاوى تارقي الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن الحاضنة اذا كانت عيها هل تسقط
 حضنتها فالحجاب نعم قال سيدي أحمد الطحاوي في حواشيه على الدر المختار ضد قول التتوي
 والاوضع عند أمينة قادرة على الحفظ مانصه والقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة فكيف
 المصباح عند رقة منكر فيما يظهر اه والله تعالى أعلم سئلت عن بكر الفاعلة لها أو أي يرد
 عها أن يضمها اليه وهي تريد أن تبقى عندها الصالحة التي لا زوج لها وتنتع من الذهاب الى عها
 فهل لا تغير والحالة هذه فالحجاب نعم لا تغير والحالة هذه على الانضمام الى عها وبالمسئلة في الخبرية
 ولقد جويله من مثل هذا السؤال هكذا لا يغير عها على ذلك ولا يمنعها عن البك عند أمها اه هذا
 اذا كان لها رأي وعقل بان مضى عليها من بعد البلوغ غدا عليه ما قبله الكفو في فتاوى علي أفندي
 عن المحيط البرهاني وهو هذا وان كانت بكر افلا لولاء الحق للضم وان كان لا يخاف عليها الفساد ان كانت
 حديثة السن وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلها فليس للأولياء الحق للضم ولها ان تنزل
 حيث أحببت حيث لا يخاف عليها اه والتقيد بقوله حيث لا يخاف عليها أي بعد ان عاها الخوف عليها
 من الفساد ضم جبرها والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في صغير مات أمه من بعضه بعدها
 فالحجاب ان الأم اذا سقطت حضنتها انتقلت الى أمها وان علت قال في المتن والام أحق بحضنة

مطلب في الحاضنة اذا كانت تخرج وتترك الولد ضالعا

اعلى وزن كتاب كافي المصباح

مطلب بعد سقوط الحضنة للاب ان يغريه مطلب هل تستحق الميعة الحضنة

مطلب في البكر البالغة تريد البقاء عند أمها

مطلب في ترتيب الحاضنات

ولهذا قبل الفرقة وبعد هاتم أمها وان علت ثم أم الاب ثم أخت الولد لا يوبن ثم لأم ثم خاله كذلك
 ثم عنه كذلك بنات الاخوات الأولى من بنات الاخ ومن بنات العمات ومن بنات غير محرمه سقط
 حقه الام بنكت محرمه كأم بنكت عمه وجدته بنكت عمه والحق بزوال نكاح سقط به والقول
 قولها في الزوج اه والله تعالى أعلم سئلت فبين ما تشر وجها عنها وعن صغيرة منها تزوجت
 باجنبي من الصغير فاراد وصية أن يأخذ منها البرية وينفق عليه من ماله فقالت أمه أنا أريه عندي
 وأنفق عليه من مالي فهل يترك عندها والحالة هذه فالحجاب نعم يترك عندها والحالة هذه قال
 في الدر المختار تزوجت أم صغير في أمه وأرادت ترسيه بلا نفقة مقدرة وأراد وصية ترسيه دفع اليها
 لا إليه اقامه ماله وفي الحاوي تزوجت باجنبي ومثلت ترسيه بنفقة والتمه ان عبد جانا ولا حاضنة له
 فله ذلك اه قوله فله ذلك أي الالتزام للفقير من التزمه ووجهه ان المهر له حق حضنة الغلام حيث
 لا حاضنة غيره والامساقطة الحضنة هذا والظاهر ان ذلك وان لم يطلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن
 حقيقة ثم رأيت السامعي كتب كذلك اه ابن عابد بن والله تعالى أعلم سئلت في أم قالت للقاضي
 افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه ففعل القاضي ذلك هل يرجع عليه
 فالحجاب نعم ففي البرزاية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين
 عليه ففعل القاضي فإذا استدانت عليه وأسر رجعت عليه فإن لم يرجع عليه حتى مات لا تأخذ من
 تركته في العجم وان أنفقت عليه من ماله أو من المسألة من الناس لا يرجع على الاب اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن الحاضنة اذا طلبت من ولي المحضون أجرة سكن لها والمحضون فهل يجب لذلك
 فالحجاب اذا لم يكن العاضنة مسكن فعليه أجره مسكن لها وان كان لها مسكن فلا يجب عليه ذلك قال
 في التفتيح بعد كلام طويل في هذه الحادثة والحاصل ان الوجه الوجه لزوم أجره المسكن والزم ضامع
 الولد اذا لم يكن العاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقامة على وجهه في البيت مع الابن وبها
 والطرسوسي اه أي من عدم الوجوب عاها والله تعالى أعلم سئلت عن بلغ من السنين سبعا
 ودخل في الثامنة هل تنتهي حضنته فالحجاب نعم قال في الفتاوى المهديدة الأم أحق بحضنة ابنها
 الصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضنة الابن الى بلوغ سنين سبع سنين على ما به الفتوى اه والله تعالى
 أعلم سئلت في الأم اذا سقطت حضنتها ما تزوج وانتقلت الى أم الام فاسكنته معها في بيت وزوج
 أمه فهل لاني الصغير أخذه منها والحالة هذه فالحجاب نعم له أخذه منها قال في الهندية ولو تزوجت
 الأم وزوج آخر وعسك الصغير معها أم الأم في بيت الاب فلا بد أن يأخذ منها اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن نيب يخاف عليها أبوها من الفساد لانهما برأه أمينة على نفسها فإراد أوها أن يضمها
 اليه ويرعاها وحفظها صونا لمرضه وعرضها هل له ذلك والحالة هذه أم لا فالحجاب نعم له ذلك
 في الهندية مانصه والجارية يعني الابن اذا كانت ثيبا لو غرر أمينة على نفسها لا يخطئ سيدها وضعا
 الى نفسها وان كانت مأمونة على نفسها لا حق له فيها ولا يخطئ سيدها وترك حيث أحببت كذا في البدائع
 والله تعالى أعلم سئلت عن الام المطابقة اذا طلبت أجره الحضنة ونفقة الصغير من الاب وهو
 معسر ومريض ان تضمنه مجانا والجدة أم الام تقبلوه مجانا فهل يعطون لها دون الام والحالة هذه
 فالحجاب نعم والمسألة في التفتيح وهذه عبارة حيث مكان الاب معسر ابقال للام امانا نسكي
 الصغير بنظر أجز واما أن تدفعها للجدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك والحكم كذلك لو كان مكان
 الجددة عمة قال العلائي والعمدة است بقيد فيما يظهر وفي الفتاوى الرحيمية والعمدة ليست قيد بل كل
 حاضنة في الجدة والاب ليس قيد أيضا قال ابن عابدن وهذا في أجر الحضنة وأما أجره الارضاع فالام
 أحق ما لم تطالب زيادة على ما تأخذة الاجنية فإذا كان الاب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظر للصغير

مطلب تزوجت الام باجنبي فاراد الوصي أخذه والاتفاق عليه من ماله الخ

مطلب أمر القاضي الام أن تستدين وتنفق على الصغير لترجع على الاب

مطلب طلبت الحاضنة أجره المسكن

مطلب تنتهي حضنة الذكر ببلوغه سبعا

مطلب أسكنته الجددة عند زوج الأم فلا بد أخذه

مطلب أراد أوها ضمها لخوف الفساد

مطلب طلبت الام أجره والاب معسر والجددة أم الاب تقبله مجانا يعطى لها

ولو كان للصغير مال والاب ميسر أو ميت فهل تدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لا وان كان فيه نظر له في ابقائه عنده أمه لكن فيه ضمير عايب في ماله بخلاف ما لو كان أبوه ميسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال أبيه اهـ مختصر والله تعالى أعلم **سئل** عن بلغت من العمر عشر سنين فلما دعيها الامين الرشد أخذها من أمها وهي لا ترضى فهل له أخذها والحال ما ذكر فاجواب نعم له أخذها ولا خيار للبنت كما في التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** هل تقدم الاخت الشقيقة على الخالة في الحضانة فاجواب ان الاخت الشقيقة تقدم على الخالة عند الكل واختلف في الاخت لاب هل تقدم على الخالة أو الخالة عنها فقولان حكاهما في البرازية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أخذ ولده من أمه بعد سقوط حضانتها ابتكاحها فطلبت منه الأم أن يرسله اليها أحيانا لتنتظره وهو بأى من ذلك فهل لا يجبر على إرساله فاجواب نعم لا يجبر على إرساله اليها هي اذا أرادت أن تراه لا تمنع من ذلك ولكنها الاب من رتبته كأفاده قارى هذا في فتاوى به والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة اشتكت من زوجها انه يضربها ويهينها ويتركها أمة وطلبت من القاضي أن يسكنها بين قوم صلحين فهل يجبرها القاضي لذلك فاجواب نعم يجبرها الى ذلك ان لم تكن بين جيران صلحين فان كانت بينهم أقرها عندهم قال في البرازية يشك عند القاضي انه يضربها وطلبت الاسكان عتد قوم صلحين ان علم به زوجه والا فان كان الجيران صلحا أمرها بالقرار عندهم والا أمرها بالاسكان بين الصلحاء اهـ والله تعالى أعلم

باب النفقة

سئل عن الجدة التي هل تجب عليه نفقة أولاد أولاده اذا كان الاب ميتا أو غائبا فاجواب نعم تجب عليه نفقتهم والحالة هذه وقد سئل عن هذا السؤال قارى هذا في فاجاب بانه نعم تجب على الجدة النفقة اذا مات الاب وان غاب الاب يؤمر الجدة بالنفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأسير اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن صغيره أب ميسر زمن لا قدرته على الكسب وله جده من الاب غنى فهل تجب نفقة الصغير والحالة هذه على الجد فاجواب نعم قال في التنقيح فان كان الاب من ناقضى بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك النفقة الصغار اهـ معزالا لخسيرة قال في الرد الزمن من به مرض مزمن والمراد هنا من به عجزه من الكسب كعمى وشلل اهـ أى وعته وجنون كافى الفتاوى الانتقوية والله تعالى أعلم **سئل** عن صبي لا مال له وأبوه ميسر وأمه ميسرة هل تجبر الأم على النفقة عليه من ماله لترجع على الاب اذا أيسر فاجواب نعم تجبر على ذلك وترجع في مال الاب اذا أيسر قال الانتقوي وان لم يكن للصبي مال ولا لآب أيضا ولا مال قال محمد بن النفقة على الاب دون الأم وتجب الام لآبها بالاتفاق على الولد ولو كان دينا على الاب وهو الصحيح كما في حال غيبة الاب ولم يخلف مالا ولا مال قائم تجبر على الاتفاق على الصغير ثم ترجع على الاب كما في الذخيرة اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن مات من ابن صغير لا مال له وأب هو جد الصغير ومير فهل تجب على الجد نفقة هذا الصغير فاجواب نعم تجب عليه نفقته قال في التامية رجل مات وترك ولدا صغيرا ولها كانت نفقة الصغير على جده فان كانت الأم فقيرة ميسرة كانت نفقة الصغير على الجد ولا ميسرة في جده فان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل الأم كالمدة اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة أدعت على زوجها اشتقتها الماضية منذ سنين فاجابها به قريظا عن كل سنة كذا من الدراهم رضاهما فأنكرت هي رضاه بذلك فهل يجب رد أقراه لا يلزم دفع ما قر به فاجواب انه لا يلزم دفعه والحالة

مطلب بلغت عشر اقلهها
أخذها من أمها
مطلب تقدم الاخت
الشقيقة على الخالة
مطلب هل يجبر الاب على
إرسال الولد لأمه السابقة
الحضانة
مطلب طلبت الزوجة
السكنى بين قوم صلحين
مطلب في وجوب النفقة
على الجد اذا مات الاب أو غاب
مطلب له أب من زوجة
غنى فالنفقة على الجد
مطلب له أب ميسر وأم
ميسرة تنفق الام لترجع
عليه اذا أيسر
مطلب مات الاب فالنفقة
على الجدة حيث لا مال
للصغير
مطلب لا تقضى بالنفقة
الماضية الا اذا سبق قضاءه
أو رضى الخ

هذه والمسئلة في فتاوى قارى الهداية في جواب عن مثل هذا السؤال وهذه انصافها انما يقضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءها أو تراض من الزوجين فاذا غابت أيا لم أرض عاقرة زنة فتدبرت أقراه لانها لا ترضى بالقبيل وترضى بالترك أصلا اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن زوجة صغيرة طلبت من زوجها النفقة وهي في بيت أبيه لم ترض زوجها فهل تجب له ذلك فاجواب نعم قال في جامع القسوين تزوج كبيرة وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد ذلك لولم يطالبها الزوج بالنفقة اذا نفقة حقها والاتقال حق الزوج فاذا لم يطالبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يبطل حقها وبقي اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في رجل غنى له أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن الكسب هل تجب عليه نفقتها فاجواب نعم تجب عليه نفقتها والحالة هذه في الفتاوى الممهدة مانصه تجب على الميسر نفقة كل ذي رحم محرم صغير أو أثنى ولو كانت الأثنى بالغة قادرة على الكسب بشرط الفقر فاذا ثبت سائر الاخ المذكور وجب عليه نفقة أخته والقول المذكور اليسار بينه وبينه والبيئة لمدعيه اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن أجرة القابلة هل تكون على الاب أو على الام فاجواب انها تكون على من استأجرها قال في الدر المختار وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة أو زوج ولو جابت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها قال الحق ابن عابد بن يونس ترى ترجع الاول لان دفع القابلة معطيه بعد دلى الولد فيكون على أبيه اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن المرأة الناشرة لامتنة من الرجوع الى بيت زوجها بنفقه شرعى هل تجبر على العود الى بيت زوجها وهل تكون بذلك عاصية فتعز زرع اذا يكون تعزيرها فاجواب انه رفع مثل هذا السؤال الشيخ العباسى معنى الاقليم المصري فاجاب بقوله تؤمر الزوجة بالزوجة معسرة زوجها الشرعى الخلى عن أهله وأهلها الا تبقى بمساكنة أو فاهما على الصدق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه الحالة منه بغير إذنه كانت ناشرة لان نفقة لها ما دامت كذلك ولا يقرها القاضي على الشوز ولا تعصية بل تؤمر بالعود اليه لان النفقة معصية وتزويجها يقيم اذ كل معصية ليس فيها حكمة فتدفعها التزوير بحسب ما مراد الحاكم كاصحابه وفي الغيرة مانصه تكون ناشرة بامتناعها عن التحول مع مقتضا نفقتها وبزوجهما العزير ولا يكسب المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فتدفعوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة أدعت على زوجها بكسوى مانصة فاقربها وتم لاقية في دمه هل يؤخذ بهذا الأقراء وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل ترك ذلك قضاء أو تراض منكما أم لا فاجواب ان الكسوة الماضية انما تنقر في الذمة بقضاء أو تراض فاذا أقرا الزوج انها في ذمته أقرهم ولا يستفسره القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة ان لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض كذا في فتاوى قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئل** عن جده من الام التزم بنفقة ابنه الصغير وتعهدها فاتفق عليه مدة ثم أراد الرجوع عن هذا الالتزام فهل له ذلك والحال ان تعهده لم يكن في ضمن خلق لانه لا يجيبوا فتجروا فاجابت بان له الرجوع عن ذلك الالتزام لانه من قبيل الالتزام مالا يلزم حيث لم يكن في ضمن الخلق وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد أفندي فاجاب عنه كذلك ونقل قبل هذا عن العلامة الشافى ان هذا التكليف غير لازم اذ هو التزام مالا يلزم واقصا حقه ما استأجره اذا خالها وأطفاها لا تحتل ذوقه بدلا عن نفقاتها نفسها اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن قسيرة عاجزة عن الكسب لها أولاد أغنياء فهل تجب نفقتها عليهم جميعا بالسوة فاجواب نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التنقيح وقوله بالسوة أى يستوى فيها الذكر والأنثى وقيل لا لثوبه قال الشافى كافى الدر المختار والله تعالى أعلم **سئل** هل تجب على الاب نفقة أولاده فاجواب ان امتنع الاب والجد من الاتفاق على

مطلب كبيرة طلبت النفقة
وهي في بيت أبيه الماذل
مطلب يدفع على شقيقته
الفقيرة
مطلب فين تكون عليه
أجرة القابلة
مطلب لا نفقة للناشرة
وانها تعز على الشوز
مطلب الكسوة الماضية
تنقر في الذمة بقضاء
أو رضى
مطلب فمن التزم بنفقة
ابن بنته وان له الرجوع
عن التزامه
مطلب تجب نفقتها على
أولادها الأغنياء
مطلب اذا امتنع الاب
والجد عن النفقة يجس

الولد بحس ولا يحسب ان في دين الولد غير النفقة قال في نفقة الفتاوى نقل عن الجراح لا يحسب
 الابوان والجدان الا في النفقة لولدها اه وفي التنقيح من باب الحس لا يحسب الاب بدين ولده الا ان ابي
 من النفقة عليه اه وفيه ايضا لا يحسب احد الابوين والجدان في النفقة لولدها اه والله
 تعالى اعلم **مسئلت** عن صبي تحت حضانه فاراد ابيه ان يأخذه من أمه فالتزمت الام بالانفاق
 عليه الى ان يبلغ اثنتي عشرة سنة من مالها والتم ابيه ان يأخذه منها الى قيام تلك المدة فهل يكون هذا
 الالتزام من الطرفين معتبرا ليس لاحدهما الرجوع عنه أولا لا يكون معتبرا فالحجواب انه لا يكون
 معتبرا لانه ولا منها وقد سئل الخراج الى عن مثل هذا فاجاب بقوله لا يلزمهما التزم اياه هو الالتزام
 ما لا يلزم اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الزوجين اذا اختلفا في نساء الزوج فهي تبعه وهو
 يدعي العسر وأقام كل منهما مائة على دعواه فأي المبتنين تقدم فالحجواب ان يثبتا تقدم قال في
 الهندية وان قال أنهما عسر على نفقة المهرين كان القول قوله الا ان تقيم المرأة المينة على سبيله فان
 أقامت المينة أنه ميسر قضى عليه بنفقة المهرين وان أقاما المينة كانت المينة بنته المرأة وان لم يكن
 لها مينة وطالب من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يحسب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان
 أخبره عدل انه ميسر لا يقبل التقاضي ذلك وان أخبره عدل انه ميسر قضى القاضي بنفقة المهرين
 وان لم يتفقا بانفق التهاد بشرط العسر والعدالة في هذا الخبر اه معز بالخانية والله تعالى اعلم
مسئلت عن امرأته صحت زوجها في نفقة ماضية لم يدرها القاضي ولم يترضا عليها هل
 لا تجب لذلك فالحجواب نعم لا تجب لذلك قال في الهندية نقل عن المحيط ان صاحب المرأة زوجها
 في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان ترضاها على شيء فان القاضي
 لا يقضي لها نفقة ماضية عندنا اه في فائدة ان القاضي لا يقضي لها نفقة كل شهر كذا أو ترضاها
 على نفقة كل شهر كذا خضت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد استأذنت فأنفقت أو أنفقت من مال
 نفسها ثم ماتت أو مات الزوج سقط ذلك كله عندنا وكذا لو طلقها في هذا الوجه سقط ما اجمع عليه من
 النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض القاضي لها النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا
 أمرها بالاستدانة على الزوج فالتدانة تمت أحدهما فلا يسطر ذلك هكذا كذا الحكم الشهيد
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح وكذا في مسألة الطلاق يجب ان يكون الجواب هكذا كذا في الهندية عن المحيط
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن اتمام قضاء نفقة المهرين عن غيبان فهل تكون نفقتهم عليه ما على قدر
 مهراتهما فالحجواب نعم يجب عليهما الا لا كالأرث ولو كانت الام فقيرة فاجب على المهر وكذلك
 يجب نفقة الآخر الفقير على اخيه الميسر ان كان مسفرا أو باقرا أو أبا هي وكذلك نفقة المهر الفقير على
 أولاد أخيه الاغنياء ان كان مسفرا أو باقرا أو أبا هي وعامة في فتاوى قاضي الهندية والله تعالى اعلم
مسئلت عن نفقة الزوجة الماضية هل لا تصير ديناً في الزوج الا بالانقضاء أو التراضي فالحجواب
 نعم لا تصير ديناً في ذمة الزوج الا باحدهما بالانقضاء وليس بعرض عندنا فم يستحق الوجوب فيها
 الا بالانقضاء أو الرضى كافي الجرح وغيره من المستبررات والله تعالى اعلم **مسئلت** عن زوج التزم نفقة
 زوجته الماضية الحالية عن القضاء والرضى بنى ان يتركها ففاجبت له ان التزم غير مخرج لتصرفهم
 بان من التزم فلا يلزمه طلاقا لزمه ولا يلزمه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الزوجة التي مات زوجها
 هل لها نفقة في ماله ما اوصت في العدة أم لا فالحجواب لا نفقة لها هذا قال الكفوي ولا نفقة للزوجة
 عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حاملا اذا كانت أم ولد وهي حامل اه وفي التنوير لا نفقة لعدة
 الحوت مطلقا الا اذا كانت أم ولده وهي حامل اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن امرأته ميسرة ولها
 دار سكنها ولها أخ غني فهل يجب عليه نفقةها والحالة هذه فالحجواب نعم ولا يلزم من ذلك ملكه الدار

مطلب التزم الام بالنفقة والابيان لا يأخذها لا يصح

مطلب بنسبة الزوجة ان زوجها ميسر مقدمة

مطلب طلبت النفقة الماضية لا تجب حيث لم تكن معتبرة مطلب اجتمعت لها نفقة ماضية فالتدانة أو مات

مطلب للإشام أم وعم غيبان فالنفقة عليهما الا لا

مطلب النفقة الماضية لا تصير ديناً بالقضاء ولا رضى مطلب التزم نفقة زوجته الحالية عن القضاء والرضى فالتدانة أو مات

مطلب يجب على شقيقته الفقيرة التي لها دار تسكنها

الا ان تكون كبيرة زائدة على حاجتها فيصير ناحية منها تنفق عن غيرها على نفسها ويبقى منها قدر كتابتها
 قال في الخانية ميسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ ميسر قالوا لا يجبر الا على نفقتها وقال الخصاص يجبر
 قال حسن الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شرح فانه قال اذا كان للانسان دار
 يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي رحم محرم وفقر بين ذوي الارحام وبين
 الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين لا يمنع ذلك وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وملاك
 الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى
 وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة عنده ان يبيعها أو يشتري بها خمسة وبنفق الفضل على نفسه
 فحينئذ لا تجب له النفقة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الزوجة اذا فرض لها القاضي النفقة
 فأنفقت على نفسها من مالها سنة أو سنتين هل لها ان ترجع بذلك على الزوج والحالة هذه فالحجواب نعم
 لذلك في الفتاوى الا ان رجوعه مانعه ولو أنفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي هل لها ان ترجع على
 الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه وكذا اذا استأذنت على الزوج سوله كانت استأذنتها باذن القاضي
 أو بغيره فانه غيراتها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للفرع ان يطالب الزوج
 بما استأذنت وان كانت باذن القاضي هل لها ان تحصيل الفرع على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن
 القاضي بالاستدانة اه في فان قلت كما معنى الاستدانة التي باذن القاضي فالحجواب ان معناها
 ان يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكلى والبس لترجعي فبها على الزوج لان يقول
 استقرض على الزوج لان التوكيد بالاستقرار على الغير لا يصح نقله الاقروى عن غزاة المفتين
 ثم رأيت في رد المحتار ما نصه ذكر الخصاص وتبعه الشارحون انه الشراها بالنسيئة لتقضي الثمن من مال
 الزوج وفي المجتبى ان الاستقرار يصح ونقل القسطنطيني الثاني عن مصدر الشريعة وفي العيون
 انه الاولى قال في الدر المنثور امكن التوكيد بالاستقرار لا يصح على الاصح فالاصح الاول ثم اجاب
 عن هذا الاستدانة انما هو ما يؤول غرضه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مطلقة خرجت من منزلها
 الذي طلقت فيه ولم ترض بالسكنى فيه فهل لا تستحق نفقة العدة حينئذ فالحجواب لا تستحقها والحالة
 هذه قال الاقروى اذا خرجت المطلقة في عدها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة ما دامت باقية كان
 النكاح باقيا من وجبه ولو تزوجت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا
 اذا تزوجت في حال قيام النكاح من وجبه اه وقال ايضا للعدة اذا لم تلزم ميت العدة بل تسكن زمانا وتخرج
 زمانا لا تستحق النفقة لانها ناشئة اه معز بالخانية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن المطلقة اذا ادعت
 الحمل وأكره المطلق فهل يقبل قولها ولها النفقة الى انقضاء عدتها فالحجواب ان القول قولها
 وقد رفع مثل هذا السؤال لابن نجيم فاجاب بقوله القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابلية
 ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء عدتها اه وفي الفتاوى السراجية اذا ادعت انها حامل
 فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي ستان فقالت كذا ثبت أني حامل وتبين لي
 خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالت المدة اه والله تعالى اعلم
مسئلت عن من خلع زوجته على مهرها ونفقة من عدها ثم كرت انها حامل وطالب من القاضي
 ان يفرض لها نفقة فقول يقبل قولها ويفرض لها القاضي النفقة فالحجواب نعم يقبل قولها في ذلك
 ويفرض لها القاضي النفقة كما نقله الكفوي في الخلع من فتاوى علي أفندي وفي الوقائع المصرية سئل
 عن طلاق زوجته بانها حامل ففرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر ثم ظهر به حمل وطالب
 النفقة فاجاب بقوله على الرجل المذكور الاتفاق على عدها مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر
 على الوجه المذكور اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل تجب نفقة الولد الكبير العاجز عن الكسب

مطلب فرضت لها النفقة فأنفقت من مالها ترجع بها

مطلب في بيان معنى الاستدانة

مطلب خرجت المطلقة في عدها لا نفقة لها

مطلب في المطلقة اذا ادعت الحمل

مطلب خالها ثم ادعت الحمل

مطلب يجب نفقة الوالد الكبير العاجز على أبيه

على أية حال جواب نعم قال في الدر المختار وكذا يجب لو ولد الصغير العايز عن الكسب كأي علقا
 وزمن ومن بطقة العار الكسب وطالب عمل لا ينقض ذلك اهـ وكتب ابن عابدن مانعة قوله لو ولد
 الكبير فالطالب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه وأبيه يدفعها إليه لأن ذلك حق له وله ولاية
 الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع إليك لأجباب وكذا الحكم في نفقة كل محرم أم
 معز بالبحر والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل تزوج امرأة وعقد عليها عقد احياء وامتنع من
 الدخول بها والاتفاق عليها وهي عند أبيها لم يطلب زفافها ولو طلبة لأجابه مطيعة فلا مانع من جانبها
 أصلا فالطالب منه النفقة فهل يجب عليه نفقتها والحالة هذه فالجواب نعم يجب عليه نفقتها قبل
 الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالبها الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منع
 نفسها حتى كذا في التمتع قبل الزفاف والزيادة والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل تزوج امرأة وله أولاد
 كبار أسكنهم معها في بيت زوجها وهو يريد منعهم من السكنى معه فهل له ذلك فالجواب إن له
 منهم من السكنى معه قال في الدر المختار وكذا يجب لها السكنى في بيت خال عن أبيه له سوى طفله الذي
 لا يفهم الجاه وأمه وأم ولده وأهلها ولو ولد لها من غيره اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة لها
 ابن أخ موسر وهي فقيرة عاجزة عن الكسب فهل يجب نفقتها عليه فالجواب نعم والمساألة في التمتع
 والله تعالى أعلم **سئل** عن أم فقيرة عاجزة عن الكسب وهو بالغ فقير كسوب فهل عليه
 أن يدخلها معه في نفقة ونفقة عاله فالجواب نعم عليه ذلك قال في الخلاصة المختار في الفقير
 الكسوب أن يدخل الأبوين في نفقته اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن له ابن كبير مشغل بتحصيل
 العلوم الشرعية النافعة هل يجب عليه نفقته فالجواب نعم يجب عليه نفقته قال العلامة الحلواني
 وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن
 الكسب لا يجوز أن لا يسقط نفقتهم عن أبيهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا العلية
 والخلقيات الزككية وهذا بيان الفلاسفة وفهم رشدا ولا يجب لسان الحكم وفي الحاروي الزا هدى
 قال الشيخ الإمام أو منصور المساريدي زعم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج لأطلب حتى لو امتنعوا
 عن كفايته يجبرون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه
 على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين ليقضي دينه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه
 دين اهـ من التمتع والله تعالى أعلم **سئل** عن الصغير المحضون إذا فرض له القاضي على أبيه كل
 شهر سنتين قرشاً ومضت أشهر منذ الفرض لم يدفع الأب نفقته لاهل هل يسقط ذلك عن هذه المدة
 بعد الفرض أو يكون ديناً على الأب يجب عليه دفعه لاهل فالجواب أنه يكون ديناً على الأب فعليه
 دفعه لاهل الصغير كما يجب بذلك صاحب الفتاوى المهدية أخونا شريك في الدرس الشيخ محمد العباسي
 وهذه عبارته إذا قضى القاضي بنفقة الزوجة والصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره
 الزبلي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض عن المدة بالاستدانة
 بأمر القاضي ونقله عن الذخيرة عن الحاروي في الفتاوى وأقره عليه في الجرو والنهر وعليه العمل الآن
 وفي رد المختار أنه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن
 المسكن الشرعي الواجب للزوجة على زوجها ما هو فاجبت بما في الظهيرة وهذا منه المسكن الواجب
 عليه شرعاً على الصحيح بيت له مرافق وعاق على حدة فلا بد له من بيت خلعة مطبخ وبشرط أن لا يكون
 في الدار أحد من أجناسه أو ذمها أو يكون بين جيران صالحين وأن تكون مأمورة بآدابها وتتمكن
 زوجها فيه من الاستمتاع بها كصبر حوايه قاطبة اهـ وبعضهم اعتبر بأن كانت من أشرف الناس
 يلزم أن زوج بدار مستقلة وأن كانت من الأوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتبار السكنى بالنفقة

مطلب في وجوب النفقة
قبل الزفاف

مطلب للزوج منع أولاد
زوجته الكبار من السكنى

مطلب عليه نفقة عتمة
الفقيرة

مطلب يدخل الولد الفقير
الكسوب أو يوفيه نفقته

مطلب يجب نفقة الولد
الكبير المشغل بتحصيل
العلم على أبيه

مطلب نفقة الصغير
المفروضة لا تسقط بجنس
أشهر

مطلب في بيان المسكن
الشرعي

فإنها تكون على حسب حالها وبعضهم اكتفى بذلك مطاقاً والذي مال إليه المحقق ابن عابدن في رد المختار
 اعتبار الحال وإن شق الأمر إلى ما تحصل به المعاشرة بالعرف قال الله تعالى ولا تضاروهن أن ينصبن أهلهن اهـ
 والله تعالى أعلم **سئل** عن زوجة غيب عنها زوجها وسافر فترأى بغيره أو تزكها بالانفقة ولا مدفق
 فطالب من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وإن باذن بالاستدانة على زوجها لترجع عاتيه إذا حضر
 من سفره فهل للقاضي ذلك والحالة هذه فالجواب نعم للقاضي أن يفرض لها عليه النفقة حيث كان
 سفره مسافة القصير ولم يترك لها نفقة ولا منفقاً وإن أمرها بالاستدانة عليه حتى ترجع إذا حضر وذلك
 بعد تخلية هان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عتدته أو بعد إقامتها بينة على
 النكاح أن لم يكن القاضي عالماً به وتقبل البينة للقضاء بالانفقة لا بالنكاح وهذا على قول زفر وهو المقتضى به
 كافي الفتاوى للهديه والله تعالى أعلم **سئل** عن أنت للقاضي وطالب منه فرض النفقة على
 زوجها الحاضر بالبلد الغائب عن مجلس القاضي ففرضها عليه حال غيابه عن مجلسه هل يصح ذلك
 فالجواب أنه لا يصح ذلك ولا يعتبر المثلثة في الظهيرة واليهية والله تعالى أعلم **سئل** عن نفقة
 الزوجة على زوجها هل هي واجبة بصفة البسر والفتى حتى لو كان فقيراً عاجزاً عن الكسب تسقط عنه
 أم لا فالجواب أنها يجب عليه مطاقاً سواء كان فقيراً أو غنياً قال ابن ملك في شرح المحمد نفقة الزوج
 والولد الصغير واجبة مع الفقر حتى لو كان عاجزاً عن الكسب لكونه عتدته عاتيه كسب الناس وينفق
 على زوجته وولده اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن صديق له مال له وأبوهم مسرور بجد من الأب
 أنى هل يجب النفقة حصة على الجد وإذا التزمهم وأنفق هل له الرجوع على الأب إذا أسرى أحياء أو تزوجوا
 فاجبت بقوله نعم إن الجسدي مراً لا نفقة عليه وفي رجوعه على الأب خلاف والصحيح من المذهب
 أن الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد قال في نعيمة الفتاوى صغيره أب مسرور بجد
 أو الأب مسرور بجد لا نفقة له عليه ويكون ذلك ديناً على الأب والصحيح من المذهب أن الأب الفقير
 ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل تزوج امرأة ودفع
 لها نقداً ولم يزلت إليه جارية بدون جهاز هل له مطالبتها بذلك وتجبر على عليه فالجواب قال الإمام
 القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بعد ما أعطاها من النفقة على عرف الناس وعادتهم اهـ
 وصح خلاف ذلك لثلاثة ألبه الأمر بالبضع ونقل ابن عابدن في باب المهر من حواشيه على الدر ما بعد وفيها
 وهو أن المدفوع إذا كان من المهر للمعقود عليه فلا مطالبة له بشئ من الجهاز والأفله الطيب لكونه
 كالنكحة بشرط العوض ثم قال لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقوداً عليه لأنه
 وإن ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثرة لكثرة الجواز فهو في المعنى بدل له أيضاً ولهذا كان
 مهر من لجهازها ما قل من مهر ذات الجهاز وإن كانت أجل منها ويجب بانه لما صرح بكونه مهر وهو
 ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الأصلي من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أي كونه
 كالنكحة بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز لا يأخذ به كأه
 وإذا ماتت بورت عنها أو غاب عن المهر طمعا في تزويجه بغيره وعوده إليه ولأولاده إذا ماتت اهـ والله تعالى أعلم
سئل عن الزوجة إذا أسكنها زوجها في بيت من داره فعلق على حدة ومهر افتد من الكسب والمطبخ
 مشتركة بينهما وبين ضرمت فطالب من زوجها أن يشرعها له مرافق نفقته فهل يجب لذلك فالجواب
 نعم يجب لذلك كما أجاب به الظهير إلى رحمة الله تعالى والله تعالى أعلم **سئل** عن الزوج الثمينة
 هل تسقط نفقته المفروضة بنشورها فالجواب نعم تسقط به المفروضة بالاستدانة في الأصح
 نافي الدر المختار قال محاسبه ابن عابدن رحمه الله تعالى يعني إذا كان له عليه نفقة أشهر مفروضة
 ثم شترت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فإنها لا تسقط اهـ

مطلب في فرض نفقة
الزوجة على زوجها الغائب

مطلب فرض النفقة على
الزوج الغائب عن مجلس
القاضي لا يصح
مطلب يجب النفقة على
الزوج غنياً وفقيراً

مطلب في نفقة الصغير
بجده

مطلب دفع الزوج نفقة
وزفت إليه لإجهاز

مطلب للزوجة بيت
شرعي له مرافق نفقة
مطلب تسقط النفقة
المفروضة بالتشوز

سئلت عن أقسام قالوا والله لا نرى زيداً ولم نرته بوقت ومضى شهراً كثيراً ولم يفعل الصبر
فهل لا يبحث والحالة هذه فالحجاب انتهى يبحث والحالة هذه ثم أتاهم الخائف أو الخوف عليه
يبحث في آخر جزء من حياته قال في الدرس أن يعلم أن العبد بالله تعالى نوعان نوع عن الأثبات ونوع
في النفي وكل نوع من ذلك على وجهين إما أن يكون مطلقاً وموقفاً فاما المطلق في الأثبات أن قال مثلاً
والله لا كان هذا الطعام أو والله لا شرب من هذا الشراب ولم يقبل اليوم وما أشبهه فالبرهنة التي تكون
لتحصيل الأكل والشرب في العمود وفوت البرهان لا الخائف أو الخوف عليه حتى انتهى في هذه المسئلة
إذا هلك الطعام ما حدثت أو أكله غيره وما أشبه ذلك أو مات الخائف وقع الحث وتلزمه الكفارة
وعامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال زوجته إن كلم ولدي هذه أحد فانت طالق فكلمه
الخائف نفسه فهل تطلق فالحجاب لا تطلق بملكه أباه أذ لم يدخل في عموم النكرة وهذه المسئلة
مما فراد قاعدة المعرفة لا تدخل تحت النكرة وهي في الأسماء قال المعرفة لا تدخل تحت النكرة
الا المعرفة في الجزاء يعني إذا قال إن كلم غلامى هذا أحد أو قال إن ألبست هذا القميص أحداً أو قال
إن دخل دارك هذه أحد فانت طالق لا يدخل الخائف إلا بنوى دخول نفسه حتى لو كلم الخائف
غلام نفسه أو لبس ذلك القميص أو دخلت دار نفسها لم تملك فطلق لأن المعرفة لا تدخل تحت النكرة
لأنه ما صدق أن فلا يثبتان وفي دخولها تحتها يلزم الإجماع أن المردية التكميل وبأنه في قوله ألبست
ويكافى الخطاب في قوله دارك المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله أحد أو قال زوج ابني
من رجل لا يدخل المأمور وقوله لا المعرفة في الجزاء أي فانت تدخل في النكرة كما إذا قال إن كلم غلامى
هذا أحد فانت طالق فأنها وإن كانت معرفة بناء الخطاب لكلام وقعت في الجزاء فزعمت ودخلت تحت
النكرة في الشرط لا نه إذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة أخرى فأنه حينئذ لا يجمع أن تدخل
المعرفة تحت النكرة لأن الجملتين كالكل من المختلفين وعامة في الجملتين عامه هذا وأما النكرة فقد دخل
تحت النكرة فلو قال إن دخل هذه الدار أحد فكذلك أو داره أو ألبسه غيره فدخاها الخائف حيث لتذكره
أي لتذكر الخائف نفسه حيث لم يعمم بإضافة الدار إليه لأن الدار وإن ذكرت بالإشارة إليها لم يعمم
مالكها من الدار وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال إن أكلت اليوم خبزاً فكذلك
ثم قال غبت الخبز بخصوص خبز الشعير هل تعتبر فيه فلا يبحث بغير خبز الشعير فالحجاب نعم تعتبر
بأنه دليله أي بما ينسبوه من الله تعالى لا فضله قال في التنوير ما صدق قال إن أكلت أو شربت أو لبست
أو نوى مع ما يصدق أصلاً ولو صدق قوله إن أكلت طعاماً أو شرباً أو نوى بد أن قال غبت شعيراً دون شيء
لأنه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط ثم كان نكرة في سياق النفي والأصل
أن النية التي تصح في المفوض ثم أشار صاحب التنوير إلى ما هو كالمثل لقوله دين بقوله نية تخصص العام
فصح ديانة لأضاعه بقي أه مع زيادة من الدار وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت فيمن حلف
على زوجته بالطلاق أن لا يخرج الإبانة فأنه لم يأت بالخروج مرة فخرجت ثم خرجت ثانياً لا يأنه فهل
يبحث بذلك تطلق فالحجاب نعم يخرج وجه الإبانة يقع الطلاق قال في التنوير لا يخرج الإبانة
شرط لكل خروج إذن ينافي إلا أن أوحى أن ذلك لا ينافيه ولو نوى التعمد صدق أه مع مزيد
من شرحه الدار ووجه الفرق في حواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال إن قلت كذا فأنها
يهودى أو نصرانى أو كافر بالله تعالى ثم فعله فهل يحكم عليه بالكفر فالحجاب أن تعليق الكفر

10

مطلب نذر آن به صلی علی
النبي صلی الله علیه وسلم کل
بیوم کذا الزمه

مطالب النذر المعلق فيه
تفصيل

مطابق تذکره فقراء مکه
بازا الصوفی لغیرهم

مطالع في أقسام المين

مطاب في كفارة اليمين
لا بد أن يغني عشرة فقراء
ويعتبرهم

مطلب حاف لا بد خلی المومل

لا يحسن ذلك فالحجاب نعم لا يحسن ذلك كما أتت به الرأى وهذه الفتنة لا يحسن ولا تحل الجيبين به
 على الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تنزعني الطلاق الثلاث انك من أهل النار
 هل يقع الطلاق على زوجته بذلك فالحجاب لا يقع عليها الطلاق باجماع أئمتنا وجه الشك
 والاحتمال ان لا يقع ذلك الا للمؤمن المتعال كما هو مروي في عدة آيات طالق ان شاء الله تعالى بالنظر في
 على ذلك جهال وكذا لو قال ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحسن لا يحسن فلا يقع بالشك
 كالمخلف بسبب طهر خفاف أحدهما غراب والاخر انه عام ولم يعلم ذلك لا يحسن أحدهما وكذا لو قال
 لها ان كان رأسي أنقل من رأسك فانت طالق فلا يقع لانه لا يعلم اه **سئلت** عن المخضمان المبررة والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن قال على الطلاق الثلاث لا يفعل كذا فهل يكون بيننا بالطلاق حتى لو فعل
 المخلف عليه يقع الطلاق فالحجاب نعم بغير بيان العرف به في الطلاق حتى صار غيرته ان فعلت
 فانت طالق فيقع وقوع الشرط قال الامام القزويني رحمه الله تعالى حسمانه عنه في المبررة وفي ديوانه
 صار العرف فاشبه بالطلاق لا يعرفون من صبيح الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع
 الطلاق من غيرته كما هو المحكم في الحرام بلزني وعلى الحرام قال وعن مروح وقوع الطلاق به
 للتعرف في ديوانهم الشيخ قاسم في نصحه مختصر القديري **سئلت** عن رجل قال زوجته ان لم أطعك
 اليوم ثلاثا فانت طالق ثم لم يأتها فمطر فاعلمه طلاقها فاذن يصنع فالحجاب ان الجدة
 في ذلك ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم أنت طالق
 ثلاثا ثم يأتها فذلك طلاق لا يقبل **سئلت** عن رجل قال لامرأته في اليوم أنت طالق
 في بيته ولا يقع عليه الطلاق لانه طاقها في اليوم ثلاثا وانما يقع عليه الطلاق لانه طاقها في اليوم
 كذا من الزوج من أن يكون طلاقاً في الحلية والله تعالى أعلم

مطلب قال على الطلاق
 انك من أهل النار لا يقع

مطلب في الخلف بقوله
 على الطلاق

مطلب في الحلية اذا قال
 ايام طلاقك اليوم ثلاثا
 فانت طالق

كتاب الحدود

سئلت عن ادعى على آخر عايب الحقة فأنكره فهل تتوجه عليه العيين فالحجاب لا تتوجه
 عليه العيين **سئلت** عن ذلك وفي الهداية قال عاتقه ان ادعى عليه ما يوجب حد القذف
 فأنكره لا يستخلف لان الحدود لا يستخلف فيها وان ادعى ما يوجب التعزير وانكره استخلف فان شكك
 عزرو اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أكثر بالسرقة ثم رجع عن اقراره هل يعتبر رجوعه فيسدر
 عنه الحد فالحجاب انه يسدر عنه الحد والحالة هذه ففي المخ ان الرجوع عن الاقرار في التعزير
 والسرقة صحيح كل رجوع في الزنا قال في التفسيرية وعرضوا ايضا بان النكر الاقرار رجوع وان منكر
 الاقرار لا يقبل الشهادة عليه بالاقرار انكره له رجوع عاتقه اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 في ادعى عليه انسان بالزنا بزوجته فأنكره المدي عليه فاقى المدي بشهود ثلاثة شهدوا عليه به فهل
 لا تقبل شهادتهم فلا يحل المدي عليه فالحجاب ان ابن نجيم سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا حد عليه
 يقتضي عدم كمال التصاب على التهود حد القذف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أكثر بالزنا مرة
 واحدة هل يقام عليه الحد ذلك اوحى بتكرار الاقرار فالحجاب انه لا يقام عليه الحد حتى يتكرر
 منه الاقرار أربع مرات كل مرة في مجلس وكلما أكثر زدة القاضي في الرابعة قال في القرويين
 بشهادة أربعة في مجلس بالزنا لا الوطء أو الجماع فبالحكم الامام عنه وكيف هو وأيضاً في
 وبين زني فان تزوجه وقالوا اربائه وطلته في فرجها كالمروء في المكحلة وعدوا اسراراً على حكمه وبأقرار
 العاقل البالغ أربع عاقل أربع بغيره الس ردة كل مرة لا امره رابعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 رجل يشبه عليه اللواط اذا لم يمتزج فالحجاب انه يلزمه التعزير بوضو الاحواق بالنزول وعدم الحد

مطلب لا تتوجه العيين على
 من أنكر ما يوجب الحد

مطلب اذا رجع عن الاقرار
 بالسرقة يسدر عنه الحد

مطلب شهادة ثلاثة بالزنا
 يحسدون حد القذف

مطلب أكثر بالزنا لا يقام
 عليه الحد حتى يتكرر
 اقراره أربعاً

مطلب فحين ثبت عليه
 اللواط

والتعزير من محل مرتفع باتباع الخمار وفي الحواوي والجلد أصح وفي القصر نزول وسن حتى عوت
 أو نوب ولو اعتاد اللواط فله الامام سياسة اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 تزوج امرأة ودخل بها ثم ماتت أو طلقته بقي مجرد عن الزوجة فزني باجنبية فهل يعد محصناً
 بالرجوع ولا يعد محصناً بالجلد فالحجاب انه محصن فيرجم قال في الدر المختار واعلم انه لا يجب بقاء
 النكاح لبقائه أي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجرد أو زني بجم اه والله تعالى أعلم
سئلت عن اللواط هل لا تثبت الا بالربعة فهو كذا لا تثبت بشاهد من عدلين فالحجاب
 انه لا تثبت بشهادة عدلين فلا يتوقف بثبوتها على أربعة فثبتت كذا في ذلك وتعارفه في أمور أخر
 ذكرها ابن عابدين في الرد حيث قال (ثمة) للواطئة أحكام أخر لا يجب بالمهر ولا العدة في النكاح
 الفاسد لاقى الماتى ثم الشبهة ولا يحصل بها التحليل للزوج الاول ولا تثبت بها الرجعة ولا حرمة
 المصاهرة عند الاكتمال ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قذفها لا يحد ولا يلزم الا بالربعة
 لم يباحر وهو مأخوذ من المجتبى ويزاد ما في الترتيب لئلا يسهل عن السراج يكفي في الشهادة عليه اعدان
 لا أربعة خلاف ما اه بمرور الله تعالى أعلم **سئلت** عن السكران اذا اوجب عليه الحد هل يحد
 وهو سكران أو بعد الافاقة والصواب ينال الجواب ولكم الاجر والثواب **سئلت** عن رجل لا يحد وهو
 سكران بل بعد الافاقة والصواب قال في التنوير يحد مسمي ناطق مكاف شرب الخمر ولو قطرة أو سكر
 من نبيذ طوعا بعد الافاقة اذا أخذ زرع ما شرب موجوده الا ان تنقطع لبعده المسافة ولا يثبت به أي
 الراحة ولا يتأثر به بل يشهد فوجب له الحد الامام عن ماهيتا وكيف شرب متى شرب وأين شرب
 أو باقراره مرة صاحب الجنتين سوطا الخمر ونصفه العبد وفرق على يده كحد الزنا اه **سئلت** عن حد
 القذف كحد الشرب كية وثبتوا بحد الحد أو العبد قاذف المسلم الدلع العاقل العفيف بصريح الزنا
 أو بقوله زنا بالمرأة أو است لا يثبت أوله بان فلان لايه المعروف به وأمه محصنة في غضب بطب
 المقدوف ولو كان المقدوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف اه من التنوير مع زيادة من شرحه
 الدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن حد لا يدخل الجنة ان زانية ما معناه فالحجاب ان
 رأته في كتاب الزانية للشهاب الخفاف قال ناقلا عن السيوطي مانعه عن أي حرمة رضى الله تعالى
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولا يزوج ولا ولد له وفي رواية فخرج
 الزنا لا يدخل الجنة وفي رواية لا يدخل الجنة ولا شيء من نسله الى سبعة آيات قبل هذا لا يصح لقوله تعالى
 ولا ترزقوا زانية ورأى أخرى ثم نقل في معناه أقوالاً ثم قال قال السيوطي مانعه ثم فتح الله على جوابها
 لا أدري هل سبق اليه أم لا فقلت انه لا يدخل الجنة بعين أصله يتخلف ولد الرشدة فانه اذا مات طفلاً
 وأواه مؤمناً الحق لم يولد من جنته أصلها كما قال تعالى وأبناهم ذريتهم معاً فان فولد الزنا
 لا يدخل الجنة بعين أو به أما الزاني فبفسه منقطع وأما الزانية فتشومها منع من وصول بركا عملها اليه اه
 انظر عامه في الزينة والله تعالى أعلم

باب التعزير

سئلت فحين تنازع مع آخر فشفه بقوله ياخذت بأسفقه فاجابه الآخر بالمثل قال لا أنت الخبيث
 السفيف فما الحكم في ذلك فالحجاب انه لا يميز زواحد عن الآخر ولا البادي ولا العبد قال العلامة
 الكفوي مانعه لو قال له ياخذت فقال أنت تكافأ ولا يميز كل منهم الا تخولان التعزير لخطي الذي
 قد وجب عليه مثل ما وجب لآخر فخره فاقا كذا في فتح القدر وفي الفتنة ضرب غيره وضرب
 الضروب أيضاً من زنا وبه اتماما التعزير للبدي منه ما لا أعلم والوجوب عليه أسبق اه

مطلب تزوج مرة كان
 محصناً

مطلب تثبت اللواط بعدلين

مطلب يحد السكران
 بعد الافاقة

مطلب حد القذف كحد
 الشرب كية وثبتوا

مطلب حد لا يدخل
 الجنة ان زانية

فان قال في الفرق بين الشرب والضرب حيث نعترا في صورة المضاربة دون صورة المشافة في قولنا
 الضرب يتفاوت فمحصل فيه التكافؤ والشتت يمكن فيه المساواة فاذا تحققت كمال التماثل حصل التكافؤ
 نعم لو كان الشتم في مجلس القاضى امكن فيه التعزير على ما مضى من هتك مجلس الشريعة كما اشار الى
 ذلك في رد المحتار والله تعالى اعلم **سئلت** هل يستوى الناس في التعزير أو يتفاوتون بتفاوت منازلهم
 شرفا ونسبة فالحجواب انه يتفاوت بتفاوت منازلهم قال في الخلاصة والتعزير يختلف باختلاف
 الناس وجرائمهم وفي شرح الطحاوي التعزير على أربع مراتب تعزير اشراف الاشرف كالضرب
 والعدلية وتعزير الاشراف كالداهية وتعزير اوساط الناس وتعزير الاخصاء وتعزير اشراف
 الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضى بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف الاعلام
 والجرا في باب القاضى وتعزير الاوساط وهم السوقة الاعلام والجرا في باب القاضى والحبس وتعزير
 الاخصاء الاعلام والجرا والضرب والحبس بعد ذلك اه **وعلمنا** معتمده يحيى بن محمد بن ابراهيم بن ابي
 غدير لا يثق لئس فيه حد شرعي فجمع بهما والى وقتها فاحضرها واحدا واحدا فقال للشرع بينهما
 ما اذا فعلت أبلغ ذلك بشرتك ومقامك وأمر بان يضرب الثاني خمسة عشرين جلدة وكان من أرذل
 الناس وأخسهم فضرب كما مر الوالى فقال بعض الحاضرين بيدي الوالى للوالى كيف هذا ووقع احدهما
 واحدة فاجابه الوالى بان ذلك الشرع يستأثر بمقامته ويرجع الى درجة المبالاة وذلك
 الخسيس سعيه ليعود لما هو اقبح فقامت أيام فلائلا وكان ما قال الوالى فرض التعزير من تأثره
 فانت وعاد الخسيس الى اقبح مما فعل أولا أسأل الله تعالى السلامة والحفظ من كل قبيح والله تعالى اعلم
سئلت عن رجل دخل على مشكوة الغريب فوجدها من تحت زوجه او قربة فباعها وعلها
 في عصفه وجها ودخل عليها ووطئها ما ينافيها من حالها هذه فالحجواب ان مثل هذا السؤال يقع
 غير الدين الى ما في فاجاب عنه بقوله يجمع بالضرب الشديد ما يكون من التعزير برباسية وعليه
 النهي لما عليه عادة وهي باقية على عصفه وجها الاول اذ كان كالحاكم الثاني باطل والحال هذه اه وهي في
 فتاويه الخيرية وفيها ايضا مانع سئل في ضرب الناس بيده واسانه بدمية في الارض المقدسة
 وعوانه يأخذ منهم لنفسه ما لا وجعل ذلك وظيفة استطل بها وعليها قال هل يسمع من أهل المدينة
 الاخرى عنه بذلك لدى الحكام المداين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذا يجب عليه اجاب
 نعم يسمع الاخبار بكونه شربا بسببه ولما عساه كان حاضرا او غائبا لان الامور للمو جهة للتعزير ولو
 بالقتل المتمصة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور
 المذنب عليه وليس هذا من قبل الجرح الجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا في احوال حق الصداقة وهذا
 من حق الله تعالى لنفسه وجهه الكريم ولذا نص علماء ائمان الختبر بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل
 حيث كانوا مخلصين لنفسهم دفع كلفة للمدى لعامة المسلمين والمعاظم بطلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث
 تعرض فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاة والعوان فنص علماء مذهب ابي حنيفة انه ثابت بانه
 ما فيه من دفع شرمه من عباد الله تعالى وقال في جواهر الفتاوى قال القاضى الامام ملك الملوك ابو العلا
 التاجي لما سئل عن مفسد يسهى في الارض بالفساد ويرقع بين الناس الشرر فماذا الى السلطان ماذا
 يجب عليه **القتل** مشرووع عليه واجب **الفساد** والقتل **سئل** فيه فجمع
 شاهان شاه ملك الملوك ابو العلا **نظم** الجواب لكل من هو يبيع
 وفي الختبر رأى مسلماني في محل له قتل وعلى هذا القياس المكارمة والظلم وقطاع الطريق وجميع الظلمة
 اذ في شئ له قيمة جميع السعاة فيباح قتل الكل ويناب قاتلهم المقصود به هذا كله خدم مادة الظلم
 فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات اه **كلام** الخيرية فجمع بين حد **فوقه** في الاشباه
 لمقرمه اه

مطلب يتفاوت الناس في التعزير بتفاوت منازلهم

قوله كالداهية جمع دهقان بكسر الدال يطلق على رئيس القرية والتاجر ومن له مال وعمل اه مباح

مطلب فيمن قرز وجبة النير وعقد عليها ودخل ملائمة

مطلب قبل الاتجار بكونه فلان شربا

مطلب في حكم السعاة في حوائج الرمي على جامع القصول ما نصه الجاني هو الذي يستأجر الجانية للوالى والعوان هو الذي يبعث الجاني على الاختداع والسعي هو الذي يرفع الامر الى من يقرر لمقرمه اه

مطلب كل من تكب معصية لاحد فانه التعزير

كل من تكب معصية لاحد فانه التعزير اه ونقله في الدرر ونقل محشيه ابن عابد عن الفقيه انه
 يعزير من شهد شرب الشاربين ومنع من معصية كدخول المفطر في رمضان وكذا المسلم يبيع الخمر
 ويأكل الربا والمغني والخمخنة والنخلة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يبيع بالقتل والسرقة
 يحبس ويحد في السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قبل اجنية او عاقبة او مسها شهوة وذكر في
 الجيران الحاصل وجوبه باجتماع الامة لكل من تكب معصية ليس فيها حد مقدر اه والله تعالى اعلم
سئلت بمناصه ما لو لم يكن أهل العمل رجلا لله تعالى فيمن سرق ماله فانه يجره جلالة بامر خدامه
 بضربه فضره ضربه يدا حتى اشرف على الهلاك فبلغ خبره الوالى ولم يذع المضروب ولم يأت للمحكمة
 أصلا فهل يجوز له ان يعزره وهذا الرجل وخداه لم يمتهم على ذلك الرجل وان لم يذع عليهم
 فالحجواب ان هذه الحادثة وقعت مثله في الهند فاختلف علماءها في الجواب فاجاب فريق منهم بانه
 ليس له ان يعزره بل ادعوى الاشتراط بتقديم الدعوى في التعزير الى اوجب حقوق العباد واستدلوا
 بما قاله ابن عابد في الرقعة ان ما يجب حق العبد يتوقف على الدعوى واجاب الفريق الثاني بانه يجوز
 له ان يعزره من غير دعوى لان معنى التعزير على السياسة واستدلووا بحجج الجرمين ان السياسة
 ما يفعله الحاكم لمصلحة رايه وان لم يرد بذلك القدر دليل جاز وطال النزاع بينهم فتقدموا الى الالى معنى
 مصرف المال الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ليرجع احدهما الفريقين فاجاب بما حاصله الصواب هو
 جواب الفريق الاول لكونه مرفوع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله وكثير من كتب المذهب
 صرح فيها بان التعزير بالواجب حق العبد يتوقف على دعواه وطالبه ولا يكون للامام ولا للقاضى اقامته
 بلاط في هذه الحالة ما لم يكرر الاذى والشر والفساد من الشخص فينتقل الحكم من كونه حق العبد
 مخصوص الى كونه حق الله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون للامام والقاضى تعزيره واجراه
 ما تكون فيه المصلحة دفعا للفساد وقد اطل في ذلك حتى قال في آخر كلامه فانت تراهم جميعا خصوا
 التعزير بلاط وبالدعوى بالتعزير بالواجب حق الله تعالى خالصا لم يقصد به شخص معين وأما الواجب
 حق العبد فيتوقف على ذلك والله تعالى اعلم **في حاشية** في فتاوى الشيخ العباسي المذكور جواب يفهم
 منه السؤال وهو هذا الفهم من كتب المذهب انه يجوز للعلم ضرب الصغير بضرب باو طاعة متادا في محل
 الضرب وهو ان يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الاب والوصى وانه لو مات من
 ضرب التأديب يعين ويقيه وصف السلامة وأما من ضرب للتأديب باذن الوالى فلا يصح ما لم يتجاوز
 المعتاد على قولها ورجع اليه الامام وحكى الاجماع عليه ولم يقصد الضرب باليد على ماله السيد
 الطحاوي عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمنصوص انه يجوز للعلم أن يضرب به باذن أبيه نحو ثلاثة
 ضربات ضرب باو طاعة لم يقصد به التأديب بل هو المراد منه بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه
 باليد لا بالخشبة وقد كروا انه يجوز للحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشياء والنظام
 ويقام عليه أى على العصى التعزير ان كان من حقوق العباد وكذا يجب تأديب الاغوية ومن هذا
 يعلم ان المؤبد لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب ربه ليس
 للتأديب وان يكون ضرب التأديب باذن الوالى وانه مقيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد ايضا على
 التعليم حسب ما توضح اه والله تعالى اعلم

كتاب الجهاد

سئلت عن الجهاد والمداومة على الصلوات الخمس في أوقاتها اه ما أفضل فالحجواب ان
 الواظفة على أداء فرض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض عين وتكرر ولان الجهاد

مطلب مهم هل للمعكم التعزير من غير دعوى

مطلب في حكم ضرب العلم الصغير

مطلب هل الأفضل الجهاد أو أداء الصلوات في أوقاتها

ليس الا لالاعيان واتامة الصلاة فكان حسنة التبره والصلوة حسنة امتها وهي المقصودة منه وقد نص على ذلك المعرخصي حيث قال عن أبي قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يغيب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فمد يده شياً افضل من الجهاد الا الفرائض يريد الفرائض التي بنيت فرضتها على ما هو الاركان الخمسة لان فرض العيدين آكد من فرض الكفاية والثواب بحسب اكادته الفريضة فلهذا استثنى الفرائض ثم ذكر حديث في أن الشهيد تكفر خطايا الالدين وقال اذا كان تحت سبابة ارم قبل قال وفيه بيان شدة الامر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الابتداء حين نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقلته ذات يدهم ولعجزهم عن قضائه واهذا كان لا يوصل على مديون لم يخلف ما لا تمسك ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا يورثه ومن ترك كلاً أو عياله فهو على وورود نظيره في الحج انه صلى الله عليه وسلم دعا لآفته يعرفات فاستجاب له الا المظالم ثم دعا بالشر الحرام فاستجاب له حتى المظالم فنزل جبريل عليه السلام يخبره انه تعالى يقضي عن بعضهم حتى البعض فلا يعد من مثل ذلك حتى التمس المديون فأفاده في الرد **فائدة** من رابع الجهاد الى باء وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام وهو المختار وصح ان صلاة الرباط يخص ما نفوذهم بسبعين مائة ومان فيه أجرى عليه عمله ورزقه وآمن القتال وبث شهيداً آمناً من الفرع الا كبر فأفاده العلاق قال في الرد واشترط مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الحافظ ابن حجر بانه قد يكون وطنه ونوى بالاقامة فيه دفع العدة ومن ثم اختلف كثير من السلف سكتي الثغور والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وآمن الفتان وقد نظم الشيخ عبد الباقي الحنبلي ثلاثة عشر من يجري عليه الاجر بعد الموت على ما جاء في الاحاديث فقال

اذا مات ابن آدم جله يجري عليه الاجر عدة ثلاث عشر معلوم بنها وادعاء بحبل * وغرس الخمل والصدقات تجري ورثة محضين ورباط ثمر * وحفر البئر أو انقشور وبيت للقرى ببناء يابى * اليه أو بناء محل ذكر وتعلم القرآن ككرم * شهيد للقتال لا جسر كذا من سن صلحة لبق في * غزاهما من احاديث بشعر

اه والله تعالى أعلم **مسألة** عن الجهاد ما حكمه هل هو فرض عين أو فرض كفاية فالحجواب انه تارة يكون فرض كفاية وذلك اذا لم يبدؤنا فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا أخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الامة عليه وهذه اذا غلب على ظنه انه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم وتارة يكون فرض عين وذلك اذا اجمعوا على ان يفتيهم على المعصوم عليهم فتالهم وموافقتهم فان كانت فيهم كفاية سقط عن باقي المسلمين وان لم تكن فيهم كفاية فيجب على اقرب الناس اليهم فان عجزوا فعلى من يليهم حتى يفرض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقاً وغرباً ويجب ان لا يأتم من عزم على الخروج وقعد لعسكهم غزو الناس وتكاسلهم أو قصود السلطان أو منعه وقامه في المطاولات من كتب الفقه والله تعالى أعلم **مسألة** من اراد عديد من السوكرنة التي حدثت في هذه الازمان وشاعت وهي أن يعطى الانسان مالاً لجماعة عريضة على سبينة في اليسر مثلاً بحيث اذا تفتت يفرقوا واجر يقض له أو تلك الجماعة مركبة فيعطونه قيمتها فهل يحصل له ذلك المال الذي يأخذونه منهم أولاً فالحجواب ان هذه العدة قد شاعت وذاعت وما رأيت من تكلم عليه اسوى الحقن ابن عابدين رحمه الله تعالى وأمكنه ففسح الجنان وخلاصة ما قاله ان المسلم اذا كان

مطالب في الرباط ومقاتله

مطالب فيمن يجري عليه عليه الاجر بعد موته

مطالب الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين

مطالب في بيان السوكرنة وكمها

له شرك في دار الحرب فيعقد شركه هذه العدة مع صاحب السوكرنة في بلادهم وبأخذ منهم بدل المال ثم يرسله الى التجار فالظاهر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جري بين من يبيع في بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البديل في بلادنا وبالعكس ولا شك انه في الاولى ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضى للتاجر البديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكيله المستأمن هنا على أخذه لان العقد الذي حصل في بلادهم لا حكم له فيكون قد أخذ مال جري برضاهم وأما في صورة العكس بان كان العقد في بلادنا لا يقضى في بلادهم فالظاهر انه لا يحل أخذه ولو رضى الجري لا يتأثره على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فمشرعكم قال هذا ما ظهر لي في تحقيق هذه المسئلة فاعلمه فانك لا تجد في غير هذا الكتاب اه والله تعالى أعلم

كتاب الشركة

مسألة عن رجلان اشتركا شركة عنان وخطاطهما او علفيه وسكان مقدار الربح وكيفية تقسيمه بينهما فهل تكون هذه الشركة فاسدة وكيف يقسم الربح الحاصل بينهما فالحجواب انها شركة فاسدة واذا حصل ربح قسم على قدر رأس المال كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نصه ومن شرائط جواز الشركة أن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولاً ففسدت الشركة لان الربح هو للعقد وعليه وجهالة العقد عليه فوجب فساد العقد من شركة البدائع وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال وبطل شرط التفاضل لان الربح فيه تابع للمال فيقدر بقدره اه والله تعالى أعلم **مسألة** عن الشريك والمضارب اذا دخل مال الشركة والمضارب بقال آخر بدون اذن الشريك أو رب المال وهلك المال هل يضمن فالحجواب ما في فتاوى قارئ الهندية وبهذا الفقه الشريك أو رب المال اذا قل للشريك أو عامله اعمل فبمرك خطاط مال الشركة أو المضارب بغير علم لا يكون متديفاً ذاك لم يضمن وان لم يقبل له ذلك يكون متديفاً لخطاط فيضمن مطلقاً ذلك أم لا واذا اختلف في الاذن فالقول قول المالك الا ان يقيم الاخر سنة على الاذن اه والله تعالى أعلم **مسألة** عن باعة من دار شركة من بين سائر ورثة أبيه لا يجزي من دون رضى شركائه هل يجوز هذا البيع والحالة هذه احيوا أو نحوها فالحجواب نعم يجوز ذلك والحالة هذه وهذه الشركة صحيحة شركة ملك وقد مر في التتوير بوجهه وهي ان ذلك متعدد عينا أو بنباتات أو بيع أو غيرها ثم بين حكمه بقوله فكل اجبي في مال صاحبه فبيع حصته ولو من غير شركته ولا اذن الا في صورة الخطا والاختلاط اه انظر توضيحي في شرحه وحواشيه والله تعالى أعلم **مسألة** عن رجل دفع لآخر عشرة دنانير لئلا يخذله هذه وضع أنت مثله او بيع واشترى مجموع ذلك وما حصل من الربح يكون بينهما فاقبل منه ذلك وعمل هل تنعقد الشركة بذلك أولاً بعد من ان يقول أحدهما شاركك في كذا يقول الآخر قبلت فالحجواب ان الشركة تنعقد بذلك لانه في معنى الايجاب والقبول قال في الدر المختار وركبوا الايجاب والقبول ولو دفع في كمال دفعه له الا وقال اخرج مثله واشترى والربح بينهما اه أي وقيل الاخر وأخذها وفضل انقعدت الشركة بغير وقوله وأخذها عاقبة تقسم لان لاراد القبول معنى وهو نفس الاخذ اه من الرد والله تعالى أعلم **مسألة** عن مات وترك ورثة اولاد أو اخوة وتركه عتقاً أو حبواً أو تودعاً أو بائعاً فصاروا يعملون في الشركة بدون قسمة فيصرون ويحصدون ويجوزون جميعاً فهل شركتهم هذه شركة ملك أو شركة مفادضة فالحجواب انها شركة ملك حيث لم يقع بينهم عقد مفادضة فيما تصح فيه والمسئلة في رد المختار من كتاب الشركة وهذه عبارته

مطلب في شركة العتبان المسكون فيها من مقدار الربح

مطلب في خط الشريك أو المضارب المال بالآخر

مطلب باع نصيبه من دار بغير اذن شركائه جاز

مطلب قال خذ هذه الدراهم وضع أنت مثله او بيع واشترى فاقصدت الشركة بذلك

مطلب في ورثة دهم ملون في الشركة جاز شركتهم شركة ملك

بنيها **في ثمانية** يقع كثيرا في الملاحين ونحوهم ان أحدهم عوت ققووم اولاده على تركه بلا رخصة
ويعملون فيها من حوت وزراعة وبيع وشراء واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى
مهماتهم ويعملون عنده بالمرحوى كل ذلك على وجه الاطلاق والتفويض لكن لا يصح بان ينفذ المناقضة
ولا يمان جميع مقتضى ما مع كون التركة أغلبها أو كلها عروس لا تصح فيها شركة العدة ولا شريك
هذه ليست شركة مفادفة خلافا لما أفتى به في زماننا من لا خبرة له بل هي شركة كالحرفة في
تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الحساوي فإذا كان معهم واحد أو بغير ما حصله
كل واحد منهم لم يملكه يكون ما جوه مشترك بينهم بالسوية وان اختلفوا في العمل والراي كثره وصوابا
كما أفتى به في الخبرية وما اشتراه أحدهم لنفسه يكون له ويضمن حصة شركائه من غنمه إذا دفعه من المال
المشترك وكل ما استدانه أحدهم يطلب به وحده اه والله تعالى أعلم **سئل** عن كان في عيال
أبيه ياكل ويشرب وليس يتخدم مع أبيه في أمواله فزادت الأموال وقت بخدمته مع أبيه فهل يكون
له سهم في ذلك المال والحالة هذه فالجواب انه لا يصح له في ذلك المال حق وجعله لآبيه وان حصل
فيه الغناء باعتاقته في الخبرية من الدعوى مانعه سئل في رجل ساكن بيت أبيه ومن جلة عاله يعينه
بتعاطي أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما يورثه عنه من المال لآبيه ولا
يجري فيه ارث أم يجري فيه الارث أجاب حيث كان من جلة عاله ومعه عاله في أموره وأحواله
فجميع ما يحصل بكتيبه وجمعه بكتبه وتعبه فهو ملك خاص لآبيه لا من له فيه حيث لم يكن له مال ولو
اجتمع له بالكسب جلة أموال له في ذلك لآبيه مع حق لو غرس شجرة في هذه الحالة فهو لآبيه نص
عليه علمنا بارجحهم والله تعالى ولا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من ميراثه والحالة هذه اه والله تعالى
أعلم **سئل** في شريكي مفادفة باع أحدهم باضاعة من مال الشركة لا تتجر بفن معاوم دفعه
المشترى الشريك الذي لم يباشر عقد البيع فهل يبرأ الدافع والحالة هذه أم لا فالجواب نعم يبرأ الدافع
بالدفع المذكور إذ كل واحد من شركاء المفادفة وكيل عن الآخر وكفيل لكل دين زام أحدهما بتجارة
أو غصب أو كالة لزم الآخر حتى ان أحدهم لو أخرج عدا فان للسائر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما
ان الآخر أخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الدين الواجبة في التجارة وكفيل
بما وجب عليه بسبب اقصا كل واحد منهما بما مالها بالباطل فأفاده في الخبرية اه والله تعالى أعلم
سئل ما قولكم أهل العلم وحكم الله تعالى في رجل ان عقد شركة عنان في مال معين من الطورين
فلي أن يكون الربح بينهما انصافا أو لا وربعا فلما أراد اقسمة الربح قال أحدهما اننا رأينا ما في أكثر من
رأس مالك فاقسم من الربح على قدر رأس مالي وأنت على قدر رأس مالك والآخر يقول تقسم الربح
على ما شرطنا حين العقد فكيف الحكم فالجواب ان الربح يقسم بينهما انصافا كما شرطنا فلا عسيرة
بكلام من يريد خلاف ذلك كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفتى واستدل به الكوفي بماتنه ولا
تستمرط المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا كما في قاضيان اه وقال في التنوير وتصح مع
التفاضل في المال دون الربح اه والله تعالى أعلم **في ثمانية** رجل دفع إلى رجل أرضا بياض سنين
معاومة على أن يفرغ من الخسلا ويحجر أو كرم على أن ما أخرج الله تعالى من الخسلا والشجر والكرم فهو
بينهما انصافا وعلى أن تكون الأرض بينهما نصيبين أيضا فهو فاسد فان قبضه أو غرمه انما من عنده
فأخرجت غمرا كثيرا كان جميع الثمر والأخبار لصاحب الأرض وللعامل على رب الأرض فيعقر غراسه
وليس له فيما عمل فأفاده قاضيان في باب المعاملة اه والله تعالى أعلم **سئل** فبن في أرض
مشتركة بينه وبين آخر بغير إذن شريكه فهل يكون ما بينه ملكا له أم لا فله بدعه والانتفاع بانقضاء
فالجواب نعم تاتي تنقيح الحامدية واستندل به بما في التارخانية وهذا نصه واذن في الأرض

مطلب من كان في عيال
أبيه فهو عين له

مطلب يبرأ الدافع لاحد
شريكي المفادفة الذي لم
يباشر العقد

مطلب نصع الشركة مع
الفاضل في المال دون الربح
مطلب في بطلان المفادفة

مطلب بني في الشركة بغير
إذن فالبدل له فله حصة
في شاء

للمشركة بغير إذن الشريك له أن ينقض مائة اه والله تعالى أعلم **سئل** في شريكي عنان باع
أحدهما حصة قبل للمشريك الآخر حتى القبض والمقصود أجيبوا ونحوها فالجواب والله تعالى
الموفق للصواب ليس للشريك الذي لم يباشر البيع القبض ولا الخصومة قال قاضيان ولو باع أحدهما
لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخصص في ما باع صاحبه والخصومة في ذلك الذي ولي العقد
فان قبض الذي باع أو وكل وكلا جاز عليه وعلى شريكه ذكره في شركة العنان والله تعالى أعلم **سئل**
عن شريكين شركة عنان أنكر أحدهما الشركة هل يكون ذلك فسخا لها فالجواب نعم يكون ذلك
الانكار فسخا للشركة أي شركة كانت في الفتاوى الاقروية بمانعه شركة المفادفة تنفسح انكار
أحدهما وكذا جميع الشركات اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شريكي عنان شرط أن يكون العمل
عليه معا وأن يكون الربح انصافا ففعل أحدهما فقط وربع فهل يكون الربح على ما شرط وان لم يعمل
أحدهما مع الآخر فالجواب نعم يكون الربح بينهما على الشرط وان لم يعمل الآخر قال
الاقروى وإذا شرط العمل عليه فالربح بينهما على ما شرط وان لم يعمل الآخر اه والله تعالى
أعلم **سئل** في شريكي عنان قال أحدهما لصاحبه اعمل برأيت كيف ماتته ثم أعطى أموالا
من الشركة لا تخمضارية هل يسوغ له ذلك أم لا فالجواب نعم يسوغ له ذلك قال في الخلاصة
ولو قال كل لصاحبه اعمل برأيت فكل واحد منهما أن يعمل فيما يراه في التجارة من الزهر والاربعان
ودفع المال مضاربة والسفر والخط عاله والشركة مع التبر وأما الهبة والقرض وما كان ان لا فالل
أو قلنا بغير عرض قال لا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في مال الشركة اذا وقع
في بعضه بالاعتداء ولا تقصير تلقى ينقسم على مقدار ما لكل من رأس المال أجيبوا ربكم الله تعالى
فالجواب نعم يكون مقتضى ما على رأس المال قال في المجموع والوضعية أي الحظيطة بان هلك جزء
من المال على قدر المال وان شرط غير ذلك اه والله تعالى أعلم **سئل** هل لاحد انكره العنان أن
يبيع نسيئة كاله أن يبيع نقدا فالجواب نعم له ذلك قال في الهندية ولكل واحد من شريكي العنان
أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يبيع عاجز وهان عند أي خيفة رجعة الله تعالى اه والله تعالى أعلم
سئل اذا باع أحدهم شريكي العنان ببيعة فهل لا تتخول ببيعة قبض الثمن فالجواب ليس له
ولا بذلك قال في الهندية وحقوق عقد ببيعة أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن
للآخر أن يقبض شيئا من الثمن اه والله تعالى أعلم **سئل** فيما اذا أقرض أحدهم شريكي العنان
من مال الشركة مقبدا وابدون اذن الآخر هل لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب شريكه فالجواب نعم
لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب الشريك والحالة هذه كما في التتبع والله تعالى أعلم **سئل** عن
شريكين في فرض باع أحدهما نصيبه من الأجنبي وسلمه له فهاكت عنده فهل يضمن الرابع المذكور
حصة شريكه بتسليمها بدون إذن الشريك فالجواب نعم يضمن حصة شريكه والحالة هذه كما في
الخبرية وهذه عبارة الشريك بتسليمها لآخر يضمن من حصة شريكه وان كانت قائمة بغير رعا عليه
وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك اه وأفتى فيما اذا باعها الشريك ولم يعلم بالمشترى
فذهب المشتري فوجد في الصرافة فأخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلكت عنده بانه
لا ضمان في هذه الصورة على البائع وانما الضمان على المشتري خاصة اذا باع لم يتعد بغير البيع
على حصة الشريك وانما ثبت التتبع لوسم انظر قضاة في الخبرية والله تعالى أعلم **سئل**
فما اذا كان الان في عيال أياه وممته وفحصل من كسبه ما مال جسم فاشترى الولد من ذلك المال اعتارا
وتكبه باسمه غاصفة فهل يكون له أو لآبيه فالجواب اذا كان الولد في عيال أياه وممته لا يكون جميع
ما حصل من الكسب لآيه وما اشتراه ودفع غنمه من مال أياه ان كان ثمره لآيه باذنه لا يصح له

مطلب ليس للشريك عنانا
الذي لم يباشر البيع القبض

مطلب انكار الشركة من
أحدهما ففسخ لها

مطلب الربح بينهما على ما
شرطا وان لم يعمل
أحدهما

مطلب كل لا تتراعمل
برأيت كل لكل أن يهرن
الخ

مطلب اذا وقع في مال
الشركة تلف فلا تعد كون
مقتضى ما على رأس المال
مطلب لكل من شريكي
العنان أن يبيع نقدا
ونسيئة

مطلب اذا أقرض شريك
العنان بغير إذن ضمن

مطلب شريك في فرض
باع أحدهما نصيبه لاجنبي
وسلمه فولد يضمن

مطلب اذا كان الولد مع
أياه فالل للآب

له الاختصاص به بدون وجه شرعي بل هو خاص بالاب وان كان شرأه لنفسه ووقعه من مال ابيه فلا
اذا لم يكن خاصا به بل الف مضمون للاب هكذا في الفتاوى المهدية اه والله تعالى اعلم **سئل**
في دار مشتركة بين جماعة كورواث قالنا هل يجوز ان يبيعوا دارهم كورواثهم
فماهل لايجوز ذلك فالحجواب نعم لايجوز ذلك قال في الفتاوى المهدية وهو في البيع
من كتاب الحيطان والله تعالى اعلم **سئل** عن رجلين احدهما طرابلس والاخر في مصر
وقد عدا لهما في بينهما مال الثمار يكون بينهما نصفين ثم صار هذا لشرطي ورسول لآخر
وبالتمس حتى ربحه بذلك اموالا عظيمة هل هذه شركة عنان او شركة ميث فالحجواب انها شركة عنان
احدهما شركة عنان وهي الاولى والثانية شركة ميث بل على ذلك ما في رد المحتار وهذه اربعة خالق
الولي لم يقرب على حال لغيره ما اشترت من شيء فهو بيني وبينك واشترى كل واحد من تجارته فهو
بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كل منسب لداره ولا يخرق في نصف
ما يشترى ويخرقه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بصوم هذه الاشياء اه في الفتاوى المهدية
تقع في زمانا كثيرا يكون احد الشريكين في بابه والاخر في بابه بشرط على منهما ورسول الى الآخر
ليبيع ويشترى لهما شركة ميث والقبائل اربعة ان يبيعوا شركة ميث عدل حسا او متفاضل منها
ويجوز ان يبيع على قدر ربح المال ويقسمان ربح الشركة كذلك وهذا صحيح في شركة العقول
شركة المال لان الربح في قدر المال فلو شرط الشرع بينهما ما يصح كون الربح كذلك الا بشرط
على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشركة قال في فتاوى المهدية ذلك يقع كثيرا ويمنع
عنه اه والله تعالى اعلم **سئل** عن احد الشريكين ان اشترى في الدار المشتركة على وجه الملكية
لا على الجارية ولا اذن من الشريك طالبه الا ان الشريك في الشركة لا يملك له ولا يملك له
فالحجواب نعم لا يملك له الا بغيره والحال ما ذكر وقد سئل عنها في الحامدية فاجاب بما في منظومة
الحية وهو هذا **لو احدى من الشريكين سكن في الدار مدة فمضى من الزمن**
فليس للشريك ان يطالبه بجزء السكنى ولا المطالبة
بانه يسكن منسلا الاول **اكتنه ان كان في المستقبل**
يطالب ان ياتي الشريكة ببيع فلهم ودع التشكيك

قال ومثله في التور والدرور وصو والمساكن وغيرها اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجلين
اشترى كافي الاحتطاب بحيث يكون ما ياتي به هذا وذلك بينهما نصفين هل لايجوز هذه الشركة
فالحجواب نعم لايجوز هذه الشركة وما حصله كل منهما وما حصله الا في المثل ولا يجوز الشركة
فيما لا يقع فيه الوكالة كالاحتطاب والاحشاء والاصحاب والاشنة وما يحصله كل واحد وان اعانه
الاخر فله اجر مثله لا يراعى نصفه في المأخوذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا في المأخوذة عن احمد رحمه الله تعالى
وما اخذاه معا فلهما نصفين اه في الفتاوى المهدية في جامع التصويات ولو اشترى كل واحد من الناس
اموالا على ان الحاصل بينهما نصفان فيسقط التوكيل بالتكدي والسؤال فاسد اه في الفتاوى المهدية
اسكنوا اشترى مع آخر على ان يشترى له الجلود بعهده وهو يصنعها له الا والربح بينهما الا في هذا النصف
لعله ولا لاخر النصف بعهده هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فالحكم في الحاصل
من ذلك اجاب في الخبر لا تصح هذه الشركة والحاصل كما اصحاب الجلود والمعامل اجرة مثل عد
لان عمل في المانة على ان يكون له نصف ما زاد في غيرها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية الى طبيب وقال عالجها
فان برئت فجاز في قيمتها ليعطيه وهو يتناقله ليعطيه للطبيب اجرة المثل وقدر ما اتفق في الادوية اه

مطلب دار بين ذكور
وانا ليس للامانات اسكان
ازواجهم
مطلب لشرط كاشط ان
كل ما يشتر به كل منهما
يكون بينهما المثل
مطلب سكن الشريك في
الدار لا اذن لا تملكه الاجرة
مطلب لا يجوز الشركة في
الاحتطاب ونحوه
مطلب اشترى كافي ان
يسأل الناس والحاصل
نصفان
مطلب من احدهما الجلود
ومن الاخر الصبغة فما
الحكم

يؤخره **سئل** اذا اشترى كافي لاجل لشر او لبيع ليقبى على الماء والكسب بينهما المصنع هذه
الشركة والكسب كله لذي استقى وعليه اجر مثل الرابطة ان كان هو صاحب البئر وان كان صاحب
الرابطة فله مثل اجر البئر والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال اه فتقوله في البقية عن النفس
والله تعالى اعلم **سئل** في احد شريكين في ارض بني في الارض المشتركة ومطلب الاخر
رفع البناء فكيف الحكم فالحجواب ان الارض تقسم بينهما فواقع من البناء في نصيب غير الباقي برفع
كافي الجزية وذكر في الحاشية ان الارض المشتركة اذا بناها احدهما فقال له صاحبه ارفع بناءك فان
القاضي يقسم الارض بينهما فواقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله ان يرفع ذلك او يأخذ البناء القيمة اذا
رضى صاحبه بذلك اه واقتى شيخ الاسلام على ائدي في غرس الاشجار من احد الشريكين في الارض
المشركة بمثل ذلك والله تعالى اعلم **سئل** عن احد الشريكين في دار اذا عمر الدار المشتركة بعهده
من غير ان يشريه ولا ان القاضي فهل يكون متطوعا فلا رجوع له على الشريك فالحجواب نعم
يكون متطوعا فلا رجوع له قال في الحاشية وكذا في الدار المشتركة اذا استقرت فانفق احدهما في
صرفها بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو متطوع اه والله تعالى اعلم **سئل** في رجلين
لهما دين على زيد فقبض منه احدهما جابا فقبض الاخر فمقتضى فالحجواب نعم له ان
يشاركه في قبض كافي يقول الكفوى عن الحاشية والله تعالى اعلم **سئل** في شريكين مات
احدهما فمطل الاخر باع واشترى ورغب في الحكم في ذلك فالحجواب ان الحكم في ذلك انفساخ
الشركة بحيث احدهما والمامل بعد الموت كلنا نصيب خارج من حصة نفسه بطيبه وبارع من حصة
الميت بتصدق به كافي الاقروى عن التوازل واقتى به في الحامدية والله تعالى اعلم **سئل** عن
شريكين في قرض باعاه معاصفة واحدهما يدين معنى قبض احدهما نصف الدين هل لا لاخر
مشاركته فمقتضى فالحجواب نعم قال في الدار المختار الدين المشترك بسبب صدق مبيع بيع
صفقة واحدة او دين موروثة او صفقة مستهلك مشترك اذا قبض احدهما شيا شركه الاخره ان شاء
او اتبع الغرم اه وفي الهندية كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين
مشتركا فاذا قبض احدهما شيا منه كان الاخر ان يشاركه في المقبوض كذا في الخطوط وكل دين لاثنتين
بدينين مختلفين حقيقة وحكما وحكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا قبض احدهما شيا ليس للاخر
ان يشاركه فيه اه والله تعالى اعلم **سئل** عن ورثة لهما دين على زيد ورثة من ابيهم فطلب
احدهم حصته منه حال غيبة سائر الورثة هل له ذلك فالحجواب نعم له ذلك نقل الكفوى مانصه
ولا حد الشريكين او لاحد الورثة ان يطلب نصيبه من الدين المشترك بسبب واحد حال غيبة الباقي اه
من اللغنية وفي الهندية اذا كان لثلاثة دين مشترك على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث فطلب
حصته يجبر المديون على الدفع اه في الفتاوى المهدية فلو اخرج القاض ما قبضه من يده بان وجهه او قضاء في دين
عليه او استهلكه في وجهه من الوجوه فالشريك ان يرضى نصف ما قبض وليس له ان يأخذ من يده
الموهوب به او من الدار التي هو في يده اذا كان في يده فاما وجود اه في فتاوى المهدية والله تعالى اعلم
سئل عن ورثة لهما مال ورثة من مورثهم فمطل فله احدهم بدون اذن الباقي فرفع فمطل
لا يكون الربح بينهما سائر الورثة فالحجواب نعم لا يكون لهم فيه حظ ولا بطيبه الربح ويصدق
به عندنا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بطيبه الربح انظر توجيه ذلك في التفتيح والله تعالى اعلم
سئل عن يستان بين اثنين غاب احدهما وادرك الثمرة فاذا يصنع الحاضر فالحجواب
ما في الحاشية وهذا الفضل وفي الكرم يقوم الحاضر فان أدرك الثمرة يبيعها ويأخذ حصته من الثمن ويوقف
حصة الغائب من الثمن فاذا قدم خير الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء اخذ الثمن وان ادى خراج الارض
مذا يصنع الحاضر

مطلب من احدهما الدابة
ومن الاخر القربة الخ
مطلب اذ ابى احدهما في
المشترك لا اذن ومطلب
الاخر دفعه بغير بينهما
الخ
مطلب عمر المشترك بلا اذن
كان متطوعا
مطلب شريكين في دين
قبض احدهما منه جابا
لا لاخر مشاركته في
المقبوض
مطلب مان احدهما فعمل
الاخر كيف الحكم
مطلب الدين المشترك
بسبب متخذا قبض منه
احدهما كان للاخر
مشاركته
مطلب قبض واستملاك
لا لاخر نصيبه
مطلب عمل احد الورثة
في الموروث بلا اذن فربح
لا يكون لهم فيه حصة
مطلب ادرى كة غلة
البستان واحدهما فاقاب
مذا يصنع الحاضر

قالوا يكون متوقفا على حق الشريك لانه قضى دينه بغير امره لانه اضطرر فانه يمكن من أن يرفع الامر الى القاضي اي امره بذلك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في دار بين اثنين غاب أحدهما جبره الحاضر وقبض الاجرة فهل اذا جاء الغائب بشركه في الاجرة فالحق الجواب نعم قال في الهندية مقدار بين اثنين غاب أحدهما وجبره الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجرة وفي التفتيح الجواب نعم ذلك والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الشريك اذا ادعى الضياع والخسران هل يستحق الجواب نعم يستحق بيمينه لانه أمين قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربع والخسران والضياع والنفق لشريكه ولو ادعى بعد موته كافي الضرر مستدلا بحال وكالة الوالدية كلى من حتى أمر اليعمال استأقنه ان فيه اجاب نعم ان على الشريك ان يصدق في العيمان من نفسه صدق اه فليصدق هذا الضابط قال ويضمن بالتعدي وهذا كذا في كذا في الشريك خسانا او موارضة بيمينه لا يوجب صاحبه على الذبح اه ثم قال العلاني في فروع في الخط قد وقع حادثان الاول نهام من البيع بسبب ضياع فاجبت فحذاه في حصة وتوقف في حصة شريكه فان اجاز فالرجع لهما وان لم يجز فالبيع في حصة باطل الثالث نهام من الاجرة يخرج ثم يرجع فليبت له عاصب حصة شريكه ما لا يخرج فبقي أن لا يكون الربع على الشريك اه ويستضاء فداء الشريك ثم وقبه وتخرج على كونه أما فتمسك فارقى الهندية عن طلب محاسبه شريكه غايلا بل يلزم التفصيل ومثله المضارب والوصي والمولى نهر وقضاء من مات ليس لهم قصده فحسب الا الوصول الى حصة الموصول اه كلام الدر المختار وقد في رد المحتار كونه خاصا بالاجرة اذا تصرف فيه قبل العود فبصرفه الخاصامنا انظره بتفصيل الامر والله تعالى اعلم **مسئلت** عن أحد الشريكين عانا اذا باع بامثلا فذاع به يعيب قبله بدون قضاء عليه من القاضي هل يجوز ذلك عليه وعلى شريكه اوعليه فقط فالحق الجواب انه يجوز وعليه ما معا قال في الخلاصة ولو باع أحدهما ما عانا فذاع به يعيب قبله بغير قضاء جاز عليهما وكذا لو حط من عناه أو لا لجل العيب فان حط من غير عيب جاز من حصته وكذا لو حط من بعض الثمن ولو اقر بيمين في ضياع ما عانا بيمينه على شريكه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن شريك عانا اقره استقرض للقبارة من فلان كذا هل يلزمه خاصة فالحق الجواب نعم يلزمه خاصة وكذا لو اذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فاستوى فيه الاذن وعدمه فآهاده فاضحان والله تعالى اعلم **مسئلت** عن شريك في زرع امتنع أحدهما من سقيه هل يجبر فالحق الجواب انه يجبر قال في الخلاصة والحرف اذا كان بين شريكين فأي أحدهما أن يسقيه يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر ولكن يقال له اسقه وأتفق ثم يرجع في حصة نصف ما أتفق اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فارقى المدانية عن شريك في سفينة امتنع أحدهما عن بيع حصته أو اجارها أو سفرها بحصة وكيل له أو بنفسه قصد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك اجاب لا يجبر على شيء من ذلك ولكن بهائى الشريك وقيل في مده ما أراد على وجه لا يضرب الشريك فان فعل في مده ما ضرر شريكه قتلت ضمن نصيبه وسئل هل للشريك أن يفسخ عقد الشراكة في غيبة شريكه اجاب ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة من غير الامتثال **مسئلت** اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو يرب المال على العامل في مال المضارب بيمينه وطالب من الحاكم عينه انه ما عناه في شيء هل يلزم اجاب اذا ادعى عليه بخيانة في قدر معلوم وانكر حلفه قال حلف ربي وانك لنك ثبت ما ادعاه وان لم يمين مقدار كذا الحكم لكن اذا انكل عن اليمين لزمه أن يدين مقدار ما عناه في القول وقوله في مقداره مع يمينه لانه يكون كالقرار بيمينه مجهول والبيان في مقداره الى المقر مع يمينه الا أن يقيم خصمه بيمينه على أكثر **مسئلت** عن جماعة مشتركين

مطلب أجر الدار الحاضر وقبض الاجرة ثم جاء الغائب

مطلب يستحق الشريك بيمينه في الضياع والخسران

قف على هذه الفروع المهمة

مطلب رد عليه المبيع يعيب قبله بدون قضاء

مطلب أقر أحدهما بالاستقراض لزمه خاصة

مطلب شريك في زرع أي أحدهما من السقي مطلب لا يجبر الشريك على البيع أو الاجارة

مطلب ادعى أحدهما على الآخر خيانة

في بستان باع كل منهم الفرو الواحد الممتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري من الجميع فهل يجبر الممتنع على بيع تيممه وكذلك جماعة وقوف عليهم دار وهم ناظرين عليها فالحق الجواب نعم الا اذا امتنع قاصد الضرر بالشركة او تمليكها على يجبر على الاجارة معهم اجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لانه يجبر بل يبيعون حصتهم فقط او تجبى القرعة وتقسف وكذلك في الدار او قوفة لا يجبر على الاجارة بل يواجر شركاه حصصهم والمشترون يتأبون مع الممتنع في السكنى بقدر انصائهم **مسئلت** عن شريك طالب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب مائة وصرفه فقال لا أعلم حسابا او غابعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل محاسبة اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربع والخسران مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفسدا ولا القول قوله في الضياع والرد الى شريكه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فحين كان له مال فاشتريك مع آخر على العمل فيه وعلى أن يكون الربع بينهما انصفين فهل لاتصح هذه الشركة فالحق الجواب نعم لاتصح هذه الشركة والربع كله لرب المال ولا لآخر أمثل مثله قال في الدر المختار قول كل المال لأحدهما فلا خير أمثل مثله اه وقال ابن عابد في الشركة التي يكون المال فيها من جانب واحد الربع لرب المال ولا لآخر أمثل مثله اه وهذه المسئلة أول مسألة ثلث عنواؤها في الجماع الاخر من بعض أهالي بلد تناظر ارباب الغرب فاجبت عنها بما تقدم نقله عن الدر المختار وذلك في أو اخر مسئلة ثمانية وستين بعد المائتين والالف وهي في ذهني من ذلك الوقت والله تعالى اعلم **مسئلت** عن بركة دفعة مال كذا هل جاز على أن يعافها من عافيه ويقوم بها وما حدث عنهم الاتحاج يكون بينهما انصفين قول لا يصح ذلك فالحق الجواب لا يصح ذلك وما حدث فهو واصحاب القرعة ولا خير مثل عافيه وأجر مثله كافي رد عن التنازلية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجلين لهما عروض من قماش وصوف وقطن وسلع متنوعة قومها وعقدتها شركة وكتبوا بيمينه بذلك ذكر فيها أن العقد على مقدار كذا من الدراهم فهل لاتصح هذه الشركة وما الحكم فيها اذا عملوا وربحوا فالحق الجواب لاتصح الشركة بشري النقد والفلوس النافقة والتبر والقرعة اجزى التعامل بهما والا فكله عروض فقد الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والمعقود الفاسدة واجبة الفرج شرعا والرجع في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان كل المال من أحدهما فلا خير أمثل مثله آهاده في الفتاوى الهادية المصرية والله تعالى اعلم

كتاب الوقف

مسئلت هل يجوز الوقف عند الامام الاعظم أي خيفة ربه الله تعالى فالحق الجواب نعم يجوز عند قول في الاسماء وهو جاز عند علمنا أي خيفة وأخا به ربه الله تعالى وذكر في الأصل كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف فأشبهه بعض الناس بنافه اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعنده فنه يجوز جواز الاعادة فتصرف منفعته الى جهة الوقف مع قيام الدين على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة وورث عنه ولا يلزم الا باحد أمرين اما بان يحكمه القاضي أو يخرج بخروج الوصية وعنده ما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم أن أبو يوسف يقول بصرفه بغيره القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعليه الفتوى وعند محمد لا الابارية شرط انظرها فاه وقال في الدر نفرد ما على قوله ما يلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى أي على قوله ما يلزمه ذلك في الحق ولو لم يرجع قول عامة العلماء بلزومه لان الا بايديت والا نازمتا فارة على ذلك واستقر عمل العصاة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فاذا ترجح خلاف قوله اه مع ضرب من رد المختار وفي الآدمن موضع آخر ان كتب المذهب مطبقة على ترجيح قوله ما يلزم

مطلب القول له في مقدار الربع والخسران

مطلب لاحدهما فقط مال اشتركا على العمل فيه والربع بينهما

مطلب دفع بركة على أن يعافها والتنازع بينهما مطلب لاتصح الشركة بغير النقدين

مطلب في بيان حكم الوقف

مطلب في لزوم الوقف عنده وفي انه عند أبي يوسف يصير رقفا بمجرد القول

مطلب في بيان ان كتب المذهب على ترجيح قوله ما يلزم

قولها بلزومها بالاحكام وبانه المقتضى به وفي الفقه انه الحق في المقتضى والقاضي العمل به وقول من قال ان
 المقتضى يقتضي القول الامام على الاطلاق ولا يخبر بذلك في غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه قالوا
 شك ان اهل الاجتهاد في المذهب يحق قولهم فاعلمنا اتباع ترجيحهم والا كان من مقتضيات ان قوله
 مرجوح والقضاء بالمرجوح غير صحيح اهـ وعن هذا قال في البحر ولوقضى الحقني بصفة بيمه أي الوقت
 غير المحكوم به حكمه باطل لانه لا يصح الا بالبيع الصحيح المقتضى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف وإذا
 قال في الفتنة فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصفته وقد اقي به العلامة قاسم وأما ما اقي به قاضي الهندية
 أي وتيرة من صحة الحكم ببيع قبل الحكم بوقفه فمعمول على ان القاضي مجتهد أو سمع منه اهـ ومنه يعلم ان
 قول التتويضي ببيع الوقف غير الصحيح لو اثار الوقف فباع صح ولو لم يصر له لضعف اجابته على قول
 الامام المرجوح والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مريض وقت دار امثله على بعض ورثته ولم يجره
 باقي الورثة هل يبطل الوقف المذكور أو يصح فالحجواب ما في رد المحتار وهو هذا اذا وقف على بعض
 الورثة ولم يجره باقيهم لا يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فصيرف على
 قدر ما يترتب من الوقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الوقت لانه وصية
 ترجع الى الفقراء وليس كوصية لو اثار يبطل أصله بالادنى عليه هلال رجة الله تعالى فتنه له هذه
 الدقيقة شريفة لانه اهـ **وقال** في البحر **سئل** عن امرأه وقتت منزلا في مرضها على بناتها على أولادهن وأولاد
 أولادهن أبدأ ما تناسلوا فاذا انقضت مدة مرضها وخلفت بتدبير واختلاف والاختلاف والاخت
 لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جازا الوقت في الثلث ولم يجر في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة
 على قدر سهامهم ووقف الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كما هم على قدر سهامهم ما عاشت البنات
 فاذا ماتت صرفت الغلة الى أولادهن وأولاد أولادهن كما شرط الواقعة لاحق للورثة في ذلك اهـ والله تعالى
 أعلم **سئل** فحين وقف اشجار من الزيتون أو الخيل أو نحوهما على الفقراء أو على مسجد أو على
 الذرية وقد جرى بذلك العرف والتعامل هل يصح هذا الوقت حيث شرط فالحجواب نعم قال في المنع
 المتعارفين في دار الوقت والبناء بدون الأرض وكذلك الوقف الاشجار بدون اربعين اقباعا بصفة لا يمتنع في
 تعامل اهـ أقول وهو متعارف في دارنا طرابلس الغرب أيضا فيقتضي بصفته فيما نعم المتعارف عندنا انه هو
 وقف الاشجار مع الأرض وبدون أو ما وقف البناء بدون الأرض ففيه متعارف عندنا فاعلم ذلك والله تعالى
 أعلم **سئل** ما هو المعمول به في وقف المشاع فالحجواب ان وقف المشاع فيه انفسا في انفسا لا يجوز له أو
 يوسف ومنعه محمد رحمه الله تعالى واختلف الأصحاب وقد نقل الكفوي الخلاف ثم قال والمتأخرون
 أقوا بقول أبي يوسف انه يجوز وهو المختار اهـ **وعمل** القضاء والمفتين في بلادنا على قول أبي يوسف والله
 تعالى أعلم **سئل** عن بيع الوقف هل يجوز أم لا فالحجواب انه لا يجوز ولو غير محكوم به على المقتضى
 به من قول صاحبين بلزومه بدون الحكم كاذمة بناء وفي الدرر واذا زل الوقت ولم لا على ان لا يكون
 مملوكا لصاحبه ولا على ان لا يقبل التمايل لغيره بالبيع ونحوه لاحتمال تعلق الخارج عن ملكه اهـ والله
 تعالى أعلم **سئل** عن وقف عقار على جهة ترجع لنفسه أو لموقوف عليهم البيع وقت
 الحاجة فهل لا يصح هذا الوقت فالحجواب نعم لا يصح هذا الوقت وهو المختار نقل الكفوي عن
 التارخانية عن أبي بكر الاسكافي ان الوقف باطل طال ما صدر الشيعي وهو المختار وفي بعض الفتاوى
 الشرط والوقف باطلان وهو المختار اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن اشتري عقارا ثم ادعى على بائعه
 انه وقف وباعه بغير حق فهل يصح دعواه فالحجواب لا يصح دعواه وانما ذلك للتولي فان لم يكن هناك
 متول فالقاضي ينصب متولا لخاصه ويثبت الوقفية فاذا ثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسرد
 المشتري الثمن من بائعه وقامه في حوائج الرمي على جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر في دعوى

مطالب في بيان ان مذهب
 مرجوح
 مطالب لوقضى الحقني بصفة
 بيمه حكمه باطل
 مطالب في وقف للأرض
 مطالب في صحة وقف الاشجار
 اذ لم يجر العرف
 مطالب في ان وقف الاشجار
 بدون الأرض متعارف في
 طرابلس الغرب
 مطالب في وقف المشاع
 مطالب في ان بيع الوقف
 لا يجوز ولو غير محكوم به
 مطالب في اشتراط الوقت
 في البيع في الوقت
 مطالب اشتري عقارا ثم ادعى
 انه وقف

الوقف والله تعالى أعلم **سئل** عن قسمة الوقف بين مستحقه قسمة تلك هل لا يجوز وهل لهم
 قسمة قسمة انتفاع لينتفع كل منهم بحاجته منه أم لا فالحجواب عن الأول ان قسمة على وجه التملك
 لا يجوز وأما الجواب عن الثاني فم يجوز لهم قسمة لانتفاع كل منهم ببعض منه قال في البحر بيمه ما نصه
 صرح في الاسماء ان اهل الوقف لوقفهم والوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا
 الشيخ شهاب الدين السبكي في فتاويه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد بمسئلة الأرض المذكورة وفي
 القسمة شعبة موقوفة على المولى لهم قسمة قسمة حفظا وعمارا لا قسمة تلك فيحصل ما في التخصاف
 والمتون والتمروخ من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفاظ والعمارة توفيقا بين
 الكلايين اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن ادعى وقفية عقار عليه من أبيه فأنكره واضع اليد
 فاحتج بحجة قدعية منقطعة الثبوت ليس له من يشهد بضميمة فهل لا يثبت الوقف بها بمجرد دعوى ثبوت
 مصورها فالحجواب نعم لا يثبت بها الوقف بمجرد دعوى مصورها علمنا بانها لا يقضى بالملك ولو عليه
 خطوط القضاء للماض لان القاضي انما يقضى بالحقية وهي البينة أو الاقرار أو النكول وأما الصك فلا
 يصلح حجة لان الخط مما يزور ويقتل كافي لغيره والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل بنى
 في أرض وقف ماذن التولي بمكة بعطسه هو قدر أجر مثلها فأنه دم بناؤه وأراد اعادته كما كان على أن
 يعلى مثل أجرها فهل ذلك فالحجواب نعم له ذلك وقد سئل عن ذلك الشيخ العباسي مفتي مصر
 حالنا فاجاب بقوله العسكر حقا لا قضاء والاعادة حيث كان قد ابدع أجره مثل الأرض خالصة عن
 البناء على ما عليه العمل اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن سكن دار موقوفة عليه وعلى آخرين بالغلة
 والتهرممة طائل هل يلزم إعطاء أجر حصصه الباقي فالحجواب نعم يلزم بذلك كما اقي به في الخيرية
 واستدل بمافي البحر عن الغنية أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلة بدون اذن الآخر فله أجره
 حصص التملك سواء كانت وقفا على سكانها أو موقوفة للاستغلال اهـ والله تعالى أعلم **سئل** ١٤
 تماره أهل طرابلس الغرب من ان الموقوف عليه من الأولاد والذرية هو الذي يتولى أمور الوقف تعهرا
 وإيجارا وزراعة من غير أن ينصب الوقت ناظر امصرح القول هل يكون قاضيا بتولية الموقوف عليه
 من الأولاد بدون نص من الواقف صريح فالحجواب نعم لقوله الموقوف عر فالكل شرط شرط ولا
 يعرف أهل بلادنا المذكورة غير ذلك حتى ان الواقف يسلم ما يقفه عقب وقفه للوقوف عليه ويرفع هو عنه
 يد ويصير في حياة الواقف وبعدمه هو المتصرف في الوقف والذرية عنه اذا تمقى عليه بعد وقته قال
 ابن عابدين رحمه الله تعالى في منظومة له في العمل بالعرف
 والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قد بدل
 والله تعالى أعلم **سئل** عن ناظر وقف أجره كانا رجلين بأجر مثله سنة وقضى منه أجره نصف
 السنة ثم قام بعض الناس على هذا المستاجر بقصد اضاراه وأذنته وانجاسه من الدكان فزاد في الأجرة
 على المثل وقيل الناظر زيادة الرقعة على وجه التمتع وأجره الدكان وكلف المستاجر الأول بالمرجوع من
 الدكان وتسليمه الى المستاجر الثاني فهل ذلك أم لا فالحجواب ليس له ذلك والسلطة في الفتاوى الهندية
 وعبارتها هي هكذا اذا وقت الاجارة الاولى صحبة باجرة المثل وكانت الزيادة اضراوا وتعتلا لا تكون
 الاجارة التالية صحبة اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل وقف عقاره على أولاده ثم خرج جعل
 آخره لجهة بر لا تقطع فهل يكون هذا الوقف صحبا حيث وقع منه حال صحته وسلامته وشوهد بذلك
 عليه عدول ولو لم يكن محكوما به فالحجواب نعم يكون صحبا على مذهب الامام الثاني أي في سفر رجه
 الله تعالى فانه عنده لا اعتاق يلزم بمجرد القول بدون تصحيح قال في الدر المختار والاختلاف قول الثاني أحوط
 وأسهل وبه يقتضي كافي الدرر وغيرها قال ابن عابدين ومقتضى قولهم بعمل لا يقع للوقف ان لا يعمل عن

مطالب في قسمة الوقف
 مطالب في أنه لا يعمل بالحقبة
 لانتقطة الثبوت
 مطالب بنى باذن التولي
 بالحكم
 مطالب سكن دار موقوفة
 عليه وعلى آخرين بالغلة
 مطالب في جريان العرف بان
 الموقوف عليه هو المتولي
 في طرابلس الغرب
 مطالب في زيادة التمتع في
 الاجرة وانما غير مقبولة
 مطالب في لزوم الوقف بدون
 تصحيح

مطلب في وقت الشاع

قول الثاني لان فيه ابتداء بغير القول فلا يجوز تنقذه اه والله تعالى اعلم **سئل** ما قولك في وقت
 شاع لا يتحقق القسمه كطاسون وجام وارضه هل يجوز أم لا **الجواب** انه يجوز في القسمه لا يتحقق القسمه
 بالاتفاق وفيما يتعلقها عند أبي يوسف خلا للمحمد قال في جامع الفصولين والشروع فيها لا يتحقق القسمه لا يتبع
 الوقت لا خلاف اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل وقف على الأولاد وأولادهم وأولاد أولادهم
 فإذا انقرضوا عاد وقفه على المسجد الفلاني هل يصح هذا الوقت ويكون بيع آخره وقفه على المسجد مؤبدا
 أجيبوا أن هذا الجواب لا يصح وأنه يكون مؤبدا بذلك قال في رد المحتار به كلام بلون في اشتراط
 التأييد مانصه وبقي ما إذا وقف على عمارة مسجد من فقيل يصح عند أبي يوسف التأيد مسجد الا عند محمد
 وقيل يجوز اتفاقا وفي البصر عن المحيط انه المختار اه والله تعالى اعلم **سئل** في وقف شرط الولاية
 لأولاد أو أولاد أولاد هل للقاضي أن يولي أحدا ليس من أولاد أو أولاد أولاد هل للقاضي
 وفي جامع الفصولين وقف وجعل له متوليا بشرط كون المتولي من أولاد أو أولاد أولاد هل للقاضي
 أن يولي غيره وهل يصير متوليا للوقف له أجاب لا اه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل وقف أرضه على
 أولادهم وأولادهم ونسأهم أبدا هل يجوز هذا الوقت **الجواب** نعم يجوز عند الإمام الثاني أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ويكون بعد انقراض التسلي للفقراء قال في الأشعاف لو قال وقف أرضي هذه على وادي
 وولداي ونسأهم أبدا جاز عند أبي يوسف فإذا انقرضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد لاحتمال
 الانقطاع اه والله تعالى اعلم **سئل** فيمن اشترى عقارا سكنه مدة ثم ظهر انه وقف هل تازم المشتري
 أجره **الجواب** نعم قال في الدر المختار ولو سكنه المشتري أو المثل من ثمنه أو وقف أو وصفي لم يجر
 للمثل اه قال حنبله المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى بناء على المفتي به عند المتأخرين من أن منافع
 المقارضة إذا كان وقفا وليتم أوجه الاستقلال اه وفي الخبرية من باب الاحتقاق مانصه **سئل** في
 في رجل وضع يده على حصص في حوائط موقوفة بأرضه ولو تجرأ فهاضحا محكوما به يأكل ثلثها مدة سنتين
 اتى الموقوف عليهم به أو عا كل من غلبها فأجاب بأنهم باعوا حاله فهو على نفسه برائهم باعوا حاله
 يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما بالزود على الوجه الشرعي وضمن جميع ما كلفه من
 الغلة أم لا أجاب لا يصح بيعهم وعليه أن رد حاله الوقت فان أبي حنبله القاضي حتى يرد عليه رد الغلة
 التي استملكها ويرجع عليهم بعد دفعه من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي **سئل** في رجل اشترى
 كرم ما قبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر له وقف فاض انه وقف بعد إقامة البينة وأخذه المانع بقضاء
 القاضي وطلب الغلة التي أتلفها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردّها على البائع ان كانت
 قائمة أو قيمته ان كانت هالكه وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أجاب صرح في مجمع
 الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى انه وضع من الغلة مقدارا أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك
 يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقترانه تناول وان أنكر بالكلية
 فالقول قوله بيمينه لا تملكه عليه ولا تخبره إلى البينة اه والله تعالى اعلم **سئل**
 عن واقتر رجوع في وقفه هل يصح رجوعه **الجواب** ان مثل هذا السؤال لا يقع في الغلة المهدية
 فأجاب عنه بقوله الوقت اذا رجع عن ما وقف قبل الحكم بلزومه فذهب إلى حقيقته انه صحيح لكن
 الفتوى على خلاف قوله وأنه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بفسخ الرجوع فاض حتى مع
 ونفذ اه وقد قدمنا ان مذهب سبنا امام مرجوح انه لا يجوز الحكم بالرجوع فإذا حكم بما حكم
 لا ينفذ فاصفنا والله تعالى اعلم **سئل** عن وقف انهم لم يكن له شيء يضمنه ولم تكن اجابته
 وتضمنه هل يجوز حينئذ بيع انقاضه من أعمار وأخشاب **الجواب** ما في فتاوى قارئ الهداية عاظمه
 اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بيمينه وقف مكانه فان لم يكن يرد إلى وقت الوقف ان

مطلب اذا جعل آخره مسجد
كان مؤبدا

مطلب أسس للقاضي أن
يعمل متوليا من الجانب

مطلب وقف على أولاد
ونسأهم أبدا صح وكان آخره

مطلب اذا سكن المشتري ثم
ظهر انه وقف تنزله الاجرة

مطلب استحق منه بعد
أكل الثلث بانه وقف ضمن الغلة

مطلب في رجوع الوقت
وانه لا يصح على المفتي به

مطلب في وقف انهم ولم
يكن تميمه ولا يجابوه

وجدوا

وجدوا ولا يصرف إلى الفقراء اه والله تعالى اعلم **سئل** هل يجوز نصب المتولي من الجانب
 بهؤلاء من أولادهم من يصلح ذلك **الجواب** انه لا يجوز والهداية هذه قال في الخط ولا يعمل التميم من
 الجانب مادام يوجد من ولد الوقت وأهل بيته من يصلح ذلك لانه أشق على الوقت من الجانب اه
 والله تعالى اعلم **سئل** في رهن وقف عقاره للرهن قبل أداء الدين الذي عليه هل يجوز هذا الوقت
الجواب ما في نقيضة الفتاوى وهو هذا قال ولان رجلا رهن ضبعة له من رجل ثم رهنه وقفها
 وقتها صححها فان اشكها الزاهر فالوقف جائز فافذ فان لم يفتكها حتى مضت سنة أو سنتان لا يبطل الوقت
 حتى لو اشكها بعد ذلك كمن وقفها فان مات صاحب الضبعة في فصل الرهن قبل الفتك كان له مال غير
 الضبعة أدى الدين من ماله وكانت الضبعة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضبعة بيعت الضبعة على الدين
 وبطل الوقت اه عز الأفع الودائي **سئل** عن دار وقفها ابنا كمال على أولاده وأولادهم وهكذا
 لمسكنها فوقع فيها ثياب وأثاث إلى التعمير فمضى من يكون تعميرها **الجواب** ان تعميرها
 يكون على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أمرها الحاكم وعمرها بما رزقها فإذا عمرها رزقها
 أي من له السكنى اه من الهداية والله تعالى اعلم **سئل** فيمن اشترى دار أو سكنه مدة ثم ظهر انها
 وقف فهل يجب عليه أجر ثمنها **الجواب** نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى اعلم **سئل** عن
 شرط الوقت اذا ثبت من بيع ابتداء ولا يجوز مخالفته **الجواب** نعم قال في الأشعاف بشرط الوقت
 يجب اتباعه لوقوله بشرط الوقت كمن اشترى في وجوب العمل به اه والله تعالى اعلم **سئل**
 عن أرض موقوفة بعمارة الموقوفة عليه هل يجوز بيعه فيها **الجواب** لا يجوز قال في نقيضة الفتاوى
 أرض الوقت لا يجوز بيعه وأولادها اه والله تعالى اعلم **سئل** عن قسمة أهل الوقت هل
 يجوز **الجواب** ان كانت قسمة ذلك فلا يجوز وان كانت قسمة تناوب يجوز كافي الأشعاف اه
 والله تعالى اعلم **سئل** عن حصص في عقار مشترك بينه وبين آخر وقفه ما شاعته ثم بعد
 الوقت أراد قسمة حصصه الموقوفة لتكون على حدة فهل يجوز ذلك **الجواب** نعم يجوز ذلك
 قال في الدرقة قسم الشاع اذا كانت القسمة بين الوقت ومثله المالك أو الوقت الآخر أو انظره ان
 انتهت جنة وقفه ولو وقف نصف عقاره له فالقاضي يقدم مع الوقت ويوردته ذلك
 فيرضى القاضي الوقت من المالك ولحم يبعده أي قارئ الهداية وقسمه في المنظومة المحبسة اه
 وبعبارة قارئ الهداية هكذا **سئل** عن تجوز القسمة وحضر الوقت من المالك ويحكم بعضهم أو يجوز للورثة
 بيع ما صار إليهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء من جهة الوقت وجهه المالك
 بقوله والاولى أن يقرع بين الجزئين نقلا للتميم عن نفسه اه زاد في الدرقة لا يقسم الوقت بين مستغنيه
 اجبالا عن حقهم ليس في العين وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
 بعضهم ولم يجد الآخر وضعا بكتفه فليس له أجره ولا له أن يقول أنا أسلمه بقدر ما استعمله لان المداينة
 أغناك عن بعد التصوم اه وكب المحقق ابن عابد بن قوله وبعضهم جوز ذلك هذا ضيف لخالفته الاجماع
 اه والله تعالى اعلم **سئل** عن وقف عقاره على مسجد معين ولم يصنع آخره للفقراء هل يجوز هذا
 الوقت **الجواب** نعم يجوز في المختار قال الاقروى وقف أرضه على مسجد ولم يصنع آخره للفقراء تكلم
 المتأخر فيمنعوا فانه يجوز في وقتها جميعا اه والله تعالى اعلم **سئل** عن هاء كانا لبناء مسجد
 ووقف دار على ذلك المسجد الذي سيبني في ذلك المكان هل يجوز هذا الوقت **الجواب** انه يجوز في
 الصحيح قال في البصر نقلا عن فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هي مكانا لبنائهما قبل أن يبنيا
 اشتاف المتأخرين والصحيح الجواز وتصرف غلته إلى الفقراء الى ان تنفي فإذا ثبت ردت إليها الغلة أخذها من
 الوقف على أولاد فلان ولا أولاد له حكموا بفسخه وتصرف غلته إلى الفقراء الى ان يولدوا لان اه قيد بيمينه

مطلب لا يجوز نصب المتولي
من الجانب مادام هناك

مطلب من أولاد الوقت
مطلب في وقت المرحون

مطلب ميعاد الموقوفة
على من له سكناها

مطلب في وجوب اتباع
شرط الوقت

مطلب لا يجوز بيع الوقت
ولا زهده

مطلب لا يجوز في الوقت
قسمة الثلث

مطلب في جواز قسمة
الوقت مع شريكه

مطلب الوقت على المسجد
يجوز ولو لم يصنع آخره للفقراء

مطلب هاء كانا لبناء مسجد
ووقف عليه جاز الوقت

مطلب وقف ما في اجارة
التبرع

مطلب في وقف للمرهون

مطلب وقف الكل فاستحق
التصف لا يبطل الوقف

في الباقي
مطلب لا يجوز وقف الدراهم
والدنانير في طرابلس الغرب
لعدم جريان العرف

مطلب يجوز للواقف جعل
الولاية والتولية

مطلب في لزوم الوقف
وجواز في المشاع وجواز
استثناء بعض القلة

مطلب بيع الوقف قبل
وجود الموقوف عليه

مطلب وقف بيع على أنه
ملك فاستحق مكان
المستحق الرجوع بالذلة

المكان لانه لو وقف على مسجد منه ولم يمتدحى مكانه لم يصح الوقف كافي الرقعة تعالى أعلم سئلت
عن دار مستأجرة في يد المستأجر وقفها مال الكهاذهي كذلك هل يجوز هذا الوقف فالحجواب نعم
يجوز هذا الوقف في الفتاوى الاقروية نقلنا عن البحر المنصه ثم اعلم ان لا يترتب له صفة عدم تعلق حق
التبرع به فلو وقف ما في اجارة الغير صح ولا يبطل الاجارة فاذا انقضت أومات أحدهما صارت الى جهات
الوقف وأما اذا وقف المرهون فان اقتضه أومات عن رضاء عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاه بيع
وبطل الوقف كذا في فتح القدر وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسماء لو وقف المرهون
بعد تسليمه أجزبه القاضي على دفع ماله ان كان موسرا فان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اه
والله تعالى أعلم سئلت عن وقف دار كاملة فاستحق نصفها بالقضاء فهل لا يبطل الوقف في
الباقي فالحجواب لا يبطل في الباقي بل يبقى وقفا عند الثاني درجة الله تعالى خلافا لوجه الله
تعالى اه من الاسماء والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز وقف الدراهم والدنانير في بلادنا
طرابلس الغرب فالحجواب لا يجوز لعدم جريان التعامل بها فيها وفي وقتها وهذا وجواز في بعض البلاد
مبني على انه متعارف بينهم ومنه اول قال المحققان عابدين رحمه الله تعالى فانظر اعتبار
العرف في الموضع أو الزمان الذي اشترفه دون غيره فوق الدراهم متعارف في بلاد الروم دون
بلادنا اه والله تعالى أعلم سئلت من اراد ان جعل الولاية والعتل لنفسه مدة حياته هل يجوز له
ذلك فالحجواب نعم يجوز له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار وجاز جعل غلة
الوقف والولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وكتب بحسبه الشامي رحمه الله تعالى قوله وجاز جعل
غلة الوقف لنفسه الخ أي كالأوبعضا قال ويقتضي جعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قبل لا يجوز
وعن أبي يوسف جوازه وهو المقدر اه وفي الاسماء ما نصه وصح الوقف على النفس اه قال بحسبه
الحوي وعليه الفتوى كافي لا يخبره ولا خلاصة والخاتمة اه والله تعالى أعلم سئلت هل يلزم
الوقف بمجرد القول وهل يجوز في مشاع وهل يجوز للواقف استثناء بعض الغلة لنفسه فالحجواب
نعم قال في الاسماء ثم ان أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يصير وقفا بمجرد القول لانه معتزلة لا يعتاق عنده
وعليه الفتوى وقال في محل آخر اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا عن قسمته كالجمام
والشبر والرحى واختلاف في الممكن فأجازاه أبو يوسف وبه أخذ مشايخنا بل وأبطله محمد اه وفي المحيط لصفة
الوقف شرائط أربعة التماس الى المتولي وأن يكون في المقرز وأن لا يشترط لنفسه شيئا من منافع
الوقف وأن يكون مؤبدا بان يجعل آخره للتسرة او عند أبي يوسف من ذلك اس بشرط ثم قال
ومشايخنا أخذوا يقولون أبي يوسف تغيب الناس في الوقف اه والله تعالى أعلم سئلت في وقف
عقار الى أولاده قبل وجودهم هل يصح هذا الوقف فالحجواب نعم يصح هذا الوقف قل في الدر
المختار صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على أولاد زيد ولأولاده أو على مسجد في مكانه
أو مدرسة صح في الاصح وتصرف الغلة للتسرة الى أن يولد زيد أو يبنى المسجد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن وقف بيع على أنه ملك ثم استحق الوقف فهل يكون المستحق الرجوع بالغلة
فالحجواب ان رأيتموه لا مثل هذا وجوابه لم يمتدحى الخفية بتونس العلامة أجد كرم ولفظ جوابه
يباع الوقف باطل كافي الغنية وعليه فاذا سكنه المشتري بدوى الملك ثم ثبت وقفه فعليه أجر المثل مدة
ما سكن وبه أفتى الرمي والاستدلال أولى بالرجوع لان منافع الوقف موقوفة علينا والمكسب حلال
لا مشتباه من خطبه وبأسفله اسمه ومهره وأجاب عنه مفتي المالكية بما الشيخ صالح التفتي عيانه
وبعد فان الامر اذا كان كذا كرويت ان البيع جسد فان البيع ينقض جسيته وبراءة المبيع لمستحق
الجسد ويرجع المشتري بالثمن على بائعه ان كان مائا وأما ما استقله المشتري فبما هو لا يرجع عليه

به اذ المشهور من المذهب ان من استحق من يده الجسد بعد ان استغله انه لا يرجع عليه بانفله اذ لم يكن
عالميا به جسد وهو محمول على انه غير عالم به حتى ثبت عليه علمه به هذا مذهب ابن القاسم وبه ذهب
العمل هكذا اجاب في مثل النازلة سيدي عبد الله العبدوسى كافي نازل بيوع المعيار وقته عنه شارح
العمليات وفي الخفة

ومن يبيع ماله حيا بركة مطلقا ومع علم أسا والخلف في المتاع هل يعطى الكرا
وفي هذا القدر كفاية والسلام وبأسفله اسمه ونقاه والله تعالى أعلم سئلت عن وقف عقار على
أولاده ونسبه الى آخرهم فان انقضوا عاد الى الفقراء بشرط الواقف وقفه للموقوف عليهم بيع
الوقف لبعضهم هل يبطل هذا الوقف فالحجواب ان رأيتموه الفاضل الشيخ محمد الططاوى
الازهرى فتوى على صحة وقف هذه صورته الحمد لله وحده حيث شرط الواقف المذكور للوقوف
عليهم قسمة الوقف ويبيع لبعضهم فان الوقف يبطل بهذا الشرط على ماله الفتوى وفي فتاوى العلامة
فاسم يصح الوقف بغير الشرط قال وهو المختار وحيث قال القاضي بخبر بين القضاء بطلان الوقف على
القول المفتي به فيكون ميراثا بين القضاء بصحته وبطلان شرط القسمة والبيع المذكورين والله تعالى أعلم
الفقير محمد الحسن الططاوى الحنفى الازهرى اه وقد مال أخونا الشيخ العامي مفتي مصر في الحال
الى القول بصحة الوقف وبطلان الشرط وهى في فتاوى المهدي بالله تعالى أعلم سئلت عن
مسجد خرب يوترب ما حوله من البيوت والعمارة قطع وتفرق الناس عنه وله أوقاف فهل يجوز
تقلها الى مسجد آخر عامر قليل الأوقاف داخل بين البيوت وله جماعة عظيمة كثيرة أجيبوا ترجوا
فالحجواب انه يجوز ذلك عند الامام الثالث محمد السني رحمه الله تعالى وقد أطلال الخبر الى في
الجواب فرجعه وفي البرازية والخالصة اذ ان خبر مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أوقافه الى مسجد
آخر اه والله تعالى أعلم سئلت عن مات وعياده دين وترك عقارا يستغفره الدين فوقه الوارث
فهل لا يصح وقفه والحالة هذه فالحجواب نعم لا يصح وقفه لان من شرط صحة الوقف ملك الواقف
وقفه وحيث كانت التركة مستغفرة بالدين فلا ملك للوارث فيها لا يصح وقفه وقد أجاب بتسليم ذلك
المحقق الرمي والله تعالى أعلم سئلت في وقف مشاع قضى تاض بصحة فهل يصح حكمه ويرتفع
فيه الخلاف فالحجواب نعم لان وقف المشاع قبل حصته وبطلانه والقولان معصيان فللقاضي أن
يحكم عايشا منهم ما هو مباح كما أحدهما ارتفع الخلاف وانقطع النزاع والمشتكى في الدر وحواشيه وكذا في
الخبرية والله تعالى أعلم سئلت عن ورثة اختافوا قال بعضهم ان هذا العقار الخلف عن أسا
وقف علينا وقال بعضهم هو ملك موروث لنا ولا يئنة لهذا ولا لهذا الخلفكم التبرع في ذلك
فالحجواب ان كل واحد أخذ باقراره فخصه مدهى الوقفية وقف عليه وحصه البعض الآخر له فان
أثبت مدهى الوقفية الوقفية بعدول مقبول ان كان الكل وقفا كما أفتى بذلك الخبر الرمي والله تعالى أعلم
سئلت عن في يده دار فآثر بها وقف فلان ثمرات فآثره ورثته انما ملك موروث لهم فهل
لا تسمع دعواهم الملك بعد اقرار مورثهم بالوقف فالحجواب نعم وفي الفتاوى الاقروية ما نصه أقرانه
وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما أفتى به أبو السعود اه وفيها ما نصه ويجب أن
يعلم بان قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرار بالوقف وليس بائنه وقف حتى لا يشترط له شرائط
الوقف وفيها أيضا أرض في يد ورثة أقرارهاهم وقفها وذكركل منهم جهة أخرى فيقبل قولهم وتصرف
حصه كل الى الوجهة الذي آثروا ولا يئنة هذا الوقف للمالك بولي من شاء ولو في الورثة صغيرا وغائب
لا يحكم بحصه حتى يدرك الصغير ويحضر القاب اه والله تعالى أعلم سئلت في وقف على الأولاد
الذكور والاثان أي الذكور على الاثان الاثني اغناستحق معهم بشرط أن لا تكون ذات زوج
عدم التزوج الخ

مطلب في اشتراط بيع
الوقف لبعض المستحقين
من بعضهم

مطلب اذ ان خبر المسجد
وما حوله صرفت أوقافه
الى مسجد آخر

مطلب مات عن عقار ودين
يستغفره وقف الوارث
العقار لا يصح

مطلب اذا كان في المسئلة
قولان معصيان جازا لقتاه
والقضاء احدهما أما كان
مطلب اختلاف الورثة في
تعارضهم ولكل قسم فقال
بعضهم ملك والبعض وقف

مطلب في يده دار فآثر بها
وقف ثمرات الخ

مطلب اذ في الذكور ان
الاثني اغناستحق عنه
عدم التزوج الخ

فلان تزوجت فلاحق لها أو نسوا هذه الشرط شهادة عدلين والاثبات الحضور أصل الوقت ولم يطلق لم يكن فيه التمسك بهذا الشرط فهل المعرفات ثابتة بالثبوت ولا عبرة بالطلاق المصك فالحجوب ان المعرفات ثابتة بالثبوت المأدلة ولا عبرة بالطلاق المصك قال في الصرايح ان الاعتبار في الشرط لما تكلم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقت فلو اقيمت بشدة شرط تكلم به الواقف لم يجد في المكتوب عمل به اه والله تعالى اعلم **سئل** في شاهد من شهد ان فلانا وقف داره الفلانية على كذا ولم يقولوا فيها وهو عليها فهل لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت الوقت فالحجوب نعم قال في الشارح انه مما نقله الاقوي ولو شهد الشهود انه شهدنا على نفسه انه وقف هذه الارض وقفا فحسبنا وانما كانت في يده حتى مات فالقاضي لا يقضي بالوقت ولو شهد الشهود ان فلانا وقف داره فانه وقف هذه الارض وسدوها وان كان ما كتبه في وقت ما وقفها فثبت الوقت من قبل الوقت واخر جناها من يد الذي في يده اه وفي الفتاوى للمدة مائة سنة واكثر الى في كتابه ان ذكر الشاهد ان للفقير وقفه فلو كان الوقت بشرط في قبول الشهادة اه وفي رد المحتار مائة سنة كذا في الاسماء والادعي ان هذه الارض وقفها فلان على قول السيد محمد بن قول هو ملكي لا يصح وان شهدت النسبة انما كانت في يده يوم وضعها لان الانسان قد يقف مالا عليه وهو يده اياه او اعارة اه وسفاده انه بشرط بعد حين الوقت بان انه وقفه وهو عليه كونه هذا انما هو في صورة هذه الدعوى وكذا لو اختلفا في ان وقفه قبل ان عليه او بعد ما يقع امانا لاختصاصي ان فلانا وقفه اولا او كان وقفها فثبتت ورأى اه احدواستولى عليه فلو لم ينفذ بشرط فالحجوب نعم الوقت لا يلزم من نفس الوقت فقي فتاوى فاروق الهندية مثل هل بشرط في صحة حكم الحاكم وقت او بيع او ابراء يكون ملك الوقت والباع او المورث جوازا ثم اه لا ايجاب لخاصة في الخصم الا ان ثبت ملكه لوقت او ان له ولاية الاجيال والبيع لم يملكه اولا وبما في ذلك في الوقت وان لم يثبت من ذلك لا يلزم في الخصم بل ينسب الوقت والايارة والبيع اه هذا كلام الرضا والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل ادعى وقفية دار في يداه وقضى له بالوقفية بها آخر وادعى على هذا المحكوم له بالوقفية بان تلك الدار ملكه فهل تستمع دعواه فالحجوب نعم تستمع دعواه خالي في الغاية ارض في يد رجل ادعى رجل انما وقف بين شرائط الوقت وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى انما ملكه فلو اقبل بينة للذي لان القضاء بالوقت منزلة استحقاق الملك وليس يحزر الا يرى املو جمع بين وقف وملك وباعه باصفه واحدة يبيع الملك ولو جمع بين وقف وبيع وباعه باصفه واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقت منزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر في المقتضى عليه وعلى من نال الملك منه ولا ينفذ في الغير فكذا في الوقت اه والله تعالى اعلم **سئل** في ارض موقوفة اقسماها الموقوف عليهم بتراسهم ثم قام بعضهم بدين نفي القصة هل يباع ذلك فالحجوب نعم يباع ذلك في الفتاوى الاخرى عن فتاوى ابن نعم مائة اقسما ارضها بتراسهم ثم اراد احدهم بعد سنين ابطال تلك القصة فله ذلك اه والله تعالى اعلم **سئل** عن ثلث ارض تزوجت فلانة فقدر في وقتي كذا هل تصير وقفا عند تزوجه فالحجوب لا تكون وقفا عند ذلك قال في الاسماء ولو قال اذا جاء غدا او اذا جاء رأس الشهر او قال اذا كلف فلانا اذا تزوجت فلانا فمما يشبهه فافرض هذه صدقة موقوفة يكون الوقت مالا لانه لا يثبت التعليق بل قد يكون على ما لا يعلق فلا يصح تعليقه كالا يصح تعليق الحبسة بخلاف النذر لانه لا يعلق التعليق ويختلف به اه ففرع لو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه يتظر ان كانت في ملكه وقت التكلم مع الوقت والا لا لان التعليق بالشرط السكان تبيح اه اسعاف وفيه اذ صار لو وقف ارض غيره فاجاز مال الملك جاز الوقت عندنا لا خلا بالشرط اه والله تعالى اعلم **سئل** عن شرط في وقعة ان افسد لاني يبيع ثم قال في آخره لا يباع ولا يرهى

مطلب شهده انه وقف ولم يقولوا وقف وهو عليها

مطلب انما يحكم بصفه الوقت اذ ثبت انه ملك لشارقه

مطلب جمع دعوى الملك بعد الحكم بالوقف من غير المحكوم عليه

مطلب اقسام الوقت ثم طلب اقسامه نقض القصة كان له ذلك

مطلب الوقت لا يثبت التعليق

مطلب قال ان كانت الارض في ملكي فهي وقف

مطلب وقف القسولي موقوف على الاجازة

مطلب شرط البيع اولا ثم قال لا يباع يكون الثاني فاصلا

هل يكون الثاني فاصلا اول فالحجوب نعم يكون فاصلا كافي الاسماء والله تعالى اعلم **سئل** فمن يبيعه عقرا فلو لم يوقف عليه وعلى ولده ونسبه ابد او من يبيعه لهم على المساكين هل يقبل قوله فالحجوب نعم يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان المادة جرت ان يكون الوقت عليهم من غيرهم اه اسعاف والله تعالى اعلم **سئل** ما فواكم في رجل وقف عقاره على نفسه وله ذكور واثنا هل يدخل للذكور والاثنا فيه او يخص به الذكور فالحجوب انه يدخل في البنين المذكور والاثنا ويكون من قبل التقلب قال السيد حسن الشيرازي في شرحه على الوهبانية فاذا وقف على نفسه وله بنون وبنات لهم الفلانة بالسوية لثناؤه البنات وعن ابي حنيفة فتكون الفلانة للبنين مائة والعصم الاول اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مسجد ضاق عن اهله ويجوز ارض رجل هل تؤخذ منه كراهيتها لاجل وسعته فالحجوب نعم قال في الوهبانية وان مسجد ضاق والارض حوله **سئل** بفتحها كراهتها ضاقت وضاع صورته لم يمكن توسيع مسجد ضاق الارض رجل تؤخذ بفتحها ولو كراهها ان كانت وقفا على المسجد تدخل بامر القاضي وان كانت من طريق العامة باذن الامام وكذا عكسه لو ضاقت العامر بق المسجد واسع لا يحتاج زيادة اتساعه يعمل من جانب السبعة الطريق نظر العامة على كل وجه اه في غايته في البرازي من اوائل كتاب الوقت مائة وان ضاقت الوقت مائة ولم يسره الحكم بان لم يضاف ساقا يجوز قضاؤه في الجهدات كالمثل فضا تناقيل ان ابطه فاض او وال فله هذه الارض يعملها وجميع حافها ارضه متى يتصدق بفتحها الى الفقراء او الوصية فعمله التعديق الشرط فلا يفيد الوارث الرضا في القاضي والابطال اه والله تعالى اعلم **سئل** في الواقف اذا شرط لنفسه تعصما من غيلة الوقت مادام حيا هل يجوز الوقت مع هذا الشرط فالحجوب نعم قال في المحط نعم عند محمد بن عبد الله على اقصا الوقت بشرط اربعة اقساما لطلب السلم الى التولي وان يكون في المغرر وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقت وان يكون مؤدبا بان يسجل آخره للفقراء وعند ابي يوسف من نكح لا يشترط على هذا الوقت على نفسه او على اثمات اولاده يصح الوقف عند ابي يوسف وعند محمد هلال ابن يحيى لا يصح ومشايعا اخصه وايقول ابي يوسف في غيلة الاناس في الوقت اه والله تعالى اعلم **سئل** عن وقف قضى فاض لم يرومه بعد دعوى بغيره وشهادة مستقيمة فهل لا يجوز نقضه بعد ذلك فالحجوب لا يجوز نقضه بعد ذلك قال في المحط ولو رفع الامر الى القاضي فامضى القاضي الوقت بناء على دعوى جمعية ورادة فبقي عليه وانكر الوقت فانه يصح الوقت ولم يرد حتى لا يجوز نقضه بحال لانه قضى في نفسه بغيره فبقي فضاؤه ولو قضى بالوقفة بالشهادة القائمة على الوقت من غير دعوى فيصنع لان حكمه هو الصدق في القلة وهو حق الله الى وفي حقوق الله تعالى مع القضاء بالشهادة من غير دعوى اه والله تعالى اعلم **سئل** ما فواكم في وقف ستمه بقره وعبيده وآلات الحرب والسبي هل يجوز في الكل او في خصوص العفار اجبروا فالحجوب لا يجوز في الكل قال في المحط ويجوز وقف العفار وكل ما كان متاعا من المنقول كالحق وقفا ارضها مع السبي والسران وآلات الحرب لانها ترويع للعفار **سئل** فروع وقف الكتب اشتغافه والاصح انه يجوز ان كان التعارف رجل وقف ارضه فزارع او غر لا يدخل الزرع والقرى في الوقف لان الزرع والقرى بمنزلة المنقولات الموضوع في الارض ولهذا لا تدخل في البيع والهبة والصدقة الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف الا بالشرط لو وقف في حرمته ثم مات وعليه دين بنقض وقته ولو وقف ارضها فزارع او غر واستثنى الاصل لا يجوز الوقت لان صار مستثنى الاصل فزارع ارضه ما يقصير الاصل تحت الوقف ويجوز ولا يوات احد من الموقوف عليهم قبل ان يصير الفلانة قسمة لا يصير بغيره ميراثا وان مات بعد ما اراد ان لا يقيمه صار نصيبه

مطلب في يده ارض اقرب انما وقف عليه وعلى نسبه ابد

مطلب ضاق المسجد ويجوز ارض تؤخذ كراهيتها

مطلب في جواز شرط بعض القلة لنفسه

مطلب لا يجوز نقض الوقت بعد الحكم به

مطلب وقف العفار بقره وعبيده باق

مطلب يجوز وقف الكتب في الاصح

مطلب وقف ارضها فزارع

صبرنا السكل من الحظ والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن وقت دراغى ولده زيد وعمر ثم
بعدهما على المدرسة القلانية مات زيد فهل تنتقل حصته الى المدرسة فالحجاب لا تنتقل اليها بل الى
الفقير احبتي عوت وعرفت ذلك فسئل الكل الى المدرسة كآيات بذلك الخبر الرمي عن مثل هذا السؤال
والله اعلى اعلم ﴿ سئلت عن رجل وقف عقاراته على ذرية ثم مات وبقي الوقف في ايديهم بطابعه
بطن وقد فقدت حصة الوقت وما استشهد به ولم يرد كيف كان شرطه واقضه ولا كف كانت نظارته فصنع
هو ولا وجدته فدفن دواوين التضاة المناشرين والحاصل العلم بدم من احواله الا انه وقف من غلاته على
ذريته ويبدل كل منهم قطعة عنه تقع ما لا تنقص من ذريته عن غير ولد بل يكون نصيبه
فالحجاب ان نصيبه يصرف لبقية مستحقه من غير غير كره على ابي ولا تقدم بطن على بطن كافي
الزراعه كذا فيهم لم يرد كرواقه منهم من عوت غير ولد كذا في الاساقى اعاد في التمتع والله اعلى
اعلم ﴿ سئلت عن وقت تقادم بعض عليه سنون وما استشهد به وقد تمت حصة وقتهم من نظاره
السابقين كف يصرف وان من مات منهم عن ولد نصيبه له وعن غير ولد نصيبه الا اقرب الميت من ولد
يجوز ان يجري على ما كان من النظار السابقين ولا يكتفى احد منهم ان ينسب نصيبه الى الواقف حيث كان
الوقوف في ايديهم فالحجاب نعم يجب لسواه على ذلك حيث تحقق ولا يتكفون بانسابهم
الى الواقف حيث كان بايديهم والمسئله في كثير من المعتزات وفي الخبره اذا كان الوقف كتاب في ديوان
القضاء المسمى بالسجل وعرف في ايديهم استمع ما فيه استنساخا اذا تنازل عاهله فله ولا ينظر الى ما هو دمن
عاهله فيما سبق من الزمان من ان وقاهه كف كانوا بعده وان لم يعلم الحال فليس سبق رجعت الى
القباس الشرعي وهو ان من ثبت بالبرهان حقا كره له به اه والله تعالى اعلم ﴿ سئلت عن الشهادة
بسمعاع على ثبت شرائط الوقف كاصله الا وما هي الترائط التي لم تثبت بالسمعاع فيه وانا
بنيك الله تعالى فالحجاب مافي التوريم من الوقف وهو هذا وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة
النساء من الرجال والشهادة بالشره لا بآيات عاهله وان صرحوا به لا تقبل بالشره لا بآيات شرائطه في
الاصحاه مع بعض زياده من شرحه للذاتي وكتب بحسبه المحقق ابن عابد بن حجه الله تعالى قوله
لا يثبت شرائطه المراد من الترائط ان يقولوا ان قدر من القلة اكذبا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد
بيان الجهة اه يحرم الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله ان يقولوا الان بيان الجهة هو بيان
المصرف وبآي انهم من الاصل لان الترائط فالمراد من الترائط ما بشرطه الواقف في كتاب وقضه
لا الترائط التي يتوقف عليها صحة الوقف من الملك والافراز والتصلب عند القائل وبخوض ذلك مما مر اول
الباب اه والله تعالى اعلم ﴿ سئلت عن واقف وقف عقاراته على اولاده من تبالا يعطى البطن الثاني
ما دام احد من البطن الاول غير ان من مات من ابي بطن ينزل ولده واحدا او اكثر ثمزاته واخذ نصيبه
ومن مات عن غير ولد نصيبه له في درجته وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد ولم يوجد من
درجته احد فادامت واحد من طبقة من الطبقات عن غير ولد ولم يوجد من درجته احد فالحكم احيوا
تخرجوا فالحجاب والله تعالى الوقف لا صواب انه اذا لم يوجد احد من درجته رجع نصيبه الى اصل
الغلة فيقسم نصيبه على جميع المستحقين وكذا ان سكت عن بيان نصيبه قال في المختار بعد كلام والحاصل
انه اذا ثبت بين البطنين لا يعطى البطن الثاني ما ينقرض الاول الا اذا شرط بعد ذلك ان من مات عن
ولد نصيبه لولده فعطى لولده وان كان من البطن الثاني فان سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل
يرجع لاصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا ان بين نصيب من مات عن غير ولد بان شرط عوده
لا على طبقة او رتب في درجته وطبقته او رتب دونه اتبع شرطه فان لم يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت
لاصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء الا انه شرط تقسيمه للنسب عليهم فلا حق لهم مادام احد من

مطابق وقف علی زید و عمرو
تم علی مدرسه ذات احدھا
نکون حصه الغمره

مطالب فی ایدیم هم وقف
مات شهوده ولم تدر مصارفه

مطالب فی وقف قصدت
تجته ومانت شهوده وعلم
کف کان به صنع اظهاره

مطابق في تهامة السماع

مطالب سکت عن نصیب
من مات مرجع لاصل العلة

وله وكذلك لو سكت عن نصب من مات قاته رجع إلى أصل الغلبة قال أبو عبد الله ظاهر ذلك أنه لو شرط وجود
نصب من مات عن غير ولد أو من في درجة الأقرب فالأقرب منهم كما هو الغالب في الأوقاف ولم يوجد
في الدرجة أحد رجع نصبه إلى أصل الغلبة لا إلى أعلى طبقة ولا إلى الأقرب من أي طبقة كانت لأنه إذا
اشترط الدرجة واشترط الأقرب من أهل الدرجة فإلزام يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فتأخر
الأقرب أيضا وحسب لم يوجد الشرط رجع نصبه إلى أصل الغلبة قال ثم ورد على سؤال مضمون أنه لو وجد
في درجة المتوفى أولادهم وفي الدرجة التي تحبها أولاد أخت فاختتبه بعودة إلى أولادهم تبع المال في
الحامدة اه مختصرا والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له أولاد ذكر خمسة فقال وقت داري
الغالبية على أولادي فلان وفلان وفلان معي ثلاثة فقط وسكت عن اثنين هل يخص بالوقف من معاهم
ولا يشتركهم الاثنان اللذان سكت عنهما فأجواب نعم قال في رد المحتار كانت أولاده أربعة ومع
منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكوت عنه لم يعد الصغير في
أولادهم إلى من معاهم بخلاف ما إذا قال ثم على أولاد ولدي فانه سيدخلون لأنه لم يصف اليهم اه والله
تعالى أعلم ❀ سئلت عن وقف عقار على أولاده وأولاده وأولادهم إلى آخر الغالب للذكر
مثل حظ الاثنتين ولم يسم له غيره ما بقيد الترتيب فهل يشترك فيه الطبقات كلها أولا تنحصر به
العليا أجيبوا رجع الله تعالى فأجواب نعم يشترك في الوقف المذكور جميع الذرية فلا يجب الأب
ابنه ولان ابنه في التسمية مثل غيره في الوقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده
وأولاد أولاده ونسبه وعقبه للذكر مثل حظ الاثنتين ثم على جهة الترتيب لا تقطع فهل كل من له استحقاق
ودخل في الوقف يستحق في غلته مع من يدى به حيث لم يشترط الترتيب في الأب نعم يستحق الجميع
فيقسم بينهم بحسب قاتهم وكثرتهم فيسحق الابن مع وجود ولده اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
متول أحد كالأوقاف بأجر متل سنة كالأوقاف حتى نصف السنة فأقر رجل وزاد في أجر ذلك الدكان
على وجه التفت وقسمه الأضرار فأراد المتولى فتح الاجارة الأولى وإجارته فعد التفت فهل يس له
ذلك فأجواب ليس له ذلك حيث كان الامر كذلك في فتاوى الشيخ العباسي مناهضة اذا صدرت
اجارة أرض الوقت فخصلة لأجرة مأجور المتول لا يكون للمتولى مضاعف قبل مضى المدة ولا عبرة بزيادة
التفت اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل وقف عقار على نفسه مادام حياته ثم على أولاده ثم على
أولادهم ثم عييت بحيث تعيب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن من مات منهم من أي طبقة فعن ولد
أو ولد ولد أو نسل سفلى واحدا أو أكثر انتقل نصبه إليه مات الآن واحدا من الطبقة الثانية عن ابنه فهل
ينقل له نصيب أبيه المستمع وجود أمه من أهل طبقة أبيه فأجواب نعم ينقل له ذلك محملا
بشرط الواقف المذكور فانه كص الشارع في وجوب الاتباع كافي الأشباه وغيره والله تعالى أعلم
❀ سئلت عن دار موقوفة على مسجد بنى بولم يوجد في وقف المسجد المذكور ما مصر به الدار
المذكورة فهل يجوز لاملاك المسجد الذي هو المتولى وأوقفه استبدال تلك الدار بما أوقفه لوقف
فأجواب ان مثل هذه السؤال قد فرغ للشيخ العباسي مفتي مصر في التاريخ فاجاب بقوله المقتضا
الاتين عنون عن الاحتيل لا بدون اذن ولا سلطان على ما اشترطه لا يجوز الاستبدال في الحصة
المذكورة اذ لم يشترطه الواقف بدون الاذن اه وقد نقل العبد في شرحه الدر المختار عن المفتي
أبي السعود انه في سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بفتح استبدالها وأمر أن يصير بأذن
السلطان تعاليج مع ذوات الشريعة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل وقف عقارات له بعضها
مشاع وبعضها مقسوم على أولاد الموجودين ومن زاده من المذكور بقصة عمره وحسن آخره بجهة
التفت وقضاهم أو بالأبواب لا يهرب واستثنى الواقف لنفسه بعضا من الغلة فاذا مات رجع لاصل الوقف

مطابقه اولاد خسته فقال
وقت علی اولادی وسمی
منهم ثلاثة

مطلب وقف على أولاده
وأولادهم وأولاد أولادهم
بالو اويش ترك الطبقات
كلها فيه

مطلب لاعبرة زيادة التعمت

مطابق فی العمل بشرط
الواقف

مطالب القضاة ممنوعون
عن الاستبدال بدون الاذن

مطابق فی لزوم الوقف
بمجرد القول انه لا يضره
الشروع ولا استثناء البعض

فهل يصح هذا الوقت ولا يصح السبوع ولا استثناء البعض أحبوا أن يقولوا السلام عليكم
 فالحجاب ثم يصح هذا الوقت ولا يصح السبوع ولا استثناء البعض أحبوا أن يقولوا السلام عليكم
 ولا استثناء البعض أحبوا أن يقولوا السلام عليكم
 الثاني أسوطا وأسوطا وبه يتبين قال ابن عابد بن روح الله تعالى وسقضى قولهم بعمل بالانتم للوقت
 لا بعدل عن قول الثاني لأن فيه إبقاء مجرد القول فلا يكون قضاءه اه والله تعالى أعلم
 وقت دار على أولاده ثم وجعل آثره للقرابة فلا يرشد من أولاده وأشهد على ذلك عدولا
 وبما فقام الارشد من أولاده على ما ذكره سابقا في الورقة فاق بالعدول وشهدوا وكور وجعله متولى عليه
 بين يدي ما كثرى فانكره سابقا في الورقة فاق بالعدول وشهدوا وكور وجعله متولى عليه
 الوقت المذكور وزعمه بدو من التزاع فيما بين المتولى والورقة في يصح حكمه المذكور فالحجاب
 ثم وقد رفع إلى الخبير الرمي مثل هذه السؤل فأجاب قوله قدرع لاستدنا الخافون في ذلك الله تعالى
 ضميرهم مثل هذا السؤل فقال في الجواب ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى ان الوقت يصح
 بمجرد قوله وقت من غير احتياج إلى تحصيل ولا إلى تسليم إلى التوفى وصححه الكثيرون حيث حكم
 بصفة الوقت وانما القول صحيح فسدوا ثم اه والله تعالى أعلم
 في سئل في وقت على أولاده
 الذكور والانثى ثم على أولادهم كذلك ثم على جهة بر ولغيره كالتفاضل في الذكور والانثى هل يتم
 بينهم على السوية والحالة هذه وإذا قل الوقت على الذكور والانثى على التفاضل الشرعي فهل معناه
 التسوية بينهم كالميراث بحيث يكون للذكر مثل حظ الأنثيين أحبوا أن يقولوا فالحجاب
 بينهم بالسوية حيث لم يذكر التفاضل وعنده كره بينهم بل كره مثل حظ الأنثيين قال في التفتيح
 الأصول في باب الوقت التفاضل السوية لا إذا شرط التفاضل في قول الواقفين على التفاضل الشرعي
 أو على الفريضة الشرعية التفاضل لا التسوية اه خلاصة والله تعالى أعلم

مطلب أبو يوسف يقول
 يصح الوقت بمجرد القول
 ولا يحتاج إلى تحصيل
 ولا تسليم إلى المتولى

مطلب وقت على الذكور
 والانثى ولغيره كالتفاضل
 فيهم بينهم على السوية

كتاب البيوع

سئلت عن قال بهت لقن جيع نصبي من هذه الدار بكذا هو ال بيع ثم تحقق ان نصيبه منها
 التصفى فبقي بيع البيوع على النصف كله أو على نحو من ال بيع المصريح فالحجاب اتفق على
 خصوص ال بيع المتطوق به لا على النصف ففي الفتاوى المتقدمة من كتاب الوضوء ما نصه لو قال بهت
 من فلان جيع نصبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا هو ال بيع كان نصيبه النصف فليبيع بغيره على الثلث
 اه بمر وقه والله تعالى أعلم
 في سئل عن جماعة كثيرة عا كون أرضا لأرض من أوائلهم باقية بينهم على
 الشيوع مختصة بينهم لأن كل واحد منهم لا يعلم ما نصيبه منها والمشتري كذلك لا يعلم حصته كل واحد
 منهم باعها المال يكون كلهم رجل على الشيوع صفقة واحدة فمن عيّن قبل منهم المشتري وحلوا له
 جلة فقلوا أو اوزاها فقل يصح هذا البيع والحالة هذه فالحجاب اني استأثرت من هذه المسألة را جيت
 ما يدي من الكتب فأعيد ما مر من فتاوى عن الجواب اه ثم توجهت إلى الحرم من سنة خمس
 وتسعين وما تسير في أولاده الفريضة وزيارته في الخلق على الله عليه وسلم فتوجهت إلى معنى مكة
 حيث ذره هو المال لأحد الشيخ عبد الرحمن سراج في ربه وهو قريب من المسجد الحرام فقصه بزاره
 وسؤله عن هذه المسألة فبعد وصولي إلى ربه حيث عاينه فرحب بي وذاكرنا في بعض مسائل حتى
 سأله عن هذه المسألة وكان يصح أنه يتولى بقية الفريضة ببلد الله تعالى إلا أني لم أجد إلا الحق في قولنا
 الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي فقلنا فيها فلا تملأها فاذن فيها ما نصه وسئل رحمه الله تعالى عن
 جماعة بينهم أرض واسعة مشتركة ملك مختص بهم وهي مشاعفة بينهم محدودة بمحدودها ولا يملكها باجتماع

مطلب قال بهت جيع نصبي
 نصبي وهو ال بيع فبان انه
 النصف

مطلب شركاء في عشار
 لا يعرفون مال كل واحد
 فباعوه صفقة واحدة بائ
 البيع

مشتريهم لا يتجاوزهم إلى غيرهم إلا أن كل واحد منهم لا يعلم مقدار حصته منها وكذلك المشتري لا يعلم
 حصته كل منهم فيه انتهى إذا ما أوجبنا هذه الأرض المشتركة للمشاة المحدودة من شخص بغير معنى
 صفقة واحدة وقبل المشتري البيوع يقول واحد وحلوا المشتري باجدة وقبضها كذلك أو وكل الباعة
 واحد منهم أو أجنبي في البيوع لذكور كذلك فباعها جلة من مشتر بها صفقة واحدة وقبلها المشتري
 كذلك وتسلم باجدة أو باع كل واحد منهم ما نصبه وتواطأت كلهم جميعا على البيوع بمثل هذه الصفقة
 صفقة واحدة وقبلها المشتري يقول واحد وتسلمها منهم جلة وقبضوا منه كامل الثمن فهل البيوع في هذه
 الصور صحيح حيث لا جهالة تقضى إلى المنازعة في المبيع والثمن أو لا بد من معرفة قدر حصته على ما
 اقتونا فأجاب في البيوع صحيح فباعها الصورة الأخيرة وترجع إلى الصفقة فيها أيضا والحالة المذكور
 والله سبحانه وتعالى أعلم مستندة الجواب اه كوفي في شرح السيد الحلبي على الكثر عند قول الثمن من
 البيوع ولا بد من معرفة قدر مبيع وعن وقد أشرف نفسه على الشيخين القاضي الشيخ عبد الكريم والسيد
 أسد بن كرت معهما في خصوص المسألة قرأ ما رآه سديا ورجع الأقول منهم ما رآه من الصفقة
 في الصورة الأخيرة أيضا وأما السيد أسد بن كرت فمعه المذكرة فيها بخصوصها ووقت المذكرة معها
 أيضا بعد الجزم بالصفقة فيما إذا وقت المنازعة فيما بين الباعة بعضهم مع بعض في قسمة جلة الثمن بينهم
 يحكم تنازله في حصته كل واحد منهم في ذلك المبيع كما إذا التقى بعضهم أن له ربع المبيع فطلب ربع
 الثمن ونزعه الباقر وبقي آخران له ثلث البيوع وبحال أخذ ثلث الثمن ونزعه الباقر في ذلك
 وهكذا فاقزع النظر معهما أن يجري الحال بينهم في ذلك على المال البينة على المتقوى والمعين على من أنكر
 فنميز بينهم بأنات قدر مخصوص في ذلك المبيع استحق من جلة الثمن ما يقابل به وبفرض ان لم يتميز
 أحد منهم بهذا الاتبات بأن أتيت كل واحد منهم بدواء أو لم يتبها أحد فالوجه قسمة الثمن بينهم سوية
 فيما ظهر والله سبحانه وتعالى أعلم في ما عاينته في ذلك الملقى المذكور سيدي عبد القادر بعدما تقدم ما نصه
 وأعلم أن قضية هذا السؤل صارت واقعة حال بل لا نال السيد عبد الحسن بن أحمد بن زيد في سنة ألف ومائة
 وتسع وعشرين لما عرض له مشتري شركة جماعة من مال بركات معه في أرض الحسينية والحال ان كل
 واحد منهم لا يعلم مقدار حصته من هذا المشتري فأرشدته إلى بيع الكل جلة واحدة وأجته بظاهر
 الدين واكتفى بحم أحسنت تصور واقعة حله في سؤل وجواب هنا من غير أن يأخذ مني خطأ بذلك
 ليقى متغابا إن شاء الله تعالى في ثلث المال والله الموفق وهو المستعان اه كلامه رحمه الله تعالى وهذه
 ترجمة العلامة الحبيب عن هذه المسألة وهي متقولة من ذلك الدور في أمان القرن الثاني عشر للسيد
 محمد بن علي المرادي المفتي بدمشق الشام نصها عبد القادر بن أبي بكر الصديقي الحنفى المكي شيخ الاسلام
 بإد الله الحرام الشيخ الفقيه الأودع المفتي البارع الصبر بالحسام أبو القزح محي الدين ولد سنة ثمانين
 وألف وأحد عشر من مكة المتوفى فلازم الطلب على أبي الاسرار الحسن بن علي الصبيعي المكي ونفعه به
 وجمع عليه الموطأ والصحيحين وقرأ عليه من البيان وعرض عليه كتب من الكتب كالمطول والاطول
 وغيرهما من الترمذ والحواشي وحضر درسه في تفسير القاضي والبقوي وأجاز له لفظا وكتابة وله من
 التأليف كتاب سماه بيان الحكم بالتصويع الدالة على التفرق من الام وكانت وفاته سنة ثمان مائة
 وثلاثين ومائة وألف ثمان عشر بحرم الحرام اه بلفظه والله تعالى أعلم
 في سئل عن باع ثوبا بين
 معلوم زيد وحصل بينهم الاحتجاب والقبول وهو في مجلس واحد ثم قدم البائع وأراد دفع البيوع زاعما
 انه مادام القبض لم يقع يجوز له الفسخ فهل لا يجوز له الفسخ والحالة هذه فالحجاب لا يجوز له الفسخ
 والحالة هذه كما أجاب شيخ الاسلام علي أفندي وأصح له الكفاي بقوله البيوع ينقض بالاحتجاب والقبول
 وإذا حصل لازم البيوع ولا خيار لو احدث منها ما من عيب أو عدم روية اه من لا بدائع والله تعالى أعلم

مطلب ينقض البيع بالاحتجاب
 والقبول ولا خيار لأحبيب
 أو غيره

مطالب اشترى فوبار دفع
بعض الثمن ثم سرق البيع
من البائع يسترد مائة
من الثمن
مطالب باع أحدهم بكذا
يشاع من دار
مطالب اشترى فوبار قال
للبيع منه
مطالب في بيان مقدار
الشر الفاضل
مطالب في بيع التبعة
مطالب هل اعتبر من الدر
مطالب عليه لزيد
فارس له حنطة وقثها
معلوم
مطالب في بيع ما عو غائب
في الارض

لا يؤمر بالقطع وان قطع له أن يفسد مكنه أخرى اه والله تعالى أعلم **سئل** عن المشتري فوبار
ودفع بعض ثمنه ثم سرق من يد البائع فهل ينقص العقد ويرجع المشتري بمائة دفع فالحق جواب **نعم** كافي
الغير به فوبار من مثل هذا السؤال ونس الجواب هكذا ينقص البيع ويسترد المشتري مائة دفع من الثمن
ولا دعا البائع في ولا يكون ودفع بل هو مضمون فوبار من الخسارة اه والله تعالى أعلم **سئل**
في شيء من كذا فوبار باع أحدهم بكذا يشاع من دار فوبار من كذا فوبار من كذا فوبار من كذا فوبار من كذا
فالحق جواب لا يجوز هذا البيع قال في البرازية دارين اثنين باع أحدهما بكذا يشاع من دار فوبار من كذا فوبار من كذا
وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحدهما لغيره بكذا يشاع من دار فوبار من كذا فوبار من كذا
معين فلا تخوان بطله اه والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى شيئا ولم يره ثم قال للبائع دفعه فباعه
هل يكون فضال للبيع فالحق جواب ان قوله بكذا ان كان قبل قبض المشتري وقبل رويته كان فضلا
في الخاتمة لو اشترى فوبار وحظته فقال للبائع به قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان
ذلك قبل قبض المشتري وقبل الروية يكون فضلا وان لم يقبل البائع ثم لا المشتري بفرد البائع في
خيار الروية وان قال بكذا في أي كفي في البيع فالحق جواب لم يقبل البائع ولم يقبل ثم لا يكون فضلا اه والله
تعالى أعلم **سئل** عن مقدار الثمن الفاضل فالحق جواب كافي الخبرية ان أحضر ما قبل فيه انه
الذي لا يدخل تحت تقويم المقوم وقال الخجدي الذي يتبين الناس في مثله نصف العشر وأقل منه فان
كان أكثر من نصف العشر فهو مال يتبين الناس فيه اه والله تعالى أعلم **سئل** فين خاف
من ظالم على نفسه فلا يتواضع مع آخر على أن يبيعها له في الظاهر فقط وأتبعه على ذلك ثم باعها له
ظاهرا ثم خاف المشتري العهد وأدعى أن البيع وقع حقيقة وأنكر كونه على وجه الحقيقة فهل إذا ثبت
البائع تلك المواضعة وان البيع تحسنة بطل البيع فالحق جواب **نعم** بطل البيع إذا ثبت المواضعة
لذلك كونه كافي الخاتمة وغيرها وفي التصدي الخبرية سامة **سئل** في رجل باع من آخر حبرز بنون
بيع تحسنة فصر في نفسه للمشتري والآخر أن يشكر كونه بيع تحسنة وبقي أنه يبيع حصة حصة هل إذا قام
هو وأرثه البينة على ذلك فصل بيشته ويسترد له أم لا أجاب **نعم** إذا علم البائع أن أولائه البينة على ذلك
فصل ويسترد له المثل قيم بينة يحلف للمشتري لا منكر فلا ينكح عن البينة ثبت كونه تحسنة وإذا ثبت
كونه تحسنة فمن جميع ما كان من غيره وقد صرح في محققان بأنه يبيع بطل وأنه يبيع الحازل **وسئل**
أيضا في رجل اشترى من آخر قطعا عشرة واتفق على أن يكون كل قطار ستة ففروا إلى أجل في
السر وباعه في الظاهر بثمانية إلى أحد هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما وقع في العلانية
وهل إذا قام المشتري بينة بما اتفقا عليه قبل ويحكم من السر أم لا أجاب **نعم** من السر اه والله تعالى أعلم **سئل** عن عليه لزيد
إذا قام بينة بما اتفقا عليه قبل بيشته ويحكم من السر اه والله تعالى أعلم **سئل** عن عليه لزيد
فالحق جواب منه زيدا أرسل البينة من الحنطة فأخذته فهل يكون هذا بيعا بالدين حيث كان
عن الحنطة معلوما لهما فالحق جواب **نعم** يكون بيعا حيث قد سئل العلامة الفري عن هذا السؤال
فاجاب عنه بقوله **نعم** يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معز بالي النصاب عليه دين فطالبه بالدين
فبعث إليه شيئا فادعاه فاعطاه وقال خذ بهسر البلد والسعر بينهما معلوم كان سواها لم يعلم الا وقال
في الفتية طالب دينه العشرة من المدين فاعطاه ألفا من الحنطة ولم يبعها بصر بمائة لم يقبل انهما
جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون
بيعا بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع الخضر النابتة
في الارض كالغبل والبصل والجزر هل يجوز فالحق جواب **نعم** يجوز البيع في المذكور وان غشوها
وإذا قام البائع فله شري الخضر كافي فتاوى قاضي الهادي اه والله تعالى أعلم

فوبار لم يره وحكمه ان المشتري ان ينقص هذه الحصة قبل الروية لانه ليس بالرازم في حقه فان لم
يقطعه وقام المشتري البعض باذن البائع والبائع قاع البعض بغير المشتري ان شاء فصح
واذا رضى بالملقوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة الملقوع اه والله تعالى أعلم **سئل** عن
رجل دفع فوبار لالابسة فدار به فلم يصل الى قيمته فردته الى صاحبه فهل لا يستحق فوبار والحالة
هذه فالحق جواب **نعم** لا يستحق فوبار والحالة هذه استعدنا به نتأخذ وفي المحط وعليه الفتوى كافي
النتيجة عن نور الدين والله تعالى أعلم **سئل** عن له دين على آخر فباعه لثالث هل يجوز بيع الدين
فالحق جواب لا يجوز بعه كافي النتيجة عن الاشياء والله تعالى أعلم **سئل** عن باع لا خروبا ولا وجود
له عنده وليس في ملكه فالحق جواب انه لا يجوز بعه حيث لا يبيع معدوم كافي النتيجة والله تعالى أعلم
سئل فيمن اشترى منقول كحيوان أو ثياب وقبض قبضة فصر في فيه بالبيع أو غشوه هل يصح
فالحق جواب لا يصح قبل قبضه قال في الخلاصة رجل اشترى شيئا لا يجوز أن يبيعه ولا أن يله أحد ولا
أن يشرك في ما أحده قبل القبض وهذا في المتقول وفي العقار كذلك عند محمد وعندهما ما اه والله تعالى أعلم
سئل عن بيع المريض لوارثه هل يجوز فالحق جواب انه لا يجوز لوارث مالم يجز بقية الورثة
كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئل** عن له حيوان فباع جده وهو حي فهل لا يصح هذا البيع
فالحق جواب **نعم** لا يصح هذا البيع كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل باع من رجل
بيع بكذا فالحق جواب انه يدخل في بيعها كافي النتيجة والله تعالى أعلم **سئل** عن باع داره على
شرط أن يسكنها أسبوعا هل يكون هذا البيع فاسدا فالحق جواب **نعم** قال في الخاتمة باع داره على أن
يسكنها البائع شهرا أو دابة على أن يركب البائع بها يكون فاسدا اه والله تعالى أعلم **سئل** عن
دار في جارة فباعها مالكا أو أجازها للمستأجر البيع هل ينفذ والحالة هذه فالحق جواب **نعم** ينفذ البيع
باجازته قال في الفصل الثاني والثلاثين من جامع المقصولين البيع بلاذن المستأجر ينفذ حق البائع
والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التديد وهو الصحيح
ولو أجاز المستأجر ينفذ حق الكل ولا يترفع من يده حتى يصل اليه مال اذ رضا بالبيع يعتبر بفسخ
الاجارة لا لا يترفع من يده ومن يرضى له لو باع وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع
لا التسليم لا بطل حق حبسه اه وفي الفتية لو أخبر المستأجر بالبيع فقال مبارك يكون اجازة والله تعالى
أعلم **سئل** عن المشتري أدامت والدين عليه مؤجل هل يحل بيعه فالحق جواب **نعم** يحل بيعه قال
في البرازية ويحتمل البائع لا يحل الثمن للرجل ويحتمل المشتري يحل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن
القبوض في البيع الباطل هل يكون مضمونا فالحق جواب انهم اختلفوا في القبض في البيع الباطل
هل يكون مضمونا على المشتري أو يكون أمارة قال بعض هو مضمون واليه أشار محمد في المأذون وهو
اختيار بعض الأئمة السرخسي وقال بعضهم أمارة وذكر في النهران الصحيح انه أمارة فأخذه الكفوي
فتلقا عن الفتاوى والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أراد أن يشتري من آخر فوبار قال له صاحبه
خذها وارفعه لتظفر فيه فان أعجزك اشتر بته ولا ردته ولم يرد له غنائه ففزع في يده من غير تمذ
ولا تقصير في عليه الضمان حينئذ فالحق جواب ليس عليه الضمان والحالة هذه فقد نقل الكفوي
رجحه الله تعالى عن الخيرة فانه أخذ ما عرجل فقال اذهب به فان رضيت اشتر به فذهب وضاع
فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت أخذته بعشرة ففزع فهو مضمون قيمته وعليه الفتوى ومثله في البرازية
من نوع القبض على السوم اه وفي الخاتمة القبض على سوم الشراء لا يكون مضمونا لا بعد بيان
الثمن في ظاهر الرواية اه والله تعالى أعلم **سئل** عن يده ثوب بالبيع فساوه رجل فيه فقال
البائع أبيع لك ثيابي عشر وقال المشتري لا أخذه إلا بعشرة فأخذه المشتري منه وذهب هل يكون

مطالب هل يسه في الدلال
الاجرة اذ لم يبع
مطالب لا يجوز بيع الدين
مطالب باع ماليس عنده
مطالب اشترى منقولا
وقبل قبضه ياه
مطالب في بيع المريض
لوارثه
مطالب لا يجوز بيع جلد
حيوان وهو حي
قوله كافي الخبرية وفي
خواتم ابن عابد من حيث
مهر المثل مانعة لو باع بغير
المريض ولارثه شام من ملكه
عقل القيمة أو أقل أو أكثر
فالباع ياطل حتى لا تثبت
بينة التبعة فلا قاله كافي
الجميع اه نقله جامع رجه
الله تعالى وفي الدر من فصل
القبض ووقف بيع المريض
لوارثه على اجازة الباقي اه
قال ابن عابد وهذا عنده
وعندهما يجوز ويحتمل المشتري
بين فسخ وقام له فوبار غبن أو
مباحاة اه يحرمه
مطالب هل يكون القبض
في البيع الباطل مضمونا
مطالب لا يكون مضمونا
الا بعد بيان الثمن
مطالب قال أخذه بكذا
وهو في يد البائع فأخذه
وفقه فهو كذا

الشراء أو تركه المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بعينه والبيعة على البائع لأنه مدع والمشتري منكر
 وخبر الرتبة انما يسطر اذا وجدت رتبة المبيع قبل شرائه فاصد الشراء عند رتبته فلو رآه لا قصد
 شرائه يكون له الخيار لأنه لم يمتثل التامل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التنوير وبشرط أيضا
 أن يكون حالما وقت الشراء لم يمتد فيه السبق فإلا لمحقق ما ذكر بالوجه الشرعي فلا خياره إلا لا تغير
 في غير ولو رآه بعد الشراء ثبت له الخيار ويتخير في جميع عمره على الصبح ما لم يبرحه منه ما يدل
 على الرضى من قول أو فعل أو تعجب أو يملك بعضه عنده وقد اشترطوا رتبة المشتري داخل بيوت الدار ولا
 يكتفى برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى المأهولة والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اشتري ثوبا بمائة قرش هل يارزعه دفع القروش بعينها أو يغيره من دفعها أو يدفع ما يواها من أنواع العملة
 فالجواب أن المشتري يتخير في دفع ما أراد من أنواع العملة ذهباً أو فضة أو فلوسا وله دفع القروش نفسها
 اذا وجدت قال المحقق ابن عابد رزعه الله تعالى في رد الخيار بعد ذلك طويلاً ومنه يعلم ما عورف في زماننا
 من الشراء ما للقروش فان القروش في الأصل قايضة ضرورية من القضة تتقدم بان بعين قطعة من القطع
 المصرية الساعية في مصر نصفا ثم ان أنواع العملة المضروبة تتقدم بالقروش فاما ما يواها من عشرة قروش
 وعينها أقل ومنها أكثر فذا اشتري بمائة قرش فالعمدة أنه يدفع ما أراد من القروش أو ما يواها من بقية
 أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يفهم أحد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي أوما
 يساويها من أنواع العملة المتداولة في أرواح المختلفة في المالية اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اشتري داراً أو أرضاً فوجدها المشتري خراباً من الممر والكدان هل يكون ذلك له أو للبائع
 فالجواب ان كان مبنياً فالمشتري وان موضوعه على وجه البناء فلا يقع فيه في رد الوالة تعالى أعلم
سئلت عن اشتري داراً فيها بستان صغير هل يدخل في البيع فالجواب نعم يدخل فيه قال في
 التنوير يدخل البناء والمقايص والمصل والممر والدرج المتصلة في بيعها أي الدار وكذا بستانها
 اه مع من يدين الشرح قوله وكذا بستانها أي الذي فيها ولو كبر الأوراج جازوا ان كان فيها قال أبو
 سليمان وقال القاضي أو يغيره يدخل أو يغيره أو يغيره في الأوراج كبراً أو ثلثاً ولو قل ان لا يغيره
 والأول أولى فيحكم الفقه من الردع الفقه في فقهه يدخل في بيع الأرض بالأرض بالذكر فمرة كانت
 أولاداً كانت موضوعه فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بالأرض ولا العنبر في بيع العنبر
 بدون التبرط كذا في التنوير والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دار وعليه بعض بيوتها وله باب من
 خارج الدار ودرج ومفتاح يخصه فباع الدار وحدها بحدوده الأرض ببيعته في ذلك المعلق يبيع
 الدار بدون ذكره أو لا يدخل فالجواب انه لا يدخل في بيع الدار بدون ذكره في عرف بلدنا ويدل
 على ذلك ما في رد المختار نقله عن الجرح من الكافي من قوله وفي عرفنا يدخل المعلق الكل سواء باع باسم
 البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تنبني على العرف فيعتبر في كل إقليم وفي كل عصر عرف أهله اه فقلت
 وسيت كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خان أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع داراً وكان
 اصطفاً لأرضه لا يدخل علوه المبني فوقه ما لم يكن باب المعلوم داخل المبيع اه ما في رد الوالة تعالى أعلم
سئلت عن في بده داره فادعى آخر انها داره فطلب القاضي من المذيع بيعة فباع ذوالدار من رجل
 هل يصح بيعها مع قيام الخصومة فيها فالجواب نعم يصح بيعها مع قيام الخصومة في التنوير وفي آخر الفصل
 الثالث وقام بنفسها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشتري بضاعة على أن يكون جركها على
 البائع فهل يكون هذا البيع فاسداً فالجواب نعم يكون فاسداً لأنه شرط لا يتقضى العقد ولا بالإجماع وفيه
 نفي لأحد المتعاقدين وهو المشتري وكل ما كان كذلك كان مفسداً للبيع وقد رجع مثل هذا السؤال إلى
 مصر في التاويح فليأب عنه بقوله البيع المدكور على الوجه المعلوم فاسداً في مصر والمشتري استرداده

التميز

مطلب بشرط رتبة المشتري
 لداخل الدار
 مطلب اشتري ثوبا بمائة قرش
 يغير في دفع ما أراد
 مطلب اشتري داراً فوجدها
 خراباً من الممر
 مطلب اشتري داراً فيها
 بستان صغير هل يدخل في
 البيع
 مطلب يدخل العنبر في بيع
 الأرض بالذكر
 مطلب باع داراً على بعض
 بيوتها وله باب من خارج
 مطلب يبيع بغيره
 خصومة
 مطلب اشتري بضاعة على
 أن يكون مكرهاً على البائع

التميز من البائع ففي القصة من أوسط الباب العاشر في الشروط التي تقضى البيع والتي لا تصدق
 ولو اشتري بشرط وذكر عبارة فارسية تعرب بها ان الجرحان يقعون له الاجال فليس فاسداً وكذا
 لو باع بشرط أن لا يؤخذ منه المباشرة اه وقد علم من ذلك حكم ما يقع في بلادنا من أن الرجل يبيع
 عقاراً بشرط أن يكون الجرح على المشتري ويعبرون عن هذا بقوله من أبيع لك سلماً مسلماً يعني أن
 جميع المصاريف اللازمة التي تقترأ أشدها على الله اكتم من جرح العقار غيره يصحكون على المشتري
 والحكم الذي علم من ذلك هو الفاسد بهذا الشرط والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري قطعة من
 أرض مقسومة ثم اشتري كل الأرض ولم يكر تلك القطعة في الحكم في ذلك فالجواب ما في البرازية
 وهو هذا المشتري شفعه فعرضه لعلو ما من أرض وقضت بها البائع منه كل الأرض فمن وليد كمر الشفص
 فأراد المشتري أن يبيع شيان من الفلن لكان هذا الشفص ان كان ساجي في العقد أو في أكثر ما رزعه جميع
 الفلن الثاني وانقص البيع الأول وان كان مثل الفلن الأول في ذلك الشفص المشتري هو البيع الأول
 وفي باقي الأرض الفلن الثاني هو المشتري برفع عنه حصصه الشفص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 باع داراً لزيد ثم اشترى بضاعته الفضة هل يجوز هذا البيع الثاني فالجواب نعم قال في البرازية باع
 داره من رجل فاشترى المشتري الشراء يجوز بيعه من آخر لأن جرحه ما عدا الشك فصح والله تعالى أعلم
سئلت عن باع أرضاً بمائة دراهم فوجدها الأرضية على أن مساحتها أربعة أمتار خطاً وأربعة أمتار عمداً
 فباع الرجل المتوسطة وقضها المشتري وتصرف فيها مائة حتى مات البائع من ورثته فله ما والا ان
 المشتري يدعون أن تلك الأرض مساحتها ألف خطاً وربع بدون كذا أو عداً ان ذلك في الأرضية الخطوة
 والمال ان الباع وقع على جله الحد ودليله كركل خطاً وربع من فله لا يكون لهم ذلك والماله هذه
 فالجواب نعم لا يكون لهم ذلك والعبرة بالحد وذات الخطأ أو نقصت ففي فتاوى شيخ الإسلام الشيخ
 العباسي مفتي مصر ما حاصله ان البيع يقع على ما تناوله المحدثون وان كان أكثر جرحاً أو نقصاً الزيادة
 للمشتري ولا يخفى ولا ينعى دعوى عيب أو لاد على المشتري بزيادة ذراعان المثل على المبلغ السعي في حجة
 البيع حيث لم يسأل عن فراغ كذا اه وكنت أقبت في نازلة وهي أن جرحاً لا يشتري أرضاً من بيت المال
 محدودة بحدود معينة تشغل على ما تبين وشعبت جارية ثم ظهر أن ما يزرع على عشرة آلاف جانية بأن
 العبرة بالحدود فكل ما عجزته الحدود دخل في البيع ثم رأيت في موضوع آخر من الفتاوى المصرية
 ما فيه اذا باع أرضاً محدودة على أنها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراعاً فوجدها في الأذرع مما هي
 والمحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق من مازاد عن المسمى قضاء قولاً واحداً لأن الأذرع وصف
 لا بالحدس من الفلن الا لا كان مقصوداً كما هو معنى لكل ذراعاً فغنا كما صرحوا به ويكون الزيادة داخلية
 في البيع محسوبة للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر من الأذرع زيادة ذلك البائع داخل في حدوده أما
 اذا كانت الزيادة خارجة عما عاكفه فلا تكون بغير هذا البيع وانخل في ملك المشتري وليس للبائع أيضاً
 مطلب الباع في ما عاكفه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عقار فاشترى منه نصفه الآخر
 فباع صاحب الملك الكل صفقة واحدة فهل يصح البيع في خصوص الملك دون الوقت أو لا يصح فيها
 فالجواب انه يصح في الملك دون الوقت قال في التنوير وبطل بيع من ضمن إلى حر وكذا ضعت إلى
 منتهى ما نتج حلفاً أو ما كان من كل بطلان يبيع من ضمن إلى مدبر أو من غيره وذلك في وقت
 ولو تم حكمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بكرة بين اثنين باع أحدهما حصصه منها لغيره بركة
 هل يجوز هذا البيع فالجواب انه لا يجوز قال في الحاشية اذا كان الشراء بين اثنين فباع أحدهما حصصه
 من أجنبي لا يجوز وان باع من اثنين بركة واحدة باع من اثنين بركة واحدة بركة
 لا يجوز وان باع منها جاز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري داراً ثم اشتري صاحبها طلب من

مطلب في قولهم أبيع لك
 سلماً مسلماً
 مطلب اشتري قطعة أرض
 مقسومة ثم اشتري الكل
 مطلب جرح دماغ الشكاح
 قطع
 مطلب باع محدوداً على أن
 مساحته كذا الخ
 مطلب البيع يقع على ما
 تناوله المحدثون
 مطلب بطل بيع من ضمن
 إلى حر
 مطلب بغيره بين اثنين باع
 أحدهما نصيبه من أجنبي
 مطلب يبيع بالبيع على دفع
 الصلة القديم لباعه منه
 نصفه

البائع الصلح القديم لما اخذته نسخة فامتنع البائع من ذلك هل يجبر على ذلك فالحق جواب نعم يجبر كافي
 الهندية على الخيانة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى خطبا على ناهر رجل وطالب من البائع
 أن يوصله الى منزله فامتنع البائع من ذلك والحال أن عرف البلدي مثله ان البائع يحمله الى منزل المشتري
 هل يجبر البائع على ذلك فالحق جواب نعم قال في الهندية اذا اشترى وقرح خطبا فعلى البائع أن يأتى به الى
 منزل المشتري يحكم العرف وفي صلح التوازل عن محمد بن سلمة في الاشياء التي تباع على ناهر المالك كخطيب
 والضمم ونحو ذلك اذا امتنع البائع عن الحن الى منزل المشتري أجبرته على ذلك اه والله تعالى أعلم

باب البيع الغامض والموقوف

سئلت عن رجل له زيتون على رؤس أشجاره فباعه بمائة حقة من الزيت بقدره بعدد عمر
 الزيتون هل يجوز هذا البيع فالحق جواب انه لا يجوز هذا البيع أما أولا فلجملة الاجل المفضية للزراع
 وأما ثانيا فلان بيع الزيتون بالزيت العبد لا يجوز ان كان الزيت المحمول غنما قد ارماني في الزيتون من
 الزيت أو أقل فكيف يجوز بالدين وفي الغيرة **سئلت** في رجل باع غرة زيتونة التي عليه باربع
 جوارز يتاد منها هل يجوز فالحق جواب لا يجوز بالزيت العبد ان كان مقدرا ماني في الزيتون أو أقل فكيف
 بالدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوقف أهو باطل أو فاسد فالحق جواب انه باطل قال
 أكثر تلامذتي لا يخلف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التمثيل والتفويض وغطا من جعله فاسدا وأفتى
 به من علماء القرن العاشر اه **فتاويه** في شرح من لا يخطئ من مائة ثم الضابط في غير الفاسد من
 الباطل ان أحد العوضين اذا لم يكن ملاقي دين معاوي فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو غنما فبيع المبيعة
 والدوم والمقر باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الديان مالا دون البعض ان أمكن اعتباره غنما فالبيع
 فاسد فبيع العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم أو
 الدرهم بالخمر باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولك في شراء الاعشى ثوبا بوجهه هل يجوز
 فالحق جواب نعم يجوز وله الخيار بعد المس فيما يعرف بالمس قال في نية الفتاوى بيع الاعشى وشراؤه
 جائز وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى ما لم يره ثم يسقط خياره بمس المبيع أي ماله باليد للتعرف اذا كان
 يعرف بالمس وبشبهه اذا كان يعرف بالتميم وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق كافي المبصر ولا يسقط خياره
 في العقر حتى يوصفه فان الوصف يقوم مقام الرؤية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع
 مالا ملكه قبل دنونه في ملكه هل يجوز فالحق جواب انه لا يجوز قال في التنوير عاظا على ما يبيعه
 باطل وبيع ما ليس في ملكه لم يطلان بيع المعلوم وماله خطر العدم لا يطرق السلم فانه صحيح اه مع
 زيادة من العاقل وكتبه ابن عابد بن قوله لم يطلان بيع المعلوم اذ من شرط المعقود عليه أن يكون
 موجودا مالا معقودا مالا مالا كافي نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم
 وقوله وماله خطر العدم كحل واللين في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج الناج فهو
 من أمثلة المعلوم اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولك في بيع السلم لرجل الله تعالى في بيع الحشيش
 الذات بنفسه في أرض البائع أي ما رعاها المواتي كالحق هل يجوز فالحق جواب انه لا يجوز ببيعة ولا
 اجازته كافي التنوير أما الاول فلعدم الملك لحديث الناس شركا في ثلاث في الماء والكل والنار وأما
 الذي في الثاني على استهلاله عين قال العاقل وهذه الذوات بنفسه وان أنته بسوق وتريسة ولكل جاز
 ببيعة وكتبه محمد بن عابد بن قوله لحديث الناس شركا في ثلاث أخرجه الطبراني بإفظ المسلمون
 شركا في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وعنه حرام أي من كل واحد منها وأخرجه أبو داود
 وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ورجله فتات نوح أفتدى ومعنى الشركه في النار

مطلب على البائع أن يحصل
 الخطب الى دار المشتري

مطلب في بيع الزيتون
 بالزيت

مطلب بيع الوقف باطل

مطلب في بيان الضابط في
 غير الفاسد من الباطل

مطلب في شراء الاعشى

مطلب في بيع ماله ملكه

مطلب من شرط المعقود
 عليه أن يكون موجودا

مطلب في بيع الحشيش
 الذات بنفسه

مطلب في حديث الناس
 شركا في ثلاثة

مطلب في بيان معنى الشركه
 الناجم عن النار والحشيش

الاصطلاحها وتصفى الثياب لا أخذ الحجر الا باذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستعانة من
 الاثمار والحياض والآبار والملك وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض
 المنع من دخوله وله سدوره أن يقول ان في أرضك حقا فلما أن توصلني اليه أو تسقي وتغذي في
 وصار كدوب رجل وقع في دار رجل اما ان ياذن للمالك في دخوله ليأخذه واما ان يخرج جرحه اليه ثم قال
 وغنا انقطع بعني الشركه بالحجارة اه فاذا احتشش ما نبت بنفسه ملكه فله بيعه وفي الغناية بيع
 الكلا الذي نبت في أرضه من غير ان ياتى باطل لانه ليس بملك ولا نقل الكفوى عن منتخب التنزيلانية
 مانعه ولا يجوز بيع ما نبت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فيجوز بيعه اه والله تعالى أعلم
سئلت عن يباع ملكه ان باع أحده ان يبيعه منه لغير الشريك وبغير اذنه هل يكون فاسدا
 فالحق جواب انه يكون فاسدا ودليله ما في البيهقة عن العمدانية يباع بين رجلين باع أحدهما نصيبه من
 آخر بغير اذن شريكه لم يضر وكذا الشبر والزرع ولو باع من شريكه جاز اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن باع جلا لاخر بشرط أن يعطى المشتري كفا لا باطن هل يفسد البيع بهذا الشرط فالحق جواب
 انه لا يفسد بذلك اذا كان الكفيل حاضر أو قبل الكفالة أو غائبا فحضر وقيل قبل التفرق قد نابضه
 الكفيل لانه لو كان غائبا فحضر وقيل بعد التفرق أو كان حاضر اقبل يقبل لم يضر كافي الجرار ارق والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى شيئا على أن يبيعه من البائع هل يكون فاسدا فالحق جواب نعم
 كافي الهندية في العاشر من الشروط والمفسد والله تعالى أعلم **سئلت** فمن اشترى حمارا اشترى
 فاسدا ثم باعه بغيره هل يفسد هذا البيع الثاني فالحق جواب نعم قال في الملتقى فان باع المشتري حمارا اشترى
 فاسدا صح كذا في الفتاوى أو وبه وجهه وسقط حتى القسح وعلمه قيمته اه وفي الزبارة باع منه صحاحم
 باعه أضر منه فاسد انفسح الاول لان الثاني لو كان صحاحم انفسح الاول به فكذا لو كان فاسدا لانه لم يخطئ
 بالصحاحم كثر من الاحكام اه ومثله في جامع الفصولين حسب ما نقله ابن عابد في أوائل كتاب
 البيع ونقل أضر من الذخير فان الثاني وان كان فاسدا فانه يتعين فسخ الاول اه **فتاويه** في البيع
 الفاسد مفسدة يجبر ربه أو ساق في باب الأمان كل عقد فاسد فهو ربا ونقل في البيهقة عن التنوير
 مانعه وعلى كل واحد منهما فسخه قبل القبض وبعد مادام في المشتري ولا يشترط فيه قضاء فاض
 واذا أصر على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبر عليهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن
 اشترى زيتون بالزيت هل لا يجوز فالحق جواب انه لا يجوز الا اذا كان الزيت المحمول غنما كثر من الزيت
 الذي في الزيتون قال في التنوير من باب الزبارة الزيتون زيت والمشمس يحمل أي شريح حتى يكون
 الزيت أو الحبل أكثر منه في الزيتون والمشمس اه فوله حتى يكون أي بطريق العلم فلو جهل أو علمه
 أقل أو مساو لا يجوز اه من رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع ملك الغير بغير اذنه
 هل يكون موقوفا فالحق جواب نعم يكون موقوفا على اجازة المالك فان اجازة نفذوا لاطل وهذا بيع
 الفضولي ويسمى البيع الموقوف قال في الغناية اذا باع الرجل مال الغير عندنا توقف البيع على اجازة
 المالك وبشرط لعملة الاجازة قيام العاقد من قيام المالك والمقود عليه ولا يشترط قيام الفاعل ان كان
 الفاعل من القود فان كان من الغرض بشرط قيامه ايضا او اذامات المالك لا تنفذ باجازه الوارث وعند
 اجازة المالك ملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقد من قبض
 الفاعل وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد أو يفسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه وشراء الفضولي
 لا يتوقف ويكون مشتريا بنفسه اه ملخصا **فتاويه** في أنواع البيع أربعة نافذ وموقوف وفاسد
 وباطل فالنافذ ما فاد الحكم للعالم والموقوف ما فاده عند الاجازة والفاسد ما فاده عند القبض
 والباطل ما لم يبيده أصلا هذا بالنظر الى مطلق البيع وأما بالنظر الى البيع فهو أربعة أيضا مقايضة

مطلب شريك في بئنه
 باع أحدهما نصيبه منه
 لغير الشريك

مطلب اشتراء على أن
 يبيعه من بائنه
 فاسد اشتراءه
 صح البيع

مطلب البيع الفاسد
 مفسدة يجبر ربه

مطلب في شراء الزيتون
 بالزيت

مطلب في بيع ملك الغير
 وانه موقوف

مطلب في أنواع البيع
 أربعة

وهي بيع المني بالدين وصرف وهو بيع الدين بالدين وسلم وهو بيع الدين بالعين وعكسه وهو بيع الدين بالدين كالمكسرات اه من اجر والله تعالى اعلم **مسألة** هل يجوز بيع باء بالآخر نصف ثوب حسناته فاجاب عنها بعض مشايخنا في سنة واحدة وسبعين ومائتين وألفه ببيع فاسد لان الحسنات ليست من الاموال فلا تصح ثناؤها بغير حقيقة وغير مذكورة التسمية واقفه بعض فقهاء بلدتنا على ذلك ونالهم الشرح فاجرحه الله تعالى واثنى بان البيع المذكور المراد منه الصدقة مجازا بشرط ان المتصدقين من اهل العلم ومن ان الحسنات انما يحصل ثوابها في الدار الاخرة ويصرف على احداثها لا تصح للفقير واسدله على ذلك بقدراس من الشك في الاول فان كان هذا قبل المعنى اخروي وكل عليك عوض اخروي فهو صدقة ينتج هذا صدقة قال ودليل الكبري قول العلامة الاميري مجموع التملك لموضع اخروي صدقة ولما رفع الفقير واجت ما سدى من الكتب في احداثها لم ينفها فيها ولكن كلام فقهاء اثنا عشر المبررة بالمقاصد لا بالفاظ وقالوا ان اعمال الكلام اولى من اعماله يقتضى ما قاله الشيخ فاجرحه الله تعالى فوافقه على جوابه بانه صدقة والله تعالى اعلم

باب خيار العيب

مسألة عن اشترى زرز بطيخ وزرعه فميت فادى له ان كان ميبا فلذا لم يثبت فهل اذا ثبت انه كان كذلك رجع على البائع بالنقصان فاجاب ان مثل هذا السؤال يقع لتقاضي المداينة فاجاب عنه بقوله اذا ثبت انه كان ميبا رجع بنقصان العيب اه **مسألة** هل يثبت في نسبة العيب في الدواب والرقيق اثنان او يكفي واحد فاجاب بقوله العيب اذا كان ضمن صفة من الاعطاف قبل ان يثبت بقول من له من الاعطاف بعضهم اكنى بقوله واحد وان كان لا يطلع عليه الرجال كعيب النساء اكنى بقول امرأة واحدة وعنده فله الا تلي في الدواب عيب ويثبت بشهادته لان اوصاف التقاضي **مسألة** هل يقبل قول الطبيب في عدم العيب وحده وهل هو عيب يرد على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسكين فاجاب عنه لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت شهادة كافر على المسلم اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن رجل اشترى امعة فوجدها اثم ان بها عيبا وهو جرحان البطن وزعم انه قد رجع للبائع واكره البائع دعواه وقال انه لا عيب بها وعلى فرض حقيقته فهو ما دلت عند المشتري فهل لا يكون للمشتري خصما لا بعد تحقق العيب فيها الا ان وهل لا يقبل قول الامانة ان العيب المذكور الا ان وانه قد رجع عند البائع احيوا فوجروا فاجابوا ان لا يكون خصما الا بعد اثبات قيامه بها الا ان قال في الصرائع اذا ثبت عيبا يطلع عليه الرجال ويكن حدوته فلا بد من اقامة البينة او لا على قيامه بالبيع مع قطع النظر عن قدمه وجدوته ليقض البائع خصما فان لم يبرهن فلا عيب على البائع عند الامام على الصحيح لان الخلف يرتب على دعوى حقيقة ولا تصح الامن خصم ولا يصح خصمائه الا بعد قيام العيب اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن اشترى بغير علم برفه عيبا ثم بعد ايام قاده مات المبر فحاشاه اهل المعرفة وقالوا انه لا عيب فيها حتى فاجاب رجع المشتري بالنقصان والحال ما ذكر فاجابوا نعم وقد رقت هذه الحادثة لشيخ الاسلام مفتي مصر في الحال فاجاب كافي فتاوى به وقوله اذا ثبت العيب القديم يكون للمشتري بصدده الا ان المبيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكا قبل رؤية العيب او بعدا كافي النهر والله تعالى اعلم **مسألة** عن اشترى ثوبا ببيع بعضه ثم اطلع على عيب فغير الباقي فهل يرد الباقي فاجابوا نعم يكون لمرء الباقي بعد تحقق العيب للموجب لارده قال في جامع الفصولين نقل عن الحائفة عن محمد لا يرجع بنقص ملبس ورد الباقي ببعضه من الثمن وعابه الفتوى

مطلب فبين باع ببارية لا تخو نصف ثوب حسناته

مطلب اشترى زرز بطيخ فزرعه فميت مطلب هل يشترط في بينة العيب المدد

أى زعم المشتري انه عيب من عيب الوفا اه مطلب لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته عليه حكم

مطلب اقبى عيبا فلا بد من اقامة البينة او لا على قيامه بالبيع

مطلب اذا ثبت العيب بعد الهلاك رجع بالنقصان مطلب اشترى ثوبا فباع بعضه ثم اطلع على عيب في الباقي

اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن رجل وجد عيبا فاردده على البائع ثم اصطلحا على ان يرد البائع بعض الثمن لشترى ولا يرد المشتري العيب فهل يصح هذا الصلح فاجاب نعم يصح هذا الصلح قال في الدر المختار وجد المشتري عيبا فارد ان يرد البائع بعض الثمن لشترى ولا يرد عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس وهو ان يصطلحا على ان يدفع المشتري درهم للبائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجبه الا الرشوة فلا يجوز اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن اشترى جلا وبه مرض حتى لم يعلم به المشتري ثم ارداد مرضه وقوى عند المشتري وتحقق انه كان مريضا عند البائع فهل يرد المرض عند المشتري مع رد الجلا ويرجع المشتري بالنقصان فاجاب نعم قال في الهندية نقل عن الظهيرية ما نصه اشترى عبدا وبه مرض فارد المرض عند المشتري فليس له ان يرد على البائع لكن يرجع نقصان العيب اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن اشترى جلا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان باهر المشتري فظهر عيب هل له الرجوع بنقصان العيب حيث لم يطلع على العيب الا بعد الذبح فاجاب نعم له الرجوع بنقصانه قال في الهندية اشترى نعرا فلما دخله داره سقط فذبحه انسان باهر المشتري فظهر عيب قدم سكان المشتري ان يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى وبه أخذ الشافعي هذا اذا علم العيب بعد الذبح اما اذا علم العيب ثم ذبحه هو او غيره باهره او بغير امره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى فاضلنا اه وفي التتوير وشرحه للعلاق ولو اشترى بغير امره فوجد امعاءه فاسدة فلا يرجع لفساد مالته اه وكتب المحقق ابن عابدين رجه الله تعالى قوله لا فساد مالته وأشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها يعني اذا اشترى ثوبا فذبحه فاطلع على عيب رجع بنقصانه وهو ان الخرافة لا تفسد المبيع عرضة للمشتري والفساد اذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كافي النهر قال وعدم الرجوع قول الامام وفي الخاتمة وجامع الفصولين لو اشترى بغير علمه داره سقط فذبحه فظهر عيبه رجع بنقصانه عند ماويه أخذ الشافعي كلوا على طه ما فوجده عيبا ولو لم يعلم به قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في الصروري الواقعات الفتوى على قولها في الاكل فكذا هنا اه قال الحيزي الرمي ويجب تقيد المسألة بمعنى التي وقع فيها الخلاف بين الامام وصاحبها اذا انصرف وحيا من جوة اما اذا ليس من جياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام ايضا لان النقص في هذه الحالة ليس افسادا للحالية تأمل اه مع زيادة ذلك وضع والله تعالى اعلم **مسألة** عن اشترى ثوبا فباعه عند المشتري ثم اطلع فيه على عيب قد رجع في ذلك فاجاب نعم يرجع بنقصان العيب قال في الخاتمة اذا اشترى ثوبا فباعه عند المشتري فباعه المشتري او يفسد ارجع او ياتي بغيره علم عيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد وطريق معرفة النقصان ان يقوم خصما لا عيب فيه ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب بنقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع ان يأخذه معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري ويرد الثمن كان له ذلك وان زاد المبيع عند المشتري بان اشترى ثوبا فباعه بغيره او زعفران او اشترى ارضا فباع فيها بغيره او غرس شجرة ثم وجد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع اننا قبله كذلك وادى كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشترى ثوبا فباعه ثم علم به عيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن اشترى جلا فرأى به عيبا فرفضه على البيع ثم اراد ان يرد على ذلك فاجاب ان ليس له ذلك كما جاب شيخ الاسلام على اقتدى ربه الله تعالى ونقل الكوفي عن مؤيد زاده ما نصه يبطل حق الرد للعيب بالعرض على البيع ثم نقل عن الدور ما نصه مداواة العيب ورفضه على البيع وابسه واستخدامه وتركه في حاجته رضى لان كلامها دليل على الاستبقاه اه والله تعالى اعلم **مسألة** عن رجل اشترى جارا فاطاع فيه على عيب فارد

مطلب اصطلحا على ان يرد البائع بعض الثمن ولا يرد المشتري

مطلب اشترى عبدا به مرض فارد رجوع بالنقصان

مطلب اشترى جلا وقبضه فسقط فذبحه انسان الخ

مطلب عيب عند المشتري ثم اطلع على عيب قد رجع بالنقصان

مطلب رأى فيه عيبا فرفضه على البيع ليس له رده

مطلب اراد ان يرد على البائع

[illegible]

عالم بعد السكوت البيع
ادعى الاقالة تجمع دعواه
مطلب في الاقالة على اقل
من الثمن
مطلب تجمع الاقالة بمثل
المن الاول

مطالب تقابلانی بستان بعد
آكل غلته لا تصم الاوله

مما يحب باعه وقاموا بأباح غلته
نم رجوع في الإباحة صم
الرجوع

مطلب قال أقضي فقال
أقضي لأنتم الإبايعيون
مطالب رد الجار على البائع
فلم يقبل

صطاب اشتری عقار او آبرو
و اكل الابرة ثم تعاقبا

ميتا في يوم الوفا،

أخبر المدين الدين الذي عليه وطالب من الدائن بالمدين فهو له ذلك فاجواب نعم كما أتفق فذلك صحيح
الاسلام على أتفقى وجه الله تعالى ونقل الكهوي عن الخطابة مناصه وأنتهوا في البيع الشرعي
الناس بيع الوفاء والبيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الشيخ الامام أبو شعاع والقاضي الامام
أبو الحسن علي السدي رحمه الله تعالى حكمه حكم الزهري لا يمكنه المشتري وبعض المشتري ما على من
قرره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالباحة المالك ويسقط الدين له لا كما اذا كان وفاة بالدين ولا يضر
ازيادة اذ ذلك لا يصنع ولا يباع ان يشتريه ذاتي الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان
يقطع البيع بشرط الوفاء أو بغيره المار ومعه هذا البيع مباح من بيع غير لازم وكذلك وان
ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعدة
قد تكون لازمة فتصل لازمة حاجة الناس اه قال في الدر المختار من حيث بيع الوفاء وصورته ان
يبيعهم القين بالقبض انه اذا رد عليه الثمن ودعاه العين اه قال الحق ابن عابد في حواشيه وفي الكفاية
عن المحقق هو ان يقول المبيع للمشتري بعت منك هذا العين مالا على من الدين على ان يمتي قصته فهو
وفي حاشية النصولين هو ان يقول بعت منك على ان تبعه متى متى جئت بالثمن فهذا البيع باطل وهو
رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين ولو يبيع كرم ينجب هذا الكرم فالثمن
المبيع لا للمشتري لان بيع المعمول يبيع الثمن حكمه حكم الرهن وللا رهن حق الشفعة وان كان في يد
المؤمن اه هذا في الطريقة مناصه فمستل في رجل يبيع من آخر عقارا من معلوم وأطلق البيع ولم
يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى المبيع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يقض البيع معه وكان البيع على
القر أو يبيع بغيره فيكون بيعا أو رهنه فاجاب به بقوله هذه المسألة المتخففة استأجرني
أقول ونص في الحاوي الزاهدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري
عهد الى المبيع بصد البيع المطلق انه ان أوفى مثل ثمنه يقض معه البيع يكون بائناحت كان الثمن عن
المثل أو يبيع بغيره اه وعنه أفتى في الجامعة وعبارتهاحت كان الثمن عن المثل والاشهاد المذكور بصد
البيع المزورعه وعدم المشتري فلا يبيع على رده قال والمسألة في الطريقة من البيع ومثله في الترتيبي
والترزاي اه قال الحق ابن عابد بعد نقده ذلك فلو كان بعت فحش مع علم البائع بغيره رهن اه قال
ابن عابد بعد هذا وقد منافي البيع الفاسد ترجع فهو باعدهم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به اه وفي
الدر المختار ولو استأجره بائنا له بالزعة الاخر لا يبرهن حكاه وفي الطريقة ولا ينجب فيه الاجرة على الفتى
به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أو قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن المارتيدي
عن باع دارا من آخر بقر معلوم ببيع وفاء فتنافض استأجره من المشتري مع شرائط محبة الاجارة
وقبضها ووضعت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لا لأنه عند تارهن والارهن اذا استأجره من المؤمن
لا يبيع الاخر اه والله تعالى اعلم

(باب الاستحقاق)

سئلت عن اشتري قريسان من رجل وقبضها قام عليه انسان يتي ان له الف ربع وغيره راض
ببيع البائع لحسنه فاشكر المشتري ان يكون له قايق وقايق البائع ان له الف القائم الربع فادعي قول
لا يعتبر اقرار البائع ولا يظهر في حق المشتري فالجواب نعم لا يعتبر اقراره في حق المشتري لان الاقرار
حجة قاصرة على المقر فلا يؤخذ باقراره المشتري نعم اذا قام هذا المشتري بينة عادلة انه عاين
بعض البائع فادعي قوله في المداينة وهذا اللفظ السؤال والجواب فوسئل عن شخص باع عينا ثم
حضر شخص فادعي حصة في العين فادعيه البائع هل يقبل قول البائع في الجواب لا يعلم قول البائع ان

مطلب الاقرار بحدية العاهرة

مطلب ان الموصى له اذا
اتفق منه ما وصى له به
لا يرجع

مطلب في مبيع شكر ربه
المبيع ثم استحق

المدعى له حصص في المبيع الا بينة شرعية اه اى يقهر المدعى كالانقضى والله تعالى اعلم **سئل**
عن رجل اوصى له اخو بامة فقبضها من التركة فاستحق منه بوجه شرعى فهل له الرجوع على البائع
لو وصى ام لا **فاجاب** انه لا رجوع عليه كافي الحائنة والنتيجة كالاردها عليه بسبب وجده فيها
والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى بستانا وبيع في يده سنين وهو يأكل غلاته ثم استحق منه فهل
للمستحق تصحيمه الغلة التي اكلها **فاجاب** نعم **قال** الكفوى رجل اشترى بستانا وكان في يده سنين
واخذ الثمن ثم استحقه رجل فله ان يبيع من الرجل غرة الا بغير اه وقال ايضا مد ذلك رجل بستانا
او بغير لو كان في يده مدة تكون القرة فله ان يبيع البستان اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مبيع تكرير
فيه المبيع من واحد ولو استحق من المشتري الا بغير غرضه القاضى لو لم يرجع المشتري على الباعه
وباعه على الباعه الى آخرهم **فاجاب** نعم **قال** في جامع الفصولين استحق من المشتري الا بغير يكون
شكاه على كل الباعه حتى يرجع كل منهم على بائعه بلا اعادة البينة اه **وافتى** بتلك في تبعية القاضى وفى
الدر المختار والمحكم حكى على ما هو على من تلقى ذواليد للثمن ولو لم يرد منه فمضى الى بئس الورقة
اشبهه فلا تسع دعوى الملك منهم للمحكم عليهم بل دعوى النتائج ولا يرجع أحد من المشترين على بائعه ما لم يرجع
عليه ولا على الكفيل ما لم يرض على المكفول عنه اه **وقوله** وعلى من تلقى ذواليد للثمن هذه الشرطية
اذ انتم ذواليد الشراعتهم **فتى** المبرر من لالة انا قال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكى لاني
شترته من فلان صار البائع مقضيا لغيره يرجع المشتري عليه ما تلقى امانا قال في الجواب ملكى ولم يرد عليه
لا يصير البائع مقضيا عليه والارث لا يترتب له وصورة ذلك بغير رجل يدعى انه له فله ان يرد على البائع او يرضى
به الجاني او المضى عليه ولا ياتي انما كانت لا ياتي كها بامانه والقاضى عليه بقبض الا لا يرضى به
لان ذلك لم يقبل ملكى لاني ورثته من ابي بصير الا لا يرضى به كذا والارث لا يترتب له المضى عليه له ورثته من
ابيه بعد ان يكونه واقامة البينة ولو اقربا لا يترتب له اقامة البينة لا تسع دعوى الا بغير اه **وقوله** اذ اسرار
المورث مقضيا عليه في حدوده فله ان يرد ذلك المورث او لا يرد من هذا المورث لا تسع وان
ادعى مطلقا تسع وان كان المورث مديونا فله ان يرد دعوى البينة او لا يرضى به على واثرت المضى له هذا
اخذ وده مطلقا تسع **وقوله** ولو مورثه الصغير يرد على من تلقى قوله وعلى من تلقى الملك عنه اى لو اشترى ذو
اليدين مورثه فله ان يرضى به على المورث ولا تسع دعوى بئس الورثة على المشتري بالارث
وقوله بل دعوى الشئ اى اوتى الملك من المشتري بان يقول بائع من البينة حتى يرجع عليه ما تلقى انا
لا اعطى الفلن لان المشتري كاذب لان المبيع يقع في ملكى او ملكى الجاني بلا واسطة او بغيره تسع دعواه
ويطال الحكم ان ثبت او يقول انا لا اعطى الفلن لاني شترته من المشتري فقدم ايضا اه **فرد** واقام
كلامه انه لا يستترط ان ثبت النتائج حضور المشتري كما اتيان به في الحامد **وقال** انه مقضى ما افتى به في
الخبرية في باب الاقامة او اقامة المالك من ان هذا القول ظاهر واشبه **وقوله** ما لم يرجع عليه
فليس للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الا بغير **وقوله** ولا على الكفيل اى
الضامن بالردك اى ضامن الفلن عند استحقاق المبيع **وقوله** ما لم يرض على المكفول عنه المراد بالقضاء
هذا القضاء على المكفول عنه الفلن والقضاء السابق قضاء الاستحقاق وسبقا في الكفالة ما نصه
ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن افاذه في الرد والله تعالى اعلم
سئل عن وضع يده على بستان واكل غلاته سنين فادعى عليه انسان بان ذلك البستان موقوف على
اولاد فلان ثم تموتهم وقفا **فاجاب** لا زما له المنول على ذلك الوقف قولية صحيحة وان ثبت واثبه كاذبى ومطلب
من واثبه السيد ربه عن البستان وتساويه للثمن وهو المدعى المذكور ورد الغلة التي اكلها فاجابه
المدعى عليه بانه كان اشتراه من بعض الموقوف عليهم فهل على فرض تحقق المبيع يكون باطلا ولا يرد

الغلة

الغلة التي اكلها احيوا او اخرجوا **فاجاب** ان مثل هذا السؤال يقع للمحقق الرضى فالبينة في
التبعية بقوله لا تسع دعوى عليهم وعليه ان يرد الغلة وقتان اى حسبه القاضى حتى يرد عليه رد الغلة التي
اسم الكفوى يرجع عليهم **فادفع** من الفلن ان ثبت بوجهه الشرعى **وسئل** ايضا بائعه سئل رجل
اشترى كرا ماقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لادى قاض له وقبضها اقامة البينة واخذ البائع
بقضاء القاضى ومطلب الفصل التي انا قاله المشتري في الحكم في ذلك هل يجب رد الغلة على البائع ان كانت
قائمة او فتهان **جواب** ان الحكم هو القول قول المشتري في مقدارها ثم قول البائع فالباب فيه صريح
في مجمع الفتاوى لا عن جامع الفتاوى انه يرضع من الغلة مقدار ما ادى في عمارته وما فضل من ذلك
ياخذ المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقترانه تناول وان اكره بالكلية
فالقول قوله بعبه لانه المدعى عليه والاخر المدعى فيحتاج الى البينة اه والله تعالى اعلم **(وكتب)** كتاب الى
تونس في وانتردى اطمعهم وان ائنة قاضية وتبين بعد الماشي والالف سؤال اذهنا بسم الله الرحمن
الرحيم ما قولكم اهل العلم بحكم الله تعالى ونعمكم المسلمين امين فبين لادى على آخران الجبل الذي يده ملكى
دخل على بالثمن فلان بغيره سنين ونصف فاجابه المدعى عليه وهو صاحب اليدان الجبل ملكى دخل
يدى الشراعتهم فلان بغيره سنة اشهر فكان المدعى اثبات دعواه فثبتا بامانه وسكنه بالجبل فاحذره
واعلى المحكوم عليه نسخة الحكم ليرجع على بائعه فرجع عليه واراد ان يرضع على البايع الاول
فدفع البائع الاول بضمرة المدعى المحكوم به دعوى المشتري بان الجبل المدعى كور ملكه منذ خمس سنين
دخل يده بالثمن فلان فهل قبل دفعه المذكور يرضع له على المشتري وينقض الحكم الاول
تقدم تاريخ هذا البائع الاول ولا قبل منه ذلك لكونه محكوما عليه بالحكم الاول لما لو ان الحكم على
الاول حكم على جميع الباعة فلا تسع دعوى الملك منهم الحكم عليهم بل دعوى النتائج احيوا او اخرجوا
والسلام عليكم والرجوع منكم جميع الجواب **وتابيه** بالتمسك بالواضحة ولكم الاجر والتوب من
الملك الوهاب فاجابه بانه شئ الاسلام بتونس المحقق المدعى بسدى أحد من الخوارج الحنفى بماله
الحمد لله القاضى الوهاب والملافة والسلام على سيدنا محمد اكمل من اوتى الحكمة وفضل الخطاب وعلى
الاول والاخواب **وكلى** من اهدى بذلك المناور وانسب الى ذلك الحساب وبعد فيقول العبد الفقير
الجواب والله المستعان لا ينبغي ان القضاء على ذى اليد يكون قضاء عليه وعلى من تلقى ذواليد الملك منه
ولو مورثه اذا كان ذلك القضاء بالبينة حتى يتعدى ذلك الحكم الى بئس الورثة كافي الاشياء ولا فرق بين
ان يكون التلقى بلا واسطة او بواسطة واحدة او وسائط متعددة كافي الدرر وغيرها **وفرع** على الفرع على
ذلك ايضا لتمام الاداة البينة للرجوع قال في شرحه معنى اذا كان الحكم للمشتري كالحكم على الباعة فاذا اراد
واحد من المشترين ان يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة **وفى** البحر من اول كتاب الاستحقاق
نقل عن الخلاصة المشتري اذا صار مقضيا عليه بصير البائع مقضيا عليه اذا قال للمشتري في جواب دعوى
المدعى ملكى لاني اشترىته من فلان يرضع من البائع صار البائع مقضيا عليه حتى لا تسع دعوى البائع
هذا المجدود ويرجع المشتري عليه بالثمن اما اذا قال في الجواب ملكى ولم يرد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه
حتى تسع دعواه هذا المجدود **ثم** ان القضاء واقعة الجبل هذه كان البينة فتعدي والمدعى عليه في نازلة
الحال ذكرى في مجال الخصام البائع الذى تلقى الملك منه فالحكم صادق بمحذورة بين مشترين كل منهما
اشترى من انسان غير من اشترى منه الا خوف ترويج الاقدم تاريخا وهو هذا الخارج فقدم بينه على
الفصل الثامن من فصول العمادى **وقال** الامام الزايدى من باب دعوى الرجلين من التبين بخلاف ما اذا
ذكر السب كالشراة وضوء لانهما ثبتان الحسد وثبته الاقدم اولى ما لم يدع المتأخر التاني من جهة
التقدم وحيث كان الحكم مستوفيا لثبته فيتعدي الى جميع الباعة ويكونون مقضيا عليهم وفى الفصل

مطلب وضع من الغلة
مقدار الثقة والفاضل
ياخذ المستحق

قف على هذا السؤال المهم

مطلب اذا قضى على المشتري
صار البائع مقضيا عليه

مطلب اذا استحق الوقف
من شتره بعد اكل الغلة
نؤخذ منه الغلة

الطامس عشر من الفصول العمادية اذا استحق المشتري من المشتري الاخر يكون ذلك قضاء على جميع
 الباعث ولو اقام واحد من الباعث بنبهته على المشتق بالملك المطلق لا تقبل وكان لكل واحد من المشتري
 الرجوع بالنسبة على بائعه من غير اعادة البينة ولكن الغاي يرجع كل مشتري على بائعه فلو ارجع عليه مشتريه اه
 ومن التواضع التي نص عليها على ما راجعهم لله تعالى ومنهم الامام الزايعي في قول بائعه على الرجاين من
 التدين ان البينة في الملك المطلق تثبت اولى الملك ولا خلاف ان اولى الملك يدخل في ضمنه الحبس ستر
 فساووهما وجب حكم الخارج كان ذلك فسد على المشتق منه وعلى بائعه ولا تنفع دعواه انه لم يكن
 بالشرا من فلان من شخص ستر بنة القصة المذهبة على ما نصت من كلام الفصول ثم قول صاحب
 الفصول لو اقام واحد من الباعث على المشتق بنة الملك المطلق استقر اعراسها والباقي مذكور
 رجوع المشتري عليه ببقا الملك من المشتق المشتري له سبب من الاسباب كاشتراكها ونحوه او اذاعها على
 دعوى النجاش فان شفع ذلك البائع مشبوه ودفعه مهور كائنه صاحب الفصول في نضامه ذلك
 الفصل واذا ترقى كثيرا من علمنا فانقول لا نسمع دعوى بائع من الباعث المالك والمشتري من التقد
 بالمطلق في الفرر ومهره الدور والحكمة أي من هذا النوع من الاستحقاق أي الترفع اذ اقل الملك من
 شخص الى آخره حتى في اليد حتى يؤخذ المسمى من يده وعلى من تلقى في اليد الملك منه بلا واسطة
 او واسطة فلا نسمع دعوى الملك منهم لكونهم محكومين عليهم بل دعوى الشايع بان يقول بائع من الباعث
 انا لا اعطى الثمن لان المشتق كاذب لاذ ليس في ملكي او لثاني بلا واسطة او ما قسم دعواه
 ويطلب الحكم ان أثبت اوراق الملك من المشتق بان يقول انا لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المشتق
 فسمع ايضا وفي التور والحكمة حتى على ذي اليد وعلى من تلقى الملك منه فلا نسمع دعوى الملك منهم بل
 دعوى الشايع فخلص لك من هذا ان دعوى البائع ان الجمل ملكه متدخس حثيثا بالشره من فلان
 لا نسمع ان يرفع شاعا ولا تقاضا من المشتق وليس الا في هذه المسألة مع الدفع كالمثل من كلام الاصحاب قدس
 الله ارواحهم ثم اذا ذكرنا منكم من الباعث نفس البيع يحتاج من اوراق الرجوع عليه من المشتري الى
 اقامة البينة على ما في الفصول ونسبها حوزة الغير الى وجهه من محمد بن الفوخة كان الله في ٧ محرم
 سنة الف ومائتين وخمسة وتسعين والله تعالى اعلم سئل عن اشترى جلا وبينة فادعى عليه
 آخر له ملكه فادعى عليه من بائعه وأثبت ذلك وحكم له فادعى المشتري الرجوع بالنسبة على بائعه فبرهن
 بائعه انه نفع نفسه او غيره فباني هي اسمع بنبهته فطلب الحكم الاول فاجواب نعم قال في جامع
 الفصول لو استحق فادعى فبرهن بائعه انه نفع نفسه او غيره فباني يثبت ان يسمع بنبهته ويطلب الحكم اه
 والله تعالى اعلم سئل عن مبيع تكرره الباع من واحد الى واحد ثم استحق فرجع
 المشتري على بائعه فلما اودا بائعه الرجوع على بائعه اشكر الباع ان يكون بائع ذلك المبيع فقول كلف
 مريد الرجوع اثبات البيع عليه حتى يكون له الرجوع فاجواب نعم قال في جامع الفصول
 تراوكة الايدي فاستحق فرجع بعضهم على بعض فبني فاشكر الباع أحد الباعث يحتاج الى اقامة البينة
 على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجوع وتكون الاستحقاق الاول فان في القاضي بنبهته
 الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها الا ان كانت عند فاشترى او غيره الا انه في يحتاج الى اثباتها اه زار
 في حقه ان يقبض وان كانت الرجوعات بين يديه وهو فاكرها لا يحتاج الى اثباتها في البهجة والله
 تعالى اعلم سئل عن اشترى طاحونة وولسته انها واصل باستماله في طرف سترين اموالا فهل
 للمشتق ان يطالبه بالثمن فاجواب ليس له ذلك كما في به شيخ الاسلام على انه يدعي روجه الله
 تعالى استدله الكفوى بما نصه ولو اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق ما استحق فليس له ان
 يطالب المشتري بنبهته الا اخوة لان البينة من اقرار المبيع بل من فقهه له وكسبه اه معز بالجواهر

مطلب البينة في الملك
 المطلق تثبت اولى الملك

مطلب استحق بنتا فبرهن
 بائعه انه نفع عندي بطل
 الحكم

مطلب لو اشكر الباع
 أحد الباعث يحتاج الى
 اقامة البينة

مطلب استعمل المشتري
 الطاحونة مدة فاستحق
 لا يطالب بالثمن

الفتاوى والله تعالى اعلم سئل عن حكم عليه بالاستحقاق فصالح المشتق يداهم فقول له الرجوع
 بالنسبة على بائعه فاسكر اب نعم قال في النزاهة واذا قضى على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شيء يرجع
 بكل الثمن على البائع وان صالح قبل الحكم لا يرجع اه والله تعالى اعلم سئل عن استحق منه
 ما اشتراه باقره هل ليس له الرجوع على البائع فاجواب ليس له الرجوع عليه والحالة هذه قال في
 الدرر ثم الرجوع أي رجوع المشتري الثمن على البائع فلو كان ذلك لا يكون اذ ثبت الاستحقاق بالبينة اما اذا ثبت باقرار
 المشتري او بنبهته عن البينة او باقرار وكيل المشتري او بنبهته فلا يرجع الرجوع الثمن لان اقراره لا يكون
 حجة في حق غيره وفي اذات أي ذكر جامع الفتاوى اشترى دارا واستحقها وعمل باقرار المشتري او
 بنبهته عن البينة لا يرجع على بائعه بالنسبة فان اقام المشتري البينة ان الاداء لك المشتق ارجع على بائعه
 بالنسبة لا نسمع بنبهته اما لو اقام البينة على اقرار البائع ان المبيع ملك المشتق تقبل وبأخذ البائع الثمن
 ولو لم يقم البينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب عينه بالله ما هي التي كان له ذلك لا يمكن أن ينكل
 عن العين قصير بنبهته كالقتر وبستر منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا ما يجب حفظه والناس
 عنه غافلون اه والله تعالى اعلم سئل عن اشترى فرسا فادعى آخر نصفه فشره منه هل لا يرجع
 المشتري على بائعه بنصف الثمن فاجواب لا يرجع بذلك قال في جامع الفصولين شره فادعى آخر
 نصفه فشره منه لا يرجع على بائعه بنبهته لان المشتري منه بعد استحقاقه فبرهن بنصف ثمنه اه والله تعالى
 اعلم سئل عن اشترى دارا وسكنها خمس سنين ثم استحق منه قبل عليه أجر تلك السنة
 فاجواب ليس عليه ذلك في حوائج الغير المزمع على جامع الفصولين ان يقر من التبعة لو سكن
 المشتري الدار من غير ان يستحق لا يجب عليه اولا نسكها بجمك الملك اه والله تعالى اعلم سئل
 عن المشتق منه المبيع اذا طلب من المشتق نسخة من الحكم وامتنع المشتق هل يجبر على ذلك
 فاجواب انه لا يجبر قال في النزاهة فيقول كتاب الاقرار ليس لغيره أن يجبر المشتق على اعطائه
 السجل عاين من الدعوى والحكم لان احياه حقه غير موقوف على السجل بل وجب يحصل بالبينة ايضا
 فبرهن اه والله تعالى اعلم سئل عن اشترى دارا فاشترى فاستحق هل يرجع على بائعه
 بخصوص الثمن او بنبهته البناء فاجواب ان هذا السؤال رفع لحامد اشترى فاجاب عنه بقوله
 يرجع عليه بالنسبة وبقيمة البناء من بنبهته ذلك اليه كافي الخاتمة والعمادية والخيرية وجامع الفصولين
 (شترى ارضا) فبني فيها او غرس او زرع فاستحق رجوع المشتري فنبهته وبنيته وزرع وصحبه البينة
 فبرهن بنبهته بنبهته فاقام بنبهته اليه فمولين من الاستحقاق (اشترى) دارا بمصها وطين سطوحها
 ثم استحق لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يفصله ويومده
 وبنبهته فصولين ايضا قال المحقق ابن عابد بن روجه الله تعالى في التفتيح اقول نقصد بالرجوع عاقبة
 فبنيته لا يرجع بالثمن كاجرة القلة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما
 كما سياتي اه واصل ما عدا ما سياتي ان من اشترى كراما واستحق له سنين ثم استحق منه فانه وضع عليه
 من القلة مقدار ما اتفق في عبارة الكرم من قطع الكروم واصلح السواقي وبناء الخيطان ومهرته
 وما فضل من ذلك ياخذ المشتق من المشتري قال المحقق ابن عابد بن روجه الله تعالى في التفتيح وبنيته ومن ماز
 من استحقاق في حق الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما انفسه وكذا لا يرجع على
 انفسه على الدابة والاعبد ولم يظهر وجه فليتناهل ثم رايته ذكرت فيما لفته على الدر المختار ان هذا ليس
 رجوعا على المشتق من كل وجه بل هو اقطاع من القلة التي استغناها وهو بعد البحث فيه مجال اه
 وفي الدر المختار شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالنسبة وبقيمة البناء من بائعه البائع اذا سلم التفتيح
 اليه يوم تسليمه وان لم يسله فبالبائع لا غير اه والله تعالى اعلم سئل عن مشتق برهن انه نفع

مطلب قضى على المشتري
 بالاستحقاق ثم صالح يرجع
 بكل الثمن
 مطلب من استحق منه
 باقراره لا يرجع

مطلب استحق عنه نصف
 فرس اشتراه فاشتره
 لا يرجع

مطلب استحق منه الدار
 بعد أن سكنها لا يطالب
 بالاجرة
 مطلب طالب المشتق منه
 نسخة الحكم من المشتق
 لا يجبر

مطلب استحق منه الدار
 بنبهته ما ياتها

مطلب مشتق برهن على
 النجاش فبرهن ختمه
 على اقراره ان الشرا من فلان

[illegible]

مطلب أبر اليافع المشتري
من الثمن ثم استحق لأبرج
المشتري
مطلب قال المشتري
أخذها مني المستحق فلما
أبرج على اليافع

مطابق قول انہائی منہ
تھوڑی

مطلب مستحق آجاز الیوم
نعم آجازہ

ثم استحق

مطلب قال انهم امكن
غابت عن منذ سنة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
404

بايع الانعام رجل آخر بعث انعامه من هذا الرجل يعني الذي ظهر اقامه فانه آمن فباعه وسلم ثم
 بايع الاول اخذ الانعام من هذا الناس بمسابقة فاعلمه انتفت اجوبة العلماء على ان البايع الثاني
 لا يملك ان يبيع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني
 عبد فاشتراه من غيره او البايع لا يدري لانه في ضمن عقد المعاوضة اه من البرازية والله تعالى اعلم
 مسائل عن رجل يبدد دابة تحت عنده من دابته المملوكة لاعتها خارج اثمها فانه وكل فاني
 يبيته فلان يضي بها فالحجاب يقتضي به الذي يبدد المملوك فاني يبيته فاني يبيته فاني يبيته فاني يبيته
 اذا كان من الدابة بخلاف الوقت صاحب اليد وقت الوقت لخارج في بيته يقتضي للخارج كافي العادة
 افادته في التمتع من الدعوى في وقته من محل آخر مائة وان رهن خارج وقته على التسليم فذواليد
 أولى هو الصحيح بخلاف العسي بن ايان طرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبنته أختي الشيخ خير الدين
 نقلان الجبر وباعه الفصول من الدعوى من فتاويه في وقته ايضا وهو رهن المشتري على تسليمه
 كرهان مائة اه ومثله في البحر قال المحقق ابن عابدن ولا بد من الشهادة بالمالك على ما ذكره في
 البحر عن خزنة الاكل حيث قال لو اقام البينة ان هذه الدابة تحت عنده او ان هذا الثوب تسع عنده
 او ان هذا الولد له امته ولم يشهدوا بالمائة فانه لا يقتضي له قال وكذا الوتره وانما يثبت امته لانهم انما
 شهدوا بالنسب اه وبه في الصلاة تسع النسخ كافي فتاويه في وقته ايضا وهو رهن المشتري على تسليمه
 دعوى التسليم عليه والآن مع الخراج عليه فلا مالوا في عليه التسليم في او اودعته عندك
 او اقرته منك فاني ذواليد التسليم فاني خراج عليه كاجر به في البحر والرايلي وسراج الهداية
 وغيرهم اه والله تعالى اعلم مسائل عن رجل اشترى منه جار كان اشتراه من زيد فطلب
 الثمن منه فقال البايع ان هذا الجار مالي واشاهدان شهد بالزور والكتب فصدقه المشتري وقال
 انك وانما تسلم من مرقور ان فعل المشتري والحادى هذه ان يرجع على بايعه فالحجاب نعم
 يرجع على بايعه فان مع هذا الاقرار ان البيع لم يسلم له فلا يفسد عنه للبايع كافي جامع الفصولين
 والله تعالى اعلم مسائل هل يشترط في دعوى استحقاق الدابة مثلا احضارها فالحجاب نعم
 يشترط ان يذكر الذي تنهيه الذي عليه بغير حق وطلب احضارها ان امكن وبشرها بها في الدعوى
 والشهادة ولا خلاف وان تسد احضارها بالكلية او ضبطها فكريتها كافي متون المذهب واذا
 اراد الذي عليه ان يحلف المستحق بغيره فلا يعمل او له ولا تصدق ولا يخرج عن ملكه وجهه من
 الوجه حاشا كذلك كافي التسليم والله تعالى اعلم في فائدة في البرازية ان عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى يستخلف بلا طلب في أربع مواضع في الرقاب يبيع المشتري بالله ما رضى بالعب
 والتسليم بالله ما طلت شفعتك والمرأة اذا طابت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف
 للزوج شيئا ولا اعطاك النفقة والراعي يحلف المستحق بالله ما عت أو جوعا على ان من اتى دشا
 على الميت يحلف القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما سدت وقته من المدينين ولا من أحد آداء اليك
 ولا دفعه لك قابض بأمرك ولا أراة منه ولا شأمنه ولا أحلت به أحد حاولا عندك ولا يشي منه رهن اه
 والله تعالى اعلم مسائل في رجل اتى على امران الدابة التي في يده من ملكه منذ كذا تحت عنده فطالب
 المقى عليه صاحب الدابته لانه لم يملكه منذ كذا تحت عنده واقام كل يشته على دعواه ثم نظر الى ان الدابة
 فوجد خلفه التار يخفها الحرك في ذلك فالحجاب مافي الفتاوى الاثر وبه وهذا نص اذا اتى
 رجل دابة في يد انسان انما ملكه تحت عنده واقام عليه البينة واقام صاحب الدابة على ذلك القياس
 ان يرضى بالخارج وفي الاستحسان يقتضي به صاحب اليد سواء اقام صاحب اليد الدابة على دعواه
 قبل القضاء بالخارج او بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافا لبقوله عيسى بن ابي ابيته ان

مطلب میباشد دایه ادعی
تقاضا و ادعای خارج
و برهن کل بقضی لذی الیه
مطلب ادعی خارج و ذوید
النتاج و ذوالمد اولی

مطابق برهان اثباتی
علی نتائج با نفع کبرهان را

مطالب لا بد من اثبات
المطلب في النماذج ونحوه

مطلب قولهم ذواليدأولى
في دعوى النجاشية

اذالم يذع الخارج فعلا
وطاب أقر المشتري ان

شاهدین علیہ مرقورانہ
الرحمہ معہم هذا الاقرار

مطالب اشترط فی دعوی

الاستحقاق أعضاء البداية
ان أمكن

مطابق مع شواهد الاطراف

في أربعة مواضع

مطلب في معرفة السوء

المشاريح

الربا الخاص في ووشل في حق الاخذ من خمسة قروش ونصف او طالع الا ان يقرض زحما
منها لزوم الربح هل يلزمه ان لا يعطيه ارضا من ارضه او ما لها فاجاب ما زاد على ما اخذ منها ربحا بعض
قله وارتد باجماع الا في بلواجماع كل الامم في ووشل في حق وصي ايتام عقد مباحة
مع ذميين فهل اذا دفعه له ربحا فيه ما لم يكن الرجوع فيه فاجاب بالموافق مطلقا
سواء كان في مال يبيع او غيره لا لاطلاق النصوص الواردة في تحريمه والربح دفعه له ولا غيره في شفعة
خالف النصوص في مردود حقها ولو لم يعلق قاله ما كتف السهم في ووشل في حق صرف القطع بالقرض الا لخدمة
اجاب هو رباحين لم يتعدا ولا زافا من موجد من ردة الدين وجوب التعزير لان ترك العصى التي
اذن الله تعالى فيها الحرب واذا انفق احداهما فوجب عليه ضمان مثله فهو مستر في ما دفعه والقول
قوله بيمينه لان القول قول القارض ضمانا كان او لم يكن اه والله تعالى اعلم في ووشل في حق بيع القمح
بالسهم حصة لاهل يجوز فلكواب هم اذ ضمنوا الشرا في الحال حال مثلا يمكن فيجوز
بيع الربا بالسهم حصة لاهل لا بد لا بد اه والله تعالى اعلم في ووشل في حق بيع فلو سألنا هل يرد
احدهما فقط دون الآخر في بيع هذا البيع فلكواب يجوز هذا البيع والحصة هذه قال في الدرر
بأنه فلو سألنا هل يرد اياهما او يردناهما فان تقادمهما سألنا وان تعذر افض احدهما لم يجز اه والله تعالى
اعلم في ووشل في حق كواب الاجرم عليه ثلث عند اتمام اتمام وصاحبه الامام محمد للافتان
في ربح وبيع الله تعالى اجرم قال في الكاثر ولا يربح المسلم والمطري في حق قال شرحه ولا يحسن
خلافا في ربح والشقي وقطعه بقوله لا لا يدخل الربا في ايمان فاعلمت مسلم وهو لم يرد من
لا يجوز اتفاق اه وكتب المحقق في السهم وقوله ولا يربح المسلم والمطري في حق وهو مستر في ما دفعه عليه
السهم ولا يربح المسلم والمطري في حق والربح هو واه محمول على في وكذا اذ باع حصة معينة او غيرها او اقامهم
واخذ المال ثم وبيع لان ماله مباح فيلزم ربحه ان كان بلا غير حكم من اسلم في دار الحرب ولهم اجر
كثري في اسلم في رابعة خلافا لما كان ماله غير مضمون ولو هاجر اليهم من ماله فيهم لم يجز الربا بعمدة
آخر ماله دارنا في حكم من اهل دار الاسلام بغير الجوهر اه قال والمسلم ان اهل دار الاسلام الا في خمس
الاولى السهم مع غيره الثانية شريك في القرض الثالثة شريك في القرض الرابعة السهم مع المطري في حق
الثامسة السهم مع الذي اسلم في دار الحرب ولهم اجر ثم قال في ووشل في حق حل الربا للسهم مع المطري ليس
في المالا في حق مذهب اذا كانت الزيادة طالع الله او الاخر لا يثبت ما لو كان الزائد من جهة السهم بغير
من المصح اه قال المحقق في ما يرد في اهل دار الاسلام على اطلاقه ما في السهم الكبير وقدر حصة قال
واذا دخل المسلم في دار الحرب فلا بأس ان اخذ منهم اموالهم يطلب انفسهم بأي وجه كان لانه انما
اخذ المباح على وجه عرى عن الفدية فيكون غلب طيبه والاسير والسلمان واسمى ثوباهم من درهما
فدرهم ثوباهم مائة بدرهم او اخذوا منهم بطريق الفدية فذلك كله طيبه قال فانظر كيف جعل
موضوع المسئلة الاخذ من اموالهم برباهم في انوار القمار في كل ما هم ما كان في هذا
لوجه وان كان لا ينفذ عاملا لان الحكم يجوز مع علمه غالبا اه وقوله الثانية شريك في القرض عبارة الدار
لا يربح متعاضدين وشريكي عتاد اذ انما يباع مال الهوى مال الشركة اه وكتب عليه المحقق ابن عابدين
وله اذ انما يباع مال الشركة الظاهر ان المراد اذا كان كل من الدين من مال الشركة اما لو اشترى
حدهما درهمين من مال الشركة بدرهمين ماله مثلا فقد حصل للثري زيادة وهي حصة شريكه من
درهم الزائد لا عوض وهو عين الربا بل اه والله تعالى اعلم في ووشل في حصة المالك في حق بيع
ذهب بالقبول نسخة في فاجاب به بان يجوز اذ اقتض احد الدين ما في الزائد لغيره اشري فانه قد

معالي في رضى أتمام عقد
مراحمه تغمر معاملة

طاب في عزير مصر تكب
الربا

كتاب جوامع القواعد
بالشعر خلاصا اذا حصل
الكتاب في الحال
كتاب باع في السوق
أحد علمائها

طالب في جامعة المسلمين
دار الحرب أهل الحرب
بالزبا

باب الحرام والافى خمس

« مطالب في تنقيح حلية الرما
« مع المطر

مطلب في بيع الذهب
والفضة

يدروهم بكفى التقاض من أحد الجانبين قال وملة له مالو باع أوضة ذهبه فلوس كافى البحر عن المحط قال فلا بد من عاقبى فتاوى قارئ الهداية من انه لا يجوز بيع الفلوس الى أجل ذهب أوضة له ولم له لا يجوز اسلامه وزون في موزون اذا كان المسلع فيه مبيعاً كزيتون والفلوس غير مبيعة بل صارت أثماناً لها وأجاب ابن عابدين عن قارئ الهداية بأن كلامه محمول على ما لا يرقم من أحد الجانبين فلا يخالف ما في الزاوية والله تعالى أعلم

(باب الصرف)

هو بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس أو بغير جنس كذهب بفضة والمراد بالثمن ما خلق لثمنه ومنه المصوغ
فبيع المصوغ بالمصوغ أو بالثمن صرف بشرط طول أو القائل أي التاوي وزنا بالتقايض قبل الاتفاق
أن اتفدا جنسا وان اختلفا جودة فوصف اعقوان فيهما بشرط التقايض قبل الاتفاق في حرمة التايد بفتح
التون وهو التأخير فلو باع الثمن أحد هلالا بغير حرقا أو بفضة وتقايضا المجلس صوغ والعوضان
لا يتعنان حتى لو استقرضا فاني قبل افتراقهما أو ما كتبا المشار إليه في العقود تأييدا لمجاز والاصل فيه
قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلى أن قال ثم لا يعتل بزيادة فإذا اختلفت هذه
الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يابدا رءا ومسا وأحد آخر ون كافي شرح العيني على الكفر هذه
مقدمة فمفهم منها كثير من مآثل هذا الباب فاحفظه **مسئلت** عن بيع الفضة بالذهب مع التفاضل
كان ما عرطال من الفضة برميطة من الذهب هل يجوز فالحجواب انه يجوز بشرط التقايض في
المجلس قال الكفوي ناقلا عن الهداية وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المحامسة ورحب
التقايض لقوله عليه السلام الذهب بالورق واليا هو باه فان افتراق قبل قبض العوضين أو أحدهما
يطل القعد لقوات الشرط وهو القبض والله تعالى أعلم **مسئلت** عن صرف الرمال من الفضة قطع
مفتر عنها كما هو جار في بلادنا كثيرا في أمه البدان فضل إذا وزنا نخل مع الدال أو التاوي فأنس من
من العروض أو فلو س الخصاص هل يجوز هذا الصرف والحالة هذه أم لا فالحجواب نعم يجوز والحالة
هذه قال في رد المحتار لا عن الهداية مانعة ولو باع الفضة بفضة أو ذهبا بذهب ومعها ما متى آخر
تبلغ فتمت باقي الفضة جاز البيع من غير كراهة وإن منع باع الكراهة وإن لم يكن فيه قيمة كصاع أو كف من
تراب لا يجوز البيع التحق بالزاد لا لبقا به عوض فتكون رباها قال وصرح في الإيضاح بأن
الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحط انما كرهه محمد خوفا من أن يألفه الناس
ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل إنهم باعوا الحلية لاقاط الرابا والله تعالى أعلم **مسئلت** عن العينة
أنه عن أمهات ومآثل الفقهاء فيها فالحجواب ان مشايخنا اختلفوا في تفسيرها قال بعضهم تفسيرها
أن باقى الزجل المتناسج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب القرض في الأقرض طاعة في فضل
لا يناله القرض فيقول لا أقرضه ولكن أبيعك هذه الثوبان شئت بائي عشر دراهم أو بعتي في السوق
عشرة لبيعة في السوق بعشرة فخرى به المستقرض فيبيع كذلك فيصل الرب الثوب درهما ولا يشتري
قرض عشرة وقال بعضهم هي أن يخل بينهما نالنا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض بائي عشر دراهم
ويسلمه إليه ثم يبيع المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه إليه ثم يبيع الثالث من صاحب وهو المقرض
بعشرة ويسلمه إليه وأخذ منه العشرة ودفعه إلى المستقرض فيصل المستقرض عشرة ولصاحب الثوب
عليه اثني عشر دراهم كذا في المحط وعن أبي يوسف العينة جائزة ما جود من عملها كذا في مختار القناري
هشيدية وقال محمد هذه البيعة في قاي كأمثال الجبال ثم اشترعها كلة الرابا وقال عليه السلام إذا
تبايعوا بالعين تباعم أي بقلب البقرة والم ظهر عليكم موك كافي الرد وفي رد المحتار من الكفاية ما ينسبه

مطالب فی مابین شرط فی
الصرف

مطلب الأصل في الصرف
حديث الذهب بالذهب الخ

مطالب في بيع الفضة
بالذهب

مطالب في صرف الريال من
القصة بقطع صفة منها

مطلب في بيان الأمانة

مطلب في حديث اذا تبايعتم
بالعين

أمر الاصيل كقوله يبيع العينة أي يبيع العين بالبيع نسبة لبيعها المستقرض بأقل بعض دينة اخترعه
 أكلة الربا وهو مكر ومذموم شرعا سابقه من الأعراض عن مرة الاقراض ففعل الكفيل ذلك فليبيع
 للكفيل وزيد قال يبيع عليه لانه العائد لا شيء على الامر لانه اما ضمان الخسران أو توكيل يجهل وذلك
 باطل اه وكتب الحقن ابن عابدين قوله وهو مكر وعأي ندم محمد وبه يبرئ في المسألة قال في الفتح وقال
 أبو بصير لا يكره هذا البيع لانه قوله كسبر من العينة وجدوا على ذلك ولم يردوه من الرابح لو باع
 كغدة بالثمن يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قبي كأمثال الجبال ذم اخبرته أكلة الربا وقد
 ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العينة إذا ابتاعها بالعين وأتبعه أدب الشرف فلم يظهر عليكم عدوكم أي
 الشتم بالحرث عن الجهاد وفي رواية ساطع عليكم شراركم فسد وعصاركم فلا يستجاب لكم وقيل بالثمن
 والعينة فأنه العينة ثم قال في الفتح ما أصله ان الذي يقع في قلبه ان الله ان فعلت صورة يعود فيها إلى السائق
 جميع ما أخرجه أو بعضه كمود التوب اليه في الصورة المارة كمود المسعة في صورة اقراض المسعة غير
 فكره يعني شرعا فان لم يعد كما اذا باع الدين في السوق فلا كراهة فيه بل خلاص الا في فان الاجل
 قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه الاقبال هو مندوب وما لم يرجع اليه العين التي خرجت منه
 لا يحسب يبيع العينة لانه من العين المستخرجة لا العين مطلقا ولا كل يبيع يبيع العينة اه وأقره في البحر
 والتهر والشرع والاية وهو ظاهر وجبه السيد أبو السعود محمل قول أبي يوسف وجعل قول محمد والحديث
 على صورة العود اه وحاصل صورة التوب المارة ان الاصيل يقول للكفيل اشتر من الناس نوعا من
 الاقضية ثم يبعه فليبيع البائع مثله ويحسب ان ياتي الكفيل الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب
 التاجر منه الى يبع ويخاف من الرابح يبيعه التاجر لو يباي سواي عشرة مثله في خمسة عشر سنة فيبيعه هو في
 السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويبيع عليه للبائع خمسة عشر الى أجل وحاصل صورة عود التوب
 اليه ان يشتره التاجر من مشتريه ان يدفع الثمن اليه لانه قد اشترى الاول وانما يشتره من المشتري
 الاول ثم يرضع ان يشتره ما باع بأقل مما باع فليقبل نقد الثمن والله تعالى أعلم

باب الحوالة

سئلت فممن عليه دين زيد فاحاله به على عمرو وقبل عمر والحوالة تم مات ماله فهل يرجع المحتال على
 الاصيل فالحوالة نعم كما في ذلك في الخبر بقوله ونص ما في هذا من كفي المحتال اذا تولى من احتال عليه
 المال هل له أن يرجع به على الاصيل أقول نعم وانكم التوب الجزيل في جواب نعم له الرجوع على المحتال الذي
 هو في ابتداء الدين اصيل لانه اغراض في هذا النقل بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة المال
 وهي فوق دلاية المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه عايناه اه وفي الدر المختار ولا يرجع المحتال على المحتال
 الا بالتأويل بالقصر وبهذا لا المال لان برأه منه مقبلة بسلامة حقه وقبده في البحر بان لا يكون المحتال
 هو المحتال عليه فانه انما في الذخيرة وجعل حال رجلاه على دينه على رجل ثم ان المحتال عليه أحاله على الذي
 عليه الاصل يرى المحتال عليه الاول فان قوى المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه الاول اه
 وهو يعني التأويل بأحد أمرين أن يجهد المحتال عليه الحوالة ويخاف ولا ينفقه له أي المحتال لا يحمل قوله له أي
 لكل منهما كافي الفتح أو عوت المحتال عليه من سالفين يدين وكفيل ولا يلامه ما بان فلسه الحاكم وظاهر
 كلامهم متواتر وموافقا لغيره في قول الامام ونقل في حقه العلامة قاسم اه مع من يدين حواشي ابن
 عابدين رحمه الله تعالى اه والله تعالى أعلم في تنبيه الحوالة النقل الدين من ذمة الى ذمة وتصح في الدين لافي
 العين برضى المحتال وهو ربي الدين ورضي المحتال عليه وهو الذي يقبل الحوالة ولا يشترط فيها رضی المحتال
 حتى لو احتال بالدين رجل آخر وآده بحت الحوالة ولا يرجع على المحتال اذ لم تكن الحوالة بأمره فان كانت

مطلب لا يرجع المحتال على المحتال بالتأويل

مطلب يتحقق التأويل بأحد أمرين

قوله ولا يشترط فيها رضی المحتال الخ قال في الوهبانية ومن دون

الحوالة منه فاشترط رضا ضروري وبها المحيل وهو المدين من الدين يقبل الحوالة من المحتال له
 لو احتال عليه أي لا يرجع ابدأ الا بالتأويل وقد قدم بيانه فاحفظه والله تعالى أعلم سئلت عن دين علي
 آخر فاحاله على شخص فقبل المحتال الحوالة ولم يقبلها المحتال عليه فقبل للمحتال أن يطالب دينه من المحتال
 فالحوالة نعم لان الحوالة لم تتم لان من شرطها قبول المحتال عليه كما مر والله تعالى أعلم سئلت
 في الحوالة الصحيحة اذا مات المحتال عليه عن تركته في الدين وتزدهل رب الدين أن يستوفي دينه من تركته
 فالحوالة نعم كافي الفتاوى الهدي والله تعالى أعلم سئلت اذا مات المحتال عليه وعليه دين لا تفي
 به تركته خاصا من المحتال المراد فاحاله بعض من دينه فهل له الرجوع عايناه على المحتال فالحوالة نعم
 له الرجوع عليه بما بقي له كافي الخبرية والله تعالى أعلم سئلت هل يصح الحوالة في غيبة المحتال له
 فالحوالة لا تصح في غيبته الا ان يقبل له الحوالة فصول كافي الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت
 اذا غاب المحتال عليه فليدين بركته له من وفقره فقبل لرب الدين الرجوع على المحتال والحالة هذه فالحوالة
 ما نقله العلامة الكفوي وهذا نصه رجل ادين بدين له على رجل فغاب المحتال عليه من البلد بحيث لا يدري
 أين هو لم يدره ويخبره فأراد أن يرجع بدينه على المحتال ليس له ذلك وما لم يثبت موته لم يكن له أن يرجع عليه
 بالدين اه من الجواهر الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت هل لاوصى أن يحتال بالدين فالحوالة
 نعم ذلك ان كان الثاني أملا من الاول وان كان مثله لا يجوز فاحاله في كتاب الوصايا والله تعالى
 أعلم سئلت عن باع حال رجل بالدين على المشتري فأذاه المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري فعلى
 من يرجع فالحوالة نعم بخبرين الرجوع على البائع والرجوع على القابض منه وهو المحتال قال في
 البرازية فلو كان أدى الثمن الى المحتال فهو بالخيار ان يرجع على البائع المحتال وان شتره على المحتال
 القابض اه ونقل الكفوي عن جواهر الفتاوى ما فيه ولو اشترى المبيع بطل الحوالة عند علماء الثلاثة
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن المحتال اذا غاب فممن عليه ان ماله معتدل على المحتال كان من مينة
 أو دم هل يصح دعواه حتى لو ثبت ذلك بالبيضة يبرأ من المال فالحوالة لا تصح دعواه وان برهن على
 ذلك كافي البرازية من أوامر الكفالة والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين على آخر فاحاله به على
 ثالث فقبل الحوالة على شرط أن يرجع على المحتال متى شاء هل يصح هذه الحوالة ولو يكون المحتال فقيرا في
 الطالب فالحوالة نعم قال في حجة الفتاوى وكذلك اذا أحاله عليه على ان المحتال له متى شاء يرجع على
 المحتال فهو جائز والمعتال له الخيار يرجع على أي ماله اه من القاصط اه وفي الخاتمة فقبل له على
 رجل مال فقال الطالب المدين أحلني بدين عليك على فلان على انك ضامن ذلك فقبل له فهو جائز وله أن
 يؤخذ بماله أي ماله لانه لا يشترط الضمان على المحتال فقبل الحوالة كقالة لان الحوالة بشرط عدم ابراء
 المحتال كقالة اه والله تعالى أعلم سئلت عن عايناه فاحاله الدائن على مدونه فاحاله فقبل منه فاحاله
 منه البعض ومات المحتال وعليه دين فهل يخص المحتال عايناه على المحتال عليه فلا يشاركه غرماء المحتال
 أولا يخص به أحبه وأقرب وأزوجه فالحوالة ان غرماء المحتال يتصاصون فمما على المحتال عليه ولا يسم
 للمعتال الا ما مضى قبيل الموت فان ما على المحتال عليه بقي على ذلك المحتال كافي التفتيح وفيه أيضا ما نصه
 اعلم الحوالة نوعان مطلق ومقيدة فاقيدة أن يشهدا دين له عليه أو ودعة أو عتق يدينه أو غصب
 أو نحوه والمطابقة أن رسا ولا يشهدا أحدهما ذكره لو كان له دين على المحتال عليه أو عتقه عتقه
 أولا بان قبلها متبرعا والكل جائز الا انه في المقيدة وكل بالدفعة وفي المطابقة متبرعا وكل بالمطابقة ان لا ينقطع
 حق المحيل من الدين أو ألهين والمعتال عليه الرجوع على المحتال بعد أدائه ان كانت رضاه وان كان الدين
 مؤجلا في حق المحتال تأجل في حق المحتال عليه ولا يحمل عتق المحتال ويحمل عتق المحتال عليه وحكم المقيدة
 انه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتال على مثال الزهن بخلاف المطابقة

ان يرضوا المحيل مبيعة وشركاء
 والمحتال لا غير محصر اه
 مطلب من شرط الحوالة
 قبول المحتال عاينه
 مطلب اذا مات المحتال عليه
 يؤخذ المال من تركته
 مطلب اذا مات المحتال عليه
 وعينه دين

مطلب اذا غاب المحتال عليه

مطلب لاوصى أن يحتال
 بمال الدين اذا كان الثاني
 أملا

مطلب اذا استحق المبيع
 تبطل الحوالة
 مطلب زعم المحتال عليه ان
 المال كان من مينة
 مطلب احتال على ان له
 الرجوع على المحتال متى شاء
 صح

مطلب غرماء المحيل
 يتصاصون على المحتال عليه
 مطلب الحوالة نوعان مطلق
 ومقيدة

فانما لا يتصل بالحدس ما عليه من الدين أو عهده من بين ولومات المحل قبل قبض المحتال كان الدين والعين
المحال هما بين غرماته بالحدس لا يكون مال المحل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لأن المحتال لم يملكها
الزوم غلبة الدين من غير من هو عليه وإنما وجب به الدين في ذمة الحال عليه مع بقائه من المحل بخلاف
الزهن لا يثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به المهر من بعده موت الزهن مدونه بخلاف المطلقة لبراءة المحل
وصار المحتال من غرما الحال عليه وإذا قسم الدين بين غرما المحل لا يرجع المحتال على الحال عليه بمحصة
الغرما للاستحقاق الدين الذي كان عليه وعامة في الجبر وظاهره قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات
المحل قبل قبض المحتال الخاص بالمقدمة وهو صريح بعبارة الدر المختار وبطلان عليه قوله كان الدين والعين
المحال هما بين غرماته فقولوه الحال هما دليل على أن المراد به المقدمة بقوله لا يملكها لأن مال المحل وكذلك
قوله لا يستحق الدين فإنه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطابقة لأنها لا تنقسم بين ولا عين وكذا قول
الولولمعية ولومات المحل وعليه دون تخصص غرما مؤخره فاعمال المحتال عليه لا يملكها لاعتقال الأماضي قبل
الموت لأن ما على المحتال عليه في ذلك المحل الخلفه التمسك دليل على أن المراد بالمقدمة وفي الموهبة
وأما إذا كانت حقا فله على حاله من الأحوال ولا يتنازع فيها مطالبة المحل عن الحال عليه إلا أن
يؤدى فإن ادعى سقوط مطالبة فصار مؤخره براءة الحال عليه من بين المحل لا يتصل بالحدس أيضا ولو أن الحال أبرأ
ذمة الحال عليه من الدين مع الإبراء الخ والمطلوع من الحوالة المطلقة تبرع بغيره وإذا كان الحال عليه مدونا
للمحل لا يتصل به منه ولا لأن له على مطالبة قبل الإبراء فلا يتصل بشخصه من المحل بين غرماته لأن
المحل في مقس من غرماته بل صار من غرما الحال عليه كما مر من الصريح وهذا كله دليل على أن المطابقة
لا يتصل بموت المحل بل تبقى مطالبة المحتال على الحال عليه وإن أخذ منه دين المحل وقسم بين غرماته
هذا جار على القواعد الفقهية فإني البرازة والحلاصة مشكل المحرر وفي الوجه المصريح لا خينا
الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ما نصه (مثل) في رجب عليه دين شخص فاحاله به على شخص آخر مدين
للمحل وقيل المحتال والمحال عليه الحوالة غير بعدد ما ثبت المحل وقبض المحتال الدين من الحال عليه وقبض
منه أيضا زيادة على الدين المذكور وعلى المحل دين للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال إلا بما قبضه
زاد على دينه في فاجابكم لا يكون المحتال أسوة الغرما المحل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص
ولا تعلق الحوالة المطلقة بموت المحل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرما الحال عليه لا من غرما المحل
فله مطالبة الحال عليه بجميع دينه وثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من دين الحوالة التي ترك المحل إذا كانت
برضا لعدم بطلان ما يثبت ما يثبت من تتبع الحامدية أول الحوالة وبصر الحال عليه أسوة غرما المحل
على ما تقدم من دين الحوالة وما قبضه من الدين للمحصيل تركه عنه فيخصص غرما المحل بقدر ما دفعه
بالحوالة ولا يدخل ما دفعه على المحتال زاد على ما قبله عليه فاعمال عليه لا تغرم المحل الرجوع به على
المحال حيث لا مانع اهـ وكتبه الشيخ العباسي المذكور على ما شافهه ما نصه قوله حيث لم تكن
الحوالة الخلفه هو الموافق لما مر في تتبع الحامدية من أول الحوالة وإن خالف نفسه في حاشية الدر المختار
فجعل المحتال أسوة الغرما المحل في المطابقة كالحامدية فراجعوا اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن محمل
أدعى على محمل باني أحلت على فـ لأن تقبض في منته كذا فاجابه الحال بانك أحلت عليه ديني عليك
وبعض ذلك منه لنفسى فلا حق لك على المحل منكر الدين ويقول في أحسب معنى وكلمة في يكون
القول قوله فالحجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وإن قال المحل للمحال أحلت على فلان بمعنى
وكانت التقبض في فقال المحتال بل أحلت يدينى عليك قالوا للمحصيل لأنه منكر ولو أن الحوالة يستعمل
في الوكالة اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** هل يشترط في صحة الحوالة حضور الحال عليه مجلسها
فالحجواب أن حضوره ليس بشرط ولا يشترط قوله من علمه الكافي الحاشية والله تعالى أعلم **مسئلت**

مطلب قال الخيل أحلتك
بمعنى وكللتك فقال المحال
أحلتني بدن لي عليك

مطلب حضور المحال عليه
بجاس الحوالة ليس بشرط
بل الشرط قبوله حين علمه

ع راجع جلايات فرض واولاده الله على المشتري بالانف ثم رد الخلف على بائعه يجب قضاء القاضى
 من ان يقضى الحال الا انفس المشتري الحال عليه فهل تبطل الحوالة حيثما فالحجوب انهم لا يطعن
 ذاك في الترخا بالاشهاد وانما هو رد المبيع يجب بقضائه في حق الكل الا في سالتين احداها
 لو احال البائع بالخبر المبيع بمبيع فله المبيع لم تبطل الحوالة اه قال الحق ان عايد بن روحه الله تعالى
 صورة المانة كافي الشريعة باع عبدا من رجل بالثمن وهم ثم ان البائع احال غريمه على المشتري
 الحوالة فبطلت الفسخ فبطل القبض حتى سقط الثمن او رد المبيع بخلاف رواية ابو يعزب بشرط
 او حار عيب قبل القبض او بعده لا تبطل الحوالة احتجنا اه والله تعالى اعلم **مسئلت**
 تصح الحوالة في من لا دين عليه لمصحح فالحجوب نعم تصح لان الحوالة قد تكون بين دين
 على الحال عليه كذا في المغ وغيره اه من التفتيح وفيمن لا ثمانية ولو ازال الحال له الجمل عما كان على
 الجمل او دونه منه لا تصح وفيمن لا دين له ولا دين على الجمل فبطلت الحوالة لا تصح اه والله تعالى اعلم
مسئلت من باع عبدا او احال غريمه انفسا وقبل الحال عليه الحوالة وكذا الحال في غدا للمتايعان
 البيع هل تنفس الحوالة والحالة هذه فالحجوب ان من هذا السؤال روي اقرئ اهدية فالحجوب
 عنه بشروط القابل صحة ولا تنفس الحوالة نعم بزم الحال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على الجمل اه والله تعالى
 اعلم **مسئلت** عن رجل عليم دين فاحال دائنه على عديده من غير ان يرد المبلغ له بل يدين
 الكل الحوالة لنفس الجمل بمدة هذه الحوالة مطابقة الحال عليه بالدين فالحجوب نعم له ذلك في
 الغناوى الاشرية بقضائه من ثمانية الا في مائة ولو كان الجمل دين على الحال عليه فالحجوب نعم له ذلك في
 بشرط ان الحوالة ان عليه ما عليه فالحوالة لا تجزى من الجمل بماله وان داله به بخلاف ما رويده اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن امال دائنه على رجل له عنده ألف ودعة فاحال الجمل عليه في انواع
 بالقبض فهل تبطل الحوالة فالحجوب نعم واذا كانت الحوالة مقبوضة بالثمن ودعة في الحال عليه
 او قبض فله ذلك او دعة او استغنى فبطلت الحوالة ودون ذلك في الجمل ولو هلك المصروف في يد
 الحال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع صاعف الودعة فبطلت الحوالة وان
 استغنى الودعة او استحق القسط لم يفسد الاثر ويصح التنازلية والله تعالى اعلم
مسئلت في الحوالة على من يدين له وهو من تكون الثانية نقض الاول فالحجوب نعم كافي الخانية
 والله تعالى اعلم **مسئلت** فيما اذا مات الحال عليه فقال الحال ان مات مضافا قبل اداء الدين وقال الجمل
 ان ملبف يكون القول قوله فالحجوب ان القول قول الحال يمينه ولا يقبل قول الجمل نعمت مليا
 فكان له ان يرجع على الدين بدينه فافاده فاضحنا والله تعالى اعلم **مسئلت** ما رويكم في رجل عليه
 دين لرجل وله كفن فاحال الكفن لرجل عليه الحوالة هل يبرئ الاصل والكفن
 او احدى فقط فالحجوب انه يبرئ كل منهما الا ان بشرط الطالب براءة الكفن خاصة فيختللا بريا
 الاصل فافاده الاقرئ عن الخانية (فروع) احتسالى ان دوة يمين عن دار الجمل وقد كان امره بالبيع
 حتى جازت الحوالة لا يبرئ الحال عليه على الاداء قبل البيع ويبيع على البيع ان كان البيع مشروطا
 الحوالة كافي الرحمن ولو احتسالى على رجل على ان الحال بالخيار فوجاز وكذا ان حاله على انتمى شارح
 على الجمل جاز ويرجع على ام ماشا والحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى الحال عليه المال فهو بالخيار
 شارح على القاض وان شاع على الجمل الكل من قواى الاقرئ والله تعالى اعلم **مسئلت**
 في رجل احال دائنه على رجلين وحسن القول من الكل فبطلت المطالبة على الكل او بالنصف
 فالحجوب انه يطالب كلاهما بالنصف في نتيجة التناوى ولو كان لرجل على رجل اثنى درهم فاحال
 به على رجلين فله ان يأخذ كل واحد منهما بمائة نصفه انهما اضافا الحوالة في جميع ذلك المال اضافة على

مطاب أحوال البائع بالفن
ثم رد يعيب لم تبطل الخوالة

مطالب تصحیح الحوالہ علی
من لادین عامہ للعجیل

مطالب الحوالة لا تبطل
بالاقالة في البيع

مطلب أحاله على من له عنده
ودبعة فهاكت بطات
الحوالة

مطالب أحواله على زيد ثم على
عمرو وطلعت الأولى

مطالب اختلافاتی موت
الحال علیه مقلدا

مطلب في احالة الكفيل الى
ارب الدين

طالب احتمال علی ان یودی
من ثمن دارالمحمیل

مطابق في الاحالة على اثنين



السؤال في تفسيره عليه السلام في قوله تعالى أعلم **سئل** ما قولك في
 محيل قال لا أشهد أحلت على مدي في فلان ولم يقل على أن يعاك من ديني الذي عليه هل تكون الحوالة
 مطلقة أو تنقيح بذلك الدين وما هي المطلقة وضعية النافذ الجواب ان الحوالة المذكورة مطلقة وترضي
 المطلقة أن يعيل على رجل للمعيل عليه من أوله ومنه ويقول لأب أحلت بالالف التي لك على علي هذا
 الرجل ولم يقل من المال الذي عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب براءة المعيل عن دين الطالب إلا أن
 يملك المال على المحتال عليه فيعود الدين إلى ذمة المحيل وهلاكة بأحد وجهين فتدعي ما أوردك في الجواب
 توضيح المقسدة فأقول صورتيها كافي الخاتمة بأنها أن يكون للمعيل مال عند المحتال عليه من ودية
 أو غصب أو عليه دين فقال أحلت الطالب عليك بالالف التي لك على علي أن تؤدبه من المال الذي عليك
 وإذا قيل المحتال عليه يرى المحيل عن دين الطالب فإن كانت الحوالة مقيمة بالالف التي لك على المحتال عليه
 فالتحتال عليه منسأ أو تحتال المحتال عليه الحوالة وتنفذ ولم يكن للمعيل ولا الاحتال له بنية في الحوالة
 بطلت الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل وكذا إذا فاضل المحتال عليه عند هلاكه ما كان كالتحالة
 مقيمة بودية كانت عند المحتال عليه وهلك الودعة أو استحققت بطالت الحوالة ويعد الدين على المحيل
 وعامة في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئل** عن المحيل والمحتال هل يمكن نقض الحوالة ونقضها
 فالجواب نعم قال في نقيصة الفتاوى والمحيل والمحتال يمكن النقض بالنقض ببر المحتال عليه اه
 وحله في الخاتمة والله تعالى أعلم

كتاب الكفالة

سئل في الكفيل بالنفس إذا عجز عن احضار المكفول فيه فهل يلزمه الدين **الجواب** لا يلزمه
 الدين والسألة في طريق الهداية ونص السؤال والجواب هكذا **سئل** عن شخص ضمن وجهه وبدن شخص
 لا تحرم دين عليه ليضمره فهل إذا عجز عن احضاره يلزمه الدين **الجواب** لا يلزمه الا احضاره ان عجز
 عليه وان عجز لا يلزمه المال الا ان يقول فان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين اه **وسئل** أيضا إذا أزم
 شخص نفسه أن يقوم عن شخص عا عليه من الدين لشخص بغير ذكر كفالة أو أفا شهد على نفسه أنه التزم أن
 يقوم عنه هل يلزمه **الجواب** لا يلزمه كالكفالة بل كل لفظ يدل على التزم كالكفالة كقوله على ما عليه
 أو على أن أؤدي ما عليه أو التزم لك ما عليه وقيل الطالب اه والله تعالى أعلم **سئل**
 في كفالة المراهق هل يجوز فالجواب انما لا يجوز قال في التنوير وأنها من هو أهمل للتسرع قال
 شارحه الحنفية فلا تنفذ من يجنون وصي اه وفي التنصيح عن الذخيرة ولو كان رجل قبل رجل مال
 فأدنى المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اه وفي مبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير
 اذا بلغ لانه لا يحسن له المال وقوة افعاله بل هو أقر بالكفالة قبل البلوغ فقراره باطل لانه أقر بكفالة باطلا
 اه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع رجل جلا فقال المشتري لرجل كان حاضرا أتعرفي هذا البائع
 فقال أتعرفه وان ظهر ان الجلس مسروق أمسكت لك البائع لتأخذ حقه منه ثم بعد ان تسلمه المشتري
 بأمر ظهر انه مسروق فهل بذلك يكون كفيلا **الجواب** لا يكون بذلك كفيلا ليس من ألفاظ
 الكفالة قال في الفرج رجل باع من رجل شيئا بغير رجل وسلم الدين وغاب المشتري لا يجب على المرفوع
 شيء وهو الصحيح وهو رواية الأصل وذكره شيخنا عرفت ان الضمان على المرفوع والصحيح ظاهر الرواية
 اه معز بالجوهر الفتاوى قال المحقق ابن عابد وفي فتاوى الحانوفي في ضمن سؤال المحقق في ما اذا
 تمهيدان بعنصر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا البال الامني وجوابه لا سلامه للقدسي بان هذا
 التمهيدان وعبدان يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا البال الامني يستعمل

الغنى

طلب في توضيح الحوالة
المطلقة

مطلب يك المحيل والمحتال
فصح الحوالة

مطلب كفيل النفس اذا
يجز لا يلزمه الدين

مطلب لا يجوز كفالة المراهق

مطلب المرفوع ليس كفيلا

الغنى المذكورة وكروا ان الله المنة لا يرب الضمان في قوله يا ضامن بصرفته اه والله تعالى أعلم
سئل هل يبطل الكفالة بغير الكفيل **الجواب** انما لا يبطل بغيره بل يبطل بالدين أخذ منه
 من تركه ان كان له تركه كانت الكفالة ثابتة بغيره أو بالسألة في كثير من الكتب المتغيرة والله تعالى أعلم
سئل في جنة الكفيل هل يلزمه أموال أميرية فبقي عليهم شيخ القبيلة وأراد حبسهم فقام بذلك
 جماعة كانوا من بني الترمذ وبني ورجعوا على بعضهم ورفضوه ثم أرادوا الرجوع على الجماعة للكفيل
 عليهم فقال هل ليس لهم ذلك **الجواب** ليس لهم ذلك حيث كان بدون أمرهم والمسألة في الواقع
 الصريحة والله تعالى أعلم **سئل** فيمن اشتري سبعة فقال له أترأى سبعة قال لا فبقي فيها وان
 خسرت فيها فأنسرت ان علي فأنسرت ان خسرت فيها فأنسرت ان خسرت فيها فأنسرت ان خسرت فيها
 قال **الجواب** انه لا يلزمه انسرت ان خسرت فيها فأنسرت ان خسرت فيها فأنسرت ان خسرت فيها
 بكذا وان خسرت في فأنسرت ان خسرت في فأنسرت ان خسرت في فأنسرت ان خسرت في فأنسرت ان خسرت في
 فقد صرح في التبريزية بأنه لو لم يبيع فلا نفع له ان ما أمرك من خسرت ان فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر
 في شرح قوله وما بعد ذلك فلا نفع له ان ما أمرك من خسرت ان فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر
 فيمن أمر غيره لينفق عليه لم يصح الرجوع عليه ففعل ذلك الغير فهل له الرجوع على الأمر
الجواب نعم له الرجوع قال في التبريزية أمر غيره بأن ينفق عليه أو ينفق به ففعل الرجوع لا يشرط
 الرجوع ولو قال عوضه حتى أو أدام عن كفارة أو أقر كادى أو هب لنسلا على الفال الرجوع لا يشرط
 الرجوع اه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن قال لا ترأى نقاضت دينك من فلان ولم يعطك فانا
 ضامن فأتى قبل أن يتقاضاه هل يبطل الضمان **الجواب** نعم يبطل الضمان والحالة هذه
 قال في جامع الفتاوى قال ان نقاضته ولم يعطك فانا ضامن فأتى قبل أن يتقاضاه يبطل الضمان ولو
 قال ان عجزت عن عيك من الاداء فهو على فأنسرت ان خسرت في فأنسرت ان خسرت في فأنسرت ان خسرت في
 تعالى أعلم **سئل** هل يصح التوقيف في الكفالة حتى لو قال أنا كفيل بنفس فلان الى
 تمام هذا الشهر انتهى الكفالة بانتهاء الشهر أم لا **الجواب** يصح توقيفها قال في ضيعة ولو قال
 أنا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير كفيلا في الحال وإذا مضت العشرة لا يبقى كفيه
 في قولهم لانه وقت الكفالة بشرط أيام الكفالة بما قبل التوقيف اه وفيها أيضا لو قال كلفت بنفس
 فلان أو مال فلان من هذه الساعة الى شهر انتهى الكفالة بجنس الشهر بلا خلاف اه والله تعالى أعلم
سئل ما قولكم فيمن أدى على آخر ما لا سبب الكفالة ولم يبين ان ذلك المال بأى سبب كان هل
 تقبل هذه الدعوى **الجواب** انما لا تقبل قال في نقيصة الفتاوى نقلا عن العمادية أذى ما لا سبب
 الكفالة لا يمين ببيان المال أنه بأى سبب فنظر انه هل يصح الكفالة به أم لا فان الكفالة بنفسه المرأة
 اذ لم تذكر ممة معاملة لا تصح الآن. قول ماعث أو مادم في تكاحه اه والله تعالى أعلم
سئل فيمن أدى على كفيل دينه فقال الكفيل ان الأصل أدلك دينك والأصل غائب فأقام
 الكفيل بنية على ذلك هل تقبل والحالة هذه **الجواب** نعم تقبل قال في النقيصة ماضه لو طالب
 رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدين أداه والمدين غائب فأقام الكفيل بنية على أداه المدين
 تقبل وينصب الكفيل خصما للمدين لانه لا يمكنه دفع الرب المال الأجر أفتنصب خصما عنه اه معز
 للسان الحكم اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الكفيل هل له مطالبة المكفول قبل أداء الدين
الجواب ليس له ذلك نقل الكفوي عن مجمع الفتاوى ماضه وليس للكفيل أن يطالب المال قبل
 أداء الدين اه والله تعالى أعلم **سئل** في الكفيل إذا أدى المال وأراد الرجوع والطالب غائب فقال
 المكفول عنه كان هذا المال من ربا أو من قمار أو كان غن دم أو مئة وأراد إقامة الدية بذلك على الكفيل

مطلب لا تبطل الكفالة
بغير الكفيل

مطلب فيمن أنكرت عنهم
أموال أميرية

مطلب هل ان خسرت فيها
فأنسرت ان خسرت فيها

مطلب أمر غيره بالانفاق
عليه يرجع للنقض بالشرط
الرجوع

مطلب قال ان نقاضت
دينك من فلان ولم يعطك
فانا ضامن

مطلب يصح توقيت الكفالة

مطلب اذا أدى ما لا سبب
الكفالة ولم يبين المال بأى
سبب

مطلب قال الكفيل ان
الأصل أعطاك دينك

مطلب ليس للكفيل
مطالبة المكفول قبل
الأداء

مطلب قال المكفول عنه
كان هذا المال من ربا أو
نحوه

نراط الرهي الشريعة وحيثم تتحقق الكفة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون رب الدين - طلبة
نرسوبه والمطالبة بوجوبها يسبق العقار اه قوله اذ ركها لايجاب القبول اه فلا تنب الكفيل وحده
ما لم يقبل الكفول اه او اجبى تنفي المجلس وهذا قول الامام محمد رحمه الله تعالى وفي نسخ الوصائل
وفيه الفتوى على قولها وقال ابو حنيفة تم لايجاب وحده فلا تنوب على القبول وفي الدور
والنيزفة قول الثاني يعني اه من الرد وقول صاحب الرد او اجبى عنه في المجلس او في وقت على
اشارة المطالب كما صرح وفي محل آخر حده والله تعالى اعلم ١٠ سئل في رجل عليه مائة مائة قرش
وقدله قبل ان يقر حال دفعه واحدة قبل لاطال على كل من قسم الاثنان الذين في الجواب نعم لما في رد
الخير الكفيل لو تعدد بلزعه الا بقدر ما يخصه كدفع الدين لو كان اثنين او ثلثة لو لزمه ما لم يكدوا
على التعاقب فطالب على واحد بكل المال كما ذكره الشيخ اه والله تعالى اعلم ١١ سئل عن
الكفيل المالك اذا دفع المال الى المطالب هل ينبت الرجوع من الاصل في الجواب ان كانت
الكفاية بأمر رجع عليه والا فلا خالي التنوب ولو كفل بأمر رجع عاثنى وان ضمير لا يرجع
اه خالي ان عاين قوله رجع عاثنى على ما اذا دفع الكفيل المطالب من الاصل فمعه القفير رجع
ما لا يلائم لانه ساقط او اراه في الضر وقال امضاء قوله رجع عاثنى عقبه على اذا دفع ما وجب
دفعه على الاصل في كفل عن المستاجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا يرجع له كما اجابنا
البركة في وقت وفيه وفيه ما لو ادى الاصل فمعه في سائر الزمان الى الكفيل بأمر الاصل ادى المال
الى الدائن بعد ما ادى الاصل ولم يمد له الا رجع به لا شيء يمكن ولا فرق بين العمل والمال اه بل
يرجع على الدائن اه كلام ان عاين رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم ١٢ سئل عن ضامن اذ كفل
هل يبيع في الجواب نعم يبيع خالي التنوب وتضمن كفلا عنه الفوق على عاين وبما يدر كل
في هذا البيع قال شرحه الملا في معنى ضمان الدرك اه أي يضمن ويكون الرد وهو الرجوع عن الفين
عند استحقاق البيع اه رد وخالي التنوب ارماء لا بد من ذلك اذ استحق البيع قبل القضاء
على الدافع بائن اه والله تعالى اعلم ١٣ سئل عن المطالب اذا اراد الاصل من الدين هل يبرأ
الكفيل في الجواب ان الاصل لا قبل ارماء او كسر يبرأ وكذا وان ورد في المال نفسه
وفي رداء الكفيل الى ذاتك الشايع في القول براءة الكفيل ظاهر لان المالك لا يطلب استيفاء نفسه
اراء الاصل لا يس للمطالب الا هو في القول بان الكفاية نعم دقة في انشؤ في المطالبة وكذلك على
القول بان الضم في الدين لان الاسقاط يتم بالسطم ولم يجر بد من الكفيل والمدن بردة تصرف على نفسه
يقاه الدين لشبهة التملك فارتد ابراء بردة في حق نفسه لا يمتد الى الكفيل كذا في شرح الوهابية
فتمت تال وعارة بالخطم هكذا

ولو أبرأ المديون ببرأ كافل • فلورده خلف المشايخ نيزير

والله تعالى أعلم ﴿ سئل هل يصح تعليق الكفالة بالشرط فأجاب أنه يصح تعلقه بالشرط
بلائنه كشرط وجوب الحق كان استحقاق البيع فعلى الثمن أو كشرط إمكان الاستيفاء كان قد مر
وهو ممكن عنه وكشرط تنفذه أى لعدم فراغ الاستيفاء كان غايته زرع النصر ولا يصح تعلقه بغيره
هبت الريح أو زوال المطر لأنه تعليق الخطر لا يصح كالبيع وذكر في الهداية والكافي أنه إن طلق بـ يصح
الكفالة ويجب المال حالاً وهذا سهل لأن الحكم فيه أن التاميق لا يصح ولا يترتب له المال لأن الشرط غير
بلائنه فصار كالعقبة بدخول الدار ونحوه عانس بلائنه ثم لو جع الأجل في الكفالة إلى هبوب الريح
نحوه لا يصح التأجيل ويجب المال حالاً أشار إليه بقوله إن فعل أى نحوه قوله إن هبت الريح أجال في
كفالة التصح الكفالة ويجب المال حالاً لأن الكفالة تصح تعلقه بالشرط لم تنطل بالشرط الفاسد

کے علاوہ

كالملكي والعراق وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعليقها بشرط سلام كالكفالة المال في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير ملاءم ويجوز تأجيله الى أجل معلوم والجهالة البسيطة فيها محتملة كالأجل في القتل وقدم الحاج ولا يجوز الى هبوب الريح ونزول المطر فان أحله البه بطل الاجل وزمة تسليم النفس حالاً اه من العيني على متن الكفالة تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل ملل للودع بالكسر ان تلف فلان وديعت فأناضن هل يصح هذا فاجواب نعم يصح قال المصنف الزملي في حواشيه على جامع التصويلين تفيد لاعتبار الزيادة مناضن قال للودعان ان تلف المودع وديعت أو أنكرها فأناضن اه وأن تلف أو قتل ابنك خطأ فأناضن اه وأن غضب مالك أحد من هؤلاء اقوم فأناضن يصح بخلاف قوله ان غضب مالك انسان حيث لا يصح اه وقبضه من موضع آخر وكذا لو قال للودع لو حدث للودع أو تلف فعلى جاز بالاجماع وكذا في كل أمثلة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الكفالة يجعل بأخذ الكفيل هل يصح فاجواب لا يصح لو شرط الجعل في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصله بطل الجعل والضمان اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت فبن قال لا يصح ما ثبت لك على الناس فأناضن هل يصح هذا الضمان فاجواب انه لا يصح هذا الضمان قال في جامع الفصولين انضنه قال ما ذابك على الناس أو على أحد من الناس فعلى لا يصح لجعل الضمان له وكذا لو قال ما ذاب للناس ولا أحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجعل الضمان له وكذا ان اسمك مالك أحد اه والله تعالى أعلم ❦ فوائده الاولى لم يزوج اه أو لم يسم فاهم ارفا كفل رجل بغير مثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة في المعنى وان دخل به الزوج وتخذ الكفيل بغير مثل وان طلقه قبل الدخول بها ووجبت المصلحة لا بتخذ الكفيل بالمصلحة (الثانية) لو كفل بالزاد بعد وجوبها في الاموال الظاهرة والباطنة لا يصح (الثالثة) قالت المرأة زوجي يريد ان يقب بغير النفقة كفيلا لا يصح الحاكم الى ذلك لانها لم تجب به واحتسن الامام الثاني أخذ الكفيل برفقاه وعليه الفتوى كذا في الانقروية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أتى رجل القاض وقال انني عليه دعوى تغذي عليه كفيلا فهل يجيبه القاض بذلك فاجواب لا يجيبه لذلك قبل بيان الدعوى قال في النفقة وليس لذي ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله في عليه دعوى فيسبيل بيان الدعوى اه ونقله الانقروية ولفظه تعالى أعلم ❦ سئلت هل لا كفول له وهو رب الدين حسن الاصل والكفيل معاً فاجواب نعم فقد نقل الحق ابن عابدين عن الخبر الزملي مناضن المكتفول له يمكن من حسن الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا اه وفي الدر المختار فان لزم الكفيل لازمه اه لا يزم هو الاصل ايضاً حتى يتحصه واذا حبسه له حبسه هذا اذا كفل بامره ولم يكن على الكفيل المطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا سب سراج وفي المنظومة المحمداية

لوقال مديوني مراده السفر * وأجل الذين عليه ماله سفر
وطالب التكفيل قالوا بلزم * عليه اعطاء كفيل يعلم
لوحسب التكفيل قالوا جازله * اذا أراد حيس من قسده كفته
لانه قد كان ذا لاجله * حيس فليجازه بضاه
ثم التكفيل ان يحتمل الاجل * لاشك ان الذي في ذال حال سئل
عليه فالوارث ان آذاهم * مرجعه من قبل ما التاجر حمل

اه والله تعالى أعلم **سئل** في امرأة تزوجت رجلا وبعد العقد بينهما ضمن أبو الزوج الزوجة
المهر المسمى وهو كذا ثم مات الزوج عن خلف له للراثة أخذ مهرها المسمى من الضامن وهو أبو الزوج
مطلب ضمن الابن عنه
الكبير المهر غير أمه

فالجواب نعم كما قلنا في ذلك شيء الاسلام على أخذى رجة لله تعالى واستدل له الكثر بقوله ولو
كان الامن كبير لو كان عنده الا بغير امره في حقه ثم مات الاب وابعد الضمان من تركه لم يرجع
ورثته بالاجاع اه والله تعالى اعلم

كتاب القضاء

سئلت هل يشترط في صحة الحكم في حقوق العباد تقدم دعوى صحيحة وهل يشترط لصحة المصرون
بكون المتداعين من بلد القاضي فاجبت نعم يشترط الحكم المذكور تقدم الدعوى المذكورة دون
المصرون ولا يشترط كون المتداعين من بلد القاضي قال ابو السعود والمصري في حواشي من لا يسكن
وشروط صحة الحكم ان يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصرون فالتضاء
بالسواد صحيح ولا يشترط ان يكون المتداعين من بلد القاضي في غير المقار وكذا في العقار وان لم يكن في
ولا ينعى على الصحيح اه سئلت عن شهادة العدة وعدنية على عدو وعن فضائه عليه
فاجبت نعم بانها لا تعتبر في التور وشروطه وقد صرح علماء بلن العداوة فثبت بضم
مذوقه وسئل ولي لا يجتمع اه سئلت عن الرشوة والحديعة ما القى بينهما او هل يحل دفع
الرشوة من المضطر فاجبت نعم ان الرشوة ما عليه الرجل لغيره ليعينه على امر من اموره والحديعة
لا شرط فيها وقد قسم الرشوة اربعة اقسام قسم حرام على الاستخذاء والمطى وهو الرشوة على تقليد
القضاء والامارة الثاني ارتضى الحكم وهو كذلك حرام من الجانبين الثالث ان يدفع المال لغيره بسوى
امر عند السلطان فاما الضرر وجلب الضرر وهو حرام على الاخذون الدافع قالوا وجبة حالها ان يستأجره
يوما او يومين الى الليل فصار منافع مملوكة ثم يسمي في الذهاب الى السلطان في الامر الثاني الرابع
ما يدفعه لغيره من نفسه او ماله لئلا يدفع حرام على الاخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشايع
في فائدة كل واحد من رجل القضاء ولم يزل الاموال عليه هل يحل بذنه بنى ان يحل اه من حواشي
ابو السعود والمصري على من لا يسكن سئلت هل القاضي يبيع التركة المسترفة بالدين
فالجواب نعم كما في حواشي الدر المختار ان عايدن وغيرها والله تعالى اعلم سئلت عن متداعين
ليس بينهما في الباطن خصومة وعلم القاضي بذلك فهل يجمعها فالحكم الجواب ما في المختار واذا كان
القاضي يعلم ان باطن الامر ليس كما ظهر موافقه لا تخاصم ولا يتلوع على نفس الامر بين المتداعين ليس له
سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصلح الاحتياط لحصول القضاء بمثل ذلك واما اذا
لم يعلم عدو وشهده فضاء ولم يرد هذا في عتب البلى اه من القواعد البدية سئلت عن
القاضي اذا انكر قضاءه وشهده عليه عدلان في الحكم فاجبت نعم في الجرح لو شهد انه قضى بكذا وقال
لم أقض لا تقبل شهادتهما خلافا لمحمد ورجح في جامع التصويل قول محمد لقضاء قضاه الزمان اه مسألة
في فان قلت نعم ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة اثنان في التارو واحق في الجنة فيقول
بين معناه في فتح القدير بان من عرف الحق فقضيه فهو في الجنة ومن عرفه ولم يقض به وجار الحكم
فهو في النار ومن لم يعرفه وهو الجاهل وقضى للناس على جهل فهو في النار اه سئلت مرار عديدة
عن حكم القاضي المستوفى لما يطلب فيه شرعا في نقض فاجبت نعم في الجرحية من قول القضاء
لا يجوز نقضه بعد اتراعه واستفادته شرطا وله أحكامه وسئل عن الاحتياط في اختلافه على
يسوغ فيه الاجتهاد اه سئلت هل القاضي الجرحي الذي يصلي الناس الجرحي ويخط
بينهم فالحكم نعم قال البرزنجي يجرى على القضاة للمجرى وهو الذي يصلي الناس الجرحي كسقاط
الزكاة والنسفة والرامة الزكاة حتى تبين من زوجها والكبرى القضاة وهو الذي تقبل الكراهة لاجل له

والطبيب

والطبيب الجاهل اه والله تعالى اعلم سئلت اذا كان المذنب أو المذنب عليه غاشيا مسافة التصبر وسفر
في انشاء محكمة الجلس عشرة سنة وسكت ثم اراد ان يذبح بعد ذلك فهل لا يسمع دعواه فالحكم الجواب نعم
لا يسمع دعواه كما في التكملة من فتاوى على أفتدى والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى عليه من قاضي
بالبرية هل للقاضي ان يجهله فالحكم الجواب نعم له ان يجهله الى ثلاثة ايام ان قال في سنة واحدة في المصر كما في
البرية والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى عليه من قاضي بالبرية هل يسمع دعواه في المصر كما في
البرية من مولانا السلطان ايدى الله تعالى فهل يسمع حكمه فالحكم الجواب لا يسمع ولا ينفذ والحكمة هذه وقد افتى
بذلك صاحب الحامدة والله تعالى اعلم سئلت عن اجرة المحضر هل تكون على المذنب فالحكم الجواب
اذا لم يكن للرسل اليه فتمردا لا جرم على الرسل وهو المذنب وان كان مقررا لا جرم عليه ثانياً التفتيح والله
تعالى اعلم سئلت عن المذنب عليه اذا دفعه الى قضاة هل يسمع دعواه في المصر كما في مصر فالحكم الجواب نعم
المذنب بان القاضي يسميه من الدفع فان كان حقيقيا لم يسمع له وان كان كاذبا لا يسمع له ولا يفتى اليه اه معزيا
الى انفاية والله تعالى اعلم سئلت هل للقاضي تزوج الصغيرة من نفسه او من ولده فالحكم الجواب
ليس له ذلك قال في الدر المختار من كتب النكاح ليس للقاضي تزوج الصغيرة من نفسه ولا من ولده لا تقبل
شهادته حاله وبعلم ان فعله حكم من عرى عن الادعى اه وقوله ولا يسمع لا تقبل شهادته أي كاصوله
وان عايناه وفروعه وان سئلنا وقوله وبعلم الخ أي وليس له ان يسمع لنفسه لانه في حق نفسه عسر وكذا
السلطان وقد افتى ابن القيم بان القاضي اذا تزوج بغيره لا يرفع الخلاف فليس لغيره نقضه وقوله وان عرى
عن الدعوى واما قولهم شرط فخذ القضاء في الجهدات ان يصير الحكم مائة تجري فيه خصومة صحيحة
من خصم على خصم فانما هو ان يحول على الحكم القولي اما الفعل فلا يشترط فيه ذلك فوقعنا
كلهم وكذا القضاء الصغرى لا يشترط له الدعوى والخصومة كذا في الشهداء في خصم حتى يدرك اسمه
واسم أبيه وحده وقضى بذلك الحق كان قضاءه بنسبه ضمنوا وان لم يكن في حادثة النسب وكذا لو شهد بان
فلا ينفذ وجبة فلان وكذا تزوجها فلا ينفذ كذا في خصم منكر وقضى بنسبها كل قضاء ما روي به منها
ونظيره الحكم بنبش الرضا بنسبه في ضمن دعوى الوكالة افايد ان عايدن في الرضا لله تعالى اعلم
سئلت في ممتنع وروية بعضهم قاصر وبعضهم غائب عن البلدولة تركه ووصى فهل يجب على
ولا الامر غير هذه التركة في دفتره ووجه فالحكم الجواب لا لا يجب ذلك على احد في الفتاوى الملهية
قبل كتاب الشفعة مانصة لا يجب على ولا الحكومة الا لاصية بوجع تركه ميت مات وفي وروية
قاصر او غائب وصبره في دفتره ووجه بالامع وجود وصي شرعى في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة اه
والله تعالى اعلم سئلت فيمن غاب بعد سماع القاضي عليه الشهادة هل يقضى عليه حال غيابه
فالحكم الجواب نعم يقضى عليه ما جحد عند الامام الثاني وهو ارفع بالناس في الخائفة مانصة وذكر
الخصاف اذا غاب المدعى عليه بعد سماع القاضي عليه البينة او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة
قبل التمدن او مات الوكيل ثم عدت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة وقال ابو يوسف رجة الله تعالى
يقضى وقال شمس الانفة لمخالف رجة الله تعالى وهذا ارفع بالناس ولو اقر المذنب عليه ثم غاب فانه يقضى
عليه ما اقره في قولهم وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقرت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك
البينة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقرت
عليه البينة يقضى بتلك البينة على الوارث وكذا لو اقرت البينة على احد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك
البينة على الوارث الاخير وكذا لو اقرت البينة على الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينة ولا تكف
بإعادة البينة اه وانما قلنا انها بقاء الكثرة قوله والله تعالى اعلم سئلت هل لا يسمع دعوى
اصل الوقت بعد مرور سنة ولا ثلث سنة حيث لا عدل لساكت فالحكم الجواب نعم لا يسمع بعد هذه المدة

مطلب اذا غاب الخصم
وحضر في أثناء المدة لا يسمع
دعواه
مطلب قال في سنة في المصر
عهل الى ثلاثة ايام
مطلب حكم قبل التعديل
لا يعتبر
مطلب في اجرة المحضر
مطلب اذا ادعى دفعا معصيا
عهل
مطلب ليس للقاضي
تزوج الصغيرة من نفسه
ولا من ابنه

مطلب قوله شرط فخذ
القضاء ان يصير مائة
محول على الحكم القولي

مطلب غاب بعد الشهادة
عليه هل يقضى عليه

مطلب لا يسمع دعوى الوقت
بعد مرور سنة وثلاثين سنة

مطلب يشترط لصحة الحكم
في حقوق العباد تقدم
الدعوى
مطلب شهادة العدة
وقضاؤه لا يعتبران
مطلب في القصر في بين
الرشوة والحديعة

مطلب من تعين عليه
القضاء يحل له اعطاء المال له
مطلب للقاضي يبيع التركة
المسترفة بالدين
مطلب ليس للقاضي سماع
الدعوى اذ لم يكن للمتداعين
لا نزاع بينهما في الواقع

مطلب انكر القاضي
قضاءه فشهد عليه به
مطلب في حديث القضاء
ثلاثة

مطلب حكم القاضي
لا يجوز نقضه بعد اتراعه

مطلب للقاضي ان يجمع
الفتي القلبي

تأني الملك منه ولواستحق عين من يوارث بقضاء بينة ذكر واقعها المرات كان قضاء على سائر الورثة
فلا تهم دعوى وارث آخر كما في النزاية أفاده ابن نجيم في فوائد الله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي
عزل الوصي العدل الكافي **الجواب** قال ابن نجيم في فوائد القاضي لا يحل له عزل الوصي العدل
الكافي فان عزله صار أشاجرا كذا في المحط واختلاف في عزله فنقل في الخاتمة قولين وجرم في المحط
بصفة عزله واختار في جامع الفصولين عدم الصفة ولكن العتد هو الصفة لا قول الأكثر كذا في شرح
المنقولة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حكم الحاكم وقت أو بيع أو إجارة هل يشترط لصحة
ثبوت ذلك الوقت أو البائع أو المور **الجواب** نعم قال حارث الهادي في جامع الفصولين أنه
واقعة له أن له ولاية الإيجار أو البيع لما جره أو بعه المحل أو بية وكذا في الوقت وإن
لم يثبت شيء من ذلك فلا يحكم بالصحة بل تنس الوقت أو الإجارة أو البيع اه والله تعالى أعلم **سئلت**
هل يشترط للقاضي التوقيع على ما يطلع شفعة بدون طلب الخصم **الجواب** نعم قال الكفوي
نقل عن الخزانة خمسة عشر جزءا للقاضي تخلفهم من غير طلب للقاضي التوقيع على ما يطلع
شافعة التشفعة والمشتري يريد التوقيع على ما يطلع المشتري يريد التوقيع على ما يطلع المشتري
ما يطلع المشتري والمرأة تطلب التشفعة من ودية في يد رجل ورجل يشتري بغير وثيقة أن لم يزوج
يضي بالزاد اه والله تعالى أعلم **سئلت** في القناوي المودعة من الصرافة والخصومة هل
يلقى على وضع بقى صفاتي التركة وأبني بالدينه فقال ولم أر شيئا من ذلك في دفع الدينه ويرحم
هل يحلف ويثبت أن يحلفه استبالحا اه **سئلت** في قض ما دون الاستقلال في الخصومة هل
للمع الدعوى والشهادة في مادة تهمي ذلك إلى القاضي ليحكم فهل للقاضي أن يحكم بذلك من غير إعادة
البينة **الجواب** ما في الخاتمة من قوله ولو أن الامام قد جسد الشاهدان لم يبالا اختلاف فامر
القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في مادة ويسأل عن الشهود ويستمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك
لكنه يكتب بذلك إلى القاضي وينهي حتى يقضي القاضي بنفسه لم يكن هذا الخليفة أن يحكم والقاضي
ما أمره القاضي والأمر إلى القاضي فان القاضي لا ينبغي أن يفتي بذلك الشاهدان ولا بذلك الاقرار بل يجمع
بين المدي والقاضي عليه وأمر معاودة البينة فلا تشهدوا بذلك بحضور الخصم في حصة القاضي
بذلك الشهادة قالوا هذه المسألة بلفظ فيها القضاء فان القاضي يستفرض رجلا لسمع الشهادة في مادة
ثم يكتب اليه كتاب فيعلم الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا عندى وكذا يكتب القاضي
الشهادة أو يكتب أن القاضي عليه أقر منى وكذا يقضي القاضي بذلك من غير إعادة البينة عنده فلا يصح
هذه التبعة لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع تلك الاقرار فكيف يقضي تلك الشهادة وبذلك
الاقرار باقرار الخليفة الآن تشهد الخليفة مع أنوع عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا
الاستدلال أن نظر الخليفة هل الذي شهدوا أو يكتب فدل له شهودا الا أنهم غير عدول وقد لا يتفق
أما أنهم يفتون القاضي المتفرق ذلك إلى الخليفة اه **سئلت** في رجل له دعوى لدى قاض في
العمل قد مره وتصب ثمره حضر مجلس القاضي الثاني وحكي مضمون الدعوى السابقة ولم يطلب
الاثن شيئا ترتب عليه سؤال خصمه هل يجب على القاضي الثاني سؤال خصمه بغير حكاية للدعوى
الاولى **الجواب** ان القاضي الثاني يسأل المدي عما يريد الا أن كان ذكر شيئا وجب سؤال
خصمه يسأل الخصم عن دعواه والا فلا كما في القناوي المودعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
رجل ادعى على آخر أشياء متعددة وأكره الذي كاه وطالب تخلفه فهل تتعدد اليمين بتعدد الاشياء أو
يحلف عليه بأحد عينها واحدا **الجواب** ان القاضي يجمع الكل ويحلفه عليه بيمين واحد كما في

مطالب ليس للقاضي عزل
الوصي العدل الكافي

مطلب لا يحكم بصفة وقت
أو بيع الأبعد ثبوت الملك

مطلب خمسة بطل للقاضي
تحكيمهم من غير طلب

مطلب مهم في القاضي اذا
أمر رجلا بجمع الدعوى
والشهادة

مطلب له دعوى في مجلس
قاضي معزول حضر لدى
القاضي الجديد وحكي
مضمون تلك الدعوى ولم
يطلب الاثنا
مطلب أنكر أشياء يحلف
عليها بجملة

الخلاصة

الخلاصة من القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقردين لا تحرم أنكر اقراره هل يحلف على
الاقرار أو على المال **الجواب** انه يحلف على المال في الكفوي والقنوي على أنه لا يحلف على الاقرار
وانما يحلف على المال من العبادة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط لحكم الحاكم
الاقرار للخصم وإذا أعذر إليه فسوف من وقت إلى آخره الحكم فيه **الجواب** نعم قال حارث الهادي في
بعضه رفع إلى قارئ الهداية فاجاب عنه بما نصه اذا شهد الشهود بحق وركبوا الخصم لم يبددوا
شرا يحكم القاضي وان طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليجي بالدفع يهل ثلاثة أيام فان لم يجي
بالدفع قضى عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاضي هل يجوز له تأخير الحكم بعد وجود جميع
شراطة **الجواب** لا يجوز له ذلك حيث لا يفي ثلاث شراطة في التهود ولما صلح أخا بواذا السهل
المدي أفاده في الاشتباه ونقله في الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** هل ينبغي للقاضي
مشاورة العلماء **الجواب** نعم قال في بدائع الصنائع ومن آداب القاضي أن يجلس معه جماعة من
أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج إليه لقوله تعالى وشاورهم في الأمر ندى الله تعالى
رسوله إلى المشاورة مع امتناع باب الوحي عليه صلى الله عليه وسلم فغيره أولى قال ولا ينبغي أن يشاورهم
بعضرة الناس لان ذلك يذهب بهبة المجلس والناس يهيمون بالجلس ولكن يقع الناس عن المجلس ثم
يشاورهم أو يكتب ورقة فتدونها اليوم أو يكلمهم بلغة لا يفهمها الخصم ان اه والله تعالى أعلم
سئلت هل للقاضي أن يسأل وصي الميت عن مقدار التركة **الجواب** نقل المحقق أن عابدين
في كتاب الوصي عن المحقق البصري ما نصه وأما من القاضي ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار
التركة ولا التكم معفي أمرها بخلاف وصي القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** من فاض
الحس في عقار فيدبر جليل في أدهم على الاخوان له خمسة أسداسه وان لا تحسده وأدى
الاخوان نصفه ونصفه لأدى وأن كل منهما سعة في مقداره فأي السنتين مقدمة **الجواب** نعم
بينة مدعى الحصة أسداس مقدمة لان ثبت الزيادة ولا خارج بالنسبة للسنتين للذين في يد صاحبه
وذلك أنه ثابت ان العقار المذكور في أيديهما ثبت أن كل واحد منهما له نصف مدعى النصف مدعى
الحصة أسداس لان ما صاحبه في ثلاثة أعشارها له وهو قد سلك مدعى ما صاحبه وبذلك ان
السنتين له فهو خارج وبينة الخارج مقدمة على بينة مدعى النصف مدعى أسداس قضى له بسنتين
بحال يد صاحبه وثلاثة أسداس له لاقضاه لان صاحبه لا بدعها وسند ذلك ما نقله في الخبرية عن
الشيخين للإمام الزليعي مما نصه اذا كانت الدار في أيديهما وكل واحد منهما النصف فلهما فلا
يصح في حيز ادعاه الأربعة اه وفيها أيضا البينة مدعى من بقى الارث أو الزيادة فيه وفي التوقيع
بينة مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها وكانت في أيديهما اه ومنه في قناوي القنوي والبعية
وفي جامع الفصولين كل واحد من مدعي البينة مدعى نصفه خارج في النصف الا يخرج حكمه الحكم الذي
اليدع الخارج اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الذي ادعى المطلب السجل من القاضي ليعرض على المتني
هل يصح ذلك **الجواب** قال في الخلاصة المدي اذا ادعى من القاضي السجل ليعرض على المتني فانه
يحبب القاضي وكذا اذا ادعى عليه هذا في قناوي التفتي اه وفي البراز بقية قبل التكم طلب
من القاضي السجل أو سواد الدعوى والشهادة ليعرض على المتني أيا بذلك اه والله تعالى أعلم
سئلت هل من ادعى على آخر فوضعه خصمه بالاقرار فانكره فلما أتى المدي عليه بالبيان قال المدي
أن أرفعت دعوى على خصمي في هذا الاوان فهل لايجوز لي اتمام الخصومة **الجواب** نعم في التوقيع
أنه لايجوز فانه لا يطلب من القاضي الحكم فله أن يؤخره ويحكمه والقاضي من ذلك لان المدي اذا
ترك بترك اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ادعى أحد الورثة ديناً للثب وقضى له هل يظهر حق في

مطلب أقرم أنكر الاقرار
يحلف على المال
مطلب لا يشترط الاقرار
في الحكم

مطلب لا يجوز تأخير
الحكم بعد وجود شرائطه
مطلب ينبغي للقاضي
مشاورة العلماء

مطلب ليس للقاضي أن
يسأل وصي الميت عن
مقدار التركة
مطلب في سؤال من
قاضي الحس

مطلب بينة مدعى كل
الدار أولى من بينة مدعى
نصفها
مطلب طلب السجل من
القاضي يصح

مطلب ادعى على آخر فوضعه
بالاقرار فانكره فلما أتى المدي
عليه بينة قال المدي رفعت
دعوى

مطلب القضاء لبعض الورثة
يفاء وفي حق الكل

الكل فالحجواب نعم يظهر ذلك في حق الكل قال في جامع القصولي أحد الورقة يصلح خصه على
الموت نعم الله عليه ونظهر ذلك في حق الكل وانما ثبت لولاءه وفني به أمواله أي حصته فقط
وقضى ما فلا يثبت حق الباقي اه والله تعالى أعلم سئلت هل القضاء على بعض الورقة قضاء على
باقيهم فالحجواب نعم كافي الشفع وغيره والله تعالى أعلم سئلت هل رجل مات عن زوجين
احداهما مطلقة رجما وهي في المدة هل ترثه او اذا عارضته ما غير ما لها اقد طلق قبل التارخ الى تذي
على الطلاق فيه وزعت القضاء عنها وبجرت عن اثبات دعواها هل لا يعمل بمجرد دعواها (الجواب)
عن الفصل الاول مانته الحق الكفوى وهذا منه رجل طلق امرأته رجما ثم مات وهي في العدة ترث
سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض اه (الجواب) عن الفصل الثاني ما في الخبرية لا يعمل بمجرد
الدعوى مالم يتور بالنية وفي نتيجة الشقوى نقض لاعتان الدرر مناضه انجزر بالدعوى لا يثبت الحق اه
والله تعالى أعلم سئلت هل أحد الورقة يقوم مقام البت وهل اذا عارض المدعي عليه يبقى للمدعي على
دعواه فاجبت نعم أحد الورقة يقوم مقام البت فجاءه عليه كافي الدرر (الجواب) عن الفصل الثاني
ان المدعي عليه اذا لحق بقى المدعي على دعواه ولا يعمل حصه بيته لكن اسله ان يتعاضد ما لم يشم
النية على وفق دعواه فاذا وجد فانه قضى به كافي الدرر اه وفي معنى الحكم كما في قول المحمدي
ابن ابي القتيبة اه والله تعالى أعلم سئلت هل يحبس الابن في دين والده فالحجواب
لا يحبس الابن والمبدأ الا في النفقة لولاهما اه من الشفعة تقلا عن الصبر الى ان وفي الشفع من اب
الحبس لا يحبس الابن في دين والده الا ان في من الاتفاق عليه اه وهذا لا يحبس أحد الابن والمبدأ
والمبدأ في الشفعة لولاهما اه والله تعالى أعلم سئلت عن قاض حكم في منقول يحمل ولم يشتر اليه
وقت الحكم هل لا يصح حكيه فالحجواب لا يصح قال في جامع القصولي من خلى المخاصرة شأن حكم
قال حكمت بشيئ ملكة الخ لم يدر ولم يدر كمر حضرة الخ لم يدر هذا لولاهما ان القاضي في المنقول
يحتاج وقت الحكم الى الاشارة كذا اه وفي شهادته اه والله تعالى أعلم سئلت اذا اقتت
البنت على الوكيل ثم حضر الموكل أو العكس هل للقاضي الحكم على من حضر من مافالحجواب نعم قال في
رد المحتار ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر وكيله بقضى بثلث البينة وكذا
قضى على الوارث بسنة قامت على مورثه اه والله تعالى أعلم سئلت عن محكوم عليه طهر في
الحكم كانه لم يد كريمة اعماله الشهود وانما هم من قبل ملته هذا لا يعمل بالحكم فاجبت كانه ملته
المذكور وليس بشي لان القاضي يخبر ان شاهد انما هو في السبيل اعماله الشهود وانما هم من قبل ملته
بقوله حكمت بعدم ما شهد عنده من شهوده من قبلهم اه في معنى الحكم تقلا من الخط وانما تعالى
أعلم سئلت هل للقاضي ان يحكم في أهل الشقة فالحجواب نعم اذا تقاوا له قال في معنى الحكم
ويجوز للقاضي ان يحكم في أهل الشقة انما كولو اراضوا الله ورضوا بكمه وليكسبهم بحكم الاسلام
اقوله تعالى فان ما لك فاحكم بينهم أو اعرسهم قال بعضهم ونظرا لهذا ان الحكم بينهم وان لم ترش
أساقمتهم وقال بعضهم وقال الحكم المسلمين ان يحكم بينهم في التظام مثل ان منع وارث وارثه
وما أشبهه افرضى المطالبان بذلك وأما المحرور انما لا يثبت ان يحكم بينهم فيه اه والله تعالى أعلم
سئلت فممن وكل غيره في طاب دمه من فلا نوبت فادعي المطالب التماس وطلب عن الطالب
فهل وبوصاله الدين في الحال أو دونها الى ان يخلف الطالب فالحجواب ما في معنى الحكم وهذا
انه لا يعمل على الوكيل لانه نائب والناية لا تجري في الاستدلال حتى لو وكله بقتن الدين وغاب فادعي
المطالوب له قد أدق الطالب وأراد بيته أمر فضاء الدين واتباع الطالب باليمن اه والله تعالى أعلم
سئلت فمن طالب احضار خصمه وهو خارج الصبر هل يحضره للقاضي فالحجواب ان كان

مطلب القضاء على بعض
الورثة قضاء على الكل
مطلب ما تزوج الطالبة
رحمها وهي في العدة قرنه

مطلب اذا حان المدة
عليه فالمدعي علي دعواه

مطاب لا يحبس الا يوان الا
ق نطقه الولد

مطالب لا بد من الإشارة
وقت الحكم الى المحاكم.

مطالب برهن علی الموکل ففان

مطلب القاضى مخدع
الصرع بأسماء الشهوة
وأنسابهم

مطلب هل للقاضي الحق
بين أهل الذمة

«طالب وكل غائب فادعى
المطلوب انطلاصه وطالب يدين
الطالب

مطابق طلب اجزاء از خود
من خارج المعصر

قوله يا من المصير بحيث عكسه الحضور والميت في منزله يحضره له وان كان بعيدا من المصير بحيث لا عكسه الحضور والميت في منزله اختلف المصنف فيه فدل بامر الله في إقامة البينة ان الله عليه حجة ولا تكون هذه البينة لاجل القضاء بل لاجل الاحضار فان تأخره احضره فاذا احضره امر المذي بما عاده البينة فاذا أعادها قضى بها عليه وقيل بحجة الله على فلان لكل افعاله من مجامعة وان حلف امرها بحضارة الاول اصح وعلمه اكثر لقضائه من معنى الحكماء والله تعالى أعلم (وقد السؤال) عن حلف بالاثبات للزومة ومنه هل يلزمه الطلاق الثلاث فالجواب نعم معنى الحكماء ان اعتباري في ذلك عرف الحالف لا عرف المتي فلو ادخل المتي بله لا يكون عرفهم فيه انه يراد به الطلاق الثلاث لم يجز له أن يقتضي فيه بذلك ولا يوجب للثني أن يقتضي عباتي عرف على العرف لا بعد معرفة العرف اه والله تعالى أعلم (وقد السؤال) عن قطع أو حرق صك غيره بعد ما بان لزومه (فاجبت) بانها يضمن قيمته مكره وانما افادته في معنى الحكماء نقلنا عن خزائن الفتوة والله تعالى أعلم **مسألة** هل يشترط في حكم الحاكم اذا كان في حقوق العباد تقدم دعوى صحبة فالجواب نعم في التور وشرحها للعلائي فانها شرط في نفاذ القضاء في المجتمعات من حقوق العباد ان يصير الحكمي حاد ثابا بتقديم دعوى صحبة من خصم على خصم حاضر مثنا عن عمر بن قنبر بن يحيى عند قاض قضتي ببصره انه بدون ان لا يعلم بصفة قضاءه لفقه شرطه وكان اقتضاها عليه لا غير اه من مسائل شتى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

(كتاب الدعوى)

سئلت عن رجل اشترى البع فابته المشتري فادعى البائع الا انه هل يسمع فالحجواب نعم يسمع
قال في التكملة لا اشكر البيع فهو من عليه المشتري فادعى البائع الا انه قال يسمع هذا البيع اه والله تعالى اعلم
سئلت فيمن ادعت امرأتين فدفعا الواحدة بايام كانت حراما على مورثها قالت هي تزوجني بعد ذلك
واقرت بالانكاح في مرضه هل يسمع منهما في دفع الحجواب نعم كافي الزينة والله تعالى اعلم
سئلت عن المدي عليه اذ لمك وامتنع من اعطائه الحجوب او اعطى جوابا غير كاف وامر على ذلك
هل يجبره القاضي على اخواب الزام فالحجواب نعم في السراعية يجبره ووقته لمجلس ليس يجب عا
رضي به عليه اه والله تعالى اعلم سئلت عن اشترى مكر لا ووز ونا خضر البائع السكال فقال
اولا في دفعه من خصه والمشتري ونسبه ثم لحي التخصيص هل يسمع دواء فالحجواب نعم الظاهر
المشتري ان يرضى جميع البيع او له استوفى جميع مدفوعه عليه العقد فاقول في دفعه ان عدا ما مضى مع
يبه ولا يسمع قول القباي وحده لان يشهد معه آخر له يرضى جميع العقود ويؤم وكذا لو كان اه من
فتاوى ذوي النباه والله تعالى اعلم سئلت عن دعوى دفع التعرض هل يسمع فالحجواب نعم وقد
صور العلامة الطوطاوي ذلك بقوله انه يقول ان فلانا تعرض في كذا فيخرج وطالبه يدفع التعرض
فانه يسمع فيه بناء القاضي عن التعرض لا بغير حق فاذام لا يحقه فهو مخرج عن التعرض فاذا وجد حجة
تعرض بها او فيه كفاية والله تعالى اعلم سئلت هل يسمع الدعوى بسبب الاقرار فالحجواب
لا يسمع قال في الزاوية ادعى ان له عليه كذا وان العن التي فيه له كانه اقوله به واتسده ايدعي
الاقرار وقال انه اقتران هذا الى وان عليه كذا فيسبب دفعه وعامة المشايخ على انه لا يسمع الدعوى لعدم
صلاحه الاقرار بالاستحقاق اه والمأذني كثير من الكتب والله تعالى اعلم سئلت في جماعة
على كون ارضوا يتصرفون في انواع التصرفات مدعويين سبعين سنة مع وجود دينهم ومشايدتهم
للتصرف وعدم تنازعهم ثم ائتم الله الطائفة لا مانع اذ انهم الآن بعضهم يدعي في تلك الارض هل لا يسمع
دعواه فالحجواب نعم لا يسمع دعواه والحالة هذه وقد نقل في التتبع فتاوى علماء المذاهب الاربعة

طالب حاتم بالإيمان اللازمة
وحنث أهل طائفة الملاحقة

طالب أحرق حلقه بغيره
 ضمن ففته مكتوبا
 طالب لا بد من تقدم الدعوى
 في حقوق العباد

مطلب اني الاثالة بعد
انكاره البيع تقبل دعواه

مطلب فيمن استمع عن اعطاء
الاجابات

مطابق تمام البیع ثم ادعی
الانقضاء

مطالب تسعدهوی دفع
التعرض

مطالب لاتصح الدعوى بسبب
الاقرار

مطابق لاتین مع الذی یومر بعد
خمسة عشر عاما

بذلك ونقل الكفوى عن الزاوية لا تسع الدعوى بعدت والاثني سنة ولكن المختار ان لا تسع
 بعد خمس عشرة سنة الا بامر السلطان اه والمسألة مشهورة وفي كثير من الكتب مجردة مسطورة
 والله تعالى أعلم **سئل** عن اقتران في ذمة لفلان كذا وكذا بطريق شرعي ولم يقر به قط
 عوض ثم ادعى انه اقتران كذا بطريق آخر به واستعطف في دعواه ونقض له والمسألة في فتاوى
 والفتوى ان المقر له يحلف انه ما كان كذا فاعلم **سئل** عن رجل يملك دارا في قرية
 قاضي الهادي والله تعالى أعلم **مسألة** في المدعى من اذاترك الدعوى بترك يعني تقطع الخصومة وتركه
 والمدعى عليه من ترك الدعوى بترك اه من مدين الحكم **سئل** في دفع الدعوى الفاسدة
 هل يصح فالحجواب نعم يصح في الزاوية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح في الاصح اه غير آت في
 الفتاوى لما في ذلك من الجرح ما فيه فان قلت في ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها
 قلت في فائدة دفعها على وجه العصمة كان الدفع الاول كذا اه والله تعالى أعلم **سئل** اذ ادعى
 مدعى دعوى فاقضها له بامر القاضي فاقضها له فالحجواب نعم قال في مدين الحكم اذ انقص المدعى من
 دعواه ما فيه بيان طلبه امره بما قامه وان اقر بالشكال امره بما فاذ اخذت الدعوى بسال الحكم
 للحجوب اه والله تعالى أعلم **سئل** عن المدعى عليه اذ اقال ان المدعى عليه من اذاترك الدعوى
 وهو في يدى عار به هل لا تسع دفعه الخصومة فالحجواب نعم لا تسع دفعه عنه الخصومة بذلك ثانی
 الفتاوى الهادي والله تعالى أعلم **سئل** عن الدفع هل يقبل قبل إقامة البينة فالحجواب نعم
 يقبل قال في نظرية تايصم الدفع قبل إقامة البينة يصح بعد ذلك الحكم بغيره بعد وكما يصح
 عند الحكم الاول دفعه عن غيره وكما يصح قبل الاستماع له دفعه اه والله تعالى أعلم **سئل**
 فيمن باع عقاره لغيره ثم اشترى بغيره بغير ما كان عليه او غيره حاضر يرى البيع والبيع والتصرف وهو
 ساكت لا مانع ثم يقوم ويدين انه كاه او بغيره هل لا تسع دعواه فالحجواب لا تسع لما اقر ان
 من يرى غيره يصح او ساكنا او لا فترى فيه المشتري زنا والى ساكت تسع دعواه ثانی جامع
 التصرفين والاشياء افاده في نظرية (اقول) ولا يشترط حضوره مجلس البيع بل عليه كافي بحجة
 الفتاوى والله تعالى أعلم **سئل** في ادعى ان ابن عم الميت هل يحتاج الى نسبة الاب والام الى الجدة
 فالحجواب نعم قال في مدين الحكم ادعى ان ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجدة
 ليعلم به معلوما لان انتسابه الى الجدة ليس به معلوما هذه النسبة ليس بنات عند القاضي ليشترط البيان
 ليعلم انه اخوه لايه وامه ولو شهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل اقدم التعريف اه وفي تنقيح
 الحامدية ادعى انه اخوه لايه وامه وشهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لانه لا يحصل
 التعريف وقيل يصح اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل استأجر دارا ومعت السدة وغاب وترك
 متاعه فيها قول رب الدار ان يتخ الدار ويحكم في غيب الاستأجر فالحجواب نعم قال في التكملة
 معت المدة وغاب الاستأجر وترك متاعه في الدار فاقضت بان له ان يتخ الدار وسكن فيها او امل المتاع فجعده
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفسخ على اذن القاضي اه والله تعالى أعلم **سئل** هل
 يشترط لصحة دعوى العتق بيان انه في يد المدعى عليه فالحجواب ان ذلك شرط لصحة القضاء بالملك
 لا لصحة الدعوى كافي التكملة والوقائع المصرية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل يدين عقار
 منذ عشر سنين حدث آخر وضع يده عليه هل يكون صاحبه فالحجواب لا يكون كذلك قال في
 قور العين عقار يدينه أحدث آخر يدينه عليه لا يصح فيه ذاب ولو علقه فاش باهره رة ولو ادعى انك أحدث
 البعليه وكان يدينه فانكر بحلف وعامة فيه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن رجل ادعى على آخر مالا
 فاقتر له بواذى الاياه وان له بينة تشهد بذلك وهي متعذرة فهل يعمل الى احضارها فالحجواب

مطلب فمن ادعى انه اقتران كذا
 مطلب للمدعى من اذاترك
 ترك
 مطلب في حجة دفع الدعوى
 الفاسدة
 مطلب اذا ادعى دعوى
 ناقصة او مر بها
 مطلب للمدعى عليه قال انه
 ملكي ثم ادعى انه عار به لا تسع
 عنه الدعوى
 مطلب لا تسع دعوى من
 رأى البيع والتصرف
 مطلب ادعى ان ابن عم له لا بد من
 بيانه نسبة الاب والام الى الجدة
 مطلب لرب الدار فتح الدار
 المستأجر بعد تمام المدة
 مطلب بشرط صحة القضاء
 بالملك بيان ان العقار في يد
 المدعى عليه
 مطلب من حاجته وضع
 البينة على العقار لا يكون
 صاحبه
 مطلب ادعى انه بينة
 متعذرة لا يعمل الى احضارها

لا يعمل الى احضارها في فتاوى قاضي الهادي اذ اقتر بالمال وادعى الاية ان لم يشهد بذلك بينة في الحال
 اكرم دفع المال واذا اقام بينة بعد ذلك رد اليه ما اخذته من الذي ادعى له المدعى ثبت باقر المدعى عليه
 وما ادعاه من الاياه لم يثبت ولا يثبت الثابت بمجرد دعواه الاياه اه ومن اقتر بدار في يده ان المدعى
 اشتراها منه في القياس تنزع منه في الحال وفي الاستحسان تنزله في يده ثلاثة ايام وقرضه منه كميل
 حتى يقيم البينة كافي مدين الحكم والله تعالى أعلم **سئل** اذا طلب للمدعى من القاضي وضع
 المنقول في يد عدل حتى تتم المرافعة هل يجيبه الى ذلك فالحجواب ما في البحر من الفتاوى الصغرى لو
 طلب للمدعى من القاضي وضع المنقول على يد عدل فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا جابه وفي
 العقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الفرلان الفرقة اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يكفي في
 دعوى العقار حدود ثلاثة فالحجواب نعم قال في الدر المختار لو ترك الرابع صح اه لكن في الجوى وقال
 زفر لا بد من ذكر الحدود الثلاثة لان التمسك بغيرها لا يثبت الاجم والفتوى على قول زفر والى ذلك غلط في
 الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة هذه احدى المسائل التي يقتضى فيها قول زفر كما اشترت الى ذلك في
 متنقوش في ما يقتضى من آراء الفرغوى
 دعوى العقار بالابدارية * من الحدود وهذان وجلى
 اه افاده الحق الطحاوى رحمه الله تعالى وبحت فيه في التكملة ونقل عن التاليفي ان الفتوى على
 الاكتفاء الثلاثة وله لا يقتضى قول زفر والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى عقارا وحده بعدد
 السفل هل يكفي تحديده بذلك فالحجواب نعم قال في التكملة اشترى عقارا ليس له سفل بعد السفل
 لا العلو اذ السفل مبني من وجه من حيث ان اقرار العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديده يقتضى عن تحديده
 العلو العلو في تحديده السفل هذا الذي يمكن حول البلوغ فلو كانت يدينه ان يحدد العلو لانه هو
 المبيع اه والله تعالى أعلم **سئل** في ادعى على زيد عتقا في يده انها كانت ملك والى مات وتركها
 ميراثا لفلان ولفلان وكذا رجله الورثة ولم يبين حصته هل تسع دعواه فالحجواب نعم تسع دعواه
 ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالسفل لا بد من بيان حصته ولو يبين حصته ولم يبين عدد الورثة قال
 هذا ميراثا في جملة عتقواى وصحت كذا في مدين الحكم هذه الدعوى مالم يبين عدد الورثة لجواز ان تكون
 حصته انقص مما هي اه من جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئل** في ادعى ان ابن عم الميت
 شقيق ابيه هل يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجدة فالحجواب نعم قال في جامع الفصولين
 ادعى ان ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجدة ليس به معلوما لان انتسابه بهذه
 النسبة ليس بنات عند القاضي فيشترط البيان ليعلم اه (وقته أيضا) ادعى انه اخوه لايه وامه وشهدوا
 ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي حواشيه لارمى (سأل) عن ادعى ان الميت
 ابن ابن اخته شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم اب الميت ولا اسم امه ولا اسم اب ام ابيه (فاجبت)
 بعدم القبول اه **سئل** في ادعى عتقا امكامة مطلقا هل يسأله القاضي عن صاحب اليد من هو
 فالحجواب نعم قال في جامع الفصولين لا بد من معرفة القاضي كون العقار في يد المدعى عليه فذكر المدعى
 انه يدين اليوم بغير حق ولو شهدوا بالحق لارمى (وقته أيضا) ادعى انه يدين المدعى عليه تقبل عند تحديده الله
 تعالى لا في ظاهر الزاوية ولو شهدوا بالحق لارمى (وقته أيضا) ادعى انه يدين المدعى عليه تقبل عند تحديده الله
 اذا الحاجة الى الشهادة فليصير خصما في اثبات الملك ثم اذا شهدا بدينه بسأله القاضي عن منع شهادته
 بدينه او عن معانته لانها عار عاراه انه يدينه وظن انه يدعى هما الشهادة فليذكر كثره اعاياه
 لا تقبل اه والله تعالى أعلم **سئل** في خطب امرأه وطلب نكاحها في اليوم الف لاني تم
 ادعى انها كانت زوجته في ذلك اليوم هل يكون طلب نكاحها مانعا من دعوى نكاحها فالحجواب نعم

مطلب طلب للمدعى وضع
 المنقول في يد عدل
 مطلب يكفي في دعوى
 العقار حدود ثلاثة
 مطلب اشتري عقارا وحده
 بعدد السفل كفى
 مطلب حصر الورثة ولم يبين
 حصته
 مطلب ادعى ان ابن عم
 شقيق يحتاج الى نسبة
 الاب والام الى الجدة
 مطلب لا بد من معرفة
 القاضي كون العقار في يد
 المدعى عليه
 مطلب طلب نكاح الامة
 مانع من دعوى نكاحها او طلب
 نكاح الحر مانع من دعوى
 نكاحها

يكون مانعا قال في الفتاوى الاثنية نقلنا عن البرازية طلب تكاح الامة ما منع من دعوى تكاحها وطالب
 تكاح الحرة مانع من دعوى تكاحها اه من تحت التناقض سئل عن رجل له بارية فوطها
 فولدت ولدا فادعاه هل يثبت نسبته منه فاجواب نعم قال في التتوير من باب ثبوت النسب ولدت امته
 الموطوعة ولدا فوقف ثبوت نسبته على دعواه قال شارحه المالكى اضعف قرأها اه والله تعالى اعلم
 في وقع السؤال اه عن اذى ما لا يسبب حساب جري بينهما هل يصح دعواه فاجواب لا تصح لان
 الحساب لا يقع سببا لوجوب المال كافي بقول الكفوي على فتاوى شيخ الاسلام على ائني والله تعالى اعلم
 سئل فمن اذى ان هذا ملكي وان الله عليه احدث عليه اليدهل تصح هذه الدعوى
 دعوى غصب فاجواب نعم هي دعوى غصب على ذي اليد كافي البرازية والله تعالى اعلم سئل
 هل يلزم المدي بقدم من الموقوف كالبسع ان يبين في دعواه انه وقع بالرضي وطيب النفس فاجواب نعم
 قال في التكهون او مادعوى العقد من بيع واجارة وصية وغيرهما من اسباب الملك لا بد من بيان الطوع
 والرضة بان يقول باع فلان من طاعة او اغياي حال فاعاد نصرة فله ان يملك الاكر اه والله تعالى اعلم
 سئل عن اذى على ان اقر استأجر هذه الدار التي في يدك من فلان قبل ان تستأجرها هل
 هل ينصب المستأجر خصما فاجواب نعم هذه الدعوى عليه فاجواب انه ان اذى فلا بان قال انما قضيتها
 فلك فاحذمت ادى بغير حق ينصب خصما ولو قال انما استأجرتم فلكا ولكن ساء اليك لاني لا ينصب
 خصما لان المستأجر لا ينصب خصما في اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة الا بدعوى الغصب عليه كافي
 نتيجة الفتاوى عن حصة المفقى والله تعالى اعلم سئل فمن رأى غيره يبيع عقارا او يملكه الى
 المشتري فحضر في المشتري والى ساكن ثم قام ببعده او بخصمه هل لا تصح دعواه والحال ما ذكر
 فاجابت اه لا تصح دعواه ولا حصة هذه الا في حق الغير بقوله من جامع الفصول والاشياء وغيرها
 والله تعالى اعلم في وقع السؤال اه عن اذى على آخره تسلم انه قد اراد ان يبيع العقار فباعه ولم يذكر سببا
 تصح دعواه فاجواب نعم قل المحقق قارى الهادى فجميعا عن سؤال مثل هذا ما مضى هذه الدعوى
 تصح ولا يجبر المدي على بيان سبب التسليم الا اذى به وان المدي رد الجواب فان اكرهوا فام المدي
 ينسب على ذلك قضى له على اذى ولا يلزم الشهود ببيان الحصة اه والله تعالى اعلم سئل في
 رجاء كل من ادعى عليه ان يرد من زيد وتاريخ احدثه المدي هل يعمل به الا سبق فاجواب نعم
 المسألة في كثير من المعترات والله تعالى اعلم سئل من جنى اذى على آخره فقال المدي
 اية لا أعرف مقدار ماله على ولا مقدار ما قبضه نسبت الجرم هل لا يحد هذا جوابا ويحس حتى يجيب
 في واجبت اه نعم يحس حتى يجيب عن الدعوى اقر او تكار على السراجية والله تعالى اعلم سئل
 فمن اذى على آخره حتى ولم يقم بشيء وطلب من القاضي ان يحد على خصمه كذا لعله لا يحد ذلك
 في واجبت اه نعم في الخامسة ان قال يدين فائبة لا يكفره وان قال حضور في القياس لا يكفره له وفي
 الاستسكان يكفره الى المجلس الثاني اه والله تعالى اعلم سئل فمن اذى على آخره فحاله حال حياة
 زوجته كلنا يدين او ورثتها كان بلا اذنها فاطلوا من فاجواب ان القول للزوج لشهادته الظاهر
 له كافي البرازية والله تعالى اعلم سئل عن اذى على آخره اثنان عبيدا اشترا منه وقبضه من
 تصد الدعوى وان لم يبين العبد باوصافه فاجواب نعم لانها في الحقيقة دعوى دى لما كان مقبوضا
 اؤاد الكفوي نقلنا عن التتار خاتبة والله تعالى اعلم سئل فمن اذى على آخره فاجابة ان بعضهم
 ضربه او ضرب قبره بغير اذنه من غير تعيين الضارب منهم هل تصح دعواه مع جوار المدي عليه
 فاجواب لا تصح من غير تعيينه يدل على ذلك ما في الخبر بق (سئل في جماعة يضربون بالنادق فاصابت
 يدهم وجهه صغير ولم يعلم بالحكم اصاب) حيث لم يعلم الضارب ولم يعلم لا تصح الدعوى على جميع الضاربين

مطالب ادعى ان تصرفه
 مال زوجته حال حياتها
 كان باذنها
 مطالب ادعى عن عبيد
 مقبوض لا يلزم منه بيان
 اوصافه
 مطالب ادعى ان بعضهم
 ضربه لا يقبل

حيث لا يصح الضرب منهم باجمعهم لان ذلك محال اه وفي التتبع شرط صحة الدعوى العبد بالمدى
 عليه غيب لم يعلم الضارب ولم يعلم لا تصح الدعوى على جميع الضاربين اه والله تعالى اعلم سئل
 فمن اقر بان اياه وقبضه العتقار القلاني على اخوته الذكور دون الاناث ثم عزم الى آخر شرط الواقف هل
 يوافق هذا اقراره ولا تصح دعواه ولا دعوى وارثه بعده عينا ناقضة فاجواب نعم في الاثنية
 اقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما به ائني أو السبع اه والله تعالى
 اعلم سئل فمن اذى حقا فاجبه ولا في عقار فله ان يكون دعواه حقة والحال هذه فاجواب
 لا تكون حقة قال في الدر المختار في ائني بيان شروط صحة الدعوى ومعلومة المدي أى المال للمدي
 اذ لا يقتضى مجهول اه وكتب عليه المحقق ابن عابد بن قوله اذ لا يقتضى مجهول ويستثنى من فساد الدعوى
 بالمجهول دعوى الزهر والغصب في الثانية اذا شهدوا الزهر من عسده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا
 منه جازر شاهدتهم والقول للزهر من أى ثوب كان وكذلك في الغصب الخ فالدعوى الاولى اى بصر زاد
 في المراج الوصية والقرار بان اذى حقا من وصية او اقرار فانه ان كان المجهول لا تصح دعوى الاراء
 المجهول بلا خلاف فثبت المستندات خمسة اه والله تعالى اعلم سئل فمن اذى اشياء مختلفة
 الجنس والنوع والصنف كرقعة الكل جل هل يكفي ذلك فاجواب نعم كافي الدر المختار وغيره والله
 تعالى اعلم سئل من دعوى ما هو مال الثبوت فلا وعادته هل تصح فاجابت اه لا تصح قال
 في الجوى كون المدي مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل عقلا او عادة باطله لتبين الكذب في المستحيل
 العقلى كقوله لمعرف النسب وان لا يولد مثله مثله هذا البنى وظهوره في المستحيل العادى كدعوى
 معروف بالقرى او اعطى على آخره اقرضه اياه اذ قد وجد واحدة او غصباه منه فالظاهر عدم سماعها اه
 والله تعالى اعلم سئل فمن اذى بعض دار ثم ادعى عليها هل تصح دعواه فاجواب انها لا تصح كما
 في البرازية بقوله تعالى اعلم سئل من اذى دينان وجه قرض قدره كذا وكذا فقرأوا بين ان ذلك
 من صنف الريال المجردى او من صنف القليلة او نحو ذلك فهل لا تصح دعواه بدون البيان فاجواب نعم كما
 في الوقائع المصرية قال لان الدين يقتضى بامثاله حيث كانت من المثلثات فان لم يبين كانت الجواراة
 موجودة فلا تصح الدعوى مما يخلاف البيع فانه يصح ويخبر المشتري كافي الهندية والله تعالى اعلم
 سئل فمن اذى على آخره دنسا او زهوا من الحقوق فاجابه بقوله لاحق لك قبلى او لا تستحق
 على شيئا هل يكون هذا جوابا كافي فاجواب نعم فقد دفع مثل هذا السؤال لسراج الدين قارى الهادى
 فاجاب عنه بقوله نعم قوله لا يستحق على شيئا جواب كافي للقاضي ان يسأله عن السبب لكن اذا تصح
 من بيانه لا يجبر عليه اه والله تعالى اعلم سئل فمن اذى ان هذه القطعة من العقار له بسبب
 القسمة ولم يبين انها كانت بالتراضي او بقتضاء القاضي هل لا تصح دعواه فاجواب لا تصح بدون ذلك
 لاني البرازية والله تعالى اعلم سئل عن اذى على آخره مكره او قرض او ودعة او عارية او
 قبض مال بطريق الوكالة فانكرتم اعترافى والى الرد هل يقبل قوله فاجواب كافي فتاوى قارى
 الهادى اذا حذر في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل الا سنة لا يباحود من جى الامانة اه والله تعالى اعلم
 سئل عن اذى على آخره اخذ منه كذا بغير حق وهلك منه فاجاب الاخره اخذه بحق وبرهن
 على ذلك هل يقبل منه ذلك فاجواب نعم تقبل بينة الاخذ لا يندفع المدي لانه اذني الضمان
 عليه وهو يدفعه بالبينة كافي جامع الفصول في الحادى عشر والله تعالى اعلم سئل عن اذى
 على آخره دفع اليه كذا قرضا فاجابه الخصم بقوله نعم دفعت الى ولكن اصرنى يدفعه الى فلان وقد
 دفعت اليه وبرهن على ذلك فهل يكون هذا دافعا فاجواب انه يكون دافعا خصوصا كالتسليم
 الكفوي عن العادى والله تعالى اعلم سئل عما اذا حضر رجل عند القاضي وقال له احضرنى

مطالب اقرانه وقت لا تصح
 دعوى ورثته انه ملك

مطالب دعوى المجهول لا تصح

مطالب ادعى اشياء وذكر
 قيمة الكل هل يقبل
 مطالب لا تصح دعوى ما
 يستحيل

مطالب ادعى بعض دار ثم
 ادعى اكل تسع
 مطالب ادعى قرض او ودعة
 انها من أى صنف لا تصح

مطالب لاحق لك قبلى
 جواب كافي

مطالب ادعى قطعة أرض
 بالقسمة فلان من سنانها
 بالتراضي او بقتضاء القاضي
 مطالب بخلاف الامانة ثم ادعى
 الرد لا يقبل

مطالب قال اخذته بحق
 وبرهن يقبل

مطالب قال دفعت الى
 وأصرنى يدفعه الى فلان
 وبرهن يقبل

مطالب في طلب احضار
 الخصم

ولا لا الذي عليه هل يجب عليه حضوره بمطابق المقي فالحجواب ان الشافعي لا يحضره بغيره
 طلب المذني بل يرد معناه دعواه فان رآها شخصاً أحضره فطلب الجواب والا فلا اه من حوائش أي
 السعدوني من ملاه كمن والله تعالى أعلم سئلت فيمن كتب شهادته في ملك كتب فيه باع ملكه
 أو باع معاً فاذنا ما نأخذ أي ائتمركه هل يسمع دعواه بعد ذلك أنه فالحجواب لا يسمع دعواه كافي
 التنوير من الكفاية والله تعالى أعلم سئلت ما قواسم أهل العلم في أي شاعلى ذى دفقال
 ذوالدهو ودية عندي من فلان وبرهن هل تندفع عنه الخصومة فالحجبت نعم قال في التنوير
 لو قال ذوالدهو الذي أودعته فلان أو أجازني أو أجرني أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت الخصومة
 المذني اه والله تعالى أعلم سئلت عن أبا آخرا عما نأخذ أي عليه على سابق على الأراء
 هل يسمع دعواه فالحجواب لا يسمع دعواه قال في الاشياء لا يسمع الدعوى بعد الأراء العام اه وقال
 ابن وهبان ومن قال لا دعوى في اليوم بنذرا شافعي من بعدهم انكسر
 اه والله تعالى أعلم سئلت فيما اذا الذي يرد على عمرو وعمل معن وعمر عن ابيه انه قد اعلى على خالد
 فلو اننا ائتمت به على عمرو أو لا لما نأخذ أي هل يسمع دعواه في الثاني فالحجواب نعم لا يسمع دعواه
 على الثاني لان الحق الواحد كالا يستوفى من اثنين لا يحاصم فيهم اثنين كافي الزاوية والله تعالى أعلم
 سئلت عن رجل كان يصرف في غلات امرأته ثم ماتت فادعى ورثتها ان تصرفه كان يصير
 المأوقل هو انه كان مالها فهل القبول قوله فالحجواب نعم القبول قوله في ذلك كافي حوائش المحوى
 على الاشياء والله تعالى أعلم سئلت عن رجل كان يملك من القواعد والضيقات فالحجبت بقوله في
 لا يعمل لثني ذلك وانما عليه حكاية النقل الصريح اه حوى والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى
 انهم وهم على آخر فاباه بقوله ان حلفت انك سالت على دفعته اليك شافعي المذني نعم المذني ما به
 الاراهم ثم قام بالادفع بطلبها هل يجب ذلك فالحجواب انه ان دفع الفراهم في الشرط الذي
 شرط فهو باطل والله تعالى أعلم سئلت في ان شرط بالادفع ان يدين بفلان انفاضة والله تعالى
 أعلم سئلت من الدعوى في الطريق السلام والتمري ونحوهما من النافع العائدة الى العموم
 هل يسمع فيها مرور الزمان حتى لا يسمع فيها الدعوى بعد خمسة عشر عاماً أو بعد ست وثلاثين سنة
 فالحجواب انه غير معتبر فيها لا يسمع الدعوى في اول يوم بعد مرور خمسة عشر سنة كافي المحل من مادة ١٦٧٥
 والله تعالى أعلم سئلت عن رجل ساء شياً ثم اتعاه هل يسمع دعواه بعد المساومة فالحجواب
 لا يسمع بعد المساومة لصحتها الاقرار بان المذني الذي ادعى في الزاوية والله تعالى أعلم سئلت هل
 يسمع الدعوى على المدين بدين مؤجل فالحجواب نعم في فتاوى رضى الهادي (سئل) هل يسمع
 الدعوى في الدين المؤجل على المدين لا يسمع وتصحله (اجاب) نعم يسمع الدعوى فيه لا يسمع لا يسمع
 به اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن ائتمت بغيره بذكر الاسماء الى الجنة فقام المذني عليه بيعة انه اقر
 ان ابن فلان ابن فلان اخوه هل تندفع دعوى المذني فالحجواب نعم كافي منسج الفتاوى والله تعالى أعلم
 سئلت من المذني عليه اذا كان قراه هل يسمع الدعوى عليه ولو طال الزمان فالحجواب نعم كما
 في الشفيع قال اذا كان المذني عليه قراه هل يسمع الدعوى عليه ولو طال للعدا اكثر من خمس عشرة سنة اه
 والاراهه اقر في مجلس القاضي فلو ادعى الخصم انه اقر له عند منسج القاضي لا يقبل منه ذلك ما لم
 يؤيد ذلك بغيره فله وحقه على اقراره كافي المحل والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى انفاضة
 لست لا افسان ولم يبين الاعيان هل لا تصح فالحجواب نعم لا تصح بدون ذلك كافي الزاوية والله
 تعالى أعلم سئلت فيمن كان غائباً ما دفعه هل يسمع دعواه وان طالت المدة ونجا وزر خسة
 انتم تارما فالحجواب نعم يسمع دعواه حيث منعه من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة كافي تنقيح

الحامدية

مطلب كتب شهادته بان
 فلا نأخذ ملكه ثم اتعاه هل
 لا يقبل
 مطالب تندفع الخصومة
 بقوله هو عندي ما يرد
 برهن
 مطالب لا يسمع الدعوى
 بعد الأراء العام
 مطالب ادعى من على ربه
 ثم اتعاه على عمرو ولا تقبل
 مطالب القبول في ان
 تصرفه كان يدين زوجته
 مطالب لا يقبل الاقدام من
 القواعد
 مطالب قال ان حلفت دفعته
 اليك
 مطالب لا يسمع مرور
 الزمان فيما عدا الدعوى
 مطالب لا يسمع الدعوى
 بعد المساومة
 مطالب يسمع دعوى الدين
 المؤجل قبل حمله
 مطالب أثبت بسوء السم
 فدفعه باقراره انه ابن فلان آخر
 مطالب يسمع الدعوى على
 المقر وان طال الزمان
 مطالب ادعى انفاضة اعيان
 مستهلكة ولم يبين الاعيان
 لا تصح
 مطالب يسمع دعوى
 الغائب وان طال الزمان

الحامدية والله تعالى أعلم سئلت في دعوى الوديعة هل يشترط فيها بيان مكان الادراج فالحجواب
 نعم كافي الزاوية والله تعالى أعلم سئلت عن ترك دعواه خمس عشرة سنة ثم مات عن ورثة فهل
 لا يسمع دعواه لفسادهم مقام مورثهم فالحجواب نعم لان مانع خمسة دعوى المورث يمنع خمسة
 دعوى المورث لفسادهم مقامه افاده في التنقيح والله تعالى أعلم سئلت هل يلزم في دعوى
 الورثة بيان نسب الجدة الجامع فالحجواب نعم يلزم ذلك كافي الفتاوى الهادي والله تعالى أعلم
 سئلت عن دعوى أصل الوقت قبل مضي ست وثلاثين سنة هل يسمع فالحجبت نعم انما يسمع الى
 غايه ست وثلاثين سنة أما بعد فلا يسمع كافي رد المحتار والمسالمة في المحل من مادة ١٦٦١ والله تعالى
 أعلم سئلت فيما اذا سككت المورث مدة والوارث مدة ومجموع المدينين يبلغ مدهم ورا زمان فهل
 لا يسمع دعوى الوارث حينئذ فالحجواب لا يسمع كافي المحل من مادة ١٦٧٠ وكذلك سكوت المانع
 والمشتري والواهب والموهب له يمنع من الدعوى اه والله تعالى أعلم في موقع السؤال هل عن مستأجر
 دكان مثلاً طالت مدة استجاره وهو مقر بالاستئجار فادعى عليه المالك ان الدكان ملكه فهل يسمع
 دعواه ولا يسمع مرور الزمان والحالة هذه وما الحكم اذا انكسر الاستئجار فالحجواب ان الدعوى
 مسبوقة عامه ساله انكره وأما طالت مدة استجاره فان كان الاستئجار معناه فحينئذ من دعوى عليه الدعوى والا
 فلا كافي المحل من مادة ١٦٧٣ والله تعالى أعلم في موقع السؤال هل عن رجل ادعى على وصي أيتام
 انه ابن ابن عم الميت من غير ان يدعي مالاً ولا أن يبين الحد الجامع بينهما وبين الميت ولا أن يفصل
 العمومة وانما الأب وأم وأل أحدهما فهل تقبل بيته على دعواه المذكورة وقضى له بقضاءها
 فالحجواب لا تقبل بيته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما شرط أن
 تكون بعد دعوى حال حقيقة ولا بد أن نسب النسب والميت الذي حتى ينقضي الأب واحد وأن يقولوا
 هو ولته لا ولته له فبهم ولا بد أن يكون الأب الواحد الملقى اليه معروفة للقاضي بالاسم والنسب بالاب
 والجدة اذا لم يصح فيه والغير بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قالوا مرد شرعاً
 من هذه الشريطة لا تقبل الدينة ولا يصح القضاء بها فله في الحامدية عن فتاوى الشيخ عبد الرحمن قال
 حامداً فتدعى قلت هذا ما ناقش له في الظاهر في كراهية الظاهر به والعمادة بغيره من أنه يشترط ذكر الجد
 الذي التقى الوديعة فله في الظاهر به مثلاً ولم يذكر اسم الجد ولا اسم جد له كافي الامام أبو
 السمود بشرط ذكر الاب كذا كره الشافعي في قوايه نعم ترايت في الفتاوى الهادي مائة منه واستمر لما
 تعريف الحد الجامع بالاب والجد وجد تصريح به في كتب عديدة من المذهب قال وقد ذكروا ايضا في
 دعوى الارث بنوه العلم انه لا بد أيضاً من بيان انه ابن عم شقيق أو اب فان كان ابن عم شقيق لا بد أن يبين
 أم الاخير من الذين التقوا في أب واحد ويعين فيه اسم أبيه او جداه أو سابقوم مقام ذلك اه والله تعالى
 أعلم سئلت في بيعة قائم وبها شرا كاهل من القاضي وعرض من تاريخ الخصم خمسة عشر
 عاماً ومن تاريخ بيعها عشرة سنين فهل يعتبر مرور الزمان من تاريخ البيع لا من تاريخ البيعة فتسمع
 دعواها فالحجواب نعم كافي المحل من مادة ١٦٦٣ والله تعالى أعلم سئلت عن مرور الزمان
 هل يمنع من دعوى العتاق بغيره بغيره من مسافة القصر فالحجواب انه لا يمنع فوعلى دعواه
 لعده بالقيمة المذكورة قال في التعبير ولا فرق بين خمسة للمذني عليه والله تعالى أعلم
 سئلت عن كل من مازما المكس يجب التمسك فوعلى وك لا يقبل له الاموال من الناصر ثم قام
 على وكيله بقى عليه انه فاض اكبر ما دفعه اليه وفي بيده منغ وان رطابه بدفعه اليه فهل لا يسمع
 دعواه عليه بذلك فالحجواب نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت مع لوم المكس والقدر ولا بد
 أن يذ كرسب الوجوب والمال المذكور ليس واجب على المذني الذي حتى يحكم بالحكم للمذني

مطالب لا بد في دعوى
 الوديعة من بيان محل
 الادراج
 مطالب مانع من دعوى
 المورث يمنع من دعوى
 الوارث
 مطالب في دعوى الارث
 لا بد من نسب الجد الجامع
 مطالب يسمع دعوى الوقت
 مالم تضي ست وثلاثين سنة
 مطالب سككت المورث مدة
 والوارث مدة والمجموع
 ١٥ سنة لا يسمع الدعوى
 مطالب في مستأجر طالت
 مدة استجاره
 مطالب لا تصح دعوى
 النسب بلا مال
 مطالب يعتبر مرور الزمان
 من وقت البيع
 مطالب الغائب على دعواه
 ولو طال الزمان
 مطالب في دعوى مازم
 المكس

بعدموتها وكسب وجوبه انه هو مال الناس فحق الطالب له لاله وكن للدعوى ان يثبت الحق في
 نصيبه ان كان لا يثبت نصيبه الى نفسه وهو الناس ولم يكن وكيلاً عنهم وهو ليس له ان يثبت نصيبه
 عن اربابه اذ في دعوى الغناوى العامة وفي بايع التصول من خالي المحاضر ان جاز بايعه الخبير
 صاحب كذا فادعى عليه انك سرقته من الناس دراهم زائدة على حق الخبير وطالب به بذلك الزادون
 دعواه عليه نصيبه لان حق الخصومة للناس لاله والله تعالى اعلم **مسئله** فيمن ادعى ان ابن
 فلان مثلاً وان قاضي البلد لا يملكه بذلك ورهن على ذلك هل يقبل **الجواب** نعم قال في جامع
 التصول ان لو ادعى له ولورث فلان الميت وشبهه ان قاضي بلد كذا شهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث
 فلان الميت لا وارث له غيره يبعث وارثاً وقد ذكرنا مثل ذلك فيما لو شهد ان خصمنا من القضاة
 شهدنا انه قضى لهذا في هذا الوقت او يصدق من الحقوق افاذا في نظرية من الدعوى والله تعالى اعلم
مسئله من اراد ان يثبت دعواه على زوجه او يدعي ان له نصيباً من ميراثها هل يقبل **الجواب** نعم
 دعواها **الجواب** نعم في النظرية حيث كانت تصح الدعوى وانما في التطبيق فليست على القاضي به اه
 وهذا اذا ثبت انهما قد تقيس من حيثها فان ثبتت فليس البتس وطالب البايع دعواها كافي فتصح
 العامة يقين الله والله تعالى اعلم **مسئله** افاذا كان الذي تالاه في شريعة وهي مسافة القصر
 وسقط مراراً في آتية اللدة التي هي خمس عشرة سنة فمكت ثم اراد ان يثبت دعواه لا تصح دعواه
الجواب نعم لا تصح كافي التكملة في نقله من فتاوى على آتية والله تعالى اعلم **مسئله** فيمن ادعى
 ملكاً مطلقاً في دابة فباعتها لغيره او ادعى على غيره ان يملكه فباعتها لغيره وهي مسافة القصر
 الغير يقبلها من مثل هذا السؤال والله تعالى اعلم لا تصح دعواه لا تصح دعواه
 تعالى اعلم **مسئله** فيمن ادعى على ربه ان له حصة في ميراثه او ادعى على غيره ان يملكه فباعتها لغيره
 حقه هل لا تصح دعواه **الجواب** انما لا تصح كافي الفتية من الفصل الحادي عشر في دعوى النسب
 على الغير والمالة ايضا في فتاوى الاقربى من الفهم السابق في دعوى النسب والارث والله تعالى اعلم
مسئله في دعوى دين في تركته ثبتت آتية بالمرحان هل يحلف للذي المذكور وللمستوفى ولا
 شياء منه وان لم يردع الورثة الاستعفاء **الجواب** نعم يحلف وان لم يردع الورثة وانما يحلفه ياتي
 الزيادة والنية وفي الفتاوى واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث
 اه من النظرية قوله واجمعوا على اخذ منه بعض الفضل ان الغير جزء الحق وان القاضي لا يرضى بجزء
 الدين بل بما هو بالدين والهلو كان للذي يدين بالكلية على الغائب في تركته الميت سوف الحكم على حلف
 الغائب وذلك البتس هو الشئ بيم معنى حاضرة تونس كآرأته في هامش نسخة الخبر به نسخة من
 كتب تونس سنة اربع مائة وثلاثين في نسخة من خطه وكتبته على هامش نسخة الخبر به
 والله تعالى اعلم **مسئله** ما قولكم ان العلم في امارة تدعى على ورثة زوجه او ميراثها او ميراثه
 مات لما زيد على خمس عشرة سنة فلا تصح دعواها وهي تسمى المدعى هل القول قولها فتصح
 دعواها هل يقبل من الورثة نعم ان ياربح الموت اجبوا او حروا **الجواب** نعم ما قدرتم ما يقرب
 من هذا السؤال للامام الرمي صاحب النظرية فليس بصدقه انما هو القول قولها بالانتزاع الحادث
 يشاق الى اقرب او انه قدسوغ دعواها والحالة هذه ولا يقبل الدفعة على تاريخ الوفاة والحالة هذه اذا
 المرقون يوم الموت لا يدخل تحت القضاة بطلان يوم القتل كما نص عليه في العمادة والولو لم يمت
 والارزاق وغيرها اه من النظرية في ميراث كمن كتب بمعاذرة تونس افاذا الله تعالى واراد ان يملك
 هامش الخبر به نسخة من خطه الشئ بيم ما نصه قوله القول قولها فيقول في هذا في الاختلاف في المدعى
 امارة القضاة فيها واستأف في انه كان ادعى فيها اولم يدع فيظهر ان الحكم كذلك من القول للذي له ام

مطلب في خماز يبيع له
 الخبر صاحب كذا الخ
 مطلب ادعى ان قاضي كذا
 حكمه بالنسب

مطلب ادعى بعد اللدة دخول
 به ميراثها

مطلب غاب خمسة عشر سنة
 وحضر في اثباتها ميراثا
 لا تصح دعواه

مطلب ادعى ملكاً مطلقاً
 في دابة فباعتها لغيره او ادعى
 على غيره ان يملكه فباعتها لغيره
 لا تصح دعواه

مطلب ادعى ان له حصة في
 ميراثه او ادعى على غيره ان يملكه
 فباعتها لغيره او ادعى على غيره ان يملكه
 فباعتها لغيره لا تصح دعواه

مطلب ادعى على الورثة
 بغير ميراثها او ميراثه
 مات لما زيد على خمسة عشر
 عاماً

مطلب اختفى في انه كان
 ادعى آتية اللدة

يستوعبها السكون بعينه ولا تقبل بنية خصمه انه استوعبها لان شهادة لم يدع فيها وهي شهادة على
 نفي لا يمكن احاطة الشاهد به نعم اذا ادعى ان سكوتها كان مانعاً لا يكون القول قوله لانه حشد أكثر
 بالسكون مانع من جماع دعواه وادعى مانعاً من أعماله واعتباره والاصل عدمه وانما القول في ذلك
 قول خصمه على انه لا يعلم له مانع من الدعوى وهذا عند ادعاء المدعى مانعاً معناه دون قوله منعتني مانع
 على الاجمال كتبه محمد سري الثاني شيخ الاسلام بنونس اه وهكذا افاذا شهد المحقق المدقق شيخ الاسلام
 في الحال بنونس سري اعدان الخوارج نقلاً عن والده شيخ الاسلام قوله هل وقد ادعى والذي يصح قوته
 قال وشهد المدعى ان الذي الرأى لودعه وشهدوا بذكر المدعى لان المدعى وان كان مدعيها اهرام مدعا
 عليه الضمان في الحقيقة وهو ينكره القول قوله وكذلك هذا الذي يدعى مدعى سقوط دعوى المدعى
 وهو ينكر سقوطها فالقول بعينه وقد سمعته من نفسه انه اذا كره في تمام الانب بنونس في آخر
 ربيع الاول سنة ثمانية وتسعين ومائتين واثنى وهو حسن فليحفظ والله تعالى اعلم **مسئله** هل
 تصح الدعوى من كتاب **الجواب** نعم قال في الفتاوى وان ادعى الذي من كتاب تصح دعواه لاله
 على لا يثبت دعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة اه والله
 تعالى اعلم **مسئله** لو كرى دعوى القمار لحدود الثلاثة واخطأ في الرابع هل لا تصح الدعوى
الجواب لا تصح الدعوى قال في الهندية لو كرى الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يثبت وان لم
 يسكت وان سكته اخطأ في الرابع لا يصح اه والله تعالى اعلم **مسئله** فيمن ادعى على آخر مالا
 من ماله او ثمنه وسكت له ثم رهن الذي عليه على الذي قال كذا فيما اذعت هل يطل الحكم
الجواب نعم يطل الحكم المذكور بالقول بالزور قال في تنقيح العمادة لو ادعى رجس على رجل
 مالا ورضى بالمال الذي البينة ثم قال المدعى كذا فيما اذعت يطل القضاء اه وفي الخبر رهن
 على قول الذي انما يطل في الدعوى او يمدى كذبة وليس في علمه شئ صح الدفع اه والله تعالى اعلم
مسئله فيمن ادعى على آخر مالا بسبب حساب جرى بينهما هل تصح هذه الدعوى **الجواب**
 انما لا تصح لان الحساب لا يصح بسبب وجوب المال كذا في الفتاوى والارزاق والله تعالى اعلم
مسئله من شخص ائتمن اخاه بمائة درهم فباعتها لغيره او ادعى على غيره ان يملكه فباعتها لغيره
 انما لا تصح هل لا تصح دعواه **الجواب** نعم بان حضور وقت العتيق وهو ما كتب مانع له من الدعوى
 لكن وقت عتقها بمائة درهم فباعتها لغيره او ادعى على غيره ان يملكه فباعتها لغيره
 الكفر والله تعالى اعلم **مسئله** من ورثة قاضى الموتى له تم ادعوا رجوع الموصى هل تصح
 دعواهم **الجواب** نعم في فتاوى الاقربى والمدون بعد قضاء الدين لو رهن على ارباء الدائن والمتعلقة
 بعد ادائه ايدى الخلع لو رهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في النكاح خفاء الحال وكذلك
 الورثة اذا قام الموصى له بالمال تم ادعوا رجوع الموصى به لا لشراد الموصى بالرجوع اه والله تعالى
 اعلم **مسئله** فيمن ادعى على غيره ان يملكه فباعتها لغيره او ادعى على غيره ان يملكه فباعتها لغيره
 في التنقيح قال وليس في منع سماعة نقل ولا عليه دلل ولا عليه ادعى الشئ اسمعيل اه ثم رأيت في نتيجة
 الفتاوى ان احد الوكيلين اذا كانت وكالته مسجلة واقعة بين يدي القاضي صح الدعوى وان كان كل
 منهما يدعى الوكيلين من رجل وأراد كل أن يثبت وكالته في وجه الآخر فلا تصح لعدم النظم والله تعالى
 اعلم **مسئله** من جماعة لهم عقار ادعى عليهم فيه مدعى وطبقهم خبر ان بسبب الدعوى اعلم
 احد هم باذن الباقي ثم اراد الرجوع عليهم بقدر حصصهم فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك كما
 اجاب في تنقيح العمادة في كتاب الاقرار بنصوص ورفق في النظرية **مسئله** في ارزاق متروكة بين
 اثنين من احد خلق ورثة الميت خبر ان بسببه هل على التبرك الاخر منه بقدر حصته أم لا

مطلب ادعى ان سكوتها في
 المدة كان مانعاً لا يكون
 القول قوله

مطلب مهم في المودع اذا ادعى
 الرد

مطلب تصح الدعوى من
 الكتاب

مطلب لا تصح دعوى
 القمار اذا كان حدود الثلاثة
 واخطأ في الرابع

مطلب أقتر المحكوم له بانه
 كان كذا فيما ادعى بطل
 الحكم

مطلب ادعى مالا بسبب
 حساب لا تصح دعواه

مطلب حضوره وقت
 العتيق ما كذا مانع من
 جماع دعواه

مطلب بعدم إقامة الموصى
 له ادعوا ان الموصى رجع

مطلب في دعوى وكيل
 على وكيل

مطلب لحقهم خبر ان
 بسبب الدعوى قد فقه
 البعض بانهم يرجع

(أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جوابه الفتاوى ابن و بنت ورتاد ارقا في مدعى على الابن فيها
 ولفظ لا يحسن ان يسمع الدعوى لا يسمع اه وهذا اذا لم يثبت الاثبات عند الغرض فدل عليه الثالث بقدر
 سمعي وشواهد ذلك كثيرة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** اذا قدم الثالث بعد خمس عشرة سنة هل
 تسمع الدعوى عليه مع مرور الزمان **الجواب** نعم تسمع لان السائل ان ابداه الله تعالى في الشهور
 عنه استثنى من المتع مال البتة والوقت والقاب ومن المقتز ان التزك لا يثنى من الغائب او عليه
 اهدم تاتي الجواب منه القية والحق تشبه التزك ولا يثنى مع القية الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة
 المادى والمضى عليه افاؤه في القية والله تعالى اعلم **مسئلت** من مدعى على دعواه هو ملكي وكان
 في يدى الى ان احدث للمضى عليه يد عليه بغير حق هل تكون دعوى غصب على ذي اليد **الجواب** نعم
 والسبب في الخافضة والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يلزم في دعوى القرض القبض وصرفه في حاجته
الجواب نعم يلزم ذلك بشا عليه بالاجماع وكذا كرهه اقرضه من مال نفسه كافي للخدمة اه
 من الواقع والله تعالى اعلم **مسئلت** من اقرضه ما عدا ثمنه لشيء له وقت عليه وعلى اولاده هل
 تسمع دعواه **الجواب** نعم فاجبت في الامم لثنا لان اقدامه على البيع اقرضه به ما ملك وان اراد تخليف
 المضى عليه ليس له ذلك وان اتم بئنه على ذلك قبل قبض وجب له لا تثنى وهو اهدم وصحوط لانه ما تامة
 البتة وهو وقت عليه بغير فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للثنا في الصريح كره الحق الزايل في
 مسائل شتى وفي الخافضة رجل باع عتار ثمنه لشيء له وقت انقضت الشايع بغيره والصحيح ان لا تسمع قبل
 الحق الزايل في فتاوى الخيرية بعد ثقه لانه كروا فانه مباحه وقول الزايل في اصول لثنا في الصريح
 بالبيع ثم دعوى الوقت وقوله احوط لما في معاصها من الاضرار باناس باحتيال اهل الحيل وانما دع
 ببيع الوقت وظاهر البائع انه ملك ثم انما طافه عليه بدعواه والزمه بغيره فادعوه عليه ورعا
 تستغرق افعافه فحقه غصب عدم التصول حسم المدة الفداء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن
 استأجر منزلا مشاهرة وعابض ترك فيه زوجته فاراد المورثون ان يبيعوه له ذلك **الجواب** ليس له
 ذلك لانه ليس له ان يرضع الا بانه يرضع بغيره كافي بحقه المصوك بخلاف الوافعات لخاصة
 والله تعالى اعلم **مسئلت** من قبض من آخر بلامتلا عن بيعه بغيره ابره على الدافع ومن ثم انه
 زيف والدافع يشكره ان ياله المدفوع به في القول للقبض **الجواب** نعم القول قول القبض انه هو
 الذي قبضه منه فقام المبيع قال في الخيرية جوابا عن مثل هذا السؤال القول قول القبض انه هو
 الذي قبضه منه فقام الثوب بعينه صرح به تاري المداية في فتاوى ابن خنساس قولم القول قول القبض
 فحينئذ كان او أمينا وفي فتاوى ابن ظهير (مثل) من البائع اذا قبض الفخ تم بقاء المشتري وادان برة
 عليه شيئا منه زاعما انه خاص وانكر المشتري ان يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع ام للمشتري
 (أجاب) ان اقرضه بغيره فحقه لا يثبت قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك وان كان طلب عين المشتري على
 بقى العلم بباب ويحفظون بكل زمة الزه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن ادعى انه ابن عم لابي وام
 قد مضى حصة بانه ابن عم لأمه فما هل يقبل هذا الدافع **الجواب** نعم قال في الفتوى من ابن عم لأمه
 وامه وبرهن الدافع انه ابن عم لأمه فقط او على اقرار البينة أي انه ابن عم لأمه فقط كان دفعه قبل
 القضاء الاول لا بعده لانه كما ما القضاء في الاول اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في رجل ادعى عليه
 آخر حقا فانكره وحلف ثم أقام المضى عليه بئنه وقضى له به اهل يظهر بذلك كذب المضى عليه وعجز
 فالحجاب لا يظهر كذبه بذلك قال الزايل بعد ذلك ذكر ان البينة تقبل بعد الحين وهل يظهر كذب
 المتكبر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يثبت في عينه انه ان
 كان لعن ان ألف درهم فلا دعى عليه فانكر خلف ثم أقام المضى عليه البينة ان له عليه اقاله والله تعالى اعلم

مطلب قدم من غيبه بعد
 مرور الزمان تسمع الدعوى
 عليه
 مطلب قال كان في يدى
 حتى احدث فلان يد عليه
 تكون دعوى غصب
 مطلب لا بد في دعوى القرض
 من بيان انه صرفه في حاجته
 مطلب باع عتارا ثم ادعى
 له وقت لا تسمع
 مطلب ترك زوجته في
 بيتا لاجرة هل للزوج
 انراجها منه
 مطلب ادعى ان ما قبضه
 زيفا برة فالقول له
 مطلب أنكر وحلف ثم
 أقض عليه بئنه لا يظهر
 كذبه

مسئلت في رجل ادعى على آخر عتارا انه ملكه فقام بالاث من ابيه فاجابه المضى عليه بما اشتريته
 من ابيك حال حياته كذا وكذا من القروض وله في حوزتي وصرتي في مدة تزيد على خمس سنين تسمع دعواه
 املك وسكونك بلا عذر شرعي هل يكون جواب المضى عليه من باب الاقرار بالثاني من ابيه فيحتاج الى
 بئنه تشبه به بالشر لا ينفعه وضع اليد والتصرف المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من قبيل ما مضى
 اليه خمس عشرة سنة **الجواب** نعم جواب المضى عليه من قبيل دعوى الثاني من مورث المضى
 ودعوى الثاني من مورثه اقراره بالملك ثم دعواه الانتقال اليه منه فيحتاج الى بئنه لان كل مدعى يحتاج
 الى البينة ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس هذا من باب ترك المدعى
 من باب المأخذ بالاقرار ومن اقر بشئ غيره اخذوا برأيه ولو كان في يده احقلا كثيرة لا تعد اقاله الحق
 الزايل في فتاوى الخيرية والله تعالى اعلم **مسئلت** من المضى عليه ما اذا اقر بعد اقامة البينة عليه
 وغفل المحكم هل يحكم بحسبه القاضى بالاقرار او بالبينة **الجواب** قال في البرازية برهن عليه بكتابة
 ثبت قبض القضاة اقر للمضى عليه به قال في الاقضية يقضى بالاقرار لان شرط مباح البرهان
 والقضاة لا ينكر وقد فاق وقال في الجامع البرهان للتعدي بالاقرار لا لقتضار اه والله تعالى اعلم
مسئلت عن ادعى عتارا يدعى ان ملكه فاجابه المضى عليه بالانكار وانك ابرت نفسك
 من العمل في هذا العتار واثم البينة على ذلك هل يكون هذا دعما مقبولا **الجواب** نعم كافي
 البينة السابع من التصول لو أقام المضى عليه بئنه ان المضى عليه في الكرم يكون دفعها
 وانما رامن المضى عليه ليس ملكه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** من ادعى عتارا لشيء اخر انما
 كانت لايه مات تركه ابرائه والفلان وعدة الورثة غيرهم لم يبين حصة نفسه فهل تسمع دعواه وبئنه
 والمحال هذه **الجواب** تسمع دعواه وبئنه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالسليم لا بد من بيان
 حصة ولو بين حصة وفيه عدد الورثة قال هذا غير ان في وجبة دعوى وحصى كذا لم يصح
 هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لئلا يترتب حصة اتمس على افاؤه في جامع الفصول والله تعالى
 اعلم **مسئلت** من دعوى القرض هل يشترط فيها ان المستقرض قبضه وصرفه الى حاجته وانه
 اقرضه من مال نفسه **الجواب** نعم قال في جامع الفصولين ويذكر في الاقرض ان القرض اقرضه
 من مال نفسه لجواز اقرضه وكله فيكون سفير لمعير الا بملك المطالبة بالاداء ويذكر ان ما قبضه وصرفه
 الى حاجته نفسه ليس بذلك مستعلي بالاجماع لان القرض عند أبي يوسف لا يصح دفن في الامة الا بالصرف
 الى حاجته اه والله تعالى اعلم **مسئلت** من امرأته تخاضعت مع زوجها بعد ما طاله فأتى زوجها
 انما اقرت له بالمضى في اثناء الخصومة الظاهرة عند القاضي هل تسمع دعواه اقراره حال هذه
 فالحجاب لا تسمع كافي فتاوى الاقروى تدين الفتنه تأمل والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن قال
 لا دعوى في قبل فلان ثم ادعى عليه من قبل دعواه فالحجاب لا تسمع دعواه ولا هذه قال في
 البرازية تنقذت الزايل ان الذي قال لا دعوى في قبل فلان ولا خصومة في قبل فلان يصح ولا
 تسمع دعواه الا حتى عادت يد الازاه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن اقر بغيره ثم ادعاها
 بعد ذلك هل تسمع دعواه **الجواب** لا تسمع دعواه قال في جامع الفصولين من اقر بغيره فحكاه
 لا يملك ان يدعيه لنفسه لانه ان يدعيه لغيره وكالة او مائة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يشترط
 في دعوى القصب بيان الجنس والذرا والقيمة **الجواب** انه لا يشترط في حصة دعوى القصب والارهن
 بيان الجنس والقيمة وكذا الذم اذ بهما ويكون القول في القيمة للفاصل والمؤمن اه من أبي السعود
 والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يلزم المدين مدعى عين التركة كالتزم مدعى الدين **الجواب** نعم كما
 في الواقع المصرقة من الدعوى والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يشترط في دعوى الوضعية بيان محل
 الادعاء في دعوى الوضعية

مطلب قال اشتريته من
 والد المضى يحتاج الى الاثبات
 مطلب بعد اقامة البينة
 اقر هل يحكم عليه بالاقرار
 مطلب ادعى عتارا فقال
 المضى عليه انك ابرت
 نفسك من العمل فيه كان
 دفعا خصوصا
 مطلب ادعى عتارا بالاث
 وحصر الورثة ولم يبين
 حصة تسمع الدعوى
 مطلب في دعوى القرض
 لا بد من بيان انه صرفه في
 حاجته
 مطلب ادعى اقراره خصمه
 أثناء الخصومة الظاهرة
 لا تقبل
 مطلب قال لا دعوى لي قبل
 فلان ثم ادعى لا تسمع
 مطلب اقر بغيره ثم
 ادعاها لنفسه لا تقبل
 مطلب لا يشترط في دعوى
 القصب بيان الجنس
 والقدرة
 مطلب ادعى عين التركة
 كالتزم مدعى الدين
 مطلب لا بد من بيان محل
 الادعاء في دعوى الوضعية

أخبره إذا لم يجزى فبما له على مؤمنه ولكن رسول الله ناسه يرى ثم يحكمه هذا في القاسم فلو كان
الدين والواقع دية مستهلكة هل يحتاج إلى ذكر الأوتن والذكورة (قيل) لا بد منه ومن بيان
السن وقيل لا يلزم ذلك ويكتفي ببيان القية اهـ ملخصا من جامع القصاين والله تعالى أعلم

كتاب الشهادة

سئلت هل تقبل شهادة أهل الحرب بعضهم على بعض فالحجواب نعم تقبل ان اتفقت دارهم
وملكهم وان اختلفا لا تقبل وهذا فيما اذا شهدوا بحق وقع بينهم حال استبطانهم أما اذا شهدوا بما هو
وقع بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل الا بقضى بين أهل الحرب فيما بينهم أو تقاضيه في دار الحرب
فلا فائدة في هذه الشهادة أفاده قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت ما معنى قول علماء الحنفية
يجوز الشهادة بالسمع في أصل الوقت فاجابت سئلت قارئ الهداية عن معنى قولهم يجوز
الشهادة بالسمع في أصل الوقت ماصورة ذلك فاجاب صورته ان يشهدوا ان فلا توفى على الفقراء
أو على الغزاة أو على أولاده ولا تعرضوا به بشرط في وقته كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقع ان قال
للجهة الضلالية كذا للجهة الضلالية كذا فلا تنفع الشهادة على شرط الواقع لان الذي يشهد به رافعا هو
أصل الوقت وانتهى على الجهة الضلالية أما الشرط فلا يشهد فلا يجوز الشهادة على الشر وطالب السماع اهـ
كلما به مجروفة وظاهر قوله فلا تنفع الشهادة على شرط الوقت انما ينطلي في الشرط فقط وتقبل في
الأصل وقد صرح عبد الحليم أفتدى في حواشيه على الدور بانها ينطلي فيها ما ثبت قال حق لو شهدوا
بأصله وشرطه بتره شهادتهم في كلهم لان بطلان بعض الشهادة يقتضي بطلان الكل كافي الجوهرة
اهـ فليحفظ والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز شهادة الدان لديونه فالحجواب نعم قال في نتيحة
الفتاوى ويجوز شهادة رب الدين لديونه عاها ومن جنس دينه كذا ذكره في وكالة الجامع ولو شهد
لديونه بعد موته على لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال الدين في حياته ويتعلق بعد موته فانه
قاضيان تقبل شهادة المدينين رب الدين وقية اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن أدنى دار انما ملكه
بالشر او برهن على مطلق الملك هل يقبل برهانه فالحجواب انه لا يقبل وهذه اذا الذي الشرع امر
معه وفي بيان وقول شريته من فلان ابن فلان النسلا في أمالوا أذاعة من يجوز بان قال شريته من محمد أو
من أحمد فبرهن على الملك المطلق يقبل لانه أكثر ما له أهـ فالحجواب نعم وهو لم يشر لانه أكثر ما له
وهو باطن وكان له في كرام التبراه وهذا لا تقبل النسبة على الملك المطلق كذا هنا اهـ من جامع النصارى
والله تعالى أعلم سئلت في جماعة شهدوا بصحة من غلطة يدان آخر والشهادتهم خمسة أياما فكم
من غيرهم شريته هل تقبل شهادتهم والحد هذه فالحجواب كافي نتيجة الفتاوى ان شهادتهم
لا تقبل ان كانوا عاين بهم عيش الأرواح اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز شهادة الوصي
على أبنه على رجل في ذمة موصيه وهل يجوز له الدفع من مال اليتيم لأرباب الدين فالحجواب نعم
يجوز له أن يشهد وأن يدفع من التركة لكن لا يقبل قوله في حق الورثة وبعض المدفوع اذا كان غير
قضاء هكذا في فتاوى سراج الدين قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن طلبة من شهدوا بفساد
ماذا يلزمه فالحجواب انه يكتفون بما قال في الأشياء بحكم الشهادة كبيرة ويجزم التأخير بعد
الطلب اهـ وفي الزباني ثم ان الشاهد بآتم اذ لم ان القاصي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء اهـ وفي
التنوير ويحب أدائه بالطلب أو في حق العبدان لم يجز بدله اهـ أي بدلي الشاهد لانه يفرش كتابه
تعيين لم يكن الشاهد ان حصل أو أداه اهـ ربحه والله تعالى أعلم سئلت من ارعن الشاهد

الواحد هل يكون حجة فيثبت به الحق فاجابت بان الشاهد الواحد كالمدم كافي لغيره وتوابعها
شهادة الواحد كالمدم وإذا تم نصب الهم اداة فلا بد من العدالة اهـ والله تعالى أعلم سئلت مرارا
عن قال في مجلس القاضي انما المظنومة لا بد من عدل فلان كان قوله مقبولا على أن كان ما يقوله حقا
ثم حذره لان قوله لا بد من عدل ولم يقبل شهادته ولم يرض بها فهل يلزمه بقوله المذكور ما شهد به يزيد
فالحجواب لا يلزمه وقد وقع مثل هذا السؤال لسراج الدين قارئ الهداية فليان ان كان زيدا عدلا
قبل قوله لم يرض أم لا وان لم يكن عدلا فلا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاه السابق لان فيه تطبيق
لزم الحق وشهادة والا امكن لا يصح تطبيقه لما شرط اهـ وفيه كفاية والله تعالى أعلم سئلت في
الشركة شركة ملك أو شركة عدنان اذا شهد شركته بمال له فيه شركة هل يجوز شهادته فالحجواب
انه يجوز والشأن المنوع ثم اداة الشركة لشركته المفادوس وكذا لشركته العنان والملك اذا كان لشهونه
مستزكا وبما لا يقع في المشتراك فهي مقبولة كما هو في التون والشرح والحواشي أفاده في
الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت هل لا يشترط أن يكون كاتبا يحسن الكتابة فالحجواب
انه لا يشترط فيه فلو شهدوا على عدل التفتي كان عدلا كان مقبولا في الشهادة والله تعالى أعلم
سئلت عن شهادة أعوان حكم السبابة وشايع البلاد فالحجواب قد صرح بعدم قبول
شهادة الأعوان المذكورين الحق الرمي في ما هو عليه من وكذا في شهادة مشايخ البلاد ووجبة المحلات
والعزاة قال ولا شك انهم فسقة مردودون والشاهدات ما شاهدوا برى من أحوالهم بما لا يحسن
وعزاه الصبر والعق والله تعالى أعلم سئلت من شهدى البيع اذا شهدا القاضي عن الزمان والمكان
فقال لا بدوى ذلك هل تقبل شهادتهما اذا ثبتا واختلغا كيف الحكم فاجابت عن الفصل الاول
بحا في جامع النصارى وهذه انصه سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فالحجواب القاضي قال
لا تعلم ذلك تقبل شهادتهم لانهم لم يكتفوا بحفظ ذلك اهـ وعن الفصل الثاني في البرازية ولو اختلفا
في الزمان والمكان تقبل اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن المدونة الدنيوية المساعة من قبول الشهادة
على تثبت بالنصومة بين اثنين فالحجواب انها لا تثبت بذلك بل بالقتل والجرح والنفق ونحوها
قال سيدي حسن الترنبلاني في شرح الوهابية ثم انما تثبت المدونة ونحوه وقيل لا يعرف
لا فصاحة اهـ وقوله العدلا في الدر وأقره والله تعالى أعلم سئلت في الشاهد الذي لا يعرف
قواعد الاسلام هل تقبل شهادته فالحجواب لا تقبل كافي جمعة الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت
عن الشهادة اذا خالف الفتوى زيادة لا يحتاج اليها هل يقبل فالحجواب نعم تقبل وقدم مثل له العلامة
ابن خبير في الجرح بقوله مثله لو شهدوا على إقراره عدلا فقالوا في يوم كذا والمدى لم يذكر اليوم أو شهدا
ولم يوروا والمدى أرخ أو شهدا انه أقر في بلد كذا أو أطلق المدى المكان ولم يذكر أو ذكر المدى
المكان ولم يذكر أو ذكر المدى مكانا أو مكانا غيره أو قال المدى أقر وهو راكب فرس أو لا يس
عالمه أو قال أقر وهو راكب أو راكب عار أو لا يس ففسدة وشهادة ذلك فانه لا يمنع القبول لان
هذه الأشياء لا يحتاج الى اثبات اذ كراهوا النكوت عاها أو كذا كان من مثل هذه التناقض بين
الشهادتين لا ينظر اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن الشهادة في الطلاق لادعوى هل تقبل
فالحجواب نعم قال في البرازية والشهادة على الخلع بلا دعوى ازوجية تقبل كاطلاق وعق الأداة
ويستقط المهر من الزوج اهـ والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في شهادة الشاهد الذي أركبه
المدى بعد المسافة هل يقبل فالحجواب لا ينطلي في الفرية سئل فيما اذا طلبت الشهادة من
مكان بعد مسافة يومين واجب إلى الارب فادى المدى الشاهد من أبره دابته هل تقبل شهادته
بذلك أم لا فاجاب لا تقبل شهادته بذلك كجزم في الملحق اهـ والله تعالى أعلم سئلت في

مطلب في قبول شهادة
الحرب على ماله

مطلب في حق قولهم يجوز
الشهادة بالسمع في أصل
الوقت

مطلب شهادة بالسمع على
أصل الوقت وشرطه
بطلت في حق الكل
مطلب تجوز شهادة رب
الدين لديونه

مطلب ادعى دارا بسبب
الشر او برهن على مطلق
الملك لا يقبل

مطلب اذا اريدوا شاهد
الحسبة بطلت شهادته
مطلب في شهادة الوصي
على اليتيم

مطلب في كتم شهادته بعد
طلبه منه

مطلب ان شاهد الواحد
كالمدم

مطلب قال ان شهادته
فلان قبلته ثم قبله

مطلب تقبل شهادة شريك
الملك والشر بك عاها
ليس له فيه شركة

مطلب لا يشترط في الشاهد
أن يكون كاتبا
مطلب شهادة أعوان حكم
السياسة

مطلب في شهادته بالبيع ولم
يبين الزمان والمكان

مطلب تثبت المدونة
بغير النصومة

مطلب في شاهد لا يعرف
قواعد الاسلام

مطلب في شهادة خالف
الدعوى

مطلب تقبل الشهادة على
الخام والطلاق وتبقى
الامة بلا دعوى
مطلب لا ينطلي الشهادة
اذا طلب الشاهد بعد المسافة

مطلب لا تقبل شهادته
بذلك

شهادة المتبع هل تقبل فالحجواب لا تقبل بل انما لا تقبل منه صلا لا تقبل منه انما هو وفيه
المطامير من مواعيد قول الشهادته منه ومنه الصديقوه وان ينسب الرجل الرجل احد لا ينسب الى فلان
او من قبله كما لو الوجه في ذلك ظاهر وهو ان كتاب الحرم في الحديث ليس حراما بل دعاء الى
اولئك من عصبه او والله تعالى اعلم في سئل عن شاهد من يملكه دارا لا رفاة الشاهد اليه ولا
يعرف احد بالدار فقول تقبل شهادته في الزاوية انما دعاه على اليها فالحجواب ان القاضي يقبل
شهادتها لا بعد الا لا يشترط ما مع الذي والذى عليه واما عينه فيقتل الشاهد في نفسه ويحضره عين
القاضي في الوقت فلهذا افقاه هذه حدودا وشهد ذلك بالهذه الذي يرسون الى القاضي في ذلك
الاستان انما هو اذ هو في الجاهل والمهمل ويخفى بعض الدار وكذلك القرية والمنازل من جامع
النسوة والله تعالى اعلم في سئل عن شاهد من ينسب الى نفسه في دعواه على مسلم حلق الورة
عليه هل يقبل فالحجواب نعم تقبل ذلك ان لم ينسب الى نفسه في دعواه على مسلم حلق الورة
لان ذلك انما هو الفتوى المأثورة قال كالم اذ انما تركه والله تعالى اعلم في سئل انما يشهدون
الحق من تركيهم مكرهين انما هو هل يقبل شهادته فالحجواب نعم القاضي يشهد مع انما هو يحكم
افدى رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم في سئل عن القاضي الغزواني اذا شهد مع انما هو يحكم
لا بد من امر وحين كان قسما هل يقبل شهادته فالحجواب لا تقبل وان شهد معه انما هو يشهد
هل من شهد ولا من انما هو لا تقبل شهادته الكسبي من الموطأ والله تعالى اعلم في سئل
في رواية من عن الوصية هل تقبل من ينفقها مات ثم فالحجواب نعم كالي الحامدية قال
التكليف وهذا الذي في بعض الدلالة الاولى من قسمي لا تقبل شهادة الرجوع او بقتل في حال في سئل
عن من عمره وبالكذب هل يقبل شهادته فالحجواب لا تقبل يشهد مع انما هو يحكم افدى رحمه الله
تعالى وفي الكسبي عن خصم من ماله ولا يقبل شهادته من كان معروفا بالكذب والله تعالى اعلم
في سئل في مدعي الحر هل يقبل شهادته فالحجواب لا يقبل ثانيا في هل أقدمي تقبل
الكسبي عن الموطأ منه ولا تقبل شهادته من الحر والله تعالى اعلم في سئل في امر
المدعي ان يشهد فقه اوله استأجره هل يكون مملوكا منهم فالحجواب نعم كالي جامع
الفتاوى والله تعالى اعلم في سئل عن اعداءك الله هل لا تقبل شهادته فالحجواب لا تقبل
ثانيا في هل أقدمي رحمه الله تعالى وتقبل الكسبي عن الزاوية منه وان ترك السلام مع من سئل
ذلك ومعنى الشهادته عدم استقام النعمان في شهادته العوام لا الاختصاص فانه كفر والله تعالى اعلم
في سئل انما هو وان يدين على الشاهد امره او يدينه في شهادته ما في قسمي القاضي
عليه ما يوجب حاز الورة فالحجواب نعم ثانيا في شهادته الفتاوى وفيه ايضا انما هو وان في توصية
بما شهدت ما في جميع الورة والله تعالى اعلم في سئل عن شاهد من ادعى شهادته في زينة
البيع ولا تحترقه عليه بالامر بالبيع هل تقبل هذه الشهادة فالحجواب نعم تقبل لان الفتا
اذا ما لا اعتبار به واحد كافي جامع المصولين من الفصل الحادي عشر والله تعالى اعلم في سئل
عن شاهد الحسية بالطلاق الثلاث هل لا تقبل شهادته اذا تحرقا فالحجواب نعم ان كان بين الزوجين
وعلى عيش الا الزوج بعد المطلاق واخر لا يحرق قال في الوقع ويجوز قول الذي عليه والنسوة وان
اطاعة كالم يتزل الزوج الى ان يوق لا يشهد على الشاهد بالامر بعد المطلاق والله تعالى اعلم
في سئل عن الشاهد ما مع له ينزع عا من بالمصرف الحاضر فالحجواب لا ينزع عا من يده
قال في نصيب الفتاوى اما المتصرف اذا كان تصرفه منه السبب من أسباب الملك الشريعة فلا يحكم
بمنه شهادته الدعاء بالنيق ويمنعه من الذي السوء وفي مجمع الانهر ما منه الملك الشريعة لا ينزع

مطابق قول الشهود و ما عرف
الدار ولا تعرف أسماء
(شهود)

١٠٠ المي في دعاة مفتي الدي
 بالنسب في دعاؤه على مسلم
 خطيب يفتي في الشهادة
 ١٠١ من الخطبة من لم يكتب
 في نهاها
 ١٠٢ طاب نوم سعد الفاضل
 المبرور مع آتوبه حاكم
 على فلان لا تقبل
 ١٠٣ طاب نوم يفتي الرجوع
 عن الوصية على يفتي له
 ١٠٤ طاب

« طلب شهادة لا تقبل شهادة
 المرووف بالكذب
 « طلب شهادة لا تقبل شهادة
 حلفين الجر
 « طلب أدرك من سمعوه
 فستأولوا استأجرهم
 « طلب منهم
 « طلب لا تقبل شهادة من
 أشادوا له الصلوة
 « طلب وأركان شهادة يدين
 على الميت بعد أقرار عاينه
 « تقبل شهادتهما في حق
 آخر الورثة
 « طلب شاهد الحسبة إذا
 آخر شهادة لا تقبل
 « طلب شهادة السماع لا يرفع
 « من في الحاضر معتد بالسب

عن ذلك ان الاشهاد على تحصيل الوصل لا يالايامع اه والمسألة فتاوى شيخ الاسلام على أقدمى
رحمة الله تعالى والله تعالى أعلم **مسئلت** هل يقع الدعوى والنفقة على خلاف المشهود والتواتر
في جواب مالى بقية الفتاوى من اجابها وهذا الظاهر لا يقع الدعوى ولا النفقة على خلاف
التواتر ولا تنكسب للزبان الضرورة والضرر والله لا ياله الا بطلان الشهادة هنا اه وفي النتيجة ايضا
والتواتر غير حجة لا يجوز الظهور على الكسب بشرط أن يكونا على اشهر واولى على امتداد
الى المس وتبين اما كمه ومنه دلالة ولا يشترط بيان اما كمه اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
من اخذ شهودا على شهادة على تحصيل شهادة **الجواب** لا اعتبار بما ذكره شيخ الاسلام على أقدمى
رحمة الله تعالى **مسئلت** من طلب منه شهادة فعددها من ما ذكره على الجواب عليه الشهادة فعددها
في جواب نعم اه ان يقع حتى شهد منه فاض عدل اه بل ان وقع الشهادة على اعم **مسئلت** فمن عجز
بشهادة نفسه على تحصيل شهادة **الجواب** لا تقبل بل فاضحان ومن التهم الممنوعة من
الشهادة ان عجز الشاهد عن اذنيه الى حصة مما ابلغ عن نفسه فمرها اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
فدخل عليه منه الشهادة في حق المياء فحضر عن عجزه على لا تقبل شهادة **الجواب** ان لا تقبل
الاخر اه لا فوطا اخر تم اذها كافي البرزخ والله تعالى أعلم **مسئلت** اذا قال القمتران جميع اقراره
لا تشهد على احدى يسه ان يذهب عنه **الجواب** مالى التكملة وهما عنه اذا قال القمتران جميع اقراره
لا تشهد على وسعه ان يذهب عليه الا اذا قاله اقره لا تشهد عليه بما اقره لا يسه ان يشهد بخلافه
القره وقال انما يشهد بما هو وطب عنه الشهادة فقولان اه ومنه الاشهاد وفيه اذ اوله من الشهادة
الا ان يرد لا يرد على ظاهره ثم اتى لا تقبل لتكملة الشهادة فانه من كان تأخير به كان لا يسه لابل الاجرة
اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن متل عن عيسى بن وهب في ابيه الذي كلى ماله اله اربعة ارباع اه
وتاريخ احد هما سبق فقول قبل يتعدون الاخرى **الجواب** من قضى بالاسبق تاريخا كافي
بجميع الفصول وغيره والله تعالى أعلم **مسئلت** هل يجوز والشهادة على من سمع صوتا ولا يرى
شخصا مع التعريف **الجواب** لا يجوز وهذه الشهادة لا يدر من رتبة خصصا مع التعريف بها
قال في الفتاوى لا يقع صوت المرء لم يرضه اشهد به اثبات منه اه اذ لا يسه لابل ان يشهد على اوان
لا يرى شخصا او يقر منه فله ان يثبت انما لا تحصل ان يشهد عليها اه وجميع التعريف ولومن
لا يسمعها من لا يسمع شاهد له سواء كتب الشهادة عليها وعليها **مسئلت** في التعريف **فتاوى** في معنى
الحكم من الفصل الخامس فيما ينبغي التمهيد ان يشهدوا بفساد اه الذي ينبغي من حديثه ووضعه الله
تعالى ان يعرف على من لا يعرف في الشهادة الغيبية عن يعرفه اه امكن ان لا تظهره الى الشهادة
عليه امير او كان ذلك وسعه فليكن التعريف على من رضى دينه او سمع بدينه او سمعوا به
وتكون الشهادة على الشهادة او يتصور عنه من تواف التعريف في الحال ما بين التعريف
عنه قالوا استظهر برسال من لا يهتم بغيره في ذلك ولا حشر اول الامر بحيث بان اولادهم هم
في ذلك التعريف فلا تظهره لاكتشف على هذا الوجه وشبهه ولبان ان يكتفى في حكم التعريف
وان لم يكن فيه مدلول لا تعدم استقر عنه بالضرورة ولا بد مع ذلك من التسمية انه عرف على
وجه كذا وكذا **مسئلت** في تعريف المرفين كفاه اولاد والوجه الذي ذكره في حقه وان كان التعريف
على غير هذين الوجهين باطل لان الشهادة على قول من لا يشهد ولا يسه لابل بل وتدل على
حكم المملين اه فليقتضه ويسمى بانه حسن جدا **مسئلت** في الجواهر عنه محمد لا ينبغي
للفقه اكتب الشهادة لانه عند الاداء يفتنهم المدي عليه فضره اه من الدخاير وكبر ان
عاجل من قوله فضره ان يضر المدي عليه بقضه **فتاوى** **مسئلت** في شاهد من

مطلب لا يجمع الدعوى
ولا البينة على خلاف
المسواتر

مطلب لا تقبل شهادة من
 ارتقى في الشهادة
 مطلب طلب منه الشهادة
 الذي قاض ما تراه أن يمنع
 مطلب إذا جاز الشاهد
 انفسه منعه لا تقبل
 شهادته
 مطلب طلب منه الشهادة
 في حق بعدا فخر ثم شهد
 لا تقبل

مطلب الثاني في التمهيد على من
وسعه أن يشهد
مطلب يقضي للأبواب تاريخها
مطلب في التمهيد على من
سهمه هو ما لا يرى سورتها

مطاب فيا ينسب في الشهود
أن ينسب واله

قوله تعالى البزاز بقدر فيج
المعين لو انتم الشهاد في
حقوق الباز بعد طلب
للدعي لانه قد لا يسل
شهادته بل هي اعلم بحقوقه

شهادته انما يتحقق بانفسه على ما ليس القريب في التنازع الذي هو محمد بن عبد الله الذي شهد به كذا فلان
 على فلان وكان معروفا باسمه ولقبه معرفة ترفع عنه الاشتراك في تقبل شهادته ما يدون بيان ابيه وجدته
 والحالة هذه فما جابت في تقبل شهادته ما لا خلاف في التنازع حتى لو عرفنا جده فقط او ابيه
 وحده كفي وقامه في المسألة في الجمل انما هو الله تعالى اعلم **مسئلت** هل تقبل البيعة على ما يجب
 الحرمة بين الزوجين كاطلاق ولو بدون الدعوى او مع تناقض المدعى **الجواب** نعم تقبل في مثل
 ذلك كافي في الواقع وغيرها والله تعالى اعلم **مسئلت** عن المدعى عليه اذا اقبل الشهود الذين شهدوا
 عليه بوجه صدق او قوله هو عدول صدقة هل يكون اقرارا بالحق المشهور به **الجواب** نعم يكون
 اقرارا به **قال** في الدر المختار وما قوله صدق او هو عدول صدقة اعتراف بالحق فيقضي باقراره بالبيعة
 عند الجود اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** عن شاهد تعديل العلانية لا تشترط تركه **الجواب**
 لا تشترط **قال** في التكملة شاهد تعديل العلانية لا تشترط تركه ظاهره مدلول القاضي عن الشهود
 المطلوب تعديلهم في السر من يثق به من امانته واخبره بعد ائتم ولا بد من المارة بين شهود السر
 والعلانية وانما لا تشترط تعدلهم للاحتياط اية التي للمعاطلة اه **وعزاه** لعلامة عبد البر
 المصنف في شرح الوهبانية قال ومثله في شرحه المصنف او عامه فيها **والله تعالى اعلم** **مسئلت**
 هل يصح من الشاهد عداءا لشاهد آخر فارقته لاجل عيب بين ما جملها او يشهد ما لا يملكه فاجبت
 نعم يصح منه ذلك والحالة هذه **قال** في التكملة لا بأس باعادة الكاذب وان خرج من المجلس من ان يترك
 انفسه شهد او اسم للذي اولى المدعى عليه او لا شارة في احد الخصمين وما يجري مجراه لان تعيين المجلس
 وتعيينه لا ينافي مع من الشاهد ولو بعد الافتراق اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** عن حاكم حكم في
 مسألة من المسائل التي نس العمل فيها على ترجيح احدى البيتين بالبيعة الزوجية وترك الزوجه فلم يحكم
 بها في تقبل بعد الحكم بالبيعة الزوجية ومنه في الحكم الاول **الجواب** نعم **قال** في المولى بعد كلام
 مانعه يدل بظاهره على انه في المسائل التي سردناها ترجح احدى البيتين ولو في الرجوحه تقبل
 الرجوحه ولو اتصل القاضي بالآخر التي هي مرجوحه لانها كانت مرجوحه قبل القضاء لان المساوية
 فانما تخرجت الايات بالقبضه كاهو ظاهر وقامه في التكملة **والله تعالى اعلم** **مسئلت** عن
 رجل شهد شاهدان على اقراره بدين فقال لهما المشهود عليه انما هو فلان فقال لا تدري هل
 تقبل شهادتهما **الجواب** انهما لا تقبل كافي جامع الفصولين والله تعالى اعلم **مسئلت** في ورث
 آخر يلدن ثم شهوده مع آخر هل تقبل شهادته **الجواب** نعم تقبل كافي النزاهة والله تعالى اعلم
مسئلت في دعوى الارث هل يشترط في حقه الجور **الجواب** نعم هو شرط في حقه الدعوى وحده
 الشهادة **قال** في الدر المختار ولم في حقه الشهادة الجور شهادة اربابان بقول مات وترك ميراثا الذي الا
 ان شهدا عليه عند موته او بده او بدين يقوم مقامه كسائر ومستهير وناسب ومودع في ذلك عن
 الجور لان الايدي عند الموت تنقلب بده بال واسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجور ضرورة لا يدع
 الجور كوزن من سبب الوراثه وبيان انه من ابيه وامه او لاحدهما ونحو ذلك وفي شرط ثالث
 وهو قول الشاهد لا وارث الا اعله وارثا غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والافساح لعدم
 معاناة السبب اه **قال** في التكملة والاصل فيه ان الجور شرط في حقه الدعوى لا كائنه من كلام الكثر
 من انه شرط لا قضاء بالبيعة فقط لا يشترط ان يقول في الدعوى مات وترك ميراثا لا يشترط في الشهادة
 اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** فمن آجر بيته عن بيعه في الجور هل تقبل شهادته **الجواب** لا تقبل
 قال في معنى الحكم في بيان من لا تقبل شهادته مانعه ومنه عصر اخر وبه اوكرا داره عن
 بيعها اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** فمن مات عن امر او ورتة فشهد الشهود انه كان آخر
 بمصرتها لا تقبل

مطلب شهود ان قاضي
 كذا حكم في كذا و كذا
 للمروءة كفي
 مطلب شهودا بما يجب
 الحرمة بدون دعوى تقبل
 مطلب قول المدعى عليه
 في حق الشهود صدق او هو
 عدول اقرارا بالحق
 مطلب لا يشترط تعديل
 شاهد العلانية
 مطلب يصح من الشاهد
 بعد ادائه شهادته ان يبين
 المجلس ويعد للطلاق
 مطلب تقبل البيعة المرجوحه
 بعد الحكم بالرجوحه
 مطلب قال المشهود عليه
 للشاهد ان يشهد ان
 على ان فقال لا تدري لا
 تقبل
 مطلب وارث آخر يدين ثم
 شهود مع آخر تقبل
 مطلب يشترط في دعوى
 الارث الجور
 مطلب لا تقبل شهادته من
 من آجر بيته عن بيعه في الجور
 مطلب مات الزوج فشهدوا
 بمصرتها لا تقبل

بمصرتها

بمصرتها انما يتحقق بانفسه على ما ليس القريب في التنازع الذي هو محمد بن عبد الله الذي شهد به كذا فلان
 اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل لانهم قد قوا وشهادة القاضي لا تقبل نقلة في معنى الحكم من شرح
 الزيارات والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ادعى على رجل دينا بدو فاقامه واثبت له دينه فقتضى
 القاضي دينه ثم شهد القاضي له بالدين لورثة الميت بحق على رجل كان لا يسميهم هل يجوز شهادته
 لهم والحالة هذه اجابوا قروا **الجواب** لا يجوز شهادته لهم والحالة هذه لانه يميز هذه الشهادة
 التي لنفسه مغمنا وهو انه يتعلق بحقه وهذا المال كافي معنى الحكم نقلا عن المحيط والله تعالى اعلم
مسئلت في شاهد من شهد ان فلان مات وترك هذه الدار ميراثا فلان وفلان ولم يدرك
 الشاهدان الميت هل لا تقبل شهادتهما **الجواب** نعم لا تقبل شهادتهما كافي النزاهة قال لانهما
 شهدا بملك لم يمانسا به ولا يراه في يد المدعى اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** في حقه السؤال عن شاهد من شهد احداهما
 بالطلاق الرجعي والآخر بالانكاح في ملك **الجواب** نعم **مسئلت** في معنى الحكم وهو انفسه شهود
 احدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالانكاح في ملك **الجواب** نعم لا تقبل شهادتهما كافي النزاهة قال لانهما
 برزاده صفة وهي البيعة فيصنع ما يشاء عليه ويطلق ما يشاء به احدهما اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت**
 عن كيفية تركه العلانية **الجواب** كافي معنى الحكم وهو انفسه **مسئلت** في كيفية تركه
 وسائل العلانية بعد التركة في السر وهو ان يحضر القاضي المترك بمذمات في الشهود في السر وتركهم
 بين يدى القاضي ويشير اليهم بقوله فلان اه **ول** يندى في التماس واحتراز عن التبدل والتزوير اه
 وفي مسند المسكن وفي العلانية لا بد ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فمسائل المترك
 من الشهود يحضره الشهود أولا عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخامسة بصورة تركه العلانية
 ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول للمعدل شاهد الذي عدله هذا الذي عدله اه **والله تعالى اعلم**
مسئلت في رجل عاك حصة شاهدة في ارباع بعضها من الزوجية فيم معلوم وبعد القضاء البيع
 وقامه الايجاب والقبول المعتبرين شرعا وتخلد التي بدهم اوهبه لها فقبلته منه ووقف العيش الاثر
 على نفسه فمده حصة على زوجته المذكورة مدة حياتها ثم على المصعد النبوي على ما سجد افضل الصلاة
 والسلام ومقد في ذلك الامام الثاني فسلم على كل من البيع والقبول وهل يلزم الوقت بمجرد القول ولا
 بضره الشبوع ولا يشترط في حكمه كفي فاجبت نعم يصح كل من البيع والهبة **قال** في الهندية نقلا
 من المحيط وان سخط على الثمن اوهبه او اراعه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الشكل ولكن لا يلحق
 بالصل الفسخ **والجواب** عن الفصل الثاني ان الوقت عند الامام الثاني ابي يوسف وحده لله تعالى يلزم
 بمجرد القول ولا بضره الشبوع ولا يشترط في حكمه كافي الدرر والاسواق والسر اجابة والله تعالى اعلم
مسئلت فمن شهد عند القاضي وثبت عند الله منه وقضى بشهادته في مائة اخرى هل
 يلزم تعدله مرة ثانية **الجواب** كافي فاضح ان اذا كان العهد في ما لا يشترط تعدله وان كان
 في ما يشترط تعدله **والجواب** في الحد الفاصل بينهما او الصحيح فيه قولان احدهما انه مستدرسة اشهر والثاني
 انه مؤخر من رأي القاضي اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** عن قاض ارباب في الشهود هل ان شرطهم
 وبسألهم ان كان موته كمن **الجواب** نعم **قال** في النزاهة فان ارباب القاضي في الشهود وقروا
 وسألهم ان كان موته كمن ولا يسمعه غير ذلك وهذه الاحتياط اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** في حقه السؤال عن
 الشاهد من اذنا ما اذا غاب بعد ادائه الشهادة ثم علانية القاضي هل له ان يحكم بشهادتهما ما حشد
الجواب نعم **قال** في الهندية والشاهدان لو عدلا بعد ما تناقضا فيقضي بشهادتهما وكذا لو تناقضا
 ثم عدلا اه **والله تعالى اعلم** **مسئلت** عن رجوع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي هل يصح
الجواب لا يصح **قال** في المتن لا يصح الرجوع عن الاعذار فاض فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما عند
 الشاهد في غير مجلس القاضي

مطلب شهود صاحب الدين
 على الميت بحق لا تقبل
 مطلب شهد ان مات وترك
 الدار فلان والحال انهما
 لم يدركا الميت لا تقبل
 مطلب شهد احدهما
 بالرجعي والاخر بالانكاح
 تقبل على الرجعي
 مطلب في كيفية تركه
 العلانية
 مطلب باع ووهب الثمن
 ووقف الباقي على نفسه ثم
 زوجته
 مطلب فمن ثبت عدالة
 عند قاض وقضى بشهادته
 ثم شهد في مائة اخرى هل
 يلزم تعدله ثانيا
 مطلب ارباب في الشهود
 يفرق بينهم
 مطلب اذا عدل الشاهدان
 بعد الموت او الفسخ ان
 يحكم بشهادتهما
 مطلب لا يصح رجوع
 الشاهد في غير مجلس القاضي

غيره لا يحذر ولا يقبل برهانه عليه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في تاجر ما له وقد سمعنا كتب فيه
 بخطه ان لفلان عليه كذا وان لفلان عنده امانة هي كذا هل يعمل بذلك **الجواب** نعم يعمل به في اعطيه
 لا في ائتماره في التفتيش ما نصه **فتاوى** جسد في دوائر التجار في زماننا اذا مات أحدهم وقد سحر بخطه ما عليه
 في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والمزلة يعمل به والعرف جاز بينهم بذلك
 وقد افعال الكاد في ذلك اني ان شئت فقل في ما عليه له من الناس فلا يفتي القول به فلو اتى به
 على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في شاهد من لم يعرف
 المتابعين فان خبره ابا سمع ما من اهل يجوز له الاعتماد على اخباره ما يملك **الجواب** لا يجوز
 له الاعتماد على ذلك فلا بد ان يشهد عنده ما عدلان بذلك كافي التكملة والله تعالى اعلم **مسئلت**
 فيمن اتى على آخره وكفل فلان او وصيه فانكره هل يحلف **الجواب** لا يحلف قال في التزايه فاذني
 عليه انك وكفل فلان فانكره وكفل فلان لا يحلف اذني انك وصي فلان الميت فانكره لا يحلف اه والله
 تعالى اعلم **مسئلت** فيمن شهد ان شهد له على عالم فاعذله هل يجوز **الجواب** انه قد وقع
 مثل هذا السؤال لغير الدين الرمي وهذا القطة (محل) فيما اذا شهد شاهد على عالم لا يجوز باخذ ماله وشهده
 الشهادة لا شاهد به هل تقبل شهادته وان كان من قرية واحدة او محلة واحدة لا تقبل شهادة
 بعض اهل القافة لبعض على قطاع الطريق ام لا **الجواب** عانصه نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك
 شهادة الاخره لولا اتفاق العلماء وعما فيه والله تعالى اعلم **مسئلت** في شاهد من لم يعرف
 برأيه اسم المشهود عليه **الجواب** لا يلزم ذلك كافي شيخ الاسلام في اذني قال الكفوي
 ثم لو كانت الشهادة على غير محتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهود به ولو
 كانت على غائب او متفق عليه ونسبه الى اية فقط لا تجوز حتى ينسب اليه جده اه معز بالجامع
 الفصول والله تعالى اعلم **مسئلت** هل تقبل شهادة اليهود على النصارى وعكسه **الجواب** نعم
 تقبل كما صرح به وغير واحد من علمائنا اه خبر به والله تعالى اعلم **مسئلت** في شهادة النسيبة التي
 ياتن الزوجين لا يجاب والقبول عند التباحث هل تقبل **الجواب** نعم تقبل كافي بذلك في الخبرية
 قال لان التناكح بينهما لا ياتن النسيبة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في شهادة السماع في العفة هل
 تقدم على انساع في المرض **الجواب** نعم كافي الخبرية والله تعالى اعلم **مسئلت** في شهادة
 شهداءهم معمو ان المقارعة لا تقبل وقيل على كذا هل تقبل شهادتهم **الجواب** نعم كافي الخبرية في جواب
 مثل هذا السؤال وهذا نصه لا ثبت الوقت بهذه الشهادة ولا يشهد باجماع علماء الامم ليست بشهادة
 على الوقت بالسماع وانما هي شهادة على السماع بالوقت والشهادة على الوقت بالسماع ان يقول الشاهد
 اشهدني لاني سمعت من الناس او سبب في سمعت من الناس اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في شاهد من
 رجعا عن شهادته ما بعد الحكم هل يضمن ما اتفاه به شهادتهما **الجواب** نعم قال في المتق وهو
 ما اتفاهما الا ان قبض المسمى مدعا دنيا كان او عينا اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل تحقق
 ان شهد زورا ما لا يفرقه **الجواب** انه يزور بالشهادة قال في التنوير من ظهر له عهده يزور
 بان اقترع نفسه ويهدعه او غلطا كما هو راجح الكمال ولا يمكن ان يات به بالبينة لانه من باب النفي عز
 بالنشهر وعلمه القنوي مرجحة وزاد فيه وجسه وفي الجرح وظاهر كلامهم ان القاضي ان يسمع
 وجهه اذا سمع ما اه اصحهم بضم السين وسكون الحاء لانه من السواد كافي الراف قال
 الطحاوي يقال سمع وجهه اذا سمعه من اصحابه وهو سواد التنوير وقد جابها الملهة من الاصم
 وهو الاسود وفي المتن ولا يسمع وجهه من اصحابه والهاء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن ادعى غصبا
 وشهد اثنان بالاقرار به هل تقبل هذه الشهادة **الجواب** نعم تقبل قال في الشرائع كالا واذني غصبا

مطلب يحتاج في الشاهد
 للإشارة الى ثلاثة مواضع
 الى الخصمين والمشهود به
 مطلب في قبول شهادة
 اليهودي على النصارى
 وعكسه
 مطلب تقبل شهادة الفقيه
 الذي لقن الزوجين
 مطلب تقدم بينة السماع في
 العفة
 مطلب لا تقبل شهادة انهم
 معمو ان المقارعة وقيل
 مطلب رجعا عن الشهادة
 بعد الحكم لانهما الضمان
 مطلب فيمن ادعى غصبا وشهد

اوتوا لشهدا اعداءهم بالآخر الاقرار به وتقبل ولو شهد بالآخر لانه قد اهل ان ما بين قوله ولو شهدا
 بالآخر واستضاءه ان لا يستر الا خلاص بين الدعوى والشهادة في قول مع قول يختلف اختلاف الشاهد من
 في ذلك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فيما اذا عارضت بينة الموت مع بينة الحياة قايم ما يقدم **الجواب**
 ان بينة الموت مقدمة كافي كثير من الكتب وامام في التفتيش من الشهادات وهو قوله بينة ان زوج فلانة
 قتل او انه مات اولى من بينة اني الا اذا اخبر بيمينه تار على حق فله ان اذا شهدت البينتان عند
 الزوجة لا عند القاضي بقرينة ما في معين الحكم وهو هذا الواخيرها واحد عوت الغائب واخيرها اثنان
 بيمينته ان كان الخبر بالموت شهد به عين مونه او شهد بخبره وكان عدلا وسع المرأة ان تنزح يا خير بعد
 انقضاء العدة هذا اذا لم يزوجها ما اذا اذنا خواتم عن شهادتي الحياة بعد تار عن شهادتي الموت فله ان اذا شهدت
 الحياة اولى اه **مسئلت** فيمن كتب بيمينه التفتيش ما نصه قوله بينة ان زوج فلانة الخ اقول هذا
 الاستثناء مخرج الابطال ان بينة الموت اولى قال في ذخيرة البرهانة نقل عن فتاوى القسلي لو شهد
 اثنان بموته او قتله وشهد اثنان عن شهادته بالموت اولى نعم في الحائنة امره الغائب اذا اخبره رجل
 بموته ورجلان بيمينته فان شهد الاول له بيمينته وموته او جنايته وكان عدلا وسعها ان تمتد وتزوج هذا الم
 يورخا فان اذنا خواتم عن شهود الحياة تاخر شهادتهم اولى اه **مسئلت** فيمن حضر
 تونس حاله في جوابه عن سؤاله اليه من طرابلس الغرب حاصل ذلك السؤال تعارضت البينتان
 وبينة الحياة متأخرة التار عن قيام ما تقدم به بينة ما تقدم به بينة ما نصه في قول كافي في الاخبار والسئلة
 والاحتياط لا في الشهادة والتساؤل كذا ما في تنقيح المعاني من الاحتياط كما شرع به بصير التفتيش ما نصه
 في خبر الحائنة ما نصه او وسعها بيمينته بيمينته والشهادة تسمع منها ما في الشهادة والتفتيش
 في بينة الموت اولى مطلقا كما هو ظاهر الاطلاق له ولو توجه الجاري مطلقا عن قباله من عدمه وتأخره
 وتقدمه وهذا توفيق بين الاطلاق والتقييد وهو اولى واحق من جعل الاطلاق مطلقا محل التقييد
 والله تعالى اعلم اه ومن خطه نقل وهو حسن جدا جزاه الله تعالى احسن الجزاء رفته في منتصف ذي
 الحجة سنة ١٢٨٠ ألف ومائتين ومائة والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن قال الذي يشهد به على
 فلان حق او هو الحق فليشهد به على فلان لا تقبل شهادته الخ الحكم في ذلك **الجواب** ان الحكم في ذلك
 ان القاضي يسأل عن الشاهد من قال عدلا قضى بشا دهم ما وان لم يعدلا لا يقضي لان قوله الذي يشهد به
 على فلان ليس اقرا في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط
 والاقرا لا يتجمل التعليق فاذا في الحائنة والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن انكر شهادته هل يحلفه القاضي
الجواب لا يحلفه ولو قال المدعي عليه الشاهد كاذب واراد تحليف للمدعي ما يدعي انه كاذب لا يحلفه نقله
 التفتيش عن العبادية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل شهد عليه جماعة بحق فقال اني صالحتهم عال
 من عفته بهم لان لا يشهدوا على غير شهدوا على قلعة وادعى مالي الذي اشفه مني واقام على ذلك
 بينة هل تقبل شهادتهم **الجواب** نعم كافي التفتيش قال لانه ادعى حثاله فيصعق ولو قال لم اشر بهم
 مالي الصغ لم يثبت اه وعز له لصح والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن ادعى بيمينته ان زوج فلانة
 ولا السنة والمستحب ولا غيره ذلك هل تقبل شهادته **الجواب** ان هذا السؤال رفع العلامة الحافوي
 فطالب منه بقوله تملك هذه القدر من العلم قرض من هذا الم تملك كان مناع من قول شهادته لا تقبله في
 البحر من المجتبى في فصل العزير اه فاذا في التفتيش والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الشهادة على
 الجرح المجزئ هل تقبل **الجواب** انها تقبل قبل التمدد بل لا بد له قال في التنوير كاشههادة على جرح
 مجرد بعد التمدد وقبله ثابت اه قال شارحه العلاء في الشهادة بل الاخبار ولومن واحد على الجرح
 المجزئ كذا في مقدمه الصف بيمينته قرضه وسدر الشريعة وقوله من لا خسر وادخله تحت قوله لم يسمع

مطلب مهم في تعارض
 بينة الموت والحياة

مطلب قال الذي يشهد به
 على فلان حق وبعد الشهادة
 عليه قال لا يقبل

مطلب لا يحلف من انكر
 شهادته

مطلب شهد عليه جماعة فقال
 اني صالحتهم عال دفعتهم
 ويزن قبل برهانه وتقبل
 الشهادة

مطلب لا تقبل شهادة من
 لم يعرف القرض والواجب
 والسنة

مطلب تقبل شهادة
 الجرح المجزئ قبل التمدد
 لا بد

أسهل من الرق اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن له حق على آخر بقره بسلامه وبنصره علانية فاقني رجلا في ربه وأني بخصمه قد كره في حقه فأتته به والرجلان يسمعان إقراره وهو لا يراهم قبل إذا شهد وأعلمه والحالة هذه تقبل شهادتهم **الجواب** والله تعالى للوقوف للصواب أن شهادتهم تقبل عند علمائنا لأن العلم قد حصل وقيل لا يحل لأن فيه تدليس أو غرور ولو لم يكن انشراحا لكان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وإن كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا إفاذه في معنى الحكم والله تعالى أعلم **سئلت** رجلان أتيا كل منهما بعتا لهما ملكا مائة لوهو في أيديهما وتاريخ أحدهما أسبق فلن البينة **الجواب** أنهما لم يسبق تاريخا قال شيخنا العبد في فصل دعوى الملك للعاقب مانعة وإن أتيا وأحد منهما أسبق قضى للأسبق منهما اه وموضوع كلامه فيما إذا كانت العين في أيديهما والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في أخ وأخت أديع أرضا وشهد زوجها مع رجل آخر هل تقبل شهادتهما في حق المدعين الأخ والأخت أم لا **الجواب** أن شهادتهما مردودة في حقهما معافان الشهادة متى رد بعضها ركة أهلا فإفاده لا تقوى إلا على زينة الفتاوى وإفاده أيضا من مات وترك إناوين بنتين فأدعى الابن عينا لارث والاختان لم تدعيا فشهد زوج إحدى البنتين لأن على ذي اليد لا تقبل لأن هذه شهادة في حقهما فلان مات له ثبت لزوجته شاهد اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الشهادة على فعل النفس كشهادة البائع لشره هل تقبل **الجواب** مافي القضية وهو هذا الوجه البائع بالاشتراك هو المدين في خبره عن حال هذا المدين لمكة لا يرضه أو قال كان ملكا في قبضته منه لو كان الذي أدعى الثمرة منه لا تقبل شهادته لأشهادته على قول نفسه اه وتقبله لا تقوى في فتاوى الله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد إذا امتنع من أداء الشهادة لكون القاضي جائرا هل لا يكون انشراحا بالحالة هذه **الجواب** مافي الفتاوى أن لا يرضه كتمان الشهادة كبيرة ولا يجوز أن يمتنع عما به طلب صاحب الحق إلا في مسائل الأولى أن يكون عاجزا عن الذهاب إلى القاضي الثانية أن يكون هنالك من يقوم الحق به إلا أن يكون أوجع وأسرع قولاً عند القاضي الثالثة أن يكون الحاكم جائرا فلا يلزمه الذهاب إليه الرابعة أن يخبره عدلان بما يقطع ذلك الحق الخامسة أن يكون ذلك القاضي يرى الحكم بخلاف مقتضى الشاهد السادسة أن يعلم أن القاضي لا يقبل الدامعة أن لا يكون عدلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الناسق إذا تاب هل تقبل شهادته **الجواب** أن كل فاسق تاب ورجع إلى الله تعالى ثم شهد فأن شهادته مقبولة إلا في مسائل الأولى المحذورة في ذهاب أتاب الثانية العروى بالكذب إذا قال ثبت الثالثة شاهد الزور إذا كان عدلا ثم شهد بزور ثم تاب هل تقبل شهادته أبدا كذا في المنظومة والمختصر والقبول كافي الخاتمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في من أدين في عتار كل بدمية ملكا مطلقا وهو في أيديهما أو أقام كل بيعة وأحداهما أسبق تاريخا فهل تقدم سبق التاريخ على الأخرى **الجواب** نعم قال شيخنا العبد في التبصرة مانعة وإن أتيا بعني والعاقب في أيديهما أو أحداهما أسبق قضى للأسبق وقامه فها والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أقام بيعة ابن عم الميت ونسب الميت إلى جد معين وبرهن خصمه أن جد الميت هو فلان غير من بيته الذي في الحكم **الجواب** أن القاضي في هذه الحالة لا يقضي بشئ يتعارض ولو برهن الثاني بدمية القضاء بالبيعة الأولى لا يلتفت إلى الثانية كافي معين الحكم والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهود شهدوا بآفاق من المذبح أو بأكثر فكيف الحكم في شهادتهم **الجواب** **الجواب** بأنهم إذا شهدوا بآفاق أكثر كان الذي مكذبهم فقبل شهادتهم وإذا شهدوا بأقل قبل لما تفاق فيه والمال في الدار من باب الاختلاف الشهاد توالله تعالى أعلم **سئلت** في رجل أدعى أن أباؤا في بيته شاهد من شهد أحداهما على أنه عليه آفة درهم والآخر أنه أنزله بألف درهم هل تقبل شهادتهما **الجواب** نعم تقبل شهادتهما في قول

مطلب أدعى ملكا مطلقا والعاقب في أيديهما يقضى للأسبق تاريخا
مطلب برهن ابن ابن عم الميت ونسبه إلى فلان غير من خصمه أن جد الميت فلان آخر
مطلب في الشهادة بآفاق أو الأكثر
مطلب شهد أحدهما أنه عليه ألفا والآخر أنه أقر بألف

أبي حنيفة وأبي يوسف أفاده فاختار والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أدعى الثمرة لغيره من على الملك المطلق هل يقبل ربه **الجواب** بانه لا يقبل وهذه الداعي الثمرة من معدوم أم لا إذا علمه من مجهول فإن قال من محمد مثلا وشهدا بالمعاقب فيقبل برهانه كائنه الكفوى عن الزباز به والله تعالى أعلم **سئلت** إذا عارضت بيعة البيع والبائع بالفاه فبهم تقدم **الجواب** أن بيعة البيع الوفاء أولى كافي به شج الإسم لام عن أفندي والمسألة في الخاتمة **سئلت** في فائدة بيعة كونه لشخص عاقل أو أولى من بيعة كونه مخلوط العقل أو مجنوناً وبينه أن الهبة كانت في الصحة أولى وبينه أن كراهة أولى من بيعة الطوع وبينه العين أولى من بيعة كونه للتمتع مثل الخن وبينه التأييل أولى من بيعة العارية ولو برهننا بى نكاح امرأة لا يترج أحدهما الأسبق التاريخ أو بالبداء وأقراره أو بدخول أحدهما اه فان وجد أحد الثلاثة لأحدهما وبرهن الاسترخ على السابق فهو أولى الكل من الكفوى والله تعالى أعلم

كتاب الوكالة

سئلت فمن دفع لغيره درهم لم يدفعه الذي بدأ أمره أن يأخذ منه وصولا فإفاده المأمور بالدفع إلى زبونه أو ورقة الوصول وأكرز به بالتبضع من المأمور فهل يصلح المأمور في الدفع **الجواب** نعم مافي الفتاوى أن المراجع جوا بغير مثل هذا السؤال وهذا نصه القول قول المأذون في المدعى إلى زبونه بينه وأن أكرز به بالتبضع أن تقول قوله مع منته أضل فاحصل الجواب أن المأذون يقبل قوله في حق نفسه لأن حق زبده أن أكرز بالبيعة تقوم بآسسه وأذا شرط على المأذون أن لا يدفع إلا لاشهد على زيد وأحضر رجعة تشهد على زيد بالتبضع فمن حضر رجعة بذلك أنصكر زيد بالتبضع كل المأذون له ضمانا ولا ينفعه قوله أنه قد وضعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة أو يقتر زبده بالتبضع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل في بيع غرة أو في قبض غرة أو في قبض دين فتراخي حتى هلكت الغرة هلكت الغرة من الدين **الجواب** أن دفع مثل هذا السؤال إلى قاضي المدعى ما ياب عنه بقوله لا ضمان على الوكيل في حق من ذلك لأنه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالتبصرة إذا أقر في موكله بمجلس القاضي هل يعتبر إقراره عليه فإخذه الموكل **الجواب** نعم يعتبر إقراره فإخذه الموكل قال ابن مالك ولو أقر الوكيل بالتبصرة على موكله في مجلس الحاكم اعتبر به وفي الشبهة عن الوثابة وضع إقرار الوكيل بالتبصرة عند القاضي ومعه غيره لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع لرجل لم عرضه على الناس فهو بذلك الرجل بالبيع هل يضمن الوكيل **الجواب** أنه لا يضمن الوكيل والصحيح أنه يضمن وقال بعض المشايخ أن كان المدفع إليه ثقة أم لا يضمن لأن الدفع إلى مثله مرضى عاده كذا في نعيبة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى وكالة هل يلزم بيانها في الخصومة الثلاثة مع فلان أو في جميع خصوصياتها مع أو هي عامة **الجواب** نعم كافي الفتاوى الهبة لله والله تعالى أعلم **سئلت** فمن وكل قبض دين فقال بعد موت موكله قبضته في حياته ودفعته له فصدفته الورثة في القبض وأنكر وأدفعه لميت هل يقبل قوله بيمينه **الجواب** نعم وفدفع مع مثل هذا السؤال للشيخ في فتاوى فاباب عنه بقوله نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وقد أطال في تحقيقه فراجعه ان شئت في فتاوى الموسوعة بالخبر والله تعالى أعلم **سئلت** فمن وكل قبض ودعة ثم مات الموكل فادعى الوكيل أنه قبضها في حياته وهلكت وأكرت الورثة أو قال دفعته إليه حال حياته هل يصدق الوكيل **الجواب** نعم قال في الخبر بة نقلا عن الولو الجدية ولو وكل قبض ودعة ثم مات الموكل قال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وانكرت

مطلب بيعة بيع الوفاء مقدمة على بيعة البت
مطلب بيعة كونه عاقلا أولى من بيعة أنه كان مجنونا
مطلب دفع السه درهم لدفعه إلى زيد وأمره أن يأخذ منه وصولا
مطلب وكل في بيع غرة أو قبض دين فتراخي حتى هلكت الغرة
مطلب يعتبر إقراره ووكيل الخصومة في مجلس القاضي
مطلب في الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع لمن يرضه على الناس فهو بر
مطلب يلزم في الوكالة بيان أنها في الخصومة العامة مع فلان أو بيان أهم عامة
مطلب وكل في قبض دين فقال بعد موت موكله قبضته في حياته ودفعته له
مطلب فمن وكل قبض ودعة

لورثة اذ قال دفعته اليه صدق اه وفي جامع النصارى وكيل قبض ودية او عارية من زل عوت وكاه
 فلو قال قبضته في حادثة ودفعته الى الموكل صدق اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن وكلت وكيله
 قبض ما يخصه من تركته مورثا بالمر معلوم فبذل لك الوكيل وهي تسكر انما لها من ذلك وثاني
 من دفع الاجر فويل صدق في دفعه ويازمها اداء الاجر المسمى فالحق اب ان صدق في دفعه لما خصه
 من التركة ويازمه الاجر المسمى حيث كان العمل مع مورثا وان لم يكن كذلك لانه اجر للمثل غير متجاوز
 المسمى كما اخذ في الخبر والله تعالى اعلم **مسئلت** في وكيل من اخذ في بيعه رجل يدعى على موكله
 فأباه الوكيل بالقبض بالخبر والمطالبة دون الصرف فضاء الله من اوفى وكيل في الدعوى له لاني
 الدعوى عليه فويل صدق قوله فالحق اب نعم القول قوله في ذلك مع عينة لان المال الذي يد الوكيل
 ودية ولا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت على المودع من الدين لان المثل التوكيل من ربح المال
 لانه قبض منه من موكله او مودعه ولا الوكيل قبضه لانه مودعه كذا في فتاوى قاضي الهادي والله
 تعالى اعلم **مسئلت** فمن ادعى الوكالة من الدان قبض منه فدية المدين هل يجبر المدين على
 الدفع اليه فالحق اب ان يجبر عليه في البرزخ الذي الوكالة من الدان فان صدقة المدين فيه يجبر على
 الدفع ولا يتحقق من استرداده سدوان كذا وسكت لا يجبر وان دفعه لاسترداده انما وقفا عليه والله
 تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل ادعى على آخر انه موكل من زيد في قبض دية فذكر الذي عليه وكالة
 فطلب المدين من الذي عليه ما عليه موكل هل يتوجه اليه فالحق اب نعم توجه عليه فالحق
 فان شكك الزم بدفع الدين وان شكك لا يزمه شي هكذا في فتاوى قاضي الهادي والله تعالى اعلم **مسئلت**
 عن ادعى على آخر بملوكة فزعم الذي عليه انه اوفى ذلك الدين لو كان الوكيل بعد ذلك وطلب
 عينة على ذلك فهل يزمه المدين له انما يعلم ذلك **مسئلت** في عيني المراجعة اذا ادعى المدين انه قبض
 الموكل دية فويل صدق ان الوكيل وليس له ان يستغنى الوكيل ما يخصه من الموكل قبض الدين اه
 وفي حديث الحكم لو وكله قبض الدين وبار فذلي المطلوب انه قد اوفى الطالب او اذيعه امر بفضاء
 الدين واتبع الطالب المدين اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في التوكيل من احد المتضمنين من غير
 رضى الاخر اذا كان قضاء لاضرار هل يقبل فالحق اب لا يقبل الا في شئ الاسلام على احدى
 وهو اختيار بعض المتأخرين قالوا اذا كان القاضي من الخصم التعت من اياه التوكيل يقبل التوكيل فورا
 وان علم من الموكل القصد لاضرار صاحبه بالحق من الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه واليه
 مال الامام السردي والامام الاوزاعي في رجوعه فالحق تعالى الله الكفو عن لسان الحكم وان كان
 الخلاف بين الامام وصاحبه في اشتراط رضى الخصم وعدمه فبعضه بما اذا لم يكن الموكل حاضر لمجلس
 القضاء مع الوكيل اخذ ابو السعود في حوائج متلاصكين والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن وكل رجلا
 بالخصومة يطلب خصمه ثم غلب الموكل فامتنع الوكيل هل يجبر عليه فالحق اب نعم يجبر الوكيل لان
 الوكالة صارت حقا على اخذه الكفو فقل من القادة والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يملك الوكيل
 بالتقاضى او بالخصومة على الدين القبض فالحق اب ما في البرزخ وهو هذا الفتوى على ان الوكيل
 بالتقاضى او بالخصومة في الدين يملك القبض اه وفي الخلاصة التوكيل بالخصومة توكيل قبض
 الدين عند اربعة التلاثة وقال زفر لا يكون توكلا القبض وقال الصمد الشهيد لا يقتضي قبول اخصاء
 في هذه المسألة والفتوى على قول زفر اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في اقرار الوكيل بالخصومة على
 موكله هل يصح فالحق اب نعم يصح ان كان في مجلس القاضى والا فلا في البرزخ من الثاني
 التوكيل بالخصومة من نفسه اقراره على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعلم الثاني في قوله
 الثاني بتاذه ايضا كان اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ارادة السرف في رجل لا وكالة فادعى ان

مطلب وكلته في قبض
 ما يخصه من تركته بالمر
 معلوم الخ
 مطلب قال ان وكيل بالقبض
 والمطالبة دون الصرف
 ووفاء الدين
 مطلب ادعى انه وكيل
 قبض الدين فصدقه للمدين
 هل يجبر على الدفع
 مطلب وكيل قبض الدين
 اكره الى الذي عليه وكالة
 بعينه
 مطلب ادعى المدين انه دفع
 الدين الى موكل زيد ويؤمر
 بالدفع الى الوكيل
 مطالب في التوكيل من غير
 رضى الخصم
 مطلب الوكيل بالخصومة
 او بالتقاضى هل يملك القبض
 مطلب يصح اقرار الوكيل
 بالخصومة في مجلس القاضى
 مطلب اراد السرف فويل
 رجل لا وكالة

يقوم بامرهم ويتفق على اذن من مال الموكل ولم يعين شي الا لانفاق بل اطاق له تم مالت الموكل في سفره فقام
 الزينة على الوكيل وطالبوا منه بيان ما أنفق وصرفه هل يقبل قول الوكيل في ذلك فالحق اب نعم يقبل
 قوله اذا كان عدل وان اتم حقه سافوه وليس عليه بيان جهات الانفاق اخذه الكفو والله تعالى اعلم
مسئلت في رجل اكره لآخر باعرة مملوكة وامر المشتري ان يني في الدار على ان يصب له ذلك
 من الاتربة فبني المشتري ثم وقع الاختلاف في مقدار ما صرفه فويل صدق قول الوكيل لرب الدار
 فالحق اب نعم القول قوله لا يملك زيادة التي ربه المشتري فاما ما اجمع أهل الصنعة على قول
 اخذها او لا يذعن من الصنعة في مثل هذا البناء ما يقول احدها فاقول قوله لا لا يمكن معرفة
 ما وقع فيه التنازع من جهة غير ما اتفق عليه الكفو عن الاخيرة والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن امر
 غيره بالانفاق على عياله او على بناء داره وليس به ما خلطه ولم يذكر الرجوع فأنفق المأور قال خمس
 الاثنية السردى يرجع على الآخر وقال خولهم زاده لا يرجع بغير شرط اه من فضة ان في كتاب
 الزكاة وفيه من الاجابة وان رجح لاقال قوله انفق في بناء داره ولم يقل على ان يرجع بذلك على استنفوا
 فيه خل الشئ الامام خمس الاثنية السردى والعصم لا يرجع اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن
 ذل وكيل كل رجل في كذا فقل منه التوكيل رجل وفعل ما وكل فيه هل يجوز فالحق اب ما في فتاوى
 قاضي الهادي هذا انه تركين الممول لا يجوز في هذا لا يجوز توكيل كل احد الا ان يقول وكلته لانا
 وادعته ان يذل من شاء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في الوكيل بالشراء اذا اشترى بصفة ثم مات
 خذ الدين يوثق من على الآخر فالحق اب ان لا يذل على الاشرع عوت الوكيل قال ابو السعود
 رضى الله عنهما وان كان الوكيل بالشراء اذا اشترى بصفة على غيره لا يذل على الاشرع على عينة الفتى اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل زعم انه موكل من زيد فباع واشترى فباع من زيد بتركه له وكيله
 فهل يزم الوكيل فالحق اب ما في الحرلية ونحوه اذا قل اشترى لادن وأباه البائع قوله بعت من
 فلان لم يظهر له وكيل عنه فان اجاز ما فعله مع بترموه والباطل وان لم يقبل اشترى لادن بل في خلاف
 الشرع فبعضه ثم تبين له ليس موكل من فلان فاشترى لنفسه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في سؤال عن
 وكيل تحت يد مال لوكاه وقد وصى على موكله من خاتم الوكيل من فضاء من موكله هل يجزى
 الوكيل والمحال هذه فالحق اب قال قاضي الهادي انما يجبر الوكيل على دفع ما ثبت من الدين على موكله
 اذا ثبت ان موكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كسلا به والا لا يحسن ان صدقة فضاء ما من الدين
 لان هذا القرار على التسوية لا يعتبر اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن وكيل البيع هل له قبض الشئ
 في قبضه نعم كذا في التورير وحقوقي عقدا لا بد من اصابته الى الوكيل قبض وباروه صلح من اقرار
 تتعذر به ان لم يكن محمودا كسبا مبيع ودية وقبض من رجوع به عند استنفاء وخصوصه في عيب
 لا فصل بين حضور موكل وغيبته اه وقد اتفق بذلك في الحادثة والله تعالى اعلم **مسئلت** في غائب
 وكيل عام بالخصومة وفي جميع صدقة ما فزسه وهو وارنه فقام وكيله لذكور يذري رته فهل
 في ذلك فالحق اب نعم لان هذه الوكالة تصرف عن االى القائم والحادث فان العرف بين الناس ان من اراد
 ضمرا كل غيره قبض ودية او قبض حصة من حصة الى الناس ويريد بذلك التوكيل القائم والحادث جميعا حتى
 لا يصح حين من حقوق وهذا ظاهر من كل انساب القبض فلا تملك لائق القائم والحادث اه ملخصا
 من الشئ عن التسوية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يملك الموكل
 الحق هل يطلب به من مال نفسه فالحق اب نعم قال ابو السعود وان كان الوكيل بالشراء يطلب بالثمن
 من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل كفاي عينة الفتى اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في سؤال عن الوكيل
 بالشراء اذا دفع الثمن من ماله هل له الرجوع على موكله فالحق اب نعم والمسألة في الاستبراء نقلان

مطلب امر المشتري بالشراء
 على ان يصب للصرف
 من الاجرة
 مطلب امر غيره بالانفاق
 على عياله او بناء داره
 مطلب لا يجوز توكيل
 المجهول
 مطلب في الوكيل بالشراء
 اذا اشترى بصفة
 مطلب قال اشترى لادن
 وأباه البائع قوله بعت
 مطلب في وكيل تحت يد
 مال لوكاه وقد وصى على
 موكله دين
 مطلب لو وكيل البيع قبض
 الثمن
 مطلب في غائبه وكيل عام
 في جميع حقوقه مات فزسه
 مطلب وكيل الشرء يطلب
 بالثمن
 مطلب وكيل بالشراء دفع
 الثمن من ماله هل له الرجوع
 على موكله

أه والله تعالى أعلم **سئل** في الوكالة هل يصح تعليقها فأجاب نعم قال في التكملة ومنها
 أي من أحكام الوكالة صحة تعليقها إذا قال المالك مائتي درهم أو أذا قدم أو أذا أتت
 شيئا أو أتت وكلي في قبضه أو أذا قدم المالك فقبض دبري تحت الوكالة أه والله تعالى أعلم **سئل**
 عن قولهم الوكيل لا يعتبر بقرره إلا في مجلس القاضي هل هو على عمومه فأجاب نعم قولهم ذلك
 خاص بوكيل الخصم مودون الوكيل العام فله بغير إقراره على موكله مطلقا في مجلس القاضي وغيره كما
 صرح بذلك ابن نجيم في وسائله في الوكالة العامة وأغله في التكملة والله تعالى أعلم **سئل** فغير
 وكل رجلا في كل حق له أو في خصوصه في كل حق هو له هل يصح هذه الوكالة فأجاب نعم تأتله
 في التكملة من البرازية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل يموت ويصرف في شئ معلوم داخل فيه
 بالارث من أو الله وهو في حوزة مدة تريد على نفسه سنة تمام إلا أن رجل حاضر عالم بالتصرف شاهد
 له ساكن بالأرض شرعى بى أن بعض ذلك المقار وقف عليه من أحد أجداده فهل لا تصح دعواه والحال
 ما ذكره هل إذا حكم حاكم شرعى بطلان الوقف بنقض حكمه ولا يجوز نقضه أجيبوا وتوجروا **سئل** فاجبت
 نعم لا تصح دعواه والحال ما ذكره التقوا من جماع الدعوى بعد سنة ولا تسنة وقصد في المحلة
 من مائة ١٦٦١ ألف ومائة وستة على أن دعوى أصلى الوقف لا تصح بعد سنة ولا تسنة
 سنة وهو الجواب من الفصل الثاني في حكم الحاكم التمسى إذا كان مستوفيا طلب فيه شرعا سنة
 ولا يجوز نقضه كما أتى بذلك المحقق الرمل وهو في قوله الخبرية والله تعالى أعلم **سئل** في وكيل
 يبيع متاعا بعد قبضه منه مجهلا هل يضمن أم لا **سئل** في وكيل يبيع متاعا بعد قبضه منه مجهلا
 مال حياته لا يضمنه فأجاب نعم منع على هذا السؤال لصاحب الخبرية فأجاب منه قوله نعم يضمن
 ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بالأمره لأن عونه من تجهيل يتقرر في تركه الضمان فلا بد للزوج
 من عهده من البيان أه والله تعالى أعلم **سئل** في وكيل بالأمره أن يبيع له متاعا
 موكلا هل لا يصح حديثه فأجاب نعم لا يصح قال في الأشباه الوكيل بالأمره إذا أمره ببيع شيء
 موكلا لم يصح أه والله تعالى أعلم **سئل** في أمره أن يبيع متاعا لم يبيعه لا يضمن حتى يجهل
 من يؤوله قال في أشباه أن لا يرجع إلى فقال له ما زوجها أن ثبت من نفسه فقد لا يضمن في ملاقاة
 إذا ثبت أمره من صدق المؤخر ومن نفعه المدة فليؤخر عنه السنة بأمره وجب منه ما ذكر
 وطاعه الوكيل المذكور على ذلك فهل يتبع هذا المطلق ولا يتخصص بالمجلس فأجاب نعم كما في
 الخبر بقوله إنهم يقع الطلاق المذموم إلى الوكيل لا يضمن وكيل يبيع متاعا مجهلا ولا يضمن وكيل
 يبيع موكلا موكلا أه وفي الأشباه من كتاب الوكالة مانعة الوكالة لا يضمن على المجلس بغير خلاف
 الغلظ أه والله تعالى أعلم **سئل** في رجل وكل أمارة في رجل زوجته المحتلة فله أمارة هل يضمنه
 التعزير والحال هذه فأجاب ما في الخبر بقوله مانعة قد كثر في كلام علماء التوكيل بغير الزوجية
 وجواز مسو له كان أمارة أو أجنبيا بصر ما بال الوكيل بالنقل كطلب المولى فلا يجوز لأب منعه مانعة
 وبه يصرح بغير أمارة موكلة لا تحقها وإذا ارتكب مثل ذلك يجره أه والله تعالى أعلم **سئل**
 في الوكيل إذا جالس المولى إلى ما هو خسر هل يضمنه المولى فأجاب ما في الخلاصة وهذا مانعة
 الوكيل إذا خالف أمر الأمر أن كان خدلا في خبر في المجلس بأن وكفه ببيع فرسه بأن قدرهم فباعه
 بألف ومائة بنفق ولو وكفه ببيعته كذلك فباعه مائة دينار لا يضمن عليه وإن كان خيرا أه والله تعالى أعلم
سئل في التوكيل بغيره الأضحية هل يضمنه بغيره أم لا في السنة الماضية أيام الضرر فأجاب
 نعم يتقيد بذلك قال قاضيان والتوكيل بغيره الأضحية يتقيد بشرائها في تلك السنة في أيام الضرر وكذا
 التوكيل بغيره الضم يتقيد بأيام البر في تلك السنة وكذا التوكيل بغيره الجدي يتقيد بأيام الصيف في تلك

مطلب يصح تعليق الوكالة
 مطلب الوكيل العام يصح
 أقراه في مجلس القاضي
 وغيره
 مطالب وكفه في كل حق له يصح
 مطالب لا تصح دعوى أصل
 الوقف بعد سنة ولا تسنة
 مطلب إذا كان الحاكم
 مستوفيا لم يضمن
 مطلب وكيل يبيع متاعا
 مجهلا
 مطلب في الوكيل بالأمره إذا
 أضاف الأمر لنفسه
 مطلب قال إن ثبت ذلك
 سنة ففان وكيل في ملاقاة
 مطالب وكل أمارة بغير زوجته
 مطالب في الوكيل إذا خالف
 موكله
 مطلب قال اشتري لأخي
 نقية بذلك السنة

السنة حتى لو اشتري ذلك في أيام النقص من السنة الثانية والقيم والمدة الثانية لا يجوز أه
 والله تعالى أعلم **سئل** من وكيل ببيع مال برهن على ركانته وحكم بها فادعى المطلب أن المطلب
 مانعة في دعواه فلا حق للوكيل في القبض هل يحكم بهذا أم لا **سئل** فاجبت نعم يكون دعواه
 صحيحا كما في جامع الفصول من الفصل العاشر في النقض وفيه أيضا من ذلك المبحث مانعة المدة
 عليه ما بالبراهة فقال المدة كانت حيا وقت إبراءه فاقول له لأنه أحسنه إلى حالته وهو مدة مدقة الضمان
 أه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالبيع إذا أخذ بغيره كقبض أو رهنه فلا يضمنه حتى يرضى أي
 هلك ما على الكفيل من الفتن أو ضاع الرهن في يده هل يضمن الوكيل الفتن أو الرهن والبيعة للراهن
 فأجاب نعم لا يضمن لأن الوكيل أحسن في الحقوق وقبض الفتن منها والبيعة له والراهن
 ويضمنه بغيره الاستغناء لمالكه الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الدين لأنه يفعل ما يشاء فلا يضمنه في قبض
 الدين دون الكفالة وأغنى الرهن والوكيل بالبيع بقبض أصله لخدمة المالك المولى كغيره من قبض الفتن
 كما في المصلحة ولو وهب الوكيل الفتن من المشتري أو أراه أو حط منه أي قبض الفتن يرضى عنه
 الطرف فهو يضمن الوكيل الفتن كله في الحال وعند أبي يوسف لا يجوز أه من شرح جميع الأمر والله
 تعالى أعلم **سئل** في الوكيل بالبيع إذا أجاز بيعه قال المولى قال أمرتك بالبيع وقال الوكيل
 بل أطلق ولم يتقيد بالبيع فهل يكون القول قول الوكيل فأجاب نعم يكون القول له بينه لأن الأمر
 استخدام من جهة وفي المضاربة يتصدق المضارب بال الأصل في المضاربة العموم والأطلاق يقتضيه قوله
 مع الرهن أه من الفتاوى العلية والله تعالى أعلم **سئل** في رجل له خصوص مع آخر فويل
 فيهما وكيلان هل لأحدهما أن ينفرد بالخصوص أم لا فأجاب نعم لأحدهما ذلك قال في من أحكام
 الوكيل وكيلان بالخصوص فلا حرج على الآخر بالخصوص وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفرد أحدهما
 أه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل يتعامل مع جماعة الناس بأمرهم ليا بغيره بغير معلوم
 ويحل الفتن من ماله لأربابهم أي أن يأخذ عنهم النفس إذا قبضه فافأس المشتري فهل للبائع المذكور
 استرداده دفعه من ماله لأرباب البائع فأجاب نعم له أن يرد ما دفعه لهم قال في حوائش المحقق أبي
 السعود على من لا يمكن من باب وكالة البيع والتمراء والله تعالى أعلم **سئل** من الوكيل بالبيع
 هل يملك البيع إلى أصله مطلقا فأجاب نعم إلى أجل مخصوص عند أبي حنيفة نعم إذا كان
 لأمره فإن كان العامة فلا يجوز ككراهة إذا قبضت غزلا إلى رجل لبيعه لم يملكه على البيع بالنقد وفيه
 بقى وقبضه أم لا إذا باع ما يبيع الناس فإن طول المدة فلا يجوز أه من حوائش أبي السعود والله
 تعالى أعلم **سئل** في رجل يبيع له الدين إذا صرف مال المولى في صالح نفسه ثم فدى الدين
 بمال نفسه هل يكون منبرعا فأجاب نعم يكون بغيره في قضاء دين المولى كما في أبي السعود عن
 الخاتمة والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل يبيع له فاسد فاستأجره فادار الأونة وهاتم علم أنه أدر تركه أم لا
 أبوه فادماهل قبله ومراه والحال هذه فأجاب نعم كما في حوائش المحقق الرمل على جامع الفصول
 نفعان الصبر من العيون ونه وفي العيون قدم بغيره واشتري أو استأجره فادار الأونة فادار الأونة
 ما توتر كهم مبرأ من أن يكون له بغيره وقت الاستدراك لا يقبل والقبول أصح أه قال الرمي قوله واشتري
 بدل على أن لو فاسد فهو كذلك وهو واقعة الفتوى فحكمه كمرامه المانع على أن الجميع لو لا غير منه
 يده ما توتر كهم مبرأ من أن يكون له بغيره وقت القصة قال الظاهر أن قوله قدم بغيره ليس بشيء بل لأنه غالبا
 محل الخلق وإذا كان قسما لا يفي بالسبب أو قدم ما دفعه من قوله شراء أي في حسري تأمل أه والله
 تعالى أعلم **سئل** من الوكيل بالتمراء إذا اشتري بغيره فوجله بغيره هل يتأجل في حق المولى أيضا
سئل نعم يتأجل في حقه أيضا قال أبو السعود فإن اشتراه بغيره فوجله بغيره هل يتأجل في حق المولى
 على المولى أيضا

مطلب دفع المطلب الوكيل
 بان موكله مانع
 مطلب المدة عليه جاء
 بالبراهة فقال المدة كانت
 اذ ذلك حيا
 مطلب في وكيل أخذ بغيره
 كقبض الخ
 مطلب لو وهب الوكيل
 الفتن من المشتري أو أراه
 مطلب إذا باع وكيل البيع
 نفسه
 مطلب لأحدهما وكيلان
 بالخصوص أن ينفرد بها
 مطلب باع الوكيل بغير
 الثمن من ماله
 مطلب هل يملك الوكيل
 البيع إلى أجل
 مطلب وكيل قضاء الدين
 صرف مال المولى ثم فدى
 الدين من ماله نفسه
 مطلب قدم بغيره واستأجر
 دارتم ادعاها
 مطلب الوكيل التمر إذا
 اشترى بغيره مؤجلا يتأجل
 على المولى أيضا

أني أعلم لا على فعل الغير اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقرب دار المستاجر هل جاز
تضييقها أو يخرج منها المستاجر فواجبتكم بان هذه المسألة في الدخا من الاجارة عن الرولية
بهذا النظم أقرب داره رجل به مستاجر ماضى حق نفسه لاني حق المستاجر فاذا مضى المدة مضى للقر
ه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقرب هذا الذي مشترك بيني وبين يد أوسركه فولي يكون
مقره بالانصف فاجواب نعم يكون مقره بالانصف وطابق الشركة يحصل على النصف عنه أي
ويستوفى منه خمسة عشر للروالي في المئين وهو واحد ❊ وكذا قوله بيني وبينه أولى وله كما لو
الحق فينا بيني وبينه وحده الله تعالى والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ارب للقره حيث لا وارث للقره
هل يقتصر عليه أو ينتقل إلى فرع أو أصله فواجبتكم بان يكون مقتصر عليه فلا ينتقل إلى أصله
ولاي إلى فرع اه ولا يعتز الوصية كأي حوائلي الدر لان عابدين والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقر
بأنه له حصة وأخيه فولي ارب حيث فاجواب لا ارب والارث للعمة أو الخالة لان نسبته لم يثبت فلا
يرحم الوارث المعروف فكانت له ابن عابدين عن الدر والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقع منه ابراهيم
أخص من عيين هل تمنع دعواه منه على ذلك الشخص المدين بحق سابق على ابراهيم فاجواب
لا تمنع دعواه عليه بشي سابق على تاريخ ابراهيم كأي علم كثير من علمائنا وللمحقق السري إلى رسالة
حماها تنفع الأحكام في الأقرار الخاص والعام أحاب فيها بان البراءة العامة بين الوارثين مانعة
من دعوى شيء سابق عليها أو دأبها بركت وغيره وأطال فيها ما ينبغي ونقل جملتها من ابن عابدين
في حوائلي على الروي في تنقيح العامة والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أرب بره من جميع
مخوفه فكذلك الدبر أهل يصح ابراهيم قبول فاجواب نعم يصح ولا يحتاج إلى القول كأي
حوائلي الجوى على الاتساع والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أربي ابراهيم أقر بعد ابراهيم بالمال
المبرأ منه هل يعود به بعد سقوط فاجواب انه لا يعود فكانت له الكفوى عن جامع الفضولين اه وفي
فتاوى الامام التتري رحمه الله تعالى من أرب كتاب الدعوى إذا أقر بالدين بعد ابراهيم من يلزمه كأي
القوائد الزينة لتفعلن التنازلية نعم إذا ادعى عليه دأبها بسبب حادث بعد ابراهيم الداهية أقر به يلزمه
اه يجوز والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أرب تاداس وأرب النسلان ثم ادعى انه وارثه وبين حصة
الارث هل تقبل دعواه ولا يضره التناقض فاجواب تقبل دعواه الارث ولا يضره التناقض
إذا التناقض في النسب عتق في الدر المختار من دعوى النسب ومثله في فتاوى على أقدي والدر ولوقال
وارث ترك حتى في السترة لم يبط حقه أما لو قال برئت من تركه أتبيبر العزماء عن الدين بتدور
حظه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أربا باطلاقه على قسوى بعض العلماء ثم تبين عدم
الوقوع فهل لا يضره إقراره السابق فاجواب نعم قل على الاتساع إذا أقر بالطلاق على ما أفق
به المتقي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كأي جامع الفضولين والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
أقر في مرض موته لاجني دين هل يعتبر من ثل المال أو من جميعه فاجواب انه يعتبر من جميع
المال لمن التلث قال في الدر المن أو ان باب العتق في المرض من كتاب الوصية مانعه حتى أن الأقرار
بالدين في المرض ينفذه من كل المال اه وكتب عنه في الرد انصفه قوله حتى أن الأقرار بالخ
أي أقبر الوارث اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقر بدار في يد غيره انها وصى على كذا ثم
اشتراها هل تصير وقتا بقراره فاجواب نعم كأي الاسعاف ونص عبارة أقر بارض في يد غير
انها وصى فاشترتها أو بوزنها صارت فقاموا أخذها من زعمه اه فائدة في قال في الاشياء رجل مات
عن ثلاثة أعاد له انه فقط فآخذ رجل ان الميت أوصى له بعدة يقال له سالم ذكر الابن وأقر بانه أوصى
له بعدة يقال له زعمه فمن المصدق فله بالمال ولا يسطل أقرار الوارث في مزبغ وسامعه فيه والله

مطالب اقربدار بهمدان
آجر هاشم في حق نفسه
مطالب اقرب الشركة مع زيد
كان اقربا بالنصف
مطالب اقرب زيد بالارث
اقتصر عليه
مطالب اقرب نخله عمه او خاله
مطالب الاثر الاله ام مانع
من سماع الدعوى
مطالب هـ في صمم الابراه
بدون قبول
مطالب فحين اقرب بهمدان لاله
مطالب اقرب ايس وارثا
ثم ادعى اله وارث
مطالب اقرب بالطلاق بناء على
قوى مضت
مطالب اقرب الرضخ لاجته
باعتباره من جميع المال
مطالب اقرب دارها وقت
تم اشتراكها
مطالب فحين مات عن ثلاثة
اعدا له

[illegible]

مطلب أقرب إلى في ذمته
زوجته كسوة ماضية

مطلب أقرب حال العصة
إن ما تبدها إلى الذهب
مطلب أقرب الصريح أو إرضاه
كأقرب له لأجنبي

مطلب الأقرب للعجول
بأجل أن في مسألة
مطلب فيمن حال لاحق في
قبله

مطلب أقرب الواهب إن
الموهب به قبض ثم قال لم
يقبض وكنت كأنها

قرب على هذه الفروع الموصلة

مطلب قال الدين الذي لي
بني فلان هو وفلان وأسمي
عائنه

مطلب أقرب وهو مريض
يقبض الدين من وارثه

[illegible]

مطلب هر یک از اینها
در این دنیا

طالب غريب السارق حتى
أف

مطلب — بفتح الهمزة
بالتسبب فذم بانه أقر
انه من ذوى الارحام

مطلب آخر بوجه اوله
ورقه توت معهم
مطلب ادعي مالا قد دفعه
خمس مالا قمر اربا لار اداغ

مطلب ادعى أننا وبرهن
فدفعه عنه بان أباه أقر
المعاشكي
مطلب في اقرار السكران
بمن

مطلب اختلافوا في حدة
السكران
مطلب قال لا أقولك بدينك
حتى تؤخر عني

من تأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل إليه الذي أجله كافي الهدياء والكافي والدور وملتقى
لا يصير غيرهما من الكتب المحقة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن قرع نفسه بجماعة هل يسرى
أقراره إلى مولاها **الجواب** لا وقد سئل الميرزا الميرزا محمد الله تعالى عنه **مسئلت** في رجل
أتى على من جماعة وجبة لدفن والدها هل إذا قرأ القرآن أو نكح أو البين ينقضي مولاها ويلازمه دفعه
أو لا **والجواب** هو الذي أتى على نفسه على المولى يخلف وهل إذا خلف يخلف على نفي العم على البت واليقين
فغايب **أقرار** القرآن المحجور بجماعة **توجب** دفعه أو فداءه لا ينقضي مولاها وكذلك التكرار لا يوجب
ذلك وإذا أتى على المولى بذلك فجمعة على نفي العم بذلك ادعوى فضل العكر كما هو ظاهر **والله تعالى**
أعلم **مسئلت** عن أقربائه متى على قرص فلان مثلاً فزعمه القصة فزعم أن يمتها عاترون وربما
مثلاً وزعمهم أن نعمتها لا تكون فهل يكون القول قول المتقضى **الجواب** نعم **مسئلت** في الخيرة القول
في مقدار القيمة قول المتقضى معناه وعلى المتزلة البينة على الزيادة التي بدعها وهذا لاجتماع علمنا أنه
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن مات أبو عن ابن وزوجه طابت مهرها أم تركها فآقر به الابن
ثم أخبره العدل بمانها كانت أم رأته منه فهل تنجم دعواه الابن بعد أقرارها سابقاً أم لا **والجواب** أنه
الجواب نعم تنجم دعواه الابن **والله تعالى أعلم** **مسئلت** عن
الخيرة **الجواب** بقرعة تنجم دعواه لا بد من الخيرة كما هو ظاهر **والله تعالى أعلم** **مسئلت** عن
قال لا تتردد بعد هل يكون أقرارها **الجواب** لا يكون أقرارها بخلاف ما قال لا تخبره إن له على
حفاظها لا تختلف كونه أقراراً أو صحى كل من القولين قال ابن التبعة شارح الوهبانية
وليس بالاشهاد مقارعة **مسئلت** عن قال داري هذه الفلان هل يكون هبة أو أقراراً **الجواب** أنه
يكون هبة فيقتضى التسليم فلا يتم إلا به أو حكم الحية بخلاف ما قاله بعضه لنفسه كان قال هذه الدار
فلان فله يكون أقراراً فلا يتوقف على القول والقبض **قال** الوهبانية
ومن قال ملكي هذا كان منشا **مسئلت** عن رجل مات عن زوجة وورثة آخرين فأقر والمها بالزوجة
ودفعوا الميراث ثم أقرها بعد ما عرفت أم كانت حصة لها من ماله أم لا **والجواب** هو ما عرفت وهو ما عرفت
منها رجوع ما أخذته فهل يقبل منهم **الجواب** نعم **قال** الجوى في حواشي الاشهاد ما عرفت وهو ما عرفت
التناقص في كثير من المسائل التي يظهرها عند الملقى **قال** ولا بأس بدكرها محض من ذلك **فهي** **الجواب**
مسألة الأقرار بالزاع **قال** فذكره مني ثم اعترف بالخطأ بعد في دعواه الخطأ وله أن يرجع بعد
ذلك وهذا مشروط بما إذا ثبت على أقراره بأن قال هو حق أو صدق أو كافت وأشهد عليه بذلك ثم ود
فهي **الجواب** تصديق الورثة الزوجة على الزوجية وقد وقع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم
الطلاق المانع منه حيث تنجم دعواهم تقادم المدعى في ذلك لهم حيث استحبوا الحال في الزوجية
وخفيت عليهم البينة **فهي** **الجواب** ما إذا أتى المكتوب بدل الكتابة ثم أتى العتق قبل الكتابة لانه
يخفى عليه العتق كذلك **فهي** **الجواب** إذا استأجر داراً ثم أتى ملكها على المؤجر وانما صار إلى المستأجر
ميراثاً من أبيه ادعوا ما بين **فهي** **الجواب** ما إذا استأجر ثوباً لم يعطوا يجرأب أو عند بل أو غير ذلك فاستأجره
قال هذا ما بيني سمعت دعواه وقد ثبتت فلا دعوى **مسئلت** عن وقع التناقص في جميع هذه الصور مطلقاً
لموضع المدعى الزاج الملقى **ومن** **الشيخ** عن معتبر التناقص في جميع هذه الصور وقع مع المدعى
أنتقدم ما فيها الأفي مسألة الرضا ومقالة كذاب القاضي المدعى في التناقص السابق وهي ما إذا أمر
أنا بقضاء دينه فزعم المأمور أنه قضاءه أمر وصده قال الأمر وكان الآن بالقضاء مشروطاً بالرجوع

مطالب في اقرار الحق بمجانية

مطلب القول في مقصد
القيمة قول المتعدي

مطلب آخر لزوجة أبيه
المر فاجبرهم البرأته منه
حال حياته
مطلب قال لا تشود علي
لا يكون مقرا

مطلب قال داری لفلان
هیه الاقرار

طاب قد اغتفر والتفانى
في كثر من السابق

مطلب آخر للموقوف عليه
ان الربيع يستحقه فلان دون
صع

مطلب لا يصح اقرار الولى
على الصغير بالنكاح

مطلب نكحة المراء من
وقت اقرار

مطلب اقرار الاب بقبض
الصديق ان يكون صدق والا
فلا

مطلب اشتري دارا ودفع
ثمنها ثم قال اشتريتها من
مال أبي الخ

مطلب الوصى ان اعلم الذين
له ان يؤدبه

مطلب ادعى على الميت
جارقة بعينها والوصى يعلم
انها للميت

مطلب من اقرم انكره
باعتباره انكره

مطلب اقرار رجل بالقتل
واقامة البينة على غيره

مطلب اقرار الجروح ان فلان
لم يجرحني

لغيره من الوقت تكون المناظر واقراره على الوقت يصح اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
موقوف عليه اقراره بحال جهة وطوع ان الربيع يستحقه فلان دون هل يصح اقراره في حاجته على
الاشاهد هذاه اقراره للموقوف عليه بان فلان يستحق مائة كذا او انه يستحق الربيع دونه وصحة فلان
صحة حق المقرود غير من اولاده وذريسته ولو كان مكتوب الوقب بخلافه جلا على ان الوقت
رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره بالنكاح على صبي اقراره في حاجته لا يصح اقراره في التور وشرحه من باب الولى
مانته ولو اقر على صغيرا وصغيرا او اقره كبل وحمل او امرأته او مولاه بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار
على القبر لان شدة الشهادة على النكاح اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
طهارة اطلاق من مدة لا تامة وهو صدقة على ذلك وزعمت ان اجابته ثلاث جبهات فاولها صدق
والثانية هذه فالحجواب من فتاوى ترى المسئلة الذي عليه المتأخرون من علمائها انما اتفقت من
وقت الاقرار لان خبره على ما نصه فاعلمه وهذا المقدور من علمه فان اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره على الاب بقبض مهر بنته الصغيرة هل يصح (فاجبت) على الصغير وهذا من اقرار الاب
بقبض المهر فان كان كرها وعدم البينة فيرد قبول ان كانت وقته بالثقة والقبول وفي البرازية اقر
الاب بقبض الصديق ان يكون صدق وان لا يكون صدق وان لا يكون صدق بان الاب بقبض صديق النكر
الباقي من ذلك الاشياء فان اقراره على الحق الرمي والذي يفتقر في هذه المسئلة ان الاب اذا اقر
بقبض مهر الصغيرة يصح اجابته ودانى الشك بالثقة لا يصح اجابته ودانى الشك بالثقة فلا بد
والاشترى من حصة ماله بقرعة ثم قال في طهارة هذا التبر اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
دارا ودفعه ثم قال اني اشتريتها من مال أبي هل يكون ذلك اقرارا بالاب فالحجواب لا يكون اقرارا
به الا بالزعم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع الاب لا يصح اقراره بقبضه وقدره كانت
ومالك لا يملك فاضيف مال الاب الى مال غيره فلو تزوجت من ماله مائة مائة مائة مائة مائة
سألت فكتب يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك فهو وعوضات افاده صاحب المبرية
او ان لا يزوج اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
كذا قول يجوز ان يدفع ذلك الدين بدون قضاء فاض فالحجواب ما في كتابه اب الاوصي وهذا من
وصى علم الدين باقرار الميت او ما لم يات به فلا بد ان يؤدى وان كان الشبهة انه لا ان يقضى فان علم ان
بعض وهذا علم الدين باقراره لا يؤدى وفي الشبهة ان الوصى اذا لم يدين ولا يدين على الدين
او يدفع منها شيئا يعني من التركة فيجوز الدين ثم يقول للمورثة يخافه في استرداد الوديعة او القرض اه
في فائدة قال في الحاشية ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصى بماله الذي وان الميت كان قد غصبها
منه قال المبرجاني دفعه الوصى الى الذي لا تملكها منعه من بيعها غصبها اما اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره عن اقرم انكره هل يعتبر انكره فالحجواب لا يعتبر انكره والحال هذه قال في التكملة
اقراره المتأخر برفع الانكار المتقدم اقراره للتقدم برفع الانكار المتأخر اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
عن ولى قيل ادعى على رجلين بامانة قتلته فشهدت البينة على أحدهما وقال الآخر فويل بقبض منهما او
من أحدهما فالحجواب ان هذه المسئلة في التور ورواه غيره ولو اقر رجل بامانة قتلته وهاهنا البينة
على آخره قتلته وقال الولى قتلته كلاهما كان له الولى قتل المقر ومن المشهور عليه اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره عن اقرار الجروح بان فلان لم يجرحني حتى من دعوى من ادعى على فلان بقتل الجرح
فالحجواب نعم نعم نعم فلا تسمع دعواهم عليه بذلك قال في التور وقال الجروح لم يجرحني فلان ثم مات
الجروح ليس لورثة الدعوى على الجراح حصة السب وكتب بحسب ما بين عاين مناصه قوله ليس

لورثته الدعوى لان الورث يدعى الحق الميت اولاً ثم ينتقل اليه الارث والمورث لو كان حيا لانتقل دعواه
لانه متناقص فكذا لا تسمع دعوى من يدعى له اه وقد الحق الطهطاوى كلام التور بالقتل الحمد فراجع
كلامه والله تعالى اعلم
مما سئل من
فالحجواب لا تسمع دعواه لغيره ولا لنفسه في جامع الفصولين مانته من اقر بعين لغيره فكلما ذلك
ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوجه الا بوضا اه وفيه مانته الاستعارة والاستعارة
والاستعارة من المدي عليه او غيره وكذا الشراء والمداومة وما أشبهه من الاجارة وغيره فانما صاحبها
من دعوى المالك لنفسه او غيره اه قال بحسبه انطير الى كلاس تهان وهي واقعة الفتوى لانه اقرار
بانه لا يملك فيه اذا الانسان لا يبرهن ملك نفسه وكلاهما هو واقعة الفتوى أيضا اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
هل يقول منه فالحجواب قال في جامع الفصولين اقراره له فكتب قدر ما يمكنه ان يبرهنه ثم يبرهن على ذلك
التبراعنه لان من قبل لا يمكن التوفيق بان يشتره بعدما اقر به انه له ولان البينة على العقد المبرم تقيد
للمالك والمال ولا يملكه الا بالثقة او اقراره كانه ثم يبرهن على شراؤه منه بلا تاريخ جاز اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره على رجل عنده غير القاضي له ملكي اشتريته من فلان او ورثته ثم تدها عند
قاضي ملكا مطلقا هل تسمع دعواه فالحجواب لا تسمع والحال هذه لو ثبت له مال لملكه بغيره من
فلان كافي جامع الفصولين والله تعالى اعلم
مما سئل من
زيد ادعى ذلك الدار لنفسه فهل يكون قوله كتب ادفع الابره اقرارا للمالك لا ينفذ فالحجواب ما في جامع
الفصولين وهذا من العجج عندي انه اقرار به لا يملك فيه وان لم يكن اقرارا به لا ينفذ في ان تصح
دعواه لغيره لا لنفسه لا لنفسه اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
فالحجواب نعم يصح اقراره قال في التكملة اقراره مكتوب في صفة ولو يجهول ولا كنى او حتى ويجهول
على يده اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
باقراره هذا ان العار المذكور لا يوجب فالحجواب لا يثبت بذلك لانه لا يثبت القرض والغصب وقدره كانت
ومالك لا يملك فاضيف مال الاب الى مال غيره فلو تزوجت من ماله مائة مائة مائة مائة مائة
سألت فكتب يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك فهو وعوضات افاده صاحب المبرية
او ان لا يزوج اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
كذا قول يجوز ان يدفع ذلك الدين بدون قضاء فاض فالحجواب ما في كتابه اب الاوصي وهذا من
وصى علم الدين باقرار الميت او ما لم يات به فلا بد ان يؤدى وان كان الشبهة انه لا ان يقضى فان علم ان
بعض وهذا علم الدين باقراره لا يؤدى وفي الشبهة ان الوصى اذا لم يدين ولا يدين على الدين
او يدفع منها شيئا يعني من التركة فيجوز الدين ثم يقول للمورثة يخافه في استرداد الوديعة او القرض اه
في فائدة قال في الحاشية ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصى بماله الذي وان الميت كان قد غصبها
منه قال المبرجاني دفعه الوصى الى الذي لا تملكها منعه من بيعها غصبها اما اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره عن اقرم انكره هل يعتبر انكره فالحجواب لا يعتبر انكره والحال هذه قال في التكملة
اقراره المتأخر برفع الانكار المتقدم اقراره للتقدم برفع الانكار المتأخر اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
عن ولى قيل ادعى على رجلين بامانة قتلته فشهدت البينة على أحدهما وقال الآخر فويل بقبض منهما او
من أحدهما فالحجواب ان هذه المسئلة في التور ورواه غيره ولو اقر رجل بامانة قتلته وهاهنا البينة
على آخره قتلته وقال الولى قتلته كلاهما كان له الولى قتل المقر ومن المشهور عليه اه والله تعالى اعلم
مما سئل من
اقراره عن اقرار الجروح بان فلان لم يجرحني حتى من دعوى من ادعى على فلان بقتل الجرح
فالحجواب نعم نعم نعم فلا تسمع دعواهم عليه بذلك قال في التور وقال الجروح لم يجرحني فلان ثم مات
الجروح ليس لورثة الدعوى على الجراح حصة السب وكتب بحسب ما بين عاين مناصه قوله ليس

مطلب اقراره لغيره
ادعاء بالو كلفه غيره

مطلب اقراره لغيره
ادعاء لنفسه بالشراء

مطلب اقراره لغيره القاضي انه
اشترى من فلان ثم ادعاه
عند قاضي ملكا مطلقا
مطلب قال كتب ادفع اجر
هذه الدار لزيد ثم ادعاه

مطلب اشتري عقارا ثم اقر
اني اشتريته من مال أبي

مطلب في اقراره بجهول

مطلب اقراره بان عليه امانة
مبيع لم يشهده

مطلب في دعوى الغلط في
الحاشية

مطلب اقراره بالبراءة
بعد الدال السافط

مطلب لا يصح اقرار الصبي
والجنون

مطلب تحلف اقبين ان
لا حدهما كذا

عليه حقا في أرضه الذي فاضله على ترك الدعوى بانه من حوائشه المستحق ان يابى من وجه
 البتة تعالى والله تعالى اعلم **سئل** عن الذي دار في يد آخر فاضله على بعضها هل يصح هذا الصلح
 فاجوب لا يصح هذا الصلح الا باخذ احد من امان يادته في آخر كتابه ودرهم في اليد فليس بذلك
 عوضا عن حقه فبما بقي وامان بطيخ الاربعين دعوى الباقي اه من التنوير وشرحه لعل في
 التنوير لا يفتقد لان المسمى ان هذا الجواب على غير ظاهر الولاية ومنه في المقدلة وظاهر الولاية
 يجوز من غير ان يذكر ان دعوى الباقي او يزيد درهما اليه اشير في الحديث والذخيرة وحشي عليه في
 الاختيار اه والله تعالى اعلم **سئل** عن غيب خرافة فقلت عنده فاضله من اهل اكثر من
 فبما يهل يجوز فاجوب نعم قال في التنوير والصلح عن المقصود المستلزم على اكثر من حقه فليس
 القضاء التام حاشا فلا يفتقد بينه الغائب بصفه ان حقه اقل من الصلح عليه اه قد بقره فليس القضاء
 بالحق لانهما القضاء لا يجوز على اكثر من اياهم صاحب التنوير بعد ما تقدم والله تعالى اعلم
سئل عن متولى الذي وقعه غفاري في يد فاضله في اليد فاضله على حال هل يجوز هذا
 الصلح فاجوب ان لا يجوز كافي جامع الفصول قال ان الصلح كبيع وليس للتولي ببيع ولودع التولي
 ثوبا الذي ابدوا فخذوا الوقت بغيره فبما بقي على ابيات الوقت اه والله تعالى اعلم **سئل**
 عن رجل صلح مع غيره فوضف هل يصح فاجوب ان يصح ان ضمن لئلا او اضاف الى ماله او قال في
 هذا وكذا لو سلم المال وصار متروكا على الركن الا اذا ضمن باعوه والاصل في الصورة ان اربعة فهو موقوف
 فان اربعة الذي عليه سائر وزنه اليد والاصل اه من التنوير وشرحه والله تعالى اعلم **سئل**
 عن رجل الذي على آخر ان لا يترك بيده وضعه عليه فانكر صاحب اليد الوقت وليس الذي بينه فاضله
 التكرار على حال هل يجوز هذا الصلح فاجوب ان لا يجوز كافي جامع الفصول قال لان الصلح باخذ بيد
 الصلح عوضا عن حقه على وجهه فبما بقي الا اربعة وهذا لا يكون في الوقت لان الوقت وقوف عليه في ذلك الوقت
 فلا يجوز بعبه فهو ان كان الوقت تابعا لالا سببه اليه لا يجوز والا فبما بقي باخذ بيد الصلح لا عن حق
 ثابت فلا يصح ذلك على حال اه معز يا جواهر النشاوي ومافي التنوير من كتاب الصلح من قوله ومطابق له
 يد الصلح لوصافه في دعواه فاضله فيه المطع اوى وتل ان يابى من حقه فاضله وافر هاتين الاقروى في
 كتاب الوقف عن فتاوى رشيد الدين ما نصه الذي على رجل يحدوه الوقت على كذا فانكر فاضله للذي
 عليه على حال لا يصح لان الصلح بغير البيع وليس لتولي ولاية البيع والاستبدال ولودع التولي حاشا
 الى الذي عليه واخذ الدار لا يجل الوقت يجوز اذا لم يكن له حقه على ابيات الوقت والوقوف عليه لو فعل
 ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والفضولي له فعل ذلك لان الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار اما الفضولي
 لو فعل ذلك من مال نفسه لا يستلزم الوقت فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار اه معز بالفصول العمادي
 والله تعالى اعلم **سئل** عما اذا اقيم الذي عليه بنية بعد الصلح عن اشكر على اقرار الذي له لاحق
 له فيه هل يطل الصلح فاجوب ان مافي البرازية ونصه الذي يوافق الصلح من برهن الذي عليه على اقرار
 الذي له لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح والصلح صحيح وامان الصلح فيصل الصلح اه وفي التنوير
 آجابه بعد الصلح عن اشكر ان الذي له عليه ليس في حق فلا حق في الصلح ما هو لو قال بعبه ما كان
 في قبله بطل على اه والله تعالى اعلم **سئل** في الصلح عن دعوى فاضله هل يصح في حاشيت جعاني
 البرازية وهذا نصه والذي استقر عليه فتوى ائمة حوزة ان الصلح عن دعوى فاضله لا يمكن تخصيصها
 لا يصح والتي يمكن تخصيصها كما لا تترك احد الحدود يصح قال ابن عابدن وهذا لما ذكره للصفوف وعلت
 انه الذي استقره صدر الترمذية وغيره فكان عليه المول اه حال الحق ابن عابدن مثال الدعوى التي
 لا يمكن تخصيصها الوادي امة ففصلت انا حرة الاصل فاضله بعبه فهو جائز وان افضت بنية على انتهازة

مطلب في الصلح على بعض
المدعي

مطلب هاتك الفرض عند
القاضي فاضله على اكثر
من قبته

مطلب في الصلح في الوقف

مطلب في صلح الفضولي

مطلب بعد الصلح عن اشكر
أقام الذي عليه بنية على
اقرار الذي

مطلب في الصلح عن دعوى
فاضله

الاصل في الصلح لا يمكن ان يصح هذه الدعوى بعد تلو وجوه الاصل اه وفي الكفوى هل يصح الصلح
 عن دعوى فاضله (فالجواب) ان كان عن دعوى فاضله الاصل نحو ان يذبح اشواك الميراث واليت
 ان فاضله الامن على شيء الا وان كان عن دعوى فاضله الوصف نحو ان يكون قبته ان يطل وهو نعم اه وفي
 حاشيتي جامع الفصول قال في ان القول بالشرط لا يفتقد الدعوى لجهة الصلح بعبه اه والله تعالى اعلم
سئل فحين عليه ألف فاضله وب الذين منها على حقه ما يهل بغير ذلك ولا يشترط الدفع قبل
 المرافقة فاجوب نعم قال الكفوى ولو كان له على رجل ألف درهم فاضله منها على حقه ما يهل بغير ذلك ولا يشترط الدفع قبل
 بازوان فارقة فليس ان يعطيه اياها لان هذا الصلح اربعين الاصف اه معز يا لسان الحكام والله تعالى
 اعلم **سئل** عن صلح عن درهمين على درهمين فقلت ان القبض هل لا يصح هذا الصلح فاجوب
 لا يصح هذا الصلح على جامع الفصولين لو صلح عن درهمين بدنانير ونمق قافل القبض بطل الصلح ولو
 عن اشكر لا يصح في زعم المذني وفي المحيط ما نصه واذ اوقع الصلح من الدنانير الذي في الذمة على درهمين
 فهو بطل حتى يشترط قبض البدل في المجلس اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل الذي على آخر
 مالا فاضله ثم ظهر انه لا شيء عليه هل يطل الصلح وبنيته اليد فاجوب نعم قال في الخلاصة الذي
 مالا فاضله ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح وبنيته اليد اه والله تعالى اعلم **سئل** فحين صلح
 عن دعوى دين ثم لقي الاطباء والارباء ورهن على ذلك هل يصح دعواه فاجوب ان كان الصلح عن
 اشكر لا يصح لانهما قد ادى الدين ولا يتقضى وكذا لو اقر دين ولم يدع الاشداء والابرار واصلح ثم لقي
 الاطباء والارباء لا يغسل ولو لقي الاشداء والارباء لو اقر دين لم يفرق في فاضله ثم رهن على الاطباء والارباء
 بقدر اقدم التناقص اه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اودع عند آخر فاساوت على المودع انه
 استأجرها وطالب فبما بقي المودع انها هلك او ادعى رهنها ثم صلح على شيء هل يجوز هذا الصلح
 فاجوب نعم يجوز في قول محمد اوى وبسبب الآخر واستأجره في قول أبي حنيفة واصح ما لا يجوز
 الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الاول وعليه الفتوى كافي فتاوى حشيتان والله تعالى اعلم **سئل**
 من ولدين قتل اباهما فاضل احداهما القاتل على ألف هل يجوز هذا الصلح وهل يشترط اقرار
 في الاتف فاجوب نعم يجوز هذا الصلح ولا يشترط الاقرار في الاتف وان كان التسليم خطيا يشترط في
 الاتف لان الدين وجب لهما سبب متحدة فبما بقي مشتركة بينهما او احدهما صاحب الدين اذا صلح عن بعضه
 كان لا تخر ان يشاركه فيما بقي فاما المال في القصاص فوجب بعد المصالحة وانما القليل عن الآخر
 مالا بعد عقد الصلح اه من المحيط والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل الذي دار للبيعة على الوصي فهل
 يجوز الوصي مصلحته فاجوب ما نقله الكفوى عن الذخيرة وهذا نصه اذا الذي رجل دعوى في
 دار بيم فقبل ان يبيع منه ليس للوصي ان يسلح ويعد ما يملكه من الماداة وعرف الوصي عد التهم له ان
 يصلح قال خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما كان استأجره خمس الأئمة لم يوافق اذاهم الوصي
 ان الذي هو داعم ولا يشهدون له بذلك فاما لا يسلح قبل اقامة البيعة اذاهم الوصي اذاهم الوصي البيعة
 يرغى في الصلح اما اذا علم ان لا يرغى في الصلح بعد اقامة البيعة فلا بأس بصلحه قبل اقامة البيعة اه وفي
 جامع احكام الصغار من كتاب الصلح والاصح في مسألة الصلح ان الاب والوصي لو يرق صدق الشهود
 وعدم التهمة فبما قالوا وعرف انه يشهدون ولو شهدوا وقبل القاضي شهادتهم يصح صلح بنية الصلح
 بعد الشهادة ولو عرف انه يشهدون ولو شهدوا وقبل القاضي شهادتهم يصح صلح بنية الصلح اه
 والله تعالى اعلم **سئل** عن مدعي عن اصله لو كتب في حقه الصلح ابراه على من فيها الاخر من
 الدعوى فظهر ان الصلح فاضله بطل ابراه الذي في حقه فاجوب نعم يطل نعم يطل كما في جامع
 الفصولين قال لانه ابراه في ضمن صلح فلا يعمل به اه والله تعالى اعلم **سئل** عن له دين على آخر

مطلب عليه ألف فصول
على خمسة ائة

مطلب صلح عن درهمين
على دينار

مطلب صلح ثم ظهر ان
لا شيء عليه

مطلب صلح عن دين ثم
ادعى الاطباء والارباء ورهن

مطلب في الصلح في الوديعة

مطلب في ولدين قتل اباهما
فاضل احدهما

مطلب في صلح الوصي على
البيعة

مطلب اصله ولو تبار آثم
ظاهر فساد الصلح هل يطل
مافي ضمنه من الارباء

مطلب فمن له على زيد
دراهم أو دينار فصله
على حنطة أو شمر أو جبل

مطلب زنة التمر بفصل
على دراهم

مطلب في الاقرار بعد الصلح

ومن بعد صلح بعدما كان يتكرر
أقر بذلك الصلح لا يتغير

له والله تعالى أعلم
سئلت في أني بقرار أقر الله على عليه واصطاع مع الذي على دراهم أعطاهما
إياه في مثله الدار فقول يصح هذا الصلح فالحجواب نعم يصح هذا الصلح في البهية وهو عقد رفع النزاع
صحيح أم لا وسكوت وانكاره قالوا ليس كذلك لأن وقع من مال على فقير في الشفعة والردع وبخار
روية بشرط سواء كان موصوع من دار أو على دار فاشفع الشفعة وشئت أو قلنا بارتباط الثلاثة لكل
واحد من المدي والمقضي عليه في بدل الصلح والمصالح عنه اه مع زيادة التبرئة والله تعالى أعلم

سئلت عن رجلين اتفعا دارا لارت على رجل فأنكر ثم فصله أحدهما على الفهل لشريكه أن
يشترك فيها فالحجواب ليس له ذلك ثاقق البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين
مؤجل في شهر فاصطاع مع المدين على بعضه مجهول يصح هذا الصلح فالحجواب لا يصح هذا
الصلح كافي البهية ونقل دليل من التتارخانية وهذا التتارخ إذا كان الدين مجهولا فصله على بعضه عاجلا
فالصلح باطل اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشرى دارا فقام عليه جاره بالشفعة فصله بشئ دفعه
له ليس في الشفعة قول يصح هذا الصلح فالحجواب ان هذا الصلح باطل قال في التنوير لا لا يجوز
الاعتراض عنه كحق شفعة وحقة ففوقه كماله يتنس اه وكسب في التكملة قوله كحق شفعة يعني اذا
صالح المشتري الشفع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على أن يسل الدار لئلا تترى فالصلح باطل اذا لاقى
الشفع في المحل سوى حق التملك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم
الشفعة لا شفعة له فلا يجوز أخذ المال في مقابله كافي الدرر اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن غصب
من آخر شيئا أو حقه فاصطاعه رجعا على بعضه أو أعطاه إياه فقول يجوز الصلح ويحل للغاصب باقي الأشياء
فوجبتم بان الصلح جائز قضاء وعلى الغاصب دينه فذلك الباقي قال في التتبع رجل غصب من رجل ألفا
وأخفاها فاصطاع المالك على خمسة فاعطاه الغاصب إياها من تلك الألف أو من غيرها جاز الصلح
قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وأن كانت الدراهم في يده أصيب حيث راها

المالك فان كان الغاصب جازا فكذا الجواب لان الجواز إزالة الاستحالة فيقول الصلح فان وجد
للمصوب منه بنية بعد ذلك فاقامها بقضى له بنية ماله لانه اذا وجد بنية ظهور ان الغاصب لم يكن
مستهلها ولو كان متبرعا للغصب والدراهم طاهرة في يده بقدر الغصب منه على أخذها منه فصله
على بعضها على أن يرد الصلح فاصطاعه الجواز استشهدنا بوجهه ان بنية الغاصب المستحالة لا تملك
لست في معنى المستحالة فذكر اصح الصلح بطريق الاستحالة لان الاربع من الدين لا يصح وتعد تجوز
مبادلة المالك الى ما اه والله تعالى أعلم سئلت في مال الذي يرد على غمر دارا فاجابه المدي عليه
أننا اصطاعنا في ألف فقال المدي اصطاعنا في هذا الصلح على الغمر من قبل وقبل يعتبر الصلح الاول
دون الثاني فالحجواب نعم قال في الاشياء ولو برهن المدي على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح
باطل باقي المادية اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له ثمن في ملكه وجوبه داخل في ملك
جاره فطلب منه جاره قطع ما دخل في ملكه فاصطاع على دراهم أخذها القائم ليرتكب الجريد في ملكه هل
يجوز هذا الصلح فوجبتم قال في الحانية فلان صاحب التخلو صلح جاره على دراهم معلومة ليرتكب
الشفعة على حاله ولا يقطع ليجوز هذا الصلح بخلاف الظاهر اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصه أهمل
السكة في ذلك فاصطاعه على دراهم معلومة ليرتكبوا التخلو على حاله فله يجوز ولا يثبت لهم حق
التقصير بعد ذلك وكذا لو كانت التخلو على طريق العامة فاصطاع صاحب التخلو مع الامام على دراهم
معلومة ليرتكب التخلو على حاله فله يجوز ذلك لان السعفة يزاد في كل ساعة ولا يدرى متى تم بأخذ
من المجرى بخلاف التخلو اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له باب في غرفة أو كوة أو كوة فصله جاره
على دراهم معلومة يدفعه الى الجار ليرتكب الكوة ولا يستأجره هل يكون هذا الصلح صحيحا فوجبتم
بأنه باطل لان الجار لما لم يمنع صاحب الكوة عن الاتقاء على نفسه فافضا بأخذ المال لكسب عن الظلم
والكسب عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم ليرتكب الكوة والباب كان
باطلا لان الجار اذا دفع المال ليجتمع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والاتقاء على نفسه وذلك
باطل اه ثانية والله تعالى أعلم سئلت في أرض بين اثنين زرع أحدهما الاذن شرهه ثم اصطاعا
على أن يعطى الذي لم يزرع للزراع نصف البذر الذي زرعه على أن يكون الجار يحبس بينهما فقول هل يجوز
هذا الصلح فالحجواب انه يجوز اذا كان بعد منات الزرع والا فلا قال الشفعة والله تعالى أعلم سئلت
عن رجل أدى فساد البيع بعد قبض المبيع لكونه وقع على شرط فاصطاع على دراهم عن دعوى
الفساد هل يصح هذا الصلح فالحجواب لا يصح حتى لو وجد بنية بعد الصلح تصح اه وثنية والله تعالى أعلم

مطلب قال أحدهما اصطاعنا
على ألف وقال الآخر
اصطاعنا قبله على ألفين
مطلب تخلو جريدها في
ملك جاره فصله على
دراهم اتفق على حالها

مطلب له باب في غرفة أو
كوة فصله جاره ليرتكب
الكوة

مطلب زرع أحد الشريكين
بلاذن ثم اصطاعا
مطلب أدى فساد البيع ثم
اصطاعا على دراهم عن دعوى
الفساد
مطلب صالح الوصي ثم
وجديته

مطلب الاراء في ضمن صلح
فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب غصب أشياء فصله
على بعضها

نقل في التتبع عن المحقق الشيرازي ان الابرار العام بين الورثة مانع من دعوى شئ سابق عليه عينا كان
 أو ديناً غير أن أو غيره وحقق ذلك بان البراءة اماناً من براء فيها من العين والدين كالحق أو لا دعوى
 أو لا خصوصية قبل فلان أو هو يرى من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه شئاً
 أو ليس في معده أمر شرعي أو أبراء من حق واما خاصة كبراءته من دين كذا أو دين عام كبراءته على عليه
 فبراءة كل دين دون العين واما خاصة بعين فحقه في الشئ لا الدعوى في شئ على المخطوب وغيره فان
 كان الابرار من دعواها فهو صحيح اه واما فيه والله تعالى أعلم سئلت عن غضب جلا واستهلكه
 ثم أراه المسالك هل براء فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 العين المصوب ببراءة من ضمانها وتصغيراً من حق العاقب ولو كانت العين مستهلكة مع الابرار يرى
 من فقهنا اه كلام الخاتمة قال صاحب الاشباه فقولهم الابرار عن الاعيان باطل معناه انهم لا يكونون
 مالكاً بالابرار ولا الابرار معناه السقوط ضمانها صحيح أو يحصل على الامانة اه كلامه ملخصاً أي ان
 البطالان عن الاعيان محله اذا كانت الاعيان امانة لان اذا كانت امانة لم تحقه عندنا فلا وجه للابرار
 عنها تام وحاصله ان الابرار المتعلق بالاعيان اماناً يكون عن دعواها هو صحيح ولا خلاف مطلقاً وان
 تعلقي بنفسه فان كانت مضمونة هلكة معاً أيضاً كذا من وان كانت فاقعة ففي البراءة عنها البراءة عن
 ضمانها هو هلكة تصير بعد البراءة عن ضمانها كلاماً لا يضمن الا بالاعتد على امانته وان كانت العين امانة
 فالبراءة لا تصير دية بمعنى انه اذا لم يضمن مالاً صحت دعواه فلا يصح قضاء فلا يصح القضاء دعواه بعد
 البراءة اه المحقق ما استبعد من هذا المقام أهله المحقق الطوطي في حواشي الدر المختار قال المحقق
 ابن عابد بن عبد الله وهو كلام حسن ثم نقل في مالو الذي عليه مبنياً بقوله ذكرتم ثم أراه المقي عليه فهو
 بمنزلة دعوى الغصب لا بالانكار صار غصباً بل يصح الدعوى بعد تولد في الظاهر اه والله تعالى
 أعلم سئلت عن رجل له على آخر دين مؤجل في سنة صلحه على أن يعطيه ما كفى له ويؤخره
 السنة أخرى هي يجوز هذا الصلح فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 على أن يعطيه ما كفى له ويؤخره في سنة أخرى يجوز وكذا لو كان بكتب فاسطة كذا لا يجوز أو لا الكتب
 الأول وأخره يجوز اه والله تعالى أعلم سئلت عن امسلة سارق سرق من دار غيره وأراه
 تسامع الخرب تلك الدار فسلحه السارق على دراهم دفعها له لم يتركه ولا يسله الله هل لا يصح هذا
 الصلح فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 صاحب البرقة يرى من الخصومة ما يتعد المال وهذا البرقة لا يتعد من غير خصوصية ويصح الصلح
 اه بزازية والله تعالى أعلم سئلت فيما لو اتى رجل دار السيرة وصالحه أبوه على مال من
 نفسه هل يجوز فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 تعالى أعلم سئلت عن رجل من زوجة أو لا فصالحه اه على مال من نفسه ثم ظهر دين أو عين لم
 يعلم الورثة حين الصلح هل يكون ذلك في الصلح ولا يكون للزوج في سنة أو لا يكون ذلك في سنة
 حلفه اه وهل يفسد الصلح بظهور الدين فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكون ذلك في الصلح ولا يكون للزوج في سنة أو لا يكون ذلك في سنة
 عن المعلوم الظاهر عندهم لاجل الجمهور فيكون كالتسليم من الصلح فلا يفسد الصلح وقبل يكون ذلك في سنة
 في الصلح لا يتوقع عن التركة والتركة اسم لكل ما ظهر من نفسه الصلح ويجعل كانه ظاهر عنده الصلح اه
 ثم قال صالح الله الورثة وأراه اماناً ثم ظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح لا وافية في جواز الدعوى
 ولتأمل ان يقول يجوز دعوى حصة منه وهو الاصح وتساؤل ان يقول لا اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن أجنبي صالح عن الذي عليه مال آذاه من حله من غير أمره هل يصح فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه

مطلب غصب جلا واستهلكه
 فأراه المسالك صحيح

مطلب عليه ألف إلى سنة
 صلحه على أن يعطيه كفاً ولا
 ويؤخره السنة أخرى يجوز

مطلب آذي دار الصغير
 فصالحه الأب على مال من
 نفسه جاز
 مطلب صالح الورثة الزوجة
 ثم ظهر دين أو عين هل يكون
 داخل في الصلح

مطلب صالح أجنبي بصل
 منه هل يصح

قال في الخلاصة وصورة ضمان التصرفي أن يقول الفضولي للذي صالح فلان دعواك عليه على
 كذا على أي ضمان به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعواك هذه على فلان وأصناف العقد إلى
 نفسه أو إلى ماله فنفس الصلح والبدل على الضامن سواء كان بأمرة أو بغير أمره ويرجع عا دى على
 الذي عليه ان كان الصلح بأمرة والامر بالصلح والخلع أمر بالضمان اه والله تعالى أعلم سئلت
 عن اشترى قراصقها ودفع ثمنها ثم وجد بها عيباً وزعم انه قد عيبه والبائع ينكره فمصلحه على دراهم
 معلومة هل يجوز فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 درهم وتباضاً ثم وجد بها عيباً فنكر البائع كون العيب عنده أو أقر به فصالحه على دراهم حاله أو مؤجلة
 جاز وان صلحه على دينار بشرط التقاض اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن اتى مالا بخله
 رجل واشترى ذلك من الذي هو يجوز هذه الشراء فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 قال في التكملة فتسارع الجوى وفي الجنبى الذي مالا من معلوماً أو غير مالا من رجل واشترى ذلك من
 المستحق يجوز الشراء في حق المستحق ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئاً كان له والا فلا فان حدد
 المطلوب ولا ينفقه ان يرجع اه قال اللورد رحمه الله تعالى وتأمل في وجهه في البرازية من أول كتاب
 الهبة ومع الذين لا يجوز ولو باع من المدين أو غيره جاز اه ومع هذا فاختار يظهر في المعلوم من الجمهور
 ثم بدى ان المراد بالمال العين قاله لا الدين فلا بد ان يرضه ما في البرازية فتأمل والله تعالى أعلم سئلت
 في امرأة طلقتها زوجها وصالحه ان تسقط عنه ثمنه على دراهم معلومة على أن لا يريدها عليه طالت
 عنها أو قصرت هل يصح هذا الصلح فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 صالح امرأته المطلقة من فقهنا على دراهم معلومة على أن لا يريدها عليه حتى تنقضي عدها وعدها
 بالاشهر جاز ذلك وان كانت عتد بالمريض لا يجوز لان المريض غير معلوم قد تحيض ثلاثاً في شهرين
 وقد لا تحيض عشرة أشهر اه وفي التفسيرية من كتاب النفقة ما نصه سئل في رجل صالح زوجته عن
 نفقة عتد بالمريض بسبعة قروش فهل يصح ذلك أم لا أجاب لا يصح هذا الصلح كاجز منه في البحر نقل
 عن الذهيرية في التزويج عتد بالزوجة لا من العتد التزويجية في الولو الجيسة وكثير من الكتب
 وعن بعض مشايخ جواز عتد بالخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع على انه لازم له يرجع فيما زاد على نفقة
 منها أكلها الوطأت ثمنها ولم يكتفها المصلح عليه تطالب بكتفاتها كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم
 سئلت هل يجوز للقاضي أن يطلب من المتخاصمين المصالحة أم لا فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 عن الذهيرية لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يتوض ذلك إلى غيره من القوسطين وينبغي له أن
 لا يباشر في القضية بل يرذل الخصوم إلى الصلح من تلقاؤهم أو لا ناذا كان رجوا الاصلاح بينهم بان كانوا عيول
 إلى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فأما اذا طلبوا القضاء لا محالة أو الصلح ان كان وجه القضاء ملتصقاً
 غير متين للقاضي أن يرذلهم إلى الصلح أماناً كان وجهه القضاء مستتباً فان وقت الخصومة بين
 اثنين ينقضي بينهم ولا يرذلهم إلى الصلح حيناً أو اوان وقت الخصومة بين أهل قيسية أو بين المحارم
 يرذلهم إلى الصلح من تلقاؤهم أو لا ناذا كان رجوا الاصلاح بينهم بان كانوا عيول

كتاب المضاربة

سئلت عن رجل اشترى من آخر مالا بمائة هل يعضد بقوساً فخر فخر مائة مائة وسرق
 منه ائصال فقال رب المال انك ضامن لاني ما كنت في تكرار السر وقال العامل أنت اذنتني في السفر
 ولم تمنعني من تكراره فالحق أو براء من حق أو لا دعوى في عليه أو لا تعلقي عليه أو لا استحقاق عليه
 رب المال التقيد والمضارب الاطلاق قالوا للمضارب مع عتده مالم يقر رب المال بنبذته على التقيد

مطلب ادعى عيباً في المبيع
 وصالحه على دراهم حاله أو
 مؤجلة جاز

مطلب آذي مالا على زيد ثم
 باعه هل يجوز

مطلب صالح مطلقاً من
 نفقة على دراهم معلومة
 هل يجوز فيه تفصيل

مطلب هل يجوز للقاضي
 التماس الصلح من المتخاصمين

مطلب آذي رب المال التقيد
 والمضارب الاطلاق قالوا
 للمضارب مع عتده مالم يقر رب المال بنبذته على التقيد

اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن المضارب اذا سرق المالك واشترى بديناره وأرسله الى الوكيل المالك
مع غيره فضاقت في المردق فهل يضمن أم لا **الجواب** لا يضمن على المالك لأن له أن يودع مال
الضاربة والقول قوله في إن المالك أذن له في ذلك ألا إن يضمن المالك لثبوت ثبوت ذلك كذا في القوي
قارن المضاربة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن المضارب اذا سرق المالك واشترى بديناره وأرسله الى الوكيل
المالك فلو كان المالك مودعاً لم يضمن نفسه له مال حياته فهو فيكون القول ثبوتاً أو لا **الجواب** ان
المضارب اذا مات ولم يصب من ماله مال المضاربة كان يضمن في تركته ولا يقبل قول ورضاه انه رد الى
صاحبه الاينة عادة تشهد له رد الى المالك أو تشهد ان المضارب قال قبل موته يرد المالك الى
الى المالك كذا في القوي قارن المضاربة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن مضارب لا يملك مال المضاربة
هل يصدق بيمينه في ما لا يثبت **الجواب** ان هذا السؤال يقع في صاحب المضاربة (فأجاب) عنه بقوله القول
قوله بيمينه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** هل يجوز للمضاربة بالدين في ما لا يثبت **الجواب** ان الكسبي وهذا
نفسه ولا يجوز للمضاربة بالدين من كان له على آخر ألف درهم فأمره أن يصدق بماله مضاربة لا يجوز
المضاربة من ثلثة الفين وإذا قال اعلى الدين الذي في يمينه على مضاربة فله أن يصدق بالمضاربة بالاختلاف
اه ضاربة شرع المداية اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في المضاربة اذا مضارب المالك وهي عروضة
هل يصدق بيمينه **الجواب** لا يصدق وان ترك المالك البيع والمال عروضة بيمينه البيع اه كسبي
عن التنازع والمداية اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن مضارب مات بماله المضاربة فصار دينه عليه وفي
نفسه من آخر للمضارب مال المضاربة فهل يكون رب المال سوا القرض **الجواب** ان رب المال أحق
برأس ماله وحصة من الربح اذا كانت المضاربة مودعة من قبل المالك أحق برأس ماله وحصة من الربح
عن شريكه عن قاضين مائة مات للمضارب وعنده من قبل المالك أحق برأس ماله وحصة من الربح
ان كانت المضاربة مودعة اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن المضارب اذا مات بماله المضاربة
بيمينه لم يثبت له ولم يرض به ولم يرد في تركته هل يصير دينه في يمينه من تركته **الجواب** نعم يصير
دينه في يمينه من تركته قال في الوهبية

وقال أمين مات والغيب يصير * وما وجد من حصة فله ان يصير
مولى مولى الوقت ثم فاضل * ومودع مال الغنم وهو الموثق

قال شارحه سيدي حسن الزمير في مباحثه لم يصير مولى يمينه مودعاً له كذا في القوي وفي
الدين قاعدة كل ما مات بماله الامانة تكون ديناً في تركته الا المتوفى له في الوقت والشرع
شركة مفادته ومودع السلطان مال الغنم وزاد في النسخ القاضي اذا مودع مال القيمة عنه من موات
بجه لا يملك ما لا يقضيه وشبهه في مثله ومات بماله لا يثبت بيمينه أي القاضي وفيه ربح الوقت لان
مال الاستبدال يضمن بيمينه لانه صار بالتجهيل مستهلكاً ولا تصدق ورثته في الهلاك ولا النصاب الى
رب المال ولو عين المال في حياته أو لم يكن كذلك يكون أمانة في يمينه أو وراثته كما كانت في يمينه ويصدقون
على الهلاك والذبح الى صاحبها كما كان يصدق على الميت حال حياته وزاد في الاشياء والنظر في الوصي
والأب اذا مات بماله المال الصغير والورث اذا مات بماله مودعاً عنه مودعته ومن مات بماله ماله لا يقضيه
الربح في يمينه ومن مات بماله لا يقضيه ماله كذا في يمينه بغير علم والوصي المحجور وعنده ماله مودعاً عنه يمينه
ومات صياضاً عتراً اه وقول الناظم ومودع مال الغنم وهو الموثق أي المجهول أمراً وهو السلطان
وبه عرف في التنوير حيث قال وسلطان أو مودع بعض الغنم عند غارت بمات بماله اه فقول الترنبلاني في
شرح النظم ومودع السلطان اضافته بآية أي مودعاه السلطان الذي أودع مال الغنم عند بعض
الغزاة ثم مات السلطان بماله لا يضمن قال في الدرر وأيس منها مسألة أحد المتقاضين على الممتد بالمال

المضارب هنا وفي الشركة عن وقف الخاوية أن الصواب انه يضمن نصيب شركه بيمينه بجه لا يملك غلام
اه بقى الخوة ومن مات بماله لا يقضيه ماله كذا في يمينه بغير علم اه في يمينه بغير علم اه في يمينه بغير علم اه في يمينه بغير علم
أمره كذا في شرح الجامع اذا مضارب يضمن بيمينه لا يملك اه نقله ابن عابد في الرد والله تعالى أعلم
مسئلت عن المضارب اذا مات بماله المضاربة معروض وعليه ديون لا يفي تركته اه هل يضمن رب
المال المضاربة والمضاربة هذه **الجواب** نعم يكون رب المال مختصاً به في التسليم ما مضاه
(سئل) فيما اذا مات المضارب وعليه ديون وكان مال المضاربة معروضاً فهل يكون رب المال أحق برأس
ماله وحصة من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك قاضيان والآخره البرهانية اه والله تعالى أعلم
مسئلت فيما اذا مات البعض من مال المضاربة هل يضمن من رأس المال أو من الربح **الجواب**
ان هذا السؤال في التسليم وجوابه منه نفسه نعم وما في تركته من مال المضاربة من الربح أي
فيحصل منه لامة تابع ورأس المال أصل فيصرف للمالك الى التابع اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
فمن أخذ مالا على وجه المضاربة المطلقة وسافر را أو عجزاً فاضاع ماله لا يضمن ولا يقرض فهل
لا يضمن حصة **الجواب** نعم لا يضمن والحال ما ذكر في التسليم **مسئلت** في المضارب مضاربة
مطلقة اذا سرق أو ب من مال المضاربة را أو عجزاً فاضاع ماله لا يضمن ولا يقرض فهل لا يضمن
عليه (الجواب) نعم لا يضمن عليه والماله هذه وعملك المضارب في المطلقة التي لم تقصد بكان أو زمان
أو نوع البيع ولو فسد البند ونسبة متعارفة والشرع والتوكيل به أو السفر را أو عجزاً فاضاع ماله لا يضمن
على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضام في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا كمر
في ظاهر الرواية وجعل المال في يده أمانة كالمضاربة الصحيحة اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
عن رجل له دين على رجل آخر مودعة في وجه المضاربة كذا وكذا من الدراهم وانه تصدق فيه
وربح ومات قبل دفع رأس المال الى الرب المال وقبل دفعه الى وجه المضاربة كذا وكذا من الدراهم وانه تصدق فيه
فهل يثبت وقعت الدعوى في رأس المال والربح بدون بيان مقدار الربح تكون فاسدة **الجواب**
نعم هي فاسدة ففي جامع الفصولين لو وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان مقدار الربح
وتركه خلل في الدعوى ولو ادعى رأس المال وحده فلا بأس بتركه بيان مقدار الربح اه والله تعالى أعلم
مسئلت هل يجوز شراء رب المال سعة من مال المضاربة **الجواب** نعم يجوز ذلك وعكسه
وهو شراء المضارب شيأ من رب المال قال في الوهبية

وجاز شراؤه من الأخرى استمع * وأخذ الوصي المال فيها مودع

اشقل البيت على مائتين الأولى هي السؤال عن بيعها والناحية ان الوصي أن يضارب لنفسه
بمال الصغير كذا أطلقه المشايخ وقال الطرسوسي ينبغي أن لا يبيع له نفسه أكثر مما يعمل له مثاله
ونازعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيد نظراً للصغير بجماعته اه من شرح الوهبية للعامة
الترنبلاني والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل دفع لآخر درهم على أن يعمل بمضاربة الربح
كله له ما عمل به لا يضمن ذلك **الجواب** نعم يكون المال قرضاً لان العبرة بالمال في باقي الاشياء
ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط رب المال كان بضاعة اه والله تعالى أعلم
مسئلت في رجل دفع لآخر شيئاً موصوفاً ونحو ذلك من العروض وقال اعلم بمضاربة هل يصح
هذا العقد **الجواب** لا يصح كافي نتيجة القوي وتقول عن قاضين مائة مضاربة لا يجوز بغير
الدراهم والذاتين مكيلاً كان أو موزناً أو عروضا اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن المضارب اذا
مات والمال عروضة فلن تكون ولا يمينها **الجواب** نعم في قاضين وهذا القتل مات المضارب
والمال عروضة قولاً في البيع لوصيه لا لرب المال لانها في حياته فلن قام مقامه بعده وقيل ولاية

مطلب مات ومال المضاربة
معروض وعليه ديون
يخص رب المال بماله
المضاربة
مطلب ما هلك من مال
المضاربة يصرف الى الربح
مطلب اذا سرق المالك أو
نهب لا تفسد فلا ضمان
على العامل

مطلب آتى رب المال
رأس المال والربح بدون
بيان مقدار دارة كانت
الدعوى فاسدة

مطلب يجوز شراء رب
المال سعة من عامه

مطلب دفع له لا يملك به
مضاربة الربح كله للعامل
صحة كان المال قرضاً
مطلب لا يصح المضاربة
بالعروض
مطلب اذا مات العامل
والمال عروضة فالولاية
لوصيه الخ

البيع لوصفه ورب المال وهو الاصح اذ الحق للمضارب والمالك الرب المال فكأنهم باعوا رب المال له والله تعالى اعلم
 سئل عن دفع ثمنه عوضا وقال له به او اعمل بمضاربة والربح بينهما مضاربة والربح بينهما انصافا قبل منه
 وعمل هل يكون حجة **جوابه** نعم تكون مضاربة حجة قال في المثلث وان دفع عرضا وقال
 به او اعمل في ثمنه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واعلم فيه مضاربة جازت ايضا اه والله تعالى اعلم
 سئل فيما اذا هلك مال المضاربة قبل العمل هل يطالب المضارب بالخواب **جوابه** مالي الكفوى من
 الوجبة للرجوع السري وهو هذا وان هلك المال قبل التصرف بطالت المضاربة والقول قول المضارب
 في الهلاك مع عبثه اه والله تعالى اعلم سئل فيما لو دفع لرجل مالا وقال له اعمل به مضاربة
 والربح بينهما ولم يفصل بصرى مع القول بحيث يقول انصافا او لا انا او اربح انا هذا يجوز هذه المسئلة
جوابه نعم يجوز قال في النتيجة وفي الخاتمة قول رب المال ان على ما رزق الله تعالى يكون بيننا
 جاز ويكون الربح بينهما على السواء اه والله تعالى اعلم سئل عن رب المال اذا قام المضارب
 في الربح وصفا للمضاربة ثم قد اجد مائة لك المال كله او بعضه هل يجب عليه ان يترد الربح
 السابق فالحواب ليس عليه ذلك لان المضاربة الاولى قد انتهت والمضاربة الثانية عقد جديد فلا
 المال في العقد الجديد لا يجب ان ينقض العقد الاول كالمودع العمل لا آخر اه فرأه وان اقبضه من
 غير شخص ترادى حتى نزل المال كان فصل شي اقبضه وان لم يقبض الاثمان على المضارب متى الاجبر
 اه من نصبة الشاوي والله تعالى اعلم سئل عن قال لغيره خذ هذه الف على ان نصفها عليك
 فرض على ان تعمل بالنصف لا تخوض مضاربة على ان الربح فهو لا يجوز هذه المسئلة ام لا فالحواب نعم
 لا يجوز بل هي مكروهة لا تحل بشرط نفسه منع على مقابل الفرض وقد هي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن فرض جزعنا على عمل هذا الربح والربح بينهما ان المضارب ملك نصف المال بالفرض فكان
 نصف الربح له والنصف الآخر يضاعف في دفعه لرب المال وقد تقدم ذلك ابن وهبان حيث قال
 ودفع اثم مقربا ومشارفا **وربح التراضى شرط جاز ويجوز**
 والمال من البدائم كأي شرح ابن التبعة والله تعالى اعلم سئل عن دفع لثمن درهم بمجهولة
 وقال له اعمل بمضاربة والربح بينهما انصافا هل يجوز هذا العقد **جوابه** نعم يجوز هذا العقد قال
 في النهاية ولو دفع لرجل درهم لا يبرق فخره مضاربة جازت المضاربة يكون القول في قدرها
 وبعبارة قول المضارب مع عبثه اه والله تعالى اعلم سئل عن دفع لثمن درهم من الدراهم
 بمضاربة هل المضارب ان يشتري المضاربة ساعة بكثر من ذلك المال **جوابه** نعم ليس للمضارب
 ذلك سواء قال له رب المال اعمل بربك او لم يقل فان اشترى ساعة بكثر من ذلك كانت حصة المال للدفع
 مضارب وما زاد للمضارب له ربحه وعنده وضعته وعن الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك
 الخطا اه خاتمة والله تعالى اعلم سئل عما يفعله المضاربون بالسفر من السودان عيال
 المضاربة من اشتراء الامام فاعلم وطعن على سوغ هذا الوطء **جوابه** لا يسوغ هذا الوطء
 قال في الصريح ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها تزوج رب المال جاز ان لم يكن في
 المال ربح وتخرج الجارية عن المضاربة وان كان فسد ربح لا يجوز اه نقلة في الرد اه والله تعالى اعلم
 سئل فمن دفع لرجل دنائير معلومة مضاربته ثم اراد التبعة هل يستوفى هذا دنائير كما دفعها
 فالحواب نقل في رد المحتار عن التبعة ما نسبه اعطاه دنائير مضاربة ثم اراد التبعة هل ان يستوفى
 دنائير له ان يأخذ من المال بشئها وتعتبر قيمتها يوم التسليم اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة
 ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى وهذه فائدة طالما رقت فيها فان رب المال يدفع دنائير
 مثلا بعدد مخصوص ثم تلو قوتها او يرد اخذها بعد الا ببيعة تأمل والذي ينافي من هذا النوع علم عدة

للدفع

مطلب دفع له عوضا وقال
به او اعمل بمضاربة مع

مطلب لو هلك المال قبل
العمل هل يطالب المضارب
بالمال قال العمل بهذا
والربح بينهما كل منهما على
السواء

مطلب نقض الربح
وتعاقبا للمضاربة ثم جردا
عقد الخ

مطلب لو دفع افعالى ان
نصفها فرض والتصف
مضاربة الخ

مطلب دفع قدر الجاهولا
وقال اعمل بمضاربة والربح
بيننا مع وكان القول في
القدر للعامل

مطلب ليس للمضارب ان
يشترى ساعة للمضاربة باكثر
من مال المضاربة
مطلب ليس للمضارب وطء
جارية المضاربة

مطلب دفع مال المضاربة
دنائير له ان يستوفى دنائير
وله ان يأخذ من المال بشئها

الدفع ونوعه فله اخذته ولو اراد ان يأخذ ففته من نوع آخر اخذته بالبيعة الواقعة يوم الخلاف أي يوم
 النزاع الخصام وكذا اذا لم يسل من الدفع تابعه كثيرا في ما ساحت دفع انواعا ثم جعل قطر على
 أخذ ففته الجاهولا فله اخذها بالبيعة يوم الخصام اه والله تعالى اعلم سئل في امر آتت لرجل
 مالا معلوما على وجه المضاربة بشرط عليه ان يعطيه من الربح كل شهر مائة قرش فهل انصاع هذه
 العقدة **جوابه** نعم بانها انصاع وللمضارب اذا عمل اجر مثله قال قاضيان للمضاربة ففسدوا بشيء
 منها اذا شرط لاحد هاهنا من الربح ما يقطع الشركة تخوان يجعل له دراهم مائة أو أقل أو
 أكثر ففدت المضاربة **جوابه** لا شرط على المضارب ففسد ما هلك في يده **وسئل** اذا شرط في
 المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان ذلك يمنع الخلفين المال والمضارب وكذلك وكل جلا ليلفع
 ماله مضاربة دفعه الوكيل بشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا ماله من نفسه من الربح كل ذلك فاسد
 ولو لم يملك الا بالواجب او الوصى **جوابه** لا بشرط نفسه شيئا من الربح والكل من ماله مع المضارب
 جازت للمضاربة بشرط جبره ولو وقع أحداهما ففسد من الربح من مال المداومة لرجل بشرط
 عمل نفسه مع المضارب بشرط نفسه شيئا من الربح ففدت المضاربة **وسئل** اذا دفع الاب أو الجدة
 أو وصي الاب مال الصغير المضارب بشرط مضاربة بشرط عمل اليتيم مع المضارب كاتب المضاربة فاسدة
 والاصل في هذا ان كل من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب
 جازت المضاربة بكل من لا يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب
 وشيئا من نفسه من الربح لا يجوز المضاربة واذا عمل المضارب في المضاربة القاسدة وربح كان كل الربح
 لرب المال وللمضارب اجر المثل تاما لان المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة القاسدة اذا عمل
 الاجير كان له اجر مثله تاما ولو هلك المال في يد المضارب لاقية له مضاربة فاسدة كفي الاصل انه
 لا ضمان عليه اه وفي الخلاصة للعامل اجر مثله عمله ربح أو لم يربح أطلق اجر المثل في الاصل لكن
 هذا قول يحمده بعض العامة بالغ وعند أبي يوسف لا يجوز للمسي ولونف المال في يده له اجر عمله ولا
 ضمان عليه وعن محمد بن يعقوب اه والله تعالى اعلم سئل في دفع لغيره مالا مضاربة وصار
 يأخذ من المضارب خمسة والعشرة والعشرين والمضارب يعمل بالباقي فهل بعد ما أخذ من المال من
 الربح أو من رأس المال **جوابه** قال قاضيان اذا أخذ من المال من المضارب مثلا العشرين
 أو الخمسين والمضارب يعمل بقية المال ان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون
 ذلك ولا يقبل قوله بعد ذلك ان لم يربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولم يقل عند الدفع هذا ربح
جوابه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان رب المال يأخذ من رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما
 ولا يكون مأخوذ من المال من المضارب فبطل الحساب بقضاء من رأس المال لا الوجه انما من رأس
 المال كان استرجاعا لبعض رأس المال فبطل المضاربة بقدر ذلك وهم لم يقصدوا ابطال المضاربة اه
 والله تعالى اعلم سئل عن رجل سافر عيال المضاربة وهو ألف ففدت خمسة آلاف فكيف تكون
 ففته وصار ربحه فالحواب انهم ان يكونوا على قدر المائتين فسد من مال المضاربة وخمسة
 أصد من ماله ماله والله تعالى في الخلاصة وهذا منه ولو خرج المضارب بألف المضاربة وعشرة
 آلاف من ماله نفسه فالفقة في المائتين على أحد عشر جزا في المضاربة القاسدة لا نفقة اه والله
 تعالى اعلم سئل لو امتنع المضارب من العمل هل يبيع عليه **جوابه** قال في البرزقولا
 يبيع المضارب على العمل ولرب المال على التسليم اه والله تعالى اعلم **وفيه السؤال** عن المضاربة
 هل تطالب بموت رب المال والمال نقد **جوابه** قال في البرزقولا وان مات رب المال والمال نقد
 بطالت المضاربة في حق التعريف وان مرض في حق الحرة يطالب لاني حتى التصرف في ماله يبيع بماله العرض

مطلب دفع مالا معينا مضاربة
على ان يعطى العامل رب
المال كل شهر كذا كانت
قاسدة

مطلب اخذ رب المال خمسة
والعشرة والعشرين هل
يكون من الربح

مطلب اذا كان للعامل
مال مع مال المضاربة فالفقة
حالة السفر على قدر المائتين

مطلب لا يبيع العامل اذا
امتنع
مطلب مات رب المال وهو
تتطلب المضاربة الخ

والنقد ولو في مصر واشترى شيئاً قرب المال وهو لا يعلم فأتى بالمبلغ مصر آخر فتفتت المضارب في حال
نفسه وهو ضمن ما له في الطريق فإن سلم الماعان ببيعها بثمان مائة حتى البيع وان خرج في ذلك
الغير قبل موت رب المال لم يضمن أهله فأتى الماعان مصر أهني غير مصر رب المال لئلا
يقبله ولو أخرجه يعني بعدم موت رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن له ما يبيع عليه فسلمه أهله
شبهه في التبرئة لا والله تعالى أعلم **مسئلت** فمعلو واشترى المضارب مال المضارب ببيعة
فأراد المالك ببيعة فأتى المضارب ببيعة حتى أجدها فأتى المالك ببيعة فأتى المضارب ببيعة
سألي الدر المختار فأتى المالك ببيعة فأتى المضارب ببيعة حتى أجدها فأتى المالك ببيعة
كثير أو أراد المالك ببيعة فأتى المضارب ببيعة فأتى المالك ببيعة فأتى المضارب ببيعة
وأش المال وحسن من الربح فيبيع المالك على قول ذلك أه والله تعالى أعلم **مسئلت** هل
للمضارب الأرباح **فأجبت** نعم قال في الحاشية والمضارب أن يعمل ما هو من عادة التجار وهو الأرباح
والأرباح واستيعار الأرباح للمال واستيعار الدواب للعمل واستيعار المكان والسفر وما جازته أن يعمل
بنيته جازله أن يعمل غير ذلك وله أن يربح من المال المضاربة وأن يربح به وأن يحل المال المضاربة وأن
كان الثاني أعسر من الأول وله أن يؤجل الثمن بعد العدة عند الكل وأيسر له أن يستدين على المضاربة
تخون شديدي بأكثر من مال المضاربة كان قال لرب المال العمل بأربك أولم يقل إلا أن يأتى به
بالأمانة انصافاً عما فيه أه والله تعالى أعلم **مسئلت** في مال المضاربة إذا صار ناعى الناس
وامتنع المضارب من تحصيله هل يجرى في ذلك **فأجوب** قال في الحاشية ولو مصر في المضارب ومصر
مال المضاربة ناعى الناس وامتنع المضارب من التفاضل **فأجبت** نعم في المال ربح كان له أن يمتنع عن
التفاضل وقال له أهل المال على الغرض أي وكل وان كان في المال ربح ليس له أن يمنع عن التفاضل
بل يجوز بالتفاضل ليصرف المال ناعاً وإذا حال المال ناعاً ناعى الناس فهو مال المضارب على التفاضل
وقال أنا القاضي مخافة أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح فالتفاضل يكون لمضارب وان لم يكن
فغيره فرب المال أن يمتنع **مسئلت** في المضارب هل يجوز له أن يبيع مال المضارب على أن يبيع رب المال على الغرض أه والله
تعالى أعلم **مسئلت** هل للمضارب وهو في مصر ناعى في مال المضاربة في مال المضاربة في سفره مطعومه
قال في الحاشية المضارب ما دام يعمل في مصر ناعى في مال المضاربة في مال المضاربة في سفره مطعومه
مشرويه روكوبه وكسوفه كونه في مال المضاربة من غير سفر أو اللوا وأجرة الحمام والاحتياط
لا كونه في مال المضاربة أه والله تعالى أعلم **مسئلت** في المضارب إذا كان في السفر والمضاربين
في المضاربين يأخذون من الناس أسراراً للمضاربة ويخطون لها لا ينهاهم التجار في ذلك هل لا يضمنون
عند ما ينفذ **فأجوب** نقل في التكملة عن فتاوى أبي الفتوح ما نصه المادع إلى الرجوع فيهم
ضاربة ولم يقل له العمل بأربك والمال أن معاملة التجار في تلك البلدة أنهم يخطون الأموال وأرباب
الأموال لا يضمنونهم عن ذلك وقد نقل التعارض في من هذا وجوز أن لا يضمن ويكون الأمر محتملاً
على ما ذهبوا **وذكر** في المنقطة حسنة نقل في التفتيح أنه في هذه الصورة لا يضمن بدون ترجيح أه
الله تعالى أعلم **مسئلت** في من دفع عراه رجلاً ثم قال الدافع دفعه باليد فوضأه إلى المدفوع
بعضه أو مضارباً فهل يكون القتل **فأجوب** يكون القول بالمدعى المضارب لأن الدافع دفعه
بعضه من بعد ما تناقضا في أن هذا المال بذل لينفد بالمال أه من نفع الحامدة عن الحاشية
الله تعالى أعلم **مسئلت** من أجرة الحامدة لمال المضاربة هل تكون في مالها **فأجوب** نعم
أفتي بذلك في نفع الحامدة والله تعالى أعلم **مسئلت** في المضاربين يسافرون إلى السودان
فمن بعض القبائل فيقتربون لأخذ أموالهم فوضوهم من قبائل يعطونه إياهم لحفظ الباقي فهل

مطاب أراد الملك يبيع
العروض والعامل بخالفه

• مطالب عظيمه للمعاصرين الامم

طالب صار المال ديناً على
ناس هل يجبر العامة على
التحصين

طالب المضارب اذا عمل
معه فنفقته في ماله

مب في خلط مال المضاربة
الحق بان العادة

والمليح قال الدافع دفعتهما
وقال المدفع ع المدهق احدا

باب ليرة الحانوت في
المضاربة

لا ضمان على المزارع

لا يفترون **ف** اجبت عليهم بالاضمحون قال مستأخراهم الله تعالى في زماننا لا اخمان على المضارب
فما اعطى من مال المضارب الى ان سلطان طمع في اخذ عصبه او كذا الوصي لانهم اقصد الاصلاح ادعاء
البعض لاختصاص الكل حازر وأصله خلع لغيره عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم بأخذ له سفينة
صاحبه عصبه فاشبهه ما وقع في بيت محرق فناول الوديعه الى أجنبي لا يضمن كذا في البرازيه اه
والله تعالى أعلم **س** سئل عن مضارب قال لرب المال اعمل برأيك فوسل له ان يعطى من مالها
لغيره مقدار اعلى وجهه المضاربة فاجاب نعم قال في الخائفة ولو قال رب المال اعمل برأيك كان
له ان يدفع الى غيره مضاربة وشارك ويخط ما له على المضاربة اه والله تعالى أعلم **س** سئل
في مضاربة ما وقع بمقيدة فكان أوزمان أو فوج من الساعه خالف ما يقدره رب المال هل يضمن حينئذ
فاجاب ما في شرح الملق وهو هذا لان المضارب ان خالف فخاص بوجوه التقديرات منه على مال
غيره فصار غاصبا فيضمن اه تنسقه في المرأة والله تعالى أعلم **س** سئل عن المضارب هل يملك
الشركة مع غيره على المضاربة بدون اذن له من رب المال فاجاب لا يملكه الا باذن أو اعمل
برأيك في الدار المختار ما نصه لايملك المضاربة والشركة ولا خطا في نفسه الا باذن أو اعمل برأيك اه والله
تعالى أعلم **س** سئل من مضارب طلب من رب المال الخامسة ففصل له لا يجبر على ذلك فاجاب
ان فارق المداينة سئل عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما بعه أو ما
صرفه فقال لا أعلم حسابا ولا غايته ونص في شرح هذا القدر هل يلزم بعمل محاسبته آيات القول قول
الشريك والمضارب في مقداره الرجوع وانظر ان مع بينه ولا يبرهه ان يذكر الامر مفصلا القول قوله في
في الضياع والرد الى الشريك والله تعالى أعلم

(كتاب الودعة)

سئلت عن شخص أتى على ورنه أنه أودع مورثهم مائة فأنكر الورثة ولم توجد أودعة
في خلفه فأقام المقتضى بيني ذلك شكك المحكم **فأجبته** بأن هذا السؤال رفع مسئله إلى القدر
المداينة فأجاب عنه بقوله إذا أتم الذي ينبغي على الأديع وقد مات المودع مجيء للأوديعه فلم يذكرها
في وصيته ولا ذكرها في الورثه فضعنا في تركته فإن أقيم منه في جهة أخذت من تركته وإن لم يكن
له ينبغي في جهة القول فيه أقول الورثه تقع عليهم ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردعا إليه لأنهم
أزعمهم فلهما فلا يبرون بمجرد قولهم من غير يثبته شرعية على أن مورثهم ردعا إليه **والله تعالى أعلم**
سئلت عن مودع خرج من دله التي حال الأوديعه فترك الباب مفتوحا فسرقت الأوديعه هل
يضمن **فأجوابته** نعم ضمن وقد في ذلك في تبيينه الفتاوى يقول عن جامع الفصولين ما منه خرج
المودع وترك الباب مفتوحا ضمن ولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حسن الدار هل
والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع مائة آخر وبأول هذا أوديعه عندك وذهب ثم ذهب الثاني
وتركة فضع هل ضمن **فأجوابته** نعم ضمن قال في الدرر الأوديعه هي أمانة تركت للصفة وتركها الأديع
من المودع كأودعك وأمانة عليه فلا بد أن يضع ثوبين يدي رجل سواء قال هذا
وأوديعه عندك أو سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب في مائة وضاع صار ضاملا لأن
هذا الأديع منه عرفا **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن رجل أودع شيئا عند آخر وقال له لا تدفعه إلى
عائله فدفعه إليهم هل ضمن **فأجوابته** قال في المقتضى وإن نهي عن دفعه إلى عائله فدفع إلى من له
بدمنه ضمن وإن المان لا يدعنه كدفع الأديع إلى عبده ومن مخطئه النساء إلى زوجته لا يضمن **أه**
والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع إذا أقر بالأوديعه وقال في وضعها في مكان لا أدى أي

مطلب قال له اعمل برأيك
كان له أن يدفع الى غيره
مضاربة

مطلب المضارب ان خالق
كان غاصبا

مظالم لا يملك المضارب
الشركاء مع غيره الا اذن

مطلب هـ في تحرير المضارب
على اعطاء الحساب منضوفا

طالب أقام المسدعي بيته
الأيديع وقدمات المودع
مهل لأنه خذم. التي كذا

باب خرج المودع من
والباب مفتوح فبقيت

الناس في كل زمان ومكان

وَدِينُهُ عِنْدَكَ وَتَقَامُ زَيْدُ

أودع في وقتها

منه الى عيال الخ

اب قال المودع وضعتها في
اللا أدري أي مكان

مكان هل يضمن فاجبت بانه يضمن كافي فاضمان وعبارته ولو قال لا ادرى وضعت في داري او
 في موضع آخر كان ضامنا اه وقد اقي بذلك في التهمة والله تعالى اعلم **سئل** عن المودع
 اذا قال وضعت عند اجني ثم ردها الى فهدكت عندي هل يكون ضامنا فاجواب ان صدقه المالك
 في العود اليه لا يضمن وان كذبه ضمن الا اذا برهن على العود قال في جامع الفصولين لو قال اودعتها
 عند اجني ثم ردها الى فهدكت عندي وكذبه المودع ضمن الا ان يبرهن اذ آخر وجوب الضمان عليه ثم
 ادعى البرهنة فلا يصدق الا بينة وفيه ايضا المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق انما هو الوصية المالك في
 العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على العود اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اودع عنده
 بقاء احداهما يطالب هل يجوز له دفعه اليه وحده فاجواب لا يجوز له ذلك قال في المحيط اودعه
 رجلان مكيلا او موزونا او دابة او عبدا ثم غاب فغدا احداهما يطالبه بالمديف المشا حتى يحضر الآخر
 عنده اى حصة وعنده عليه مديف البعثة وعنده غيره من الودعة **سئل** عن رجل اودع عنده
 عن الودعة اذا قال له وب الودعة اجل الى الودعة اليوم في بيعها اليه حتى متى ذلك اليوم هلك
 عنده هل يضمن فاجبت بانه لا يضمن لان الواجب عليه التهمة والامانة اليها المالك فلا
 اه من الكفوى نقلا عن العمادية **سئل** عن المودع اذا مات والودعة معروفة بعينها هل
 تكون امانة في يد الوارث حتى يردّها فاجواب نعم تكون في يد الوارث أو الوصي امانة الى ان يرد
 اه من الكفوى والله تعالى اعلم **سئل** هل يجب دعوى الودعة ببيان مكان الوديعة
 فاجواب نعم يجب بيانه قال في التكملة والحاصل انه يجب بيان مكان الوديعة مطلقا لان الرغبر
 واجب على المودع وليس مؤنة الرد عليه بل على المالك الواجب عليه تسليمها له بمعنى عدم المنع فلو
 لم يبين المكان لم يخلو المودع ضرره وهو موقوف اه وقوله مطلقا اى سواء كان له محل أم لا والله
 تعالى اعلم **سئل** عن الودعة اذا اطلبها صاحبها فلم يجدها هل هو عديم في تسليمها ثم ضاعت هل
 يضمن فاجواب نعم يضمن بانه يضمن الكفوى عن المدة فانه قال فانها صاحبه لم يضمنه
 وهو يقدّر على تسليمها عنده الا انه مستدلل به وهذا لا يلزم له ان يضمنه بانه يضمنه
 بحسبه عنه اه والله تعالى اعلم **سئل** في ودعة وضعت عند اثنين من رجل ثم انا احداهما اطلبها
 فلم يسلها اليه هل يكون ضامنا فاجواب لا يكون بذلك ضامنا قال في البرازية ولو وضعت عند اثنين
 فهدت عندهما لا يضمن اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اودع عند آخر ودعة وقال
 له اذا مات فادفعها الى ابني فماتت ابنته الى ابنته وله وارث آخر هل يضمن له نصيبه فاجواب نعم
 يضمن له نصيبه كما نقله الكفوى عن الوجيز اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مودع قضى بالودعة الى
 عنده دين صاحبه هل يضمن فاجواب انه يضمن في الصحيح كافي جامع الفصولين اه والله تعالى
 اعلم **سئل** عما اذا اكره المودع بضو القتل على دفع الودعة الى غيره امه فهدت فهدا مكرها
 هل لا يضمن فاجواب انه لا يضمن حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يقتل امره يقتله أو يقطع عضو امره
 أو يضربه ضربا يخاف منه على نفسه أو عضو أو يقطع جرح ماله ولا يترك له قدر كفايته كاعلم من كلام
 العلماء افاده الخبر الملى في فتاوى به ان خبره والله تعالى اعلم **سئل** عن الاب اذا كان يده امانة
 لولده انتقلت له من اقداره انما كانت لولده لو لم يوص به ولو لم يتركه هل تصير ذنبا في التركة فاجبت
 بأن لا تصير ذنبا في تركته كافي الاشياء فانه ذكر ان الامانة تنقلب مضومة فالتواتر عن تجهيل الا في
 مسائل منها الاب اذا مات بمجهول مال ابنه قال في الخبرين وذكرها القرطبي نافذ عن الفصول العمادية
 وانه ذكره في قولين ففرق بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية الوصي اذا مات بمجهول لا
 يضمن واذا اخلط بماله يضمن والاب اذا مات بمجهول لا يضمن وقيل لا يضمن اه قال فخر ران في المسألة

مطلب قال وضعت عند
 اجني ورة هاهنا ضاعت الخ

مطلب اودعه اثنان ثم جاء
 احدهما لا يجوز له الدفع
 اليه

مطلب قال المودع لو ادعى
 الى الودعة اليوم فلم يفعل الخ

مطلب مات المودع والودعة
 موجودة بينها تكون امانة
 في يد الوارث أو الوصي
 مطلب يجب بيان مكان
 الوديعة في دعوى الودعة

مطلب طلب الودعة فلم
 سلها له حتى ضاعت وضعت

نابوضتها اثنان فطلبها
 احدهما اطلبها فاضاعت
 لا يضمن

مطلب قال اذا مات فادفع
 الوصية الى ابني فدفعها اليه
 بعد موته وله وارث آخر يضمن
 له نصيبه

مطلب قضى بالودعة
 دين صاحبه ضاعت

مطلب اكره المودع بضو
 القتل على دفع الودعة الى
 اجني فقتل لا يضمن

مطلب تنقلب الامانة للوارث
 عن تجهيل مضونة الا في
 مسائل

قولين والذي يظهر ارجحية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي كان لا
 يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي ايضا قول الضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثر من
 العلماء اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مودع قال ردت الودعة عليك هل يصدق فاجواب
 نعم يصدق بيمينه قال في المحيط لو قال المودع ردت الودعة اليك وضاعت عندي وانكر المودع وقال
 لا بلى آلتها قال المودع مع غيره لانه منكر وجوب الضمان معنى لان صاحب المال يدعى الضمان
 معنى لانه يقول الودعة عندك لانه منكر وجوب الضمان معنى لان صاحب المال يدعى الضمان
 فكان مدعى بصورة منكره معنى والعبرة له في فان اقاما البينة والبينة بشدة المودع لان بينة المالك
 قامت على نفي الرد اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مودع اقر بالودعة ثم ادعى انه اضعاف
 قبل الاقرار هل يضمن والماله هذه فاجواب نعم قال في التتبع وفي العيون اذا طلب المالك الودعة
 فقال اطلبها عندها فاحصاها في القدر فقال المودع ضاعت بسال المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعده
 فان قال قبل اقراره يضمن الماله هذه فاجواب نعم لان قوله اطلبها عنده اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال
 ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة اه والله تعالى اعلم
سئل عن مودع امره المالك يحفظ الودعة في الدار فلا يضمنه فاجواب نعم قال في الملحق وان امره يحفظها في داره فاجواب نعم
 فضاوت هل يضمن فاجواب نعم قال في الملحق وان امره يحفظها في داره فاجواب نعم
 وفي شرح الجمع للابن امره بالحفظ في بيت من دارة فاجواب نعم قال في الملحق وان امره يحفظها في داره فاجواب نعم
 الفاقعة في الدار لا يضمن بيمينه في الحرز باليمين في التهمة اه والله تعالى اعلم **سئل**
 عن مودع في حصة اشترت السبعة فصار اربعة يرون بانه يضمن في التور بقرى هو بنفسه في
 قارب وضاعت امواله مع الودعة من غير تبذير ولا تقصير حيث لم يسهه الا اقراره بنفسه ولم يكن
 تخلفه فهو ليس لاضمان عليه والماله هذه فاجواب ان مثل هذا السؤال في التتبع وحاصل جوابه
 فيه انه لا ضمان عليه بخلاف ما اذا كان من الحفظ بنقلها فتركه اقله يصير ضمان اه ثم ذكر ما يضمنه
 نقلت شرة من الباقورة وترك الراي ان يضمنه او هو في حصة من ذلك لاضمان عليه فيما تلتها لاجماع
 ان كان الراي خاصا وان كان مشتركا كذلك عند اى حصة وعندها يضمن وانما لا يضمن عنده
 وان ترك الحفظ فيما تلت لان الامين لاضمان بترك الحفظ اذ ترك يضره عذرا ما اذا ترك بعذر فانه لا
 يضمن في الودعة الى اجني حالة الحرز في فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا
 وانما ترك الحفظ بعذر كذا لا يضيع الباقي وعندها يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب
 الخصية نور ان في معنى النسخ لاضمان عليه فيما تلت اذ لم يضمنه بيمينه لبردها أو بيمينه لغير
 صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يضره على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن
 لانه ترك الحفظ البعض بعذر وعندها يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه اه والله تعالى اعلم **سئل**
 عن دخل حماما فوضع له الحارس الفوطه فوضع عليه فاحرقه او يله وضعت على الفوطه ودخل
 وانحسر ونزع فلم يصبه بعض اوله هل يضمن الحارس فاجواب مافي التكملة عن ابن خزيمة
 يضمن الامانة مستغنة وقد صرح في الحفظ اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مودع قال ضاعت الودعة
 من منزلي ولم يضع معي شي من مالي هل يصدق بيمينه فاجواب نعم قال في التكملة لانه عن مؤيد
 زاده عن الواقعات ما نصه اذا قال ذهب الودعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شي يقبل قوله مع
 عينه اه وقد نقل ذلك في الوهابية حيث قال

وان قال قد ضاعت من البيت وحدها يصح ويختلف فقدته و
 قال شارحها سبى حتى التبرع لاني قبل قوله بيمينه لان وقوع ذلك ممكن بان يهمل السارق او يكون

مطلب يصدق المودع في
 دعوى الرد بيمينه

مطلب اقر بالودعة ثم قال
 ضاعت قبل اقراره يضمن

مطلب قال ضاعت في الخمل
 الغلابي فوضعها في غيره
 يضمن

مطلب مودع في سبينة
 اشترت قري بنفسه وضاعت
 امواله كالودعة لا يضمن

مطلب نقلت بشرة من
 الباقورة فلم ينعها الراي
 لاضمان عليه

مطلب دخل الحمام فوضع
 له الحارس فوطه فوضع
 عليه فاحرقه فوضع

يضمن الحارس
 يضمن الحارس

مطلب قال ضاعت من بيتي
 وحدها يصدق بيمينه

هي المقصودة وهو ان يفسد في خلاصها كالماء والقد تعالى اعلم في قوله في الخاتمة من دفع
 لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها خمسة وخمسة ودية عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهكذا
 الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة مشاع
 يحتل القبضة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من امانة قبضه
 هذه الخمسة ويضمن نصف الخمسة التي ضاعت فصار الضمون سبعة ونصفا وقد قلناه ابن وهبان
 في قوله

وأودعه عشر ا على ان خمسة * له هبة فاستهلك الخمس عشر
 له سبعة قالوا ونصفها اذوت * له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى قلت وهذا على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة
 تلك القبض وقبضها لا يملك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة في البراءة دفع الله لنا
 نصفها هبة ونصفها مضاربة فلهذا يضمن خمسة الهبة اه أي فلا يضمن خمسة المضاربة لانها امانة
 وقوله يضمن خمسة الهبة انما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المفتي به فلا ضمان مطلقا لافي الوديعة
 ولا في الهبة الفاسدة على المفتي به اه في قوله ان في قوله وهو خلاف المفتي به قلنا فان عدم اقامتها
 للملك هو ظاهر الرواية قال في النجدة ولا ضمان في ظاهر الرواية قال الزبيدي ولو سلمنا ان الملك
 حتى لا ينفذ تصرفه فيكون مضمونا عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان
 وروى عن ابن رستم مثله وذكر عدم انفسد الملك به اخذ المشايخ اه كلام الزبيدي قال الحسير
 الرمي ومع اقامتها للملك عند هذا الشخص اجمع الكل على ان الواهب استرداده من الموهوب به ولو كان
 ذا رحم محرم من الواهب قال في جامع النصوص ابن راض القضاوي القضي ثم اذا هلكت اقبلت بالرجوع
 للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذ الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقبضة بعد الهلاك
 كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته كقولنا
 مستحقة الرد ضمن بعد الهلاك كالمسحوق الفاسد انما لم يملك من قبله فلو تم تقبضه لانه مستحق الرد
 ومضمون الهلاك اه قال في رد المختار بعد نقله لكلام الحسير بقاءه في الحمامة ايضا والتاسية
 وبسبب في الجوهر هو الصريح ونقل عن المفتي بالغين المهمة انه لو باعه الموهوب به لايصح وفي ثور العين
 عن الوهب الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العرض نص عليه محمد في
 المبسوط وهو قول أبي يوسف اذ الهبة تقبض عند معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد
 الملك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لا تقيد الملك وهو المختار في الضمومات وهذا من رأي أبي حنيفة
 وهو الصحيح اه ثبت علم انه ظاهر الرواية وان نص عليه محمد ورواه عن أبي حنيفة ظهر انه الذي عليه
 العمل وان صرح بأن المفتي بخلافه ولا سيما انه يكون ملكا خصوصا كذا في ويكون مضمونا كما علمته
 في رد المختار وهو له فانتقمه وانما كرت النقل في مثل هذه كثيرة وقوله وعدهم ثبته كثر الناس
 للزوم الضمان على قول الخلف ورواه عن قاضية في الغيب ثم بعد هذا نقل عبارة الزبيدي في
 هذه وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يقيد الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها
 فاسدا به يبقى ونص في الأصل انه لو وهب نصف دار من آخر وصاحبها الهبة فبايع الموهوب به لم يجز له
 ان يملك حصة اقبل السبع بعد القبض ونص في الفتاوى انه المختار قال ورايت بخط بعض الافاضل
 على هامش الخ بعد نقله ذلك وانت تراه عزار رواية افادة الملك القبض والانتفاء لبعض الفتاوى
 فلا تمارش رواية الأصل وقد اختارها قاضيان قال وقوله أي العبد لا يملك الفتاوى كدس لفتا
 الصحيح قد يقال بجمع عموم لاسيما عند هذه المسئلة في مثل سياق البرازي فانما قلته تقتضي برهان

مطلب دفع له عشرة دراهم
 وقال خمسة هبة وخمسة ودية
 فاستهلك القابض خمسة وهلاك
 الباقي ضمن سبعة ونصفا

مطلب الهبة الفاسدة
 لا تقيد الملك في ظاهر الرواية

ما دل عليه الأصل اه فليحفظ فانه مهم سئلت عن مودع يفتح المال ويضع ثوبه مع ثياب الوديعة
 ثم دفعها الى رجل يرضى ثوبه فباعه من المودع بكذا قال فهل يضمن فالحجواب ما في صاحبنا وهذا فيه
 مودع جعل في ثياب الوديعة وبالنقش قد دفعها الى رجل يرضى ثوبه فباعه فاضاع عنده ضمن لا يضمن انما
 ثوب الغير بل انما هو الجاهل فيه لا يكون عذرا اه قال في ثور العين ينبغي ان تقيد المسئلة بما لو كان غير
 عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والاقابيب الشمان أصلا فالظاهر ان قوله والجاهل فيه لا يكون عذرا ليس
 على إطلاقه اه أي بل هو مقيد بما اذا لم يكن أخذه بتسلط وبه فان كان كاهنا فان رب الثوب يضمن ثوبه
 مع جلة الثياب وهذا ما ظهر في والله تعالى أعلم سئلت عن ذي رجل على جملته شدة ثياب
 ليوصله الى البلد الفلاني بأجرة فلما كان في الصحراء تعرضه للمصوص فطرح الشدة وهو بهيمه
 فضاعت الشدة فهل يضمنها فالحجواب من التكملة ان فتاوى أبي الليث ان كان لا يملكه الشخص
 منها بالجل وماعليه وكان يعلم انه لو جده اخذ للمصوص منه بالجل وماعليه فلا ضمان عليه لانه لم يترك
 الحفظ مع القدرة عليه اه بالمعنى والله تعالى أعلم سئلت فيما اذا كانت الوديعة مما يخاف عليه
 وكان صاحبها غائبا قبض المودع حذفت فالحجواب ان يرفع الامر الى القاضي حتى يبيحها فان لم يرفع
 حتى فسدت فلا ضمان عليه قال في المراء في فتاوى أبي الليث اذا كانت الوديعة مما يخاف عليه الفساد
 وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيحها جاز وهو الاولي وان لم يرفع حتى فسدت
 لا ضمان عليه لا يضمن الوديعة على ما احر به كذا في المحيط وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظتها
 اصحابها كذا في السراج الوهاج هندية وفي فتاوى أبي الليث استودع رجل ألف درهم ثم غاب رب
 الوديعة ولا يرى احى هو اوصى عليه ان يبيعها حتى يبيع موهبة ولا يضمنه ببقائها القطعة اه
 والله تعالى أعلم سئلت هل المودع الاذاع والاعارة فالحجواب ليس له ذلك فان قيل ضمن قال في
 النزاهة والوديعة لا تودع ولا تاعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن رجل غاب وله ودية عدة ابيه مشلا فغابت امرأة الغائب الى المودع وطلب منه ان
 يدفع اليها الوديعة لتستقها على نفسها فهل يجب له ذلك في فاجبت اه قال في الخاتمة رجل غاب فغابت
 امرأته الى القاضي وأحضرت والذ وجها وادعت ان الغائب ودية في يده وطلبت النفقة من ذلك
 المال قال محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يبلغ النفقة الزوجات من الطعام والكسوة
 والاب مقربان ذلك في يده كان لمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع
 ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا وان أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان
 القول قوله ولا عين عليه وان لم تكن الوديعة مما يبلغ النفقة الزوجات فلا خصومة بينهما اه والله تعالى
 أعلم سئلت عن مودع استهلك حنطة مودعة عنده يوم الغلاء فطاعه برضاها يوم الاستهلاك
 هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه لثمن فالحجواب كافي نظرية انما يلزمه مثلها لا قيمتها يوم الاستهلاك
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن دلال ضاع منه المتاع بدون شرط منه هل لا ضمان عليه
 فالحجواب نعم لا ضمان عليه والحالة هذه لانه لم يضمن الضائع والقول قوله يضمنه في كافي نظرية
 سئلت عن غاصب أودع الغصب في يد رجل ثم رده المودع الى الغاصب هل يبرأ من الضمان
 فالحجواب نعم يبرأ بغير غاصب الغاصب اه من نظرية وفيها ايضا فتاوى المودع بعض الوديعة
 على نفسه وهلاك الباقي لا يفرط يضمن ما غنق فقط والقول قوله يضمنه فيه اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن وضع بين يدي رجل ثوبان وقال احفظه في فقال لا أقبله فوضعه وذهب فضاع الثوب
 فهل يضمنه الجالس أم لا فالحجواب قال قاضيان ولو قال الجالس لا أقبل الوديعة فوضع بين يديه
 وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه من غير بالرد فلا يصير مودعا بدون التبول اه والله تعالى أعلم سئلت

مطلب مودع وضع ثوبه له
 مع ثياب الوديعة ودفعها
 لغيره فاضاع ثوبه كان مضمونا

مطلب تعرضه للمصوص
 فري الوديعة وتخلص
 بالجل لا يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة
 يخاف عليها الفساد وما صاحبها
 غائب يرفع الامر الى القاضي

مطلب ليس للمودع الاذاع
 ولا الاعارة

مطلب غاب وله ودية
 عدة ابيه مثلا الخ

مطلب استهلك حنطة
 ودية عنده يلزمه مثلها

مطلب لضمان على الدلال
 اذا ضاع منه المتاع بدون
 شرط

مطلب اودع الغاصب
 الغصب عند رجل ثم
 رده اليه يبرأ بالرد

مطلب وضع ثوبين بين يدي
 رجل فقال لا أقبله

رجل له دابة فاقبض صاحب الختان وقال له أربطها فقال له أربطها هناك فربطها وذهب ثم
ففي بعد هاهنا قال صاحب الختان فقال يا رفيق قل وأخذها والخال أنه يمكن له رفق في قول يكون
أحب الختان ضامنا حيث فالحجاب أنه يكون ضامنا كما في فتاوى غاضبان قال إن قول صاحب
البيان أن ربط الدابة استبعاد عن ركوبها فلازم صاحب الختان هناك قبول الودعة أه وفيها أيضا ما فيه
ذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع
أو الأول سواء وإن كان صاحب الحمام بالساجل فله فوضع صاحب الثوب يديه على العين منه
في الساجل شيئا ودخل الحمام فلم يكن له حمام ثيابي فمنع صاحب الحمام لأن وضع الثياب في أي
منه استخفاف وإن كان لصاحب ثيابي خاف كان الثيابي جاهر الأيمن صاحب الحمام شيئا لأن هذا
مستطاف من الثياب أو لم يقل لصاحب الحمام أين أضع الثياب وإن كان الثيابي جاهر الأيمن صاحب الحمام
في العين من صاحب الحمام كان استخفافا من صاحب الحمام فثبت بمنع صاحب الحمام التضييع
للعرفه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن صاحب دكان فيه ودائع فقام من الذهب كان له صلاة
لغت الواضع هرب منها فالحجاب أنه لا يصح ما كان في الدكانة قال لا يفتقر إلى أن يكون مضمنا
يكون هذا منه إما أن يكون مضمنا بل هو حافظ نفسه في ما هو موقوف على غيره أه وللقضائي أعلم
مسئلت عن الموضع أن يتركه في الضمان أن صنعت الودعة مرضي بذلك ثم صلت لا تقصر عنه
لحفظه هل يكون ضامنا فالحجاب أنه لا يكون ضامنا وإن شرط عليه ذلك كما في ذلك شيخ
الإمام على أن يتركه في الضمان أن صنعت الودعة مرضي بذلك ثم صلت لا تقصر عنه
ولعل في هذا الشرط على الحامي الضمان لو صنعت شيئا كان الماطل أو الضمان عليه وهو اختيار
أبي اللات قال في الملاحظة وفيه يعني أه مما لا يصح وللقضائي أعلم **مسئلت** فمن قال
بشيء جلا فضاء أو مال كما في نفسه في من يكون القول قوله فالحجاب أن القول قول الموضع
في ما قال أخفعا ودعة وقال الملك تصدأه فمن لا تأخر بأخذ المال الغير وهو موجب للضمان
في ما يترك وهو الأذن فلا يرضى إلا بجهة أقاربه في الحفظ وللقضائي أعلم **مسئلت** من الموضع إذا
أعطى الودعة مع من شئت فأمرها مع من يرضى بفضاء هذا لا يرضى فالحجاب أن لا يرضى
في معنى أن يرضى واستبدل به الكسوى على الضرورة وضع أمارة وقال ابن أمارة مع من شئت
على يد من فلو كنت في يد لا يرضى أه وللقضائي أعلم **مسئلت** فما إذا ودع الموضع الودعة
لمجنبي فلو كنت هذا رضى مع الأول أو الثاني فالحجاب قال في التتقي ولو أودع الموضع فلو كنت
الأول وعندنا فمن أمارة أه وأنتي شيخ الإسلام على أن يرضى بدمه عن الثاني أه وللقضائي أعلم
ثالث عن رجل أودع ودعة عند آخر وعاب المار جرح طلبها قال له أنى أنفقه على عائلتك أم لا
رب المال أم لا منك بذلك فهل يكون القول لرب الودعة أو لك فالحجاب أن القول لرب الودعة
لا ضرر للموضع ضامن لا يفتقر بسبب الضمان والذي ما يبرأ به لا يصدق إلا بجهة كفاي الحفظ والله
أعلم **مسئلت** عن تجار وضع فقه عند آخر وفيها آلات التبرج ثم أتى أنه كان من جملة
أنفدوم وطلبه من الموضع فقال الموضع لا أدرى ما كان فيه أه في نفسه ولم يفتد منه فواجب
الإنابة وهذا فيه قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا عين حتى يرضى عليه
أه أو يرضى عنه ثم يذبح فأن حلف برى وإن سئل فمن أه وقوته أيضا رجل أودع كسا
درهم عند رجل وأمر برى عليه ثم أتى صاحب الودعة الزيادة قال لا ضمان عليه ولا عين حتى يرضى
به التضييع أو التحلية أو نحو ذلك وعن تفسير رحمه الله تعالى أنه كتب إلى ابن أبي عمير رحمه الله تعالى
دعوى رجل دفعت الودعة ونسب موضعها فطلب وقال دفعتي داره لم يرضى وإن دفعتي

مطلب وضع دایه عمده
صاحب الخان فصاحت
وقال صاحب الخان أحدها
رفیقك یمن

مطالب دکن فیہ و دائع قام
صاحبہ اللہ لایہ انصاف
لا اله
مطالب فی شرط الضمان
على المودع

مطالب ادعى المالك الغصب
والاشتمال والودعة

مطلب قال ارجو ان
الوديعه مع من شئت
فارسها مع من يشق به
فضاعت لا يضمن

-طالب اذا اودعها المودع
 وضاعت من يدها
 -طالب قال امرتني بانفاقها
 على ذلك ففعلت وقال
 المالك لم آمرك الخ
 -طالب في شعار وضع ففته
 يذراخر الخ

غیر ہا

فمنها من في فان دفعت الى كرمه فسرت قال ان كان له ما في فليس يتضيع والافه وتضيع وان سرق
منه او بوجرة اصابته من غير ما فيهن اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مودع طاب منه رب الودعة
وربته فقال له مني شيئا قال بل اودعني ولكها اكلت ذ كرتي السكبان انه يكون ضامنا وان قال
لمودع اولافا طاب منها فقال له طاب ما لم اكلها ولكها ضاعت لا قبل قوله ويكون ضامنا وقال
عيسى بن النضر رحمه الله تعالى لا فيهن والصحيح ما ذكر في السكبان اه من فاضحان والله تعالى اعلم
ان كان سدا فقال له اصابته ان اخذ له لضرب برجل اظلم النانة اودعت كتابا فيه اقرار بعمال
لزوج او بغيره منه وفورع ان لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب الحق وما في الاولى من الاجابة
على الظاهر والاشارة في الثانية اه من الفوائد الزينة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مودع وضع
الودعة في حبة في ساوونه ونام مضطحا فسرت منه الودعة هل يضمنها فالحجواب نعم كما في تلك في
جملة التناوي ولست لقل لك في جامع الفصولين وهذا فيه وفي فوائد الرضا في رحمه الله تعالى
وضعه في حبة من اوجبه ونام فسرت هل يضمن وكذا لودعه ما يبيده ونام وهو الصحيح والدية مال
المرئى رحمه الله تعالى في شرح كتاب السرقه قال لا يضمن في القصل الثاني لو لم يمسح امانة
الاضطحا في ضمن الا في السفر اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن المودع اذا اكل وضعه في يدى وقت
ونبت فصاعت هل يضمن فالحجواب نعم كما في جامع الفصولين في القصل الثالث ولو كان لآل
والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مودع غاب عن داره فانه اخبره وقال له اني عاصفة في دارك واخذ
منه المتاع فلما رجع المودع لم يجد الودعة هل يضمن باطائه الفتح اذ لك الاجنبى **فواجب** في
لا يضمن كما في جامع الفصولين قال بل يضمن الفضل بدفع المتاع الى الاجنبى اي بوجاهة اليد عاينه
في يد فقال لا اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رب الودعة اذا اقال المودع اذ دفعه الى فلان فقال
دفعته اليه وانكر فلان الدفع اليه او قال رب لم يردعه اليه فهل يصدق المودع في الدفع اليه **فواجب** في
بانه يصدق بيمينه في حق رب الودعة لا في حق ايجاب الضمان على الدفع اليه كما في جامع الفصولين من
القصل الثالث والثلاثين والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل قال لاني وكل من فلان يفيض الودعة
فصدقه المودع فهل يضمن بالاسم اليه **فواجب** في جملته لا يضمن بالتسليم اليه كما في مختصر الفوائد وروى قال في
الغاية وذلك لان اقراره وقع في مال الغير وهو لا يملكه له من البهية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن
مودع ادعى هلاك الودعة ففصله رجلا على مبلغ دفعه له فهل يصح هذا الصلح فالحجواب انما يصح
الصلح للذكور قال في الاشياء فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اه فان ظهرت الودعة عند آخر
برء الدليل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد اه من التتبع قبل المصارف والله تعالى اعلم
مسئلت عن اخذ مال غيره علما ثم مات المأخوذ منه فادام ال الورثة هل يبرأ اذ والى الورثة
فالحجواب قال في الغاية يبرأ الظالم من الدين ويستحق في الميت في مقلته اياه ولا يبرج له الخروج
من الاباوية والاسنة فغارة الرب والدعاء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مودع عرض الودعة في
عيه وذهب الى مجلس ففق فكر فصاعت منه الودعة بصفة او سقوط او غير ذلك اه من والحال
هذه **فواجب** في قال في الغاية قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الودعة في موضع يحفظ به مال نفسه وهو
حبيبه وقال بعضهم هذا الظالم رزق عقله اما اذ ان عقله بحيث لا يمكنه حفظ ما به رضاه ناله عجز عن
الحفظ بنفسه فصره ضيعا او مودعا غيره اه والله تعالى اعلم **مسئلت** اذا كانت الودعة صفا
فاكاهه الدوس هل يضمن المودع فالحجواب لا يضمن بخلاف فرض الفار اذا لم يسد المودع الثقب بعد
علمه ولم يعتبر المالك بذلك فانه يضمن قال في الوهامة

مطلب فيمن أنكر الودعة
ثم قال هلكت

مطلب يجب رد الوديعة
عند طلبها الا في مسألتين

مطاب صاحب خانوت
وضع الامانة بحسبه في خانوته
وتام

مطابق قال وضم متواپين
بدی وقت و نسبت فصاحت
بهمین

مطالب اعطی معاضد داره
لاجنی فضاغت الودیعة
هل یضمن

مطلب قال ادفعها الخريد
فقال دفعها

الخدمة الخ

100

10

100

مطلب أخذ مال غيره ورد

مطابق وضع الوديعه في

بجیه و سکر فداعت هلی

من

مطلب اذا كانت الوديعة

صوفاً فأكله السوس

لا يهين

والمثل في الموصف صفة فاعلم * بعض وقمر في النار بالمعنى يؤثر
 في الدنيا من بعد عمله * ولم يعلم للبلاد ما هي تنقسم
 اه والله تعالى اعلم * سئلت فمن طلب الودعة فقال له الودع هي عذبي اذ قد هلك بعد ايام اذ
 هلك كونه في النار والطلب هو قبل منه ذلك فاجواب انه لا يقبل منه ذلك ويضمن على حوش
 الرمي على جامع النصوص وفيه ايضا امر اذ وردت اخرى سؤالا في المسئلة فقلت عندي اهل على
 ثلاثة ايام واخبره ذلك لما مضت اذ كنت له ضائع فقبل فوط الخندق ولما استقرت رايته ان تده فقلت
 بالضمين وذكر في السئلة اذا قال الودع ضاعت من عشرين ايام او اقام الودع بينة اقامت كانت عنده عند
 رعي فقال الودع وجدته فضاة قبل هذا لا يضمن ولو قال اولا ليست عندي ثم قال وجدته فضاة
 يضمن اه نعم والله تعالى اعلم * سئلت عن الودع اذا سقط من عتري على الودعة فاقصد هاهن
 يضمن فاجواب نعم قل في الاشياء الامن اذا هلك الا في عتري لا يضمن الا اذا سقط من يده ثم
 عليها وفي الفتية وقع من ربي السبي على الودعة فاقصد هاهن فاجواب نعم اه والله تعالى اعلم * سئلت
 وفي الحوادث ان يذبح الودع اذا سقط الودعة من يده فضاة لم يضمن اه والله تعالى اعلم * سئلت
 عن الودع اذا ربي الودعة في كده او في طرف حماره هل يضمن فاجواب ما في الزايرة ربي
 رواه اهل الودعة بطرف الكا او المماهة وسئلت لا يضمن اه والله تعالى اعلم * سئلت عن
 الودع اذا اراد وضع الودعة في حبه فوقعت في الارض فضاة هل يضمن فاجواب نعم يضمن في
 الزايرة وعبارته الله تعالى حبه فوقعت في الارض وظن انها وقعت في الحبيب فضاة يضمن اه والله
 تعالى اعلم * سئلت عن الودع اذا وضع الودعة في حبه فضاة منه لا تقبل ولا تقبض في الحظوظ هل
 يضمن فاجواب انه لا يضمن تا في ذلك في الحماة والسند على العادة وكذا اذا ضاع في حبه
 وحضر بحس السئلة فسرق منه لا يضمن اه والله تعالى اعلم * سئلت عن رجل وضع الودعة
 في ماونه واجلس اليه على باب الحانوت فضاة الودعة هل يضمن فاجواب ان كان الصبي
 يملك الحظوظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه ز في قوله تعالى اعلم * سئلت عن الوكيل بالبيع
 لو اعلى ما وكل يبيع الى الدلال فضاة هل يضمن فاجواب نعم يضمن قال ابو السعود في فتح العين من
 كتاب الوكالة والودع ليس الى الدلال فضاة في يده يضمن في الضمان كما قال غيره ومنه من رجس
 لا يعرفه وضاع الفرض يضمن قال القاضي انه لا يملك السليم قبل قبض فضاة اه قال ابو السعود ومما
 القاضي انه لا يملك السليم عن لا يعرفه لا مطلقا اه والله تعالى اعلم * سئلت عن دفع ثوبه الى خياط
 ليصطبه فوضعه في ماونه فضاة هل يضمن فاجواب ما في الخلاصة وهذا من رجس دفع ثوبه الى
 خياط ليصطبه فتركه في ماونه لا يضمن ان كان في الحانوت فضاة وفي السوق فلا يضمن قال رحمه
 الله تعالى وقد ذكر في الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحفظ والحارس والحاصل ان العبرة
 لا صرف حتى لو ترك الحانوت فضاة او عاق السكة على يابه وذهب فليس يتضمن عار او في الليل يتضمن
 وفي خوارزم في اليوم والى ليس يتضمن اه والله تعالى اعلم * سئلت فمن جدد الودعة ثم اذى
 الرذيل قبل منه ذلك فاجبت في جاني الخلاصة ولو جدد الودعة ثم اذى ثوبه بعد ذلك او اقام البينة
 فبأنه وان اقام البينة لم يضمن فاجب الجود وقال غامط اونسب اذ اظنت اني دفعها فانا صادقي في قول
 استودعني قبل بيته اذ انا في قياس قول ابي حنيفة واى يستدرجهما الله تعالى وفي الاضحية لو اقام
 يستودعني ثم اذى الرذال لا لا يضمن ولو قال ليس له على ثوبه اذى الرذال لا لا يضمن اه
 * سئلت في مودع يبيع ثوب الودعة ويترفع فضاة في غير وقت الاستعمال هل يضمن فاجواب
 لا يضمن كافي الفتية والله تعالى اعلم * سئلت عن دلال عرض الثوب على صاحب دكان وتركه عنده

مطلب طلب الودعة فقال
 اذ قد هلك ثم اذى هلاكه
 سابقا

مطلب سقط منه شيء على
 الودعة فضاة يضمن

مطلب وضع الودعة في كده
 او طرف حماره فضاة
 لا يضمن

مطلب وضعها في حبيه
 فضاة لا يضمن
 مطلب وضع الودعة في
 الحانوت واجلس اليه
 باب الحانوت الخ

مطلب الوكيل بالبيع اذا
 دفع الى الدلال فضاة هل يضمن
 مطلب دفع ثوبه الى خياط
 فتركه في الحانوت الخ

مطلب جدد الودعة ثم اذى
 الرذ

مطلب في مودع استعمل
 ثوب الودعة وضاع في غير
 وقت الاستعمال لا يضمن

ليأكل منه فهو ريب الربح فضاة الثوب هل يضمن الدلال (فاجبت) لا قال في معنى الحكم لو عرض
 الدلال على ربه دكان وتركه عنده فهو ريب الربح كان فضاة لم يضمن الدلال في البيع لا بأس لا يضمنه في
 البيع اه والله تعالى اعلم * سئلت عن رجل دفع الى آخر ثوبه وقال له اعطه اليك يصطبه فادفعها الى
 بعض اهل هذه الصناعة ثم التبس عليه المدفوعة اليه فلم يعرفه فضاة هل يضمن فاجواب انه
 لا يضمن اكن وضع الودعة في بيته ونفسه وقد هلك لم يضمن اه من معنى الحكم معز بالفتاوى
 طهير الدين والله تعالى اعلم * سئلت عن رجل دفع ثوبه الى دلال لبيعه فضاة هل يضمن فاجواب
 الحانوت يضمن معلوم وقال اخبره ريب الثوب لا يضمنه الفرض فذهب وعاد في بيعه الدلال في الحانوت ورب
 الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع عتري لانه آمن واما
 ريب الحانوت فلو اتفقنا على انه اخذته ريب الحانوت ليشتره بجماسي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ
 بغير تردد وعوا يضمن فضاة ولو لم يتفقنا على ثمن لم يضمن اذ المقروض على سوم الشراء اقل يضمن لو اتفقنا على
 ثمن من كتاب الدعوى والنفات لصاحب الخط اه والله تعالى اعلم * سئلت عن امرأ آخر باخذ مال
 الغير فاحذره هل يضمن الاخذ والآخر فاجواب قال في معنى الحكم امره باخذ مال الغير يضمن
 الاخذ لا الامراء الا امره لم يصح وفي كل موضع لم يصح الا امره قال في الذخيرة يضمن
 الا امره لو كان ساطعا لالا لو كان غيره اذ امر السلطان اكرامه وعامة فيه والله تعالى اعلم * سئلت
 عن المودع اذا دفع الودعة الى أحد امثاله الذين يثق بهم ويحفظ بهم ماله وليس من عياله فضاة هل
 يضمن فاجبت نعم يضمن في الثمن لا يضمن في ماله ومن يثق به لله تعالى ان المودع اذا دفع الودعة الى
 وكيله وليس في عياله او الى أمين من أمثاله من يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في التمهات ثم
 قال وعنده الفتوى وعزاه الى القرائن وهو الى الحانوت ثم قال وعن هذا لم يشترط في التفقة في حفظ
 الودعة العال فقالوا بل لم يملك المودع حفظه اذا قبل الودعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكره في أشباه حتى
 ذكر ان له أن يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له في يده ماله ثم قال ويحذر ان العيال
 ليس بشرط في حفظ الودعة اه والله تعالى اعلم

كتاب العارية

* سئلت عن المعير اذا اذى انتفاعا عقدا بقول شخص ومن اذى المستعير انتفاعا عقدا بقول شخص منهما
 فاجواب ان المصدق منهما هو المعير في التقيد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفته كافي
 فتاوى قاضي الهداية والله تعالى اعلم * سئلت عن رجل اعارة ثوبه لغيره فترهه الى أجل
 فانقضى الاجل فهل المستعير مطالب المستعير بغير قصد الرهن وردة اليه فاجبت نعم له ان يطالبه
 بغير قصد الرهن وله ان يمسكه الى أن يفتك الرهن وان يدفع الرهن الى المرتهن ويأخذه ويرجع عارضا على
 المستعير اه من فتاوى قاضي الهداية والله تعالى اعلم * سئلت عن العارية اذا طهرت بها من المستعير
 فلم يرتد حاجتي هل يضمن فاجواب نعم كافي الزايرة والخلاصة والله تعالى اعلم * سئلت
 هل اذا كانت العارية موقوفة فامسكها المستعير بعد مضي الوقت مع امكان الرد هل يضمن فاجواب
 فاجواب انه يضمن حينئذ وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار كافي جامع الفصولين اه والله تعالى
 اعلم * سئلت عن مستعير فرس لربك عليها الى قرية فركبها ووصل القرية عليها سالته ثم اودعها
 عند آخر غانت حنقا فنهاه هل يضمن والحال ما ذكر فاجواب انه لا يضمن كافي فتاوى شيخ الاسلام
 على أئندى واستدل به على الجرا لاثق وهو هذا لانه ان يدفع على الفتى به وهو المختار اه والله تعالى اعلم
 * سئلت عن استعارة لاجل حاوره في دين عليه بدون إذن المعير فضاة في يد المرتهن فهل يضمنه المستعير

مطلب دلال عرض الثوب
 على صاحب دكان وتركه
 عنده فضاة
 مطلب قال له ادفعها الي
 يصطبه فادفعها ثم التبس عليه
 المدفوعة اليه
 مطلب دفع ثوبه الى دلال الخ

مطلب امره باخذ مال الغير
 ضمن الاخذ دون الامر

مطلب دفع الودعة الى من
 يثق به وليس من عياله الخ

مطلب اختاف المعير
 والمستعير في الاطلاق
 والتقدير
 مطلب اعارة بغيره
 الى أجل

مطلب طاب العار بغيره
 بردها حتى هلك يضمن
 مطلب امسك العارية
 المؤقتة بعد وقتها هل يضمن

مطلب للمستعير ان يودع
 على الفتى به
 مطلب استعارة لاجل حاوره
 بدون إذن

فالجواب نعم يصح تأني ذلك حتى لا يفسد على الله تعالى واستعمل له الكفر على ما
 البراءة من أن العارية لا تؤجر ولا ترهن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة عبد العبد من
 نفقته على المستعير فالجواب نعم على المستعير وأما كونه فعل المبرور فذلك صاحب الوهبانية
 بقوله **سئلت** عن مستعير العبد مقرر * وكسوة عن أعارت
 قال شارحها سيدي حسن الشيرازي هذا إذا طالب الاستعارة أما إذا قال المولى خذ عني واستخدمه من
 غير أن يستعيره المدفوع اليه تكون نفقته على المولى أيضا لا بد منه اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن استعارة حمار الاستعارة مطلقه فذلك هل يصح له لا يصح له قال في التتبع ولو هلك
 الدابة العارية في يد المستعير كان العقد مطلقا لا يصح سواه ذلك في حال الاستعمال أو في غيره اه
 معز بالمدنية والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة فاسيفر عليه الى المحل الثاني فلما كان في
 أثناء الطريق هجم عليه اللصوص ولا قدرة له على دفعهم فأخذوه وقدر على الهرب الضمان هل
 يصح فالجواب انه لا يصح والحالة هذه قال في التنوير واشترط الضمان على الامين بطل به بقى اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار كتابا ليعلم به ففقدته ففقدته هل يجوز له ذلك
 فالجواب ما في شرح الوهبانية للعلامة الشيرازي في نقله عن الكبري استعار كتابا ليعلم به ان علم ان
 صاحبه بكونه اصلاحا لا يشترط ان التصرف في مال الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه وكان خطه
 بناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلحه له ذلك والراجع اعلم ان نسخة الكتاب في ورقه وضعها
 في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب العلم من القران ولا يأت بترك اصلاح الا في القرآن
 لانه واجب الاصلاح بخط مناسب اه وقد تقدمه ابن وهبان في قوله
 وسفر رأى اصلاحه مستعيره * يجوز اذا مولاه لا يتأثر
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعار غيره أرضا لبنى فيها أو يقرس ويترك له ذلك اذ قال فلما تركها
 لك فانما ضمن لك ما تنفق في بنائها أو غرسك على أن يكون البناء في قول اذ بنى أو غرس ثم أخرجه من
 أرضه يصح له ذلك كما وعد فالجواب نعم كافي حجة التنازل قال فانما أخرجه ضمن له قيمة البناء
 والقرس ويكون جميع ذلك صاحب الأرض ملكا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة أرضا
 ليرزعهما فزرعها فأراد بيعها ما يأخذها منه قبل حصاد الزرع هل يس له ذلك فالجواب قال في
 التنوير واذ استعارها ليرزعهما لم تؤخذ منه قبل أن يصدد الزرع وقتها أولا اه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعارة جلا فذبحه مديعا انه آيس من حياته حتى لو لم يذبحه مات حتف أنفه وذلك
 بدون اذن من صاحبه وصاحبه يشكر الا آيس من حياته وليس للمستعير بنية على دعواه حاكم الله تعالى
 في المنازلة فالجواب نعم حتى هذا السؤال لحامد آفته في باب عاقبه حيث كان لا يرضى حياته
 لا يصح الذبح ففقدته وان اختلنا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على
 الذابح واليمين على المالك والذابح يمينه وحلف المالك ضمن الذابح ففقدته يوم الذبح والقول له في قدر
 القيمة بيمينه واذ الذي المالك زيادة عما يقول الذابح ففقدته البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 قال لا تخرأ في ذابك هذه فسكت ما نكوا فرغ الطالب الدابة فهل يكون سكوت المالك قبولا لا يتم به
 العارية فالجواب لا يكون قبولا فلا تترتب له العارية ويكون الاخذ غاصبا كافي المحلة وفي المراءى
 استعار شيئا فسكت المالك ذكره في الأئمة السرخسي أن العارية لا تنبت السكوت اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** هل يصح الرجوع في العارية في فاجبت نعم يصح الرجوع فيها قال في الدر المختار
 ويرجع المبرور متى شاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تبطل العارية بعون المبرر فالجواب نعم

مطلب استعار عبد العبد من
 نفقته عليه
 مطلب استعار حمار فذلك
 الخ
 مطلب اشترط الضمان على
 الامين بطل
 مطلب استعار كتابا ففقدته
 يجوز تأجيله اصلاحه
 مطلب أعار غيره أرضا
 لبنى فيها أو يقرس
 مطلب فحين استعار أرضا
 للزراعة فزرعها
 مطلب استعار جلا فذبحه
 مديعا انه آيس من حياته
 مطلب قال أعرف ذابك
 هذه فسكت فاجب ذهابها
 لا يكون سكوت قبولا
 مطلب يصح الرجوع في
 العارية
 مطلب تبطل العارية بعون
 المبرر

قال في الخاتمة واذ اذات المبرر والمستعير تبطل العارية كأن تبطل الاجارة عوت أحد المتعاقدين اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** هل تبطل العارية بالهلاك من غير تعد ولا تنصير فاجبت لا تبطل بذلك قال
 في الدر المختار ولا تبطل بالهلاك من غير تعد ولا تنصير فاجبت لا تبطل بذلك اه قوله من
 غير تعد لا يمتد حتى ضمن اجاعا وقوله بشرط الضمان بطل هو ما عليه الاكثر اه من حواشيه والله
 تعالى أعلم **سئلت** في مستعير يبعث الدابة مع عدة فهل يملك هل ضمن فالجواب ما في التنوير
 وشرحه للمدني وهذا انصه ولوردة المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة لا ما يوردة أو مع عبده بها
 مطلقا فيقوم عليها أولا في الاصح أو أجيره أي مشاهرة كما مر فذلك قبل قبضه هاربي لا في التسليم
 المتعارف بخلاف نفس كجوهرة اه قوله يقوم عليها أي يتعهد بها كالمالك وهو بين للاطلاع في
 كلام المصنف قال في الحواشي والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الاب اعارة مال طفله فالجواب
 ما في التنوير ليس للاب اعارة مال طفله لعدم المبدأ وكذا القاضي والوصي اه مع مزيد من شرحه
 الدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن جهته زانته تم قال كنت أعزتها الامتعة وأراد اخذها فهل يقبل
 قوله فاجبت نعم عباي التنوير من أن العرفان كان مسقرا بين الناس ان لا يبيع ذلك المهر من ذلك
 لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر يكذبه وان لم يكن العرف كذلك أو تارة وتارة فلو لم يبق
 كالمالك كان أكثر ما يجوز به مثله فان القول له انشاؤا الام وولي الصغيرة كالب فيما ذكر اه وفي
 شرح الوهبانية وقال الامام أبو بكر بن الفضل لا يصدق بدون اشهاد وأشار المصنف الى أنه أرح اه
 يعني بقوله ومن في جهته الزانته قال أعزته * يستحق الاشهاد بشرط أرح
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ناظر الوقت اذ الذي الصريف الى أرباب الوظائف كالامام والمدريس
 والمؤذن وأنكره وهل يصدق أم لا فالجواب انه لا يصدق في حقهم لكن لا يصح ما أنكره لوقت
 بل يدفعه ثمانية مال الوقت في التنوير وشرحه كل أمين أدى اصال الامنة الى مستحقه فقبل قوله
 بعينه كلودع اذا أدى الرذو الصكيل والناظر اذا أدى الصريف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد
 والفقراء وامثالهم وأما اذا أدى الصريف الى الوظائف المرتبة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف
 لكن لا يصح ما أنكره له بل يدفعه ثمانية مال الوقت فاستدعيه في حاشية آخر زاد في فقات * وقد مر
 في الوقت عن المولى أي السعيد واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليفتنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 رجل له جار ملاصق استأذن منه أن يبنى سائر ارضه فأنه فبنى ثم مات الاذن فقام ورثته يطلبون
 منه رفع ذلك السائر الذي بناه يذن مورثهم فهل لهم ذلك والحالة هذه فالجواب نعم لهم ذلك والحالة
 هذه وقد رفع مثل هذا السؤال الخبير الى فاجاب عنه بقوله نعم لو رثته رفعه عنه من انهم ولو اذن له
 مورثهم لانه جازة العارية والعلم اذا مات لورثته استرداها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل
 أعار قرسه ليدلرك عليه الى المحل الثاني وأمره أن يردها عليه بعد وصولها الى ذلك المحل فلما
 وصله دفعها الى آيسني ليركبها الى موضع آخر فركبها المستعير الثاني فأنفقته هل يلزم الضمان للمستعير
 الاول والثاني فالجواب كما في الخبرية ان المالك مخير بين شاهن الثاني ولا يرجع له على الاول اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** بوم كناية هذا هاتان رجل بنى بيته في دار زوجته باذن زوجها فهل يصح
 البناء له ولها فاجبت نعم قال في الخبرية انه لا عن علمنا وهذا انصه قالوا كل من بنى في دار غيره بأمره
 فالبناء لا حرمه وولي نفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا هو هو المالك الا انها قال النسفي رحمه الله تعالى
 العماره لها ولاشي عليها من النفقة فانه مستبرع عن هذا اثر أملاكها ولو انفق معه على أن يعم
 ويسكن فعمه وسكن مديعة يسقط عما أنفق قدر أجره المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو مستبرع عما
 أنفق وانفقوا على أن لو أقرته بنى مستبرعا كان مستبرعا وانما أقرته بنى ليسكن نظير بناءه يلزم عليه

مطلب لا تبطل العارية
 بغير تعد اذ اهلك
 مطلب يبعث الدابة مع عبده
 فهل يملك
 مطلب ليس للاب اعارة
 مال طفله
 مطلب يمدن جهته زانته
 قال لم اعارية
 مطلب في ناظر وقت ادعى
 الصريف الى أرباب الوظائف
 مطلب استاذن من جاره
 في البناء الى جداره فبنا
 الجار الخ
 مطلب أعار قرسه لزيد
 ليركبها الى المحل الثاني
 مطلب بنى في دار زوجته
 باذن زوجها هل يصح
 البناء له

أجرة المنزل المسكن لأمارة صحت منبر عمة حيث جعلت ذلك لسكن أي نظير عمارته وإن أنكرت الأذن
فالتقول قولها وإن قال هو ما أذنني وظالت أذنت فالقول قوله لأن الأصل عدم الأذن وإذا ثبت عدم
الأذن يرفع بناؤه وبزيمه وإن ثبت الأذن له وتصادق على أنه كان كالمتبر برفقه بطاها وان تصادق على
أنه بنى لما يرجع عما أتفق برجع عما أتفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسألة بما قاله علماءنا
أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعز ابنه ولم يسم شأركم المستعمل فهل بعد ذلك أن يركب
غيره عليها **الجواب** قال في القنية قال المستعمل أعز ابنه في هذه ولم يسم شأركم فاس له أن
يركب غيره ولا أن يذوقها العمل ولو جعل عليها فله أن يسمها غيره العمل وقيل أيضا استعارة دابة ولم
يعلنها حتى ماتت بضمن ولو استعارة قدر الطبخ فطبخ فيها مرة ونقلها من الكون مع المرققة وأخرجها
من البيت فوقع من يده وانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الجمال إذا زلق قال قالوا استأجرت ثوبا
لثانية فخرق من لبسها أو استأجرت سراويل فزلقته رجلا حتى انشقق لا يضمن أه والله تعالى أعلم
سئلت عن المستعمل إذا أقر المستعار في بيع العسبر ولا من هو من عياله فأعسكه الليل وهل هل
لا يضمن **الجواب** كافي القنية أنه لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرد بضمن أه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعار من آخر دابة عدل إلى الليل فأجابه بتم غلام المستعمل في القول فبعد صاحبها فأنفذها
من يده واستعمالها فطعت هل يضمنها **الجواب** كافي القنية أنه لا يكون ضمانا أه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل استعار دابة فاشيع جنازة إلى موضع كذا فبالوصول إلى المقبرة أعطاه لثلاث
سبكه أو دخل ليلتي فخرق الدابة هل يضمنها **الجواب** على محذور أنه تعالى لا يكون ضمانا
أه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دابة صغيرة فاستعاره أمة فترضعه فقلعها الصبي وتصار
لا يقبل غير الحماة صاحبها العزة هار أبي أو الصبي يخرق فاعلى إليه من الهلاك فكيف الحكمي **فاجبت** بكم
على القنية وهو هذا رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فترضعه فصار الصبي لا يأخذ إلا منها
قال له المبرار دعي خادمي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أن يجرؤ فنادمته أن تعلم
الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليترضع عليه فأعزاه إمامة أشهر ثم قنعه بعد شهر في بلاد المسلمين
فأراد أخذه كان له ذلك وإن أقبله في بلاد الشريك في موضع لا يقدر على الذكر أن كان المستعار أن لا يذوقه إليه
لأن هذا ضررين وعلى المستعمل أجر متساو الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أي الموضع الذي
يبدفه كراما أو غيره أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار بساطا لمسطح فسطحه ووقع عليه من
يده شيء أو غير موقع عليه فخرق هل يكون ضمانا **الجواب** لا يكون ضمانا كافي القنية والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة فقام في المغارة وسقوه هاتق يده فله أن يقطع المغارة وذهب
الدابة هل يضمن **الجواب** أنه لا يضمن في هذه الصور بخلاف ما لو عدل للثوب من يده وأخذ الدابة
ولم يسم بذلك فإنه يضمن هذا إذا كان مضطجعا كان نام بالأسفل يضمن في الوجهين كذا في الخلاصة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة إلى موضع معين فهل يملك الرجوع عليها من ذلك الموضع
كأنك الذهاب إليه **الجواب** نعم قال في جامع القسطين استعارة دابة إلى موضع كذا فإنه أن يذهب
عليها ويصحب غيره فلو لم يسم موضع عاقله لا يخرجها من الموضع أه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعارة دابة ليركبها أو يذوقها فمعه رجلا آخر فملك الدابة هل يضمن **الجواب**
أنه يضمن النصف قالوا إذا كانت الدابة تطبق في جمل رجلين والأضمن الكل أي يتحصران في قتال
القتروى والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع أختها على حائط جاره وابن الجار وأخبره سره إلى
دار الجار بانه نجا الجار الدار فأراد المشتري أن يرفع الأخشاب وأن يسهل الترداب فهل له ذلك
فاجبت بكم بأن المشتري ذلك إذا كان البائع شرط في البيع فناء الأخشاب أو المرداب فحينئذ

مطلب فمن أعز ابنه ولم
يسم شيئا

مطلب رقة ما استعاره فلم
يبد العسبر
مطلب قال أعز دابة
عند انتقال من يملك في القند
فليجده فأنفذها
مطلب استعارة دابة ليبيع
عليها جنازة الخ
مطلب استعارة لأرضاع
طفله أمة فقلعها الطفل الخ

مطلب استعار بساطا فوقع
عليه من يده شيء فخرق
لا يضمن
مطلب نام مستعمل الدابة
في المغارة الخ
مطلب استعارة دابة إلى
موضع معين فله الرجوع
عليها كالأهلاب
مطلب أورد في المستعمل غيره
فهل يملك بضمن النصف
مطلب وضع أختها على
جدار جاره بانه الخ

لا يكون المشتري أن يملكه برفع ذلك تمامه في الخاتمة فيما يضمن بوجه الجار والله تعالى أعلم **سئلت**
فيما إذا لم يسم شيئا فخرق أو أعار مطلقا هل يملك المستعمل حينئذ الأمانة لغيره **الجواب**
قال في التنقيح للمستعمل الأمانة في موضعين الأول إذا استعار مطلقا لم يضمن المستعمل بغيره وأما الثاني
فمختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أولا كالحمل على الدابة والأخذ والالتصاف والسكنى والثاني فيما
إذا عين متفقا وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم التهيي **فلقول** لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا
وهذا أيضا المزمع عمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح أنه ليس له أن يبيع ولو استعارة مطلقا
لتعته وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره لم يكن له الأمانة مطلقا البتة ودعا وعامه فبعضه عن
جامع القسطين والله تعالى أعلم **سئلت** عن مؤنزة المارية هل يكون على المستعمل **فاجبت** بكم
على النول أن لا يضمن مؤنزة المارية على المستعمل إلا في مسألة ما إذا أعار شيئا لغيره
فرمته فإن مؤنزة الرذ على العسبر كافي الميسر أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المستعمل إذا وضع
المستعار تحت رأسه ولم مضطجعا فخرق منه المستعار هل لا يضمن **الجواب** قال في الهندية نام
فأعد أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضعا غير يديه أو حوله بتم حفظا كذا في الوجيز أه
والله تعالى أعلم

(كتاب الهبة)

سئلت فيمن وهب لا تعرف جلي ونه فقيرة ونه فقير جبار ونصف كان ونصف عام وقيل
منه الآخر في الجباس وقض ذلك بأن الواهب وكلاهما يعمل كمال فهل تصح هذه الهبة **الجواب**
أنه يرفع مثل هذا السؤال الخبير الزم في فاجب عنه بقوله قد تقرر أن هبة الشاع الذي لا يملك الشيء
خصيصه وما ذكر منه أه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يرضيه الناس من بعضهم في نحو الأعراس
والولادة هل للرجل طلبها إذا كان العرف جاريا بدمته **فاجبت** بكم على الخبرية سئل عما
يرسله الشخص إلى غيره في الأعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيتم الوفاء أم لا **أجاب**
أن كان العرف فاضا باتهم يدفعونه على وجه الهدية ولا ينظرون في ذلك إلى إعطائه البذل **فجاء** حكم
العرف بخلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهدية ولا ينظرون في ذلك إلى إعطائه البذل **فجاء** حكم
الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والأصل فيه أن المرء عرفا كالشروط
شرطا أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب الوديعة من المودع أو أعار بضمن المستعمل هل
يجوز ويكتفي بذلك القبض **الجواب** نعم كافي المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال
جميع مالي أو جميع ما أملكه فهو لفلان هل يكون هبة لا يجوز إلا بالتسليم **الجواب** نعم في الخاتمة
ولو قال جميع ما أملكه فهو لفلان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو
ينسب إلى فلان فهو لفلان في الأول أضاف الملك إلى نفسه وما عرف به وينسب إليه فذلك يكون لغيره
أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب لابنه الصغير دارا وفيها كن بأجر هل يجوز هذه
الهبة **الجواب** أنه لا يجوز قال في الهندية بقر رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها كن بأجر هل يجوز هذه
قال يعني محمد لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فاجب أي الواهب فله جائزة ثم قال رجل تصدق على
ابنه الصغير دارا أو لبا كهاجرا عند أبي يوسف وعليه التوى أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
ميت عن زوجة وورثة والمزوجة من على الميت مات وهو في ذمته وهبته لجزالة الورثة ثم ندمت
وأرادت الرجوع فهل ليس لها الرجوع والماله هذه **الجواب** ليس لها الرجوع حينئذ وقد أفتى
بذلك صاحب نيجية الفتاوى واستدل له بما نصه ولو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لبعضهم

مطلب للمستعمل الأمانة
في موضعين الخ

مطلب مؤنزة المارية
على المستعمل
مطلب وضع المستعار تحت
رأسه ونام الخ

مطلب هبة الشاع الذي
لا يملك الشيء
كأنه يرضيه نصف بقرة
مطلب فيما يرضيه الناس
في الأعراس

مطلب في هبة المودع إلى
المودع والاكتفاء بذلك
القبض

مطلب وهب دارا في اجارة
الغير لابنه الصغير لا يجوز

مطلب لو كان على الميت دين
فوهبه بالورثة جاز

فوهية لهم كاهن وهب للث مبسوط السرخسى وفي التارخانية ولو هوب الغريم الدين من
 الوارث صح لا خلاف وفي زبدة الفتاوى وهوب ديه لمدونه أو أراه أو أحواله أو لورثته بعد موت المدين
 لم يبق له حق الرجوع في الدين لان الدين قد سقط والرافع لا يحتل المود اه والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن هبة الاجنبى الى الصبي العاقل هل تتم بقبضه بنفسه وان كان له ولي فالحجواب نعم تتم بذلك وان
 كان له ولي قال في الهداية وان قبض الصبي الهبة لنفسه جاز معناه اذا كان عاقل لانه نافع في حقه وهو
 من أهله اه وفي البحر الرائق وقبضه ان عقل أى تتم الهبة من الاجنبى للصغير بقبض الصغير ان كان
 عاقل لانه نافع في حقه وهو من أهله والمراد من العقل ههنا أن يكون غير ابله عقل التصديق اطلق
 المصنف ليشمل ما اذا كان الاب حياً وميتاً كما صرح به في الخلاصة وقال في الملتقى وهبة الاجنبى له تتم
 بقبضه ولو عاقل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دفع لا تحدر اهرام على وجه القرض فلما طلبها
 منه قال الموهوب اني قبضت القرض فقلت له لا دفع لا تحدر اهرام نعم القرض قول الدافع قال في البرازية
 والغاية وأخفى في الحامدية ونقل عن اسان الحكم مانته دفع المود اهرام فقال استوفى في حق
 قرض قالوا في امرها الى حوائك ولو دفع المود باو على كس فمفعول يكون هبة لان قرض النوب
 باطل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وهب لا تحدر اهرام فقلت له منعه من اهرام ان الوهاب
 هل يصح هذه الهبة غير صحيحة لشيوع فمفعول القرض على ام الماطلة هل تصيد الملك القرض
 في حاجتك بحاف الحامدية وهذا منه هبة المشاع فمفعول القرض وهو ما يصير القاضى فيه المشاع
 عنها عند طلب التبرك لانه لا تصيد الملك للوهوب له في التارخانية فقلت له كان أو غيره اياه أو غيره فلو
 باه الوهاب صح لان هبة المشاع اطله وهو الصحيح كما في مشقة الاحكام فقلت له في الفتاوى والهبة
 فمفسدة لا تصيد الملك على ما في الدرر وغيره والسألة مسطورة في النور أيضاً اه وقبضه الكلام
 على هذه المسألة في الوديعه فارحم اليها ان شئت والله تعالى اعلم **سئلت** عن وهب لاجنسه
 نصف طاحونة فقبل وقبض في الحين بان الوهاب وهما ما يحل كماله فقلت تصح هذه الهبة في حاجتك
 نعم تصح هذه الهبة لان هبة المشاع فمفعول القرض كالمطاحونة صحه قال في الملتقى تصح هبة مشاع
 لا يحل التسعة اه وفي الدر المختار لا تتم بالقبض فيما يسمى ولو هبة اشترى بعهه أو لاجنبى لعدم تصور
 القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب فان سمعته وسامه صرح زوال المانع ولو سلمه شاعافان
 سله الكل لا يمكنه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الوهاب در اه مع من ينفذ
 من الحاشية والله تعالى اعلم **سئلت** عن وهب لا تحدر اهرام فقلت تصح هذه الهبة في حاجتك
 ولا تتوقف على القبول في حاجتك نعم تصح وهي من قبيل تلك الدين من عايله الدين وهي في الحقيقة
 ابراء واسقاط فلو انتوقفت على القبول كما في الحاشية والله تعالى اعلم **سئلت** عن
 هبة الاب اطله الصغير هل لا يحتاج الى قبول فالحجواب نعم لا يحتاج اليه وتبر بالاجاب منه
 قال في البحر وهبة الاب لطف له تبر بالعدل ان قبض الاب يتوب عنه ويحل كلامه ما اذا كانت في يد مودع
 الاب لان يده كيديه بخلاف ما اذا كانت في يد المتعصب او المرمون او المستاجر حيث لا تجوز الهبة لعدم
 قبضه لان قبضهم لا ينفعهم اه وفي الدر وهبة من له ولاية على الطفل في الجلة وهو كل من يموله فدخل
 الاخ والعلم عند عدم الاب لولي عيالهم تتم بالعدل ولو هوب مملوكا وكان في يده أو يموله فدخل
 الولي يتوب عنه والاصل ان كل عقيدته لاه الواحد يكتفى فيه بالاجاب اه وقوله تتم بالعداى بالاجاب
 فقط تأييد سير الية كلام الشارح وقوله عند عدم الاب المراد الاب من له ولاية في ماله كما في الطحاوى
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن هبة الدين من هو عايله هل تتم بالقبول من المدين فالحجواب نعم
 تتم ولا تتوقف على القبول قال في الهندية هبة الدين من عليه وأراه يتم من غير قبول من المدين ويرتد

مطلب الهبة للصبي تتم
 بقبضه وان كان له ولي

مطلب دفع دراهم قرضا
 قتال الدفع اليه وهبتها
 في قال قول للدافع

مطلب هبة المشاع القابل
 للتسعة لا تصيد الملك في المختار

مطلب وهب نصف
 طاحونة وصحت الهبة

مطلب في هبة الثمن وانما
 صحه

مطلب هبة الاب الصغير
 لا يحتاج الى قبول فتتم
 بالاجاب

مطلب هبة الدين من هو
 عايله تتم بالقبول

برده ذكره عاتق المشايخ وهو المختار ثم قال وأما هبة الدين من الكفيل وأراه من الدين فلهبة منه لا تتم
 بدون القبول وترتد بارأه ويتم من غير قبول ولا يرتد بارأه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأه
 لها بذهقر وجه الدين فوهيته لانيه البالغ الرشيد وسلطه على قبضه فقضه فهل تصح الهبة حينئذ
 فالحجواب نعم تصح والحالة هذه بخلاف ما اذا تسلطه على قبضه فانها لا تجوز تنقل في التفتيح عن
 الصغرى ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذنه بالقبض فقضه جاز وكذا في العدة
 وان لم يراه به بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوف به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا
 اذا سلطه على قبضه وبصره كانه هبه حين قبضه ولا يستحق الاب القرض وكذا الوهبة صوفاعلى غنم وسلطه
 على جزائه أو زرع غير محصور وسلطه على حصاهه وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمادة وفي
 الذخيرة ولو وهب دناله على رجل من غير مود امر الموهوب له بقبضه فقضه جازت الهبة لان عام الهبة
 بالقبض فصار كأنه خطاب الهبة وجب به القبض اه وأما هبة الدين من عليه الدين فتجوز وفي أكثر
 الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد كما في الخاتبة وقد تنقل الكفوى عن هبة البنات
 مانته ولو وهب الدين من الغريم أو أراه مفعول مفتقر الى القبول عنه في حنفية وتبطل بالرد وقال
 زفر توفى على القبول اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وهب زرع دارا فها متاع الوهاب وسلمها
 له كذلك هل تصح هذه الهبة فالحجواب قال في الخاتبة رجل وهب دارا فها متاع الوهاب وسلمها
 لا تجوز لان الموهوب مفسد فلو عايله يسمى بمفسد لا يصح التسليم وفيها أيضا امرأه هبت دارا من
 زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فها وز وجهها ساكن معها في الدار جازت الهبة وبصر زوجه قابضا
 للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصحت التسليم ولو وهب المتاع أولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار
 صحت الهبة فها جميعا اه وفي البرازية وهب لانه الصغير دارا فها متاع الوهاب أو تصدق على ابنه
 الصغير دارا فها متاع الاب أو الابسا كما يجوز وعليه الفتوى اه خلافا لما في الفتاوى لان يبنه من
 القائدة الثامنة والاربعين من انه لا بد ان يتقبل عنها عزاء لا يسلط اه نعم الفتاوى من الفائدة
 الثانية عشر مانته هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة اه فلم يشترط
 الانتقال فها مودا في البرازية نعم رأيت في الخوى على الاشياء مانته في الولو الجدية رجل
 تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها قال الامام رضى الله تعالى عنه لا يجوز وقال أبو يوسف
 يجوز وعليه الفتوى اه فافاد ان في المسألة قولين وان الفتوى على الجواز والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن هبة الشاغل هل تجوز في حاجتك نعم تجوز قال الكفوى وهبة الشاغل تجوز وهبة المشغول
 لا تجوز والاصل في هذه المسألة ان اشتغال الموهوب بملك الوهاب يمنع غلام الهبة لان القبض شرط
 تمام الهبة وأما اشتغال ملك الوهاب بالموهوب فلا يمنع غلامه في مثاله فلو وهب جرابه طعام لا يجوز
 ولو وهب طعاما في جرابه جاز اه مع نزولنا المقتدين اه والله تعالى اعلم **سئلت** فحين قال
 لا تحدر اهرامك وامعقب قبض الاسترخاء فهل تصح الهبة المذكورة فالحجواب نعم تصح الهبة
 وذكر راعب انو كما في الهندية تصدق على المحط والله تعالى اعلم **سئلت** عن هبة الشجر
 كالنخل بدون الارض هل تصح فالحجواب لا تصح هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما
 تنقله في التفتيح عن التارخانية في فان قلت ان الشجر شاغل للارض وهبة الشاغل تجوز وان
 المشغول قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا للمشغول في فان قلت قال في التفتيح المراد بالشاغل
 الذي تجوز هبته غير المتصل كالأزهر متاعا في داره أو جوهرا في ان قال نعم ان المانع كونه متصلا
 أو مشغولا لا غير لا شاغلا وان المراد بالشاغل غير المتصل قال ورأيت في حاشية الفصولين للغير المولى
 مانته قوله تجوز هبة الشاغل في قول لم ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لها

مطلب وهب الدين وسلطه
 على القبض فقبض صحت

مطلب وهب دارا فها
 متاعها وسلمها كذلك لا تجوز

مطلب وهب دارا لابنه
 الصغير والابسا كن بها
 جازت عليه القبول
 مطلب في جواز هبة الشاغل

مطلب قال هبة الهبة لك
 وامعقب صحت الهبة وأخفى
 قوله وامعقبك
 مطلب لا تصح هبة الشجر
 بدون الارض الخ

لا مستغول ومع ذلك لا يجوز هيبه لاتصالها بها اه قد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاعلا
 اه والله تعالى اعلم سئل في هبة فاسدة لقرب محرم هل يجوز الواهب الرجوع فيها فاجواب
 نعم قال الخبر الرمي في حواشي جامع الفصولين اقول ان ثبت الرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم
 محرم منه وكذلك لو ارث الواهب ثمن السبع الفاسد اه والله تعالى اعلم سئل عن مرض
 وهب في حال مرضه فربا لا يجزي على شرط ان يهبه للموهوب له بعد موته الى زيد والموهوب يخرجه من
 الثالث هل تصح الهبة والشرط فاجواب ما في التنقيح حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي
 صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من اول كتاب الهبة وحكمها انما لا تبطل بالشرط الفاسدة
 فوهبة بعد على ان يمتنع تصح ويبطل الشرط اه والله تعالى اعلم سئل عن رجل وهب له
 زوجته مهرها الذي في ذمته على ان لا ينسرى عليها ثم ارادت الرجوع هل لها ذلك فاجبت
 ليس لها ذلك قال الكفوي ولو تصدقت المرأة على زوجها على ان لا ينسرى عليه لم يرجع لها
 بعده اه معز الخزانة والله تعالى اعلم سئل عن وهب بستانه لرجل وسلك اليه بشرط عليه ان
 يدفع على نفسه من غلته هل تصح الهبة دون الشرط فاجبت نعم تصح الهبة دون الشرط قال الكفوي
 في قوله على فتاوى على اخذ رجل وهب من رجل كراما وسلك اليه بشرط ان يدفع من غلته فلهبة
 صحيحة والشرط باطل لان غرة الكرم موهوبة له تعاقدا بشرط فكونه بشرط فاسدا
 اه معز بالخروج وفي الخاتمة رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد
 ذكر في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لان لم يستثن الولد كانت الجارية
 وولدها للموهوب له فيكون الولد دخلا في الهبة فكان استثناءه الشرط مبطلا والهبة لا تبطل بالشرط
 الفاسدة اه بخره والله تعالى اعلم سئل عن رجل اراد على ان يسكن الواهب وسلكها
 اليه فقبضها ثم مات الواهب عن ورثة يرثون ابطال هذه الهبة فهل لهم ذلك فاجواب ليس لهم ذلك
 لان الهبة صحيحة والشرط باطل وقد اقي شيخ الاسلام على اخذني بعض اهل الله تعالى اعلم سئل
 عن مدبر مات عن ورثة فوهب لهم رب الدين دينه فهل تصح الهبة فاجواب نعم تصح الهبة
 قال في الخاتمة رجل جعله من فاسد قبل القضاء فوهب صاحب الدين لورثته لثمن صعدت كانت
 التركة مستغرقة ام لا اه ونقل الكفوي عن الوزير ما نصه رجل مات فوهب امرأته مهرها جاز
 ونقل عن التتارخانية ان هبة المهر من الزوج الميت تصح استسناها اه والله تعالى اعلم سئل
 عن هبة الودعة من المودع هل تتم بالقبول بدون قبض جديد لان في يد الموهوب له فاجواب
 نعم تتم بدون قبض جديد في التنوير وشرحه للمال في مانعته وذلك بالقبول بلا قبض جديد
 للموهوب في يد الموهوب له ولو ينصب أو أمانة لانه حينئذ عامل لنفسه والاصل ان القبض اذا
 تحيا انسانا ب احدهما عن الآخر واذا تباين الابعى عن الادنى لا يحكمه اه والله تعالى اعلم
 سئل عن هبة الولد لالهبة كل ماله حال حيته بطويعه وقام عقله هل يجوز فاجواب
 قال في الدر المختار ولو وهب في حيته كل المال للولد جاز وانتم اه وفي الحاشية قوله كل المال للولد
 أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن ترك يتساو في مشاركة العاصب وقوله جاز أي صح
 ولا ينقض وفي بعض المذاهب رد عليه قصد ويجعل متروكة ميراثا لكل الورثة اه فتعنه
 في الخاتمة لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في الهبة لانما يحصل القلب وكذا في العطاء ان لم يقصد
 به الاضرار وان قصده يسوي بينهم على البنت كالبنين عند الثاني وعليه الكفوي اه وفي المغ
 يكره تفضيل بعضهم في العطاء عند تساويهم في الدرجة أما عند عدم التساوي كما اذا كان أحدهم
 منسوبة لا بالعلم لا بالكسب لا بأس أن يفضل على غيره كما في الملقط أي ولا يكره وفي المغ روي عن الامام

مطلب يجوز الرجوع في
 الهبة الفاسدة لقرب
 مطلب وهب المريض
 فربا لا يجزي بشرط أن
 يهبه

مطلب وهب مهرها
 زوجها على أن لا ينسرى
 عليها الرجوع
 مطلب وهب بستان
 بشرط أن يدفع من غلته
 على نفسه تحت الهبة
 ويبطل الشرط

مطلب وهب دار على أن
 يسكن الخ
 مطلب في هبة الدين لورثة
 الدين

قوله ان لم يقصد به الاضرار أي
 فلا بأس بالتفضيل ومع قصده
 لا بأس بالمساواة ولا يجوز الزيادة
 في العطاء في النكحة خلافاً للرمل اه
 قوله وان قصده مصدر قصد
 وعبار الثاني وان قصده
 الاضرار وكذا في الخاتمة اه
 نكحة

الهبة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وفي خزنة المقتنين ان كان في ولده فاسق
 لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كي لا يصير بمناله في العصبية وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقا فإراد أن
 يضر بمناله الى وجوده والخبر ويحرمه عن الثراث هذا يحرم تركه اه أي للولد وعلاوة في البرزانية العالية
 المذكورة اه من النكحة والله تعالى اعلم سئل في امرأة اشترت دارا والداها من مالها
 هل يصح ويكفون هبة للولد فاجواب ان الشراء يقع لها والدار تكون هبة منها للولد في جامع
 الصغير عن الزخيرة امرأة اشترت صبغة لولدها الصغير من مالها وقع الشراء لأم لانها اشترت
 للولد وتكون الصبغة لوالدها لا للصغير والام لا يملك ذلك ويقع قبضها عنه اه والله تعالى اعلم
 سئل عن هبة المريض مرض الموت لا يجوز هل لا يجوز فاجواب نعم لا يجوز ما لم يجرها
 بقية الورثة بعد الموت كافي المحلة وغيره والله تعالى اعلم سئل عن حال لا يجوز وهب لك
 هذا القميص الا ان يورثك في المجلس قبلت هل تصح هذه الهبة فاجبت نعم تصح هذه الهبة قال
 في رد المحتار حاشية الدر المختار قال وهب هذا الدين لغيره الموهوب له بغيره الواهب ولم يقبل فثبت
 صح لان القبض في باب الهبة يجرى الزك في فاسد كقبول ولو الهبة اه والله تعالى اعلم سئل
 فممن وهب شيئا من مجلس الهبة وأخذ الموهوب له في قبضه فذهب اليه وبقيته هل يجوز
 فاجواب نعم يجوز وبقيته الهبة قال في الزخيرة ولو كان للموهوب غائباً ذهب وقبض ان كان القبض
 باذن الواهب كان استسناها لا بأس وان كان بغيره لا يجوز زكيا واستسناها اه هدية والله تعالى
 اعلم سئل عن تعليق الهبة بالشرط هل يصح فاجواب ان كان التعليق بكلمة كان فهو
 باطلا وان كان بكلمة على فان كان ملائمة قال هيبته هذا على ان تعرض في كذا تحت الهبة والشرط
 وان كان الشرط غير ملائم تحت الهبة وبطل الشرط اه من الخلاصة والله تعالى اعلم سئل
 عن وهب غرة كرمه المستقلة قبل وجودها هل تصح فاجواب لا تصح لان شرط الهبة ان
 يكون الموهوب موجودا وقتها فلا يجوز هبة ماله بغيره بغيره وقت القبض وانما يرد عليه
 العام وماتلأ أمانة السنة القابلة وكذا الوهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان سلك على
 القبض عند الولادة والحب وكذا الوهب زيدا في ابن أوفى في حنطة لا يجوز ان سلك على قبضه
 عند موته لا عند موته في المال لم يرد على حكم القصد وهو الاصح اه من الهندية والله تعالى اعلم
 سئل عن وهب دارا على الهبة لالهبة الكبير من الكل واحد منهما النصف وسلكها
 الى التسوية هل تصح هذه الهبة أم لا فاجواب لا تصح هذه الهبة كما أقي بذلك شيخ الاسلام على
 أن يردى رد الله تعالى واستعمله الكفوي ما نقله عن الهبة وهذا الصواب وان وهب واحدا من اثنين
 لا يجوز عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال لا تصح لان هذه هبة الجدة منها اذا التقيد واحدا فلا
 يثبت الشيوخ كما اذا رهن من رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا كانت فعا لا قسم
 قبل أحدهما صح ولان لا يثبت لكل واحد من ماله النصف فيكون التملك كذلك لا يملكه
 وعلى هذا الاعتبار يثبت الشيوخ بخلاف الرهن اه ثم نقل عن صحيح القدوري ما نصه وقد انتقوا
 على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل الموصلي وبرهان الاثمة المحبوبي وأبو الركن النسفي اه
 سئل عن وهب لابن له غنمين أحدهما كبير والاخر صغير هل يجوز فاجواب انهما
 يجوز في قولهم جميعا كأنه الكفوي وفي الدر المختار وهب اثنين دارا الواحد صاع لعدم الشيوخ وقبلة
 الكبير من عند الشيوخ فعا يحتمل القيمة أما لا يحتمل كانت فيصع اتفاقا قدنا بغيرين لانه
 الوهب الكبير وسفر في عيال الكبير وأبنيه صغير وكبير لم يجز اتفاقا وقد نال الهبة لغيره لانه
 والاجارة من اثنين اتفاقا اه قوله وصغير في عيال الكبير صواب في عيال الواهب وأذا نالها للصغيرين

مطلب اشترت صبغة
 لولدها الصغير من مالها
 كن هبة له

مطلب هبة المريض لورثته
 موقوفة على الاجارة
 مطلب قال وهب لك هذا
 فاخذه ولم يقبل فثبت صح
 مطلب اذا كان الموهوب
 غائبا فانه يقبضه ففعل جاز

مطلب في تعليق الهبة
 مطلب هبة الثمرة قبل
 وجودها لا تصح

مطلب وهب دارا قابلة
 للصحة لابنيه

مطلب هب لابنيه القنين
 الخ

الانتمو عن القسبة والله تعالى أعلم **مسئلت** مرارعة يد هل يصح الصدقة في مشاعهم
 فالحجواب انها لا تصح فيه كالمدة قال في التنوير والصدقة كالمدة لا تصح غير مبيعة ولا في مشاع
 بينهم ولا رجوع فيها قال شارحه انه لا يولوعى غنى لان المقصود فيها التواضع لا العوض ولو احتلوا فقال
 الواهب هبة والا نحو صدقة فالقول لا واهب اه قال ابن عابد قوله ولو على غنى اختاره في الهداية
 مختصرا عليه لانه قد قصد الصدقة على الغنى التواضع لا كثرة ماله بهر وهذا مخالف لما قيل باب
 الرجوع من ان الصدقة على الغنى هبة ولما هو قولنا تأمل اه **اقول** ذكر المحقق في كتاب الايمان ان
 المتصدق على الغنى لا يثبت له الرجوع استحسانا ذكره في باب العز في البيع والتبرك فانه يثبت على
 الاستحسان وفي القياس له الرجوع فاهم وكتب على قوله لا تصح غير مبيعة **فان قلت** قد قدم ان
 الصدقة لتقرب رجلا في الدنيا في الصدقة في غنى **قلت** المراد هنا من المشاع ان يبيع بعضه لاجل صدقة
 هو مشاع فحق الصدقة في الفقير بن فانه لا شوع كانه يبيع اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
 عن الواهب اذا رجع في هبته هل يصح رجوعه فالحجواب قال في التنوير وصح الرجوع فيها بعد
 القبض مع انتقام ماله وان كرهه غير عا لومع اسقاط حقه من الرجوع اه وقد نظم ولد المحقق
 الرمي للموانع في قوله

منع الرجوع من الواهب ببيعة • تزياد موصولة موت عرض
 وشروطها عن ملك موهوبه • زوجية قرب هلاك قدر عرض
 وقد جمعها ابن وهبان في قوله

وفي سبعة ليس الرجوع بجائز • ويجمع ذاتي دمع شرطه ينشر
 زيادة اللون اعتنا من زوجها • زواج وقرب هلاك المقتور

اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الرجل يبيع ماله لغيره على ان تنفق عليه وطعمه فهل اذا لم تنفق
 ذلك تكون الهبة صحيحة فالحجواب نعم تكون الهبة صحيحة وبطلان الشرط لما تنفق في كلامهم ان
 الهبة لا تنقضيها الشرط والمغاسلة كذا في فتاوى الامام القزويني من كتاب الهبة والله تعالى أعلم

كتاب الاجارة

مسئلت هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزروع الغير فالحجواب ان هذا السؤال قد وقع منه
 لقارئ الهداية فاجاب عنه بما فيه ان كان الزرع يجرى بان كان اجارة فلا يجوز وان لم يجرى لم يستحب
 الزرع الا ان يجرى بها اجارة مضافة الى المستقبل وان كان الزرع يجرى مستغنى عن اجارة لان
 الزرع في هذه الصورة واجب التعلق فالزجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما تجره بان يبيع صاحب
 الزرع على قيمه سواء ادرك أم لا فانه لا حق له ابعده في ابقائه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في رجل
 استأجر من نحو ارض لا تنفعه الا زروعة او غيره فانقصت عنه بحيث لم يتمكن من الانتفاع بها هل يلزمه
 الاجرة حينئذ فالحجواب اذا غصب منه ولم يتمكن من الانتفاع بها انقصت عنه الاجرة مدة الغصب
 فاذا زال وانقضى ما وجبت عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها
 استؤجرت له فله ان يقضى الاجارة كما كان ان يقصدها من غصب منه كذا في فتاوى قارئ الهداية
 والله تعالى أعلم **مسئلت** عن اعطى ثوبا خطاط لخطاط فخطه ولم يسه له اجرا فخطاه ما دعى اجر
 للثمن هل يطالب الخطاط ما اخذه زائدا على أجر مثله فالحجواب نعم يطالب به ذلك قال في الخلاصة
 رجل دفع ثوبا خطاطا لخطاط لخطاط ولم يسه له الاجرة فخطاه فاعطاه زيادة على أجر مثله في قاس
 ابي حنيفة يطالب به الاجر بناء على مسئلة الاصل اذا استهلك رجل ثوبا انسان فصالحه على أكثر من قيمته

مطلب لا تصح الصدقة في
 مشاعهم

مطلب في الرجوع في الهبة

مطلب وهب لغيره ان
 تنفق عليه هبة الهبة دون
 الشرط

مطلب في اجارة الارض
 مشغولة بزروع الغير

مطلب في استأجر ارضا
 قصبت منه

مطلب خاطه ثوبا بدون
 تجهة اجر فاعطى أكثر من
 اجر للثمن يطالب به

بازعده ابي حنيفة خلافا لهما وقال الفقيه ابو الباق لزيادة جائز في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم
مسئلت في رجل كسب لآخر كسلا فباعه له على اجر من قبله فالحجواب ان يبيع له اجر مثله
 اجر مثله في تنقيع الفتاوى ما فيه واقاب ابو الصكاك اجر مثله بقدر عمله في صنعة تاجر القباب
 والحكاك باجر كبير على شقة قوله اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن استأجر زوجته للخدمة على
 شهر يدبر هل يجوز هذه العقد **فاجبت** في عيني الغالبة من ان لا يجوز ولا يكون لها الاجر في
 ذلك لان الخدمة التي مستحقة عليها دالة فلا يجب لها الاجر تالوا استأجرها الخزانة والطبخ ولان منفعة
 الخدمة ليست تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر عما هو مستغنى عنه كافي للطبخ والخبر اه والله تعالى
 أعلم **مسئلت** عن رجل استأجر له ابنا لخدمة في منزل يجرى فالحجواب انه لا يجوز هذه
 الخدمة ولا يجرى له كافي بقيمة الفتاوى معز بالخزائن الاكل والله تعالى أعلم **مسئلت** اذا كان
 للرجل ولد من غير زوجته الحاضرة فاستأجره على ارضاعه هل يجوز هذه العقد فالحجواب قال في
 الخطية وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غير ما يجرى الاجارة فكان لها الاجر لان ذلك غير
 مستحق عليها اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن امرأة كاله ان يدمنه على ان يخدمه من أشهر هل
 يجوز هذه الاجارة فالحجواب نعم يجوز هذه الاجارة كما في ذلك صاحب تنقيح الفتاوى واستدل
 له على ذلك انه وان كانت الاجرة من خلاف المجلس بل كاجارة السكنى بالمنفعة او الرقوب ونحو ذلك
 اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في متولى الوقت او آجر دار الوقت من تسعة هل يصح تلك الحجواب
 لا يصح ذلك قال في البرزلية آجر القدر دار الوقت من تسعة لا يصح وكذلك من يخدمه ومكانه اه والله تعالى
 أعلم **مسئلت** عن متولى الوقت اذا آجر ما نوا من امواله هل تنفس الاجارة عنه **فاجبت** في بيان متى
 هذا السؤال الرفع الى المحقق الرمي فاجاب عنه بقوله لا تنفس الاجارة عنه فاعرض به على ما في طائفة وقد
 قال في الاضاح من متولى الوقت لا تنفس الاجارة وان كان المتولى هو الذي آجر وكذا القاضي لم يرد ذلك
 وكذا الاب والوصي اذا آجر دار الصغير وما لا تنفس الاجارة وكذا كل من يخدمه لاجارة فله ان يجر
 الوقت نفسه ثم مان لا يسل الاجارة على الاصح اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن استخدمه من على
 اعمال مقدسة من طعامه وكسوته لانهم لا ينفقان اجر مثله ولما منع دفعه جلا في مقابلته من خدمته فله
 ويريد الدفع الا ان يبيع نفسه هل ذلك لا **فاجبت** في ما ليس له ذلك كافي الخيرة وقد نقل
 عن الفقيه ما فيه بغير ايسر له ابولا ولا عم استعماله اقر باؤه بغير ان القاضي وبغير اجارة مسترسين
 فله بعد الدفع ان يطلوهم باجر مثله فيها وقد تقر رانه ليس لغير الاب والجد والوصي استعمال الصبي بلا
 عوض اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن آجر داره ثلاث سنين باجر معلومة اجارة هبة ثم ملقه
 دين ثابت بالدينه وليس له مال غير اذار المستأجر فادان دينها الوفاة به فهل له ذلك وتنفس الاجارة
 فالحجواب نعم تاتي التنوير والمحقق وغيرهما قال في التنقيح نقل عن الاحتياط والاصل فيه انه متى
 تنفس جبر انفاذ عن القاضي في موجب العقد البصير بطله وهو لم يرض به يكون عذرا لتنفسه في الاجارة
 دفعه للغير ولو اذ ان القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلوا فيه قال فيهم من يبيع الدار فينفذها
 فتنفس في الاجارة وقال بعضهم بفسخ الاجارة اولاً ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهر اقل من كمن ولكن صاحب
 الدار اقر بالدين على نفسه وكذب المستأجر قال ابو حنيفة يصح الاقرار ويقضي القاضي الاجارة بينهما
 باقراره بالدين وقال صاحبنا لا يصح اقراره ثم ان كان العذر ظاهرا لم ينع الى القاضي والا كذا في الثابت
 باقراره يحتاج اليه لصبر العذر ظاهرا بالقضاء اه لمخصر والله تعالى أعلم **مسئلت** في استأجر
 ارضا في وسطها اشجار كثيرة هل يجوز هذه الاجارة فالحجواب قال قاضيان رجل استأجر ارضا فيها

مطلب كسبه سكان من غير
 بيان الاجرة له اجر مثله
 مطلب البس له استأجر
 زوجته للخدمة

مطلب لا يجوز ان يستأجر
 ابنه البالغ للخدمة
 مطلب استأجر امرأته
 لارضاع ولده من غير ما
 يجرى
 مطلب آجره كاله ان
 يخدمه
 مطلب آجر المتولى دار
 الوقت لنفسه لا يصح

مطلب آجر المتولى ذات
 لا تنفس الاجارة

مطلب في استخدمه من
 بطعامه وكسوته

مطلب آجر داره ثم ملقه
 دين فادان دينها هل ذلك
 وتنفس الاجارة

مطلب استأجر ارضا
 مشغولة بالاشجار

مطلب استاجر واجر ثمن مات
 تنفع الابن
 مطلب استاجر أرض للزراعة
 وهي اسقى بعماء الطريق
 مطلب قال لرجل غني
 بما تفضل لا ارضاها ايا ذلك
 وفسا ارضاها بياضين تلم
 الماشان ان سكنت
 مطلب غنم المدة والرجل لم
 يستصعد
 مطلب اجر ثمن داره اوهي
 فيه الزوجه لا يستحق اجرة
 مطلب اجر زوجته لغيره
 له ثمن اليمينه حار
 مطلب اجره على بناء قبناه
 ولم يده له الاجر
 مطلب لثمنه من بيت
 الدور المستاجر كان للساجر
 الفسخ
 مطلب في اصلاح البالوعة
 مطلب سكن مع زوجته
 عند ما طلبت الام الاجرة
 ليس لها ذلك
 مطلب اجر دارا في شهر
 بكذا صاع في واحد

اتصاف وسط الارض لا يجوز الاجارة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استاجر من اجره من آخر
 ومات في اثناء المدة هل تنفع الابارة **فالجواب** نعم تنفع الاولى والثانية كالي تنفع عن فتاوى
 ابن تيمية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل استاجر أرضا للزراعة وهي تسقى بعماء الطريق فزوعها
 وانقطع عنها الماشان من الرزق فهل يسقط الاجر **فالجواب** نعم كالي التنفع **قال** وفي فتاوى
 التنصلي استاجر أرضا فاقطع الماشان كلت الارض اسقى ماء المطر فانقطع الماشان فلا اجر عليه
 لانه لم يتكسب من الانتفاع بها اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن تكلم مع انسان على رضى حيوانه
 رضى له مائة قتال لا ارضاها بياضين ولما ارضاها بياضين وسكت الماشان ورعاها هل يلزم المالك الماشان
فالجواب مالى الاشياء وهذا منه **قال** الراى لا ارضى بالبيس وانما الرضى كذا فسكت المالك فرى
 ارضه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استاجر أرضا فتوزع فيها غنم المدة والرجل لم يستصعد
 كسك الحكيوم كسك لقتله **فالجواب** ان الرزق يترك باير المثل الى ان يدرك لان ثمنه مائة مائة مائة
 فلو كان رعاها لثمنين اذا انقضت هذه الاجارة يتساقط موت احد ما فاسل اذرا كما قد تركه المسمى
 على ماله الى لفساد وان انقضت الابارة لان ابقاءه على ما كان اولي مائة لست للمدة فاقية **قال** في البصر
 الرافق ولقتله تعالى اعلم **مسئلت** عن امرأته افساد ما اجرته من زوجها وهي ساكنة فيها معه هل
 تستحق منه الاجرة **فالجواب** لا تستحق الاجرة **قال** في الخاتبة امرأته افسدت دارها من زوجها
 فسكاها قالوا لاجر لها وهو غيلة مالها واستاجرها الغنى والاعلم اه **ثم** رأت في الدور من ضيقان في
 شربها على الجوامع الصغرى والنسوى على الصفة **مسئلت** عن رجل استاجر من زوجته على خبز المدة ليعمل به
فالجواب نعم **قال** في الزوجة استاجر زوجته تصير ارضا بيع خبزها في المدة والاجر وان اراد الا
 لست فلا اجر لها اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استاجر رجل لاجرة اوطر يرق منزله
 فتمد البناء او اطر حده الفراع هل له الاجر **فالجواب** نعم **قال** في الاجر كاملا وفي ثمنه
 قبل الفراغ فله الاجر بتمامه اه من فتاوى اللجنة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الدار المستاجرة
 اذا تمدم منها هل تستاجر الفسخ **فالجواب** نعم الفسخ والخلفه **قال** في الخاتبة رجل
 استاجر دارا ووقفه فاقطع منها حائط او ادم منها هل كان تستاجر ان يفسد الابارة بغيره الاجر
 ولا يصح الفسخ في شيه لان هذا بمنزلة الرضا **مسئلت** عن رجل استاجر ان يفسد فسد حضرته
 وضعه بسقط الاجر عند الكل اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن البالوعة في الدار المستاجرة على
 من يكون اصلاحها **فالجواب** **قال** في الخاتبة واصلح ما بالبالوعة واخرج من على ريب الدار
 وان كان اعتلا من قبل المستاجر لكن لا يجبر ريب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستاجر ايضا
 فان فعل المستاجر ذلك حثريا لا يعتسب من الاجرة وله ان يخرج من الدار لم يعمل ذلك ريب الدار اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل سكن مع زوجته عند ما ارضاها دارا مائة ثم خلت الام
 ربة لتزول طلب الاجرة عن تلك المدة هل يلزمه مائة اجرة **فالجواب** ان هذا السؤال قد وقع **مسئلت**
 الى العلامة ابن نجيم **قال** من ماله لا يلزمه مائة اجرة اه من فتاوى اللجنة والله تعالى اعلم **مسئلت**
 عن اجر دارا في شهر كذا هل يصح الاجارة في شهر واحد **فالجواب** نعم **قال** في الدور والاجر دارا في
 شهر كذا صاع في واحد فقط وفي كل شهر يمكن في اوجه **قال** المالك سائة من الشهر الثاني مع القدفيه
 ولو يكن لزوجان غيره الى ان تنقضي الابدن وكذا كل شهر يمكن في اوجه لان الفراع فيهما بالبيعة
 يتم بالسكنى في الشهر الثاني وهذا هو القياس ولما امل السيد بعض القاترين وفي ظاهر الرواية لكل
 منهما الخيار في البيلة الاولى من الشهر الداخل وبها لان فلان من الشهر وفي اعتبار الاول نوع

جرح اه وكتب عليه سبى حسن الشربللى قوله وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار اقول وبه
 متى كان الشئ وقوله وفي اعتبار الاول نوع جرح اقول المراد به اول ساعة من الشهر والله تعالى
 اعلم **مسئلت** عن استاجر يستأجر ثلث ثمة استجاره من ثمن وزينون ويومون هل يجوز ذلك
فالجواب نعم ماله يجوز ومنه ذلك ما في شرح الطحاوى رحمه الله تعالى الاجارة على استهلاك الاعيان
 بالمال لا بالاستاجر كرامة معلومة بالمال ثمة او استاجر غنما على لبنها وعملها واستاجر المرمى
 ليرى النظم وماتت مائة مائة الاجارة اه **فالجواب** نعم **قال** في الاجارة مائة اه من شرح الاشياء
 لاسيرى كذا في البيعة والله تعالى اعلم **مسئلت** في الامانة احد الزوجين او المستاجر هل يفسخ
 الاجارة في حصته وحده دون الآخر **فالجواب** كل من ماله تميم الفسخ في حصته وفي العقد
 نصيب الآخر **مسئلت** عن الاجرة **قال** في ثمن المدة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن سنة
 سائر انواع فتوى علم الاربع تسعدت سنة اخرى فكسرتا ففرق من فيها وذلك بعد ان يجر الملاح
 عن ردة السنة هل يلزمه مائة **فالجواب** كافي في ردة المدة لانه لا يلزمه على الملاح لانه لا يلزمه
 في ذلك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استاجر أرضا للزراعة كذا وكذا كذا وكذا وكذا وكذا
 هل يجوز ذلك **فالجواب** نعم يجوز اذا كانت الاجرة مائة او مائة او مائة او مائة ولا تكون
 من الفداء التي تخرج من رزق الارض المستجرة كذا في فتاوى اللجنة والله تعالى اعلم **مسئلت**
 ما قولكم في امرأته افساد دارها كما فسدت فيها مع زوجها وبها مائة طو **فالجواب** نعم لا يلزمه
 الاجرة عن تلك المدة **فالجواب** مافي فتاوى اللجنة المدة وهذا النظم لا يلزم الزوج اجرة
 سكن ورضاها بذلك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ايجار متولى الوقت ارض الوقت اكثر من
 ثلاث سنين هل يصح **فالجواب** **قال** في الدور ولم يزد في الاوقات على ثلاث سنين في الضمان وعلى
 سنة في غيرهما **قال** في الدور اكثر من اربع الاجرة تنفع في كل المدة لان المدة لا تقدر في بعضه فسد
 في كاه فتاوى اللجنة المدة اه مع زيادة من الفراج قوله وعلى سنة في غيرها كذا وكذا وكذا
 وقوله **مسئلت** عن رجل استاجر دارا لاني لا ارضى اه **فالجواب** نعم **مسئلت** عن رجل استاجر
 دارا من متولى الوقت باقى من اجر المثل هل يلزمه اجر المثل **فالجواب** نعم **قال** في الدور
 المتويزة متولى ارض الوقت اجرها بواجب ليل يلزمه مستاجرها اتمام اجر المثل **قال** في الدور على المعنى
 كافي في الدور وكذا حكمه من رأت في جميع الفتاوى اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل ابقى
 الخياط ثوب لاجرة وقال له اقطع طوله وعرضه وكذا الخياط ناقصه هل يضمنه الخياط **فالجواب**
 ان راض به وقوعه نعم وان اكرهه كافي في الدور **مسئلت** عن رجل ابقى الخياط
 خاتمه بدينه وخطه فسد ثم قال لا تكسبك فسخه **فالجواب** نعم **قال** في الدور خاتمه فسد
 ثم قال لا تكسبك لا يضمن اه قوله فتاوى اللجنة الاجرة كافي في الدور خاتمه فسد ولم يرضه
 والاولى فهو وعنه وقوله فسخه لانه ما يضمن المقصود فسد لا لا وقوله لا يضمن لانه فسخه فاقطع
 الاول اذن فسخه بشرط الكفاية اه رة الفتاوى والله تعالى اعلم **مسئلت** اذا انقضت مدة الاجارة
 ورب الدار غاب فمكن المستاجر سنة بعد معنى المدة هل يلزمه الاجر والمدة هذه **فالجواب** كافي
 في الدور انقضت مدة الاجارة ورب الدار غاب فمكن المستاجر سنة بعد ذلك السنة لا يلزمه الاكره هذه
 السنة لانه لم يسكن على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستاجر غاب والدار في يد امرأته لان
 المرأته تسكنها بالاجرة اه **وكذا** ان غاب من قوله لا يلزم الاكره هذه السنة مائة سباني عن الخاتبة
 استاجر دارا لاجرة فمكن شهرين بثلثه اجرا شهرين الثاني من مدة الاكره لاني لا يضمن اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استاجر أرضا وقفه وبني فيها اذن للتوى وصعدت مدة الاجارة

مطلب استاجر مستأجرا
 ايا على ثمة استجاره لا يجوز
 مطلب مات احد الزوجين
 او المستاجر ينفسخ في
 نصيبه
 مطلب اكسرت السنة من
 قوة الرخ لانه ان على الملاح
 مطلب استاجر أرضا
 للزراعة باقتنزه من الفداء
 مطلب في سكناه في دار
 زوجته
 مطلب لا تزد المدة في
 الضمان على ثلاث سنين ولا
 على سنة في غيرها
 مطلب اجر دار الوقت
 بدون اجر المثل يلزم
 للمستاجر تمام اجر المثل
 مطلب دفع الخياط ثوبا قال
 اقطع طوله كذا وعرضه
 كذا فاقطعها
 مطلب سكن مع زوجته
 عند ما طلبت الام الاجرة
 ليس لها ذلك
 مطلب اجر دارا في شهر
 بكذا صاع في واحد
 مطلب استاجر أرضا
 موقوفة وبني فيها اذن
 ومضت المدة

من اجنبي هل تصح هذه الاجارة فالجواب انها لا تصح كما تقدم في البهجة واستدل به بقول الكرخي في جامعهم نس او حنفية رحمه الله تعالى انه اذا اجر بعض ملكه او اجر احد الشريكين نصيبه من اجنبي فهو فاسد فاعلم قسم ولا قسم قلت في جمع في الحقائق انه فاسد وسكني عن بعض انه باطل وقال القاضي الامام اجارة المشاع فيما بينهم ولا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى اه وفي الفتوحات النسبية

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمه واستين وقال قاضيان الفتوى على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع اه في قول في قوله من غير الشريك فيمدحوا زعمان التريك وهو كذلك قال الرمي في حواشي جامع الفصولين المتون على جواز اجارة المشاع من التريك فهو المعتمد اه والله تعالى اعلم سئلت عن صانع معروف بالصنعة بالاجرة فاعطاه السن شيئا من ثمنه لم يقاوه على اجرة مخصوصة هل له اجر ذلك فالجواب ما في الاشياء ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد وبه بقي اه والله تعالى اعلم سئلت عن احد الشريكين في ارض اذا زرع جميعها هل للشريك ان يطالبه بشيء فالجواب ما في البهجة يتقاعن فصول العمادى زرع ارض مشتركة بينهما وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالزرع او الثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك للوضع اوجب انما لا خلاف ذلك ولكن بغيره نقصان ارضه بقدر نصيبه ان دخل فيها نقصان اه والله تعالى اعلم سئلت عن قنية استأجره اهل محلة ليعمل لهم اماما في مسجدهم سنة واحدة معلومة من ثمن ارض من الشراء ومنها على هم سنة والمطلب اجرته منهم امتنعوا فهل له اخذ اجرته منهم جبرا فالجواب نعم كائن في ذلك شيخ الاسلام على ائذنى رحمه الله تعالى ونقل الكفوى عن الاشياء ما فيه وانما المتعة ونهاى العبادات لا تصح الاجارة عليها كالا ماعقولا اذ ان وتعلم القرآن والفقه وايضا المعتمد ما في المتأخرين من الجواز اه والله تعالى اعلم سئلت فمن دفع لآخر سنة وقال له يعمل الراجح بيننا انفسا ففهم لا تصح هذه العقدة فالجواب لا تصح على وجه التركة العصبية بل هي فاسدة ولله امل اجرته وله الزرع ان كان فهو وزب السعة قال في التخرى رجل اشترى متاعا فقال لآخر بعه بالتركة فانيكون من الزرع فهو بينهما من التركة غير صحيحة والراجح له احب المتاع والآخر اجرته مثل اه والله تعالى اعلم سئلت عن باع دار له من آخر بيع داره ونقابة اسم الشارح هاهن المشتري مع شرائط هذه الاجارة وتسلمه لوهو في المدة هل يلزمه الاجر فالجواب لا يلزمه الاجر لانهم من والى ان اذا استأجر الزرع من المزمين لم يجب عليه الاجرة كذا هذا المجازة الكفوى يتقاعن العمدية والله تعالى اعلم سئلت عن اشترى دارا وسكنها حين تم اشقت منه فهل عليه اجرته منها في المدة التي سكنها فالجواب ليس عليه ذلك قال في القنية سكن المشتري الدار سنين ثم اشقت ليجب عليه اجر لان سكنها اشترى المالك اه والله تعالى اعلم سئلت فمن قال اجرته هذه الدار غدا هل يجوز هذه الاجارة فالجواب نعم يجوز قال في القنية اذا قال اجرته هذه الدار غدا يجوز ولو قال اذا غدا فقد اجرته هذه الدار فباطل لانه تعاقب بخطر وقال ابو بكر يوزق للفقهاء ولا يبعد هذا اخبارا في الاجارة وبه بقي وعن ابن جماعة عن أبي يوسف قال اجرته دارى بكذا اذا اهل شهر وكذا جاز ولا يجوز في البيع اه والله تعالى اعلم سئلت عن الاجير المشترك هل يضمن ما هلك في يده وما هلك للاجير المشترك فالجواب ان الاجير المشترك هو من يعمل لواحد او يعمل له اى لواحد عملا غير مؤقت كان استأجره لضيافة في بيته غير مقيدة كان اجيرا مشتركا لو ان لم يعمل لغيره او وقتا لا تخصيص كان استأجره لبري غفلة شهر او بدهم كل مشتركا لا ان يقول ولا يرى غيري ولا يشق المشترك الاجر حتى يعمل كالعقد

مطلب لا تصح اجارة الحصة الشائعة
مطلب اعطى ان يعمل بالاجرة شيئا ليعمل بدون مقابلة فله له الاجر
مطلب زرع احد شريكين جميع الارض
مطلب تصح الاجارة على نحو الامامة
مطلب دفع له سعة قائلا بهما والراجح سنة اجرته
مطلب باع دارا يبيع وفاء ثم استأجره الا يصح
مطلب اشترى دارا وسكنها فاستصقت لا يلزمه الاجر
مطلب قال اجرته الدار غدا يجوز
مطلب في الاجير المشترك

وتقومه كسائر وحال ولا لولا ملاح ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كالودع وبه بقي كافي عامة للتميرات وبه جزم اصحاب المتون فكان هو المذهب خلافه للاشياء ويضمن ما هلك به كغيره في الثوب من دفعه زلق الحمال وغرق السفينة من مده جاوز المعتاد او لا اه من الدار المختار مختصرا وفي الوهبانية ما نصه

وما يختص بالشرط عند الامام في اجير اشتراك وهو ما قد تميزوا قال سبدي حسن في شرح البيت من الظهير بة الاجير المشترك قال ان ضاع مالك متى اوفى يدي فانا ضامن لا يصح لانه اشترط الضمان في الامانة والاجير المشترك لا يضمن عند الامام وهو مختار المشايخ وعليه الفتوى وتل الشيخ انه قول زفر ومحمد باضاولة الا يصح الزرع بالامانة اه والله تعالى اعلم سئلت عن استأجره من آخر ليعمل عليه اشقة من فاس معلوم لعل من فقتدت منه الشقة في الطريق من غير تخصيص فالحال به ان مقدار من المال دفعه له ثم وجدت الشقة عند غير الاجير المذكور فهل لمراد القدر المدفوع اخذ الشقة فالجواب نعم والمساكن في التفتيح قبل المناقشة والله اعلم سئلت عن دار اجرة عامدة ثلاث سنين وقبض الاجرة بمجلة ومات وعليه ديون فهل يكون المستأجر الحق على استأجره من عاثر القربة فالجواب نعم يكون الحق في قبضه قال ابن وهبان ومن مات مدون او امره بداره فله ان يستأجر لنفسه اجير هل الشرع يلا في الترخى سورته انما لا يجوز مثله لا الاجرة وعليه ديون فالمستأجر الحق على استأجره ونقصه من عاثر القربة لا يبيع ليدسه وما قبل للزعماء بانه لزم غير انه لا يفسد ما له من الاجرة بل لاك العترة وقد جسد الاجرة بخلاف الزرع اه والله تعالى اعلم سئلت عن المستأجر اذا اجر لغيره ما استأجره هل يجوز له ذلك فالجواب ان هذا السؤال قد فرغ منه للتحقق الرمي فاجاب عنه بما نصه نعم يجوز بالنسب وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس او عمل به فلا كنهه تطيب صرح به في الاشياء تقلا عن البرزى اه سئلت عن الاجير الخاص وعن حكمه فاجبت في قال في التخرى هو من يعمل لواحد معلوما في التخصيص ويستحق الاجر بتسلم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر شهر الخدمة او لرى الغنم المسمى بالوصى وليس الغنم ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من اجرة بقدرا مما عمل وان هلك في المدة نصف الغنم او اشترطه الاجرة كاملة مادام يرى من غير شائب ولا يضمن ما هلك في يده بغير مصادره ولا ما هلك به له المأذون فيه كغيره في الترويض من دفعه الا اذا علمه فالتخصيص كالأمر فلا يضمن على طرف من ضاع في يده او سرقة ما به من الحظي لكونه الشريك والحد وكذا لا يضمن على جارس السوق وحافظ الخان اه منه مع زيادة من الترخى والحاشية وفي المحبة

وما في الحارس من شيء لو نقب في السوق ما نوبت على ما قد كتب وليس بضمن الذي سبى سرق انما الاجر الخاص ذلك يلتحق اه والله تعالى اعلم سئلت عن اجارة الفضولي هل تنوقف على اجارة المالك فاجبت نعم تنعقد ووقف على اجارته في الهندية من شرط انعقاد الاجارة للمالك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنعقد ووقف على اجارة المالك عندنا اه والله تعالى اعلم سئلت عن استأجر رجلا ليعمل له كذا يوما ففعل لزمه من طواعي الشمس الى غروبها فالجواب ان كان اشرف بينهم اتمهم فممن طواعي الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طواعي الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشترك فهو على طواعي الشمس الى غروبها اعتبار الذكر اليوم فاضحان والله تعالى اعلم سئلت عن استأجر دار سنة على انه بالخيار

مطلب قبض اجرة ثلاث سنين ومات وعليه ديون

مطلب في اجير ما استأجره
مطلب في الاجير الخاص وحكمه

مطلب في اجارة الفضولي وانما موقوفه
مطلب استأجره ليعمل له يوما فاعبره بالعرف

مطلب استأجر بالخيار ثلاثا جاز

[illegible]

مطلب قال عمرها واسكنها

مطلب اشترط عليه أن يأتي
بالسنة الأولى

مطلب قل بها يكذابا
والفست

مطاب استخدا مبارک
باجه و کوه مجیده

مطلب آجره لی بدست و آجره
لاخره بدست آید

عطاب أراد السفر كانه
التسحر

سطامبوات أبرة المثل في
انتفاء المداء كان لتولي القسم

مطلب آخرها تم و قدوا علی
مسجد الخ

تمثلت عن استأجر ابراهيم و هو على نفسه الاجارة فاجابتم فتسدد قال في بيعهم
القبض وان قل جاله ان يوفى البيع فيؤثر في الاجارة ويضد بها القدر سواء كانت الجاهة التي الاجارة اولدته
او العبد المستأجر عليه ويجب ابراهيم في نفسه واولاده وبنوهم المسمى في الاجارة واولاده
والا يجب القضاة ما عدا ذلك واستأجر من نفسه في نفسه المستأجر نفسه احره منه القضاة ما عدا ذلك
نزلت على المستأجر ما عدا ذلك من الاجارة على الاحرار وانما من اقامت بين الله والله تعالى اعلم
تمثلت من استأجر او ضارفاه من ماله وبنوهم في ما بين التوفيق ومنه المدة فبطل الاستأجر
استدفا منه في ابراهيم المثل حيث لا عمر وعلى الوقت في اقامته فاجابتم نعم لا شك فقد بطل الكفو
في كتاب الوصية من تناوى شيخ الاسلام على اقدمه عن القضية ما ضده استأجر ارضوا وضارفا عن فيها
وبنى تم مضت مدة الاجارة فلا مستأجر ان يستقيها ابراهيم المثل الذي يمكن في ذلك ضرره او ينقل ذلك في
الضرر واقره ونظله عنه في الحرية واقره والله تعالى اعلم تمثلت عن استأجر دابة اسافر بها فاسافر
عليها ثم عجزت في أثناء الطريق عن المتني فتركها في لايضاها فاجابتم انه لا يضاها قال في جامع
القضاة استأجر دابة الى مرقدة فحزمت من المتني وتركها لايضاها فاجابتم نعم ولو كان صاحب الجارح
الحمار ولم يكن صاحب الشرايع مع الحمار فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لايضاها
له والله تعالى اعلم

(کتاب الکراہ)

مثلت عن خوف امرأته التي لم يأتها حتى وهبت له وهو اهل يصح هذه الحقة فالحق جواب لا يصح
هذه الحقة ان قد على الضرب وان اكرهه اعل الخلع فنهت بق الطلاق ولا يجب المال انه ملحق
الا يصر وفي الحقة الا كراه لا يتحقق الا من السلطان في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه يتحقق من
كل مطلب بقدر على تحقيق ما هذبه وعليه الفتوى وان غاب المذكور عن بصره من اكرهه يزول الا كراه
اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن اكرهه على الاقرار فاقتره لا يصح اقراره والحقة هذه فالحق جواب
لا يصح اقراره قال في الحقة ولو اكرهه لغيره كان اطلاقا وفي الحقة لا كراه بعدم الاختيار فلا
حصة الاقرار مع الاكراه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن اكرهه على أن يكره حلالا بطلاق امرأته
فويل فالحق لو كرهه هل يصح **جواب** في خالف في البرزخية اكرهه على ترك مسان بطلاق امرأته
أوجب امرأته اياه أو يدرج فعله مكرها طرفة المؤمن اليه يقع اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن
التمتع في هذا الضربين من مالى الانشاء من خلافه قياس فراجع اه **مسئلت** فمن اكرهه على
التكاح فترجى مكرها هل يصح نكاحه **جواب** نعم يصح التكاح مع الاكراه قال في الحقة
اذا اكرهه على التكاح فترجى مع نكاحه عندنا قال الشافعي لا يصح اه والله تعالى اعلم **مسئلت**
عن نية القصاص اذا اكرهه على العفو عنه هل يصح عفو **جواب** لا يصح عفو كذا في
يذكر في النية واستدل بعامة له عن الحيط وهو هذا واذا اكرهه على العفو عن القصاص لم يوافق
بما ذكر لان العفو قصر في لا يبطل المزل فيصع مع الاكراه كالمطلق ولا يصح المذكور لولى القصاص
شأنه لان القصاص ليس بحال وليس حكم المال اه وفي الترخا خاتمة والاكراه على العفو عن القصاص
فقط لا يجوز ولا يصح المذكور لولى القصاص شيئا اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن اكرهه على بيع
وأشترى باع واشترى مكرها هل لا يصح **جواب** نعم لا يصح البيع ولا الشراء مع الاكراه نقل في
النية عن شرح الطحاوى ما نصه اكرهه على أن يصدق عدلان الضوفه وعلى وجه من ان كان عددا
لا يبطل المزل مثل المطلق والتألف والتكاح باع والعقد لا يبطل الا كراه وان كان عددا بطله

ولو كان المشتري مكرها دون المانع فهلك المشتري ان هلك من غير تعديلك امانة وغامه فيها والله تعالى اعلم **سئل** عن اكرهه بطريق وجته قبل الدخول فطلق هل يقع عليه الطلاق **جوابه** نعم يقع عليه الطلاق قالوا نعم انما اذا اكرهه بطريق امره قبل الدخول لم يطلق يقع الطلاق ويرجع نصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى والمتعة ان لم يكن مسمى وكذا لو اكرهه بغير ان كان بالفاقر واخذ منه فلان المال فذاب المقتله بحيث لا يتقدر عليه او مات مفسدا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكره اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اخذ امرها كرهه بقتل او تاتى عضو على ان يكفر بالله تعالى فاقى حتى قتل هل بائع فالحجاب انه اذا اكرهه بقتل او تاتى عضو على ذلك فاقى حتى قتل مع علمه انه يسهل اجراءه لكثرة اذا كان قلبه مطمئنا بالايان ولا ياتى فهو مخصص في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكره على هذا بغيره وحسب لا يسهل اجراءه لكثرة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايان اه حاشية والله تعالى اعلم **سئل** عن ظالم قال لرجل بيع لي هذه الدار كذا والادفعته الى خصمك فباعه امنه هل يكون هذا من قبيل بيع المكره فالحجاب انه من قبيله ان غاب على ظننه تحقيق ما ادعاه قال رحمه الله تعالى في هذه اشارة الى ان الاكره باخذ المال اكرهه شرعا اه قبيصة والله تعالى اعلم **سئل** عن مدون عليه سنة بذلك الدين فاقى رب الدين وقال له اعطاني السند الذي لك على وامرني بحاقبه من الدين والا ذهبت الى فلان وهو رجل متقلب قال في وقت له ان يوجد كثر اطلبه فاعطى له السند فاعطاه فاعطاه السند وامر به من الذين خوفوا عهده به حيث ان ذلك الظالم معروف بالظلم والتسلط فهل يكون هذا اكرها فالحجاب قال في القصة انه في معنى الاكره وله ان يدعي دينه عليه وهذه عاربه قال المدين للدين ادفع الى القبالة واقر انه لا شيء لك على والا اقول ان في يدك ذهب خمس المالك فذبح القبالة واقر انه لا شيء عليه فهذا في معنى الاكره وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقب اخذ خمس المالك ومصادره وقوله وكان خبايا أمواله عند الناس وكل من يخبر عنه القمار ان عنده ماله يؤخذ ويؤذي ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول **قلت** في هذا تخوفهم بالمعزة وأنه وجد مال الغائب عند الثثرة وعلمهم به القصة العامة في معنى الاكره ايضا الى ان تسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال والارواح اه وفي الوهبانية

وان قيل المدين انى مراد **جوابه** انى لا اكرهه معنى مقرر

اه والله تعالى اعلم **سئل** فمن هذا خوف الضرب حتى باع او اقر او وهب او اراه هل يكون هذا اكرها **جوابه** قال في القصة هذا يختلف باختلاف ذوى الروايات فرب انسان يكون القول الشديد حقه اكرها ورب انسان لا يكون الضرب في حقه اكرها اه والله تعالى اعلم **فائدة** لو قيل لرجل امان تشرب هذا الشراب او تباع كرمك فباع فهو اكره ان كان شرابا لا يعمل والا فلا قال رضي الله تعالى عنه ففي هذا اذا قيل له امان ترمي هذه المرأة او تباع كذا بغيره وكذا في غيره من المحرمات اه فنية وفيها ايضا اكرهه على البيع او التبرع لغير الفسخ لكونه لا طامع يتصل ببيع التضرر او تركه فان لكل واحد من المالك والاقل الاصل خيار الفسخ قبل الاجازة اه والله تعالى اعلم

سئل هل يكون التهديد بحبس الولدين اكرها فالحجاب قال في التبيين والاكره بحبس الولدين والا ولاد لا يبعث اكرها لانه ليس عليه ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه معز بالبسوس وقد نقله في الترتيب لابي وقال بعد نقله وكذا نقل في البرهان كلام البسوس وقد كتب المقدسي رحمه الله تعالى ما صورته ذكر في البسوس القياس انه يعني حبس الابلايس باكره نعم قال في الاستحسان

مطلب في وقوع طلاق المكره

مطلب في الاكره على الكفر والعياذ بالله تعالى

مطلب قال الظالم لرجل بيع لي هذه الدار كذا والا دفعته الى خصمك فباعه امنه هل يكون دفعته لنفسه ك يكون مكرها

مطلب قال اعطاني السند الذي على والا ذهبت الى الظالم الغلابي الخ

مطلب شوق الضرب حتى باع او اقر هل يكون اكرها

مطلب قبله امان تشرب خرا او تباع كرمك

مطلب في التهديد بحبس الولدين

اكرهه ولا يخلش من التصرفات لان حبس أبيه يلحق به من الحزن ما يلحق بحبس نفسه او اكرهه فلو اكرهه ابني في تقاضى أبيه من الصن وان كان يعلم انه يحبس فاقى الزباني ليس بمعتصم اه والله تعالى اعلم **سئل** اذا اقرت ان بيع المكره فاسد بسبب الاكره وباعه المشتري هل يفوت كالبيع الفاسد بغير الاكره فالحجاب لا يفوت بذلك وان تكثر البيعات قال في المغ ولا ينقطع حق الاسترداد للبيع وان تداو له الايدي بخلاف سائر البيعات الفاسدة اه والله تعالى اعلم **سئل** في جامع بين اكرهه ماله مكرها هل يلزمه بيان المكره بكسر الراء فالحجاب لا يلزمه ذلك ففي جامع الفصولين وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالمواضع السعابة فلا حاجة الى تعيين الدعوى اه والله تعالى اعلم **سئل** عن طوبى بالباطل واكرهه على اعطائه فباعه بقاراه واعطى عنه فهل يكون هذا البيع جائزا فالحجاب قال في النزاهة طالوه بالباطل واكرهه على ادائه فباعه جائز به بلا اكرهه على البيع جائز البيع لا غير متعين لادائه وهذا عادة الطلبة اذا صاروا رجلا لان يتصكروا بالمال ولا يذكروا بيعه من ماله والحيلة فيه ان يقول من أين اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع جاريتك فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا يفسد بها اه والله تعالى اعلم

كتاب الحجر

سئل عن صبي عمره ثلاث عشرة سنة وجته صغيرة بحيث يعلم ان مثله لا يعتد عادة اقر بالبلوغ وارأى وصيه هل يعتبر اقراره بالبلوغ حينئذ فالحجاب لا يعتبر اقراره به والحالة هذه كافي بجمعة القناري واستدل به بما في نسخ الفقهاء وهذا نصه صبي اقر انه بالغ وقاسم وصي الليث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي عمره اقبل قوله فقبول رخصته وان لم يكن مرافقا ويعلم ان مثله لا يعتد لا يجوز رخصته ولا يقبل قوله لا يكذب بظاهره او بين يديه ان اثنى عشرة سنة اذا كان يحسن لا يعتد مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله اه وفي التنوير وشرحه فان وافقا لا ينافي صفا ان لم يكن بهما الظاهر كذا في حديثه العديدة وغيرها فقد اتى عشرة سنة بشرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون يحسن مثله والا لا يقبل قوله شرع وبهائية وعاصم كذا في حكا فلا يقبل بخوده البلوغ بهما اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض فحتمه ولا يسهل وفي الترتيب لابي يقبل قول المراهقين قد بانفماع تقسيم كل صانع بلاعتن وفي الغزاة اقر بالبلوغ تقبل اثني عشرة سنة لا يصح السنة وبعده يصح اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل من العمر خمس عشرة سنة هل يحكم ببلوغه فالحجاب نعم كما اتى بذلك شيخ الاسلام على ائدي رحمه الله تعالى ونقل العلامة الكاشي عن السيد اية مائنة وقال اذا تم للفلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغوه يقى اه والله تعالى اعلم **سئل** عن باغت من العمر تسع سنين وهي خضعة تحت بلوغ فاقترت بالبلوغ ورؤية الحليض هل يكون اقرارها معتبرا فالحجاب نعم يكون معتبرا كما اتى به في ائدي واستدل به الكفوي بما نقله عن مائتي البحر وهذا لتفاه يحكم ببلوغه للام بالاحتلام والائزال والاحبال وبلوغ الجارية بالحليض والاحتلام والحبل فاذا لم يوجد شيء من ذلك فاداه له غنى عن تسع سنة وله سبع عشرة سنة وعند هذا اذام خمس عشرة سنة فبهما وهو رواية عن الامام ابو يقى وأدى مائة له اثني عشرة سنة وله تسع سنين واذا رافقه لا ينفصا صفا وكذا كالصانع حكاه اه والله تعالى اعلم **سئل** عن ممتو باع متاعه هل يجوز بيعه فالحجاب ان يبعه موقوف على اجازة واپيه قال في جامع الاسفار لصبي المجبور عليه الذي يبيع والشراء يتوقف بيه وشراؤه على اجازة والده او وصيه او القاضي وكذا المعتوه اه وفيه ايضا لصبي المجبور عليه اذا بلغ بغيره ايقض بيه وشراؤه على اجازة الوصي

مطلب المبيع كرهها اذ الباعه المشتري لا يقوت

مطلب متى الاكرهه لا يلزمه بيان المكره

مطلب طوبى بالباطل واكرهه على ادائه فباعه بلا اكرهه جاز البيع

مطلب اقر بالبلوغ ومثله لا يعتد لا يعتبر اقراره

مطلب اذا بلغ خمس عشرة سنة يحكم ببلوغه

مطلب اقرت بالبلوغ وهي بنت تسع سنين خضعة تحت بلوغ يعتبر اقرارها

مطلب المعتوه يبيع موقوف

أو القاضى اه معزى الى فصل البيع الموقوف من الغشائية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مقت
 ما بين يدي الناس لطلب الدلالة في الخصومة ما تولى الرافعات هل يمنع من الاقتناء ويحرم بيعه فالحجوب
 نعم يمنع من ذلك كافي نصيب الفتاوى واستدل له بما نقله عن القسطنطيني وهو قوله ويحرم من الاقتناء
 ما بين وعن المعالجة طبيب جاهل وهو الذي يبيع الناس المرضى واما هلكا على أه ولا اه وكذلك يبيع
 على المكالي للمفسد الذي لا دواب له يأخذ الاجرة فقصص وقد نظم الثلاثة في الوهبانية بقوله
 وفي غير مقت ما بين ثم جاهل * طب مكار صذر الناس يحجر
 اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الحزب العاقل البالغ اذا تصرف في بيع واشترى وأقر وتزوج فادعى
 وصيه أنه تحت الحجر فهل يقبل قوله فالحجوب ان هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية وقد أجاب
 عنه بانه مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ عاقل لا يجبر تصدق فانه نافذ ولا يلزمه أحكامها ولا يعتبر قول
 أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور الا اذا عجز عليه ما لم ينفذ ما لم ينفذ الحكم الا في البيع
 تصدق فانه نافذ اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مسجون بسبب دين عليه وله أموال عديدة
 شرع بتصرف فيها بالهبة والصدقة والبيع والوقف ولا كل ليعود فقرا فلا ينال منه بدين شيأ هل
 للقاضي أن يبيع ماله لتفاديه فالحجوب في فتاوى قارئ الهداية اذا كان الامر كذلك فلا قاضى
 أن يقضى في هذه المسألة بقول صاحبين وبيع عليه أمواله وبقي دينه جبراً عليه وان لم يرض وله
 أن يحجر عليه وعنه من هذه التصرفات فاذا قضى نفذ اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن كان
 محجوراً وأطاق عن الحجر فاختص مع المقر له أو مع المشتري فقال المقر له أو المشتري كان قبل الحجر وقال
 هو كان حاله الحجر فهل يكون القول للمحجور فالحجوب نعم يكون القول قوله في أنه كان حاله الحجر لانه
 أضافه الى حاله معهودة تنافي الصحة والمساواة في الوهبانية فشرعها والله تعالى اعلم **مسئلت** عن
 سنده أراد القاضى الحجر عليه لفسده هل يشترط حضوره لصفة الحجر عليه فالحجوب أنه لا يشترط قل
 في الاشياء ولا يشترط حضوره لصفة الحجر عليه كالأشياء الخسيسة اه نعم اذا كان غائباً لا يبيع ماله بصفة
 أن القاضى يحجر عليه كافي الهدية والله تعالى اعلم **مسئلت** ما قولكم في الصبي المحجور عليه اذا
 ألت مال غيره تمليكاً منه هل يضمن فالحجوب نعم قال في الاشياء الصبي المحجور عليه يؤخذ بماله
 فيضمن ما ألتقه من المال واذا قل فلدية على عاقبته الا في مسائل لو ألت مالاً فترضه وما أودع عنده
 بلا إذن واه وما أعبره وما بيع منه بلا إذن اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الصبي اذا أقر بشئ هل
 يصح اقراره فالحجوب أنه لا يصح اقراره قال في جامع الصغائر والصبي والمجنون لا يصح عندهم اقرار
 اقرارهم ولا ينفع ما اؤاذاً انما غلبت اقرارهم ما مضى اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن محجور اقر أنه
 أخذ مالاً فلان بلا أمره واستهلكه هل يعتبر اقراره فالحجوب ما في حوائى الجوى على الاشياء
 نقلا عن مقطعات الفتاوى الظهيرية وهو هذا ولو أقر المحجور عليه أنه أخذ مالاً لرجل بغير أمره واستهلكه
 لا يصح ذلك فان صلح سئل عن ما كان أقر به فان أقر أنه كان حراً أخذ به وان أنكر أن يكون حراً
 لا يؤخذ به اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن عليه دين وطلب غرامته من القاضى أن يحجر عليه
 فهل له ذلك فالحجوب نعم وقد قدمناه عن قارئ الهداية وفي الغشائية ان اركب الرجل ديون وطلب
 غرامته من القاضى بأن يحجر عليه كمالا تنص ما في يده من المال فان القاضى يحجر عليه ويشتد على
 حجره فيقول أشهد أنى قد جرت على هذا أو على فلان بن فلان ان كان ذلك الرجل غائباً لا يلزمه فلان
 ويمنع عنه ماله وبيع ماله اذا سأل غريمه ثم قال ولا يشترط لصفة الحجر حضوره الذي يريد أن يحجر عليه بل
 يصح ما مضى كان أو غائباً الا ان القاضى لا يحجر ماله لغيره الجوى واما ان القاضى حجر وان تصدق قبل

مطلب من كان يفتى ويبيع
 الناس الحاصل فيحجر عليه
 وينع من الاقتناء
 مطلب اذا بلغ عاقل لا يجبر
 تصدق فانه نافذ
 مطلب للقاضى بيع مال
 المدين في دينه
 مطلب محجور قال كان
 اقرارى حاله الحجر وقال
 المقر له انه قبله القول
 للمحجور
 مطلب لا يشترط لصفة الحجر
 حضور المحجور وقتها
 مطلب الصبي المحجور
 يؤخذ بماله
 مطلب لا يصح اقرار الصبي

العالم بالخبر تنفذ تصرفاته وهو بمنزلة ما لو حجر على عبده المأذون الغائب يصح الحجر ولا يصح قبل العلم اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن المحجور بالدين هل يظهر أثر حجره فيما اكتسبه بعد الحجر عليه
 فالحجوب نعم قاله فضيلان واذا حجر على المدين بعد ما حبس بالدين أو قبل يظهر أثر الحجر في ماله الموجود
 وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له بعد الحجر ويمنع هذا المحجور عن التبرعات ولو أقر لا انسان يدين لا يصح
 قراره حتى الغريم الذي حجر لاجله فاذا زال دين هذا الغريم تظهر حصة اقراره السابق وكذا لو اكتسب
 ما لا ينفذ اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان دين الاوّل فاعلموا تنفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقائه دين
 الاوّل اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في محجور ربا عتق ربه بيع محاباة فهل على القاضى ابطاله واذا
 قامت نعم فما فعل بالثمن اذا سلم له المحجور فالحجوب ما في الهدية وهذا نصه أما اذا لم يكن بيع رغبة
 فان كان فيه محاباة فان القاضى لا يبيع هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد روى المشتري عن
 الثمن وان قبض الثمن وكان قسماً عليه بغيره وهذا كله اذا كان الثمن قائماً فاما اذا قبض وهاك الثمن
 في يده فالقاضى يرد هذا العقد ولا يبيعه ثم لا يضمن المحجور للمشتري شيأ وان كان المحجور واستلم الثمن
 ينظر ان كان في البيع محاباة فان القاضى لا يبيع هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان ينفقه
 على نفسه أو حجته أو اعلام أو أذى كانه ماله فان القاضى يعطى الدافع مثله من مال المحجور وروى عنه في
 والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن بلغ رشيداً لو طلب ماله من وصيه فهل له أخذه فالحجوب نعم له
 أخذه في الخيانة التيم اذا بلغ بالثمن رشيداً لو ماله في وصيه أو واه فانه يدفع اليه ماله اه والله تعالى اعلم
مسئلت فمن بلغ غير رشيداً لو طلب ماله من وصيه فهل لا يدفع اليه حديثه فالحجوب نعم له لا يدفع
 اليه حتى يبلغ خصاوة من سنه فاذا بلغه يدفع اليه ماله عند أبي حنيفة تصرف فيه بغيره بغيره
 أبو يوسف ومحمد رجوع ماله تعالى لا يدفع اليه ماله رعت عنه وان بلغ سبع سنين أو تسع من مال يؤنس منه
 الرشد وان بلغ التيم فيه عند أبي حنيفة رجوعه الله تعالى تنفذ تصرفاته لا ترى الحجر على الحزب العاقل
 البالغ وعند صاحبيه رجوعه الله تعالى بعد ما حجر عليه القاضى لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضى يعطى من
 تصرفاته ما كان خير للمحجور وبيان مع فيما باع والثمن قائم في يده أو حوى فيما اشترى لان الاب والوصى
 يعطى من تصرفاته الصبي ما كان خيراً فكذا ذلك القاضى وان بلغ التيم فيه فغير رشيد يقبل أن يحجر
 القاضى عليه لا يكون محجوراً في قول أبي يوسف رجوعه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رجوعه الله
 تعالى يكون محجوراً من غير حجر وأبو يوسف رجوعه الله تعالى جعل الحجر بسبب السنه كالخبر بسبب الدين
 وذلك لا يكون الا بقضاء القاضى ومحمد رجوعه الله تعالى جعل الحجر بسبب السنه كالخبر بسبب الصبي
 والمجنون وذلك يكون بغير قضاء فكون محجوراً الا ان يؤذن له اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل
 الرجح في الحجر على السفه وعدمه قول صاحبين أو قول الامام فالحجوب نعم ان الرجح هو قول صاحبين
 بصفة الحجر على السفه فقد صرح في الغشائية من كتاب الحيطان بان الفتوى عليه وفي القسطنطيني أنه
 المختار وهذا الصريح في نقد على التصحح الا ترى كما ذكره العلامة قاسم أى ان ما جرى عليه
 أصحاب المتن من أنه لا يحجر على المرحوم التزاي بمعنى ان أصحاب المتن التزموا ذكر الصبي وهم في
 الغالب يشيرون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله فهو تصحح له التزاما واما عن الغشائية
 من أن الفتوى على قوله تصحح صريح في نقد على الا ترى هذا وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف
 في ان السنه لا يبيع ماله بغيره القاضى اه من التنقيح والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن بلغ
 ولم يملكه أرشيداً ثم سده فدفن اليه الوصى ماله ثم ظهر ربه فدفن به هل الوصى بالدفع اليه حديثه
 فالحجوب نعم في التنقيح قد صرح الأصوليون بان السفه من العوارض وقد نص أن الاصل في

مطلب لا يظهر أثر الحجر
 فيما اكتسبه بعد الحجر
 مطلب اذا بلغ المحجور بيع
 محاباة هل للقاضى ابطاله
 وماذا فعل في الثمن اذا
 استهلكه المحجور
 مطلب اذا بلغ رشيداً فله
 أخذه ماله من وصيه
 مطلب اذا بلغ غير رشيد
 لا يدفع اليه ماله
 مطلب الرجح في الحجر قول
 صاحبين والراجح قول أبي
 يوسف أنه لا يبيع قبل الحجر
 عليه
 مطلب هل الاصل الرشد
 أو السفه

الامثال اه من البرازية والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له بقرة تحت اعمى ولها لبن يتفقيه
 مالها فاعتدى رجل على الحمل فذبحه فبس ضرع اقمه ولم يبق له ابن شاذ المزمع فاجواب انه يفتن
 قعة البحر وتتصان الام قال الكهوى يتلاقى جميع الفتاوى غصب ولا ولساتها كنه حتى بس ابن اقمه
 يفتن الحمل وما تفن في البقرة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل غصب من آخر فرسا وسافر
 به ففقيه ماله كافي مكان غير المكان الذي غصب اقمه وكانت قيمته اقمه من قيمته في مكان الغصب فهل
 له طلب القيمة مع وجود المصوب بعينه **فاجواب** ان المالك حينئذ يفتن بين اخذ القيمة على سعر
 مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذها في بلدة الغصب وان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في
 مكان الغصب او اكثر فله اخذها دون القيمة اه من الثانية يلغى والله تعالى اعلم **سئلت** عن
 رجل في يده مقدار لا يتجاوز خمسة مزارع من ربح الارض في الاجرة فقال رب الارض انك اجرتني لياذني
 فلا جري وقال الاخر غصب او اجرتني لياذني فلا جري فيكون القول قوله منها **فاجواب** ان
 القول لرب الارض والاجرة كافي الله اه لا من التخلل في بدل منقعة الارض والاصل بدل ملك
 الانسان يكون له اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دخل دابة زرع فخرجها فضاء هل يضمنها
فاجواب انه ان خرجها وسافر اضمنها ولا لا فاداه ابن نجيم ونقله الصنوي والله تعالى اعلم
سئلت عن دابة رجل ذهبت بغير امواله ليدلا ونهارا واقتدت زرع غيره هل يضمنه مالها
فاجواب انه لا ضمان عليه حيث لم يرهاها قال في البرازية نقله عن الجامع الصغير دابة رجل ذهبت
 بغير امواله ليدلا ونهارا واقتدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صمته ولا عدوان الا على التلصق وقال
 الشافعيان لا يضمن وان نهارا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن غصب ارض وزرعها ونبت الزرع
 فهل للمالك قيم ذلك الزرع **فاجبت** بانه بامر القاصب يقع الزرع بغير الملك فان كان ابن يفتن
 بالمصوب منه ان فعل افاده الكهوى عن التلصقية والله تعالى اعلم **سئلت** عن غصب
 سكاك اعماعها وقسمت بكتيرة استعماله فعمدا كثيرا فاحشا فدل على هذا القاصب فيها حيث
فاجواب ان المختبرين اخذوا وطرحوا على القاصب وخذها كافي وتضمنه نقصان المسألة
 في التفرقة والله تعالى اعلم **سئلت** عن اخرج فرسان زرع فساكاهم الذئب هل يضمنها
فاجواب نعم يضمنها ان ساقها بعد ان ارحاها وان لم يسقها بعد لا يضمن على ما هو المختار وعليه الفتوى
 كافي الخلاصة والله تعالى اعلم **سئلت** عن اجني ذبح بقرة آخر وادى انه ايس من حياتها فهل
 يبل قوله ولا يضمن **فاجبت** بان هذا السؤال قدر قيمته الى الخير الى فاجاب عنه بما نصده في
 الاجني اختلاف تصحيح وتوى في الضمان وعدمه صح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين
 انه الاستحسان فله القول قول المالك في نفي الايمان بيمينه والينة على الذاب فاذالم يقيم وحلف المالك
 ضمن قيمته يوم الذبح والقول في القيمة للذاب بيمينه اه والله تعالى اعلم **سئلت** ساقول لكم في قاض
 له ترجان يسجد له مائة مائة من مائة من ارباب المصالح فامر ان ياخذ من انسان مقدرا من المال
 فاختذه الترجان فهل يكون الضمان على الترجان **فاجواب** نعم يكون الضمان عليه لعدم جهة
 الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر لاسباب اذا كان المأمور لا يخاف منه لو لم يقتل امره
 او كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا فاداه في الخير والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن رجل هدم جدار غيره فالحكم **فاجواب** ما في نصبة الفتاوى وهذا انه من هدم جدار غيره
 تقوم الدار مع جدرانها او تقوم بدون الجدار فيضمن ما فعل بينهما وفيه ان المشايخ تكلموا في معرفة
 نقصان الارض قال بعضهم ينظر بكم ثوابه قبل الزراعة وبعدها مقدار التفاوت نقصان الارض اه وفي

مطلب بقرة تعاد قمتي
 اجني على العمل فذبحه
 فبس ضرع اقمه ماله الحكم
 في ذلك
 مطلب غصب فرسا وسافر
 به ففقيه له مال الخ
 مطلب قال رب الارض انك
 اجرتني لياذني وشالفه الاخر
 فاقول لرب الارض
 مطلب اخرج دابة من زرع
 وسافر اضمنها
 مطلب اقتدت دابة واقتدت
 زرعها لا ضمان على مالها
 مطلب زرع ارض غيره
 يا حمره المالك بتفريخ
 الارض الخ
 مطلب غصب سكاكنا
 فقصت استعماله كان له
 لتجار الخ
 مطلب اخرج دابة من زرع
 وسافر اضمنها
 مطلب بقرة الغير وتوى
 انه ايس من حياتها الخ
 مطلب في قاض له ترجان
 يسجد له المصولات الخ
 مطلب من هدم جدار غيره

المر عن شرح النقاية ان شاء غصنه قعة الحائط والنقض الضامن وان شاء اخذ النقص وغصنه النقصان
 وليس له ان يجيره على البينة كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال اه والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن اقر زرعته بدار مال غصنه وهي خراب ثم عمرها بانه لم يترك هذه الدار واذا فاذي الابن ان
 العمارة اوت واذت الزوجة انها كادوا لم يتركها فكيف الحكم **فاجواب** ان العمارة للزوجة ان كان
 الزوج عمرها لادنها وتكون النقطة دناءة عليها وتفرم المرأة خصه الابن وان كان الزوج عمرها
 لنفسه بدون ادنها فالعمارة ميراث تفرم المرأة نصيب الابن وتسلم كل العمارة لها اه من الثانية والله
 تعالى اعلم **سئلت** عن ارض بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن شريكه وسقاها وازرع لم يدرك هل
 للشريك قلعها **فاجواب** ان للشريك ان يقاسم الارض فما وقع في نصيب الزارع اقره وما وقع في
 نصيب الاخر فاداه وغصنه ما دخل الارض من النقصان بذلك اه من النصبة معز بالعمارة والله تعالى
 اعلم **سئلت** عن القاصب اذا رجع المصوب فله عند المودع فهل الضمان على القاصب او المودع
فاجواب ان المالك مختبر بين القاصب والمودع اما القاصب فلهما واما المودع فله نصيبه منه ولا
 ضمانا له كنه ان لم يمل انه غاصب رجع على القاصب فولا واحد وان علم فكذلك في الظاهر وحي ابو
 السراقة لا يرجع اليه اشارت عن الاثمة كذا في الهامة درر والله تعالى اعلم **سئلت** عن تصرف
 في ملك غيره ثم ادعى انه كان بانه فاقول بان **فاجبت** بانه ان القول للمالك قال في الدر المختار نقله عن
 القصة تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان بانه فاقول للمالك الا اذا تصرف في مال امر اتمه كانت وادعى
 انه كان باذنها وانكر الوارث فاقول للزوج اه والله تعالى اعلم **سئلت** اذا كانت العين للمصوب
 قاعة في يد القاصب هل يجب عليه رد هبتها **فاجواب** نعم يجب عليه رد هبتها قال في التنوير
 ويجب رد عين في مكان قصبه ويبرأ رد هوائه لغير علم المالك او من له ان هلك وهو مني وان انقطع المنزل
 فقيته يوم الخصومة وجب القيمة في القبي يوم غصبه اه والله تعالى اعلم **سئلت** فغن غصب ارضا
 فبني فيها او غرس وكان البناء اكثر قيمة من الارض باضعاف فهل يؤمر القاصب بقطع بناءه او غرسه
فاجواب ان في المسألة اختلاف فذهب الكرخي في هذه الصورة الى ان القاصب يضمن صاحب الارض
 قيمتها قال في الدرر وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او غرس يضمن صاحب الارض قعة الاقل والاصل ان
 المصوب لا يشترط له الاخذ اه مختصر اقل ان يابن في حواشي فقهاء السادة اكثر يضمن القاصب
 قعة الارض ولا يؤمر بالقلم وهذا قول الكرخي قال في الهامة وهو وفق لمساكن الباب لكن في العمادة
 ويضمن نفق بجواب الكتاب اتباعا لما اخذناه فانه لم يتركه كونه اى من انه يؤمر بالقلم والرد الى المالك
 محال لقول الحامدية عن الاثري لا نفق بقول الكرخي صرح به المولى ابو السعود المفتي قال بالامر
 بالقلم اثنى شيخ الاسلام على اثنى مفتي الروم اخذ من فتاوى ابو السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب
 فان فيه مسد باب الظلم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ذبح شاة غيره ثم جاء مالها وهي مذبوحة
 في الحكم في ذلك **فاجواب** قال في التنوير فان ذبح شاة غير مطرحتها المالك عليه واخذ قيمتها او
 اخذها غصنه نقصانها اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له ارض بيضاء معدة للاستقلال
 زرعها اجني بدون ان صاحبها واستغلها ولم يكن بالقرية التي بها الارض المذكورة وعرف نصف الزرع
 او ربعه مثلا فهل على الزارع اجرتها اخذ **فاجواب** نعم عليه اجرتها كما اثنى بذلك في الحامدية
 هذا وما اذا كان يعمل الارض عرف بالانصف او نحوه اعتبر العرف قال في الدر المختار ولو زرع ارض الغير
 بغير اذنه يعتبر العرف فان اذنه او انصافا او ارباعا اعتبر والا فالتأجير للزراع وعليه اجرم مثل الارض
 وما في الوقت فجب الحصة او الا بر كل مال فهو لرب الله وقد اطل صاحب التفتيح الكلام في تحقيق

مطلب فغن عمرو ذروجه
 مطلب في ارض بين اثنين
 زرعها احدهما
 مطلب غصب او رجع ملك
 ظالم المالك مختبر الخ
 مطلب تصرف في ملك غيره
 وزعم انما كان
 مطلب يجب رد المصوب
 بعينه اذا كان غصنا
 مطلب غصب ارضا فبنى
 فيها
 مطلب ذبح شاة غيره فجاء
 صاحبها وهي مذبوحة الخ
 مطلب في ارض معدة
 للاستقلال زرعها اجني الخ

هذه المسألة ثم قال فالجواب أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض ملكا
أعدها له الزرع اعتبر العرف في الحصة كان غرة عرف والا فإن أعدها لغيره فالجواب كماله الزرع
وعليه أجره ما حال بها ولا فإن انتقص فعليه الغنصان والأفلاحي عليه وان كانت وقفا فإن كان غرة عرف
وكان أنفع اعتبر والأفلاحي المثل وكذا لو كانت أرض يقيم أو لم يقيم اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن غصب جارا فخرج عنده في الحكم فالحجوب ما في البرازة فخرج الجار للمصوب في الغنصان
أن كان عشي مع العرج عن النقصان وأن كان لا عشي أصلا ضمن القيمة كالقطع اه والله تعالى أعلم
سئلت عن ركب جارا غير فعليه ثم زال العيب فهل له الرجوع عما ضمنه في العيب المذكور
فأجبت قال في التمتع عن ماوى الزاهد ركب جارا غير فعليه ثم زال العيب فهل له الرجوع
بعض اه والله تعالى أعلم **سئلت** فحين هدم جدار نفسه فأنه لم يدم بسبب ذلك جدار غيره فهل لأصان
عليه فالحجوب نعم لأصان عليه قال في البرازة هدم داره فأنه لم يدم بذلك جداره لا بعض اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثوب ثوب رجل فغصبه صاحبه ففقط في الحكم فالحجوب
أن المثلث ضمن نصف الثوب قال في المختار نقل عن التارخية ثوب رجل بالثوب فغصبه صاحبه
فأنفق ضمن الرجل نصف الثوب اه وفيه فروع لطيفة فغصبها ثم قام فأنفق ثوبه من جلوس رجل عليه
ضمن الرجل نصف الشئ وعلى هذا التكليف مات دابة رجل في دار آخر أن جدارها فغصبه جداره المالك
والأفلاحي قال ما شاعرا جهم الله تعالى الغنصان إذا لم يظفر بالمالك عيبا المنصوب إلى أن
ينقطع وجاؤه فغصبه إن شاء بشرط أن ضمن أن لم يضره صدقته والأحسن أن يرجع ذلك إلى الأمام
لأنه تدبير أو ربا في مال الغائب اه والله تعالى أعلم **سئلت** فحين زرع أرضه له هذه الشاة
وهي لغيره لا أتم فهل يكون ضمانا على المأمو والذراع الحجوب نعم يكون ضمانا على الذراع علم
أولا لكن إن علم لا يكون له حق الرجوع والاربع اه عنده وفي البرازة أمر أجبره من الشاة
فأنه كره فأنزل منه ضمانا على الآخر وان يغمره فالحجوب على الرأى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن بعض ذراع آخر فغصب الآخر ذراعه ففقط أسنان العاض وذبح لحم ذراع
المعضوض في الحكم في ذلك **فأجبت** بان الأسنان هدر والعاض يضر أرض الذراع فأفاده في
الحاقية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل لكل منها حرة فغصبها ما في الطريق فتدحرجت
أحدهما على الأخرى فأنكسر تاجها فكيف الحكم فالحجوب أن كلا منهما يضر للأخرى جرحه
كافي الخاتمة **سئلت** عن رجل تعاقب رجل ونحاه ففقط من التعلق بشئ وضاع هل ضمن
المتعلق فالحجوب نعم ضمن التعلق قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن سقط
بقرب من صاحب المال وصاحب المال براه ويكفيه أن يأخذ لا يكون ضامنا اه من الخاتمة وأفتى
بالضمان في الحامدية وعزاه إلى العمادية والقصولين قال منقطعوا ينبغي أن يكون القول بالمتعلق في
قوله ما سقط وكذا لو أنكر السقوط أصلا لم يبرهن الآخر قال المنقر رجه الله تعالى الغنصان عبارة
عن ابتاع الفعل فيما يكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به ما من غير فعل في الحول لا يصير
غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يملكه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك من
اللوأى حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلا حتى ضاع ماله
لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وإذا حال بين رجل وأملا كحتى تلفت لأصان عليه ولو
فعل ذلك في النقول ضمن وإذا وقف بجنب دابة رجل ومنع صاحبها من ساحتها كحتى لا يضمن وأوضع
من هذا إذا قبل صاحب المال وقته ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن **فوفي التجنيس** كرجل أراد أن
يسقي زرع قنعة انسان حتى فسد زرع لا يضمن قال المتق وجه الله تعالى مقتضى هذه الفروع أن

تقيد ما لتألف الوافع المتعلق فلا في الباطن تأمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هرب
أمر آخر رجل ما يلزمه **فأجبت** بأنه يلزمه التعزير لانه يكون في كل مبيعة ليس فيها معة مقرر
كافي الخاتمة وفي النكاح من خدع أمره غيره حتى فرق بينهما وبين زوجها حبس حتى يردّها أو
يموت في الحبس اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع إذا غصب منه المودعة هل على الغنصان
مع الغاصب فالحجوب نعم كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ركب فرس صدق له
بغير إذنه إلى مكان مع من يرجع وردها إلى مكانه أو في أخذ ذلك النهار ماتت فرسها ماتت بسبب
الركوب وان ضمانها على الركب وأنكر الركب أنها ماتت بسبب ركوبه فهل لا يلزمه الضمان
فالحجوب لا يلزمه الضمان إلا سببه تشبه عليه عا القاء المذبح والقول قوله بعينه أنها ماتت بسبب
ركوبه فأفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع أذن دابة ما إذا يلزمه فالحجوب
أنه ضمن النقصان كافي جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ ثوب غيره من داره ولبسه
بغير أمره ثم رده إلى مكانه هل يبرأ منه أم لا فالحجوب أنه يبرأ استحسانا وكذا لو أخذ دابة من دار
ربها ثم ردها إلى مكانه يبرأ من ما من جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** عما إذا وقع بريق في
مخلة فهدم رجل دار غيره بغير أمره حتى لا يبرأ له الحريق فهل يلزمه الضمان فالحجوب نعم يلزمه
الضمان لما أتلف مال غيره من بادن السلطان أو أتلفه مال الغير لكن يبرأ من بريقه ولا يلزمه
كل ما يطرأ بأخذه ما لم يغير أمر صاحبه كذا في الجملة عن الولوية والله تعالى أعلم **سئلت**
لو غصب انسان عبدا أو رطباً ثم طبعه صاحبه بعد انقطاعه من أيدي الناس فهل يضمن حينئذ قيمته
فالحجوب نعم يضمن قيمته يوم النقصومة عند أي حنفية رجه الله تعالى وعند أبي يوسف يوم الغنصان
وعند محمد يوم الانقطاع كذا في الجملة عن الوينز وقد أفتى هو بالاول أعني قول أبي حنيفة والله تعالى أعلم
سئلت فحين زرع أرض نفسه جارا رجل آخر وزرعها أيضا بغيره وقاب الأرض قبل نبات الاول
أول قلب وسقاها فابتدأ البذر فلان يكون الثابت فالحجوب أن الثابت يكون للثاني عند أي حنفية
رجه الله تعالى عليه فمعة بذر الاول مذكور في أرض نفسه كذا في الجملة عن التارخية والله تعالى أعلم
سئلت عن جماعة مسافرين قنات أحدهم في الطريق فباعوا أمتعتهم وصرقوا من الثمن في تهميزه
ودفعه وأخذوا الباقي إلى ولده فهل لا يضمنون فالحجوب قال في الأشياء مات بعض الزففة في السفر
فباعوا قناته وقتله وجهه زرعته وروا البقية إلى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
استحسانا وهي واقعة أصحاب محمد اه **فروى** عن جماعة من أصحاب محمد بن الحسن رجه الله تعالى
صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه عن أبيات واحد فأنفقوا ما كان معه فباعوه فلما وصلوا
إلى محله قالوا له ذلك فقال لو لم يفعلوا ذلك لم يتكروا فأنفقوا والله يعلم المفسدين المصلح اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيع الجرار ويخوهم من أنواع الغنار فجاء رجل يشتري منه
فرع جرة بدين البائع ليظهرها فوقع من يده على غير ما فكرت جرة امتددة وانكسرت هي أيضا هل
يضمن هذه الرجل جميع ما تلف فعله فالحجوب أنه يضمن غير ما أخذها بالدين وأما هي فلا يضمنها
حيث أخذها بالدين ربه قال في الخاتمة ولو أن رجلا تقدم على خراف يبيع الخراف فأخذ غنارها بدينه ليظهر
فيها فوقع من يده على غنارها أخرى لا يضمن قيمة المأخوذة لانه أخذها بدينه يضمن قيمة ما سواها
لأنه ما تلفت بدينه بغير إذنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أتلف لاخر أحد زوجي نعل
فهل يضمن ما أتلفه فقط فالحجوب ما في الخاتمة رجل أتلف على رجل أحد صراري باب
أو أحد زوجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه الصراري الآخر ويضمن قيمته اه والله تعالى

مطلب فحين هرب امره غيره
مطلب غصبت من المودع
الودعة على المصومة
مطلب ركب دابة صدقه
وردها ماتت هل يضمن
مطلب قطع أذن دابة مثلا
ما إذا يلزمه
مطلب أخذ ثوب غيره بغير
إذنه ثم رده الخ
مطلب وقع بريق في مخلة
فأفاد رجل دار غيره حتى
لا يبرأ له الحريق يضمن
مطلب غصب ثوب وعقب
ثم انقطع من أيدي الناس
كيف الحكم
مطلب زرع أرض نفسه
فرعها آخر بغيره الخ
مطلب مات في السفر فباع
رقاقه متاعه وجوزوه
من ماله وجعلوا الباقي للوارث
مطلب رقع جرة لينظرها
فوقعت فكسرت جارا
مطلب أتلف أحد زوجي
خف ما إذا يلزمه

الشعنة بالانحياز يأخذ الدار المشفوعة بالتراضي بان يسلم المشتري رضاه أو يفسد القاضي من غير
 أحد وقادته أنه إذا مات الشفع بعد الطلب قبل التسليم لم يورث عنه اه قال في
 جيم الانهر وحاصل أنه تلك العقار المشفوع بها أحد الأمرين إما بالانحياز إذا سلمها المشتري رضاه أو يفسد الحاكم
 من غير أحد اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن شفعين وأب وشهد ثم أنوطب الخصم وشهرا فأكتر
 هل تبطل شفعته فالحجواب نعم إذا أخرجه بعد الطلب بشهر لا بعد شهرين بطلت شفعته وعليه متى في
 المحلة وهو قول محمد رحمه الله تعالى قال في الجمع الفتوى اليوم على أنه إذا أخرجه شهرين بطلت شفعته
 الشفعة تعتبر أحوال الناس في قصد الأضرار بالغمر وفي المحط واللاصة ومنه الحق ومختارات النوازل
 والفتوى على قول محمد اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الشفع إذا وجد الشفع عيبا فهل له
 الرجوع على المشتري فيكون كالمشتري في البيع فالحجواب قال في الهندية لا عن مجمع الانهر وصفتان
 الاختصاص بطلت شفعته حتى ثبت بها ما ثبت بالشرع أو انحصار الرتبة والعيب اه والله تعالى أعلم
مسئلت عن الشفع إذا قال أخذت نصفها هل يكون تسعها في الشفعة فتبطل شفعته فالحجواب
 مافي الجمع ولا يعمل بهي أيا وصف قوله أخذت نصفها تسعها أو خالفه محمد قال شارحه وفي المحط الأصح
 قول محمد اه ومنه في غير الأفعال وشرحه وفي الحاشية قال للمشتري سلم نصفها فبطلت شفعته
 شفعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليما اه يعني إسقاطا لا في كافي المختار فكان
 قلت صحح العلق في الدر المختار بان أحد الشرطين لطلب النصف بناء على أنه يتحقق فقط بطلت
 شفعته إذا شرطه حتى أن يطلب الكل كما بسطه الزبلي وهذا ظاهره بفاي سابق عن الجمع **قلت** في
 أصاب الحق ابن عابد بن وجه أنه تعالى بان المراد بالطلب طلب النصف والأشهاد لا بد منه أفعان
 الجمع يحمل على ما إذا طلب أخذ النصف بعد ما لا منافاة اه والله تعالى أعلم **مسئلت** هل يشترط
 لصفة القضاء بالشفعة إحضار الشفعين الثمن وقت الدعوى فالحجواب لا يشترط ذلك قال في الكثر ولا يلزم
 الشفعين إحضار الثمن وقت الدعوى فتحوزه المنازعة وان لم يحضره إلى مجلس القاضي وعن محمد لا يقتضي له
 ما أحق يحضر الثمن وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة احتراز عن قولي الثمن وجه الظاهر أنه لا يجب عليه
 إلا جده القضاء لا نه قبل القضاء غير واجب لإبطال العمل لغيره انما يلزم إحضار الثمن بعد القضاء أي
 بعد قضاء القاضي بالشفعة اه مع مزيد من شارحه للعيني زاد في الدر المختار وللمشتري جسد الدار لم يقض
 عنه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الوكيل بالشرع إذا اشتري وقضى البيع وسلم إلى موكله فباعه
 الشفعين أو إلى الوكيل وطلب منه الشفعة هل يصح طلبها منه فالحجواب لا يصح والحال هذه وفي
 الولوالجية حسمها في رد المختار ما نصه الوكيل بشره الدار إذا اشتري وقضى فطلب الشفعين الشفعة
 منه ان لم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل جمع وان سلم لا يصح الطلب وتبطل شفعته هو المختار اه قال في الرد
 ومنه في التارخية والفتية ولعل وجه السطو ان الوكيل بعد التسليم لم يبق فيه مال من النقص وهو الموكل
 فصار موثرا للطلب بطلبه من غير خصم مع القدرة على الطلب من النقص اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
 ما لو اشترى في دار الوقت إذا بيعت هل ثبت فيها الشفعة للدار للأصق فهاي جابيت لا شفعة فيها على
 التور وشرحه للعلاق لا شفعة في الوقت ولا اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن شفعين بالبيع وبيع في
 مجلس علم بالبيع قدر ربع ساعة ثم أناب بالشفعة قبل قبضه من ذلك المجلس هل تبطل شفعته
 فالحجواب أن في بطلان ما بالآخر وهو في مجلس العلم بالبيع خلافا لقال في جواهر الفتاوى أنه على الفور وعليه
 أرجح قال في الدر المختار وطلب الشفعين في مجلس علم من مشتري أو رسوله أو عدله لا يصح والبيع وان
 استند المجلس بالخبرة هو الأصح دور وعليه الثبوت خلافا لقال في جواهر الفتاوى أنه على الفور وعليه
 الفتوى اه قال في الرد وله خلافا لقال في جواهر الفتاوى الخ أشار إلى عدم اعتباره لمخالفته لظاهر المتن

لكن هذا القول مناسب له من طلب الواتبة ولما أهر الحديث الثاني يعني قوله عليه السلام الشفعة
 لمن وانما أي طلبها في وجه السرعة وظاهر الهداية اختياره ونسبه إلى عاقبة المشايخ قال في التشرع لالة
 وهو ظاهر الراجح حتى لو كانت هبة بغير عذر ولم يطلب أو تكامل بكلامه بطلت شفعته كما في الحاشية
 والزبلي وشرح الجميع اه وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح ومع كونه ظاهرا
 الرواية قد قدم على ترجيح المتن منهم على خلافا لأنه ضمنى اه وقد ذكرنا مسائل كثيرة على ما مشي
 عليه في جواهر الفتاوى منها أنه لو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه وقراء إلى آخره بطلت هداية
 ومنه أنه لو سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة أن يثبت بيع الخطبة لا تبطل والفتية اختلافي المشايخ
 ولو أخبر في التطوع عقبه له أو بعد أو سنا فاختار أنها تبطل لان أم ما بعد الفجر أو بعد في الصحيح ولو سنا
 تبطل ولا تبطل أن أم القبلية أو بما سلاعه على غير المشتري بطلها ولو عليه لا كالوصح أو جمل أو تمت
 عاظم أو جمل أو تارخية أي على رواية اعتبار المجلس ككفاية وشري لالة اه والله تعالى أعلم
مسئلت عن عمل البيع دون الثمن فالحجواب هل لا تبطل شفعته **مسئلت** في الجابيت بانه لا تبطل حتى
 بعث الثمن كافي الحاشية والخاتمة وغيرهما وصاروا الحاشية أخيرة فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
 كافي كذا في المستورمت ثم علم أن أباهما زوجها من فلان مع زوجها اه قال في الرد وبني المنصف
 الفخراني في فتاويه فليحفظ اه والله تعالى أعلم **مسئلت** فمن طلب الشفعة أو الشفعة مع كونه
 هل تبطل شفعته فالحجواب أنه هو ما يمكن من طلب الشفعة على الباقي ان كان للبيع في بدء أو
 على المشتري لو كان قد قبضه أو وجد العقار للبيع ولم يشهد بطلت شفعته فلو ضرب بشفعة وهي إلى
 المحكمة أبقاه وطلب منه القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفعين في طريق الخ فطلب طلب الواتبة
 ويخرج من طلب الشفعة وكذا لا به أو وجد أو يرسل رسولاً أو كذا بان أمكن فإن لم يفعل ذلك مع إمكان
 ما ذكر بطلت شفعته وذلك كله منهم مع صاع على طلب الشفعة أو لا ما به متى أضررت عنه مع إمكانه
 بطلت شفعته والطلب عند القاضي متنازع عن الطرفين في طلب الدار بغير الشفعة أو إذا قدمه عليها وعلى
 أحدهما بطلت شفعته وأسس في هذه الاختلاف بين أفتائهم ما لم يقلوا للمشتري أنه لم يطلب الشفعة
 حين اقتضى وقال الشفعين طلبت كان القول قول المشتري بحذف بالله أنه لم يطلب حين اقتضى صرح به في مخ
 العقار فلا عن الحاشية إذا ذه في الخبرية والله تعالى أعلم **مسئلت** عن شفعين شفع الجوار فأنه يكر
 المشتري أن تكون تلك الدار التي يريد الشفعة بها مأكلة فاقى الشفعين بشاهد من شهد بانهم اه هل يكفي
 ذلك في ثبوت الملك في الحال فالحجواب أنه لا يكفي ذلك بل لا بد أن يقولوا أنها ذلك هذا الشفعين قبل
 أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له إلى الساعة ولم يعلم أنهم خرجت عن ملكه فلو قالوا أنهم لهذا الجوار
 لا يكفي كما في المحط أقاده في الرد فعلا عن القوساني والله تعالى أعلم **مسئلت** فمن ادعى الشفعة
 بجواره له فيما أسهم فاسكر المشتري أن يكون له فيه شيء فكيف الشفعين بامتلاك الاسم في الدار
 الجاورة التي يريدان شفعها فاقى بحجة تضمن أقرار اناس معلومين باسمه معدودة الشفعين في الدار
 المذكورة هل يكون له بذلك الشفعة **مسئلت** في الجابيت بانه لا شفعة له بذلك لان الأقرار حجة قاصرة لا تعم
 الناظرين المذكورين إلى المشتري فلا يبعد هذا الأقرار في حق هذا المشتري قال الحق ابن عابد بن وجه الله
 تعالى رأيت بخط شيخ مشايخنا من الأعلام عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقرب دار لا تحرمه سلمه بيعت دار
 بشفعة لا شفعة لأقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اه أي لان الأقرار حجة قاصرة وقتضاه
 أن لا شفعة للآخر أيضا فمأخذ له بأقراره تأمل اه كلام الحق ابن عابد بن وفي طرحة هو مشعره ماله
 مانعه وفي المتن عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشفعين بعد بيع الدار التي فيها الشفعة ذار هذه
 إفلان وقد بيعت ما به من شفعة وقال هذا في وقت بيعه دعى إلى أشد الشفعة لطلب الشفعة قال لا شفعة له ولا

مطلب علم بالبيع دون الثمن
ولم يطلب لا تبطل شفعته

مطلب ترك طلب الاشهاد
مع التحسين بطلت شفعته

مطلب لا بد في الشهادة تلك
لدار الشفعين أن يقولوا انها
ملك هذا الشفعين الخ

مطلب أنكرا الشفعين عليه
ملك الشفعين للداوقا
الشفيعين بشهادة اقرار
أناس له الملك لا تكون له
الشفعة

مطلب أن يطلب الخصومة
شهر بعد الطلب بطلت

مطلب وجد الشفعين
بالشفوع عياله الرد

مطلب لو شفع في نصف
البيع على تبطل شفعته في
الكل

مطلب لا يشترط لصفة
القضاء بالشفعة إحضار
الثمن

مطلب في حكم طلب الشفعين
الشفعة من وكيل الشراء

مطلب لا شفعة في الوقت
ولا له

مطلب علم بالبيع فترأخي
ثم شفع وهو في المجلس قبل
قبضه هل تبطل

للمتولي تارة ثانية اه وفي الهدية دار في مدخل اقزام الاخر فبعت بغيرها دار فطلب المتولي الشفعة فلا
 شفعة له حتى يقيم البنية ان الدار داره كذا في محيط الدرسى اه وقد وقعت هذه الحادثة في محروسة
 نفس طر ايس علي يد القاضي محمد سالم افندي وهو الذي سألني عنها فذكر عنقضي هذه الفتوى على مدعي
 الشفعة فامتد لا على تحفظ او تخلف في عدو او صار بطل اسائه في شأني في كل محاسن ولم اقله الا بقولي
 بحسب الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وفيه درسدنا عمر من الخطا برضي الله عنه
 حيث قال ما ترك الحق امر من صديق وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى تحكم ولك فيما تسمع بينهم
 ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما بنادي على هذا الساخط بعدم الاعان او بضعفه
 فسأل الله تعالى السلامة والله تعالى اعلم **مسئلت** في دار مشتركة بين جماعة عاقد احد منهم نصيبه منها
 بغير معلوم مع صرة فلو س اشترى البهاوق العقد وجعل قدرها وبعد ان قضى المشتري فترقت على
 الحاضر في الخامس فاراد احد الشركاء الشفعة على المشتري فهل له ذلك **الجواب** ايس له ذلك
 لان الثمن معلوم حين العقد ويجوز حين الشفعة وجهه الثاني فتح الشفعة كذا في الدرر وغيره من
 الاعتبار والله تعالى اعلم **مسئلت** في غائب مع البيع وعلم المشتري والغن وطلب طاب الموائمة ويجز
 عن طاب الاشهاد حيث لم يكن معه احد من المتبايعين ولا البيع ولم يحدرك الا بركه بذلك ولا رسولا ولم
 يتمكن من ارسال كتاب قول لا تبطل شفعته لا معلوم **الجواب** نعم هو معلوم ولا تبطل شفعته
 كما في الخاتمة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ثلاثة اشترى كذا في عاقد فباع احد منهم مناه لاحد
 شركه وسكنه اشترى كذا في عاقد فباع احد منهم مناه لاحد **الجواب** نعم لا تبطل شفعته ولا تبطل شفعته
 ايس له شفعة والحال هذه **الجواب** ايس له شفعة والحال هذه **قال** في الشفعة لو كانت دار مشتركة
 بين ثلاثة فباع احد منهم حصته منهم من احد شركه فاشترى امانته لنفسه بالاصالة او غيره بالوكالة
 فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه او غيره ولو كان الثالث
 جارا فقط فلا شفعة له لان المشتري يخلط فيقتد على الجار وفي القنية اشترى الجار دارا والجار آخر فطلب
 الشفعة وكذا المشتري فهو من انصاف لا يمتنع ما قال ابن الصنع فقول وكذا المشتري أي اذا طلب
 ولم يرسل الشفع الاخر وعلى هذا الوجه انما شفع ثلثا واربع فاربعا ثم تنقل عن الظاهر بقول
 المشتري كذا الجار كان نصفه الله بالشفعة والنصف بالثراء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فمن له عاقد
 فارد بيعه فاسقط الجار شفعته فقبل البيع قول اسقط **الجواب** لا تسقط بالاسقاط الحق قبل ولا يصح
 في حق الشفاعة وبطلان اسقاطها بعد البيع فقط بخلاف تسليطه لغيره لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح
 وبعده تسقط بالاسقاط علم بالسقوط ولم يعمل لانه لا يبعد بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه
مسئلت في مشتركي او غرس في عاقد الذي اشترى ثم شفع عليه الشريك الجار هل ياخذ
 الشفع بالثمن وبقيمة البناء **الجواب** نعم **قال** في المهر وبقيمة الشفع بالثمن وبقيمة البناء والغرس
 مقولون لو بني المشتري وغرس أو يكاف الشفع المشتري فلهما أي البناء والغرس اه **قال** في الدر
 وعن الثاني ان شاء اخذ الثمن وبقيمة البناء والغرس أي بغيره في البناء والغرس بثبوت ملكه فيه
 ابن عابدن قوله وعن الثاني الخ فلا يكاف المشتري القاع لانه ليس بعتق في البناء والغرس أي بغيره في البناء
 بالثمن فلا يعمل باحكام العدوان الذي هو القاع ط وقوله وبقيمة البناء والغرس أي بغيره في البناء
 مقولون نهاية عن شرح الطحاوي اه وكتاب الحلة على قول الثاني فيكون هو المقول عليه لا الممر
 السلطاني بالعمل بعباده والله تعالى اعلم **مسئلت** عن بيع بايع والتم والمشتري وسكن في بواب
 بالشفعة هل تبطل شفعته **الجواب** نعم تبطل شفعته بترك الوائبة **قال** في شرح الملقى وتبطل بترك
 طاب الموائمة بان لا يطالب في مجلس العلم بالبيع أو ترك طاب التقرير عتار او ذي لا الاشهاد عند

مطلب في البيع بغير معلوم
مع صرة اشترى بها

مطلب في غائب يجز
الاشهاد وانه معذور

مطلب اذا كان المشتري
خليفة او شفعة لغيره عليه

مطلب لا تسقط الشفعة
بالاسقاط قبل البيع

مطلب في مشتركي او
غرس ثم شفع عليه شريك
أوجار

مطلب تبطل الشفعة بترك
الموائمة

طاب الموائمة لانه غير لازم اه **قال** في الشفع واعلم ان الشفع بطلب ثلاث مرات الاولى حين علمه
 بالبيع فور او يسمى طاب موائمة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت شفعته والاشهاد فيه ايس بل لازم كافي
 الهداية وغيره واما في الدرر فهو كذا او شفع في الشرب لانية نعم وشفعه بخافة الجرد **قال**
 التمساني يجب الطاب وان لم يكن عنده أحد كذا لا تسقط الشفعة بانه لا يمكن من الحلف عند الحاجة كما
 في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيه بغيره لوصفة المشتري كافي الاختيار وغيره والمرة الثانية ان يطالبها
 عند البائع لو العاقد في يد أو عند المشتري مطلقا وعند العاقد يسمى طاب اشهاد وطاب تقرير ورأس له
 مدة خاصة بل بغير ما عقر من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة وظاهر كلامهم ان الاشهاد هنا
 شرط لكن **قال** في الخاتمة انما هي الثاني طلب اشهاد لا يكون الاشهاد شرط بل لكونه اذ ان الطاب عند
 جرد انحصار وجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء ولو وجد عند طاب الموائمة كفاء وقام مقام الطابين
 كذا كره العلائي والمرة الثالثة ان يطالب عند القاضي ويسمى طاب عليل وخصوصه وهل له مدة تبطل
 بالتأخير عنها فله خلاف فيا قري بواو هذا الطاب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاء لقوله في
 التبرير ويستقر بالاشهاد وقلنا بالاختيار للتراضي أو بقضاء القاضي وهاهنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي
 ما في الخاتمة اذا سمع الشفع بيع الدار فسكت فلو لا تبطل شفعته ما لم يسلم المشتري والتم كذا كذا
 استؤمريت فبكت ثم علت أن الأبز وجها من فلان صرح بها اه كلام الشفع والله تعالى اعلم
مسئلت في الشفع اذا سافر المصلحة البيعة من المشتري هل تبطل شفعته **الجواب** ايس هذا
 السؤال يرجع الى حادثة افندي فاجاب عنه عاصمه نعم تبطل بالمساومة بعبا واجارة كذا كره في الملقى اه
 وكتب ابن عابدن قوله ان استاجرها أو ساومها أي بعد علمه بالبيع كافي المراج ونقل عن التتارخانية
 مانعه اشترى دارا فساوم الشفع داره وقد اشهد على طابه فبطلت شفعته اه فلهذا يقدح قولهم انها
 تبطل بالمساومة فيكون معناه انها تبطل بغير الاشهاد ويؤيده قولهم انها استقر بالاشهاد فلا تبطل
 بعده بالسكون ان ان يسقطها بالساو والله تعالى اعلم **مسئلت** عن أحد الشفع اذا اسقط حقه
 في الشفعة فهل لباقيهم أخذ الشفع كمالا **الجواب** نعم **قال** في الدرر اسقط بعضهم حقه من الشفعة
 بعد القضاء فلو قبله فلن يبق أخذا لكل وال لازمة لا سيما القضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب
 الاخر بغيره اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن اشترى حصص في عاقد فقام عليه شفع فتقابل
 المشتري مع البائع البيع بقصد ابطال حق الشفع فهل لا تبطل شفعته **بالاقتالة** **الجواب** لا تبطل
 شفعته **بالاقتالة** **قال** في الطبرية الاقتالة لا تمنع اخذ الشفعة لانها بيع في حق الشفع فباخذها به الاقتالة
 بالشفعة وقد عرفت عواصم على باب الاقتالة ان البيع لو كان عاقد قبل الشفع الشفعة ثم تعا بالاعتق له
 بالشفعة لكونه انما يبيع في حقه كانه اشتراه منه الحاصل ارا الاقتالة فوجب للشفع حق الاخذ
 بالشفعة عند أي خضعه رجح الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في البيع معها لا شفعة حيث
 فوفرت شرائط الطاب اه **مسئلت** عن بيم لا ور بيع عاقد له فبطلت شفعته هل له الاخذ
 بالشفعة عند بولونه ولا يمنع عدم المبادرة في حال صفه **الجواب** نعم ان الصبي اذا لم يكن له أب ولا جد
 ولا وصي فهو على شفعته الى أن يبلغ بالغ ذل فله الشفعة واذا انصب القاضي له وضاف له الاخذ بالشفعة
 له قبل بلوغه **قال** في الطبرية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن قام بالشفعة على مشتري عاقد فاجابه
 الذي عليه بانكار التمران بغيره عليه الشفع فانكر الاخذ بالشفعة فهل يكون القول قوله بيمينه
 ولا يبعد تناقضا **الجواب** نعم يكون القول قوله بيمينه ولا يبعد تناقضا **قال** الطحاوي بعد قول
 الدر وهذا الوجه بانكار المشتري الخ مانعه ظاهر اه اذا انكر طابه الشفعة وقد كان أنكر التمران فقام

مطلب في بطلان الشفعة
بالمساومة

مطلب في اسقاط بعض
الشفعة حقه من الشفعة

مطلب لا تبطل الشفعة
بالاقتالة

مطلب اذا لم يكن للصبي ولي
فهو على شفعته اذا بلغ

مطلب انكر المشفوع عليه
الثراء فائتبه الشفع
فأقضى انه لم يطلها

في المشتري ان الشئ من الشئ فالحق الشئ عند الخصم وكان او بكر الخوارزمي
 في الخصم ان في هذه وفي وجوب الشئ كذا في المنة والله تعالى اعلم **سئل** عن الشئ
 ان قال المشتري ان لم املك الفل اني لثلاثة ايام فانا بى من الشئ فمضى بالفل في ذلك الوقت حتى
 تبطل شفته فالحق ان في المسألة خلافه فالحق ان لا تبطل لان الشئ مني ثبت بطلب
 الموائمة والاشهاد وتأكده لا تبطل ما لم يسلم بلسانه اه من الغاية مطلقا ونقل الجوى
 عن الفاضل رحمه الله لو قال ان لم اجد الفل اني لثلاثة ايام فانا بى من الشئ فمضى بالفل في ذلك الوقت حتى
 الشئ لا تبطل شفته وهو الصحيح لان ما متى ثبت بطلب الموائمة والاشهاد لا تبطل ما لم
 يسلم بلسانه اه والله تعالى اعلم **سئل** هل يجوز التوكيل بأخذ الشئ **ج** فاجبت **ج** نعم يجوز
 قال **سئل** عن الشئ اذا قيل رجلا بأخذ الشئ جاز توكيله ثم قال فاضان مائه فان قال المشتري
 بعد ما ثبت التوكيل الشئ اذا اريد من الشئ انه لم يسلم قال له سلم الدار الى الوكيل وانبع الموكل
 وحلفه وهو كالتوكيل بشئ الذي اذا قيل للموكل ان اراءه عن الدين فانه يؤمر بدفع الدين الى
 الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما نبتى اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى نصف
 أرض وقسمه مع المالك ثم قام على المشتري الشئ فمضى له نصف الشئ فالحق ان
 ما في الغاية وهو هذا رجل اشترى نصف فاشاعا من دار او جزاها معا ثم ان المشتري قسم الباقي
 وحضر الشئ فان كانت القصة قضاء القاضي فان الشئ باخذ من المشتري ماصاره بعد القصة
 وليس له ان يبطل القصة واحدة وان كانت القصة بقضاءه هل له ان يبطل القصة فهدر وان
 والصحيح انه لا يبطل وله ان يأخذ بالقصة ماصار للمشتري اه والله تعالى اعلم **سئل** ما قولكم في
 رجل سل الشئ للمشتري قبل علمه بالبيع هل تبطل شفته فالحق ان تبطل شفته حيث سلمها
 بعد البيع وان لم يعلم البيع قال في الزاوية ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم البيع مع التسليم وبطلت
 والله تعالى اعلم **سئل** لو سلم المشتري الشئ على ان يترك شفته يدراهم معلومة هل
 تبطل شفته **ج** فاجبت **ج** نعم تبطل شفته ولا يجب المال في فتاوى الانقروى وفي وجه تبطل
 الشئ ولا يجب المال وهو ان يملك على ان يترك الشئ على باخذ من المشتري فهاهنا تبطل
 شفته لوجود الاعراض عن الاخذ بالشئ ولا يجب المال اه معزى بالنهاية شرح الهداية والله تعالى
 اعلم **سئل** لو تكرر البيع في العدة او لم يعلم الشئ ثم علم على باخذ الشراء الاول او الثاني
 فالحق ان انما يختار الاختار للاخذ بالشراء الثاني باخذ من المشتري الثاني ولا يشترط حضرت
 المشتري الاول وان اختار للاخذ بالثاني الاول يحكم بالشراء الاول كان له ذلك وتشترط حضرت المشتري
 في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تشترط اه من الانقروى وفي الرقعة مائة في اشترى دارا
 بالف وبيعها الآخر فمضى المشتري واذا أخذها بالبيع الاول قال أبو يوسف باخذها من ذي
 اليد بائنا وقال المالك بائنا فآخرى وعندهما يشترط حضرت المشتري الاول وان طلب بالبيع
 الثاني لا يشترط حضرت الاول اتفاقا اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اشترى نخلا
 مقسمه الارض وشترط الثمرة له فقام عليه شئ وقضى له بالشئ فقبل باخذ الثمرة مع الارض والنخل
 فالحق ان نعم قال في التنوير باخذ الثمرة بائنا فآخرى وعندهما يشترط حضرت المشتري الاول او الثاني
 جذبه المشتري فليس له شئ باخذ اه مع من من شرحه والله تعالى اعلم **سئل** عما فعله
 الناس لاسقاط الشئ من استنائة ذراع فجاءه من جانب الجار هل هو في محله فالحق ان نعم قال
 في التنوير وان باع مقرا الا ذراعا فلا في جانب حق الشئ ولا شئ لعدم الاتصال اه مع زيادة من
 شرحه للمالك قوله لا ذراعا متلاشى مقدر عرض ذراع او شبرا واصبع وطوله قيام ما لا يلقى ذرا

مطلب برهن المشتري ان
 الشئ من الشئ
 طلب برهنه
 مطلب في صورة طلب
 الاشهاد
 مطلب الوكيل بطلبه اذا
 سلم ما راج
 مطلب الوكيل بالتمرد
 خصم للشئ ما دام المقار
 بيده
 مطلب الزيادة في الفل
 لا يلزم الشئ
 مطلب لا شئ في بايع
 قلدا
 مطلب سلم البيع ليدل
 واشهد صاميا
 مطلب سلم شئ لا تبطل
 شفته
 مطلب قال المشتري الشئ
 ادفع الدراهم وخذ شفته
 مطلب اشترى الى اجل
 مجهول لا شئ عليه
 مطلب اقترن بدسهم ثم باع
 له الباقي فهل الجار حق
 الشئ

مطلب قال ان لم املك الفل
 الى ثلاثة ايام فانا بى من
 الشئ الخ
 مطلب يجوز التوكيل
 بأخذ الشئ
 مطلب اشترى جزأ وقسمه ثم
 حضر الشئ
 مطلب قبل ان يعلم البيع
 سلم الشئ بطلت
 مطلب صالح المشتري
 الشئ على تركه ابدراهم
 الخ
 مطلب تكرر البيع ولم
 يعلم الشئ ثم علم له الخيار
 مطلب اشترى نخلا مقرا
 مع الارض الخ
 مطلب في ابطال الشئ
 باخذته تنوزع

في البيع المذكور حق الشئ فالحق ان ليس له حق الشئ عند الخصم وكان او بكر الخوارزمي
 في الخصم ان في هذه وفي وجوب الشئ كذا في المنة والله تعالى اعلم **سئل** عن الشئ
 ان قال المشتري ان لم املك الفل اني لثلاثة ايام فانا بى من الشئ فمضى بالفل في ذلك الوقت حتى
 تبطل شفته فالحق ان في المسألة خلافه فالحق ان لا تبطل لان الشئ مني ثبت بطلب
 الموائمة والاشهاد وتأكده لا تبطل ما لم يسلم بلسانه اه من الغاية مطلقا ونقل الجوى
 عن الفاضل رحمه الله لو قال ان لم اجد الفل اني لثلاثة ايام فانا بى من الشئ فمضى بالفل في ذلك الوقت حتى
 الشئ لا تبطل شفته وهو الصحيح لان ما متى ثبت بطلب الموائمة والاشهاد لا تبطل ما لم
 يسلم بلسانه اه والله تعالى اعلم **سئل** هل يجوز التوكيل بأخذ الشئ **ج** فاجبت **ج** نعم يجوز
 قال **سئل** عن الشئ اذا قيل رجلا بأخذ الشئ جاز توكيله ثم قال فاضان مائه فان قال المشتري
 بعد ما ثبت التوكيل الشئ اذا اريد من الشئ انه لم يسلم قال له سلم الدار الى الوكيل وانبع الموكل
 وحلفه وهو كالتوكيل بشئ الذي اذا قيل للموكل ان اراءه عن الدين فانه يؤمر بدفع الدين الى
 الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما نبتى اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى نصف
 أرض وقسمه مع المالك ثم قام على المشتري الشئ فمضى له نصف الشئ فالحق ان
 ما في الغاية وهو هذا رجل اشترى نصف فاشاعا من دار او جزاها معا ثم ان المشتري قسم الباقي
 وحضر الشئ فان كانت القصة قضاء القاضي فان الشئ باخذ من المشتري ماصاره بعد القصة
 وليس له ان يبطل القصة واحدة وان كانت القصة بقضاءه هل له ان يبطل القصة فهدر وان
 والصحيح انه لا يبطل وله ان يأخذ بالقصة ماصار للمشتري اه والله تعالى اعلم **سئل** ما قولكم في
 رجل سل الشئ للمشتري قبل علمه بالبيع هل تبطل شفته فالحق ان تبطل شفته حيث سلمها
 بعد البيع وان لم يعلم البيع قال في الزاوية ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم البيع مع التسليم وبطلت
 والله تعالى اعلم **سئل** لو سلم المشتري الشئ على ان يترك شفته يدراهم معلومة هل
 تبطل شفته **ج** فاجبت **ج** نعم تبطل شفته ولا يجب المال في فتاوى الانقروى وفي وجه تبطل
 الشئ ولا يجب المال وهو ان يملك على ان يترك الشئ على باخذ من المشتري فهاهنا تبطل
 شفته لوجود الاعراض عن الاخذ بالشئ ولا يجب المال اه معزى بالنهاية شرح الهداية والله تعالى
 اعلم **سئل** لو تكرر البيع في العدة او لم يعلم الشئ ثم علم على باخذ الشراء الاول او الثاني
 فالحق ان انما يختار الاختار للاخذ بالشراء الثاني باخذ من المشتري الثاني ولا يشترط حضرت
 المشتري الاول وان اختار للاخذ بالثاني الاول يحكم بالشراء الاول كان له ذلك وتشترط حضرت المشتري
 في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تشترط اه من الانقروى وفي الرقعة مائة في اشترى دارا
 بالف وبيعها الآخر فمضى المشتري واذا أخذها بالبيع الاول قال أبو يوسف باخذها من ذي
 اليد بائنا وقال المالك بائنا فآخرى وعندهما يشترط حضرت المشتري الاول وان طلب بالبيع
 الثاني لا يشترط حضرت الاول اتفاقا اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اشترى نخلا
 مقسمه الارض وشترط الثمرة له فقام عليه شئ وقضى له بالشئ فقبل باخذ الثمرة مع الارض والنخل
 فالحق ان نعم قال في التنوير باخذ الثمرة بائنا فآخرى وعندهما يشترط حضرت المشتري الاول او الثاني
 جذبه المشتري فليس له شئ باخذ اه مع من من شرحه والله تعالى اعلم **سئل** عما فعله
 الناس لاسقاط الشئ من استنائة ذراع فجاءه من جانب الجار هل هو في محله فالحق ان نعم قال
 في التنوير وان باع مقرا الا ذراعا فلا في جانب حق الشئ ولا شئ لعدم الاتصال اه مع زيادة من
 شرحه للمالك قوله لا ذراعا متلاشى مقدر عرض ذراع او شبرا واصبع وطوله قيام ما لا يلقى ذرا

الشفيع من ابن عابد بن اه معز بالله و الله تعالى أعلم **سئل** عن رجل اشترى دارين من رجل واحدة في طريق غير نافذة شقة واحدة طلب الشفيع احدي الدارين فهل يصح له ذلك **الجواب** ما في الهندية من ان طلب الشفيع يحكم الشفعة في الطريق لا يأخذ البعض لانه طريق الصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفعة يحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له ذلك اه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع شفعه على رجل تبطل شفعته فالحجواب نعم تبطل شفعته قال في التنوير وبطاه ابيع شفعته على ولا يلزم المال اه مع مزيد من شرحه للعلائي ونقل ابن عابد بن النخيرة واذا اوهبها او باعها لانسان لا يكون تسليما لان البيع لم يصادف محملا قال الاول لا يصح ومنه انه الهية والله تعالى أعلم **سئل** عن تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس القاضي هل لا يصح **الجواب** نعم لا يصح قال في جامع الشاوي تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس الحاكم لا يصح وان ادعى تسليمه في مجلس الحاكم انكر الوكيل بحلفه من غير ان يخلو بالحد لان تسليمه في مجلس الحاكم صحيح عندهما اه والله تعالى أعلم **سئل** عما لو برهن المشتري ان الشفيع آخر الطلب بعد سماعه زمانا لا ضرورة وبرهن الشفيع انه طلب كامل فينته من تقدم **الجواب** تقدم بينة الشفيع عند الامام وعندهما بينة المشتري كافي في النزاهة وفي الدر المختار ولو برهننا بينة الشفيع احق قال محسبه الشاوي لانها ثبتت الاخذ والبيات لا نيات اه معز بالله طاهي والله تعالى أعلم **سئل** اذا كان المبيع متعديا كدارين وللشفيع اتصال باحدهما فقط هل له الشفعة في الملاصق فقط **الجواب** نعم قال في الدر المختار لو كانت دار الشفيع ملاصقة ببعض المبيع كان له الشفعة فيما لا يصح فقط قال محسبه معناه اذا كان المبيع متعديا كدارين له جوار باحدهما كما ذكره الحوي وغيره قال وقد منعنا عن الاتفاق لو كان احدا الجارين ملاصقا بالمبيع من جانب والاخر من الاخرى فله سواء اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع قال لا يحق له البيع ان اشترى هذه الدار فذهب الشفعة من المبيع هذا **الجواب** انه لا يصح نقل في الزعن الخبر الى ان الشفيع اذا قال قبل البيع ان اشترى فقد سئل ان لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئل** عن دارين معا صفقة واحدة والشفيع ملاصق لهما معا هل له اخذ احدهما فقط **الجواب** ليس له ذلك بل يأخذهما معا او يتركهما معا بشرط الصفقة واما لو كان ملاصقا لاحدهما فقط فقد استأنا انه يأخذ الملاصقة فقط وقد علم ذلك ابن وهبان في المال

وليس له تفريق دارين بيعا * ولو غير جار فالنقز اجدد

قوله بيعا أي صفقة واحدة وهو شفيعهما وقوله ولو غير جار أي هما جيران لا أحدهما وقوله فالنقز اجدد ترجع لقول بان له اخذ ما يجاوره فقط وهو قوله ما قول الامام آخر اوعليه الفتوى كافي الزد والله تعالى أعلم **سئل** هل يجوز اسقاط الشفعة قبل قبول ثبوتها **الجواب** نعم يجوز اسقاطها قبل الثبوت ولو طلب الشفيع من المشتري ان يماثل ذلك لا يسقط الشفعة لا يحل له ان يقره لا يلزمه وهذا محمول على ما إذا لم يرد أن البيع كان تلحقه الاثر الصلح كحقه ابن عابد بن في الزد وفي ابن وهبان وماض اسقاط التحيل مسقطا * وتحليفه في النكر لا شك انكر

أي لا احراز اسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى طاعه والمفعول محذوف أي الشفعة وقاعل ضم المصدر ومفعوله وقوله مسقطا لا محذوف كافي الزد ايضا والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع طلب الشفعة طلب مائة واشهاد وقبل ان ينشئ له القاضي بالشفعة باع الدار التي شفيعها فبطلت شفيعته فاجبت نعم تبطل شفيعته قال في الدر المختار وبطاه ابيع مائة شفيع قبل القضاء بالشفعة مطلقا على بيعها أم لا وكذا لو جعل ما يشفيع به مائة او مائة او وثلاثين اه قال محسبه يفتي

مطلب اشترى دارين من رجل صفقة الخ

مطلب تبطل الشفعة بيعها

مطلب لا يصح تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس القاضي

مطلب بزهن المشتري أن الشفيع آخر الطلب ونالقه الشفيع

مطلب تعدد المبيع وللمشتري اتصال باحدهما

مطلب قال ان اشترى هذا فقد حلت له الشفعة لا يصح

مطلب بيع دارين والشفيع ملاصق لهما

مطلب يجوز التحيل لاسقاط الشفعة قبل ثبوتها

مطلب بعد الطلوع باع الدار التي بها الشفعة بطالت

على القول بترؤم الوقت بمن القول ان تسقط به وان لم يصل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع عقار بغير حق من وجه الشفعة لا يبرئ من الجوار فالحجواب نعم يبرئها قال في الدر المختار وفي التنوير على ما اخذناه وفي القبي بالقيمة ففي بيع عقار بغير باخذ كل من العقار بقيمة الاخر وفي التنوير من قول اخذ الجار او طلب الشفعة في الحال واخذ الجار لا يلزمه ما على المشتري لو اخذ الجار ولو سكت عنه فلو طلب في الحال وصير حتى يطلب عند حلول الاجل بطالت شفيعته خلا لافاني يوسف اه قال محسبه نعم ان اخذ من حال من البايع سقط الثمن عن المشتري وان اخذ من المشتري رجوع البايع على المشتري نعم مؤجل كما كان اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يلزم الشفيع في دعوى الشفعة عند القاضي ان يطلب تسليم الشفعة من المشتري **الجواب** نعم قال في الوفاق الصرية يلزم الشفيع عند دعواه الشفعة بمجلس القاضي ان يطلب من القاضي ان يامر المشتري بتسليم الشفعة له اه والله تعالى أعلم **سئل** ما لو كان في قول الشفيع في كتاب الشفعة وتسلمت بالاشهاد ما معناه **الجواب** قال المحقق ابن عابد بن قوله وان تقرر بالاشهاد أي بالمعالي الثاني وهو طلب التقرر بالمعالي انما اذا أشهد عليه الا تبطل به ذلك بالسكوت الا ان يسقطها بالماله أو بغيره من ايتاء الثمن فيبطل القاضي شفيعته ولا يلزم طلب الا وثبة لا تملك حق طفيف يبطل بالاعراض فلا يلزم طلب والاشهاد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل اقتر ببيع داره وكذب المشتري هل للشفيع حق الشفعة على البايع مؤاخذه بما قرره **الجواب** نعم قال أبو السعود حتى لو اقتر بالبيع اخذها الشفيع ولو كذب المشتري لثبوت البيع بما قرره وان لم يثبت ذلك المشتري لانكاره اه معز بالله الحوي **سئل** عن المشتري اذا انتفع من ما اشتراه من العقار من ثمن قام عليه الجوار واشتد الشفعة قبضه القاضي او بالتراضي هل يضمن الثمن التي انتفع **الجواب** لا يضمنها قال أبو السعود في جوابه على من فلا يمكن فهو كمن البيع كرامة على المشتري غرضه من ثمن فانه لا يضمن ولا يطرح من الشفيع في من الثمن لما قل اذا حدثت القمار بعد قبض المشتري لان المالك ثابت له حتى لو أجبره عليه الاجرة اه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن اقتر الشراء من فلان وفلان غائب هل للشفيع اخذ المبيع من يد المشتري بنية البايع **الجواب** نعم له اخذها بالشفعة قال في الوهبانية وذوالبيع ان يشهد وغائب من اشترى * أفرق عطاها الى حين يحضر

قال سيدي حسن في شرحه المسألة من اختلاف الفقهاء للطعناوى أكثر رجل بشاره دار في يده للشفيع اخذها بنية البايع فان حضر وجدها البيع اخذها وبطلت الشفعة اذا لم يكن بينه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن نائب بطال الشفعة وتراخي عن طلب الاشهاد في رأيه بغيره بلا مذموم فهل تبطل شفيعته والحال هذه **الجواب** نعم تبطل شفيعته والحال هذه قال في جامع الفتاوى بعد كلام ولو طلب طلب الوانبة ثم طوع بركة من طلب طلب الاشهاد بطالت شفيعته قال وهابان المسألة ان يدلان على ان طلب الاشهاد يعقب طلب الوانبة بغير تأخير لازم اه والله تعالى أعلم **سئل** هل ثبت الشفعة للعلم بداره التي ورثها من أبيه فواجبت نعم ثبتت لهما الواضحة امتلا لاق من ستة أشهر منذ البيع قال في جامع الفتاوى ثبتت الشفعة للعلم بداره التي ورثها من أبيه فلو وضعت لاق من ستة أشهر منذ البيع فله الشفعة والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى دارا ولم يقبضها فبعثت بجنداد هل ثبت له حق الشفعة **الجواب** كافي الهندية قال ولو اشترى دارا ولم يقبضها حتى يبعث بجنداد أخرى فله الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن دار سكة غير نافذة هل يخص بالشفعة فيها الملاصق أم لا **الجواب** انه لا يخص من الملاصق بل تثبت لجميع أهل السكة **سئل** قال في الهندية سكة غير نافذة اذ ابيع دار فيها الشفعة لجميع أهل السكة اه والله تعالى أعلم

مطلب في بيع عقار بغير حق من وجه الشفعة

مطلب يلزم في دعوى الشفعة طلب التسليم

مطلب في معنى قوله تستقر الشفعة بالاشهاد

مطلب أقتر بالبيع زيد وكذب زيد بالشفيع اخذها

مطلب انتفع المشتري بالشفعة من ثمن اخذها الجار بالشفعة

مطلب أقتر بالشراء من فلان الغائب فلا شفيع حق الشفعة

مطلب تراخي عن الاشهاد بلا عذر بطالت شفيعته

مطلب تثبت الشفعة للعلم

مطلب اشترى دارا وقبل قبضها يثبت دار بغيرها في الشفعة

مطلب دار في رفاق غير نافذ لا يخص بالشفعة تمام الملاصق

سئلت متى يكون طلب الشفعة في بيع التصولي عند البيع أو عند الاجازة فالحجواب انه متى
 وقت البيع عند الامام الاعظم خلافا لما قاله من غير عند وقت الاجازة كافي الهندية والله تعالى اعلم
 سئلت فمن اشترى سوما من عقار معايقن ثم اشترى باقي الاسهم من معين فأراد الجوار الاخذ
 بالشفعة فهل ليس له ان يأخذ الكل بل ما بيع أولا فقط بخره فالحجواب ان له اخذ السهم الذي
 بيع أولا فقط دون الذي الذي بيع ثانيا والمسا في التنوير وشركة للملاقي وقد أتى بذلك أخونا الشيخ
 الامام في صفة في الحال كافي فتاوى الهندية والله تعالى اعلم سئلت ما قولكم عن اشترى
 منزلا في مكة غير نافذة صنفه واحدة فأراد الشفيع ان يأخذ أحدهما فقط فهل له ذلك فالحجواب
 انه ان طالب الشفعة بحكم الشركة في العاري لا يأخذ البعض لانه تصرف في الصنفه من غير ضرورة وان
 طلبه بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في الهندية عن
 الخاتبة والله تعالى اعلم سئلت عن البائع والمشتري اذا اشترى باعيا شيئا من الشفيع فبطل
 لا يطل شفعته فالحجواب انه لا يطل قال في الهندية دفع البائع والمشتري الشفيعينها لا يطل
 حق الشفعة اه من الهندية والله تعالى اعلم سئلت عن تناقض ورث أحدهما دارا من
 أبيه فبعت دار بينهما فبطل شريكه الا شفعته فيها هل يصح فالحجواب ما في الهندية وهذا انه
 وقدم أحد المتناقضين شفعته صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جاز اه معز يخطب السرخسي والله
 تعالى اعلم

كتاب القسمة

سئلت عن شركين في دار ادمت أنقاضها وقطعت فأراد أحدهما قسمة الانقاض وأبى الآخر
 فهل يجبر الا في فالحجواب ان الانقاض ان أمكن قسمة اياها لم تجز الى كسر وشق قسمة بطلب
 أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى الكسر لا يقسم الا بالتراضي والجدار القائمة لان عدم الاتفاق
 أفاده غاري الهندية رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم وسئل في دار في الهندية عن أرض مشتركة بين
 جماعة شفعة غير مقسومة بين أحد الشركاء فباعها وبويعت بغيره بالقرن فالحكم فالحجواب ان اذ لم
 يجز وما فصل تقسم بينهم فان وقع نصيبه فباعها فيه وغرس بقر وان يقع فباعها فيه بل في نصيب
 الشركاء قطع وضع ما تنقصته الأرض بذلك وسئل هل يجبر الشريك ان يهاين شريكه في الدار
 أو في الشفعة في السكنى والاجازة فالحجواب ان كانت الدار قابلة للقسمة فطلب أحد الشركاء القسمة
 والا غير القابلة اجب بطلب الشفعة وان لم يطلب أحد القسمة وطلب الآخر القسمة في الزمان
 واستمتع الآخر أجبر وأما الشفعة فلا جبر على التهاين فيها جلا ولا استغلا لا من حيث الزمان بان
 يستغل أحدهما شهر او الاخر شهر او بل في اجرائها والاجرة بينهما اه والله تعالى اعلم سئلت
 عن تركه فهاديون قسمة الاعيان والدين التي على ارباب الميت فهل تجوز هذه القسمة فالحجواب
 انهم ان اقتصروا الدين والعين جلا بان شرطوا في القسمة ان الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين
 والدين الذي على فلان الا شرطوا الوارث الا غرم هذه العين فهذه القسمة باطلان في العين والدين كذا في
 نتيجة الفتاوى عن الذخيرة والله تعالى اعلم سئلت هل تقع القسمة بلا امر القاضي فالحجواب
 نعم قال في اللقي وضع الاقسام ياتقوسم بلا امر القاضي اه وفي الخيرة القسمة بالتراضي آكد منها
 بقضاء القاضي اه والله تعالى اعلم سئلت عن شركين تهاين أحدهما قسمة المأبأة للمأبأة
 فهل يجبر بذلك فالحجواب ما في فتاوى الاسر ووهنا فقطه ويجوز نقض المأبأة بلا عذر وعن
 محمد لا يجوز ولا بعذر كالاجارة لو تهاينوا بتراضيها وان تهاينوا بامر القاضي فليس لاحدهما انقضائها ما لم
 ينقض القاضي

مطلب في شمله التصولي
 المعتبر وقت البيع لا الاجازة
 مطلب اشترى سوما ثم اشترى
 الباقي ليس للشفيع حق
 في الباقي
 مطلب اشترى منزلا في
 رفاق غير نافذ الخ
 مطلب لا يطل الشفعة
 بتقاض التباين البيع
 مطلب في متناقض ورث
 أحدهما دار الخ
 مطلب الانقاض ان أمكنت
 قسمة فبطل بطلب أحدها
 مطلب أرض بين جماعة
 بين فيها البعض فالحكم
 مطلب طلب البعض القسمة
 والبعض المأبأة أجبر
 طالب القسمة ان كانت
 الدار قابلة لها
 مطلب اقتصروا تركه فيها
 ديون الخ
 مطلب كما تجوز القسمة
 بالتراضي تجوز بالتراضي
 مطلب يجوز نقض المأبأة
 الا بعد حيث لم تكن
 ينقض القاضي

وهو ملحق على التقض وفي الخاتبة وينفرد أحدهما بقتضائه بذرو وغير عذر في ظاهر الرواية وروي
 ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهما بالتقضي الا بعذرا وبطلب قسمة عنها اه اذا
 كانت للمأبأة بغير امر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بقتضائها بل يطلها اه والله
 تعالى اعلم سئلت عن شركين تقاسم عقارا يعرف قاسم من أهل الخيرة زعمه وبني أحدهما
 في صاحبه بالقسمة ثم قام أحدهما بمقتضى أن القاسم غلط في القسمة فهل يسمع دعواه فالحجواب نعم
 يسمع دعواه خالي في التمازنية نقلا عن الذخيرة قسمة قاسم دارين اثنين واعلم أحدهما أكثر من
 حقه غطا وبني أحدهما في نصيبه قال تستقبل القسمة في وقع بناؤه في قسمة غيره ورفع نقضه ولا يرجعون
 على القاسم بفسخه لانه ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أحدهم كذا في الخيرة والله تعالى اعلم
 سئلت عن ورثة طلبوا القسمة من القاضي وقد أقر واحد منهم بدين على الميت فهل يجبرهم القاضي
 فالحجواب نعم ويؤمر القتر بأداء الدين من حصة خالي في الخاتبة اذا طلب الورثة القسمة من القاضي
 سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول قولهم وان أقر أحد الورثة بدين على الميت فحدد
 بالقانون قسمة التركة بينهم ويؤمر القتر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في كل الدين اه
 والله تعالى اعلم سئلت عن رجل مات عن زوجة وحى جسي وعن ورثة آخر طلبوا القسمة
 فورا هل يجوز وقت نصيب الحل فالحجواب ان في المسألة نصيب لا كره في الخاتبة وهذه عارضا
 لو لم يرد بل وتوكل امرأته حامل وانما القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث أكثر من واحد
 ولم يولد والولادة ان كانت الولادة بعدة قسم وان كانت قسمة لا يقسم ومقتضى القرب والعدة
 فمقتضى الرأى القاضي واذا وقعت التركة وقت نصيب الحل واختاروا في مقتضى دار وقت العمل
 قال القسمة أو جسر وقت نصيب اثنين وقسم الباقي وهو ورثة عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى في روية وقال بعضهم وقت نصيب أربع شين وقسم الباقي وهو ورثة عن أبي
 حنيفة أيضا وذكرنا الخلاف من أبي يوسف انه وقت نصيب ابن واحد وعليه الفتوى اه والله تعالى
 اعلم سئلت عن رجل مات عن اخوة وامرأة حامل لا غير وقد طلبوا القسمة فهل لا يجزىون
 فالحجواب نعم لا يجزىون لذلك قال في الخاتبة هذا اذا كان الورثة من يرتون مع الحل ان كان ايتا
 فان كانوا الأبرتون مع الابن مات عن اخوة وامرأة حامل فوقف جميع التركة ولا تقسم لان في حق
 الاخوة في طلب القسمة شركا فلا تقسم اه والله تعالى اعلم سئلت عن شركين في أرض خايرة
 لم يعم غاب أحدهما فطلب الحاضر من القاضي القسمة في غياب شريكه فهل لا يجيبه القاضي في ذلك
 فالحجواب نعم وقد أتى بذلك شيخ الاسلام على أفدى رحمه الله تعالى واستدل على الخاتبة من قولها
 ولو كانت التركة بالانفراد وبعض الشركاء غائب لا تقسم عقارا كن أو غير وصاح حتى يصير الغائب اه
 والله تعالى اعلم سئلت عن ورثة فمهم صغير فقصموا التركة ثم بلغ الصغير قسمة في نصيب نفسه
 هل يكون تصرفه اية القسمة فالحجواب نعم يكون اجازة كافي جواهر الفتاوى اه من الخيرة والله
 تعالى اعلم سئلت عن قسمة التصولي هل يتوقف على الاجازة فالحجواب نعم يتوقف على الاجازة
 وتكون باع من لا يكون بالتول وقد صرح الحمايان كل عند بيع التركة في نفسه يتوقف عند
 التصولي فيه على الاجازة والشفعة يصح التوكيد فيه اه أفاده الرمي والله تعالى اعلم سئلت عن
 امرأته الميت اذا أعت الحل هل تعرض على القبول لبيتين صدقهما من كذا فالحجواب نعم ان تعرض على
 امرأته أو امرأتين حتى تنس جديها فان لم تنف على شيء من علامات الحل يقسم الميراث وان وقعت على
 شيء من أمارات الحل ترصوا حتى تلتأ فاده فاضحيان ونقطة في حجة الفتاوى والله تعالى اعلم سئلت

مطلب تسمع دعوى القلط
 في القسمة
 مطلب في ورثة طلبوا
 القسمة من القاضي وقدم
 أقر واحد منهم بدين
 مطلب فيما اذا كان في
 الورثة زوجة حلي
 مطلب سمات عن اخوة
 وامرأة حامل
 مطلب أحد شركين طلب
 القسمة في غياب شريكه
 مطلب قسمة التركة وفيها
 صغير ثم بلغ وصغر في
 نصيبه كان اجازة
 مطلب قسمة التصولي
 تتوقف على الاجازة
 مطلب هل تعرض امرأة
 للميت على القبول ان
 أعت الحل

عن ورثة قسم غائب وقد طالب الحاضرون التسعة من القاضي فعمل بما هو من ذلك فالحجواب نعم
 قال في انفا لاصدة فان كان فيهم غائب قسم ولا يتقرر حضور الغائب بعد ان يكون الحاضرون تسعة
 كبيرين او احدهم اصغر فيقسم عن الصغير وصباو بنهم لان احد الورثة خصم عن الباقين ويضع
 حصة الغائب تحت يد عدل اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ورثة فقير التركة تاتي واحد منهم
 دينه على الميت ويرهن هل تقبل دعواه بعد الاقسام فالحجواب نعم تقبل دعواه ولا يكون الاقسام ايراد
 من الدين كافي للبرائة والله تعالى اعلم **مسئلت** فبين مات من امرأة وصغار والمرأة تقي ان جميع
 مافي البيت لم يهل للقاضي ان يتعرض لها فيقسم السنة ام لا فالحجواب ليس للقاضي ذلك والحال هذه
 قال في حجة الفتاوى بعد لاعن القنية وكذا الوفاة عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار
 وقال للراعي جميع مافي البيت لم يتعرض لها القاضي ولا يثبت اعيانها في ذلك الا لرجل يموت عن
 صغار وليس احد يتي شيئا في البيت فيبعث في ذلك اعيانها للصغار ذكره صاحب القنية في
 منع اليد من كتاب القضاء والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو
 كان الحلي ابتاعهم تقسم التركة او توقفت حتى الوضع فالحجواب ان التركة توقفت حيث نزلت تقسم
 في الثانية حسب ما في الكتوب ما يصح هذا اذا كان الورثة من يرثون مع الحلي ان كان ابنا كانا كانوا
 لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة اصل وبجميع التركة ولا تقسم لان حق الاخوة في
 طلب التسعة شقة كالا تقسم اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل اقسما دارا واغدا كل واحد
 منهم تسعة فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح هذه التسعة فالحجواب ان ان كان
 ان يبيع بابا لا يبرأ من التسعة وان لم يبعه كان في وقت التسعة يبرأ من التسعة وان لم يبعه بذلك لا يجوز التسعة
 كذا في البرازية والله تعالى اعلم وفي الوهبانية

ولو تصدق دار وليس لبعضهم طريق وفتح الباب فقامه مذكر
 ولم يرد وقت القسم ان طريقه **مسئلت** عن رجل اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح
مسئلت عن رجل اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في
 المسألة فلا خلاف ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في
 وبالشريك ان يبيع حيطوم **مسئلت** عن رجل اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح
 قال شاوره الشريف لاني صورتم اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في
 طوله فليس بكم منعه وقيل ليس له منعه وترجم المتع فتمه ونقل مقابلة بصيغة الترضي اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل له دار ظهرها في سكة غير نافذة هل ليس له فتح باب فيها فالحجواب
 ليس له فتح باب فيها لانه قد اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في
 ذلك ابن وهبان فقال

وبالشريك فتح باب يبول عرس للدار فيه وهو الخبير (أي المختار)
 قال سيدي حسن الترمذ لاني وفي القصة رجل في القصوى دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح
 وصحبه ان يفتح بابا في السكة له ذلك قال ابن المشقة وقد تعاضت هذه التركة في بيت حال السكة ففتت
 ولا يهدم داره فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في
 قال الترمذ لاني ولوا اهدم داره لم يهل لاني الصدر المشهد به بعد جبره على البناء مع قصر
 الجيران وقوى الكرخ على المنع من الهدم وقوى عمر قند على جبره وعلى المنع من الهدم اه والله
 تعالى اعلم **مسئلت** في اهل سكة غير نافذة ارادوا قسمتها هل ليس لهم ذلك فالحجواب نعم
 قال ابن وهبان

مطلب اذا كان بعض الشركاء غائبا وطالب الحاضرون التسعة
 مطلب قاسم الورث ثم ادعى دينه على الميت تقبل دعواه
 مطلب مات عن امرأة وصغار وهي تقي ان جميع مافي البيت لم يهل للقاضي ان يتعرض لها فيقسم السنة ام لا فالحجواب ليس للقاضي ذلك والحال هذه
 مطلب مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو كان الحلي ابتاعهم تقسم التركة او توقفت حتى الوضع فالحجواب ان التركة توقفت حيث نزلت تقسم في الثانية حسب ما في الكتوب ما يصح هذا اذا كان الورثة من يرثون مع الحلي ان كان ابنا كانا كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة اصل وبجميع التركة ولا تقسم لان حق الاخوة في طلب التسعة شقة كالا تقسم اه والله تعالى اعلم
 مطلب مات عن رجل اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في المسألة فلا خلاف ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في وبالشريك ان يبيع حيطوم
 مطلب له دار ظهرها في سكة غير نافذة هل ليس له فتح باب فيها فالحجواب ليس له فتح باب فيها لانه قد اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في ذلك ابن وهبان فقال
 مطلب ليس لاهل السكة غير نافذة تقاسموا ولا يبيع

وليس لهم قال الامام تقاسم **مسئلت** عن رجل اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في المسألة فلا خلاف ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في وبالشريك ان يبيع حيطوم

قال سيدي حسن الترمذ لاني وفي القصة رجل في القصوى دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح
 ان يبيعوا دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في المسألة فلا خلاف ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في وبالشريك ان يبيع حيطوم

قال في حجة الفتاوى بعد لاعن القنية وكذا الوفاة عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار وقال للراعي جميع مافي البيت لم يتعرض لها القاضي ولا يثبت اعيانها في ذلك الا لرجل يموت عن صغار وليس احد يتي شيئا في البيت فيبعث في ذلك اعيانها للصغار ذكره صاحب القنية في منع اليد من كتاب القضاء والله تعالى اعلم

مسئلت عن مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو كان الحلي ابتاعهم تقسم التركة او توقفت حتى الوضع فالحجواب ان التركة توقفت حيث نزلت تقسم في الثانية حسب ما في الكتوب ما يصح هذا اذا كان الورثة من يرثون مع الحلي ان كان ابنا كانا كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة اصل وبجميع التركة ولا تقسم لان حق الاخوة في طلب التسعة شقة كالا تقسم اه والله تعالى اعلم

مسئلت عن رجل اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في المسألة فلا خلاف ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في وبالشريك ان يبيع حيطوم

قال شاوره الشريف لاني صورتم اقسما دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في المسألة فلا خلاف ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في وبالشريك ان يبيع حيطوم

قال سيدي حسن الترمذ لاني وفي القصة رجل في القصوى دارا فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح وصحبه ان يفتح بابا في السكة له ذلك قال ابن المشقة وقد تعاضت هذه التركة في بيت حال السكة ففتت ولا يهدم داره فغير ان يبيع احدهما لاطريق له اخلافه لا يصح فالحجواب ان في

قال الترمذ لاني ولوا اهدم داره لم يهل لاني الصدر المشهد به بعد جبره على البناء مع قصر الجيران وقوى الكرخ على المنع من الهدم وقوى عمر قند على جبره وعلى المنع من الهدم اه والله تعالى اعلم

مسئلت في اهل سكة غير نافذة ارادوا قسمتها هل ليس لهم ذلك فالحجواب نعم قال ابن وهبان

مطلب قاسم وأقر باعدها حقه ثم ادعى النصف الفاحش لا يصح دعواه

مطلب دار بينهما لها هل ان يولجها هذا سنة وهذا سنة

مطلب اقسما دارا على ان يضع احدهما لشبابه على حائط الاخر

مطلب عقال بين الشيم ووصبه هل الوصي قسمته

مطلب غائب بعض الشركاء وحضر البعض الخ

مطلب بينهم حيوانات اقسماها بالتراضي وزاد

احدهما بغيرهم مطلب انهم دعت الطاحونة فاني اخذ الشريك من عقرها

النصون وجعل القسوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزى الى قسوى الفضلى طاحونة
لهما أنفق أحدهما في مرة تها بالاذن لا تخول من متبرعا لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الآية
وهو مثل الطاحونة المدة الطاحونة مثال لا ينقسم لانهم كانوا في طاحونة واحدة
في الخسيرة من القسوة وفي الحياضية من كتاب الشركة ما نصه (سئل) في دار لا تقبل القسوة
مشتركة بين زوجين واحتاجت الى العمارة الضرورية فأرادوا أن يعمروها فاقوا عمره وهاجعه
فعمروها من ماله ويريد الرجوع على عروبة ما يخصه من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب)
نعم وأبقى عمل ذلك الخبير المولى كافي فتاوى به من القسوة اهـ لكن حقق ابن عابدن رحمه الله تعالى في
كتاب الشركة من حواشيه رد المحتار ان ما يجبر الشريك الا في عليه مثل ما يقسم لا بد فيه عند
الامتناع من اذن القاضي قال وبه يظهر ان ما في قسوة الخسيرة بمعنى الذي قد تمناه عنها وقال بعد نقله
قلت ما نقله في جامع الفصولين عن الفضلى قال عقبه أقول ينبغي ان يكون على تفصيل قدمته اهـ في نقله
أراد ان يقتصر على ما من الناطقة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه وحاصله أنه لم يرض عاقبة تساوى
الفضل لان الشريك في الطاحونة يغير لكونه على الاقسام فلا يرجع للعمير ولا لغيره ولا أمر القاضي
ويجوز تأويل كلام الفضلى بجملة على ما اذا أنفق بأمر القاضي أو هو قول آخر اهـ وقال في النسخ بعد
نقل كلام الخبيرة فان جعل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مضمون به فيكون في
المسألة ولان معصمان وان قد بالاحراز ارتفاع الخلاف والحاصل ان المحقق ابن عابدن كلامه على انه
لا يرجع الا بالاذن الشريك أو القاضي قال في آخر كلامه في الحاشية والذي تحصل في هذه المسألة ان
الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بان أمكنه القسوة فأنفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر
وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاضي ارجع على أنفق والا فهو متبرع وان
اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أنفق بذنه أو بأمر القاضي رجوع على أنفق والافضل القيمة فاعتبر
هذا المقام الذي هو من أقدام الأقدام اهـ وفي طرقة الحاشية ما نصه قوله والذي تحصل الخ قد نقلت
هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقلت

- وان يعمير الشريك المشترك • بدون اذن للرجوع مادام
- ان لم يكن لذلك مضطرا بان • أمكنه قسوة ذلك السكن
- أما اذا اضطر اذا وكان من • أي على التعمير بغير اذن
- باذنه أو اذن قاض يرجع • ونعمه بدون اذنه ترجع
- ثم اذا اضطر ولا يجبر كما • في السفل والجدار يرجع بما
- أنفقته ان كان بالاذن بنى • لذا والافضل قيمة الدنيا

اهـ والله تعالى أعلم سئل في شريكين في عمارة مشتركة بينهما ما اذا كان كل واحد منهما تصرفا
زمانا قام الا ان أحدهما يذبح أن ذلك العقار كله لا يخصه فهل لا تنفع دعواه فالحجواب نعم لانهم
دعواه لما صرح به قاضيتان والى والعمادى والبزاي وكثير من علماء الثامن أن الأقدام على القسوة
اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزبلي ولو أنى أحد المتقاسمين للتركة ذنبا في التركة خلت دعواه
ولو أنى عينا بى سبب كان لم يجمع دعواه اذا الأقدام على القسوة اعتراف منه بان المقسوم مشترك فأذنه
في الخسيرة والله تعالى أعلم سئل عن شريكين في أرض فعمروها ثم تقاربا لهما وتساوا فيهما
الى التركة هل يجوز ذلك فالحجواب نعم يجوز قال في البزاية دعوى الاراضى وأخذوا حصصهم
ثم تراصوا على أن تكون الاراضى مشتركة بينهم كما كانت عادة الشركة لان قسوة الاراضى مبادلة
ويصح فصحها واقالها بالتراضى اهـ والله تعالى أعلم سئل عن القسوة اذا ظهر فيها غبن فالحش

مطلب الاقدام على القسوة
اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب يجوز تقابل القسوة

مطلب اذا ظهر فيها غبن
فالحش ولم يزل المتقاسمون
بالاستيفاء يطلب

ولم يزل المتقاسمون بالاستيفاء فهل يقال فالحجواب نعم تبطل عند الكل اذا كانت بقضاء القاضي
لان تصرفه مقيد بالعدل وان كانت بالتراضى له أن يبطل القسوة كما لو كانت بقضاء القاضي في الصبح
والقبح السير ما يدخل تحت تقويم المقومين والكثير ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فبطلت الكسوة
عن تساوى الوجيز والمسا في الخبيرة والتفتيح وغيرهما أيضا والله تعالى أعلم سئل عن بنى في
المشترك بغير اذن الشريك فطلب الشريك رفع البناء فكيف الحكم فالحجواب انه يقدم المقارن
وقع البناء في نصب الباني والاهدم وقامه في الخبيرة والله تعالى أعلم سئل عن دار فيها ثلاثة
بيوت وساحة واسعة فبنيان من تلك البيوت لغيره الثالث منها لعمير وقد اذنت القسوة الساحة فهل تقسم
أنصافا أو لا لا على عدد البيوت فالحجواب أنهم اتفقوا أنصافا فذويت كذا يشين قال في الخبيرة
شيعان سئل كهمذا نعم وذو بيت كذا بيت في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار في البيوت
كثيرة في بيزيد والبيوت الباقية في يدك ففى أى الساحة بينهما حال كونهم اتفقوا لاستوائها في
استعمالها وهو الرور وفيها التوضي وكبر الخطب ووضع الا متعة ونحو ذلك فصار في نظر الطريق
كأن في الغنم من دعوى الرجلين وفي دعوى الخبيرة ضمن سؤال ما نصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة
ينقسمان منسقة وانما الساحة في الساحة أطول أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماء المالكية اذا
كان في داران عشرة آيات من دار وفي دار أخرى واحدة الساحة بينهما نصان قال في التفتيح من
كتاب الدعوى أقول وهذا يختلف الشريك اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كافي للتوزيع فبعد
كثرة الاراضى كثر الحاجة اليه فقدر الاراضى على الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف
الاملاك كالرور في الطريق كذا في الزبلي والحاصل أنه اذا وقع اختلاف في حساب البيوت في
ساحة الدار ولا ينسب تقسم الساحة على رؤسهم من كان له بيت من تلك الدار سوى من له منها عشرة
بيوت فالحال ان اتفاد صاحب البيت بالساحة ككاتبه صاحب عشرة فكترة بيوت أحدهما
لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضى ولا ينسب
لحسم فانه يقدم الشريك بينهم على قدر الاراضى لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضى المتعددة
الى الشرب أكثر من احتياج غيره فقدم بينهم على قدر اراضيتهم عدلا بالظاهر ان الظاهر ان كل
أرض لها شرب يخصها والذي يظهر في تعيين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال كما لو
كانت دار مشقة على عشرة بيوت مثلا لو أحدهما بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازع في ساحتها فحسم
الساحة بينهم من انصافين انصافا في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة رجال اشرك
رجل يثا كان نصف الساحة الذي كان للبايع منقسم انصافا بينهم وبقي النصف للشريك الاول لانه
قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء ببيع شريكه وكذا لو مات الشريك الاول
صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل اليهم الاما كان عليه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو
كانت هذه الدار كلها لرجل واحدة فبانت ورثة تكون الساحة على قدر ارض كل واحد منهم لا على قدر
رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضى هذا ما ظهر في تفتيحها ولم أر من نقل ولا صرحوا ولكن القواعد تقتضيه
اهـ كلامه فليحفظ فانه حسن والله تعالى أعلم سئل في دارين دورا وبساتين وكذا كمن وارض
وطالب بعض الورثة أن يجمعه له نصيبه المتفرقة فيها في واحدة منها أو اثنتين والباقيون يابون ذلك فهل
لا يجبرون فالحجواب انه يقدم على قطعة منها قابلة للقسمة على حدة فبعضها منها نصيبه مفروز ولا يجمع له
الانصاف المتفرقة في واحدة أو اثنتين الا بالتراضى قال في الخانية واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين
فطلب ورثته القسوة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين والأدارين جازت القسوة وان

مطلب حين بنى في المشترك
من غير اذن الشريك
مطلب في قسوة الساحة

مطلب في تركه مشقة على
دور وبساتين وكذا كمن
وأراض كيف تقسم

قال أحدھم القاضي اجمع نصي من الدارين الأول ان في دار واحدة وأى صاحب قال أبو حنيفة بنسب
القاضي على دار وعلى أرض على حدة ولا يجمع نسب أحدھم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال
صاحب الرأي إلى القاضي ان رأى الجميع معاً والأفلاھ وأتى على الحسانية وفي الزمان بما صدق
كانت الدور بين قوم أراد أحدھم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة وأى البعض ثم سلم دار على حدة
ولم يرض بعض الأنصبة إلى البعض إلا أن يسطحوا على ذلك أه وفي الحديث المختار وقال ابن الكل في مصر
واحدة قال أى قبيلة القاضي وان في مصر من قولها ما سكنوه أه وأتت على أمم **مسئلت** عن
من سكن في بستان فباعه فوفت شجرة أغصاناً متعلقة في نصيب الآخر هل يبيع على قطعه فالحق
لا يبيع على قطعه إلا أن يكون مشتر وطائفة واحدة فذهب إلى أن البيع باطل مع البه والقطعة على أمم
مسئلت عن أميرة التماس هل هي على عدل أو على عدد التماس **الجواب** أنهم على عدد
الأمم قال في الدر المختار ونسب فاسر روف من بيت المال ليس بالأمر منه وهو واجب وان نسب
بأمر التماس صحيح وهو على عدل أو من مطلقاً لا لا ينسب له إلا فافهم أه قوله مطلقاً أو نسباً أو إلى
الانصاف أم لا وما هو مطلوب واحد أم لا **مسئلت** عن من في دار واحدة على أمم **مسئلت** عن من يبيع
صغيراً وأراد أحدھم ما يبيع نصيبه وتبع الآخر من البيع بعد هل لا يبيع المتبع **الجواب** لا يبيع
المتبع قال في الدر المختار ولو أراد أحدھم البيع وأى الآخر لم يبيع على بيع نصيبه إلا أن يملك أه وفي
تأويلي دارى الحسانية من كتاب الشركة ما صدق شئ من جماعة مشتركة في بستان على أمم **مسئلت** عن
واحدة تسع والمشتري يسر غرضه إلى التماس من الجميع فهل يبيع بالتمسك به في بيع نصيبه وكذلك جماعة
موقوف عليهم دار وهم تافرون عليها فبشرعوا الواحدة منهم فاعدا الضرر بالشركة وتعليلها فهل
يبيع على التماس معهم فأجاب لا يبيع على أن يبيع مع الشركة إلا لا يحل بل يبيعون حصصهم فقط وأما الشركة
وتقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يبيع على الأجر بل يبيعون شركتهم حصصهم والساكنون بها يؤمنون مع
المستحق السكني فذكر أصلهم أه والله تعالى أعلم **مسئلت** هل القرعة في حصة القاضي واجبة أو
مستوفية **الجواب** أم ليست واحدة من مستوفية وانطبق القلوب قال في الدر المختار وبشرع
انطبق القلوب قال عنه الشافعي أشار إلى أن القرعة غير واجبة حتى إن القاضي لو عين لكل واحد
نصيباً من غير شرايع بارز لا في معنى التقاضاء بل الالتزام هدية ثم قال (تيسر) أقدم القاضي أو نائبه
بالقرعة فليس بعضهم إلا بعد تفرع بعض السهام كالإتلاف إلى التماس من خروج القرعة ولو التمس
بالتراضى له الرجوع إلا إذا تفرع جميع السهام الواحدة التماس نصيب ذلك الواحد وان لم يفرج ولا
رجوع حصة عام القسمة أه مغزى ببيانها والله تعالى أعلم **مسئلت** عن من يبيع مع شركة وأخر
بالاشتراك ثم ألقى القسمة هل يقبل دعواه **الجواب** أن هذا السؤال يقع في أمارة أى في قايان منه بما
نسبه لا يصدق إلا بجهة كما صرح في ذلك في حصة التناوب وغيره والله تعالى أعلم **مسئلت** عن أرض
موقوفة على التفرع يطلب بعضهم حصة واحدة ولا يفرع إلى لياجب إلى ذلك **الجواب** نعم لا يليج إلى
ذلك بما في حصة الحادثة فيها (سئل) في حصة أرض الوفاة بالتراضى من مستغنيته على طريق التناوب
والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم أه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ورثة تقاتلوا الشركة ثم
ظفر قريولان من شفع القسمة **الجواب** نعم تنفع الانضمام وأما التفرع من الورثة أو بيني منها
سابقه كذا في التناوب قال ابن عابدين في حوائبه ومثله ولو ظهر موطن له أنف حصة تنفع الانضمام
قضوه لتعلق حق التناوب والموطن له من سداد السهام في خلاف ما إذا ظهر وارث آخر أو موطن له بالثالث
أولاً مع فساد الورثة تنقض حصته ولا تنفع القسمة لتعلق حصته به من الشركة لا تنتقل إلى مالي آخر إلا
رضاهما بما في التماس هداً إذا كانت القسمة مفسر خاض فلو ظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه

مطالب اوتها بستانا
غرفه است آنسان شمیره
لاحد هائی نصیب الاخر
مطالب اجرة القسام علی
عدد الرؤس

مطلب أراد أحد هابيع
نصيه من دار صغيرة
فامتع الآخر من البيع
معه لا يحير

مطلب في حكم القرعة في قسمة
القاضي

مطاب أقر بالاستيفاء ثم
أدنى القاطن
مطاب أرض موقوفه على
الزير مطاب بعضهم منها
على وجه الملك لا يجب لذلك
مطاب نفع التمسمة إذا
ظاهر فيها ليس إلا التمسمة الخ

لا تنقض وكذا الظاهر للوصي له في الاصح كما في الترخائية اه والله تعالى اعلم **مسئلت** من ورثة
تتاهو التركة ثم ظهر وارث واراد تنقض القسمة فهل ذلك **فالجواب** نعم ذلك ففي تبيينه القاضى
تتاهو من الزلزلة ما دامه عايد من اوروبا بالثأب او بالسر من اوروبا آخر بعد القسمة تزوان بالث
الورثة لاوى الابن او الوصية او حصة الوراثة من اذالوا لتنقض القسمة فبما اذا ظهر غيرهم او وصي له
بالسر لم ينقض ذلك لان حقوقي للثأب وحق الوراثة وارث او وصي له بالثأب ليس له من ذلك بل
تنقض القسمة لان سهمه ما يتعلق به من التركة الا اذا رضى الورث او الوصي به بذلك اه من كتاب
سنة والله تعالى اعلم **مسئلت** في ورثة تتاهو وارثا تركه فاشق ما يبايد احدهم بعد القسمة سنة
وقد افاض المشق منه اخذ هذه المذمة غلاما له من حق في الاربع وعنه حديثه على بقية الورثة يشق
فالجواب انه لا يبرح له عليهم بشي كما في القصة بل وكذا المشتري اذا اشق عليه المبيع سنة اذا ازال
ذلك لا يبرح على بيعه ما عني والله تعالى اعلم **مسئلت** عن شركاء في سائرهم ووجهه فلو اوجدهم
الفضل ولم يذكروا باسماهم هل يكون له الفضل باسماهم **فالجواب** نعم قال في الحاشية وان اقصوا سنة
لحقوا لاحد منهم الفضل ولم يذكروا باسماهم اذ الفضل باسماهم وكذا في الورثة ان اخذوا لغيره الفضل
باسماهم ثم اقاموا سنة ثم لم يذكروا موضع بعضه في القصة باسماهم اذ كان له ان يبرح من مكالمه اخرى اه
والله تعالى اعلم **مسئلت** من شركاء في عتار اذكر بعضهم القسمة فتشده عليه القسم مع آخر هل تغير
شبهه **فالجواب** نعم تقبل قال في الحاشية واذا اذكر بعض الشركاء القسمة فتشده عليه القسم مع غيره
ما بين شهادته في قول ابي حنيفة واى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد لا تقبل شهادته اه والله تعالى اعلم
مسئلت اذا قام الابن ركبا انه الصغير هل يجوز هذه القسمة **فالجواب** نعم قال في الحاشية قسمة
الابن الصبي والمعتوه جائز على كل شي اذا لم يكن فيه عين فحش ووصى الاب في ذلك فتم مقام الاب بعد
وفاته وكذا الجدا والارامل من هذا وصي الاول اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ورثة اقصوا
اراض على بلن انها هي الورثة ولا غير ثم ظهرت ارض اخرى ليست في حدود القسمة حينئذ **فالجواب**
ان هذه المسألة في القسمة من باب اخرج القسمة كل ارض مورثة فمعت على رعي بعضهم انما هي المورثة
فبعضهم ظهرت ارض اخرى ان امكن فمعت خاصة بقسم والاقسام الكل بوجه واحد اه في حديثه
لوصي العروس في ذلك نعم باسماهم بعد الاراضى قبل القبض لا بهما لانه اه **مسئلت** عن
احد من قبيلة خاقو الفرق فاقوا بعض الامتعة نصف السبقة فكيف الحكم في هذه الامتعة التي القيت
فالجواب قال في الاشياء التزم ان كانت لحفظ الاموال لا لقسمة على قدر المثل وان كانت لحفظ
الانفس فهي على مقدار رأس وقدر عداها الحول على في القسمة اما انتم الساطعان اهل قرية فاقم تقسم
على هذا وهي في حكمة الترخائية وفي تاركى ترى الهداية ان نصف الفرق فاقم قواعل القسمة بعض
الامتعة منها فاقوا فظهر بعد ذلك ان لا يملك حفظ الانفس اه وفيه في الدر المختار وكتب المحققان
عايد من قوله فتعقوا الخ فمعت منهم انهم لزام يتقوا على الاتفا لايكون كذلك بل يكون على الماني وحده
وبه صرح الزاهد في حاوية قالوا راضا ثم برقت السبقة على الفرق فاقم بعضهم حصة غيره في البحر
حتى خفت نصف فمعتا في تلك الحال اه وعلى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها اى بعض
فمعتا ثم برقت على الفرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرمي وبهم منه أنه لا شيء على
الغائب الذي له مال فيها ولم يأت بالامانة فلو اذن بان قال اذا عرفت هذه الحالة فالقول اعتبر اذنه وقوله
بعد الدال وليس يجب تنقيده بما اذا قصد حفظ الانفس خاصة كما يفهم من تعليقه اما اذا قصد حفظ الامتعة
فقط كما دالم غرض على الانفس وتحت على الامتعة فان كان الموضع لا يفرق فيه الانفس وتناف فيه

مطلب تقاضا نمودند و تم ظهور
و ارجو طلب نقض القصة

عالمی سبب و رشتہ تقاضا و تمام
اصول و مبادی اس کے نام الخ

مطلبه و استانا و جملوا
لا حدهم الفضل ولم يهتولوا
باصلا

مطلب تقبیل شهادۃ القاسم
در آخر

طابق في نسخة الابن من المخطوط
أو المخطوط حاضرة المخطوط

تم ظهورت أرض أخرى
تسمى حدرها الزمرك واليا

طلب قسمو المروض فوفاك
نصب أسددهم بمذاق الانا

مطاب إلى أهل السفينة
بوش الامتعة لتخفيف

هذه المقدمة غير صحيحة ولصاحب الثور أجرة التمثل لما على ثور من جنس الدراهم اه من الخسيرة
جسملت عن نفقة الزرع في المزارعة بعد مضي المدة هل تكون على العامل وحده أو عليه وعلى
صاحب الأرض معا فأجاب انه لا يثبت كون عليهما معا بقدر المحس قال في الدر المختار واما أن
نفقة الزرع مطلقا سواء احتج البائت له الزرع أو بعد مضي مدة المزارعة عليه ما بقدر المحس
اه مع بعض زائدة من الحاشية لأن ما عين ثم على الأول الذكور وما قبل مضى اه على قول
اه المزارع كنفقة بزوج وموتة خلفا وكريه على العامل ولو بالشرط فلا تنهاها عنى ما لا يستحقها
ينهاا تقربا له ما يؤتى كصدا ودوا فان شرطها على العامل فسدت كالشرط على رب الأرض
وضع اه ثم لا العمل الخاص اليه بعد انتهاء على العامل عنه الثاني للتعامل وهو الأصح وعليه الفتوى اه
في نفقة نسأل الله تعالى حسبهم ثم شروط المزارعة الحبيبة غاية الأول أهية الماعدين الثانية صلاحية
الأرض للزراعة الثالثة بيان مدة متعلقة بالبيعين وبالبذر الخامسة بيان جنس البذر
السادس بيان حظ الاثن السابعة التولية بين العامل والأرض الثامنة بيان الشركة في الخارج كذا
في نحة الفتاوى والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

سئلت عن رجل له بستان مشتمل على أشجار متنوعة دفع إلى غيره مائة دينار من ثمره وحصل بينهما البيع والقول ثم امتنع العامل عن العمل فهل يجبر عليه فأجاب نعم يجبر عليه قال في التنوير وهي كالأربعة الأولى أربعة أشياء ألتصق أحدها بغيره عليه خلاف المزاجه وإذا انقضت العدة ترك بالأجر وإذا استحق الثمن لم يرجع العامل بأجره وفي المزاجه شيعة الزرع والرابع أن يبان المدة ليس بشرط هنا استحسانا للعامة وقد عاده وحديثه في قولنا يخرج في أول السنة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه إلى غيره على أن لا يتصرف فيها كذا لو كان من الفضل والارتون مئة معلومة على أن يكون النضر الذي يقرس والارض بينهما مئة هل يجوز هذه العدة فأجاب نعم لا يجوز في التنوير ونحوه للمعالي ما نصه دفع أرضا بمائة معلومة لم يقرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان ككتنيز الطعان فتفسد الثمر والقرس لرب الارض تبع الارض ولا تحرقه غرسه يوم القرس وأجره مثل عمله اه وتب المحقق ابن عابد في قوله وتكون الارض والنضر بينهما مئة بالذو شرط أن يكون هذا النضر بينهما فقط مع قال في الثانية دفع اليه أرضا مئة معلومة على أن يقرس فيها فأرسل أن ما تحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما عاها اه ومنه في كسب من الكتب وأما صريحهم بغير المدة صريح في إفسادها مئة ومه وجهه أنه ليس لأدرا كاهة مئة معلومة وهذه مئة من مئاصبه وتعلقها في زمانها بالإقامة وقد عرفت فسادها قال الزملي وانقضت المدة لم يفسد المدة ببني أن يكون الثمر والقرس لرب الارض ولا تحرقه القرس وأجرة المثل كالوفد بشرط بعض الارض لتساوي ما في العدة وهي واقعة الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بستان مشترك بين جماعة على أحدهم دفعه بالسقي والتعدي والحفظ ونحو ذلك حتى أحرك الثمر ويقام الآم ان يطلب منهم أجر عمله فلا يستحق أجرا في عمله في مشترك فأجاب نعم لا يستحق أجرا في عمل المذكور قال في التنوير ونحوه المنة ولو استأجره ل عمل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئا من الشركة الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اه وقد أفق في الحامدة وبغامة وهو والله تعالى أعلم **سئلت** هل لبعض الشركاء أن يأخذ المشترك فعمله على وجه الساقاة فأجاب ليس له ذلك قال في المغتات للحنيني وساقاة

۹۹

التي لا غير جائزة والله تعالى اعلم ❀ سئلت اذا مات الماسقي في أثناء المدة هل لورثته ان
يتموا مقامه فاجاب نعم قال في الدرر وان مات العامل فلورثته ان يقوم بمقامه ان
صاحب الأرض ومثله في التوريث وفتي في الجاهلية والله تعالى اعلم ❀ سئلت ماوة اكم
فين دفع اشجار زيتون لا تحس افاة عامين كما ان اتم العامل سنة منه رب الزيتون من
انعام الام الثاني فهل يجرى رب الزيتون على الدوام على الماسقي في تمام المدة فاجاب نعم يصح على
ذلك كما فتى بذلك الغير الرمي قال وهذه المسألة من المسائل الاربع التي تختلف فيها المساقاة بالمرعة
وفي الوهبانية ما نضه ولازمة في الجانبين وتحتها ❀ لعذر كاض أو كوت تعدد
قال الشارح الصغير في لازمة لساقا وهي عقد لازم من الجانبين فلا عاك أحدهما التخصم غير رضا
صاحبه الامن عذر بخلاف المزارعة فانها غير لازمة في جانب صاحب البذر واذا عرف الاعمال بالمرقة
يصح تخالف على النغب والتمر منه تقسمه الله والله تعالى اعلم

(كتاب الذبائح)

فَسُئِلْتُ عَنْ الذِّمِّ إِذَا وَقَعَ عَلَى مَنْ الْحَقُّ قَوْمًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ جَوَازَ الرُّسْلِ فِي عَمَلٍ هُوَ كَأَشَدِّ عِيَةٍ
يَحْتَلُّ فِيهِ الْمَذْمُوعُ أَوْ لَا فَجَوَّابٌ أَنَّ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ قَدْ اضْطَرَبَ فَقَدْ صَحَّ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّ
الذِّمَّ إِذَا وَقَعَ عَلَى مَنْ الْحَقُّ قَوْمًا لَمْ يَحْصُلْ لَانِ الْمَذْمُوعِ هُوَ الْحَقُّ قَوْمًا لَكِنْ رِوَايَةُ الْأَمَامِ الرَّسْتَقْنِيِّ بِضَمِّ الزَّاءِ
كَوْنِ السَّمْعِ الْمَقْصُودِ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَوْنِ الْعَنْ الْمَذْمُوعِ بِالنُّونِ بَعْدَ الْفَاءِ قَرِيبٌ يُمْرُ فَقَدْ خَالَفَ هَذِهِ
عَنْ قَالِ هَذَا أَقُولُ الْعَوَامُ وَلَيْسَ بِمَعْتَرِفٍ فَحَلَّ سَوَاءٌ قَبِلَ الْعُقْدَةُ بِمَعْنَى الرُّسْلِ أَوِ الصَّدْرُ لَانِ الْمَعْتَرِفَ عِنْدَنَا
طَعْمٌ أَكْثَرُ الْأَوْدَاجِ وَقَدْ وَجَدَ وَكُلَّ شَيْءٍ يَنْقُضُ بِقِيَمِهِ الرِّوَايَةَ وَيَقُولُ الرَّسْتَقْنِيُّ أَمَامَ مَعْتَدٍ فِي الْقَوْلِ
وَالْعَمَلِ وَلَوْ أَخَذْنَا بِرِوَايَةِ الْقِيَامَةِ لِلْعَمَلِ بِرِوَايَةِ نَاحِدَةٍ كَأَخَذْنَا أَنَّ هِيَ تَأْخِذُ فِي الْعُنَايَةِ أَنَّ الْحَدِيثَ
لَيْلِ ظَاهِرٍ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ وَرِوَايَةُ الْمُسَوِّطِ تُسَاعِدُهَا وَهِيَ قَوْلُهُ الذِّمُّ مَعْنَى اللَّبِّ وَالْحَبِثِ وَالْحَدِيثُ هُوَ
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَأَمَّا فِي بَيْنِ اللَّبِّ وَالْحَبِثِ وَمَا فِي الذَّخِيرَةِ خَالَفَ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ الْحَقُّ إِنْ
يَلِيقُ بِهِ رِوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ تُسَاعِدُهَا رِوَايَةُ الرَّسْتَقْنِيِّ أَيْضًا وَلَا تَخَالَفُ وَرِوَايَةُ الْمُسَوِّطِ شَاعِلٌ عَلَى مَعْنَى
مَنْ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ عَلَى الْعَقْدِ وَبَعْدَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَا بَأْسَ بِالذِّمِّ فِي الْحَقِّ كَلِمَةً وَسَطَةً وَأَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ
هُوَ وَقَدْ شَرَعَ الْإِتْمَانِي فِي غَايَةِ الْيَأْنِ عَلَى مَنْ خَالَفَ تِلْكَ الرِّوَايَةَ غَايَةَ التَّشْدِيدِ وَقَالَ الْأَرِيضِيُّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ
الْجَامِعِ أَوْ أَعْلَاهُ فَالْذِّمُّ فِي الْأَعْلَى لَا يَدْنِي الْعُقْدَةُ تَحْتَ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْعُقْدَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى
لَا كَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَلْزَمَ الذِّمَّةَ بَيْنَ اللَّبِّ وَالْحَبِثِ بِالْحَدِيثِ وَقَدْ حَصَلَتْ لِاسْمَاعِيلَ فِي قَوْلِ
الْأَمَامِ مَنْ انْكَشَفَتْ ثَلَاثُ مِنَ الْأَرْبَعِ أَيَا كَانَتْ وَبِجَوِّزِكَ الْحَقُّ مَصْلُوحًا لِأَوَّلَى إِذَا وَقَعَ مَنْ أَعْلَاهُ
بِئْسَ الْعُقْدَةُ أَسْفَلُ هُوَ وَمِثْلُهُ فِي الْخُفْعِ الْبَرَزَانِيَّةُ بِوَجْهِ مَصْحَابِ الدَّرَرِ وَالْمَتْنِ وَالْعَيْنِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ
مُخَرِّقُ النِّقَاطِ وَالْوَأْجِبُ الْأَصْلَاحُ بِأَنَّهُ لَا يَدْنِي الْعُقْدَةُ بِمَعْنَى الرُّسْلِ أَوْ يَلِيقُ بِهِ الرُّبْعُ وَقَالَ
بِقَالِهِ الرَّسْتَقْنِيُّ مِثْلُ كُلِّ قَائِمٍ وَجَدِيهِ طَعْمُ الْحَقِّ وَمَوْلَا الرُّبْعِ وَأَعْجَبُوا بِلَاوَنِ شَرِّهِ طَوَّلَ أَطْعَامُ أَكْثَرُ فَلَا
فِيهِ قَطْعُ أَحَدٍ هُمَا عِنْدَ الْكُلِّ وَذَا الْمَقِيقِ شَيْءٌ مِنَ الْعُقْدَةِ بِمَعْنَى الرُّسْلِ لَمْ يَحْصُلْ قَطْعُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا
وَعَلَى الْأَجْمَاعِ الْخُفْعُ وَرَدَّهُ بِحُشَّةِ الشَّيْءِ وَالْجَوِّى وَقَالَ الْقُدْسِيُّ قَوْلُهُ لَمْ يَحْصُلْ قَطْعُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى
بِهِ خِلَافَ لَانِ الرَّدَادِيَّةُ مَعْنَى مَضَاهِ عَنِ الرُّسْلِ أَوْ عَنِ الْإِتْمَانِ بِالْبَلَاءِ هُوَ وَقَالَ الْأَرِيضِيُّ لَانِ لَمْ يَحْصُلْ قَطْعُ
طَعْمِ الرُّبْعِ أَفْزَعُ أَنَّ يَطْعَمُ الْحَقُّ كَمَا يَرِجُّ وَهُوَ أَصْلُ الْإِتْمَانِ وَبِئْزَلُ عَلَى الرُّبْعِ فَقِطْعُهُ فَحَصَلْ طَعْمُ
الثَّلَاثَةِ هُوَ قَالَ الْحَقُّ إِنْ عَادَنَ وَالتَّحَرُّرُ لِقَامِ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الذِّمُّ مَعْنَى الْعُقْدَةِ حَصَلَ طَعْمُ الثَّلَاثَةِ

مطاب اذا وقع الذبح اعلى
الخصوم بحيث لم يبق منه
جهة الرأس سوى كيف الحكم

مطاب في نفقة الزرع في
الزراعة بعد حصى المدة

عقارب نمرات المزارعة
قائمة

مطلب دفع دستا نام سابقه
بجزء من ثمره ثم اتمتع
العامل

خطا في إعلان القارة

مطلب عمل في المشرك
لا يستحق من شريكه اجرا

مطلب ليس للشر يك أن
 يأخذ المشترك على وجه
 القسمة

على الولاية سبعه أيام وعند الشافعي ستة ثم ان الأول ان يقع عن الولد فتمدح عن الفلام ثمانية وعن الجارية ثمانية
ثم ان الولد مات تسرع المهر وبالولد هو والامام أكثر ولو لم يقع عن الفلام ثمانية وعن الجارية ثمانية ما زال
لبي من الله المهر وسكن عن الحسن والحسين كشاً بكراً ولا يكتفى فيه دون المهر من الضأن والنتى
من المهر ولا يكون فيه الا السلفه من قبله ولا تارة اربعة ثم شرنا كلاً ضعيفه ولو قدم الذبح على اليوم
الاربع وأخره خمسة بان الا ان السابغ أفضل والمستحب ان يغسل الجواهر بكسر عطاءها ثم اولاً بسلامة
عشاء الولد وأقبل وبطعام ويتصدق اه كازم المخرج الوهاب وفي الفصل السادس والثلاثين من فصول
الهلاق ما نصه ووقع عندني اليوم اشابع من الولادة حاله السلام المصطفى حق من الفلام ثمانية
وعن الجارية ثمانية ووقع عن نفسه عليه السلام بعد ما عتد أو غل عند دفعه اليوم من هذه الضعيفه
اننى قلن دعه المهر والجواهر عطاءه فله من عطاءه ما يشاء وعنه هاشم رحمه الله لهما ما قد افاض الله
من الثار ولا يكسر الحقيقة عظامه وعلى القابل ان يخذلها ويطلع جميعها ثم يصدق بها ولا يكسر منها شيئاً
واقبل في الحامد يقع عن ابن حجر الثاني منه ووقتها بعد عام الولادة الى المهر ولا يصير في بقاها وبها
في اليوم السابع ويسكن الأول قطعه ما صدر المهر اربعة طامع الشمس بعد وقت الكراهة فلا يترك باليكور
وليس من السبعة يوم الولادة خلافه لا يفسد ولو ولد له لاحت السبعة من صبيحته ويسكن ان يقع عن
نفسه من بلغ ولو وقع عنه وحكمها كالحكم الاضعف الا أنه يسكن طمعه ما غشوا ولا يبعلا ولا غشوا
المولود وحلى لها ما طمعه من الفلام ولا يمس في قسم المهر ان على القابل ان يرحلها لاهلها عليه السلام
والولاية طمعه رضى الله تعالى عنها ما طمعه لها والى أولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويسكن
عن الاكثر ثمانية وعن الابن واحد وعن النصف المتكسر واحد والاحتياط ثمانية ويستحب ان يقول
الاربع باسم الله الله اكبر اللهم لك واليك عفة فلان لم يورود ويكره ان يقرأ من المولود بعد ما يندب
تسعة المذبح الولد نفسه كذا أو ذنبه ما عفا عنه فذكره ولا يندب في دود وهو حسن انه صلى الله
عليه وسكن قال السائل ثم لا يجب الله العتوق وفي رواية لا أحب لله العتوق ثم زيادة تعالى من عتوق
الوالدين في فائدة الحكمة في متروعة الضعيفه لشافعي نسب الولد اذا لم ينشأه لئلا
يقال فيه ما لا يحبه ولا يحسن ان يدور الولد في السكك فينادى ويقول العتوق والى يله ومن حكمها
ان يباع اربعة السخاوة وعشرين دية اشترى ومنها ان التصاريح والولم والصدقة وعما اضر بموته
المعمودية وكانوا يقولون يصير الولد نصرانيا وفي مشاكلة هذا الاسم نزل قوله تعالى صدقة الله
ومن احسن من الضعيفه احتسب ان يكون الضعيفين قبل ان اذاعها ذلك شهم بكون الولد نصيباً
تابعاً لله ابراهيم واسماعيل عليه السلام واشهر افعال المتوارفة عنهما ما وقع عليه السلام من العزم
على ذبح ولده ثم فداه الله تعالى بذبح عظيم واشهر شر الله الخ الذي فيه الحق والذبح فيكون التشبه
بهما في هذا وتوهم الملة الخفية وقد ايمان الولد ففعل به ما يكون من أعمال هذه الملة وقام حكمها
واو اذهاني الحق السافرة والله تعالى اعلم سئل عن الصادق عليه السلام ما كان عليه من العتوق هل يرضى
ذلك الصبي فاجاب نعم قال الكفوى فقلنا عن الهذابة واذا سمى الرجل غداً الى اكمل ما مضى
اذا خرج السهم غداً لانه ذابح الى كونه المهر آله تسترط التسمية عنده وجسد البدن يحمل لهذا
النوع من الذكاة ولا بد من الجرح ليحقق معنى الذكاة اه والله تعالى اعلم سئل عما
يفعله بعض القذائل كالزواجر في بعض قبائل اخرى فتارة ينهبون منهم القاذمات فالحق وهم فانوا
من فكه اسمهم قطعوا الوفاة في حيلة لئلا يكلوا ما سهل يجوز ذك فاجاب انه لا يجوز بل يصر
لا تقول ذلك الجز المتفصل من الحي قال في التنوير العتوق المتفصل من الحي كيتة فالتنوير

مطلب في الصائد اذا سمى
الله تعالى عنه الرمي هل
يقول فلان الصيد
مطلب المعض والمفصل من
الحق ثلاثة

قبیل

قبل موته فجلّ أكله لو من الحيوان لما كوله لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلاً لا زينة فقلت له لكن
يكراه مع من مدين شرحه علائق اه وفي الحاشية كما في الجاهلية يقطعون بعض الأيمان من الشاة
أوبعض لحم الغنم ضامناً يكون فهو اهرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
عن ثور تدهر في داخل المصفر فما صاحبه بهم بينه الذكاة فها هل يرث جثثه فاجواب
هم يوكل اذا كان لا يقدر على اخذ الاميمة كثيرة قال في الخائفة ذكر الناطق رحمه الله تعالى اذا ذك
المعبر والثور في البصر ان كان على ان لا يقدر على اخذ الا ان تتعجل له جماعة كثيرة فله ان يرصه لانه
الزمن الذكاة الاختيارية بنفسه لان الجمع وصول والنور يتعلم أما الشاة اذا نقت في المصفر لا ترمى لانه
يقدر على الذكاة الاختيار بقاعدة اه وفيه قبل هذا وان نذت خارج المصفر فما الانسان حل أكلها
والله تعالى أعلم **مسئلت** عما سبق ذكره من العوام من نذت شاة أو بقرة أو إبل أو البهائم بان يقول
الحائى منهم ما يحب يابى أو عنى مريض أو جاف غائبى فذلك على كبش أو ثور أو خروف هل
يجوز ذلك أم لا فاجواب أنه لا يجوز قال في الدر المختار من حيث النذور من كتاب الصوم ما نصه
واعلم ان النذر الذي يقع للاهوائ من كثر العوام وما يفرغ من الدر اهرم والشمع والزيت ونحوها الى
ضرائع الأولاء الكرام يتقرر بالهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصد وصرفه للقراءة أو التام وقد ائتم
الناس بذلك ولا يخفى هذه الاعصار قال شمس ابن عابدين قوله باطل وحرام لوجوه منها انه نذر مخلوق
والنذر للصالح لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومن أن النذور له ميت والميت لا ملك ومنها
أنه ظن أن الميت يصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر بالله من أن قال بالشافعي نذرتك
ان شغبت مرضى أو ردت غائبى أو قضيت حاجتى أن أطمع النذر الذين باب السيد نفسه أو الامام
الشافعي أو الامام الميت الى غير ذلك مما يكون فيه تقع للقراءة أو النذر لغة من وجب وذكر الشيخ انما هو
محل صرف النذر لتحقيقه القاطن بن رابطه فيجوز بهما الاعتبار ثم ذكر الاجماع على حرمة النذر
للمخلوق وأنه لا يقع ولا يستعمل الذكاة وغامضه فيه تعلق الجبر والله تعالى أعلم **في تنبيه** وما
اتى به العوام وفتها القري الحلف على ضرب من القول مع اعتقاد أن من حلف به ما نذرت فيه في بدنه وماله
وأولاده كما كانت عبدة الاوثان يعتقدون أن من حلف بها ما نذرت فيه في بدنه وماله وهذا شرك
والعبادة لله تعالى وفي حكم الحلف لذكر النفس الذي يضره بذلك مع اعتقاد أنه كرسا لله تعالى
باللحمة وفي الحلف الشريك حصة الله في الحقة النفس من حلف فيه الله فقد أمر الله تعالى
بضمهم على الخطأ والتشديد في الرجوع الحق حمله على من اعتقد بهم التائب فلا يكون غير كاشفة فلا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(کتاب الرحمن)

سئلت عن فيده عقار موقوف بصرف فيه الاجارين المجتلة والمؤجلة هل يصح رهنه في الدين
لا يصح رهنه فيه كما اجاب بذلك شيخ الاسلام على ائقدي رحمه الله تعالى في اوائل كتاب
الره والله تعالى اعلم سئلت عن الرهن اذا ادعى رذال رهون لصاحبه فهل يصدق بيمينه
فالحجاب لا يصدق بيمينه بل القول قول الرهن بيمينه قال قد رثي الهداية في كتاب الرهن لا يكون
القول قول الرهن في الزرع عينه لان هذا شأن الامانات لا الموقوفات بل القول للرهن مع عينه في عدم
رد مالها والله تعالى اعلم سئلت عن رهن الزرع بدون الارض هل يصح فالحجاب انه
لا يصح قد سئل قارئ الهداية عن رهن النصب الذي لم يبدصله لكن يكمل صلاحه عند انتهاء الاجل
فاجاب رهنه بدون الارض لا يصح والله تعالى اعلم سئلت عن رهن الفرس بدون الارض هل

مطلب نقور فرماہ صاحبہ
ہر نقول

مطلب في النذر الى الاواباء
وانه لا يجوز

مطلب فيما يتلى به الموام
وقتها القرى من الحاف
على ضرا مع الاولاد

توله حسب انفسه الخ ثم وفت
عليه في كثير من كتب المحدثين
المقترة اه

مطالب لا يصح الرهن في
الوقف المأخوذ بالجاريتين
مطالب لا يصدق المرتهن
في رد الرهن

طلب لا يصح رهن الزرع
بدون الارض وكذا القرس
والبناء

يصح فالحجواب ما في شرح المتطورة لابن المنصير حسب ما نقله الكفوي من عدم الصحة قال في
 القوس والقرن والتمام بال اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يصح رهن المشاع فالحجواب انه
 لا يصح قال في جامع المسعودي رهن المشاع لم يجز من شريكه ولا من غيره احسن النسخة الاولى اه ونقل
 الكفوي عن العماد ان الشروع الدارئي والمقرن فيه سواء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رهن
 عجم املاكه وسلمها للرهن تسليم الاملاك ثم طلب الرهن تسليم الاملاك على وجه الرهن واستلم الرهن
 هو عجمي على ذلك فالحجواب انه لا يصح على ذلك كما اني شيخ الاسلام على اقدمي واستدل به الكفوي
 بما نصه من مقتضى قبوله لا يجاب وقول فقراهن تسليمه والرجوع عنه فلا يلزم وجوبه فاعتزلوا
 اه وعزا الى القررا اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استعارة الرهنه فلهذا عودات الرهن
 فباعه الرهن على نفسه والحقة هذه **مسئلت** لا ينفذ فيه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن بيع
 استعارة من المشتري وبعده الرهن عنده حتى يحكم له به وهذا المالك ليس مال هكذا الجار في
 نظرية بطلان التنازع والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رهن في بن هو عشرة دنانير فباعه
 عشرين من ذلك الرهن عند الرهنين لا ينفذت فالحكم في ذلك فالحجواب ان الدين يستحق بذلك الرائد
 على الدين امانة لا يضمنها الرهنين الا بالاعتد على باقي الخيرة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل رهن
 داره واعتزل بالقبض الا انه لم ينصل بها القس عينا فافسدت راحة المقر بالقبض يقتضي اقراره
 فالحجواب نعم قال الاقر وي رهن داره واعتزل بالقبض الا انه لم ينصل بها القس فاذا انصلح على
 القبض والاقبال وقدره اقراره اه مع باقي التنازع والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ائتمار الله تعالى
 اعلم **مسئلت** في قبضت الى يدى احد من الخيرة شيخ الاسلام شونس المحقق الحنفى حقه الله
 تعالى والامن طرابلس التبريد فالباب وهذا نص السؤال والجواب ما قولكم اهل العلم رحم الله تعالى
 في بيعه وفي بيعه غير مقبوض هل يجوز فاجاب بجوازه فيه وصحته وان عاين الرهن في بعض الاحكام
 قل فان كثير من احكام الرهن يطاعها بيع الوفاء وعامة فاجاب الرهن وقدره على احكام البيع البات
 ببيعة الجاهل البيع وبما لم يمسكه بيع الوفاء مسكه الرهن في ذلك الشروع فانه يجوز في بيع الوفاء اعتبار
 بالبيع البات ولا يجوز في الرهن البات الى الصبح في الفصل التاسع عشر من الفصول العديدة وستل
 عن اعم نصف كرمه من آخره من الوفاء ببيع حقل الصدق كرمه باهله وتغله واخرج هذا
 المشتري الماخذ اهله واولاده وان كنت الفلات فاعطى اليه نصفها والمشتري نصفها اهل للبايع اذا تقابل
 البائع واعطاه من ما اشترى ان يطالبه به بائع من الفلات ام لا فقال ان اخذها بائع فربما البائع كان
 البائع ان يطالبه به بائع من الفلات وان اعطاه البائع ذلك او اخذ المشتري بائن البائع ورضاه لم يكن له
 ان يطالبه به بائع من الفلات ويكون ذلك هبة موهبة وفي محل آخر من الفصل المذكور في تناوي
 الشيخ الامام في بكونه من الفضل كرمه بغير رجل واحد اصابته الرأفة من الرجل وشربا ثم اذا
 جاء بائع بقطعة نصيبها من الرهن لعل منه من آخره لها الشفعة قال ان كان البيع بيع معامل
 فلها الشفعة سواء كان نصيبها من الكرم في يده او في يد المشتري قال العلامة الرازي شيخ الاسلام سيدي
 محمد يرم الثاني التونسي في رسالته الموسومة بوفاء عاينها في بيع الوفاء في الفصل السادس منها بعد ان
 نقل في هذا الفرع وقد استفيد من تصوره الوفاء في نصف الكرم تحت الوفاء مع الشروع على تسليم
 الرهن ووجه ذلك ساقى الوفاء من معنى البيع اه وما في الفصل الاول من الباب الاول من رهن المندبة
 نفسا عن البدائع ومن ادوام القبض عند تناول الشروع منع دوام القبض فيمنع جواز الرهن سواء كان قبضا
 بحق الشفعة او لم يكن لا يمتنع له الوفاء سواء كان الشروع مقارنا او طارفا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من

اجنبى

اجنبى او من شريكه فالحجواب في الرهن البات امانة فبيع وفاء فانه لبيعة ما تباع البيع يجوز مع
 الشروع وينفع المشتري وفاء بالبيع مع التبريد المالك استماع المشتري بائع ثم يكره على الوجه المقر في
 كتاب الشركة وكذلك في الرهن الذي شيخ الاسلام التونسي سيدي محمد بن الخيرة في بيع مجموعته واذا اخط
 شريكه اقره رهنه بالمشتري فالحجواب انه لا يكون اسوة لانهم ما بل هو احق قال هذا ما علمي ربي والسلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته من قد ربه احسن من الخيرة الحنفى بحسب الشريعة بمحضه فواس وكتب
 ليلة الاحد في شعبان الا كرم من عام الف وثمانمائة وثلاثة اه كالمدة حفظه الله تعالى وكانها حفظه
 الله تعالى عن عدم القبض المذكور في السؤال في معرض له من المتزعم من التبريد والسهر وفي الدار
 التبريد بان القبض شرط للزوم كان القسبة قال ووضح في المحقق انه شرط الجواز اه والله تعالى اعلم
مسئلت عن رهن نصفه لزمه ما على ان يفرضه للرهن كذا وكذا من الدراهم وسلم الرهن وسلم
 الدراهم ثم لمعه الرهن لتساقطه من الرهن حينئذ يحبس الرهن في الدين فالحجواب نعم قال في التلمذة
 لورهن رهنه فاعطى كسيرة من الدراهم ان يفرضه كذا من الدراهم وانما المال ثم تسقط الرهن فاعطاه
 فلو لم يمسك الرهن لم يبرهن به الا يستفاد به على الرهن بمقابلته ما اقرضه فله حصة كالبيع اه وفي
 نظرية وادامات الرهن فالرهن احق بالرهن من رهنه القربان سواء كان الرهن محببا او فاعدا لان فاعدا
 العدة ويجري مجرى محببها اه وفي جامع القسود ان يمدد كرامة هذا الرهن بمقابلته الدين انما لو رهن
 بدين كان عليه قسود ذلك والمساواة على ذلك حصة كل رهن الجار بدين كان عليه فله اذا ساقطت اذ كانت
 حصة والجامع بينهما انهما استافدا على الدين بمقابلته هذا الدين فليس له حصة بدين حصة اخرى فلو
 ماشره رهنه فالرهن اسوة القربان فليس له على المحل يد مستغنى على ما مر اه والله تعالى اعلم
مسئلت عن رهن داره ليدفع ديونه له وسلمه ووضع به عليه ثم باع الرهن السكنى فيها فباعها
 وصرحة ثم اراد رهنه الرهن ووضع به ففسل بذلك والحالة هذه فالحجواب نعم وذلك ولا يسلط
 الرهن بذلك ولو كان القبض بالثقة وتما في نظرية وقد اشار بقوله ولو كان القبض بالثقة الى ان
 الخلية يفسد حكمه في الدين فالحجواب نعم للرهن فيش حكمه على الظاهر كالبيع فله ان يفسد القبض
 اه والله تعالى اعلم **مسئلت** من امر انك لا تفسد رهنه وسلمه للرهن في الدين الذي قبضت
 والرهن بطاله ايلس منه وهي تمنع من اداءه فله تجس بذلك وهي باع عنها اذ لم تؤد ولو لم يكن لها غيره
 ولا ينفذها التعلل بأنها ساقطت السكنى وبات السكنى لا باع في الدين فالحجواب ان هذه النازلة وقع
 منها على وجه الظاهر الى وسلم عنها ما يبايع الرهن على التمسك بالدين وحسبها به حتى توفي ولو لم يفته
 ويجري بها القاضى للحبس حتى يبيع الرهن او تدفع له من غيرته ان ليس رهنه من يد استعانة وحقه
 لازم بمجرده وتوافق حقه بالبيع ببيع المسالك كالايجب حتى اذا جنى عليه المسالك كان ضامنا كالايجب
 واذا كانت حصة لا يمتنع به بل لا يثقل انما باع فله دفعه للرهن ضرورة السكنى التي لا يبعد
 عنها الا ذلك انما هو في غير الرهن اما الرهن فالرهن احق ببالته من سكناها اه وفي التور بوله طلب
 دية من رهنه وله حصة وان كان الرهن في يده وله حصة رهنه بعد النسخ حتى يقضى بدينه او يبرئه
 اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رهن داره ووضع الرهن فيها ففعل ستمها اليك والى الرهن قبضت
 هل يبرهن بذلك فالحجواب لا يبرهن بذلك في تناوي الاقروى اذ رهن داره والرهن والرهن
 فيه افعال سلمه او دفعها اليك فقال للرهن قبضت لا يكون رهنه حتى يخرج الرهن من الدار فان خرج
 منها ذلك لا يبرهن الرهن حتى يقول الرهن ستمها اليك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الرهن اذا
 استحق فله على الرهن غير ممكنه فالحجواب ليس عليه غيره ممكنه في الاقروى عن القسبة استحق

مطلب في من رهن نصف
داره شاعا الخ

مطلب لا يطل الرهن باحة
الرهن للرهن السكنى

مطلب للرهن مطابقة
الرهن بالرهن وحسب ما خ

مطلب لا يبرهن الرهن لداره اذا
كان الرهن والرهن فيها

مطلب استحق الرهن فليس
على الرهن غير ممكنه

يجب أن يطل الرهن وتكون الاجرة للرهن كافي حقيقة الرهن تأمل اه وفي رد المحتار قيل كتاب
الكمالة وما اذا أجرة المشتري وفله باذن الساع فهو كذن الرهن بذلك وبطل الرهن اه خلاصا
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن باع أرضه لا تحريم وفاه فبقضه المشتري وزرعها ثم أدى البائع
البئ للمشتري وانفع البيع ماذا يفعل بالزرع الذي زرعه المشتري فاجواب ما في جامع الفصولان
باع أرضا وفاه فزرعها المشتري ثم أدى البائع مال الوفاء إلى المشتري حتى انفع البيع والزرع بقدر هل
يجوز للمشتري على تفرغ الأرض أو يترك في يده باجر مثلها آجاب بعضهم بأنه لو أدى البائع ثمنه
بطل المشتري بجزع على تفرغها لا لو أذاه بلا طلبه بل يترك في يده باجر مثله ولو قيل انه يترك في يده
باجر مثله في الوجهين فله وجه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن استاجر خائسة كاذبة باجرة
معدية وأعطى رهنها في قبالة الاجرة هل يجوز هذا الرهن فاجواب نعم قال في الهندية ولو استاجر
دارا أو شيئا وأعطى بالاجر جناز وان هلك الرهن به استأجره المدة بصير مستوفيا للاجر وان هلك
قبيل استيفاء المدة بطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
عن المرتهن اذا أجرة الرهن بدون اذن الرهن من اجني فباع الرهن بذلك أجاز الاجارة هل بطل الرهن
في هذه الصورة كما اذا كانت الاجارة باجره استاء فاجواب نعم قال في الهندية ولو أجر رجل واحد
منهما باذن صاحبه أو أجرة أحدهما بغير اذنه ثم أجاز صاحبه تحت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة
للرهن وتكون ولاية قبضه الى العاقد ولا يعود رهنه اذا انتقضت هذه الاجارة بالانكشاف وكذلك
لو استاجر المرتهن تحت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبيل انقضاء
مدة الاجارة أو بعد انتقضائها لم يجز بيعه عن الرهن هلك أمانة ولا يذهب به لا شيء ولو جبهه عن
الرهن بعد انتفاء مدة الاجارة صار خاصا فكذلك في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن
مرتهن سكن في الدار للمرتونة هل يلزمه أجرةها فاجواب ان مثل هذا السؤال في الخبرية وفي آجاب
عنه صاحبها خاصة لا يلزمه أجرة ذلك مطلقا اذن الرهن أو لم ياذن مدة للاستقلال أم لا اه والله
تعالى أعلم **مسئلت** عن المرتهن اذا أجرة الرهن باذن المرتهن هل بطل الرهن فاجواب نعم
بطل الرهن حينئذ قال في جامع الفتاوى ولو أجرة المرتهن باذن الرهن أو الرهن باذن المرتهن أو أجرة
أحدهما بغير اذن صاحبه ثم أجاز له الانتقض مدة الاجارة وبطل الرهن وتكون اسرة للرهن
ولاية قبضه لا عاقد ولا يعود رهنه اذا انتقضت مدة الاجارة بالانكشاف وكذلك لو استاجر المرتهن
تحت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن مرتهن
أجرة الرهن من الرهن قبيل قبضه منه هل يصح الرهن المذكور والاجارة فاجواب لا يصح واحد
منهما أما الرهن فمقدم القبض وأما الاجارة فلم يجرأه مال ذلك كما في ذلك الخبر الرأى وفي الخبرية
سؤال عن رجل مات عن ورثة وبيت فأتى رجل ان له ديناً في الميت وأنه كان رهنه البيت وأدعى آخر
انه كان استاجر منه حال حياته في الحكم (فأجاب رحمه الله تعالى) بان الواجب في ذلك النظر في كل
من المصدقين فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق به البدن من
الاستاجر ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن فالاستاجر أحق به من المرتهن
ومن سائر الغرماء وان خالف العقدان من القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه يتقاسمون بقدر ذمة وقوم
وان انفصل بكل منهما قبض فالعبرة بالسبق نأخذ منها ما لم يجز صاحب القبض السابق للعقد المتأخر
لانفساخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما بشرط الزوم أو بشرط الجواز
وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطاً يمكن الموت الموجبه له لا يكون أحق به من بقية غرمائه

مطلب باع أرضا وفاه
فزرعها المشتري الخ

مطلب استاجر خائسة
وأعطى رهنها في قبالة
الاجرة جاز الرهن
مطلب أجر المرتهن الرهن
وأجاز الرهن بطل الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن
الدار لا يلزمه الاجرة

مطلب أجر المرتهن الرهن
باذن الرهن بطل الرهن

مطلب أجر المرتهن الرهن من
الرهن قبل القبض لا يجوز

لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة اه وفي قوله وان خالف العقدان من القبض كان جميع
الغرماء اسوة فيه يدل على ما سلفناه من أن الرهن بدون القبض لا يجوز ولا ترتب عليه أحكامه فلا
تغفل فليحفظ والله تعالى أعلم

كتاب الجنائيات

مسئلت عن جماعة قتلوا رجلا فهل يقتلون به وهل يجوز للولي العفو عن بعضهم وقتل الباقي
فاجواب نعم اذا اشتر كوافي قتله قتلوا به جميعا وان عفا الولي عن البعض أو الكل جاز وقسئل في
الخبرية عن ثلاثة قتلوا رجلا فأجاب بان الولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل
جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق يصرف فيه بما ألهه الله
تعالى اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ربي في وجه رجل حر يأنفخ منيا ومريض حتى مات هل
تأثم الذبة فاجواب لا تأثم الذبة الا اذا جرحه الحربة أو عضته ومات بسبب ذلك كمن صاح على
رجل فمضغ غشا من ذلك وكان غير صوته وخوف القاضات وكان دخل دار أخرى حين غفلت فحصل
لزوجته رعب منه وأعطت جنينا سبيبه فله لا يضمن باقي الفتاوى الخبرية والله تعالى أعلم **مسئلت**
هل الزوجة حق في القصاص عن قتل زوجها فاجواب نعم لها ذلك كالزوجة وسائر الورثة قال في
الدرر ولي القصاص من ربي على من يرت القتل فله ولاية القصاص وان كان زوجا أو زوجة اه والله
تعالى أعلم **مسئلت** عن خنق رجل لا فوات فهل عليه القصاص فاجواب لا قصاص عليه
بالخنق قال في الخ من خنق رجلا غشا لا فوات فيه عند أي خنقة لكنه ان اعتاد بقتله الامام سيادة
وعتده عاقبة القود اه وكذا من أغرق صبيا أو بالغاني مائة فلا قصاص عليه عند أي خنقة رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى فيه القصاص لله في نتيجة الفتاوى عن الكفاية
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن أوقد في تنوره نار لا يحتملها النور فاحترق بيته وسرى ذلك لميت جاره
فأمرقه عاقبه من الامنة فهل عليه الضمان والحال هذه فاجابت بثمان عليه الضمان في الحامدية
تقلا عن التتار فانية ما نصه اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمل النور فاحترق بيته وتعدى الى بيت
غيره فأحرقه فعن اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن امرأة حبل ضربت بطن نفسها فأسقطت
جنينا بدون اذن زوجها هل تضمن المرأة القود ومعه قد ارها فاجبت بثمان هذا السؤال في
الحامدية وآجاب عنه بقوله نعم تضمن من قتلها لانها أتلفته متعديا وتشمل عنها العاقلة ولا تراث منها لانها
قائلة بغير حق والقائل لا يراث والفترة قدرها نصف عشر الدية خمسة مائة درهم ويجب المقصد والمذكور في
سنة كافي الخ وغيره ومن الفترة عاقلة امرأة أسقطته متاعدا بدوا أو قتل بلا اذن زوجها فان اذن
لا تنو من الجنائيات اه والله تعالى أعلم **مسئلت** دقوك في امرأة ضربت زوجها بها آلة اجارة
عند انقضائه فهل تقتله فاجواب نعم قال الكفوي تقلا عن التتار خائسة وتقتل المرأة بالرجل اه
ونقل أيضا ولو قتل من كونه قتل بها ثم نقل عن المرا جبة اذا قتل الرجل زوجته وله منها ولد حتى لم
يقص اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن غلمان التتار كان من القصاص هل يسقط بعقود المذكور
حق الباقي في القصاص فاجواب نعم قال الكفوي تقلا عن البداية ما نصه واذا عاقب أحد التتار كان
الدم أو صلح عن نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الذبة اه والله
تعالى أعلم **مسئلت** عن أسك زيدا الممرو وقتله عمرو وهل يقتل بخصمه الذي ياتر التقتل
دون المسك فاجواب نعم قال في المتن من أسك رجلا حتى جاء رجل آخر وقتله عمدا أو خطأ فلا

مطلب اذا اشتر كوافي قتل
قتلوا وان عفا الولي عن
البعض جاز كالكل

مطلب ربي في وجه رجل
حر يأنفخ منيا ومريض حتى
مات لا تأثم الذبة
مطلب للزوجة حق في
القصاص كالزوجة وسائر
الورثة

مطلب خنق رجل لا فوات
لا قصاص

مطلب ألقى في تنوره حطبا
لا يحتملها فاحترق بيته وبيت
جاره

مطلب ضربت نفسها
فالقت جنينا

مطلب تقتل الزوجة بقتل
زوجها

مطلب اذا عاقب بعض أصحاب
الحق عن القصاص سقط
حق الباقي في القصاص
مطلب أسك زيدا الممرو
قتله بقتل المباشرة للقتل

شي على المسك عندنا وعلى القاتل القصاص في العمود الدينية في الخطا وفي الظهيرة وحسب المسك في
 الصين اه نقله الكفوي والله تعالى اعلم **سئلت** عن الجروح اذا اقر حال حياته بان فلا تالم بجرحي
 ثم مات لورثته الدعوى على فلان بذلك الجرح في الجرح لا يجب له المسك ذلك قال في التنوير قال الجروح
 لم يجز حتى فلان ثم مات الجرح وحسب لورثته الدعوى على الجرح بهذا السبب اه قال في الدر وقيل ان
 الجرح معروفا عند القاضي او الناس قبلت قنية وفي الدر لعق الجرح او اوليا بعد الجرح قبل الموت
 جاز احتسنا وفي الوهانية جرح حال قتل فلان ومات فيه من وارثه على آخره قتله لم تسع لانه حتى
 المورث وقد اكدتهم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن شهر سيفه على المسلمين هل يجب قتله
 في الجرح في قال في التنوير ويجب قتل من شهر سيفه على المسلمين ولا شيء بقتله ولا يقتل من شهر سيفه
 على رجل لئلا يهراق في مصر او غيره اه قال في الدر يعني في الحال اه قال ابن عابدن أي في حال شهره
 السيف عليه فمقتله لا يجرم لانه انما هو سيفه فانه لا يجوز قتله وكتب على قوله ولا شيء بقتله أي اذا كان
 مكانا وغناه فيه والله تعالى اعلم **سئلت** عن غلام صبيح الوجه تساط عليه فلبس يديه الفاحشة
 غضبا ولم يكن قد دفعه الا بقتله فقتله هل لا يلزمه بذلك شيء **الجواب** انه رفع الى الغير الى سؤال
 مثل هذا فاجاب بقوله نعم له قتله قال وقد صرح جوايه اذا نظر في باب انسان فقاما صاحب الدر عتبه
 لا يضمن ان لم يكن له عتبه من غير قتي عتبه كمن سجن اربابا انسانا للوطاة ولو يكن عتبه بغير قتله
 الا في ذلك اوضح اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رأي رجل زني بامراته طوعا فقتله ما هل
 لا ياتم بذلك **الجواب** قال في المغ رأي رجل لامرأة وهو زني بها طوعا وعنف قتل الرجل
 والمرأة قال في شرح الوهانية أقول القتل هنا ليس من باب الحد حتى يشترط فيه ان الامام
 والاصحاب بل هو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه نقله الكفوي والله تعالى اعلم
سئلت عن وجعته سنة فذهب الى من بنزهها خبيرة وعينها فقتل غير هاتك الحكم في ذلك
 في الجرح في عاني التفتيح تسلا عن جامع الفتاوى ولو امر رجل بارتع عنه لو جمع اصابه عين السن
 واناء ورتز عسنا آخرتم اختلافه فاقول لا لا حرمان خلف فالذي في ماله أي الماسور وسقط القصاص
 للشبهة ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل او خمسون دينار او خمسمائة درهم اه والله
 تعالى اعلم **سئلت** عن ضرب رجل بجر عظيم فقاتل بقتل من مقتله منه لا فالحجاب ساق
 الا ترى وهذا انه اذا قتل انسانا معصوما بجر العظيم أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتماله
 لا يجب القصاص عند أي حنيفة وهو قول زفر وعندهما هو الشافعي يجب وهذا اذا لم يجرح فلان جرح الجرح
 العظم أو الخشب الكبير فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديث يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر
 الرواية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل دخل عليه ليل الاصل ففرقه بعض ائمة فقتله فهل
 لا يقتل منه **الجواب** في عاني التنوير وهذا انه ومن دخل عليه غيره ليل الا فخرج السرقة فأتبعه
 فقتله فلا شيء عليه اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص اه وفي
 الخامسة رأي رجل يسرق ماله فصاح ولم يهرب أو أربح لم يفت ماله أو ما لم يجره وهو معروف
 بالسرقة فصاح ولم يهرب حتى قتلته ولا قصاص عليه اه وقال في المغ اسقطه للصوم ومعه مال
 لا يساوي عشرة حل له ان يقاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على
 القليل والكثير اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن بلدة استولى عليها الكفار وتمكنوا منها فانهم اليهم
 بعض القبائل والعشائر وصاروا يقاتلونهم المسلمين فيبشرون مالههم ويحصون الكفار ويعينونهم
 على أي المسلمين فكانوا أشد ضررا على المسلمين من الكفار في الحكم فيهم وهذا ما لم **الجواب** ان لم

مطلب الجرح أو قربان
 فلان لم يجز حتى لا يغيب
 دعوى ورثته عليه

مطلب في حكم من شهرو
 سيفه على المسلمين

مطلب اراد فقتله لا شيعا
 يصبح قتله لا شيء عليه

مطلب رأي رجل لا زني
 بامراته طوعا فقتله ما هل
 شيء عليه

مطلب قال اقل في هذه
 السر الوجوه فقام غيره

مطلب قتل انسانا بجر
 عظيم لا قصاص عليه عند
 الامام الا انهم رحم الله
 تعالى
 مطلب دخل عليه ليل

مطلب في بلدة استولى عليها
 الكفار فانهم اليهم بعض
 القبائل وقاتلوا معهم
 المسلمين الخ

أقتل على حكم هؤلاء في كتب مذهبه ما عثر الحنفية ولكن وقفت عن حكمهم في كتب بعض السادة
 المالكية قال في فتح النور الوهاني لما دعي الناس لسلطان الجزائر الى جهاد الكفار الذين استولوا على تفر
 وهران جاؤا اليه من كل فج عيني وكان هذا غير حال القبائل العاصرية وأما بنو عاصر فانهم كانوا في ذلك على
 فرق منهم من لجأ لخصون المدومة افعان نفسه ومعين المدو بسيفه وفلسه فكانوا يقاتلون المسلمين مع
 عدوهم ويدفعون عنه ويغزون على الحجة المتصور بالله تعالى حتى انهم كانوا على المسلمين أشد ضررا من
 الكافرين وهكذا كان بعض القبائل والظاهر ان حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب في قتالهم وأخذ ماله
 وأما أولادهم فلا يقتلون ولا يكونون قيا وانما أيج قتل البالغين منهم لكونهم مرد الاعداء والحرب ومعينون له
 بأنفسهم وحكم الرد اذا لم يقاتل مع العدو حكم المقاتل فأجرى اذا قاتل (قال المفتي المحقق آخر فتاوى العدل
 بالبادية بوسالم سدي ابراهيم الحلالي المزني الوري في جواب عن اهـ ل حسن كانوا رد الكفار
 المحاربين مانصه قال بعض شراح البخاري وأظنه ابن بطال في كتابه الوحي مانصه وقول هرقل لو كنت
 أرجو ان أخلص البسة لشمت لقتي يعني دون خلع من ماله وهذا التخصيص هو الهجرة وكانت فرضا
 على كل مسلم قبل فتح مكة فقاتل قبل ان التجاني لم يهاجر قبل فتح مكة وهو مؤمن فكيف سقط عنه فرض
 الهجرة (قيل له) هو في أهل علكته أغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جماعة المسلمين منه لو هاجر
 بنفسه فردا لأن أول غنائمه حبيبة الحبشة كلهم عن مقاتلة النبي صلى الله عليه وسلم مع ملوك الكفار
 مع أنه كان ملجأ لأوذي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد الجماعة المسلمين وحكم الرد في
 جميع أحوال الاسلام حكم القاتل وكذلك رد الصوم والحراريين من عساك الكافرين بقتلهم
 ويجب عليه ما يجب عليهم وان كانوا لم يحضروا الفعل ومثله تخلف عثمان وطه وعبيد بن ربيعة الله
 تعالى عنهم بنو وضرب لهم النبي صلى الله عليه وسلم بسهامهم من غنيمه بدر وقالوا أجزنا يا رسول الله
 قال وأجرهم اه المحتاج منه بقطعه فانظر قوله وحكم الرد في جميع أحوال الاسلام حكم المقاتل الى آخر
 الكلام فقه كفاية في تبين ما يجب على الحصن الذي صار له الكفرة وذابا عنهم ما توجه اليهم من ضرر
 الاسلام وعيناهم جاسوسا فقد نقل عن ذلك وكفي به حجة انه يجب عليهم ما يجب على من كانوا رداه له فيجب
 على المسلمين قتال الحصن الرد الذي كور وقتلهم وأخذ ماله ان ثبت رد يهتم وكونهم عيونهم والله يصح
 باني القول والعمل اه كلام المفتي المذكور ومنه تم ان من يدخل تحت جوارهم وأملهم من غير اعانة
 لهم يفسد ولا ماله ولا يكون لهم عتوا لرداء دونهم لا يباح قتله ولما هو عاصي معصية لا يبع ما عصمه
 الاسلام من دمه وماله وانما أيج أخذ أموالهم أيضا لكونهم يعينون به العدو على مقاتلة الاسلام
 ومقاومته ومناوئته ومنافسته فابح أخذه لذلك وقد أفتى العلماء بإباحة أخذ مال قوم كانوا يقرب حصون
 العدو وهم يقدرون على منارلتهم بذلك ولم يفعلوا خوفا للقاتل الحق المتعين ان أخذه القدر الزائد على
 كفاية مجاهد ويصرفه في منازلة تلك الحصون لاسيما حيث علم أنهم ينفعون به العدو ويعينونه به مثل
 هؤلاء وانما أبع قتل أولادهم ولا سبع لم لعدم تعلق الاتهم بصغرهم ولا صلة اسلامهم بخلاف أولاد
 الحربي اذا أسلم وأقام دار الحرب حتى أخذ فولده وماله في مطلقا ولا يقاس المسلم بالاصالة عليه خلافا لان
 الخارج هذا والتحقيق في هذه المسألة ومنهم من لجأ للمسلمين وصار يقاتل العدو معهم وهو مع ذلك يدين
 العدو وخفية ويعلم بأحوال عسكر المسلمين ويطاعة على عورائهم ويقرص بهم الدواير وقد اطلع لهم على
 كتبهم في ذلك الوقت كثير من مشائخهم المعروفين عندهم بالاجوايد يذكرون العدو عهده
 ويأمنونه بقتلهم عليه وانتظارهم الترح مع تضعفهم لجيوش المسلمين وتوهمهم باهم وحكم أولئك حكم
 الزنادقة ان اطلع عليهم قتلوا أو افادهمهم الى الله تعالى ومنهم من تاب الى الله تعالى وأتاب من موالاة

المقصود فيه حال الدية والاعضاء أربعة أنواع أخر ادهى ثلاثة الانب والاسنان والذكر والعمى التي هي
 أخر في البدن العقل والنفس والشم والذوق وأما الاعضاء التي هي أرواح وأعصاب والاذنان
 الشاخصان والحاجبان والشفقان واليدان وتعد بالرقم والالتيان والرجلان فذهب الدية وفي أحدهما
 نصفها والتي هي ربيع أشجار العين في كل شفر ربيع الدية والتي هي أشجار أصابع اليدين وأصابع الرجبان
 ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرة أه والتي تزيد على ذلك الانسان وفي كل منها عشر الدية أه وقوله في
 في شأن الانسان وفي كل منها عشر الدية فمستط من السكائب والاصول وفي كل منها نصف عشر الدية قال في
 التتويرو في كل من خمس من الابل وخمسة نفق درهم أه قال في الدر المختار لقوله عليه السلام في كل من
 خمس من الابل يعني نصف عشر دية لوسا ونصف عشر فته لوسا فدل على ان كل من خمس من الابل فزيد عشر دية
 الانسان كلها على دية النفس بثلاثة أعشار فقلت نعم ولا بأس فيه لأنه ثابت بالنفس على خلاف
 النفيين كافي الغاية وغيرها وفي الغاية ليس في البدن ما يجب بثبوته أكثر من قدر الدية الا الانسان
 أه وفي الحائصة وفي كل من نصف عشر الدية فان كانت الانسان اثنتين وثلاثين فذهب السكائب فذهب الدية
 وثلاثين أعشار الدية أه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجلين يتحاذيان حبلا فصار رجل قطع الحبل
 فسقط لهما تاهل يقتض من فالحجاب لا يقتض منه قال في الحائصة فقلت نعم وعرجلان في حبل وأخذ
 كل منهما أحدهما فذهب جسدان فصار رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من
 جانب خات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لأنه قد قطع الصلح دون الملاك أه وفيها أيضا من جعل
 آخر من بدل أو حبل طرفاه في يد رجلين يتحاذيان فانقطع المتيدين أو الحبل وسقطا ومما قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى ان سقط طامع مستقيمين على قضاة فذهب واحد وفلاذ لا أحدهما على الآخر لان كل واحد
 منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل منهما على وجهه فذهب الدية لكل واحد منهما لأنه مات بفعل صاحبه
 وان سقط أحدهما مستقيما والآخر على وجهه فذهب الدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المتأني والشي
 للساقي لأنه مات بفعل نفسه وان قطع أحدهما هذا الحبل فوقع على قضاة فذهب الدية لهما ما لا يقتضيان شيئا وبعض
 القاطع دية شاة فذهب الحبل ولو وقع على وجوههما قال محمد رحمه الله تعالى فذلك لا يكون من قطع الحبل
 وان وقع على قضاة فذهب الدية لهما لأنه تعالى أنه لا ضمان على قاطع الحبل أه فأتاه مع كلامه الآخر
 والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل أذن المؤذنب في ضرب ولده تاديبا ففعل فمات فهل على المؤذنب كفارة
 فالحجاب أن عليه ذلك عند الامام قال في الحائصة وجب ضرب ولده الصغير في أدب فمات قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المؤذنب باذن
 والده لا ضمان على المؤذنب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى أه
 وفيها بعد ذلك بضم وصف ورفقا ما نصه رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى ضمن الوالد دية ولده ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه الوالد ولا ضمن وان ضربه المعلم باذن الوالد
 لا ضمن المعلم أه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل أذى القتل خطأ وأقرب شاهد من شهد أحدهما
 بالقتل والثاني باقرار المتهم بالقتل هل لا تقبل شهادتهما حاشية فالحجاب أنه لا تقبل قال قاضيان
 أذى على رجل أنه قتل بأه خطأ وجاء بشاهد من شهد أحدهما أن المتدعي عليه قتله خطأ وشهد الآخر على
 اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بفعله والآخر على اقرار بالقتل فلا تقبل كالو
 شهد أحدهما بالنصب والآخر بالقرار به وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو زمانه أو كذا لو اختلفا
 في الالة فذهب أحدهما أنه قتل بالجر والآخر أنه قتل بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله عدوا والآخر أنه
 قتله خطأ وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بالعصا وقال الآخر قتله ولا أدري بما قتله أه فتمسك قال في

مطلب تحاذيا حبلا فقتله
 رجل قاتلا لا يجب على
 القاتل قصاص ولا دية

مطلب أذن المؤذنب في ضرب
 ولده فمات

مطلب شهد واحد بالقتل
 وآخر بالقرار به لا تقبل

التتويرو ان شهد أنه ضرب بشيء جارح فمزل صاحب فراشه حتى مات يقتض لان الثابت بالدية كالثابت
 معاينة ولا يحتاج للشاهد ان يقول أنه مات من جرحه أه مع زيادة من شره الدار المختار وكب ان
 عاين من جرحه الله تعالى قوله يقتض لان القاتل الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القول لا نقول لما
 شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمدة لا بحالة لانه لو كان خطأ اتفقوا أنه قد ضربه فاضله وقال في شرح
 السكائب ولا ينبغي أن يسأل الشهود أنه مات بقتل أم لا وكذا اذا شهدوا أنه ضرب بالسيف حتى مات وان لم
 يذكر السيف والعمدة لان العمدة هو القصد بالقلب وهو أمر باطل لا يوقف عليه ولكن يجب بدله وهو
 الضرب بما لا ياتله عادة ولو شهدوا أنه قتله عدوا وأنه مات به فهو أحوط اتفاقا قال الرمي أول الحائصة
 هذا صريح في أنه بعد موت القتل بالالة الجارحة بالدية لا قبل قول القاتل لم أقصد به إلا في مال أو في
 قول أو دية غيره لأنه ثبت من جهته مطلقا من قدر العمدة فوالخطية فقبل منه ما أقرب ويجعل على
 الاذى قال في الحائصة وفي المختار وي الحسن بن بلعن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلا يحدية أو سبقت ثم
 قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك يقتل ومن أبي يوسف اذا قاتل ضربت بالالة بالسيف فقتله قال
 هذا خطأ حتى يقول عدما وقوله ولا يحتاج للشاهد ان لان الموت من وجهه يجب صلح مضاف اليه
 لا إلى شيء آخر اذا لم يكن في الظاهر سب آخر وان احتمل لان احتمل خلاف المظاهر لا يعتبر في الاحتكام
 اتفاقا أه والله تعالى أعلم

باب القسامة

مسئلت عن رجل قد أتى دار انسان هل يجب فيه القسامة والدية على عاقلة الدار فالحجاب
 أن مثل هذا السؤال يقع للخبر الرمي فاجاب عنه بجواب ميسر لا بأس بقوله بتمامه وهذا نصه نعم عليه
 القسامة والدية على عاقلة كما اتفقت عليه متون المذهب طلبة ونسروها وقتوا بها وليس على أهل
 القرية من ذلك شيء **مسئلت** عن رفع اليد ماصورة في مولانا شيخ الاسلام أفتدعي أن القسامة على صاحب الدار
 والدية على عاقلة فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حال أو مؤخر ولا وما مقدار
 ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تسع القبيلة وما التفرق بين الدار والسفينة والحسين حيث
 وجب هذا الامر على مالك الدار لا على الساكن وفي السفينة على من فيها من الركب واللاحدين وفي
 الحسين على بيت المال ينو الله ذلك فمضامع مال أجايب (القسامة) الايمان التي يقسم بها مالك الدار
 مثلا وسبب وجود القاتل وركبها الجراء المين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرته ووجود أثر القتل
 وتكميل الأربعين وحكمها القضاء وجوب الدية ان حلف والحسين ان أتى الى أن يحلف في العمدة
 والدية عند التكرار في الخطا (والدية) المال الذي هو بدل النفس فوجب على عاقلة ان أتى الولى
 القتل خطأ وعليه ان ادعى عدما يكافئ عايم في شرح الجمع لان مالك (والعاقلة) أهل الدار فان لم
 يكن منهم قس قس قس قس عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في سنة الاداءهم أو دهرهم وثلاث لم يزد على
 على واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصغر فان لم تسع القبيلة لثلاث منهم اليها أقرب
 القبائل نسب على ترتيب العصابات ثم وتوا انضم اليهم أقرب القبائل كذلك فم تسع لا يؤخذ زيادة على
 ما ذكره قسما على السنين وقد اختلف الشايع في الباقي قال بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب
 والاقراب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض
 الكتب انه اذا ضم الى انصاره أعدا لدولته ولم يكلف يضم اليه الحال الاقرب فالأقرب وهذه المسألة تدل
 على أن أهل المحلة تعدل على أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوى رحمه الله تعالى في كتابه خلافا

مطلب في حكم من وجده
 قتيلا في دار انسان

ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وإن ضم
محملة إلى أخرى بخلاف الظاهر من المذهب وإن كان في بيت المال هو ظاهر وإليه عليه الفتوى
وكما يجرى ذلك في الدحل يجرى في البعض فتقرر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه
الفتوى لكن في السرا حصة من ليس له عشرة ولا ديوان فمن أتى حنفية رجحة الله تعالى أنه يكون في ماله
وبه أخذ عصام وفي ظاهره وإليه في بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلب وفي زنا يجوز أن
لا يكون إلا في مال الجاني إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشرة قد ثبتت ورجحة
التناصرون بينهم قد عرفت وبيت المال قد انقسم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول
فتكون في السدة حقيقة فتعبر فيها بالمدون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فإنها لا تنقل والفرق
بينهما وبين السفين أن السفين لا يختص بشخص فكان كالشرايع الأعظم والجامع وفيه ما لا يتحقق
الدية في حق السكك فلا قسامة فهو ماعلى أحد الولد في بيت المال لأن القرم بالفتوى إذا لم تكن له
عاقلة فلا يصح المفتى به أن في بيت المال وإليه كونه في ماله شاذة بخلافه ظاهره وإليه وإذا قلنا إنها
عليه خاصة بغير عوى القتل المعدم فهي في ثلاث سنين أيضا كما خرج به الزبلي وقد رها من الذهب
ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تجعل مجلدا لكن أقصرنا على ما لا يدع منه
والله تعالى أعلم اهـ جرحه والله تعالى أعلم **مسألة** عن قتيل وجد مجمل ولم يعلم له قومه فوجب فيه
القسامة وأهل المحلة كثيرين فهل يتعاقب جميعهم أو بعضهم بنحو التاليف في ذلك بالنصوص الصريحة
فالحكم أن الولي القاتل يختار منهم خمسة من المؤمنين من صلواتهم أو من قدامهم قال في الحاشية قاتل
وجد في محله قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواقبهم ولولي القاتل أن يختار التلظيف
خمس من الأهل المشايخ العلميون شاة اختار التناق والشراب والتعاقب في الولي القاتل دون الأمام
لأن الحق في أن يركب عددهم خمس رجل كزوت الأعيان عليهم حتى يتم غشون ضياعا فون لامة
مأخذها ولا خلاف فلا وإن امتنعوا من الذين حسوا حتى يخلوا وإن وجدوا القاتل بغير دين
أو سكن كانت القسامة والدية على أقرب القرين والسكنين إلى القاتل هذا إذا كان بلغ صوت
القرين إلى الوضع الذي وجد فيه القاتل وإن لم يبلغه لاتي على واحدة من القرينين وإن وجد القاتل
في مكان لم يولد كانت القسامة على الملك والدية على عواقبهم وإن وجد القاتل في موضع مباح نحو
الغلاة الأتقى من السفين كانت الدية في بيت المال وإن وجد القاتل في بيت امرأة كانت القسامة عليها
تخلف هي خمس من سفين مولى أتى حنفية ومحمد رجحة الله تعالى والدية على عاقبتها وإن وجد القاتل
في سوق المسلمين أو مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في
موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضع ما ذكر أن الدية
تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان لساكنه فإن كان السوق ملكا
لهم كان وجود القاتل في السوق أو في مسجدهم كوجود القاتل في مسجد المحلة ونعم ثبت القسامة على
أهل المحلة والدية على عواقبهم وإن وجد القاتل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه
وعامة في الحاشية والله تعالى أعلم

باب في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجيران

سئلت عن أراد دفع كوة على جاره كاشنة محل حرم الجار وعوراته هل تنع من ذلك فأجواب
أنه تنع من ذلك استحبنا وعليه الفتوى وقامه في الخير والله تعالى أعلم

مطاب أراد فتح كوة على
محله عريضة

اثنى

اثنين أراد أحدهما أن يبنى عليه غرفة فقول له ذلك بدون رضائى بكه فالحجاب ان ليس له ذلك الا
 برضائى بكه قال فى الثانية جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يبنى فيه بناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن
 من بك أضرب بالتركك ألم بضر وفى الزاوية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه مسقا آخر أو
 غرفة فقلع اه قال فى الأخيرة والعقبة فانه يفعل ذلك يصير مستعملا لك الغير بغير اذنه فيقع اه والله
 تعالى أعلم **مسئلت** عن أراد أن يبنى طاحونة بين دورين فبعضى عليه السقوط عند دور رضى
 الطاحونة فقول لاهل الدور معهم من احداثها **فاجبت** بان هذه السئلة قد قدرت لقارنى الهداية
فاجاب عنها بقوله اذا اخبر اهل الخبر فان اخذوا الطاحون وهن بناءه يومئذ فالتوى على أنه يمنع من
 التصرف على وجهه يتصرف به الجار وان كان يتصرف فى ملكه اه وفى فتاوى من كتاب الحيطان
 ووقفها انما شئ عن شخص اذن لتركه أو لاجنبى فى صرف على عارنه فقول له ما هو له لما
 الرجوع **فاجاب** القول فوله انى الصرف مع بينهما وان وافق الظاهر والترك بك رجوع عاصرفى والاجنبى
 لا يرجع الا اذا قال له اصرف على التراجع على **فوقه** ايضا شئ اذا احتاج الجار أن يجعل خشبة على
 جدار جاره هل له ذلك **فاجاب** ليس له أن يضع شياعلى جدار جاره الا براض ولا يجبر على أن يكمن من وضع
 خشبة على جداره والتهى الوارد عنه ليس للتحريم وانما هو من باب البر والاحسان اه والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل أحدث ما بين في رفاق غير نافذة لمولك فغيره بأذن بعض مالكيه وسكونت البعض
ومضى على ذلك نحو أربع سنين فلم ألت بعض من لم يأذن بطلب سداً لما بين فقول له ذلك ولا بد من سكونه
مطلب أحدث ما بين في رفاق غير نافذة لمولك

رجوعهم لان اذن الرجوع في الجواب نبره فلا يولى اذن الرجوع حتى لو اذنت لهم بغير رجوع اعتبر
الذي لم يصر بقوله تعالى اعلم وهذا السؤال ورد من ربي غازی في اوغوشه من سنة ١٣٠٧ هـ مسائل
فمن له حائط مائي على طريق المسلمين فانه جماعة قالوا له اهدم حائطك فانه مائي واشهد عليه فتراسخ
في هدمه حتى سقط على انسان ودانته فانتقم ما هل ضمن والحالة هذه في الجواب نبره ضمن من اتفق به
بعد الاشهاد او التراضي قال الكنتوي اذا مال الحائط على الطريق المسلك فطوب صاحب حائطه وشهد
عليه في بقعة في مدة يشتر على نفسه حتى سقط ضمن مائة دينار ونفس او مال له من غير ما له بجهة
والاشهاد يكون من كل أحد مسلم كان او مشركا وصيما او ذوا اوعدة اما اذا خالفتم وقال ارفع حائطك
فانه مائي كادوا الاشهاد للشرع عن الانكار ولو قال بغير ذلك ان نهدم يكون مشورة لا اشهاد ولا اشهاد
ان يقول لشهده اني تقبضت عليه في هدم حائطه هذا فاذا اشهدوا لم تقبضه ضمن وان كان في طاب
العمل وانهدم لا ضمن لانه لم يقصر وان اهدم الحائط بعد الاشهاد مدة فانه يهدم وان تقبض في مدة التأجيل
ضمن لان الحق ليس للحاكم غلافة تأجيله فان احضره من شهدان كان مال على الطريق عام لا يصح

تأخيره وان اتي دار انسان واشهد مالك يصنع تأخيره فأخذه في البرازية والله تعالى أعلم **مسألة**
ما قولكم في سكة غير نافذة في مهابها دار بابها في هذه السكة وظاهرها للشارع أراد صاحب الدار أن يهدم
حائط داره ويجعل السكة نافذة هل في ذلك بدون رضا أصحاب السكة غير النافذة **الجواب** انه ليس له
ذلك بدون رضاهم قال في الخاتمة رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في هذه السكة وظاهر هذه الدار في
سكة نافذة أراد أن يهدم حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغير إذن أصحاب السكة اه والله
تعالى أعلم **مسألة** عن رجل له دار بفتح بابها في سكة غير نافذة اشترى بجنبها دارا فظهر هذه السكة
وبابها في سكة أخرى فأراد أن يفتح هذه الدار التي اشترى بابها من تلك السكة بدون رضا أصحابها هل يمكن
من ذلك **الجواب** لا يمكن من ذلك الا بمرضاهم فأخذه الكفوي فقال من يقول المداي والله تعالى أعلم

۳۳ فتاویٰ

مطلب له باب في سكة غير نافذة أغلقه وباعها الخ
مطلب أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة ليس لهم ذلك

مطلب حفر بئر في طريق العامة الخ

سئلت ما قولكم في رجل له دار لها باب في سكة غير نافذة فاعلقه وفتح لها بابا من سكة أخرى فباع الدار فأراد المشتري أن يفتحها فباعها في السكة الغير النافذة هل ذلك فاجواب ان ان اقر أهل السكة بذلك الباب فله فتحه كتابته لتمامه معاه أفاذه في جامع الفصولين والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة وسدوها ولا يفتح مني شأها هل يكون ذلك فاجواب انهم لا يمكنون ذلك لان على هذه السكة ولو كانت لا يمكنها من السكة فله فتحه فله فتحه حتى وهو انه اذا اذعن الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوا حتى يفتح الزحام فكذلك في جامع الفصولين والله تعالى أعلم
سئلت عن حفر بئر في طريق العامة بدون اذن الامام فامر أهل المحلة بطعمها ففعل فوقع فيها رجل فمات فهل عليه قيمته مال السكة فاجواب ان هذا السؤال قد رفع للحامد أفندي فاجاب عنه بقوله حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة بدون اذن الامام بغيره فمات الرجل مال السكة قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كانهي العاقلة لو حفر بئر في طريق أو وضع حجر أو ترابا أو طينا فقتل به انسان لانه سبب فان تفت به أي واحد من المذكورات فمات فمات في محله ان لم يأت اذن الامام فان اذن الامام في ذلك أو ما وقع في طريق جوعا أو عاصيا أو غافلا لا ضمان به حتى خلاصة خلافا محمد اه احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من الفياق غيرهم للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وهذا يعرف ان المراد الطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المفاوز والحصارى لا يمكن المدول عنه في الامصار غاليا دون الصغرى ومن الماء على طريق قطعته به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رشح كل الطريق أمر الاجير أو والد القابل لشيء فمات ذلك الا حرمين الا حرمين الراس والحارس اذا رشح عن كيفية كان اه كلام الحامد بقوله والله تعالى أعلم
سئلت عن طريق غير نافذة أرادها أهلها أن يفتحوها بينهم فهل ليس لهم ذلك فاجواب نعم ليس لهم ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يفتحوها بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يفتح الزحام واسن لم أن يدخلوها في دورهم وانما لهم المرو فقط السكة التي ليس فيها منقذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يبيعوا ويحسبوا أفاذه في المنقح نقلا عن البرازية والعمادية والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل ينفذ في داره غرفة ملاصقة لغرفة جارة فانه بذلك طاقا جارة وامتنع عن غرفة الجار الضوء بالسكة فهل له منعه من ذلك حيث أضرب به ضررا بنا فاجواب نعم له منعه من ذلك والحالة هذه كما أجاب بذلك في الحامدية قال وهذا أعني سدة الضوء بالسكة من الضرر الذي والتوى على منعه كافي البصر والتنوير وحوائج الاشياء للبدن الجوى وقال به هذا فان سدة الضوء بالسكة بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والسكينة ضرر فاحش فتمنع منه كما أتت بذلك الفتى أو السوء قال المنقح اذا كان له قريتان فسد ضوء احداهما بالسكة مع امكان الانقاع بالآخر لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يمنع لانه قد يضطر الى غلقه ليرد ونحوه والظاهر ان الشباك كالباب اه وفيه أيضا فالحكم ان الساحة اذا كانت تجلس النساء والكوكة تشرق عليها نور صاحبها سدها عليه التوى اه والله تعالى أعلم
سئلت في طريق خاص غير نافذة أحدث فيه بعض أصحابه بناء وأدخل بعض الطريق في داره فهل ليس له فيه تصرف بدون اذن الباقي وما أحدثه فيه بنقض فاجواب نعم ليس له التصرف فيه والحالة هذه بنقض ما أحدثه فيه قال في الدر المختار وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحدث مطلقا أضربهم أم لا لانه كلانا الخاص بهم اه قال ابن عابدين مانعه الحديث للامام نقضه اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في رجل

مطلب أراد أحداث تنور بين دكاكين الخ
مطلب ليس لهم منعه من جعل داره بستانا
مطلب له شجرة عالية اذا صعدا انكشف بيت جاره لزمه أن يتبرعهم اذا أراد الصعود اليها
مطلب أراد أن يطين حائطه من بني الجار الخ

مطلب ليس لدى السفن ضرب يوتي في الجدار بلا رضائي الملو
مطلب فيمن خرج حديث لاضر ولا ضرر وفي بيان معناه

مطلب له أرض ليس لها حق في الله أراد أن يسقيها من نصيبه من الماء ليس له ذلك

مطلب انهم سفل لا يجير صاحب على اعادته

مطلب يجوز الجالس في الطريق يبيع والنسرا ان لم يضر

مطلب منع الذي من السكنى بين المسلمين

مطلب تسد الكوة الكاشفة على الحرم ولو فدية

مطلب لا يمنع الجار من بناء حائطه بلحق حائط الجار الآخر

الله تعالى في رجل أراد أن يفتح تنورا بين دكاكين كان أهلها يبيعون الكنان وسائر الاشياء والرخان يضرهم ويشد اقتصرهم لهم منعه من ذلك فاجواب ان لهم منعه والحالة هذه قال في البرازية نقلا عن العتاي أراد أن نصب تنورا في وسط البرازين ويضرهم دخانهم منعه استسنا عليه الفتوى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن صاحب دار أراد أن يجعل داره بستانا هل للجيران منعه فاجواب ليس لهم منعه ان كانت الارض صلبة لا يتعدى الى جدار الجيران ضرره وان كانت رخوة فاهم منعه اه من البرازية والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل له شجرة تدخل اذاعه عليه الاجل أن يورها ولاجل أن ينجي غارها استكشف على عورات الجيران كيف الحكم في ذلك فاجواب انه اذا أراد أن يورها لا يضرهم مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم كافي الغلاصة والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم فيمن كان ظهر داره في وسط دار جاره وأراد أن يرفعها فتمنع الجار هل له حق المنع فاجواب من الغلاصة وهذا انه رجل له حائط وجوه في دار رجل فاراد أن يطين حائطه ولا سبل الى ذلك الا يدخل دار جاره وصاحبه تمنعه من الدخول أو انهم يدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فاراد أن يدخل ويبس الطين فتمنع صاحب الدار أوله يجرى ما في دار جاره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا يدخل داره وهو ممنعه يقال لصاحب الدار ما أنت تترك حتى يدخل ويصلح وما أنت تصلحه بمالك كذا روى عن محمد به أخذ الفقيه أبو الليث اه والله تعالى أعلم
سئلت عن ذي سفن عليه عوارض أن يضر بوند في سفن هل له ذلك بلا رضاي صاحب الملو فاجواب ليس له ذلك بدون رضاي صاحب الملو كافي التنوير من شتى القضاء والله تعالى أعلم
سئلت عن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار من خرج من أهل الحديث وما عناه فاجاب به بأنه أخرجه عالم الحديث الامام مالك رحمه الله تعالى وقصر وماله لا يضر الرجل آياه ائمه لا يخرجه من التبعين عن الاشياء ومجمله أن الضرر من واحدة والضرر من اثنين والضرر في الجزء هو أن يتعدى الحمازي عن قدر حفره في القصاص وغيره كافي الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل له حصة في بئر يربي منها الرصولة أرض أخرى ليس لها حق في هذه البئر أراد أن يسقيها ففعل هل له ذلك فاجواب ليس له ذلك قال في نتيجة الفتاوى ليس لاحد الشريك ان يسوق نسيه الى أرض له أخرى ليس لها من ذلك شريك لانه اذا تقدم العهد يستدل به على امتحنه اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم أهل العلم رحمه الله تعالى في ذي سفن انهم هل يجير على اعادته لاجل انتفاع ذي الملو فاجواب انه لا يجير على ذلك وقال الذي الملو ليس له طريق الى حقله سوى أن تبنى السفن بئرك لو شئت فلو بناءه فله أن ينعق ذلك السفن حتى يؤدى له قيمة البناء أفاذه في جامع الفصولين وأفتى به صاحب النتيجة هذا اذا انهم بنفسه فان هدم صاحب السفن سفله فانه يجير على اعادته لانه كافي بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم
سئلت هل يجوز الجالس في طريق يبيع والنسرا فاجواب انه يجوز ان يكن فيه ضرر بان كان فلا يجوز في الدار المختار مانعه والفتوى في الطريق يبيع ونسرا يجوز ان يضر باحد الالا اه
سئلت هل يمنع أهل الدقة من السكنى بين المسلمين فاجاب نعم يمنع من السكنى بينهم ويسكنون من غير أن ينعق كذا في فتاوى قارى الهداية وأفتى على سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احدثات بيت يعقون فيه كالكنيسة اه والله تعالى أعلم
سئلت هل اذا كانت الكوة تشرق على محل نساء الجيران يؤمر صاحبها بغلقها ولو كانت دقة فاجواب نعم كافي الحامدية قال ولا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرر بينا وفي حوائج الخير ازمى على الصرا لفرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فمما اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أراد بناء حائط ملاصق لحائط الجار من غير

أن يضع عليه شأه لا يمنع من ذلك فالحجواب أنه لا يمنع من ذلك كافي الحامدية عن الزاوية والله تعالى أعلم **سئل** حيث قاتل الكوفة المشرفة على مقر النساء يجب سد هاهل ذلك ولو فصل بين حائط الكوفة والناظر بقر عام فالحجواب نعم هذا الحكم لا فرق فيه بين الطريق الفاضل وغيره كافي الحامدية وهذا لفظها القشوي على أن الكوفة حيث كانت النظار والموضع موضع النساء تسد فلا فرق بين الطريق الفاضل وغيره كافي المضرات اه والله تعالى أعلم **سئل** عن جدار بين اثنين منهم واحد صاحب بنات وأخوات ونساء أراد أن يبنيه وأبى الآخر فهل يجبر على البناء مع فالحجواب أن كان أصل الجدار يحصل الصلابة بحيث يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر إلا في على البناء وإن كان أصل الحائط لا يتحمل الصلابة على هذا الوجه يومر إلا في البنية كذا في الخانية ومثله في الفصولين قال في الحامدية وهذا التفصيل لم يذكره غير قاضيان وهو حسن جدا اه والله تعالى أعلم **سئل** وفي الحامدية عن العمادية دار بين رجلين أحدهما قال أحدهما أنني حائط الجدار بيننا فليس على الآخر إجابته وإن كان أحدهما يؤذي صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الإطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما فيخرج كل منهما من النصف حصته بقوله القاضي للمصلحة اه والله تعالى أعلم **سئل** في سكة غير نافذة أراد أهلها بيعها أو رهنها فهل ليس لهم ذلك فالحجواب نعم ليس لهم ذلك في جامع الفصولين قال أو حنيفة رحمه الله تعالى سكة لا تسد ليس لأصحابها بيعها ولو اتفقوا عليه ولا أن يفتروها فباعها بينهم إذا طار بنى الأعظم إذا كثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى ينف الزمان اه والله تعالى أعلم **سئل** عن فتح داره بابا في الشارع النافذة فاد بعض جيرانه سدة بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك فالحجواب نعم ليس له سدة والحالة هذه والمسألة في الحسرية ونقل سنداهن البصر وغيره والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل له دار يعاها على الجارة هو سطوحها والجدار يتفتح به من قديم الزمان باليوم عليه في زمن الصديق وبشر الثياب وبشر ما يحتاج لشرفه في الشمس من طماهم وبلو وكسكس وتحو ذلك أراد صاحب الدار أن يفتح من ذلك الآن فهل لا يصوغ عنه والحالة هذه فالحجواب نعم وقدره إلى سدة أقدم في سؤال مثل هذا فإجابته وهذا نص السؤال والجواب قال رحمه الله تعالى سئل فيما إذا كان زبدت يعاها شرفة يني محلا تشرق فيه الشمس امرو ينتفع بها عمرو من قديم الزمان وإلى الآن ويريد أن يبنى مكان المشرفة طبقة ويمنع عمرو من الانتفاع بذلك بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي في ذلك ليس يزيد ذلك وينبغي القديم على قدمه (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل له كتيف بعضه على حائطه وبعضه على حائط جاره من قديم الزمان أراد الجار الآن منعه من إقامته الكتيف في موضعه القديم زاعما أنه يضرب حائطه فهل لا يمكن من ذلك ويبقى القديم على ما كان فالحجواب انه رفع إلى حامد أفندي سؤال هذه صورة (سئل) فيما إذا كان زبدت يعاها كتيف قديم راكب على حائطه وعلى سطح جاره هو ومن قبله من ملاك الموصوفون في الكتيف على الوجه المذكور ومن قديم الزمان إلى الآن لا يعارض ويريد الجار الآن أن يطلبه برفع الكتيف معطلًا أن يبنى على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شاب كان صاغا عندنا في الآن معروفة الصفة فأراد أن يكون معلما وأهل السوق يريدون منعه من ذلك فالحجواب نعم منعه من ذلك والحالة هذه فالحجواب أنهم لا يمكنون من منعه كافي الفتاوى الحامدية من شئ القضاء والله تعالى أعلم **سئل** عن له خزانة أعني بالوعة تقير في بستان جاره أراد جاره منعه من ذلك والحال أنه قد عده لا يدرى متى انشئت فالحجواب أن القديم يبقى على ما كان فليس الجار منعه من ذلك كافي الحامدية والله تعالى أعلم

مطلب جدار بين اثنين
المهم الخ

مطلب ليس لاهل السكة
غير النافذة بيعها ولا رهنها

مطلب لا يمنع من فتح باب
في الشارع النافذ

مطلب رجل له دار يعاها
على الجارة هو سطوحها
مطلب جاره من قديم الزمان
باليوم عليه في زمن الصديق
وبشر ما يحتاج لشرفه في
الشمس من طماهم وبلو وكسكس
وتحو ذلك أراد صاحب الدار
أن يفتح من ذلك الآن فهل
لا يصوغ عنه والحالة هذه
فالحجواب نعم وقدره إلى
سدة أقدم في سؤال مثل
هذا فإجابته وهذا نص
السؤال والجواب قال
رحمه الله تعالى سئل فيما
إذا كان زبدت يعاها شرفة
يبي محلا تشرق فيه الشمس
امرو ينتفع بها عمرو من
قديم الزمان وإلى الآن
ويريد أن يبنى مكان
المشرفة طبقة ويمنع
عمرو من الانتفاع
بذلك بدون إذن من
عمرو ولا وجه شرعي في
ذلك ليس يزيد ذلك
وينبغي القديم على
قدمه (الجواب) نعم اه
والله تعالى أعلم

مطلب له كتيف بعضه على
حائطه وبعضه على حائط
جاره من قديم الخ

مطلب حائط أراد أن يكون
معلما وأهل السوق يريدون
منعه الخ
مطلب بالوعة في بستان
جاره تبقى كما كانت

سئل فحين أراد أن يفتح في داره شبايك على الشارع العام غير كاتفة على عزم الجيران هل ليس بغيره منعه من فتحها فالحجواب ليس لهم منعه منها حيث كان الأمر كذلك والمسألة في كثير من معتبرات المذهب والله تعالى أعلم

كتاب الحظر والاباحة

سئل الحق الرمي فيما ينسب إلى الامام الأعظم أي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير إذا لم يباشر الجسد هل صح ذلك عنه حتى يجوز العمل به (فأجاب عانصه) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن نقل عن برهان صاحب المحقق فقد قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أن الكل حرام يعني الذي عيس الجسد والذي لا عيسه قال في الحاوي الزاهد قال يعني أستاذة يدعي وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا عيس الجسد رخصة غلظية في موضع عتبه البلوى ولكن طابت هذه عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فجددوسى هذا يعني ما نقل عن برهان صاحب المحقق اه فالحاصل أنه مخالف لما في المتن الموضوع على المذهب لا يجوز العمل ولا الفتوى به فخالفتها ظاهر المذهب اه وفي المتن ويرحم بس الحرير ولو بحثنا على المذهب أو في الحرب على الرجل للمرأة الأقدار أربع أصابع مضمومة وكذا المنسوج بذهب محل إذا كان هذا القدر والا لا اه قال شارحه وفي المجتبى العلى في العمامة في موضعين أو أكثر جميع وقيل لا وقيل ومن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها من قصب فضة قد وثقت أصابع لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا بكرة وفيه تركة الجبة المكشوفة بالحرير اه قال محمّد ابن عابد بن هذائغ يرمي عليه العمامة فانه ينقل في الهداية عن الذخيرة أن ليس المكشوف بالحرير مطلق عنه عمامة النقصاء وفي الحسين عن أسماء أنها أخرت جبة طيلة على البنية شبر من ديباج كسر وان وقبرها ما مكشوفان به فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فاقصبت عائشة رضي الله تعالى عنها فضتها إلى فخص نفسها بالربض فبست في مراءه أحد ومسلم ولم يد كرافضة السبر اه وفي الهداية وعنه عليه السلام أنه كان يلبس جبة مكشوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كفاضا حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل وفيه لبنة القميص بنيهته اه والله تعالى أعلم **سئل** عن تترك سدة فسداه سلك من الذهب هل يجوز (فأجاب) نعم يجوز شدة الذهب عند الامام محمد رحمه الله تعالى قال في الغانية ولا يشد سدة الانضة أي من تحتك سدة يشد بالافضة وعند محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالذهب بقله صاحب الدرر وأقنى به في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئل** من بعض أهالي الرومي عما يقع في بلادهم من مجي صورة الميت بعد دفنه التزله الذي مات فيه أو بغيره من المنازل وندائه بقوله يا ذلان يا ذلان وتغوي به أهل المنزل وجره في أثرهم ورجع يكون مستورا بكتفه فيقول من سببه بعض الناس وتسمى تلك الصورة عندهم جادو قال ومن عادة بلادهم أنهم ينشون قبر ذلك الميت ويحرقونه بالنار أو يلقون عليه الجير فإذا فعلوا ذلك انشدت عنهم تلك الصورة ولا تندفع إلا بذلك فهل يجوز هذه الصنيع (فأجاب) بآني لم أر ذلك في الكتب الفقهية التي بيدي عرفت في يد نسخة من نتيجة الفتاوى قرأت فيها أن العلامة أبا السعود رحمه الله تعالى سئل عن ذلك عن الفتوى من بعض العلماء لقطع رأس صاحب تلك الصورة أو أضره فهل يجوز العمل بتلك الفتوى فأجاب رحمه الله تعالى بأن هذه الواقعة بخصوصها لم ترق معتبرات الكتب الفقهية لكن يؤخذ ذلك من القاعدة الأصولية وهي أنه يشمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ومن القاعدة الأخرى وهي إذا عارضت مفسدتان ارتكب أخفهما ضرر أهذه الجواب مبني على هاتين القاعدتين

مطلب ليس الجيران منه
من فتح شبايك على الشارع

مطلب ما نسب إلى حنيفة
من جواز لبس الحرير إذا لم
يباشر الجسد لا أصل له فلا
يفي به

مطلب العلم في العمامة

مطلب يجوز شدة السك
يسلك من الذهب

مطلب في جواز الحراق
صورة جادو التي تظهر في
بعض الأماكن وهي مسألة
غريبة

مطلب لا يجوز اختصاصه
الادنى
مطلب يجوز ترك الاطفا
والشرب بلا في دار
الحرب
مطلب في جواز نلقع
الصيدان صونا لحسم من
مرض الجذري
مطلب لا يمنع القاري من
القراءة الا اذا اعتاد السؤال
ها
مطلب في بيان معصية
الحديث وهي لا تزال طائفة
من اتقى الحديث

ولا بأس بالعمل به اه والله تعالى اعلم سئل عن خصه الادنى هل يجوز فالحجاب انه لا يجوز
قال في شرح الملتقى ويحرم خصه الادنى بخلاف خصه غيره ولو لم ينفذ الاخر لم يخصصه القرس اه والله
تعالى اعلم سئل عن ترك الاطفا والشرب الادنى في دار الحرب هل هو مطلوب شرعا
فالحجاب نعم قال في المحقق ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب ان وفرو الاطفا ففرق
أرض العدو فانه اسلاح وهذا مندوب اليه للمجاهدين في دار الحرب وان كان قص الاطفا من الضرورة لانه
اذا سقط السلاح من يده وتقرّب منه العدو عاينته دفعه بالاطفا وهو نظير قص الشارب فانه سنة
وفي الغازي في دار الحرب توفير الشارب مندوب اليه فيكون آهيب في عين العدو فاداه في الذر والله تعالى
اعلم سئل عما اعتاده الناس في زمانهم من نلقع العبدان وجماعتهم لدفع ضرر الداء المعروف
بالجذري هل هو جائز شرعا فالحجاب نعم هو جائز شرعا كما في تساوي البهجة من اوائل كتاب
الكرامية وفيه ايضا الامور بذلك مولانا السلطان ابداه تعالى لاجل المسئلة العلة هل يكون امره
مشروعا فاجاب نعم يكون مشروعا اه والله تعالى اعلم سئل عن اعتاد القراءة لجلب الفرح لهم
والسؤال هل يجوز منه من ذلك فالحجاب نعم قال في الفتية ولا يمنع القاري من قوله الا اذا عرف
انه يعتاد السؤال فخرته اه والله تعالى اعلم سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من
أمتي الحريث هل معناه ان تلك الطائفة تكون في مكان مخصوص او في مكان متفرقة
فالحجاب ان هذه الطائفة لا تختص زمان ولا مكان قال الصاوي في حواشيه على الجلالين فانصبه
وعن معاوية انه قال هو خطب جمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال من أمتي امة قائمة
بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من طاعهم حتى ياتي أمر الله وهم على ذلك وهذه الطائفة لا تختص
بزمان دون زمان ولا مكان دون مكان بل هم في كل زمان ولا سلام دائما بل هو لا يعلم عليه
وان كثرت الفساق وأهل الشر فلا يضرهم ولا يضرهم وفي هذا إشارة لهذه الامة المحمديّة في الاسلام في
علو وتبرق وأهل ذلك الى قرب يوم القيامة حتى قوت جلة القرآن والعلماء وينزع القرآن من
المصاحف وتأتي الرخ اللينة فيموت كل من كان في قلبه منة قال ذرة من الايمان ولا يكون هذا بعد وفاة
عيسى عليه السلام فاد ذلك الصاوي في حواشيه الجلالين عند قوله تعالى وعن خلقنا امة لهم يدون بالحق
ويه يمدون قال الجلال هم امة محمد صلى الله عليه وسلم كما في الحديث اه فيقول له وبما في التنبية
عليه ما فيه عليه بعض اذ كية المتأخرين حيث قال وليس حدث بها الاسلام فربما يعود كما يد الملتقى
التي يدور على السنة حسادة بل معناه انه كما يد بها تسو غيرا وبغيرا في اخذها لاسباب هذه
الانصار من عرق عادية وقوة وتقليد تعمر من من سيرة الذين واجهوا في امضاء او امر الله تعالى فيكون
شتمه كذلك اه فيقول له ولعل هذا في هذا الوجه إشارة الى ما يكون في وقت عيسى عليه السلام من
النصر والظفر وغمام الظهور والله تعالى اعلم سئل عن ارسال طرف السمامة بين الكتفين
ما حكمه فالحجاب ان حكمه النذب قال في الخلاصة والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى
وسط الظهر اه والله تعالى اعلم سئل عن المصاحفة في يوم العيد والجمعة ما حكمه فالحجاب
ان حكمه الاستحب قال صلى الله عليه وسلم من صافى آناه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه اه من الهداية
وروى الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن أبي داود وعن البراءة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
واستغفر الله لهما وروى ايضا في غيرهما عن الحكمين عن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
على صاحبه كان أحبهم الى الله أحسنهم بشارا صاحبه واذا تصالحا أنزل الله عليهما مائة درجة للبادئ
تسعون وللصالح عشرة وفي شرح الميثاق على الهداية قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا اتى المؤمن

فلم

مطلب لا يجوز اختصاصه
الادنى
مطلب يجوز ترك الاطفا
والشرب بلا في دار
الحرب
مطلب في جواز نلقع
الصيدان صونا لحسم من
مرض الجذري
مطلب لا يمنع القاري من
القراءة الا اذا اعتاد السؤال
ها
مطلب في بيان معصية
الحديث وهي لا تزال طائفة
من اتقى الحديث

فلم عليه وأخذه فصاله تناثر خطاياهما بما تناثروا ورق الشجر واد الطير واليهي في كذا في الردة
والله تعالى اعلم سئل عن قراءة مولده الشريف صلى الله عليه وسلم واجتماع الناس لذلك فرجا
بشعره واستشار كبره ما حكمه فالحجاب ان قراءة المولد في الوجود المشرع مدحوة شرعا
لا شغلا لها في تعظيمه واطهاره لامت شوقه وفي شرح العلامة على الجامع الصغير في الحديث ان عمل
المولد الشريف الذي يصوب ان من البدع الحسنة المندوبة اذا خلعا عن المنكرات شرعا وقال على
القاري رحمه الله تعالى وعمل المولد بقراءة القرآن والانشاد لاداء مع النبوة واطعام الطعام والصدقات
أمر حسن يشاب فاعله الثواب الجزيل بقصد الجليل وان كان عمل المولد المذكور لم ينقل عن السلف
الصالح في القرون الثلاثة الفاضلة وانما حدث بعدها فذلك بدعة حسنة عند من حقق العلم وأثبتته ثم
لا زال أهل الاسلام في سائر الاقطار والمدن العظام يتخذون في مولده صلى الله عليه وسلم نقله في بهجة
التساوي والله تعالى اعلم سئل عن الفرار من محل فيه الوباء ما حكمه فالحجاب ما في الفتاوى
الظهيرية هو فأنصه وذكر الطحاوي في مشكل الا ما راجع حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه
عن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم انه قال اذا وقع هذا الرجز يارب فلا تدخلوها واذا وقعوا فتم فم فلا تغربوا
منها والرجز العذاب والمراد هنا الوباء وتأويله انه اذا كان يحال لودخلوا وابتلى به وقع عنده انه يبتلى بدخوله
ولو خرج فمخا وقع عنده انه يجاوز وجهه فلا يدخل ولا يخرج حياطة لا اعتداه فاما اذا كان يعلم ان كل شيء
يقدر الله تعالى وانه لا يصيبه الا ما كتب الله تعالى له فلا بأس بان يدخل ويخرج اه والله تعالى اعلم
سئل هل يجوز ان يعلم المسلم الكافر القرآن فالحجاب نعم يجوز له ذلك وجاء ان يعلم قال
العلامة الا في رواية اقل الكافر المسلم على القرآن فلا بأس بأن يعلمه ويهتف في الدين لكن لا بأس
بالمحض وان اقتضى ثم لا بأس به اه معز بانزلة المفسرين وقال ايضا عازي بالضرورة وتعلم في العلوم
بامرة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناهم امة واحدة
للاطمان جعلنا اليوم ميما الكذب المتجهين اطلق اسم الشيطان على المتجهوسمى هذه بانه رجس من وجع
بالغب اه والله تعالى اعلم سئل هل يجوز رؤية الله تعالى في المنام فالحجاب ما في البرازية
من قوله رؤيته سبحانه ونمالي في المنام جزو هار كن الاسلام الصغار وكثير من المتصوفة كثر مشايخ
سمرقند ومحمدا شيخ خوارزم لم يجوزوا هذا الذي في المنام خيال ومثال والله تعالى منزعه وقد اطال
سيدى عبد الوهاب الشعراني في الكلام في ذلك وبسطه في البواقي والجواهر والله تعالى اعلم
سئل هل يجوز قتل الكلاب الاهلي فالحجاب لا يجوز قتله اذ هو ذو احداه قال في الدر المختار من
جنبايات الحج ولذا قالوا الميمل قتل الكلاب الاهلي اذ هو ذو الامر قتل الكلاب منسوخ كما في الفتاوى اذا
لم يضر اه وكتب عليه ابن عابد من ماضيه قوله أي اذا لم يضر تقيده لا نسخ ذكره في النهي اخذ اعلى في الملقط
اذا كثر الكلاب في قرية وأضررت اهله امرأ ربها يقتلها فان اثار وقع الامر الى القاضي حتى يامر
بذلك اه والله تعالى اعلم سئل عن المرأة اذا كان زوجها يأتها بالمال الحرام كالفصوب هل
يسوغ لها كاه فالحجاب انها يجوز لها كاه قال الانقري في الزوج طعما ما وكسوة من مال
خبيث جائز للمرأة الاكل واللبس والاعم الى الزوج اه والله تعالى اعلم سئل عن ألتى دجاجة
مذبوحة تم شق بطنا في الماء حال غلبته لاجل نضر يشاهل تبس فالحجاب نعم تبس ولكن
نفس المائة ثلاث مرات تطهر وكفى الانقري عن فتاوى ابن نجيم والله تعالى اعلم سئل عما
شاع من لعب القمار بالجزا واللوز والبش أيام العيد هل لا يجوز فالحجاب نعم لا يجوز كما اتفق به
في البهجة والله تعالى اعلم سئل عن غيبة الذي هل يحرم فالحجاب نعم يحرم قال في حجة

مطلب في حكم قراءة المولد الشريف

مطلب في حكم الفرار من الوباء

مطلب في جواز تعليم المسلم الكافر القرآن

مطلب هل يجوز رؤيته تعالى مناما

مطلب في حكم قتل الكلاب الاهلية

مطلب في زوجة يأتها زوجها بالمال الحرام

مطلب ألتى دجاجة مذبوحة في الماء حال غلبته

مطلب في تبس لعب القمار بالجزا واللوز والبش أيام العيد وكذا غيرها

مطلب غيبة الذي حرام

المتولى تلاقح القدر فصرم غيبة الذي كاتم مغبة المسير فضلا عما يتعد السعفاء من شتق في
 الاحواق فلما وعدوا اياه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يجوز سد الحبر وافتراقه فالحجاب
 ما في التوروه وهذا لفظه ويحل توجهه وافتراقه زاء العلاق والتورم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو
 الصحيح كافي المواهب **قلت** فليحفظ هذا الكنه خلافا للشهور **اعلم** قال في الترتيب لآلة قات هذا الصحيح
 خلافا لما عليه التورن المعبرة المشهورة والتمروح **اعلم** معنى تصحيح التورم والله تعالى اعلم **مسئلت**
 هل يجوز التختيم بغير الفضة وهل يرضع في خنصر اليد اليمنى او اليسرى **مسئلت** هل يجوز من السؤل الاول
 بانه يجوز قال الزبيدي ووردت آثار في جواز التختيم بالفضة وكان للبي صلى الله عليه وسلم تامة فاضفة وكان في
 هذه الكربة حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يد أي بكر رضى الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضى
 الله عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضى الله عنه الى أن وقع من يده في البحر فابقي مالا عظيم في طلبه **اعلم**
 بعده ووقع الخلاف في قيامهم بالتشويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضى الله تعالى عنه (ومن
 السؤل الثاني) بانه يجوز وضعه في خنصر اليمنى واليسرى وذكر العلامة ابن التفتة أن ولده أشبهه وقوله
 تختيم كلف شئت ولا تنبأ **مسئلت** هل يجوز لبس الحبر أو التختيم
 سوى حجر وصغر أو عقيق **مسئلت** أول الذهب الحرام على الرجال
 وإن أحسب ما حلت فاشتبه **مسئلت** وأما التورم فكذلك الجلال

قال ابن عابد بعد كلام والحاصل أن التختيم بالفضة حلال للرجال بالحدث وبالذهب والحديد والصغير
 حرام عليهم بالحدث وبالغير حلال على اختياره من الاستيفاء فاختار أخذه من قول الرسول صلى الله
 عليه وسلم وقوله لأن محل التختيم لما يستعمله حل صائر لا يحل لغيره من الفرق بغير حجر وحرام على
 اختيار صاحب الهدية والكافي أخذه من عبارة الجامع الصغير بالحدث لأن يكون الصغير في اليد الاضافة
 الى الذهب ولا يخفى ما بين المحدثين من التناوت **اعلم** وهو من كلامه فلا تحسروا (هذا) ولا يزال التختيم الفضة
 على متقال كافي الدر المختار وهو لشيء والله تعالى اعلم **مسئلت** ما الحكم في وضع التورم على بعض
 اصحاب القبور **مسئلت** هل يجوز التختيم في قبور النساء كره بعض الفقهاء وضع التورم والعمائم والقباب
 على قبور المسلمين والاولاء قال في فتاوى اللجنة وثكره السنور في القبور **اعلم** ولكن نحن نقول الآن اذا
 قصد به التعظيم في بيوت العائقة حتى لا يحقر واصحاب القبر وجلب الادب والخشوع والاعقاب الزايرين
 فهو جائز لأن الأعمال بالنيات وان كان بدعة فهو كغيره من بدع الواف والوداع يرجع القهري حتى
 يخرج من المصداح لا للبيت حتى قال في منهاج السالكين انما من بدعة مروية ولا أثر محكي وقد
 فعله أباها **اعلم** كذا في كشف التور من اصحاب القبور لا يستأذنها التي التالفي قدس سره **اعلم** كلام
 الزد (أقول) ولا يخفى ما حصل لكثير من العوام بسبب تخطي قبور الاولاد وارتداء السنور عليهم من الضرر
 العظيم في اعتقادهم فانهم يعتقدون في الاولياء التائبين مع الله تعالى حتى انهم تركوا التذلل لله تعالى وهو
 مشروعوا كسروا من التذلل والاولياء والتقرب اليهم وتركوا الملقب بالله تعالى حتى صار عندهم كلامهم
 ولا يتجاسرون على الخلق منهم لا اعتقادهم أن من جاف في مائة شجرة في بته وماله أو لاده وهذا من
 الشرك والباطل بالله تعالى ألا ترى ما رواه صاحب الحجة البالغة من قوله صلى الله عليه وسلم من خضب بغير
 الله فقد أشرك قال وجه بعضهم على الزجر والتعليق وليس كذلك فانه على ظاهره حيث يخافون
 معتقدين فيهم بضررهم في أيديهم وأموالهم حتى سمعت من بعض فضاء الروم الموصوفين بالسلام
 والصلاح قال لو كنت من هدم قبور الاولياء لهدمتها جميعا كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
 عنه بالشجرة التي وقعت تحتها البيعة لما بالله أن قوميا رثها ويصلون عنده فانه قلة الباصولها شاة

مطلب يحل قوسه الحبر
وافترائه والتورم عليه

مطلب يجوز التختيم بغير
الفضة

مطلب يجوز وضع التورم في
خنصر اليمنى واليسرى

مطلب لا يجوز التختيم
بالذهب والحديد والصغير

مطلب لا يراد غلق الفضة
على متقال

مطلب في حكم وضع التورم
على القبور

مطلب في الخلق بغير الله
تعالى

غيره المقدم لوقى الصحب من ابن عمر ان التصيرة أعضيت قالوا الحكمة أن لا يحصل الاقتران بها لما وقع
 فيها من التورم فخرجت لما لم تنقسم الجبال الحسنة رجا اعتدوا وأن لها قوة ترفع أو تضرر كالتشاهد
 الآن في ما هو دونه من ذلك أشار ابن عمر بقوله كان خفاؤه لرحمة من الله تعالى وروى ابن سعد بسناد صحيح
 عن نافع أن جريرة أن قوميا بنون التصيرة ويصلون عندها فتوقد هدم ثم أمر بقطعه ففصلت **اعلم** من
 الجبل على الجلالين **ومما** وقع من بعض العائقة من اعتقاد التائب في الاولياء كتب في حق محرم أهل السنة
 والجماعة الشريعة الوهابية رجالا بعدة في اشراكهم حتى انهم يعبرون عناهم بشرك أهل السنة التاركين
 ولذا اعتكفوا بواحد من اهل البيت الشريك والمصيبة العظيمة في فقهاء القرى فانهم يأمر من الدولام عنده
 نبيهم الخلف عليه بالخلف بالولي ويقولون ان فيه اظهار الحق فانظر كيف يتوصلون الى اظهار الحق
 الذي يرضع الدين من أصله فلا حول ولا قوة الا بالله تعالى والبدع القبيحة لا ينكر ولا لالة الاولياء
 وكراماتهم فضع الله تعالى بهم وبأسررتهم ولكن أهدر من اعتقاد أنهم يؤثرون مع الله تعالى **ومما** وصل
 الى ذلك من الخلق بغيره تعالى والله تعالى الموفق والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يرتكب معصية فيها
 الخلف فاعلم عليه الحق في الدنيا هل يعاقب عليه في الآخرة فالحجاب والله الموفق للصواب أنه لا يعاقب
 عليه في الآخرة قال النووي في شرح مسلم الحجة بكفر ذنب المعصية التي حدثها وقد بينا ذلك حريصا في
 حديث صادق بن الصامت رضى الله تعالى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئا من ذلك فهو
 به في الدنيا وفي الآخرة ولا يعاقب في الآخرة **اعلم** وفيه شبه التناوي **اعلم** أن السؤل اذا اقتصر لا يبعد
 ولا يختص في الآخرة تقوية عليه السلام من أذنب ذنبا فوفى في الدنيا لا يعاقب في الآخرة **اعلم** والله
 تعالى اعلم **مسئلت** هل يجب طاعة الخليفة فصره الله تعالى فالحجاب نعم يجب طاعته قال في
 أوزار الترتيل **قلت** لا بد من طاعة أولى الامر واجبة اذا وافق الحق فلا تناقض ولا طاعة **اعلم**
 وأما في البهية ينزح من خلاف أمر السامان أي الله تعالى والله تعالى اعلم **مسئلت** هل يعلم
 الناس الحق بالمطلة كالرثة لئلا يراهم من زوجهم يزعم أنه يفتي للناس هل يحجر عليه ويمنع من تعاطي
 ذلك فالحجاب نعم منع من ذلك قال في المغني بغير مشايخ وهو الذي يعلم العوام الحق بالباطلة
 كعلم الأئممة الذين للراثة من الزوج أو تسقط عنه الزكاة ولا يسأل عما يفعل من تعذيب الحرام وتحرير
 الحلال **اعلم** والله تعالى اعلم **مسئلت** هل ينسب إلى آل بيت النبوة وليس هو منهم وليس عمامة
 خضر الم يقال أسمه وشرف ما يلبسه فالحجاب نعم منع من لبس العمامة الخضراء ويزعم من ربا
 شديدا ويمنع من لبسها على خلاف الحق في البهية ونقل عن بعض الحكماء من ينسب إلى آل
 النبي عليه السلام بضرر خضر يا وجع ما وشهر ويمنع من لبسها على خلاف الحق في البهية ونقل عن بعض الحكماء من ينسب إلى آل
 النبي صلى الله عليه وسلم **اعلم** وفي دعوى الاستخفاف نظر فناقش في فائدة لا يجوز نصب امامين في عصر
 واحد خلافا لظاهر وأما ولذا ان الامصار لما لو ائتمروا ومنك أسير فقال أبو بكر رضى الله تعالى عنه
 لا يصلح بقاء في عهد واحد فادوا له ولم يشكر واعلمه فكان ذلك الامام عليهم ولوعقت الامامة لاثنتين
 على التعاقب كان الثاني باغيا يجب خلعهم فان أبي فائق كما هو حكم الباغي أفاده في البهية والله تعالى اعلم
مسئلت من عبود للائمة لا آدم عليه السلام هل كل شجرة لا آدم عليه السلام أو كان عبادة لله
 تعالى وآدم كالكعبة فالحجاب والله تعالى الموفق للصواب ان العلماء اختلفوا في ذلك قيل كان لله تعالى
 والتوجه الى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا آدم عليه السلام على وجه الحقيقة والاكرام ثم
 نسخ قوله عليه السلام لو امرت أحد أن يعبد لا حد لا من المرأة أن يعبد زوجها تنازعا قال في
 تبيين الحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة بل تحية وكراما ولذا امتنع منه ابايس وكان جائزا فاعلم

مطلب ارتكب ما أوجب
الخلف فهل لا يعاقب عليه
في الآخرة

مطلب في وجوب طاعة
الخليفة

مطلب منع الفتى الماجن
الذي يعلم الناس الحق من
التناوي

مطلب من انتسب إلى بيت
النبوة كقباؤه منهم عمامة
خضر يمنع من ذلك

مطلب لا يجوز نصب امامين
في عصر واحد

مطلب في عبود للائمة
لا آدم هل كل تحية الخ

كأني قصة يوسف عليه السلام قال أبو منصور لا تريد فيه دليل على نسخ الكتاب البتة أفاده ابن
عابد بن زوجه الله تعالى في تنبيه على أناد بعض الناس تغيير أيدي العلماء والآيات والاقهات ووضع الجبهة
على البديعة لتقبلها وهذا الوضع شبه بالسجود لغير الله تعالى فينبغي لأهل العلم تحذير الناس عنه وتنبههم
لما فيه من مشادة السجود حتى يحذروه ويحذروا عنه بعضهم والله الموفق **سئلت** عما نقل عن
بعض الأولياء من أن الولاية أفضل من النبوة هل هو كلام صحيح وله معنى **الجواب** أنه كلام
صحيح وله معنى صحيح وهو معنى على أن النبي جئ به من الله سبحانه بالولاية التي هي باطن النبوة وتلقاها
جبهة النبوة التي هي ظاهر الولاية فالذي بجبهة الولاية يأخذ القبض والي من الله تعالى وبجبهة النبوة
تسلطه الخلق ولا شك في أن الوجه الذي إلى الحق أنس وأفضل من الوجه الذي إلى الخلق فالمراد من جهة
الولاية يعني أفضل من جهة نبوته وهو من حيث أنه ولي أفضل من حيث أنه نبي لأن الولاية ولي تام أفضل
من نبوته في شئ من شئ بل لم أن يكون الولي أفضل من النبي كما ينهون القاصرون فإن مرتبة الولاية
حاصلة للنبي على وجه أكمل من ولاية الولي مع أمرزائه وهو مرتبة النبوة لكل نبي ولي من غير مكس
أفاده للدار بكر في تاريخه الجليل والله تعالى أعلم **سئلت** عن حبيب سمعته التزم في بعض
الآثار **الجواب** ما في التواريخ المذكورة أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام الذي هو أول جسم
إنساني تكسرت وجعله أصلاً لوجود الأجسام الإنسانية فأنزل من خير طيبته فضله خلق من الخلق
ففي أثباتهم عليه السلام وهي أئمة وعلماء الترخ لنا عمة وشبهها بالمؤمنين ولا بأس بجميعة
دون سائر النسل **اه** وقد روي في البخاري عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إن من الشجر شجرة لا يسهلها ورقها وهي مثل المسلم حذوق ما هي فوضع الناس في
شجر البدنية ووقع في نقيها التخلي **قال** عبد الله فاحسب فقال أبو بكر رسول الله أخبرني بأهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي التخلي **قال** عبد الله فاحسب في أي موضع في نقيها فقال لأن يكون
فأهل أحاديث من أن يكون في كذا أو كذا والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخول الكافر المسجد
هل يجوز أم لا **الجواب** في ما في التواريخ وشرحه الدر المختار وهذا الموضع **الجواب** لا يجوز دخول الذي مسجد
مطلقاً أو كرهه مالك مطلقاً كرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام **اه** قال ابن عابد بن زوجه
جنباً تاتي الأشياء وفي الهندية من التهمة بكرة المسلم الدخول في البيعة والكسبة ولا يكره من
حيث أن جميع المسلمين لا من حيث أنه ليس له حق الدخول **اه** ونظره في المسأله ورسول أهل
الحرب عنه **اه** وعنه في استدلالهم على الجواز ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف في
المسجد بجوارحه ويجوز **اه** من الطهطاوي **اه** كلام ابن عابد بن زوجه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز
عبادة ذي رذائل في مسجد **الجواب** نعم يجوز عبادة من قال في الدر المختار ويجز عبادة مني الذي لا جامع
وفي عبادة الجويوسي قولاً ويجز عبادة فاسق على الأصح لأنه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين **اه** وفي
الهداية موضع أن النبي صلى الله عليه وسلم عابدهم ديارهم يضاجروا **اه** ونقل ابن عابد بن زوجه **اه** وفي
النوادر جازم ودي أو جويوسي ما أن له أو فريب يفتي أن يذبحه ويقول أخلف الله على علياً خيراً
منه وأصله وكان معناه أصحك الله تعالى بالإسلام يعني رزة الإسلام وورقه ولد أسلمه **اه** ونقل
أضغان الملتقط بكرة للشهور المقتدى به الاختلاف رجل من أهل الباطل والشرك لا يقدر الضرورة لأنه
يعظم أمره بين الناس ولو كان وجب لا يعرف بداهة يدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به نعم قال
وجه الله تعالى من العبادة المذكورة إذا علم أنك تنقل على المرض فلا تعدد فقد قيل بحالته الشليل حتى
الدوم ولا تنقل على المرض ولا تترك رأسك ولا تنقل ما علمت أنك على هذه الحالة الشديدة بل هو على

مطلب في وضع الجبهة على
اليد بعد تقبيلها وأنه لا يذبح
مطلب في معنى قول بعض
الأكابر الولاية أفضل من
النبوة

مطلب في وجه تسمية التخلي
عنه

مطلب يجوز دخول الذي
المسجد ويكره للمسلم دخول
الكعبة

مطلب يجوز عبادة الذي
والفاسق

المرض وطيب قلبه وقيل له أراك في خير تأويل وأذكر له ما ينجد به في رجة الله تعالى مشوا باني من
التحريف ولا تخضع يدك على رأسه فربما يؤذيه إلا إذا طمعه وقيل له إذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء
من السلف والتسليم له أوص قاته من أعمال البهال **اه** يجتبي **اه** طهطاوي **اه** والله تعالى أعلم
سئلت عن التدوي بالحرام بالخمر هل يجوز **الجواب** أن فيه خلافاً جوزه بعضهم لأنه يوجد
من المباح ما يقوم مقامه ومنعه بعضهم مطلقاً **قال** في التذويب يجوز للعليل شرب البول والدم والبنية
للتدوي إلا أنه مذهب طيب مسلم أن شفاؤه نفسه ولم يبعد من المباح ما يقوم مقامه وإن قال الطبيب يشغل
شفاؤه به فله وجهان وهو هل يجوز شرب القليل من الخمر للتدوي فيه وجهان كذا ذكره الأمام
الترمذي **اه** قال في الدر المنثور بعد نقله ما في النهاية وأقره في المصنف وغيره وأقره في الطهارة والرضا
أن المذهب خلافه **اه** نقله في الآلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع العنب من ينفذ خمره هل
يجوز **الجواب** **قال** في التواريخ وما روي بيع عنب عن من يعلم أنه ينفذ خمره لأن العنب لا تقوم بعينه
بل بعد تنفيره وقيل بكرة لا عانتة على العنب **اه** مع زيادة من شرحه للعلاء **قال** ابن عابد بن زوجه
أي عنده لا عندها وقوله بيع عنب عن أي معصوم المستخرج منه فلا يكره بيع العنب والكرم منه
بلا خلاف كافي الحيط لكن في بيع الخمر لا يبيع العنب على الخلاف **اه** وفي شرح التواريخ على صحيح
مسلم أن ذلك منهي عنه كبيع سلاح من قطعه الطريق **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز
التوسل إلى الله تعالى بأوليائه في الدعاء **قال** نعم **قال** اللهم بركة عبد القادر وبجهاه أرحني واغفر لي
الجواب أن العلامة للناويز كرفي حديث اللهم أني أسئلك وأوجه اليك تسليتي في الرحمة فأقلام
الغريزة السلام أنه ينبغي أن يكون مقصوداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن
يكون من خصائصه **قال** في السبكي يحسن التوسل بالنبي الذي لم يشركه أحد من السلف ولا الخلف
الآن نية فابعد ما يبق له ما قبله **اه** قال في الإقناع العلامة ابن أمير طاج في دعوى الخصومة
وأطال الكلام على ذلك فراجع **اه** ونقل العلاء عن التارغابية من التفتي عن أي يوسف لا ينبغي
لأحد أن يدعو الله إلا بأولاده المأذون فيه لما روي به ما يستفاد من قوله تعالى والله أعلم بالهدى
فادعوا بها **اه** وعامة الناس اليوم على التوسل إليه تعالى بالإتياء عليهم السلام وبالأولياء الصالحين والله
تعالى أعلم **سئلت** عن أكل الاثنين من شعلة ما حكمه **الجواب** أن حكمه الكراهة
التزجيه كاللغة والحيا والذكر والمرارة والمثاقلة حكمه الكراهة التزجيه في الرابع وقيل أنها
حرام وقد تقدم هذه السنة ابن وهبان بقوله

وفي غدد الاثنين مثانة • حياض كثر ثم الرارة تدبر
كرامة تزيه وقيل بجمرة • لأن الدم المسفوح معناه قتر

ولكنه على اجتماع البول في الجوف والحياض للفرج والجمع أحسنه وقوله لأن الدم المسفوح معناه قتر
يعني أن وجه الحرمة كذا الدم معاق الروى عن مجاهد أنه قال كره رسول الله من الشاة ذكر السنة
والدم محرم للطهارة والأمام أبو حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم المسفوح ومعنى مسواه مكرهها كذا
في شرح المتناومة للشيخ حسن الشربلاني والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي دعا إنساناً مسلماً
لضايقة فهل يجوز إجابته **الجواب** نعم يجوز إجابته **قال** في الواقيات مسلم دعاء نصراني إلى ضايقة
وأنس بينهما أصداً فلا تخطئة غير ما فهم من التجارة على أنه الذهاب لأن فسه ضرايم البر وقد تدنا
الهدى • من ق لم يقاتل في الدين **اه** قال تعالى لا يهاكم الله من الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوكم من
دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب القسطين ومعنى الإقسط إليهم الإحسان إليهم أي

مطلب في حكم التدوي
بالحرام

مطلب في بيع العنب من
ينفذ خمره

مطلب في حكم التوسل إليه
تعالى بأوليائه

مطلب فيما يكره أكله من
شعلة الشاة

مطلب هل يجوز إجابة الذي
لضايقة

مطلب في قوله تعالى لا يهاكم
الله من الذين لم يقاتلوا في
الدين

[illegible]

فمنه على سؤال هل
عرفت الله تعالى بمحمد عليه
السلام الخ

مطابق في العشر كلمات التي
يختلف بها اليهود

عطاب في بيان علافة القبول
في طرابلس الغرب

المؤمنين

المؤمن توبه ما تولى ونصله جهنم وسامع مصيرا الحمد لله تعالى جنة ابتاع على قوم آمن اه فافادهم
وفي التاريخ المذكور مناصه الله كبري يوم الجمعة من اثنا التهل بالواقع من الذكر على لما ذكر ليته الناس
اصلا الجمعة كان بعد السبعه من سنة البصرة قال ابن كثير رحمه الله تعالى في يوم الجمعة سادس ربيع
الاخر سنة اربع واربعين وسبعه انقرس بان يذكر بالاصلاة يوم الجمعة في انرا ما كان دمشق وما كان
الجامع الاموى فعل ذلك اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ابنة السلام بشو له السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته ما ذا زبده الحبيب عن ذلك حتى تكون نصيحة احسن فاجوب ان لا زبده عن ذلك شيئا ان لم
ترد الزيادة عن ذلك **وروي** في ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام
ورحمة الله وبركاته آخر السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته آخر السلام عليك
ورحمة الله وبركاته فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فقال الرجل نقصتني الفضل على سالي فان ما قال
الله فقال صلى الله عليه وسلم لا تترك لي فضلا فرددت عليك مثله ولا تراد على الحركة تسمى الامن الياضي ولا من
الاقلام وورد ان رجلا سأل عن ابن عباس فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئا فقال ابن عباس
ان السلام انتهى الى الحركة **افاده** العسائري في تفسيره على الاليز واللة تعالى اعلم **سئلت** عن عملة
تصرح على الخنزير ما هي **فاجاب** بمافي تفسير الشيخ الاكبر قدس سره من ان العملة في تحريره
خالية البعية والشرع وبشارة القانوزات والديانة على طبعته فولد آكله في آكله ذلك اه والله تعالى
اعلم **وسئلت** الشيخ صالح الترسقي التواني وقد رحمه من فيه وانا بتونس هل هناك دليل عتي
على وجود الجنة والنار يوم القيامة **فاجاب** بقوله السائل هل تسلم وجود الصانع ولانه علم حكيم يضع
الاشياء في مواضعها فقال السائل فقال له الحكمة تقتضي انية المطيع وعقوبة العاصي ولا بكل يحمل
بمعقود فالانابة في الجنة والعقوبة في النار قال وهذا الجواب لم ازل عليه وانا الحمد لله تعالى والله تعالى
اعلم **والطبعة** في اجتماع الشيخ المذكور في بيته بحضوره نواس فاستعاني عند دياره فثار انا قبل
عني وعانقوا أشد

تسبي بكم كل أرض تنزلون بها * وأنتم في عيون الناس أقصار

ولما دعاه السيد فجاءه بأربعة من أصحابه فرفعوا يداهم ودفعت الشمس فاصابه له كونه مقابلاً لها دوني فقال له الخادم الذي فتح الكوة أن تصب الشمس الشيخ يعني العبد الفقير فقال الشيخ حفظه الله تعالى على البهانة لا الشمس ينبغي لها أن تدرك الأفق فانظر لطافة هذا السكلام مع قوله أولاً وأخيراً في صميم الناس وأشار والله تعالى أعلم **مسئلت** في الدرس وأنا أقول حديث من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة لم يقل عليه السلام ودعني أن سمحداً رسول الله **في** فاجبت **ب** جماعته من شيخنا الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي من أن لا اله الا الله صارت علماً بالخلقية على مجموع الشهادات فنعني من قال لا اله الا الله أو من علم أن لا اله الا الله من قال أو علم كل الشهادته شراً بت بعدة وأنا أطلع في الواجب مأنصه **في** قول قبل **ب** قل لم يقل صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث السابق يعني من مات وهو يعلم الحديث السابق **و** يعلم أن سمحداً رسول الله مع أنه لا بد من ذلك في طريق إعادة المؤمن **في** الجواب **ب** كماله القصوى في شرح شعب الإيمان أنه انما يثبتها في الحديث لتضمن الشهادة بالوحدانية وحسب الله ادق الرسالة في حق من قاله مثلاً لا شراع صلى الله عليه وسلم فان القائل لا اله الا الله لا يكون مؤمناً اذا قاله القول رسول الله صلى الله عليه وسلم **في** قل فاذا قاله القول **في** قل فهو عين اثبات رسالته فل تضمنت هذه الكلمة الخاصة الشهادة بالرسالة لم يقل في الحديث **و** يعلم أن سمحداً رسول الله على انها وجبت في رواية أخرى **اه** والله تعالى أعلم **مسئلت** ما وجه جعل المصطفى صلى الله عليه وسلم أرباباً من ستة وأربعين جزءاً من

مطاب التذكير يوم الجمعة
على المآذن كان بعد
السبع مائة من الهجرة

مطاب اذا قال المتبدي
السلام السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته لا يزيد المحجب
على ذلك

مطالب فی علت تحریم آکل
الانزیر

مطاب في بيان الدليل
لعل على وجود الجنة والنار

مطالب في لطيفة

مطالب في حديث من مات
وهو يعلم أن لا إله إلا الله

مطالب في وجهه كون الرؤيا
جزءا من ست وأربعين جزءا
من النبوة

النسبة فالحجواب أن وجهه ان رسالته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة ووقعت له الرؤيا قبل الرسالة ثم ستة أشهر فأنسب الستة أشهر الى ستة وأربعين جزءا فاجتمعوا على ان يكونوا من هذا النصف ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه اذا أصبح هل رأى أحد منكم رؤيا بالكون الرؤيا من أجزاء النبوة اذهى مبدء الوحي فكان يصيب أن يشهد معنى النبوة في أمته هذا والناس في عناية الجهل عن هذا المعنى الذي اعني به صلى الله عليه وسلم وقصده وسأل عنه كل يوم بل بعضهم يستهزئ بالرأي اذا اعتمد على تلك الرؤيا وذلك جهل بتمامها ونعاسه في الباب الثالث والستين وثلاثا عشرة من الفتوحات للشيخ الاكبر قدس سره والله تعالى أعلم **س** سئلت عن حديث أكثر أهل الجنة البله هل هو صحيح واذا قلتم انه صحيح فامناه فالحجواب ان هذا الحديث رواه الزبارة مضطربا والقرطبي مضمنا ثم قيل المراد منه الا به في دنياه القليلة في دينه مولا عكس أو باب الدنيا المعلومون ظاهرهم من الحياة الدنيا وفسره سهل التسترى بانهم الذين ولدت قلوبهم واشتقت بالله لا يخفى ان لا يناسب الاكثرية والظاهر ما قاله بعضهم ان البله المهاجرون ونحوهم من تصاب في دينه وثبت ولم ينزل نقله بادنا الشيخ محمد باقر في كتاب له عن علي القاري ونقل بعده عن قطب الزمان سيدي مصطفى العيدروس أنه جزء من البله في الحديث السالفين عن أمور الآخرة المستعملون بالدينام من عصاة المؤمنين فانهم لا آله منهم قال لان مقتضى الحديث التبريل الانذار ولا يشارة أعظم من هذا اه وهو بهذا المعنى يشهد لمذهب أهل السنة من أن عصاة المسلمين لا يدخلون في النار وان مصيرهم الى الجنة وهي بشارة عظمى كالاخفى والله تعالى أعلم **س** سئلت عما شاع عن الشيخ الاكبر قدس سره من أن أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستقلوا وطلبوا الرجوع اليها هل الشيخ قائل بذلك أو هو مكذب عليه فالحجواب ان ذلك مكذب عليه دمه عليه بعض الزنادقة ويدل على كذبه عليه انه صرح في الفتوحات المكتبة بعينه اعلم أنه اذا ذبح الموت بعد محبته في صورة كش ونادى المنادي بأهل الجنة خلود فلا موت وبأهل النار خلود فلا موت ارتفع الا يمكن من قلوب أهل الجنة أسوا من المروج منها وكذلك يرتفع من قلوب أهل النار فبالها من حسرة ما أغشها قال وتعلق أبواب النار لئلا تقع بعده أبدا ثم قال واعلم أنه اذا أغلقت أبواب جهنم غارت وغلت وصار آعلاها أسفلها وأسفلها أعلاها وصار الخلق فيها كقطع اللحم في القدر الذي على نار قد بدية وأطال في صفة عذاب أهل النار وقد نقل هذا سيدي عبد الوهاب الشعراني في البواقيت ثم قال قلت فكذب والله والفتري من أشاع عن الشيخ محيي الدين بن العربي رحمه الله تعالى أنه كان يقول ان أهل النار الذين هم أهل النار يخرجون منها بعد مدة ثم يسمون وكذلك كذب من دس في كتاب المصنوع والفتوحات المكتبة ان الشيخ قائل بان أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستقلوا وطلبوا الرجوع اليها كما رأيت ذلك في هذه الكتب وقد وجدت ذلك من التوامات حال انصاري لما حثي ورد على الشيخ خمس الذين الشرف بالدين في غيرهم دسوا على الشيخ في كتبه كثيرا من المقالة الزائفة التي نقلت عن غير الشيخ كما مرث الاشارة اليه في الخطبة فان الشيخ من كل العاروفين بأجسام أهل الطريق وكان يجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدوام فكيف يتكلم بما هم دسوا من أن كان شريفا وبسلاوي بين دسوه وبين جميع الأديان الباطلة ويجعل أهل النار من أسوأ هذا لا يمتد في الشيخ الامن عزل عنه عقله فبالك يا أخي أن تصدق من يضيف شيئا من العقائد الزائفة الى الشيخ واحم صحتك وبصرك وقلبك وقد تعصتكم السلام وقد رأيت في عقائد الشيخ الوسطى مانصه وتمتد ان أهل الجنة وأهل النار مخلدون في دارهم كما لا يخرج أحد منهم من داره أبدا لا دين ودهر الدارين قال ومرادنا أهل النار الذين هم أهلها من الكفار والمشركين والمنافقين واليهابن لعصاة

مطلب في حديث أكثر أهل الجنة البله

مطلب شاع ان الشيخ الاكبر يقول ان أهل النار يتلذذون بالنار وهو كذب عليه

الموحدون فهم يخرجون من النار بالنسبة قال لان النار لا تقبل بطبعها جلود موحدة فيها كذلك لا تقبل بطبعها خروجه أهلها منها أبدا لانها خلقت من الغضب المسمى قال وهذا اعتقاد الجماعة الى قيام الساعة اه والله تعالى أعلم **س** سئلت أي الجنتين أفضل جنة لا اله الا الله أو جنة الجنة لله رب العالمين فلم أجدها به مدة طيلة بقعة الفحص والتفتير وطول الزمان عثرت على ذلك في أوائل تفسير العلامة ابن جزى الموسوم بالتسهيل لعلوم التنزيل قال رحمه الله تعالى مانصه الفائدة الخامسة قولنا الحمد لله رب العالمين أفضل عند المحققين من لا اله الا الله لوجهين أحدهما ما خرج النسا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله كتب له عشر من حسنة ومن قال الحمد لله رب العالمين كتب له ثلاثون حسنة والثاني التوحيد الذي تقتضيه لا اله الا الله حاصل في قولك رب العالمين وزادت بقولك الحمد لله وفيه من المعاني ما قلنا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلناه أنا والنيون من قبلي لا اله الا الله فاعلموا ذلك للتوحيد التي تقتضيه وقد شاركتها الحمد لله رب العالمين في ذلك وزادت عليها وهذا المؤمن بقوله المطلب الثواب وأما من دخل في الاسلام يعني من يراد بالدخول فيه فقتل عليه لا اله الا الله ثم بعد أيام رأيت في رسالة سيدي محمد قدور اعي البسمة والحمد لله تعالى عن المحقق ابن عطية في تفسيره مثل ما في تفسير ابن جزى من أفضل الجنة المذكورة على لا اله الا الله والله تعالى أعلم **س** سئلت هل المراد بالمتنوب عليهم وبالضالين في سورة الفاتحة واحدا أو أحدهما يراد به ما يراد بالآخر فالحجواب أن المتنوب عليهم اليهود والضالين النصارى قاله ابن عباس وابن مسعود وغيرهم أو قد روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك في كل مغضوب عليه وكل ضال والاول أرجح لاربعه وأوجه واشتهر عن النبي صلى الله عليه وسلم وجلاله وأنه يتكرر لا في قوله ولا الضالين دليل على تعاريف الفاتحة وان الغضب صفة اله في موضع من القرآن كقوله تعالى فإيا رب اغضب من الله والضلال صفة النصارى لا اختلاف في أقوالهم في عسى عليه السلام وقول الله تعالى فيهم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل أفاده ابن جزى واختار الرازي أن يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق وان يحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد لان اللفظ عام والتقييد بخلاف الاصل اه والله تعالى أعلم **س** سئلت هل يصلح من الخبز بالخر فاجبت لا يصلح قال سيدي حسن التبريزي في شرح الوهابية مانصه وكذا لو عجن بالخر خبز فهو حرام لا يصلح أكله اه والله تعالى أعلم **س** سئلت عن سباب الذين هل يرتبة فاجبت نعم يرتب سباب الدين وقد مثل شيخنا الشيخ عليش رحمه الله تعالى ما قولكم في رجل من دين آخر وفي آخر من مذهب في آخر قال له يا من مذهبك مذهب القبط هل يرتدون أفيدوا الجواب (فاجاب بمانصه) نعم قد ارتدوا بذلك واستحقوا القتل ان لم يتوبوا اتفاقا لان سباب الدين أو المذهب لا يقع الا من كافر لانه أشد من الاستغفافية الموجب للكفر اه وهو في فتاويه الموسومة بفتح العلى الثالث على مذهب الامام مالك وفي فتاوى العلامة شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ولو ضم دين المؤمنين وابعاه بكفر وتطلق امر أنه اه معز بالحواي المنية ثم في رد المحتار عند قول التنوير لا يفتي بكفر مسلم أمكن حل كلامه على يحمل حسن مانصه ظاهرا أنه لا يفتي به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بينه وبين وجهه وقد يقال لمراد الاول فقط لان تأويل كلامه للمناعدة عن قتل المسلم بان يكون قصده ذلك التأويل وهذا يناقض معاماته فظاهر كلامه في ما هو حق المبدوء هو إطلاق الزجر ومذكوره لنفسها بدليل ما صرحوا به من أنه اذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فخرى على لسانه كلمة الكفر خطا لا بقصده لا بصحة القاضي وان كان لا يكفر بينه وبينه تعالى تأمل ذلك وسوره نقله لافي لم أر التصريح به نعم سيذكر الشارح انما يكون كفرا اتفاقا على العمل والتكاسخ وما فيه خلاف يقوم بالاستغفار والتوبة

مطلب في بيان الأفضل من جاتي لا اله الا الله والحمد لله رب العالمين

مطلب في المراد من المتنوب عليهم والضالين في سورة الفاتحة

مطلب لا يجوز عجن الخبز بالخر
مطلب في حكم من سب الدين والعباد الله تعالى

لانه غير ممكن فلا تعلقوا آمالك به والله تعالى أعلم **(قوله)** من تيسر الفخر الرزقي في الاولى فممن
 التمسى قال كتب عند الخراج غاي يميني بن زهر قسمنو لسان من لم يكمل الجاهد فقال له الخراج استدرجت
 ان الحسن والحسين من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي فقال الخراج اني لم اوضحه سنة
 من كتاب الله تعالى ولا قطعك عضو او فقال آتيتكم او اوضحه سنة من كتاب الله باج قال فكتب
 من جرأته بقوله باج قال له ولا تأتي بهذه الا نذع أسناننا أو نأثم فقال آتيتكم او اوضحه سنة من كتاب الله
 تعالى وهو قوله ونوحا هذنا من قبل ومن ذرية داود وسليمان الى قوله وركبوا يميني وعيسى من كان
 أبو عيسى وقد الحق بذرية نوح قال فاطرق عليا بن زهر راسه فقال كافي لم أقرأ هذه الآية من كتاب الله
 تعالى علوا وثاقه واعطاه من المال كذا في الثانية كان جماعة من أهل المدينة يأتوا إلى أبي حنيفة لينظروا
 في القراء فخطب الامام وسكنوه وسكنوا عليه فقال لهم لا يمكن منظره الخراج فمضوا الى القاعة الى
 أعلمكم لا تظنوا فاشاروا الى واحد فقال هذا أعلمكم قالوا نعم قال والمناظرة معه كل منظر منكم قالوا نعم قال
 والازام عليه كالازام عليكم قالوا نعم قال واننا نظره واذا منته الحجة فقل منكم الحجة قالوا نعم قال وكيف قالوا
 لا نلزمه شيئا ما ما فكان قوله قولنا قال أبو حنيفة فحسن لما اخترنا الامام في الصلاة كانت قراءته قوله لنا
 وهو خوب عتافا فخره والبالا في الثالثة في دعاء المنصور أبو حنيفة في مسائل الريع وهو يعاديه بالامر
 للمؤمنين هذا يعني أبو حنيفة في الثالث حيث يقول الاستبانة الغضيل جائز أبو حنيفة يسكنه فقال أبو
 حنيفة هذا الريع يقول ليس لك ببيعة في رقة الناس فقال كيف قال امهم بعدون البيعة لك ثم يرجعون
 الى هذا لم يثبتون فخطب بهم فخطب المنصور وقال بالاك بالريع أبو حنيفة فخطبوا وقال الريع
 بالبيعة سمعت في ذي قال أبو حنيفة كتب البادي وأنا الدافع في الرابعة في مثل حديثه عدل الحكم
 أبو يوسف حتى السبل فبلغ رتبة فقال فيمن أتى في يوسف فقلت بالاك وان تغفل المسألة كانت في عتابة
 غلظة من السلم فخطبوا يوسف وحضر القضاة وحي ما وليا الذي والسلم فقال له الشاهد حكم بقتله
 فقال الأمير المؤمنين هو مذهبي غير في ليست أهل المسلم حتى تقوم البيعة العادلة التي الذي يوم فله السلم
 كان من يؤذي الجزية فقدره وأدبه فقبل معه في الخامسة في دخول القضاء على الخراج بعد ما قال لعدوه
 عبد الرحمن بن محمد ان التفتت فمنا طبع قبل أن معنى بذلك قال له ما جواب السلام عليك فقال وعليكم
 السلام فخطب الخراج وقال فانك الله يا عتبان اخذت لنفسك اما تاردي عليك اما الله لا الوفاء والسكرم
 لما شمر من الماء البار بعد ما علمت هذه فانظر الى فائدة العلم في هذه الصور فلهذا العلم ومن به ترضى
 وتعد الجبل ومن في أوديته ترى في السادسة في بلغ عبد الملك بن مروان قول الشاعر

بالطلاق

تخص على هذه الفتاوى
 للهية جدا
 مطلب في الاحتجاج على
 أن الحسن والحسين من
 ذرية رسول الله

مطلب في مناظرة جماعة
 للامام الاعظم أبي حنيفة
 في القراءه خيف الامام

مطلب فيما وقع بينه وبين
 المنصور من أبي حنيفة
 والريع

مطلب لا يقتل المسلم بالذي
 حتى ثبت ان الذي يوم قتله
 كان من يؤذي الجزية

مطلب في ما وقع للعتبان
 مع الخراج

مطلب انظر كيف غفل
 الشاعر عن الاعتراف ببيعة
 بسيرة عهده

مطلب فيمن حلف لا أكلم
 امرأتي حتى تسكنني

مطلب فيمن حلفه المنصور
 أن لا يعاملهم أحد أو فيما
 يخصهم به الخلف

بالطلاق ثلاثا لأن لا يعلمهم أحدًا فاصح الرجل وهو يرى المنصور يبعون مناعه وليس بقدر أن يكلم
 من أجل عتبه الرجل يساورا أبو حنيفة فقال له أحضر امام مسجدك وأهل محنتك فأحضرهم امامه
 فقال لهم أبو حنيفة هل يحبون أن يرد الله على هذا مناعه قالوا نعم قال فاجعوا كلامهم وأدخلهم في دار
 ثم انزعوهم احدوا واحدا وقولوا هذا الصلح فان كل من ليس ببيعة قال لا وان كان له فاسكت واذا سكت
 فاقضوا عليه فمضوا امرهم به أبو حنيفة فرد الله عليه جميع ما سرق منه في التاسعة في كان في جوار أبي
 حنيفة في يميني جلس أبي حنيفة فقال يوما لأبي حنيفة اني ارد ان تزوج ابنة فلان وقد خطبت الا
 أنهم قد طردوا مني من المهر فوق طاقتي فقال احتسب واقترب وادخل عليها فان الله تعالى يسهل الامور
 عليك بعد ذلك ثم أقرضه أبو حنيفة ذلك القدر ثم قال له بعد الدخول اظهر انك تريد ان تزوج من هذا البلد
 الى بلد بعيد وانك تفر بأهلك معك فأظهر الرجل ذلك فاشته ذلك على أهل المرأة وجاءوا الى أبي حنيفة
 يسكنونه ويستحسنونه فقال لهم أبو حنيفة له ذلك قالوا وكيف الطريق الى دفع ذلك فقال أبو حنيفة الطريق
 أن ترضوا بان تردوا عليه ما أخذتوه منه فاجابوه اليه قد كرر أبو حنيفة ذلك لزوج فقال الزوج فلما أريد
 منهم شيئا أخوفو ذلك فقال له أبو حنيفة اما ان ترضى بهذا القدر واما ان تقرزوا بسكنى بدين فلا تفتك
 المسافرة بها حتى تقضى ما عليه من الدين فقال الرجل الله الله لا يسمعوا به الا لا أخذت منهم شيئا ورضي
 بذلك القدر فحصل بركة على أبي حنيفة فخرج كل واحد من الخصمين في العترة فيمن لا يث من بعد قال قال
 رجل لأبي حنيفة في ابن انس محمود السيرة أشترى له الجار بقالا العظم فيبيعه أو أن تزوجه المرأته المال
 العظم فيقلقه فقال له أبو حنيفة اذهب به معك الى سوق الفضلين فاذا وقت عتته على بارة فأتها
 انفسك ثم تزوجه بالمال فان طلقها عادت اليك مملوكة وان أعتقه لم يميز عتقه اباهما قال الليث قوله ما يهين
 جوابه تأهبت في مرة جوابه في الحادية عشر في مثل أبو حنيفة في رجل حلف لغير من امرأته ان يراق
 رمضان فلم يرق أحد وجهه الجواب فقال أبو حنيفة بغير امرأته فبطرهم اراق في رمضان في الثانية
 عشر في ما جرى الى الخراج فقال سرق في أربعة آلاف درهم فقال الخراج من تنهم فقال لا أنهم أحد اقل
 لعائلته ونسب من قبيل أهل قال حسان الله امرأتي خسر من ذلك قال الخراج لعطارة اعمل لي طيرد كيا
 ليس له طير ففعل له الطير ثم دعا الشيخ فقال له اذهبن من هذه القارورة ولا يذهبن منها غيركم ثم قال
 الخراج لخرصة اقدوا على آداب المساجد وأراهم الطيب وقال من وجد منه ربح هذا الطيب فخذوه فاذا
 رجل له وفرة فخذوه فقل الخراج من أين لك هذا الدهن قال اشترته قال اصدقني والاذنك فصدقه فدعا
 الشيخ وقال هذا صاحب الاربعة آلاف عليك ما امرأتك فاحسن أدبهم ثم أخذ الاربعة آلاف من الرجل
 وردوا الى صاحبها في الاربعة عشر في قال الرشيد ما لي يوسف ان عندك حنظل من عيسى جارية هي أحب
 الناس الي وقد عرفت ذلك وقد حلف أن لا يبيع ولا يهب ولا يعق وهو الآن يطلب حل بيعة فقال يهب
 النصف ويبيع النصف ولا يهب ولا يبيع في الخامسة عشر في قال محمد بن الحسن كنت ناءا ذات ليلة فاذا أنا بالباب
 بدو يصرخ فقلت انظر واين ذلك فقال الوارسل الخليفة دعوك فخرجت على روضي فقلت ومضت اليه
 فاذا دخلت عليه قال دعوتك في مسألة ان أحمد محمدني زبدة قلت لها أنا الامام العدل والامام العدل في الجنة
 فقلت في ذلك فلما لمعاس فقد شهدت لنفسك بالجنة فكشفت بك ذلك على الله وحملت عليك فقلت لها امير
 المؤمنين اذا وقعت في محصة هل تغافل عن تلك الحال أو بعدا فقال لي والله انا في خوف شديد فقلت
 أنا أشهد انك جنين لاجنة واحدة قال تعالى وان خاف مقام ربه جنتان فلا تفتني وأمرني بالانصراف
 فلما رجعت الى داري رأيت البدر يشاهدني في السادسة عشر في أني ذات ليلة رسول الرشيد أيا يوسف
 يستعمله تخفي أبو يوسف على نفسه فليس لزاره ومشي نائدا الى دار الخليفة فدخل عليه فلم يزل يدعو عليه

مطلب في تعليم الامام حنيفة
 رجل أراد أن يتزوج

مطلب في معرفة الجواب
 من الامام الاعظم رحمه
 الله تعالى

مطلب في حيلة من حلف
 لغير من امرأته غير اراق
 رمضان

مطلب في سياسة الخراج
 براجم الرزقي لبيان الثالثة عشر
 في مسألة هذا

مطلب اذا حلف لا يبيعها
 ولا يهبها فاحلها أن يبيع
 البعض ويهب البعض

مطلب في محاوره بين الرشيد
 وزبدة

مطلب حلف بخار شه
 لتصدقني أو لا تصدقني كيف
 انما يصح

السلام وأدناه فمقد ذلك سكتت وعنه قال الرشيد ان حبلنا قد من الدار فاقمت فيه جارية من جوار
الدار الخاصة خلقت لتصدقني أولا فقلت وقد قدمت فاطمى في وجهها فقال أبو يوسف فاذن لي في
الدخول عليها فاذن له ففراى جارية كأنها ذكوة فدخل المجلس ثم قال لها معك الحلي فقالت لا والله فقال لها
احفظي ما أقول لك ولا تردي عليه ولا تنقصي عنه اذ ادعاك الخليفة فقال لك أسرفت الحلي فتقول نعم فاذا
قال لك فها هنا فقول له ما سرفتها ثم خرج أبو يوسف الى مجلس الرشيد وأمر بإحضار الجارية فحضرت فقال
للخليفة سألها عن الحلي فقالت لها الخليفة أسرفت الحلي قالت نعم قال لها فها هنا قالت لم أسرفها والله قال أبو
يوسف فقد صدقت بأمر المؤمنين في الاقرار والانكار وخرجت من العين فمكن غضب الرشيد وأمر أن
يجعل في الدار أبي يوسف مائة ألف درهم فقالوا ان الخزان غيب فلما خرجنا ذلك الى القدر قال ان القاضي أغنىنا
للبر لا نؤخر صلته الى القدر فاحر حتى جعل عشرة يدومع أبي يوسف الى منزله في الساعة عشر ثم قصد اعراى
الحسين بن علي فسلم عليه وسأله حاجة وقال سمعت جدي يقول اذا ما لم حاجة فاسألوا هاهنا أحد أربعة أما
عربي شريف أو مولى كريم أو حامل قرآن أو صاحب رجة صبيح فلما العرب فقد سرفت بجديك وأما
الكرم فدا بك وسيرتك وأما القرآن ففي بيوتكم نزل وأما الوجه الصبيح فاني سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول اذا أردتم أن تنظروا الى فانظروا الى الحسن والحسين فقال الحسن بن علي فكنتم اهل
الأرض فقال الحسن سمعت أبي علي يقول قيمة كل امرئ ما يحسنه وسمعت جدي يقول المعروف بقدر
المعرفة فاسألنا عن ثلاث مسائل ان أحسنت في جواب واحدة ذلك ثلث ما عندي وان أحسنت عن اثنين
فذلك ثلث ما عندي وان أجبت عن الثلاث فلك كل ما عندي وقد جعل الى صرة محتومة من العراق فقال
سئل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال أي الاعمال أفضل فقال الاعرابي الاعيان بالله قال فانجاة
العبد من المهلكة قال الشق بالله قال فابن المرء قال علم مع جدي قال فان أخطأ ذلك قال فامع كرم قال
فان أخطأ ذلك قال فمير مع جدي قال فان أخطأ ذلك قال فصاعقة تنزل عليه من السماء فتخرقه فتخلك
الحسين ورهب الصرة اليه اه فليصنق فانها تروى معصية والله تعالى أعلم فسالني بعض الطلبة عن قوله
تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوفى بعهديكم ما لمراد بعهديكم
وعهد بني اسرائيل فاجبت بثمان قول جمهور المفسرين أن المراد أوفوا بعهديكم من النعمات ونعمتيكم
عنه من المعاصي أوف بعهديكم أي أرض عتكم وأذنكم الجنة وهذا القول هو الذي حكاه الضعفاء عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنه وقيل ان المراد به ما أثبت الله تعالى في الكتب المتقدمة من وصف محمد صلى الله
عليه وسلم وأنه سبعة (روى) عن ابن عباس أنه قال ان الله تعالى كان عهدا الى بني اسرائيل في التوراة اني
ياعن من بني اسرائيل نبياً أميناً فمن تبعه وصلى التوراة الذي يأتي به غفرت له ذنبه وأدخلته الجنة وبعثت
له أجرين أجوابا تبع ما جاء به موسى وسائر أنبياء بني اسرائيل وأجر الباطع ما جاء به محمد النبي الأمي من ولد
احمبل وقد ذكر الفخر الرازي بعض البشائر الواردة في الكتب المتقدمة عند تفسير هذه الآية وكذا ابن
جزى في سورة الاعراب عند قوله تعالى الذي يجدهونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل والله تعالى أعلم
في فائدة قال الشيخ الامري في حواشي على عبد السلام على الجوهره ما نصه في كلام بعض المفسرين كل
عبد مفلح حسنة أتمل فان كل معصية صدرت منه خلوة بحسنة أعظم منها أي الاعتراف بالاعيان
بمعصية الذنب مع ما يزيد من الاعمال قال ابن عربي أم حسب الذين يعملون السيئات أن يبقوا آثاره
لنبي القنران وغلبة الرحمة والحمد لله اه وفي حواشي الطهطاوي على الدر المختار عن ابن عربي المؤيد
ما جاور في أثناء معصيته اه يعني باعتقاده الحرمه وفي البواقي لسيد عبد الوهاب الشرافي نقل عن
الشيخ الأكبر ما نصه ثم قال وعلمنا كنهه حليته خفية وهي ان العبد المؤمن لا يخالص له قط معصية محضة

مطلب في محاوره بين اعراى
وبين الحسين رضي الله تعالى
عنه

مطلب في قوله تعالى يا بني
اسرائيل اذكروا نعمتي
الآية

فلا بد أن يشوبها طاعة وتلك الطاعة اعانة بما تم معصية تعصط الله تعالى فهو من الذين خلطوا اعمالا صالحا
وأخرى شامسا على أن يشوب عليهم أي يرجع عليهم بالرحمة قال العلماء وعسى من الله تعالى واجبة الوقوع
من حيث ان وجهه بالعلمين سبقت غضبه عليهم وقد أطل في بيان ذلك فليراجع والله تعالى أعلم
سئلت من بعض الطلبة عن قوله تعالى يحق الله الى ياوري الصدقات ما معناه وعن سبب تحريم
الربا وعن مسقطه هل يكون كافرا في الجواب عن السؤال الأول ان الحق نقصان الشيء لا بعد حال
ومنه المحاق في الحلال قال محققه الله تعالى فالحق والمحقق ومحقق الربا والصدقات يحق أن يكون في
الدنيا وان يكون في الآخرة أما في الدنيا فنقول بحق الربا في الدنيا وجوه أحدها ان الغالب في المراتب
وان كثرة ماله انه يقول عاقبته الى الفقر وتزول البركة عن ماله قال صلى الله عليه وسلم الربا وان كثرة قوت
وثانيها ان ينقص ماله فان عاقبته الذم والنقص وسقوط العدة والتوزوال الامانة وحصول اسم الفسق
والقسوة والغلظة وثالثها ان الفقراء الذين يشاهدون انه أخذ أموالهم بسبب الربا يعلمونه ويغضونه
ويدعون عليه وذلك يكون سببا لزال الخير والبركة عنه في نفسه وماله ورابعها انهم أشبهت بين الخلق انه
فاجمع ماله من الربا توجهت اليه الاطماع وقصد كل ظالم وسارق وطماع ويقولون ان ذلك المال ليس
له في الحقيقة فلا يترك في يده وامان الربا بسبب الحق في الآخرة فلو جوه الأول قال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ما معنى هذا الحق ان الله تعالى لا يقبل منه صدقة ولا جهادا ولا سجدا ولا صلوة ترجم وثانيها ان مال
الدنيا لا يبقى عند الموت وتبقى المنفعة والعقوبة وذلك هو الحذر الاكبر وثالثها انه ثبت في الحديث ان
الاغنياء يدخلون الجنة بعد الفقراء بجمعة ساعة عام فاذا كان الغني من الوجوه الحلال كذلك فاشترك
بالغني من الوجوه الحرام المتطوع بحرمته كيف يكون فذلك هو الحق والنقصان وأما ربا الصدقات
فيمثل أن يكون المراد في الدنيا وان يكون المراد في الآخرة أما في الدنيا وجوه أحدها ان من كان لله
كان الله فاذا كان الانسان مع فقره وما حقه يحسن الى عبيد الله تعالى ولا يترك ضائعا ما عاين في الدنيا
وقد ثبت في الحديث ان ملكا تبادى اللههم آت منقحة خلطا وعسكنا نفا وثانيها انه يزداد كل يوم في جاهه
وذكره الجليل وميل القلوب اليه ويكون الناس اليه وذلك أفضل من المال مع أضداد هذه الاحوال
وذلك أن الفقراء يمتنون به بالدعوات الصالحات فهذا هو المراد بربا الصدقات في الدنيا وأما رباؤها في
الآخرة فتدروى أبو هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يقبل الصدقات ولا يقبل
منها الا الطيب وبأخذها بعينه فربها كما يربى أحدكم مهره حتى ان القصة تصير مثل أحد وتصدق ذلك
من كتاب الله تعالى قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده يأخذ الصدقات وهو الجواب
عن السؤال الثاني فيهم ذكر وفي سبب تحريم الربا وجوه أحدها ان الربا يقضي أن المال الانسان من
غير عوض ومال الانسان له حرمة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم حرمة مال الانسان تحرمه منه فوجب ان
يكون أخذ ماله من غير عوض محزوما وثانيها ان الله تعالى أغناكم الربا من حيث انه يمنع الناس عن
الاشتغال بالكدس وذلك لان صاحب الدرهم اذا فكن واسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الذي يحتاج
كان أوسنة خب عليه وجهه اكتساب المعيشة فلا يكاد يعمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات
الشاقة وذلك يقضي الى انقطاع صنائع الخلق ومن المعلوم ان مصالح العالم لا تنظم الا بالتجارة والحرف
والصناعات والعمارات وثالثها ان السبب في تحريمه أنه يقضي الى انقطاع المعروف بين الناس من
القرض لان الربا اذا حرم غابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله ولو حل الربا لكانت حاجة
الاحتياج تملح على أخذ الدرهم بدرهم من فقيضي ذلك الى انقطاع التماساة والمعروف والاحسان ورابعها
الغالب هو ان القرض يكون غنيا والمستقرض يكون فقيرا فاقول بغير تحصيله بالقرض كلف

مطلب في معنى قوله تعالى
يحقق الله الربا وفي سبب
تحريم الربا وفي حكم من
استحل

مطلب ذكروا في سبب
تحريم الربا وجوها

من أن يأخذ من الفقر الضعيف ما لا زاد له وذلك غير جائز رحمة الرحيم وحاميهما ان حرمة ال باء تحت
بالنفس ولا يجب أن تكون حكم جميع التكليف معلومة الخلق فوجب القطع بحرمة مقدارها وان كنا
لا نعلم الوجه فيه أخاه الضرر الذي في حق الخلق البالغة مانعه في أن ليس بصحت باطل لانه اختطاف
لا موال الناس وليس له دخل في التقدر والتعاون فان سكت المبين سكت عن غيظ وخيبة وان فاهم
خاص في التزمه بنفسه واقصم فيه بقصده والغاب يستلذه ويدعو قلة الى كثيره ولا يدعه حوصه ان
يقنع عنه وهما قليل تكون السكر عليه وفي الاعتداء بذلك افساد لحوال ومناقشات طويلة واعمال
بالارتقاقات المطلوبة واعراض عن التعاون المبني عليه التقدر والمعاينة فتنبه عن الخبر هل رأيت من
أهل القمار الاما ذكرناه وكذلك الزباوه والقرض على أن يؤذى أكثر وأفضل عما أخذت بصحت باطل
فان عامة المقرضين من هذا النوع هم الفقائل المضطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الاجل قصير
أصغا فامضاه لا يمكن التخلص منه أبدا وهو مظنة لمناقشات عظيمة وخسومات مستطيرة وأذا جرى
الربح يستأجر المال بهذا الوجهه أفضى الى ترك الزراعات والصناعات التي هي أصول المكاسب ولا شيء
في العقود أشد خصومة من الزباوه ان الكسبان عترة المسكر مناقضان لاجل ما شرعه الله تعالى لعباده
من المكاسب وفيها فجع ومناقضة والافر في مثل ذلك الى الشارع اما أن يضرب له حد اربص فيمادونه
ويعلق الله في عاقبته أو يصب دمه رأسا وكان الزبا والمسر شاعرا في العرب وكلن قد حدث بسببهما
مناقشات عظيمة لانتهاء طواجر بان وكان قلة ما يدعوا الى كثيره ما يمكن أصوب ولا أحق من أن
يراعى حكم القبح والفساد موفقيته عنهما بالكلية اه في الجواب عن السؤال الثالث كان الزبا يحترم
كبابوسه واجامع افساحه فقد كفر وقد ورد في ذم كل الزبا من الاحاديث ما لا يحصى فنهال الله
آكل الزبا ودوا كاه وكتبه وشاهده كلهم في اللعنة سواه ومنها رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء
رجلا يصيح في شهر من عظيم الجوار فقال له يا عيسى بن مريم هل هذا من آل الزبا اه من حواري
الصاوي على الجلالين في فان قلت في ما المراد بقوله تعالى الذين لا يكونون الا لا يقومون الا لا يقوم الذي
يخبطه الشيطان من المس في قلت في المفسرين في ذلك أقوال الاول ان كل الزبا يبعث يوم القيامة
مجنونا وذلك كالعامة المخصوصة بالكل الزبا يعرفه أهل الموقف بذلك العلامة انه كل الزبا في الدنيا
فعل هذا معني الآية انهم يقومون مجانين كمن أصابه الشيطان مجنون والقول الثاني قال ابن منبه يريد
اذ بعث الناس من قبورهم خرجوا مسرعين لقوله تعالى يخرجون من الاجساد مسرا لا كلمة الزبا
فانهم يقومون ويستطون كما يقوم الذي يخبطه الشيطان من المس وذلك لانهم أكلوا الزبا في الدنيا
فأرأه الله تعالى في بطونهم يوم القيامة حتى ألقاهم فقوم ينفضون ويسقطون ويردون الاسراع ولا
يقدر ووهذا القول غير الاول لانه يرد ان كلمة الزبا لا يكون الاسراع في المني بسبب نقل البطن وهذا
ليس من الجنون في شيء وبما كده هذا القول جار ي في قصة الاسراء التي صلى الله عليه وسلم انطلق به
جبريل الى رجال على واحد منهم كاليت الغضم يقوم أحدهم فتقبل به بطنه فيصرع فقلت يا جبريل من
هو هؤلاء قال الذين لا يكونون الا لا يقومون الا لا يقوم الذي يخبطه الشيطان من المس والقول الثالث
انه أخذ من قوله تعالى الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وذلك لان
الشيطان يدعو الى طلب اللذات والشهوات والاشتغال بغير الله تعالى فهذا هو المراد من مس الشيطان
ومن كان كذلك كان في أمر الدنيا مخبطا فتارة الشيطان يجز به الى النفس والجوى وتارة الملك يجز به الى
الدين والتقوى فحدثت هذا كالمضطربة وأفعال مختلفة فهذا هو الخبط الحاصل بفعل الشيطان
وأكل الزبا لانه يكون مغرطا في حب الدنيا يتلك فيها فاذامات على هذا الحب صار ذلك الحب نجاسا

مطلب في أن المسر صحت
باطل وكذا الزبا

مطلب كان الزبا والمسر
شاعرا في العرب

مطلب في حرمة الزبا ككنا
وسنة واجماعون من استحله
كافر

مطلب في ورود من الاحاديث
في ذم الزبا

مطلب في قوله تعالى الذين
لا يكونون الا لا يقومون
الآية

بينه وبين الله تعالى فانخطب الذي كان حاصلا في الدنيا بسبب حب المال أو ربه انخطب في الآخرة أو وقع في
ذل الخراب فاده الزاى رحمة الله تعالى في فان قلت في هل الآية أعني قوله تعالى كما تقوم الذي يخبطه
الشيطان من المس على ظاهرهما من أن للشيطان تسلطا على بني آدم وتأثيرا في بعض أفعالهم أو هي مؤولة
في فان قلت في هل السنة ان الآية على ظاهرهما من أن للشيطان تغرضا بعض الانسان وتأثيرا في
بعض أفعالهم ومذهب المعتزلة انها مؤولة وعلى التأويل جرى القاضي البيضاوي حيث قال وهو وارد
على ما يزعون يعني العرب ان الشيطان يخبط الانسان فيصرع قال صاحب الانتصاف هذان من غيظ
الشيطان بالتفريزة وعيائهم ففي الحديث ما من مولود ولد الا امسه الشيطان فيستول صار خال الامر
وانها القول أمها وان أعيد هاتيك وذم بها من الشيطان الرجيم وفي الاحاديث مثل ذلك كثير قال ولو
حل المصنف يعني القاضي رحمة الله غيظ الشيطان ومسه على ظاهرهما على مذهب أهل السنة
من أن لهم تغرضا بعض الانسان وتأثيرا في بعض أفعالهم لكان أحسن اه وفي حواشي القنوي قال
صاحب كالم لمرجان ذكر أو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة انهم يقولون ان الجنى
يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى الذين لا يكونون الا لا يقومون في حديث حنبل في لاي
أن قوما يقولون ان الجنى لا يدخل في بدن الانسان فيقال يا بني يكذبون هو ذاك على لسانه تم ساق
الخبار وشنع وشدة فعل من أنكره قال الظاهر جلى الخطب على ظاهره اذ لا داعي الى الصرف عن الحقيقة
اه وقوله هو ذاك على لسانه يعني أنا شاهد الجنى يتكلم على لسان المصروع أقول وقشاهدته
مرارا والجنى يتكلم على لسانه لعله لا يعرفه المصروع على افاقته فانكاره من قبيل الكثرة في فان قلت في
ما معنى قوله تعالى فان لم تعلموا فاذنوا بحرب من الله ورسوله في قلت في معناه والله تعالى أعلم فان لم تعلموا
ما أمرتم به من الاقامة وترك البغايا امامك انكار حرمة وامامك الاعتراف بها فاذنوا بحرب من الله ورسوله
أي فاعلموا بها من أن بانى في اذاعلم به اماعى الاول في كبح المرتدين واما على الثاني في كبح البغاة أه أو
السعود وقال القاضي وذلك يقتضي ان مقاتل المرى بعد الاستيابة حتى يفي الى أمر الله تعالى كالباقي
ولا يقتضى كفره وروى انه لما نزلت قال ثقف لا يعرف لنا بحرب الله ورسوله اه أى لا طاعة لئلا يصبر عن
الطاعة باليد ومن يجزع عن الدفع صار كأن يديه مدمومتان حذفت ثوب التذنية من بدن لضافته الى ضمير
المستكلم الا انه أقسم الالام بينهما التاكيد لاضافة اه زاده في الزاى في المصروع على أخذ الزبا لان كان
الامام قادر على أخذه وفهره يغرب قبضه وأجرى فيه حكم الله تعالى من التمزير والجس الى أن تظهر
منه التوبة وان كان المصروع له مسكر وشوكة حارب الامام كما يحارب الفتنة الباغية وكما حارب أبو بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه ماني الزكاة وكذا القول لو أجمعوا على ترك الاذان وترك دفن الموق يفعل
بهم ما ذكرناه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من عامل بالباستتاب فان تاب ولا يضرب عنقه اه
فيقول الفقير وقفة الله تعالى قد كثرت زمانها هذا تعاطى الزبا وقشاشاع حتى صار كذرا على علم وبسبب
شيوعه وكثرت في هالك الاسلام مع شيوخ كثير من الكفار غربة صارت المسلمون في حالة لا تخفى من
التقهقر والضعف وقلة المال وساطة الاعداء عليهم من كل جانب فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا
لله وانا اليه راجعون وقد سمعت من بعض أفاضل علماء السودان وهو ماز علينا بقصد الحج يقول لو كنتم
بالقرب من الحاربتا كقبيل الكفار ولكن منعنا من ذلك البعد عنكم نسال الله تعالى أن يحول حالنا الى
أحسن الاحوال والله تعالى أعلم في فائدة موهمة في قال العلامة الرازى اتفق في حين كنت بجوارزم في
أخبرت له جاءه بعض من ذى التقوى والتقى في هذه هم فذهب اليه وشعر على الحديث فقال لي
ما الدليل على توبة محمد صلى الله عليه وسلم فقلت له كأنقل الناظر ورانوارق على يد موسى وعيسى

مطلب في أن مذهب أهل
السنة الآية على ظاهرها
من تسلط الشيطان على بني
آدم

مطلب في قوله تعالى فان لم
تعلموا فاذنوا بحرب من الله
ورسوله

مطلب في حكم من أصر على
أخذ الزبا

مطلب مهم في محاوره
بين الامام الرازى وبعض
القصبيات

وغيرهم من الاتباع عليهم السلام نقل المناظرة والحوار على محمد صلى الله عليه وسلم قال ردنا التواتر
أو قبلناه لكن قلنا لا بد من الصدق فينبطت نبوة سائر الانبياء عليهم السلام وان اعترفنا
ببعض التواتر واعتزنا بدلالة المجهز على الصدق ثم لم نحاصل ان في حق محمد صلى الله عليه وسلم وجب
الاعتراف قطعا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ضرورة ان عند الاستواء في الدليل لا بد من الاستواء في
حصول المدلول فقال النصارى أنا لا أقول في عيسى عليه السلام انه كان نبيا بل أقول انه كان الحاشاقت
الكلام في النبوة لا بد ان يكون مسبوقا بمعرفة الاله وهذا الذي نقوله باطل ويدل عليه ان الاله عبادة
عن موجود واجب الوجود انه يجب ان لا يكون جسم ولا متميزا ولا عرضا وعيسى عبارة عن هذا
الشخص البشري الجسدي الذي وجد بعد ان كان معه دوما وقتل بعد ان كان حييا في وقت كان طعة لا أولا
ثم صار مترعا عاتق حارسا وكان يأكل ويشرب ويحدث وينام ويستنظف وقد تفرق في بداية العقول ان
الحديث لا يكون قدما او محتاجا لا يكون غيرا او المكن لا يكون واجبا او المتغير لا يكون دائما والوجه الثاني في
في ابطال هذه المقالة انكم تعتزقون بان اليهود أخذوه وصلبوه وتركوه جاعا في الخشب وقد ضربوا ضلعه
وانه كان محتال في القرب منهم وفي الاختفاء عنهم وحين علموا به تلك الاعمال أظهر الجزع الشديد فان
كان الها أو كان الاله حالاقية أو كان جزء من الاله حالاقية لم يدعهم عن نفسه ولم يتركهم بالكلية
وأما حاجة الى اظهار الجزع منهم والاحتال في الفرار منهم وبالله في لا تعجب جدا ان العاقل كيف
يليق به ان يقول هذا القول ويعتقد بحتمه فتكاد أن تكون بديهة العقل شاهد بفساده وفي الوجه
الثالث وهو انه ما ان يقال بان الاله هو هذا الشخص الجسدي المشاهد أو يقال بان الاله بكنيته في
أوحى بعض الاله وجزءه في الاله حالاقية أو كانت الاله حالاقية لان الاله العالم لو كان هو ذلك الجسم
لحين قبله اليهود كان ذلك قول بان اليهود قتلوا الاله عالم فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير الاله ثم ان أشد
الناس ذلاد وناعة اليهود قالوا الذي يقتله اليهود الاله في غاية المجهز وأما الثاني وهو ان الاله بكنيته حل
في هذا الجسم فهو أيضا فاسد لان الاله ان لم يكن جسما ولا عرضا امتنع حلوله في الجسم وان كان جسما
فحينئذ يكون حلوله في جسم آخر عبارة عن اختلاط أجزاءه باجزاء ذلك الجسم وذلك يوجب وقوع التفرق
في أجزاء ذلك الاله وان كان عرضا كان ذلك محتاجا الى المحل وكان الاله محتاجا الى غيره وبطل ذلك حتم
وأما الثالث وهو أنه حل في بعض من أبعاض الاله وجزء من أجزاءه فذلك أيضا محال لان ذلك الجزء
ان كان معتبرا في الالهية ففقد انفصاله عن الاله وجب أن لا يبقى الاله الها وان لم يكن معتبرا في
تحقق الالهية لم يكن جزءا من الاله فثبت فساد هذه الأقسام فكان قول النصارى باطلا في الوجه
الرابع في بطلان قول النصارى ما ثبت باله واثرا في عيسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العبادة
والطاعة لله تعالى ولو كان الها لاستحال ذلك لان الاله لا يعبد نفسه ففسده وجوده في غاية الجلاء دالة
على فساد قولهم ثم قلت للنصارى وما الذي دل على كونه الها فقال الذي دل عليه ظهور الغائب على يده
من احياء الموتى وبراء الاكمه والارض وذلك لا يمكن حصوله الا بشهادة الاله تعالى فقلت هل تعلم
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا قال نعم تسلم ثم قلت من نفي العالم في الازل في الصانع وان
سألته انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول لا يجوز حياول الاله في بدن عيسى عليه السلام
فكيف عرف ان الاله ما حل في بدني وبدني وفي بدن كل حيوان ونبات وجماد فقال الشريك طاهر
وذلك لا في أنا حكمت بذلك الحاصل لانه ظهرت تلك الافعال الجسمية عليه والافعال الجسمية بظهور
على بدني ولا على ذلك فقلت ان ذلك الحاصل مقتود ههنا فقلت له تسبب الاثبات ما عرفته مني فقلت
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وذلك لان ظهور تلك الحوارق دالة على حلول الاله في بدن

عيسى

عيسى قدم ظهور تلك الحوارق مني ومنك ليس فيه الا انه لم يجد ذلك الدليل فثبت انه لا يلزم من عدم
الدليل عدم المدلول لا يلزم من عدم ظهور تلك الحوارق مني ومنك عدم المدلول في حق وقتي قبل وفي
حق الكلب والسنور والفأر ثم قلت ان مذهبنا قد وثق القول به الى تحويل حول ذات الله تعالى في بدن
الكلب والذئب في غاية الخسة والركاكة في الوجه الخامس في ان قلب العصا حية في بدن العقل من اعادة
الميت حيالا ان المشاكسة بين بدن الحي و بدن الميت أكثر من المشاكسة بين الخبيثة وبين بدن الثعالب فاذالم
يوجب قلب العصا حية كون موسى الها ولا ان له قبائل لا يدل احياء الموتى على الالهية كان ذلك أولى وعند
هذا انقطع النصارى ولم يبق له كلام اه والله تعالى أعلم في مثل هذه مشايخنا الشيخ مصطفى البرولاني
حسبنا نقله عنه شيخنا الشيخ عيسى في فتاويه المشهورة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
حتى أكون أحب اليه من نفسه هل يحمل في نفي محتمة أو في كماله وما وجه الحتم وكيف يعرف الانسان
فسد نفسه في دعوى هذه الدرجة في محتمة عليه السلام في أجاب في أنه شرط في حال الإيمان دون
أصله وانه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يكون أحب من النفس لأن الحب سبب أحدهما الشرف
والكمال والثاني الانعام والافضل فلا شك أن نفسه صلى الله عليه وسلم أكمل للنفس وأشرها فثبت
أن يكون جسما على قدر كماله وأما الانعام والافضل المربوط بالاسباب العادية لا حد لها فافضلنا
واحسنه اليها من غير ما شرعنا وما شرعنا لو كان سببا في فوزنا بالارثوار والجلال من مذهب النار وكيف
لا يكون من هذا شأنه أحب اليان من أنفسنا لا مارة بالسوء ما تواعدنا عن شيء من القلاح بالاسباب ولا
وقتنا في شيء من القبايع الا بطلها وشهوها وأما ما يجتر به الانسان نفسه في تفصيل حبه صلى الله عليه
وسلم على جميع قبائل بني إسرائيل من القدة وبالسنة والاعلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن
كانت سنة الرسول وأخلاقه أحسن عنده وأحب من ركوب هوى نفسه فهو مفضل الرسول صلى الله عليه
وسلم مع عدم تقدم أغراض الدنيا على أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم العلية السنية اه في مثل
أدبكم عن عادية في سنة إحدى وعشرين أي ومائتين وألف هي أنه بعد صلاة الجمعة حضر خبر من الشام
في التعرف لبعض النفور بأنه ثبت في الشام رتبة هلال رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فأتاني
مغيبا بعمل هذا الخبر والحكم بثبوت الشهر في ذلك الشهر وحكم قاضيه بذلك تحسبا بقول بعض حواشي
التنوير الظاهر أنه يلزم أهل القرى بسماع المدافع أو رتبة القناديل من المصير لانها علامة ظاهرة
تفيد غلبة النور بثبوته عند قاضي مصر وغلبة الظلم حتم وجبة العمل كاصر حوايه واحتمال كون ذلك
لغير رمضان بعيدا فلا يقل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا لثبوت رمضان اه ولما جمع بذلك بعض علماء
القطر الشامي عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى المذكورة فالتين بعدم جواز الحكم بثبوت
رمضان بناء على ذلك مستدلين بمبارة من الكتب المحترمة فهل يعول على الفتوى المذكورة أو على قول
المعارضين أفيدوا الجواب في أجاب في شيخنا الشيخ عايش وهي في فتاويه المشهورة بعاصه الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله يعول على الفتوى المذكورة لان سلاطين المسلمين وضوء التعرف
لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا وأقاموا الاعمال أتمامها مسلمين وانفقوا
على ذلك أموالا لا تحصى واستغفروا عن السعاة وارسال المكاتب غالبا فصار لنا معتبرا في ذلك فخطب
به السلاطين بعضهم بعضا في مهمات الامور وتبعهم الناس على ذلك في مثل في مثل من انظر واهل
رمضان فلم يروه وأصبحوا منطربين وقيل بهم بالاثبات بثبوت رمضان في مصر معتقدين أنه لا يلزمهم
الصوم وان الحكم به مني على قول الضمير فهل يجب عليهم الكفارة أم لا أفيدوا الجواب في أجاب
بقوله في يجب عليهم الكفارة لبعدها وبلهم لاستنادهم في حجة عليهم وسوء ظنهم اه (أقول) وما يحتمل من

مطلب في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
حتى أكون أحب اليه من
نفسه

مطلب هل ثبت رمضان
بالتعرف

قوله وأقاموا أعماله امتصاصا مسلمين انهم لو أقاموا على أعماله امتصاصا كفارا لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كالا يفتي فان الكافر لا يعمل بقوله في الديانات هذا وجواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة مبنى على مذهب السادة المالكية وأما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة لان الكفارة عندنا لا تجب على من نوى الصوم فأصبح صائما ثم أقصد صومه قال في التنوير عا طفا على ما يلزم به القضاء فقط دون الكفارة مانصه أو أصبح غير نال الصوم فأكل عيدا اه قال في حواشيه الوسوسة برذ الخمار لان الكفارة انما تجب على من أقصد صومه والصوم هنا معدوم وإضاد المعدوم مستحيل اه والله تعالى أعلم وسئل شيخنا المذكور أضعاف فقه دخل بيتا فوجد فيه جماعة يقرؤون القرآن ويشرعون الدخان في مجلس القرآن فيها هم عن شرب به في هذه الحالة فامتنعوا واناوا وسئلوا أن لا يهودوا لهذا الامر بخارج بل آخر زعم أنهم من علماء المالكية وسب الزاهي واقتضاه كذبهم وردهم بجعل الشرب به فهل الحق مع الأول أو قيد الجواب في جواب شيخنا رحمه الله الدخان المشروب لا نص فيه للفتنة من عدم وجوده في زمنهم وانما حدث بعد الانس وكان حدوثه في مصر في زمن اللقاني والاهجوري فأفتى اللقاني بخبره ونسب ذلك للشيخ سالم السنهوري واللفظ في خبره وبعده انخرشي وجاعات وعلى تعاليل منها اضعاف المال بحرقه من غير فائدة وأفتى الاهجوري بعدم التصرع واللفظ في ذلك ورد على من قال بالتصرع وبعده جماعات واعتمد أكثر المتأخرين كلام الاهجوري وان كانت أدلة التصرع أقوى وكل هذا في غير المساجد والمخالف وأما في الماشك في التصرع لان له راحة كريمة وانكاره عند وقد ذكر في المجموع من باب الجمعة أنه يجرى تعاطي ماله راحة كريمة في المسجد والمخالف ومعلوم أنه عند قراءة القرآن يشد التصرع لما في ذلك من عدم التعظيم ومن أنكر مثل هذا لا يخاطب بمحموده أو عتاده (و بالجمل) فالفتي الأول الذي نسي عن شرب الدخان في مجلس القرآن قد أصاب فيه آتاه الله تعالى الجنة والذي كذب في ذلك هو الكاذب فهو ضال مضل ان لم يكن معذورا بخبره هو أو نسيان ونحو ذلك من التساهل والله تعالى أعلم الفقيه مصطفى البولاتي المالكي اه وقد حقق المتأخرون من أهل مذهبنا الحقيقة انه ليس يتجرأ أو غاف في تعاطيه الكراهية وقد قدمنا أن أحسن ما قيل فيه قول الامير رحمه الله تعالى واختلف في الدخان والورع تركه وهذا كله كما قال شيخنا المذكور في غير المساجد والمخالف والله تعالى أعلم سئلت عن قوله تعالى ولا ترزقوا زورا أخرى وقوله تعالى وليحملن أنفلهن وأنتالهم أنفاله كم كف الجمع بينهما فالجواب ان الآية الثانية محمولة على على من ضل وتسبب في الضلال لغيره فعليه وزر ضلاله ووزر تسببه في ضلال غيره وتسببه من قبله فلم يحمل إلا أنفاله نفسه فرجع الامر الى أن الانسان لا يحمل وزر غيره أصلا بل كل نفس بما كسبت رهينة فأفاده الصاوي في حواشيه على الجلالين والله تعالى أعلم سئلت هل نبي الله تعالى أعلم على السلام شرع يخصه غير شرع آتاه ابراهيم عليه السلام فاجبت بليس له شرع يخصه بل شرع شرع آتاه ابراهيم عليه السلام قال عبد الحكيم على الخيازي كان اسمعيل عليه السلام رسولان نبيا قال الله تعالى في حقه وكان رسولان نبيا مع انه لا شرع له جديدا لان آتاه ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته كما صرح به القاضي حيث قال في تفسير قوله تعالى وكان رسولان نبيا يدل على ان الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة لان أولاد ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته اه وقول القاضي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة أي مستقلة كافي بعض حواشي القاضي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت عما ينسب للإمام الشافعي رحمه الله تعالى من قوله من استغضب ولم يغضب فهو جار له له معنى صحيح فان ظاهرا ومثكل منافي لقوله تعالى والكافرين القبيح والماتين عن الناس فالجواب انه محمول على

مطلب في شرب الدخان في مجلس قراءة القرآن

مطلب في قوله تعالى ولا ترزقوا زورا أخرى مع قوله تعالى وليحملن أنفاله الآية

مطلب في ان شرع اسمعيل عليه السلام هو شرع آتاه عليه السلام

مطلبت في ما نسب للشافعي من قوله من استغضب ولم يغضب فهو جار ومما عناه

على ما إذا رأى محترما فعل وأمكنه النهي عنه فلم ينفذ عنه ولم يغضب لفعل المحترم وقد اتفق للإمام الحسين رضي الله عنه وكان على سبيل ما أن وجدوا قد فعلوا عليه لم ينفذ عنه نصا وسواء يكلم فيه وهو سبب فقال له الرجل ان شئت واحدة شئت مائة فقال الحسين ان شئت مائة ما شئت واحدة فوقع على قدميه وقبلهما وقال أشهد الله على خلق رسول الله أفاده الصاوي في التفسير والله تعالى أعلم سئلت عن كان مدا على شرب الخمر هل يكون عرقه نجسا فينقض الوضوء لقاعدة كل خارج نجس ينقض الوضوء فالجواب ان المسألة اختلف فيها المتأخرون من علماءنا والتحقيق انه ليس بنجس فلا ينقض الوضوء خلا قال في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب حيث قال عرق مدمن الخمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينقض عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء قال العلائي في شرحه لكنه يحتاج لاثبات الصنعة وحاصله ما في الذخائر الاشرقية لابن التتمة معز بالمعنى عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فمدمن الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أصبح من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العز حاشيئة ينقض الوضوء وهو من غير سبب غير ما ظهر قال المصنف يعني الغزي وله قوله عزنا عليه (ق) قال شيخنا الزملي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع ربه لا يشهد له ربه ولا دراية أما الأولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد من بعده عليه وأما الثانية فقدم تسليم المقدمة الأولى ويشهد بابطالها مسألة الجدي اذا غزى بابل الخنزير فقد علوا حلأ كله يصبر ورثته مستهلكا لا يبقى له أثر وكذلك تقول في عرق مدمن الخمر وكيفية في ضعفه غرابته وخروج وجهه من الجادة فيجب طرحه عن المسرح من متن وشراح كلام العلائي وأيده محشيه ابن عابد رحمه الله تعالى قال وقوله عن المسرح به آلات قال جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طويل والمراد به مسائل الفقه كافي الحلبي فهو واد متارة مصرحة اه والله تعالى أعلم سئلت عن الدعوة السجانية يوم الجمعة هل هي وقت الخطبة أو وقت العصر فالجواب ان فيها خلافا فالأخيار صاحب التنوير تبعه الاشباه انها وقت العصر وقيل من حين خطب الى أن يشرع من الصلاة كائنت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال شارحه النووي وهو الصحيح وهو الصواب قال المحقق الطهطاوي ويكفي الدعاء بقله كاذكره الترنين لا وقيل آخر جماعة فيه وهو مذهب الزهرا رضي الله تعالى عنها وعلى الأول فالظاهر انها اذ اذ في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظل الشيء مثله أو مثله الى الغروب كافي المحوى اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز للسلطان أبده الله تعالى أن يجعل العشران عليه العشر فالجواب قال في التنوير جعل الخراج لرب الارض جائز وان جعل له العشر لا لانه كاذ اه قال ابن عابد في الحاشية ولو ترك يعني السلطان العشر لا يجوز اجماعا وخبره بنفسه للشراء اه والله تعالى أعلم

كتاب الوصية

سئلت عن أوصي بثلاث ماله زيد والحال ان الموصي عليه دين تحيط بماله فهل لا تجوز هذه الوصية فالجواب نعم لا تجوز هذه الوصية في الكفوى عن الهداية ومن أوصي وعليه دين محبط عليه غير الوصية لان الذين مقده على الوصية اه والله تعالى أعلم سئلت عن وصية الصبي هل تجوز فالجواب انها لا تجوز في الاثنية ولا تجوز وصية الصبي اذ لم يكن مرأها وكذا لو كان مرأها عندنا اه والله تعالى أعلم سئلت عن أوصي لابنه ولا جني كيف الحكم فالجواب انها تصح في حصبة الاجنبي وتوقف في حصبة الوارث على اذارة سائر الورثة فان أجازوا هاجازت والا بطلت ولا اعتبار اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك أفاده الاثني والشافعي

مطلب في عرق مدمن الخمر هل هو نجس

مطلب هل الدعوة السجانية يوم الجمعة تكون وقت الخطبة أو وقت العصر

مطلب هل للسلطان أو نائبه جعل العشر له عليه العشر

مطلب أوصي بالثمن وعليه دين تحيط لا تصح وصيته

مطلب في الوصية لو ارث واجنبي

أعلم **﴿** سئلت عن الوصية العينية في بطن أمه هل يجوز فالجواب نعم يجوز الوصية به ولا احتياج إلى القبول ففي الإلبي وكذا إذا أوصى العنين يدخل في ملكه من غير قبول استحساناً لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت عن أوصى لزيد وعمر بالثلث ثم مات أحدهما قبل موت الوصي هل تبطل في حق الحي أيضاً فالجواب لا تبطل في حق الحي بل يصح في حقه فيأخذ نصف الوصية وتبطل في حق الميت ف يرجع منه إلى الورثة الوصي كأخي الخاتبة والله تعالى أعلم **﴿** سئلت فمن عليه صلاة أو صوم ثم نصب عليه الوصية بقية فالجواب نعم قال في الدر المختار وهي واجبة بإزكاة والكفارات وقضية الصيام والصلاة التي قرط فيها اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت فمن أوصى بالثلث لا ولا ولاية فلان وفلان ومات الوصي ولم يوجد له مائة أو مات الموت الأول واحد أحدهما فهل يخص بالوصية هذا الموجود وقت الموت ولا كلام بل ولديه بأعوام أجيبوا فخرجوا فالجواب نعم يخص به الموجود يوم موت الوصي ولا نزاع من وجد بعده قال في المختار فلا عن التتارخانية حائزه الوصي له إذا كان معنسان أهل الاحتقاق يعتبر بحجة الإيجاب يوم أوصى ومضى كان غير معين يعتبر بحجة الإيجاب يوم موت الوصي وتماه فهو المألف في الهندية عن المحط أيضاً والله تعالى أعلم **﴿** سئلت هل يصح الوصية لمجهول كان بقول أوصيت بكذا فلان أو فلان فالجواب لا يصح لمجهول قال في الدرر وهل يشترط كونه معلوماً مات نعم اهـ وكتب عليه محشمه ابن عابد بن قوله وهل يشترط كونه أي الوصي له معلوماً أي معنساناً كزيد أو نوحاً كلسا كمين فلو قال أوصيت بشي فلان أو فلان بطلت عنه له الجاهلية اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت فمن أيس له وارث إذا أوصى لزيد بجميع ماله هل تصح وصيته فالجواب نعم تصح وصيته به قال في التتوير وصحت بالكل عند عدم ورثته اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت هل يجوز الوصي أن يرجع في وصيته فالجواب نعم يجوز له ذلك في المتيقن والوصي أن يرجع في وصيته قولاً أو فعلاً اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت عن أوصى في مرضه يوماً فصاح ثم مات به ذلك بعد طائفة هل تكون وصيته السابقة معتبرة فالجواب نعم تكون معتبرة ما لم يرجع عنها إن لم يكن قال في وصيته إن مات من مرضي هذا فإن كان قال ذلك ثم رثى ثم مات بطلت وصاياه أفاده في حجة الفتاوى والله تعالى أعلم **﴿** سئلت فيما إذا أوصى لرجل عتق نصيب ابنه أو ابنته هل تصح الوصية فالجواب نعم تصح الوصية لأن مثل التي غيره فيقدر نصيب الابن ثم زاد عليه مثله ثم يعطى للوصي له كافي العتابة شرح الوفاة فإن كان قدر الثلث فأقل صح بلا توقف على إجازة من الورثة وزاد توقف الزائد على إجازة تهم كاهوشان الوصية عازداً على الثالث يعطى للوصي له أي يعطى ذلك المثل للوصي له بالإلبي والله تعالى أعلم **﴿** سئلت فمن أوصى لزيد بالثلث وله ثلاثة بنين فأقر أحدهم فقط بالوصية هل الحكم في ذلك **﴿** فاجبت بحكمي جامع النصون من الفصل التاسع والثلاثين وهو هذا أحد الورثة لو أقر الوصية يؤخذ منه ما يخصه وقاذا فاذكر له ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ألفاً فاذكر رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدة أحدهم فالقاس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاحتسان يأخذ ثلث ما في يده وهو قول علما شارحهم الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت فمن أوصى بعينه أحدهم لأجنبي ثم أعاد ذلك العبد مبيعاً فاحتجنا بغيره فاشتره ثم مات هل يكون بيعه له رجوعاً عن الوصية فالجواب نعم يكون رجوعاً ففي البهجة مانعه وكل تصرف أو حيز والملك للوصي فهو رجوع إذا عاين العبد للوصي ثم اشتراه أو هوها ثم يرجع فيها إلا الوصية لا تنفذ في ملكه فإذا زال كان رجوعاً اهـ والله تعالى أعلم **﴿** سئلت عن مات عن ابنين وزوجة وأوصى حال حياته لم يرد بحسب ابن لو كان هل

معالي تكملة الوصف الجليل

• طالب أوصى لانتبين ثم
• مات أحدهما

مطابق تجب الوصية بالزكاة

والصلاة

مطاب أومي لاولاد اولاده

يختص بها الموجد يوم

روت الموصى

مطالب لاتعم الوصية

المعقول

مطابق آیه و حدیث

لا وارث له بجميع ماله

مطابق مع الرجوع في

الوصية

مطلب اوصی و هو مرید ص م

الاول من سنة ١٢٠٠

مطالب اوصیٰ از مدعیان

امام ابو حمزه

100

مطلب ثلاثه سنون الفتر

أحداهم بالوصية لزيد الخ

11

100

—

طلب اوصي اشي بم باعه

هل رجوعاً الى الوصية

11. انتعاش النفس

وَأَوْفَىٰ بِإِذْنِهِ أَنْ يَبَدِّلَ آيَاتِهِ وَلَهُ أَصْحَابُ الْبُيُوتِ الْمَكِينِينَ

كان حيا

تصح هذه الوصية في جواب نعم قال في الاسعاف لول ترك امرأ أو امرأة أو وصي نصيب ابن لو كان فهو وما
لو أوصى بثلث نصيب سواء أمه وقد نص على انعاده أو وصي بثلث نصيب ابن هبة الوصية فلهذا كذلك والله
تعالى أعلم في كنت ثلث كمن حادفة في سنة ١٢٩٧ ألف ومائتين وسبع وتسعين هجرية فاشككت على
في كتب سؤالا وأرسلته الى مفتي مصر القاهرة في ذلك التاريخ وهو أخونا الشيخ العباسي المهدي
فاجاب عنه وهذه صورة السؤال والجواب ما قولكم أحمد الميرحكم الله تعالى في رجل أوصى وهو
عالة يجوز فيها التصرف في شرا ولا ولاد ابنته فانه ولا يثبت ماله وليس له ما حين الوصية أو لاد أصلا
لانت احدا ههنا صغيرة وبقيت الاخرى حتى تزوجت وولدت ولدين ذكرين حال حياة الموصي ثم مات
الموصي وهما موجودان فهل تصح الوصية المذكورة ويختص به الموجودان المذكوران لان الموصي
له غير معين فتعتبر صحة الاعجاب يوم موت الموصي ولا تصح لان شرا متهنا وجود الموصي له وقتها وهل
ما نقله المحقق ابن عابد في حواشيه رد المحتار على الدر المختار في أوائل الوصية عن التنازعانية وبطله في
أثناء الوصية أيضا وأما في الهند وفي مهن الحكام في تورست ذوى الارحام من التفصيل بين الموصي
له معين فتعتبر صحة الاعجاب وقت الوصية وغير معين فتعتبر صحته يوم الموت بخلاف في التنوير وغيره
من اشتراط كون الموصي له حيا وقتها حقيقة أو تقدير أو ما في التنوير يجمول على المعين فلا مخالفة بينه
وبين ذلك التفصيل فيكون في المسألة التفصيل المذكور ولا يكون فيها اختلاف حتى لو حكم ما حكم بطلان
الوصية على المعدم وقتها مطلقا وان وجد حين الموت بناء على ظاهر ما في التنوير وغيره ~~مكون~~ حكمه
فاسد واجب النقض لعدم موافقته لقول مجتهد فيه حينئذ وعلى تقدير انغلاق فأى القولين يقتضي
وعلى أيهما الموقر جوابكم شافيا مؤثرا وقرروا أو السلام عليكم في اجاب حفظه الله تعالى في نعم
تصح الوصية المذكورة ويختص به الموجودان المذكوران لان الموصي له في هذه الحالة غير معين
فتعتبر صحة الاعجاب يوم موت الموصي والموجود يوم الموت هؤلاء احدى البنتين المذكورتين وأولاد
الاخرى معدومون فلا بد من كون الاعجاب فلا يزال اخوان ولدى البنت المذكورين نصارا قالوا وصي
لموجود ومعدم وما ذلك الا بناء على اعتبار يوم الموت خاصة فيسحق الوصية عن كان موجودا وقتئذ
لعدم خرافة عليه بل بعدم دخوله في الاعجاب ثم خرج له فقد شرا ما لم اعتبر في ههنا يوم الاعجاب
لاستكون هذه الوصية صحيحة أصلا لان الكل هنا معدوم وقتئذ وقد نص في التنوير في أوائل الوصايا
كذا غيره على اشتراط كون الموصي له حيا وقت الاعجاب حقيقة أو تقدير كالوصية العمل قبل نفي الروح
فيه اذ اوله لا قبل من ستة أشهر وعليه فلو كان الموصي له معدوما تصح الوصية أصلا وذلك في أثناء
الوصية بالثالث ما هو صريح في اعتبار يوم الموت وان ذلك على قول وقرع عليه في شرحه مخ الفغار
فروا عن الكافي يدل على اعتبار يوم الموت كالوصي له زيد ولو لم يكن فثاته ولده قبل موت الموصي فالكلي
زيد قال وقد تبعه من لا يخبرو وذلك صاحب الفخ جلة عن القروع اعتبر فيه يوم الموت لانها في
جانب الوصية لغیر معين ثم قال في آخرها وذكر بعض الشايخ فيه روايتان ومثله في الدر المختار على
التنوير فذلك من حيث وجود اختلاف في اعتبار يوم الاعجاب أو يوم الموت في غير المعين وان فهم محسبه
المحقق ابن عابد في أخذهم التفصيل الذي ذكره عن التنازعانية عدم الخلاف حيث اعتبر صحة
الاعجاب وقت الوصية في الموصي له المعين وعليه يعمل ما ذكره الزيلعي من القروع واعتبر صحته وقت
الموت في غير المعين وعليه يعمل ما في الكافي لانها كذلك تنويرا لما نقهه على ما ذكر في المتن وشرحه ثم
أمر بالتدبر وحل ما ذكره في المتن أوائل الكتاب ايضا من اشتراط كون الموصي له موجودا وقتها على
ما ذكرنا من معينا حيث ساق فما كتبه عليه ما خلفه من التفصيل المذكور في عبارة السرخانية ومثل

قضى على هذه المسألة
الزمنية

ما فيه من التفصيل المذكور في الهندية من الباب الثالث في الوصية ثلث المال بالعمز والى المحطة
تقلا عن الأصل لكن بعد ذلك صاحب التنوير بالعمز والى بعض المشايخ ان في السألة وابتين عقب ذكر
فروع الكافي التي فيها الوصية بغير معين كيف ينبغي الخلاف فلو سلم فاض ذلك القضاء بطلان الوصية
المذكورة في حادثة السؤال لعدم وجود الموصي لهم أصلا وقت الإيجاب لا تحق فلو لا تقدير بناء على
القول باعتبار يوم الإيجاب في صحة الوصية لغير معين ولم يمنع من ذلك مانع لا يقال بطلان هذا القضاء
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ وفيما يخص طلبة فتاوى هذا المفتي المذكور
في سبع مجلدات رأيت السؤال والجواب بعينهم ما فيها من كتاب الوصايا الجاهل السامع ولم يصرح بحفظه
الله سبحانه وتعالى في السؤال وعلى تقدير الخلاف فأي القولين للمفتي به وعلى أيهما المأثور ولكن يفهم
من جوابه بعض الوصية المذكورة بناء على اعتبار يوم الموت وتقدم ترجمته في غم أن قدمت كمثل هذا
السؤال إلى شيخ الإسلام بن تيمية ومفتيها الشيخ سيدي أحمد بن الخوجه في جواب عنه عفا عنه في
الجلد من بعض المعارف والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وكل من اهتدى بشاره
وتبع ذلك التعليل الورق (أما بعد) فقد تأملت في السؤال أعلاه فكان الذي فخر به في الجواب انه تقرر
في دواوين المذهب الحنفي أن الوصية استلزام من وجه قال الامام الزايلي لا يصح خبطة في ماله
وان لم يكن تلك الخبطة جبراعليه وهذا ما تقرره المرات على ما بينته شرح الهداية والامام الزايلي نفسه
قالوا ان الوصية اثبات ذلك جدي ولا عكس اثبات الملك بدون اختياره الى آخر ما قرره ومن جملة
ما قاله الاصحاح قدس سره تعالى أو أحسن أن وأن شئت حكى ما بعد الموت حتى يطرده الوصية وقولها
في حياته ومن جملة ما حكى في كتبهم انه لو أوصى لأخيه وهو ولو لم يعلم ان الوصية لو ارتد لا تصح
ولكن عاش الموصي وولده بعد موت مات عنه حتى صار اليتيم وقت الموت ليس يوارثه الوصية لانه
وان كان وارثا وقت الإيجاب لم يطل الوصية لكن لا عبرة بذلك الوقت لان المعبر عنه لانه لا يورث
أحكام الوصية وقت التأهل لاثبات الملك الجديد للموصي به وذلك لعدم موت الموصي وعند ذلك يثبت له
الملك كما سمعت فالتعبر بحسن وجود الموصي له عند ما تفرق نفس الموصي فم ان من الموصي لم
وعينهم فها من لوازمه ومقتضاه وجودهم حين الإيجاب للوصية لان الإشارة أو التسمية من لوازمها
عادة الوجود والتي اذا ثبتت بسبب سبب لوازمه كما نص عليه علماءنا ومنهم الامام الزايلي في تبيينه في
اتقي الوجود حين الإيجاب للوصية اتقي لازم الوصية لصحة التسمية أو الإشارة فثبت في المزمع وهو صحة
الوصية وتبطل في هذا الأمر صاحب التتارخانية وفي فتاوى الامام الكبير فاحضن رجل أوصى لأهل
العالم بثلث ما يملك في هذه الوصية أهل النقة وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يعلم الحكمة مثل كلام
سنان وغيره لان هؤلاء لا يسمون المتشقة لطلبة العلم وفيها رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد
موتي مساكين مسكة كذا فاما مات الموصي أتى الوصي بالمسالك الى أهل السكة فقالوا لا يورثون لنا
ما حقه قال أبو القاسم رد المسالك الى الورثة ولو لم يدفع المسالك الى الورثة حتى أتى على ذلك سنة مثلاً لم يطل
المساكين قال أبو القاسم يدفع المسالك الى الورثة لان المساكين لا يورثون الوصية وصارت ميراثا
الى غير ذلك من الغرر والله تعالى ان المعترض في الوصف المتواتر وقت موت الموصي ووجود الموصي
له اذ ذلك ولم يبق له بعد بموت وجود المساكين في السكة وقت إيجاب الوصية وكذلك متبر وجودهم
بصدق عليهم ولهم قبل أخذه بموت وجود الموصي ويشهد لذلك فروع كثيرة من كتاب الوصية والوقف
تأمل ذلك من تنبها وقد قال خير الدين الرملي وغيره ان الوقف يستحق من الوصية وحينئذ ما لم لا
قول واحد ومن أطلق في بطلان الوصية لعدم وقت إيجابها فها اذا كانت تسمى كاهوا عادة

والشأن في الوصايا وحينئذ فالمحك في غير محله ولا ولا بد منه الموجودين وقت موت الموصي الثالث حوره
تقرر به أجدان الخوجه في مستهل صفر الحرام من عام ١٢٩٨ اهـ كلامه وهو الذي قيل له نفس
الفتية من حضرة مفتي مصر استدل على وجود الخلاف في المأذنة بكلام الفتية وهذه عبارته وقيل فيه
روايات اهـ حكاه بقسب إشارة تضعفه كقول صاحب المغن وذكر بعض المشايخ ان فيه روايتين ومن
المسلم ان القضاء مأمورون بالقضاء بالقول الرابع وليس على خلاف جاء معتبرا للاخلاف له حظ من
النظر فان ظاهر ما حقه مفتي حاضرة تونس حفظ الله تعالى الجميع آمين فاحفظه فانه مهم والله تعالى
أعلم **سئل** عن قبول الوصية حال حيات الموصي هل يصحون معتبرا كافيا عن القبول
بعد الموت فالحواب لا يكون معتبرا فلا يكفي عن القبول بعد الموت قال في التنوير وانما يصح
قبولها بعد موته فقبل قبولها ورواها قوله الا اذا مات موصيه ثم هو لا قبول فهو لو رثته اهـ والله
تعالى أعلم **سئل** عن بداء الفالج اذا رغب دار لانه قبلها وقبضها وقبضه عنده حتى مات
الفالج هل يكون هبة كهبه الصحيح صحبة فالحواب نعم اذا كان لا يرداد مرضه وما فيوما قال في
التنوير الفالج الذي لا يرداد مرضه بل يوم فهو كالصحيح كافي الخاتمة اهـ والله تعالى أعلم **سئل**
عن له زوجه ماتت لم يملكها هل يكون كفتها له أو في مالها فالحواب ان كفتها على زوجها وان كان
لها مال وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المفتي به كافي التنوير ويحتمل في الجواب بأنه الظاهر ونقله
في التتبع والله تعالى أعلم **سئل** فيمن له أبناء ثلاثة وقد أوصى لابن ابنه عمل نصيب ابن من أبنائه
بماذا يورثه فالحواب انه ينوب عن التركة الربع كافي التتبع والله تعالى أعلم **سئل** عن
أوصى زيدا بثلث ماله ثم أوصى بخلاف الثلث أيضا ولم يرجع عن الأولى فكيف الحال فالحواب ان
الثلث يقسم بينهم نصفين قال في التنوير اذا أوصى بثلث ماله ولم تجز الورثة فثلثه لهما نصفين اهـ مع
منه من شرح الدر المنثور والله تعالى أعلم **سئل** عن أوصى زيدا وعمرو بثلث ماله وأعطى آل
عمرو عشرين فيلزم ذلك فالحواب نعم الكلي قال في التنوير وبثلاثة زيدا وعمرو هو مستلزم بذلك
قال في الدر أي كل الثلث والأصل ان الميت والمعدوم لا يستحق شيئا فلا يراحم غيره فصار كالأوصى زيدا
وجدار وقامه فيه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أوصى لولد زيدا بثلثه ثم مات زيدا ولا ولد له
وانا فهل يكون الثلث لهم جميعا فالحواب مافي حواشي المحقق ابن عابدين من كتاب الوقف وهذا
نصه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أوصى بثلث ماله لولد زيدا فان وجد له ولد ذكورا وانثا
لصبيه يوم موت الموصي كان بينهم وان لم يكن له ولد أصليه بل ولد له من أولاد الذكور والانثا كان لأولاد
الذكور دون أولاد الانثا اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصية بالختمات والتهايل واعطائهن
من المال بل يقرأ أو يهل هل يصح أم لا فالحواب ان المحقق ابن عابدين حقق أنه لا تصح وأنه
لا ثواب للتأخير ولا للموصي لان القراء عباد وطاعة لله تعالى فشرطها أن تكون خالصة لوجه الله تعالى
فبما كانت مال بأخذه التارقي أو للهل كانت غير مقبولة فالوصية بها باطل وقد أطال رحمه الله في ذلك
لكن عمل الناس في مشارق الارض ومقار على اعتبار هذه الوصية وصحتها وقد وقع مثل هذا السؤال
لشيخ الاسلام بمصر الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية فأجاب بحصة هذه الوصية قال وهذا
على ما عليه عمل الاثني عشر في ديواننا في سائر الأزمان من حكم الشرع والعلماء وينوبه على فتوى المتأخرين من
جواز أخذ الاجرة على الطاعات للضرورة ونسأل الناس وتكاسلهم في الأمور الخارجية قال والتعليل
بالضرورة وتكاسل الناس الملل به فتوى المتأخرين لا مانع من تحققة في مثل ذلك لا سيما في هذا الزمان
وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بثلث ذلك وتخترب به الحج الشرعية وسحب من حكم الشرعية

مطلب قبول الوصية انما
يعتبر بموت الموصي

مطلب في هبة من بداء
الفالج

مطلب كفن الزوجه على
زوجها

مطلب له أبناء ثلاثة وأوصى
لابن ابنه بثلث نصيب ابن
من أبنائه

مطلب فيمن أوصى بالثلث
زيد ثم أوصى بالثلث عمرو

مطلب أوصى لزيد وعمرو
وأحدهما ميت

مطلب أوصى لولد زيد
بثلث وله ذكور وانثا

مطلب في الوصية بالتهايل الخ
والتهايل الخ

قبل زمان حتى رأيت ماذا كره عن الخيرية قتلت لاسول ولا قوة الا بالله والله تعالى أعلم **سئل** في زواجين لا وارث لواحده منهما سوى الآخر اذ ان لا يخرج من تركته واحدهما شيئا فبشر
 زوجة في الحيلة **فأجاب** الحيلة ان الوصي على واحد منهما لا يخرج جميع ماله ولا ينفقه بيت المال
 عنده الا لا غير وارث **اه** والله تعالى أعلم **سئل** عن اقرار الوصي عن الميت بدين هل يعتبر ام لا
 وعما اذا انقضى من مرفقه وغيره مع جله عمله هل له حاشيته بما اخذه من ماله **فالجواب** ان اقراره
 بدين على الميت باطل كافي للخيرية **(والجواب عن الفصل الثاني)** ما في القضية وهذا المظنه وصي
 يتفق على الصبي من مرفقه وغيره حتى بلغ موضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفاقة لم يرجع عليه
اه قال الخبير الرمي **سئل** عن رجل زيدا وصيا على اولاده فقبل منه مال حياته وبعد موته
 ولم يتقبل هل لا يعتبر بدينه بعد موته مال حياته احيوا وتوروا **فالجواب** ان الميت قبل اولا صرح ولا
 يعتبر بدينه بعد الموت قال في التور من اوائل باب الوصي اوصى الذي زيد وقبل عنه فان عدته برتقولا
 لا يصح الرقبته فان كانت هذه الرقبه القول ولم عنه الوصية يسع شي من التركة وان جعل
 اى يكون وصيا **اه** والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي المختار اذا كان عاجزا عن القيام بالوصية وظاهر
 حيزه للقاضي فهل ان يستبد به بغيره **فالجواب** نعم لذلك قال في التور ولتظهر للقاضي بحره
 اصلا يستبدل غيره ولو عزم اى الوصي المختار القاضي مع اهله لما اخذ عزمه وان مارا القاضي وانم
 صح في جامع النصولين انه لا يتدخل بمنزل القاضي تقضى الدر نعم قل عن المنع من شتمه ماله فقد
 ربح عدم حصة الغزل للوصي فكيف لو طاف في الاوقاف **اه** والله تعالى أعلم **سئل** عن
 الاب اذا كان مسرقا فباع منه مال صغيره هل للقاضي ان يترعه معه ويجعله في يد وصي يختاره
 للصغير **فالجواب** ما في انفاقة وهو هذا ولو كان الاب جاحضا خفي منه على مال واده الصغير فان
 القاضي يخرج المال من يده **اه** ونقل الكتوى عن تفتة الفتاوى ان الاب اذا كان مسرقا مسرقا فامضرا
 للمال للقاضي ان يأخذ مال الصغير ويضعه على يد رجل الوقت بلوغه **وافق** بذلك شيخ الاسلام على
 اقتدى بوجه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئل** عن مريض ورثه ثياب فاوصى زيدا على تركته
 لقيتها ويقتلها حتى يوصلها الى الوارث ثم مات قبض الوصي التركة ووصلها الى الوارث فقام عليه
 أمين بيت المال واراد نزع التركة منه لتكون عنده حتى باقى الوارث وباعها منه فهل لا يمكن
 الامن المذكور من اخذها والى حال ما ذكر **فالجواب** نعم ليس له ان يبيع بيت المال والحال هذه كما افنى
 بذلك شيخ الاسلام على اقتدى بوجه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي اذا اتفق على البيع
 من ماله حيث يمكن للصبي مال ساخر في يده واشهد له يتفق عليه لم يرجع في ماله اذا حضره هل له الرجوع
 في ماله والحال هذه **فالجواب** نعم يرجع والحال هذه قال في التور وصي اتفق من ماله والحال
 ان مال الميت غائب فهو اى الوصي كالا بمتفق الا ان يشهد بتعريض ماله او انه يرجع عليه ذكره في
 باب الوكالة بالنص ومقتضى الفرض وافنى في الحاشية عن كتاب الوصية والله تعالى أعلم **سئل**
 عن الوصي اذا دفع للصبي بعد بلوغه رشدا لما في عنده من ماله ثم اشكر القبض فهل يصدق الوصي بمينه
 في الدفع اليه **فالجواب** نعم كما افنى بذلك الخبير الرمي في كتاب الوصايا والله تعالى أعلم **سئل**
 عن الاب اذا اتى ببيع مال اولاده او انفاقة عليهم هل يصدق بمينه **فالجواب** نعم قال في ادب
 الاوصياء فلو اتى الاب ببيع ما طلب منه المال بعد البلوغ بضاعه او الاتفاق عليه وهو ثقة للمثل في ماله
 صدق بمينه **اه** والله تعالى أعلم **سئل** عن صغيره ابيع صرف مبدخرى على ماله منه فهل
 للقاضي ترعه منه ووضعه عند أمين **فالجواب** نعم قال الرمي في حواشي جامع النصولين نقلا عن

انفاقة

مطلب زويان لا وارث
 لواحدتهما سوى الآخر
 اوصى على ميت يبيع ماله
 لا تخرج
 مطلب اقرار الوصي بدين
 على الميت باطل

مطلب الوصي اذا قبل
 الوصية حال حياة الوصي
 ثم ردها بعد موته لا يعتبر بدينه

مطلب للقاضي استدلال
 الوصي المختار اذا عجز عن
 القيام بالوصية

مطلب اذا كان اب الصغير
 مسرقا نزع منه القاضي
 مال الصغير ووضعه في يد
 عقل

مطلب ليس لأمين بيت
 المال نزع التركة من يد
 الوصي

مطلب اشهد له يتفق من
 ماله حال غياب مال الصبي
 ليرجع له الرجوع

مطلب يصدق الوصي في
 الدفع الى الصبي بعد رشده

المناسبة **وله** يعني القاضي ان باحتمال القيم من والده ان كان والده مسرقا فامضرا او يرضع على يد عدل
 ان ان يبيع البيت **اه** والله تعالى أعلم **سئل** عن ميت في دار الغربة واوصى قبل موته رجلا لا يأخذ
 ماله ولا ينفقه الا في مرضه ووطنه فانما أمين بيت المال واراد اخذه منه ليكون ينفقه حتى ياتيه الورثة
 فهل ليس له ذلك والحال هذه **فالجواب** ليس له ذلك كما افنى بفتح الاسلام على اقتدى بوجه الله
 تعالى وهو في فتاوى فيل باب نصرت فاق الوصي والله تعالى أعلم **سئل** عن وصي بتفدية الثالث في
 وجوه الخبر اذا نفذه وصرفه فيما تم انكره الا ينام بعد بلوغهم هل يصدق في ذلك **فالجواب** نعم يصدق
 الوصي في ذلك بيمينه كما افنى به في الحاشية والله تعالى أعلم **سئل** عن اتيام قد ربحهم القاضي نفقة
 لا تكفيهم فانفق عليهم الوصي قدر كفايتهم بدمته على الفروض هل لذلك يصدق بمينه **فالجواب**
 نعم كافي للخبير والله تعالى أعلم **سئل** فيما لو كان الميت وصي على تركته غائب ولا يعلم القاضي
 نصيبه وصيا من ماله ثم جاء الوصي المختار هل يكون هو الوصي الصغير ينفق منسوب القاضي
 وهل نصيب الوصي القاضي حال غيبة المختار انما هو توروا **فأجاب** نعم لاداء الوصي المختار
 كان هو الوصي دون منسوب القاضي وينفذ صرف وصي القاضي مال غيبة الآخر لو كانت القضية
 منقطعة قال المسألة بوجه الله تعالى في الدر المختار ماله لم يصح القاضي ان يبيع وصيا ثم حضر
 الوصي فادار الدخول في الوصية فله ذلك ونسب القاضي الاخر لا يخرج الاول **اه** قال المحقق ان
 ما بين الوصي والاول دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضي عالما قال
 بقى ان صرف الثاني بغيبة الاول هل هو نافذ والتاخر نافذ لو القية منقطعة وفي الاشياء ولا ينصب
 القاضي وصيا مع وجوده اى وصي الميت الا انفاقة غيبة منقطعة او اقر للميت الدين **اه** والقية المنقطعة
 ان يكون في موضع لا يصل اليه القوافل كافي حاشية أبي السعود وفي الولو لمية الذي رجل دين على
 الميت والوصي غائب يبيع القاضي خصما عن الميت الا ترى انه لو كان ماضرا او مسرقا لم ينصب
 القاضي خصما عن الميت ليس لغيره الحق في حقه لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك الذي ان
 يخاضع الوصي فيما اقر به **اه** والله تعالى أعلم **سئل** هل للوصي المختار ان يخرج نفسه من الوصاية
 بصدقوله **فالجواب** ليس له ذلك كافي رد المختار نعم قال والحيلة فيه شيان احدهما ان يجعل
 الميت وصيا على ان يزل نفسه عن شاة الثاني ان يبيع دينه على الميت فيتمه القاضي فيخرجه **اه** معزيا
 الى الاشياء قال صاحب الرد والمطاهر ان هذا في وصي الميت اما وصي القاضي فمقتنعان بالبرائة
 يزل نفسه بغير القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفي الهندية عن النفاذ انه لا يخرج منه بل
 يجعله لغير وصياي وقد رددت في حاشية وباشد للمشايع وعليه الفتوى **اه** والله تعالى أعلم **سئل**
 عن الوصي هل يملك بيع عقار الصغير لاجل نفقة الصغير ام لا **فالجواب** نعم ذلك قال في الدر
 وبما يبيع عقار صغير من اجني لامن نفسه بضعه بيمينه او نفقة الصغير او دين الميت او وصيته محرمة
 لا تأخذ الا منه او اكون غلاته لا تريد على مؤنته او خوف خرابه او انفصالة او كونه في يد متقلب وهذا
 لو البائع وصيا لامن قبل ام اواخ فانها لا يمكن بيع العقار منطلقا لاشرا غير طعام وكسوة قال ولو
 البائع اياها من حدود اعدان انا او وصي له لم يلجوز **اه** قوله او نفقة اى وان كان يتل القية او ينفق
 بغيره **اه** ملطوا في قال ابن عابدن وكذا قال فيما ينفقه فيما يظهر بدل فله مقابل الاول وقوله
 او دين الميت اى دين على الميت لا فانه لا يبيعه لكن يبيع قدر الدين فقط على المفتي به ومثال الوصية
 الرملة وصيته بانه متسلا وقوله في يده متقلب كان اسرته عنه الوصي ولا ينفقه وانما ان يأخذ
 المتقلب عنه بدينه ذلك تحكما كما كان له من البسطة الوصي بيمينه وان لم يكن للقيم حاشية الى نفسه كافي بروج

مطلب ما في القضية
 واوصى رجلا لا ينفق ماله الى
 ورثته ليس لو كسول بيت
 المال ترعه منه

مطلب يصدق الوصي
 بيمينه فيما نفذه من الوصية

مطلب غاي الوصي المختار
 ولا يعلم القاضي فنصب
 وصيا تمناه القائب كان
 هو الوصي

مطلب ليس للوصي المختار
 ان يخرج نفسه

مطلب للوصي بيع عقار
 الصغير لنفقة ونحوها

الخامسة اه من الزوائد التي لا يثبت في وصي قضى دين الميت الثابت بشهود من غير
 اذن قاض هل لا يضمن ذلك الوصي فالحجواب انه لا يضمن والحالة هذه ففي نقول الكفوى عن
 ذنوب شيخ الاسلام على أفندي مانعه واذ قضى الوصي دين الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان
 قضى ذلك بغير امر القاضي لانه قائم مقام القاضي في جوابه وتفرغ القنية بقضائه الدين من حوائجه وقد
 كان صاحب الدين ان يأخذ دينه اذ انظر ينجس حقه من التركة فلا وصي ان يعطيه انما وان لم يأمره
 به القاضي اه وفي كتاب أدب الاوصياء مانعه قضى الوصي دين الميت بالشهود لم يضمن لاحد اه
 والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الوصي المختار اذا طلب من القاضي ان يقتله اجرة على عمله هل يجيبه
 القاضي في ذلك أم لا فالحجواب انه لا يجيبه القاضي في ذلك كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي
 رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوى عن القنية مانعه الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرة بقدر أجر عمله
 جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اه وقد فرغ مثل هذا السؤال الى حامد أفندي فاجاب عنه
 بقوله نعم له أجر مثل عمله استحقاقا لمحتاجا كما في الخامسة والبرائة وهو انما اخذ بغيره في الخيرية وحوائثي
 الاشياء للحموى قال المتفح ابن عابدين أقول تقيده بقوله لو محتاجا موافقا لما في الآية النسيئة ومن كان
 فقيرا فلا كل بالمعروف ونص عبارة الخامسة وعن نصير الوصي ان يأكل من مال الميت ويركب دوابه
 اذا ذهب في حوائج البيت قال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز ان يأكل بالمعروف اذا
 كان محتاجا بقدر ما يسي اه ونحوه في البرائة وهذا صريح ان الاستحسان ان له قدر أجر مثل عمله لو محتاجا
 وظاهره ان له ذلك وان لم يقرض له القاضي اجرة لكن في جامع الفصولين عن شارح الطحاوى ولا يأكل
 الوصي لو محتاجا الا اذا كانت له اجرة فكل قدر أجرته اه والظاهر ان هذا مبني عن القياس من أنه ليس
 له الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس ان لا يأكل له موم قوله تعالى الذين يأكلون أموال النسيئة ظلما
 انما يأكلون الخ (قال القنية) ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا استغنى هذه الآية **مسئلت** في ذلك هل يجيب
 في اختيار الثاني وهو قول الامام قال القنية قال ابو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا
 يوجب ضمانا اه قال الاستيعابي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم في كل بقدره اه فقد ظهر من هذا
 ان الاستحسان هو انه له الاكل لو محتاجا ولو لم يقرض له أجر وان القياس ان لا يأكل مطلقا اذا اقرض له
 أجر على ما قاله الاستيعابي وان القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه القنية وفي القنية لم يقيد
 بالاحتياج فلا يخالف ما في الخامسة ونظامه في التنقيح والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مات عن أولاد
 صغار وأب وأوصى وصيا على أولاده هل يصحون هذا الوصي مقدما على أبي الميت وهو جسد الصغار
 في طلبة الوصية نعم قال في التنوير ووصى أي الطفل أحق به من جده اه قال المحقق ابن عابدين الولاية
 في مال الصغار لا الأب ثم وصية ثم وصية ولو بعد فلو مات الأب ولم يرص فالولاية لأبي الأب ثم وصية ثم
 وصية وصية فان لم يكن للقاضي ومنصوبه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الوصي بتنفيذ الوصية
 اذا نذرهما من مال نفسه هل له الرجوع في التركة فالحجواب نعم له ذلك قال في التنوير ووصى أفندي
 الوصية من مال نفسه وجع مطلقا قال شارحه اللاقي وعليه الفتوى در اه قال حمزة ابن عابدين
 وفي البرائة هو المختار اه وفي جامع الصغار ولو مات ولم يرص لاحد وله أولاد صغار وله كان أبو معتزلة
 الوصي في جميع ما تركه الميت لان الجدة قائم مقام الأب عند عدم الأب فكان حق التصرف والحفظ في
 ذلك له اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن وصي باع عقار يقيم لدين مثلا ثم طلب منه باكثر مما باع
 هل ينقض بيع الوصي حيث نذر فالحجواب نعم ما في الدر المختار وهذا منعه ولو باع الوصي شيئا من مال
 البيت ثم طلب منه باكثر مما باعه رجع القاضي فيه الى أهل البصرة والامانة اخبره الشافعي منهم اتباع
 الخ

مطلب قضى الدين الثابت
 بشهود من غير اذن قاض
 لا يضمن

مطلب طلب الوصي المختار
 من القاضي تقدير اجرة في
 مقابلة عمله لا يجيبه

مطلب وصي الاب مقدم
 على الجد من الاب

مطلب الوصي بتنفيذ
 الوصية اذا نذرهما من مال
 نفسه له الرجوع

مطلب باع الوصي عقارا في
 دين مثلا ثم طلب منه باكثر
 الخ

بقيته وان بقيته ذلك لا يثبت للقاضي الى من يريد اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن وصي قضى دين
 الميت من غير امر القاضي فلما كبر الميت اشكر الدين على أبيه هل يضمن الوصي مادفعه عنه فالحجواب
 نعم يضمن الوصي مادفعه والحال ما ذكر قال في جامع الفصولين قضى وصيه دينه ٣ بغير امر القاضي فلا
 كبر الميت ان كبر دينه على أبيه ضمن وصيه مادفعه الوصي يجزى اذ اقرب بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي
 ولو اقرب به الوارث واذا قضى الوصي دفعه من التركة صدق اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن وصي على
 أولاده رجلا من ماله لا يتصرف أحد بهما وحده مات أحدهما هل يجوز تصرف المولى وحده أم لا
 فالحجواب ليس للمولى منها ان يتصرف في التركة عند الطرفين الامام ومحمد رحمه الله تعالى فرفع
 الامر الى الحاكم فان رأى الضم ضم السهم وان رأى ان يجعل المولى وصيا وحده جاز فاستدعيه حيث نذر
 بالتصرف وقال ابو يوسف يستدعي المولى بالتصرف ولا يرجع الامر الى الحاكم اه من أدب الاوصياء والله
 تعالى اعلم **مسئلت** هل الوصي ان يدفع مال الميت لمن يعمل فيه مضاربة فاجبت نعم له ذلك
 وله ان يعمل فيه مضاربة كما أفتى بذلك في البيهية ونقل عن الاختيار شرح المختار مانعه ولو وصى أن
 يدفع المال مضاربة ويعمل فيه مضاربة لانه قائم مقام الأب ولا بد هذه التصرفات فكذلك الوصي فان
 عمل بنفسه أشهد على ذلك لان له ان يتصرف في مال الصغير اه وفي أدب الاوصياء والوصي ان يضارب في
 مال الصغير وان يدفعه لا تحرم مضاربه ان يضع ويضرب ويشارك وان يدفعه للضاربة والتجارة والتمركه
 وان يفعل كل ما كان خيرا للبيت اه والظاهر ان الجدة كذلك عاك دفع مال البيت للغير مضاربة لان الجدة
 كالأب في مسائل است هذه منها كما في الاشياء ورثة المختار من الفرائض وفي البرائة مانعه ترك
 أولاد أو أبا ولم يرص الى أحد عاك الأب ما عاك الوصي اه وفي الخامسة ان الجدة في هذه الصورة أعني
 صورة البرائة بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان اه وفي جامع الفصولين بعد
 ذكر الأب والجدة الوصي مانعه ولكل هؤلاء الولاية التجارية بالمعروف في مال البيت اه والله تعالى اعلم
مسئلت عن وصي تصرف في مال البيت بالتجارة فرفع فقال كنت مضاربا والحال انه لم يشهد على
 المضاربة في ابتداء التصرف فهل يصدر في ذلك في أخذ لنفسه نصف الميراث مثلا فالحجواب انه
 لا يصدر بدون ائمه اه قال في أدب الاوصياء تصرف الوصي في مال البيت فرفع فقال كنت مضاربا
 لا يكون له من الميراث الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة
 لم يعل أنه مشروط من الميراث لم يشهد عليه اه قال ابن عابدين بعد فقده وقد علمه ليس للمولى في
 هذا الزمان أخذ مال البيت مضاربة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل للقاضي التصرف في مال البيت
 ببيع أو نحوه مع وجود وصي نصبه هو عليه فالحجواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه قال في القنية
 لا عاك القاضي التصرف في مال البيت مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه قال في الاشياء وعلى هذا
 لا عاك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناطره ولو لم يقر له اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن
 الوصي اذا ظهرت خيانتة هل للقاضي عزله فالحجواب نعم كما أفتى بذلك في التنقيح معز بالادب
 الاوصياء والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الجد أبي الأب هل عاك بيع عقار الصغير الذي هو ابن ابنة لدين
 على التبت فالحجواب ان الجدة عاك ذلك قال في أدب الاوصياء الوصي في الادب بيع التركة لقضاء الدين
 وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك اه وفي الدر المختار نقل عن المنية أس الجديع العقار والعروض لقضاء
 الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك اه ونقل حمزة الشافعي عن الخانية فرفقا بوجوه بين
 قوله بغير امر القاضي الخ لعل هذا اجبت لم يكن شهود على الدين فلا ينافي ما تقدمناه وبل بالقول بعد لم يجز بنية والله
 تعالى اعلم

مطلب الوصي على أولاده
 رجلين مع الخ

مطلب للوصي دفع مال
 البيت مضاربة

مطلب اعتبار الوصي فرفع
 فقال كنت مضاربا ولم يكن
 أشهد لا يصدق

مطلب لا عاك القاضي
 التصرف في مال البيت مع
 وجود وصي ولو منصوبا
 من جهته

مطلب للقاضي عزل
 الوصي اذا ظهرت خيانتة
 مطلب لا عاك الجديع
 العقار لدين على الميت

لوصي وأى الميت فوصى للبيوع التركة لقضاء الدين وتغذي الوصية وأبوليت له بيعها لقضاء الدين
 على الأولاد لقضاء الدين على الميت قال نعم ليس إلا ثمة لطلوع هذه فائدة تعظم من الخصال وأما جده
 فأقام الجدة مقام الأب ويقول انصاف يفتي اه والله تعالى أعلم **مسئلت** هل الوصي أن يخطب نفقة
 الصغير مع نفقته أن كان في ذلك رفق باليتيم **الجواب** نعم ذلك كما أفتى بذلك في التتبع واخطبه
 هكذا نعم الوصي يخطب النفقة للغير وصلة لليتيم في ماله أن كان خيرا له اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
 عن وصي على يتيم أقر قبض دين واليتيم عن هو عليه ثم بلغ اليتم فطلبه من الوصي هل له ذلك ويكون
 تصدقه في إقراره بقبضه **الجواب** نعم كما أفتى بذلك في البيعة وتقبل فيها من القاعدة مانصة إذا
 أقر الوصي بقبض الدين ثم بلغ اليتم أن شاء طالب الوصي وتكون مطالبته تصدقه في إقراره بالقبض
 أشار إلى أن إقرار الوصي بالقبض لم يلزم اليتم اه والله تعالى أعلم **مسئلت** هل نصب القاضي وصيا
 على صغير هل يشترط فيه حضور الوصي بين يدي القاضي **الجواب** نعم بشرط حضوره قال في
 البرزخ وحضور الموقوف علمه حال النصب يعني نصب المتولي لا بشرط طاعة الوصي بل وجوبه وصلاحي
 حيث يشترط حضوره المصطفى اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الوصي إذا مات مجهول لم يوصى له
 اليتم ولم يبينه هل لا يضمن **الجواب** أنه لا يضمن قال في جامع الفصولين ولا يضمن الوصي بغيره لا
 اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن بيع الوصي عقار الصغير من غاش هل لا يجوز وإذا باع عقاره
 لغيره في العروس وقوله فهل يكون البيع باطلا **الجواب** أن بيع عقاره بين غاش لا يجوز قال
 الكفوي وبغير غاش لا يجوز **مسئلت** هل يجوز أن يبيع الوصي عقار الصغير من غاش ولا يجوز
 العروس باطل قال في البرزخ وعند الثاني أن في بيع العروس وقوله فهل باطل اه والله تعالى أعلم
مسئلت عن الوصي إذا أفتى دفع مال اليتم إليه بعد رشده وأسكر اليتم ذلك فهل يصدق الوصي في
 ذلك **الجواب** نعم يصدق في ذلك بغيره فقد نقل الكفوي عن التتبع يصدق لانه أمين وكل أمين
 نقول قوله معناه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** ما قولكم في وصي باع مال يتيم ولم يقبض منه حتى
 مات الوصي فهل قبض الثمن لورثة الوصي أم لا **الجواب** نعم لورثة الوصي **مسئلت** ما قولكم في وصي
 أو وصيه فلو لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا كان جامع الفصولين ونقله الكفوي والله تعالى أعلم
مسئلت ما قولكم في الأب إذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بثلث القيمة هل يجوز **الجواب** نعم
 يجوز ذلك كما أفتى به شيخ الإسلام على أنه يرد وجه الله تعالى وقد نقل الكفوي ما نصه الأب إذا اشترى مال
 ابنه الصغير لنفسه بثلث القيمة أو بغيره يجوز ولا يجوز بالمتن العاشر والوصي إذا اشترى بثلث القيمة
 أو بغيره يسير لا يجوز بالأجماع وبما كثر من فقهه يجوز الاعتداح اه معز بالعداء والله تعالى أعلم
مسئلت ما قولكم في وصي صرف مالا من مال اليتم على باب القاضي هل يضمن أم لا **الجواب**
 ما في البرزخ من الإجازة وهو هذا الوصي إذا أفتى في خصوصه للقاضي على باب القاضي لما كان على وجه
 الإجازة كاشرة المتخصص والجمال والكتاب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه والمراد
 لا يضمن مقدار أجر المنزل والتمن السيرة في الخائفة والله تعالى أعلم **مسئلت** إذا ضاع بعض مال
 اليتم من يد الوصي بلا تسد ولا تقصير هل لا يضمنه **الجواب** نعم لا يضمنه قال الكفوي ولوضاعت
 التركة في يد الوصي لا يضمن لانه أمين فيه لأن لولا الحفظ اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الوصي
 يودع مال اليتم عند أمين فضيع عنه المودع هل لا ضمان عليه **الجواب** نعم لا ضمان عليه فان
 الوصي يدايع مال اليتم قال الهامدي في فصوله وهذا ما يجب حفظه جدا وقال الكفوي الأب والقاضي
 مثله ولو ضاع عند المودع لا ضمان عليه ما نقله الكفوي عن الفضيلة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن

مطلب للوصي خطب نفقة
 الصغير مع نفقته إذا كان فيه
 رفق باليتيم
 مطلب في وصي أقر قبض
 دين الميت الخ
 مطلب يشترط حضور
 المصطفى نصب القاضي
 وصاياه
 مطلب لا يضمن الوصي إذا
 مات مجهولا
 مطلب لا يجوز بيع عقار
 الصغير بين غاش
 مطلب بيع الوصي العقار
 في الدين مع وجود ما يقبض
 من العروس لا يجوز
 مطلب أدنى الوصي دفع
 المال بعد الرشده يصدق
 بغيره
 مطلب باع الوصي ولم يقبض
 الثمن حتى مات فلو لا
 القبض لورثته
 مطلب يجوز للأب شراء
 مال ابنه لنفسه بثلث القيمة
 مطلب اشترى الوصي في
 خصوصه للقاضي هل يضمن
 مطلب إذا ضاع مال الصغير
 من يد الوصي من غير تقصير
 منه في الحفظ لا يضمن
 مطلب أودع الوصي مال
 اليتم فضاع لا يضمن

امراءة لها ولد صغير وزوج هو أب الصغير وصفت على والده المذكور أن يبيع وجود أبيه فهو يبيع
 ويملك بعده موت الصغير في مال العتق المذكور أم لا **الجواب** أنه لا يملك ذلك وإنما ذلك لانه فهو
 أول من وصى الأم والمسلط في الوهبانية حيث قال
 وولد طفل أوصت الأم بغيره * أحق به أن كان عدلا وأخيرا
 وأما ما في الفتنة قال سئل عن أوصت إلى أبيها وماتت عنه وعن ابن صغير وزوج هو أب الصغير
 فلو لا التصرف في حفظ المال لوصيه أم لا لا الصغير قلت فتوقف طاعة أبي الكتب حتى ظهرت في
 الزيادة في الباب الثالث من كتاب الوصايا أن ولاية التصرف في هذا المال ولاية الحفظ للأب دون
 وصيها اه نقله الترمذي في شرح الوهبانية وعلمه فيه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن وصي
 القاضي هل يملك بيع عقار اليتم من ابنه أو غيره من لا تقبل شهادته **الجواب** أنه لا يملك ذلك قال
 في البيعة نقل عن البرزخ وكذا لا يملك وصي القاضي البيع من لا تقبل شهادته اه والله تعالى أعلم
مسئلت عن وصي على يتيم بلغ اليتم وطلب منه ماله وهو لم يؤنس رشده فهل لا يدفعه اليه
الجواب نعم لا يدفعه اليه إلا أن ظهر رشده فإن كان غير رشده لا يدفع اليه المال في ولهم فإذا طبع حسنا
 وعشرين من دفع اليه المال عند الامام وقالا يدفع اليه مادام سبها كما كان في شرح الوهبانية
 للتبريد في النظام حيث قال
 ولم يمسألا بالبيع غرضه * إلى ما يرى منه الرشد وظهر اه والله تعالى أعلم

كتاب الفرائض

مسئلت غامب يداه من تركه الميت **الجواب** ما في التنوير أنه يبدأ بغيره من غير تقصير ولا
 تقصير ثم يوزع الباقي لهما من جهة الباء ثم وصية من ثلث ما بقي ثم قسم الباقي بين ورثته اه والله
 تعالى أعلم **مسئلت** إذا مات الميت وله ورثة أصحاب فروض وعصبة وغيرهم من يقدمهم شيئا
الجواب ما في التنوير أنه يبدأ بغيره من غير تقصير ثم يوزع الباقي لهما من جهة الباء ثم وصية من ثلث ما بقي
 ثم قسم الباقي بين ورثته اه والله تعالى أعلم **مسئلت** ما قولكم في وصي باع مال يتيم ولم يقبض منه حتى
 مات الوصي فهل قبض الثمن لورثة الوصي أم لا **الجواب** نعم لورثة الوصي **مسئلت** ما قولكم في وصي
 أو وصيه فلو لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا كان جامع الفصولين ونقله الكفوي والله تعالى أعلم
مسئلت ما قولكم في الأب إذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بثلث القيمة هل يجوز **الجواب** نعم
 يجوز ذلك كما أفتى به شيخ الإسلام على أنه يرد وجه الله تعالى وقد نقل الكفوي ما نصه الأب إذا اشترى مال
 ابنه الصغير لنفسه بثلث القيمة أو بغيره يجوز ولا يجوز بالمتن العاشر والوصي إذا اشترى بثلث القيمة
 أو بغيره يسير لا يجوز بالأجماع وبما كثر من فقهه يجوز الاعتداح اه معز بالعداء والله تعالى أعلم
مسئلت ما قولكم في وصي صرف مالا من مال اليتم على باب القاضي هل يضمن أم لا **الجواب**
 ما في البرزخ من الإجازة وهو هذا الوصي إذا أفتى في خصوصه للقاضي على باب القاضي لما كان على وجه
 الإجازة كاشرة المتخصص والجمال والكتاب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه والمراد
 لا يضمن مقدار أجر المنزل والتمن السيرة في الخائفة والله تعالى أعلم **مسئلت** إذا ضاع بعض مال
 اليتم من يد الوصي بلا تسد ولا تقصير هل لا يضمنه **الجواب** نعم لا يضمنه قال الكفوي ولوضاعت
 التركة في يد الوصي لا يضمن لانه أمين فيه لأن لولا الحفظ اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الوصي
 يودع مال اليتم عند أمين فضيع عنه المودع هل لا ضمان عليه **الجواب** نعم لا ضمان عليه فان
 الوصي يدايع مال اليتم قال الهامدي في فصوله وهذا ما يجب حفظه جدا وقال الكفوي الأب والقاضي
 مثله ولو ضاع عند المودع لا ضمان عليه ما نقله الكفوي عن الفضيلة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن

الضمان بالجنانة على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث عنه بدل نفسه وهو الفرة
 اه والله تعالى اعلم **سئل** عن مات عن بنتين وأم لا غير فكيف تصف هذه المسألة فالجواب ان
 للبنتين الثلثين فرضا للأم السدس كذلك والباقي برذعية ما فاما المسألة من خمسة لانها مجموع سهامهم ففي
 الكثرة وشرحه للطائفة ما نصه وما فضل عن فرض ذوى القربى ولا مستحق له برذعية ذوى القربى
 بقدر فرضهم الاعلى الزوجين فلا يرذعية ما اوقد منها أنه يرذعية ما في زمانا القساذيت المال ثم مسائل
 اربعة اقسام لانه اما ان يكون من برذعية جنس واحد او لا وعلى منهما ما عند عدم من لا يرذعية أو مع
 وجوده أشار الى الاول بقوله فان كان من برذعية جنس واحد اعتمد عدم من لا يرذعية فاما المسألة من
 عدد رؤسهم ابتداء قطعاً للتطويل كبنتين أو أختين أو جدتين والآى وان لم يكن من برذعية
 عليه جنس واحد بان كان جنسهن أو ثلاثة لا أكثر لا استقرار فن سهامهم أن تؤخذ
 المسألة من سهامهم فن اثنين لو اجتمع سدس بكثرة وأخت لأم ومن أربعة
 ثلاثة لو اجتمع ثلث وسدس بكثرة وأختين لأم ومن أربعة
 لو اجتمع نصف وسدس كسبته وأختين ومن خمسة
 لو اجتمع ثلثان وسدس كبنتين وأختين لأم ومن نصف
 وسدس كبنت واحدة وأخت لأم وكسبة
 أو نصف وثلاث كسبة أو أم
 وهذا هو النوع الثاني
 وقامه فيها فراجع
 والله تعالى
 اعلم

مطلب في ملت عن بنتين
 وأم لا غير كيف تقسم تركته

خاتمة الكتاب

يذكر فيه اخلل بعض المحاضر والسجلات نامة للفتى ان شاء الله تعالى

فاجعل ان السجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وهو ما كتب فيه حضور
 المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الافة من المدعى عليه أو الألتكال منه والحكم بالهيئة أو
 التذكول على وجه رفع الاشياء وكذا السجل والسلك ما كتب فيه البيع والرهن والاقار وغيرها
 والحجة والوثيقة يتناولان السجلات وفي العرف الا ان السجل ما كتبه الشاهدان في الواقعة وبقي
 عند القاضي وليس عليه خط القاضي والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضي
 أعلاه وخط الشاهدن أسفل وأعطى الخصم كذا في حوائى الرملى على جامع القصولن **(ورد محضر)**
 فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صبي من جهة أبيه ديناً لذلك الصبي على رجل فرد المحضر به لأنه لم يذكر
 فيه ان الدين لهذا الصبي بأى سبب ولا بد من بيانه اذ الدين لو كان مورثاً ولت وارث آخر يصير الدين
 للصبي بالقبضة وقسمة الدين باطلاً ولله شاهد في شهوده وبعثت الاب والامضاء الى هذا المدعى ولا بد منه
(محضر) في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انها صالحتة عن كل نصيبها
 من الارث وعن كل الدعوى وقضيت بدل الصلح فرد المحضر بالتمهيد فيه التركة ويجوز ان يكون
 لها بدو لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز ان يكون فيها من
 جنس بدل الصلح بقدر نصيبها منه قدر بدل الصلح أو تزيد فلا يجوز الصلح لاربا وان لم يكن في التركة من
 جنس بدل الصلح يجوز ان يكون فيها خلاف جنس البدل من النقطة فشرط قبض البدل في المجلس
 وقال أبو جعفر يجوز هذا الصلح لانه يجوز ان لا يكون في التركة دين ولا جنس بدل الصلح وان كان
 يجوز ان لا يكون نصيبها منه أقل من بدل الصلح ويجوز ان لا يكون فيها شيء من نقد أو عقار ذكر كله وهم
 وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح **(محضر في دعوى تجهيل الودعة)** على وارث المودع ان والده اقضى حتى
 كذا بضاعة وبنه وذكر قيمته ومات قبل رده الى محله لا وصارت ديناً في تركته وشهدوا بذلك فرد المحضر
 به أنه ان المدعى وشهوده لم يبينوا قيمة البضاعة يوم التجهيل وانما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثله بيان
 القيمة يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثله التجهيل فبراعى القيمة يومه ذكر محمد رحمه الله تعالى أودع
 عن عند رجل وبعده المودع وهالك فيه من المودع على الايداع أو على قيمته يوم الجحود قضى على المودع
 بقيته يوم الجحود ولو قالوا لانهم قيمته يوم الجحود ولكن نعم قيمته يوم الايداع وهي كذا يقضى عليه بقيته يوم
 قيمته يوم الايداع وان قالوا لانهم قيمته أصلاً لا يوم الايداع ولا يوم الجحود فاقضى عليه بما يشتر من قيمته
 يوم الجحود كما في القسمة فانه اذا هلك ولم تعلم قيمته يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يشتر من قيمته يوم غصبه فعلى
 قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال في مسألة التجهيل اذ الم شاهد التهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل
 وشهدوا بقيتها يوم الايداع ان يقضى بقيتها يوم الايداع وان قالوا لانهم قيمتها أصلاً يقضى بما يشتر من
 قيمتها يوم الايداع وهو الصحيح أقول فيما قالوا لانهم قيمتها يوم التجهيل مكان يوم الايداع لكان على قياس
 ما مر وكما هو من الكتاب **(سجل)** لم يكتب فيه حكمت في مجلس قضائي كورة كذا بل كتب فيه
 وحكمت في وجه المتخاصمين فرد السجل به لأنه ان الصلح شرط تفادى الحكم في ظاهر الرواية قالوا ليس
 السجل في أول السجل محضر مجلس قضائي في كورة كذا قبل هذا كتابة أول الدعوى ويجوز ان تكون
 الدعوى في الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال
 ولكن هذا الظاهر فانه اذ الصلح على رواية النوادر ليس بشرط تفادى الحكم فاذا قضى القاضي بشئ خارج

على العلة الأولى لاهذه (محضر) اتى انه شراء من فلان وفي يدي اليد للاحق فليعلم تسليمه فقبل
فيه خلل من وجهين أحدهما انه ذكر الشراء لانقد الثمن والمشتري اذا وجد المبيع في يده فقبل نقد
فلم يكن له ولا به أخذ من ذي اليد والثاني انه لا يملك الشراء ان يقول بابعه وهو ملكه أويذكر
التسليم أو يقول ملكي ثم يته منه ولم يوجد شيء من ذلك فالجواب ان ذكر الملك من أحد الجانبين
كافي لفصحة الدعوى بطريق الشراء (محضر في دعوى غصب الحطب والغيب) اتى انه قطع من
شجر كرم كذا وقرا من الحطب فغصها كذا أو غصب من كرمه كذا أو كذا وقرا من الغيب فغصها كذا
الحطب والغيب وقيل هذا استقيم في الغيب لانه متى لاقى الحطب لانه في يمين فغصه ويكتفي به وقيل
الأول أصح لفاوت القيم بتفاوت النوع والصفة فان فصة حطب شجر الجوز والقرصاذا أكثر من قيمة شجر
البلالاف والغيب وكذا فصة اليابس أكثر من فصة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الحطب مع قيمته حتى يعلم
انه صادق في تعيين هذا القدر من القيمة (محضر في دعوى الوكيل) لا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عنده
وهو يومئذ كان قاضيا ولا بد أن يقول ثبتت بينة أو باقرار ولا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عنده في البلد
أو في القرية يوم كان قاضيا ولا بد من ذكر هذه الجملة اذا اختلفت بين مانت عنده في مصر أو القرية
فان القضاء يقتضي في مصر ويختلف الحال لو ثبتت بينة بين مانت بينة أو باقرار لان الوثب باقرار لا يلزم
الموكل ولا يلزم الوكيل وينبغي أن يكتب في أي مصر كان بعد تقاضه القضاء اذا القاضي في غير مصر وفي فيه
كواحد من الرعايا وينبغي أن يذكر ثبتت عنده في مجلس قضائي لانه كان قاضيا ثبتت عنده هذه
الوكالة ثم عزل ثم قلنا لو كان كذلك ليس له أن يعمل بمصلحة في القضاء الأول وذكر فيه أيضا انه وكاه
في الدعاوى والخصومات ولم يذكر في جميع الدعاوى والالاف واللام فيها الجنس لخصومات على اسم الجمع
في كانت الجنس والحكم انه يتناول الادنى مع احتمال الاعلى فيتناول خصومة واحدة وانما مجموعها فلا بد
أن يبينها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات حصل فيه وجود خلل أحدهما ذكر مجلس القضاء
ولم يقل بي يدي والثاني انه قال ثبتت الوكالة ولم يذكر انها ثبتت مشافهة أو بينة فلو ثبتت بالمشافهة
يجب أن يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمه ما لو نسبهما والثالث انه قال وحكمت بفسخ هذا
الوقت وهذا ليس بضايف في محله اذا الوقت صحيح جائز وقاها والاتلاف في الزور وفي محضر دعوى الدار اذا
كان له صل الشراء وقد تغيرت حدودها من وقت الشراء الى وقت الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى
عند قوله فواجب على هذا تسليم تلك الدار اليه وقد تغير بعض حدودها فصار الكرم الذي كان لفلان ابن
فلان يوم الشراء لفلان بن فلان وهكذا في كل صل من البيع والابارة وغيرهما وفي محضر دعوى
الوقت اذا استولى الواقف عليه متاولا ان الصدقة غير لازمة فادعى المتولى على الواقف انه استولى عليه
متاولا بان الصدقة غير لازمة بسبب كذا فلا بد من بيان ذلك السبب حتى لو كان الوقت غير مؤيد أو
كان مشاعا أو شرط لنفسه نصيبا ولم يخرج من يده وأراد التصحيح على ظهر صل الصدقة بذكرانه بدا
لواقف الرجوع فيها وأعادها اليه متاولا ان الصدقة غير لازمة
بسبب كذا أو تم المحضر ويقضى بفسخ هذا الوقت الكل من
جامع الفضولين والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد أفضل خلق
الله على الإطلاق وآله وصحبه ما بقيت
الحماز والأوراق ومن تبعهم
باحسان الى يوم الدين
والحمد لله رب
العالمين

﴿حقوق الطبع محفوظة﴾

﴿يقول ابراهيم راضي الشراوى الأزهرى أسره الله والمسلمين بمر كرمه المسمى﴾

يامن فقهت في دينك الحنفي من أردت به خيرا محمدك حد الانبغى به غير قبولك له اجرا ويا من رحمت
جميع الأمة باختلاف مذاهب أئمتها تشكر لك شكر الضامف ماسئلت وأجبت من الخلائق برمتها
وعلى شهادتنا بان لا مبدوس واليامن بيده ملكوت السموات والارض نستشهدك حتى نقدم عليك
وهي تحت الديك يوم العرض ونستزيدك شهادة أن سيدنا ومولانا محمد عبدك ورسولك شارع الحلال
والحرام الذي أفتى العباد بالاستفتاء عنه من أحكام دين الاسلام فوالله لاهم تحبناك المباركات
وصلوائك الطيبات وأرسل صائبر صوانك على جميع الآل والاصحاب وسائر علماء الاسلام الذين
قاموا بخدمة السنة والكتاب ﴿أما بعد﴾ فان كتب الفتاوى وان تزايدت كثرتها وبلغت الى عنان السماء
شهرتها الآن فدية الاسلام وأكثرها في هذا العصر لا يفي بالمطلوب مع اشتداد الحاجة اليها
واعتماد أرباب القضايا عليها فقام حضرة انسان من المجد ونور مطلع سماه السعد العالم العلامة
الفاضل الفهامة الأستاذ الشيخ محمد كامل ابن مصطفى مفتي الديار المصرية آمده الله بامداداته
الربانية فأنف هذا الكتاب على غرض جديد وطراز من الاستيفاد قرت به عين مذهب الامام الاعظم
وطابت به نفس من تصدق للفتوى وتكلم كتاب قل لفظه وحزل معناه وسهل تناوله على كل من تلقاه
فان منسه الانقروية والبرازية وابن منه الخيرية والهندية كتاب جدير بان يقال عنه كم ترك للآخر
الأول خصوصا انه تحزى في قلبه من النصوص ما عليه في المذهب الموقر لاغنية عن مقتناه لطالب
ولا بغية سواء راغب وسماه ﴿كتاب الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية﴾ ولاجل أن
يتم نفعه الخاص والعام ويخرج من كثر طيه لينشر عبقه على جميع الاثام أرسل به الى الديار المصرية
ليطبع في أحسن مطابعها الهيسة فتتقاء بيد الهمة العالمة ونظاره بعين العناية السامية جناب
ريحانة أهل السعادة ونبراس هام السيادة من سمته العالي أتم سمو حضرة الجناب الانعم الحاج
محمد الحلو المعتمد السلطاني من لدن دولة الغرب الأقصى في الديار المصرية القاطن بمصر المحروسة أسبغ
الله عليه نعمة الوفيه فاشترك في طبعه مع حضرة المؤلف المذكور وشاركهما حضرة المحترم المتوسل
بالنبي السعدي التاجر بطرابلس الغرب السيد أحمد بن جيون المغربي واختاره من المطابع أحسنها
وأدقها وأزونها ألا وهي مطبعة من شهدت له بتمام الرعاية صيناعته وبقدرة ما يحسنه الانسان تعظيم
قيمه حضرة صاحب المجد والوقا محمد أفندي مصطفى فانه أجرى بمطبع

ذلك الكتاب وأينع للجاني غرضه المستطاب وذلك

في أواسط شعبان سنة ثلاث عشر بعد الثلاثة

وآلفه لاله كافاهم الله على

محاسن أعمالهم عنسه

الصكاملية

أمين

في تقريره العالم العلامة الدراكة التهامه حضرة السيد محمد افندي نائب مركز ولاية طرابلس
الغرب لهذا الكتاب حفظه الله آمين

الحمد لله الذي تفرّد بالشاء والقدر وعلم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى كافة
الامم وعلى آله وصحبه الذين درجوا مدارج الحق ببذل المساعي والهمم في ايامهم قد اطلعني العالم
الفاضل التحرير الكامل مولانا محمد كامل افندي بن مصطفى بن محمود الطرابلسي على هذه الفتاوى
الجميلة فوجدتها جامعة مسائل الشريعة المعتبرة الجليلة لا يستغنى عنها من ابتلي بالقضاء والقنوي
وتنفع بها ما كاد أن يكون عقيمان للدعوى فهي ذخيرة في يوم المعاد وأثر خير يد كربة بين العباد فجزاه
الله تعالى ما هو أهله من الخيرات الوافية وأسأل الله تعالى أن يتع به علومه ووجوده العباد وأن
يستجيب الدعوات الخيرية لحضرة مولانا السلطان المعظم والحقان المفتح الغازی في عبد الجيد خان
الثاني في أدامه الرب المجيد اللهم يا من وقف عن شرح سجلات جلالة عقول الاجلة الاعلام وكل من
استفاد صحائف كماله السنة مصافح الانام اجعل سعيه مشكورا وعلى كاهل القبول محمولا وموفورا
وعلى السنة العباد مشهورا ومذكورا وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين آمين

في ورقته أيضا حضرة العلامة الاديب التهامه الشيخ سالم بن المبروك السعدي الورشاني
الطرابلسي المالكي الازهري فقال وأجاد في مقال

أدر من حديث الفضل كاسا على سمعي • وسري وراء الرب ربعا الى ربيع
وعلى عاتريه في سالف مضي • فقد فخرت عيني بما شاهدت سمعي
وقد هدرى ما مضى من دهوره • بفضل همام جيد الاصل والصنع
تقى نقي لو ذى محقق • سموح صفوح لبن الخلق والطبع
محمد اعنى كمال لاجل مصطفى • وفرداغ في المجد يغنى عن الجمع
خاترك النعمان الاء في الوري • خير ايمان عني رشيد اناطوع
تا ليع شادت من الفضل ماعني • وقربت الامر البعيد من النفع
ونجم الفتاوى الكاملة شاهد • بهمة في النصح والبذل للوسع
فقد ادخلت تحت القواعد ما يرى • ابياعلى من يدرك الاصل بالفرع
وصارت هي القيم للمراقب في السرى • وسلم من رام ارتقاء الى السبع
ولما اراد الله نشر حديدتها • واخراجها للنفع من رقيقة المنع
واعطاها مع جودة الطبع رونقا • وحسن ختام مسك زائد الضوع
بداسمدها يوى اليه مؤرخا • بمولد عيسى ثم هجرة ذى الشرع
اليك يشير معصم الفضل قائلا • سناء الفتاوى الكاملة للطبع
٦١ ٥٢٠ ٢٤٠ ٩٤٠ ١٣٣ ١١٢ ٥٢٨ ٥٢٢ ١٤١

سنة ١٣١٣

سنة ١٨٩٥

انشاء الفقير الى الله تعالى سالم

ابن المبروك السعدي

الورشاني

الطرابلسي



